

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية اللغة العربية
قسم النحو والصرف وفقه اللغة

إعراب القرآن في الموجود من كتاب:

الجامع لعلم القرآن للرماني (ت ٣٨٤)

دراسةً وتقويماً

رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه) في النحو والصرف

إعداد:

بدر بن ناصر بن صالح الجبير

الإشراف:

أ.د. سيف بن عبد الرحمن العريفي

الأستاذ في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

العام الجامعي

١٤٣١ - ١٤٣٢هـ

المقدمة

المقدمة

الحمد لله ذي العزة والجلال، المتفرد بالعظمة والكمال، أحمده على إتمام النعمة والأفضال، حمداً يبلغ رضاه ويوافي مننه، والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:-

فقد أنزل الله القرآن، [z s r q p o n]^(١)، ومعجزة خالدة على مرّ الأزمان، ولذا سخر العلماء أنفسهم للعناية به، وتوافروا على إبراز مكنونه، والكشف عن علومه، ومعرفة دقائقه، وتحصيل حقائقه، وتدبر معانيه ووجوه إعرابه.

ومن علوم القرآن الشريفة وأفانيه اللطيفة: علم إعراب القرآن، فهو المعين على فهمه، الموصل إلى مراده، ولذا وقف المفسرون والمربون عند آياته، ووجهوا أساليبه، وتأملوا ألفاظه وتراكيبه، ومن هؤلاء: أبو الحسن علي بن عيسى الرماني الذي لم ينل حظه من البحث والدرس على الرغم من سعة علمه، وتعدد ثقافته، وما قدّمه للعلم من لبنات قيمة تمثلت فيما يزيد على مئة مصنف، فقد أكثرها.

ومن كتبه التي عثرت على بعض أجزاءها: كتابه (الجامع لعلم القرآن)، وهو كتاب أثنى عليه من ترجموا له حتى وصفوه بـ(العظيم)؛ إذ جمع فيه علوم القرآن وفنونه، كما أنه من أوائل التفاسير المطوّلة التي أفاضت في الحديث عن علوم اللغة من دلالة واشتقاق ونحو وتصريف وبلاغة.

لأجل هذا عقدت العزم على دراسة ظاهرة الإعراب عنده، ورأيت أن يكون عنوان رسالتي: (إعراب القرآن في الموجود من كتاب الجامع لعلم القرآن للرماني: دراسة وتقوية).

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

دفعني لتسجيل هذا الموضوع أمورٌ أبرزها:

(١) البقرة: ٢٨٥.

١. أن أولى ما يشتغل باغي العلم بمراعاته، وأحق ما صرّف العناية إلى معاناته هو خدمة الكتاب المبين، وذلك بالحديث عن أحد علومه، وهو علم إعراب القرآن الذي بمعرفته يُفهم الخطاب، وينجلي المعنى، ويتضح المراد.
٢. خصوصية الرماني التي بدت في غزارة علمه وسعة اطلاعه، كما أنه من رجال القرن الرابع الذين كان النحو في عصرهم في ذروته في البحث والتصنيف والاجتهاد والترجيح.
٣. تأثر المفسرين بكتابه (الجامع لعلم القرآن)؛ إذ أفادوا منه في التفسير والإعراب واللغة، وتردّد اسمه كثيراً في كتبهم.
٤. تنبع أهمية هذا الكتاب من قدرة مؤلفه على تناول الظواهر النحوية والمسائل الإعرابية ومناقشتها، وعرض آراء العلماء والموازنة بينها، وقدرته على الاستنباط والتعليل.
٥. ميلي إلى البحوث التطبيقية ومعالجة النصوص القديمة؛ لأنها تُكسب الباحث القدرة على التأمل والتدقيق والنظر، كما أن دارس النحو لا يشعر بجماله وروعته إلا عند تطبيق قواعده وتحليل مسائله، وهذا حاصل في مطالعة نصوص إعراب القرآن.

أهداف الموضوع

١. إظهار تميّز الرماني وجهوده في إعراب القرآن، وإبراز تفسيره الذي سار ذكره في الآفاق في العصور السالفة، لكنه لم يصل إلينا منه إلا الأجزاء التي بين يدي.
٢. إبراز خصائص أسلوب الرماني الذي تميّز به عن علماء عصره، حيث قامت كتبه على السؤال والجواب، واشتمل أسلوبه على المنطق.
٣. إبراز التنوع المعرفي والثقافة الواسعة التي تميّز بها الرماني من خلال مظاهر عديدة تجلت في هذا التفسير العظيم.
٤. مقارنة آراء الرماني الإعرابية بآراء سابقيه، والكشف عن مدى تأثره بهم.
٥. إبراز مفهوم إعراب القرآن عند النحويين القدامى.
٦. دراسة العامل النحوي في الكتاب وقضاياها المختلفة.

٧. الكشف عن أثر دلالة السياق على الإعراب ومعاني الأدوات.
٨. دراسة ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية وأنواعها وأسباب هذا التعدد.
٩. الكشف عن ظاهرة النقد الإعرابي وأضرُبها والأسباب الداعية إلى ذلك.
١٠. دراسة منهجه في عرض القراءات وطريقته في توجيهها، ومعايير اختياره للقراءة.
١١. بيان موقفه من الأدلة النقلية من قراءات قرآنية وشواهد شعرية.
١٢. بيان موقفه من الأدلة العقلية من تعليل وقياس، والكشف عن أثر المنطق في الاستدلال عنده.
١٣. الكشف عن منهجه النحوي في الكتاب كالحديث عن منهجه في الاصطلاح، والتأويل، والعلاقة بين الإعراب والمعنى، ومنهجه في المناقشة والترجيح.
١٤. تقويم أسلوب الرماني في كتابه وطريقته في التعبير عن أفكاره، وتقويم آرائه وموقفه من العلماء قبله.

الدراسات السابقة

بعد البحث والمطالعة لم أعثر على كتاب أو رسالة جامعية تناولت الإعراب عند الرماني في تفسيره بل لم أجد أحداً تحدث عن تفسيره إلا حديثاً موجزاً للدكتور مساعد الطيار في كتابه: (التفسير اللغوي) حيث اطلع على جزء من هذا الكتاب، وتحدث عن منهج مؤلفه في الحديث عن علوم اللغة، ولعل ضياع أكثر الكتاب أدى إلى إغفالهم إياه.

منهج البحث

اعتمد البحث في منهجه العام على أكثر من منهج وهي كالتالي:

١. المنهج الاستقرائي في جمع المادة وملاحظة ما تشترك به، وهو استقراء ناقص بالضرورة؛ لأن الكتاب مفقودٌ بعضُه ولكنه استقراءٌ يبلغ درجة اليقين؛ لأن الموجود كافٍ لذلك.

٢. المنهج التحليلي الذي يقوم على دراسة الإشكالات العلمية وتفكيكها ووصفها بشكل دقيق وإرجاعها إلى أصولها ثم تفسيرها وتقويمها؛ وذلك بدراسة نصوص الرماني وتوجيهاته الإعرابية وأحكامه النحوية وردّها إلى عناصرها الأولية ثم البحث في العلاقة بين هذه العناصر والعوامل المؤثرة وتقويمها واستخلاص النتائج.

٣. المنهج التاريخي الذي يعتمد على التوثيق واسترجاع الأحداث للحصول على المعلومات والنتائج؛ وذلك في قضايا تأثر الرماني بمن قبله وتأثيره فيمن بعده، وذلك بملاحظة ظواهر الاشتراك بينهم؛ للكشف عن الحقائق والتسجيل الدقيق لها واستنتاج العلاقات، ومحاولة تفسيرها وتأويلها.

أما المنهج التفصيلي فقد ارتكز البحث على أمور أبرزها:

١. قام البحث على دراسة ظاهرة الإعراب عنده، وذلك بعرض بعض النماذج على القضية الواحدة، حيث أُورد نصّ الرماني في إعراب الآية، ثم أذكرُ أعراب مَنْ قبله وأوازن بينها، أما أعرابُ مَنْ بعده فسأذكرها في الحاشية، ولم يكن من منهجي المقارنة بين هذا الكتاب وكتب الرماني الأخرى إلا إذا وجدت رأياً مخالفاً لرأيه فيها فإني أثبتته.

٢. لم أترجم للأعلام الواردة في الرسالة بل اكتفيت بإثبات تاريخ وفياتهم عند ورودهم أول مرة.

٣. عزو القراءات القرآنية لأصحابها، وتخریجها من مصادرها الأصلية.

٤. عزو الشواهد الشعرية، وتخریجها من مصادرها المعتمدة، وتفسيرُ الغريب الوارد فيها، وذكرُ بحورها العروضية.

٥. توثيق الآراء ونسبها إلى أصحابها.

٦. تممّت الرسالة بخاتمةٍ ذكرت فيها أهم النتائج التي وصل إليها البحث.

٧. وضعت ثبناً للمصادر والمراجع مرتباً ترتيباً ألفبائياً.

٨. ختمتُ الرسالة بفهارسَ فنيةٍ للآيات القرآنية، والأحاديث والآثار، والشعر،

والموضوعات.

خطة البحث

- التمهيد: وفيه حديث عن إعراب القرآن والتصنيف فيه قبل الرماني، وفيه تعريف موجز بالرماني، وتعريف بكتابه: (الجامع لعلم القرآن)
- الفصل الأول: قضايا العامل: وفيه مبحثان:
 - المبحث الأول: تحديد العامل أو تقديره.
 - المبحث الثاني: قضايا أخرى: حذف المعمول، تقديم المعمول، عمل الحروف...
- الفصل الثاني: أثر دلالة السياق في الإعراب، وفيه توطئة عن دلالة السياق عند الرماني، وبعدها ثلاثة مباحث:
 - المبحث الأول: أثر دلالة السياق في الترجيح بين الأوجه الإعرابية.
 - المبحث الثاني: أثر دلالة السياق في معاني الأدوات والحروف.
 - المبحث الثالث: أثر دلالة السياق في الحذف والتقدير وما يترتب على ذلك من إعراب.
- الفصل الثالث: تعدد الأوجه الإعرابية: وفيه مبحثان:
 - المبحث الأول: أنواع تعدد الأوجه الإعرابية.
 - المبحث الثاني: أسباب تعدد الأوجه الإعرابية.
- الفصل الرابع: النقد الإعرابي: وفيه مبحثان:
 - المبحث الأول: أسباب النقد الإعرابي.
 - المبحث الثاني: أضرب النقد الإعرابي.
- الفصل الخامس: توجيهه للقراءات: وفيه توطئة عن منهجه فيما يذكره من القراءات، وبعدها مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: الأسس التي اعتمد عليها في اختيار القراءة.

المبحث الثاني: قواعد توجيه القراءات عنده.

المبحث الثالث: دراسة مسائل من التوجيه النحوي للقراءات عنده.

- الفصل السادس: موقفه من الأصول النحوية: وتحت مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: موقفه من الأدلة النقلية.

المبحث الثاني: موقفه من الأدلة العقلية.

المبحث الثالث: أثر المنطق في الاستدلال عنده.

- الفصل السابع: منهجه النحوي في الكتاب: وتحت أربعة مباحث:

المبحث الأول: الربط بين الإعراب والمعنى.

المبحث الثاني: منهجه في التأويل وأثر الاعتزال فيه.

المبحث الثالث: منهجه في الاصطلاح النحوي.

المبحث الرابع: منهجه في مناقشة الآراء والترجيح.

- الفصل الثامن: التقويم: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التأثير والتأثير.

المبحث الثاني: تقويم الآراء.

المبحث الثالث: تقويم الأسلوب.

وبعد ذلك يجملُ بي أن أزجي وافرَ الشكر وجزيلاً لكل من أسهم في إنجاز هذه الرسالة، وأبدأ بوالدي؛ حيث أفاض عليَّ العطف والحنان، وكان دعاؤهما معززاً لي في أمري كلِّه، فحفظهما الله وأعانني على برِّهما في حياتهما وبعدها.

وأشكر كذلك من غمرني بلطفه، وطوّقني بنصحه، أعني مشرفَ الرسالة الأستاذَ

الدكتور سيف بن عبد الرحمن العريفي الذي أرشد ووجه وأصلح، وأنى لي أن أوفيه حقّه أو أبلغ جزاءه؟

وأشكر كذلك الأستاذ الدكتور ماهر عبد الغني كُرَيْم والأستاذ الدكتور محمد أمين أحمد نهار الروابدة على استجابتهما لمناقشة هذه الرسالة وتقويمها، وإفادة صاحبها. كما لا أنسى أن أشيد بالجهود التي تبذلها كلية اللغة العربية في تيسير أمور الباحثين ممثلة بعميدها سعادة الأستاذ الدكتور محمد بن علي الصامل، ورئيس قسم النحو الدكتور سعود بن عبد الله آل حسين.

وأقدم لكلّ مَنْ درست على يديه خالصَ الشكر وصادقَ الدعاء بأن يكون ذلك في ميزان حسناتهم، وأن ينفع بعلمهم، ويبارك لهم فيه.

وأخيراً لست بمدّع العصمة في المقال، ولا بمنتسبٍ فيه إلى الكمال، ولا نرى إلا أن قولنا هذا رأي، ((وهو أحسن ما قدرنا عليه، فمن جاء بأحسن من قولنا فهو أولى بالصواب منا))^(١). وبالله أستعين في ذلك كله، وإليه أرغب في العصمة من الزلل في القول والعمل، وهو حسبي ونعم الوكيل.

(١) هذه مقولة لأبي حنيفة، تاريخ الإسلام للذهبي ٣٠٧/٩.

○ التمهيد:

- **أولاً:** إعراب القرآن والتصنيف فيه قبل الرماني.

- **ثانياً:** التعريف بالرماني (بإيجاز)

- **ثالثاً:** التعريف بكتابه: (الجامع لعلم القرآن).

- أهمية الكتاب.

- وصفُ القَدْرِ الموجودِ منه.

- تحقيق اسم الكتاب وإثبات نسبه للرماني.

- منهجه في التفسير.

- عنايته بالقضايا الصوتية والصرفية والبلاغية.

- عنايته بالفروق اللغوية.

التمهيد

أولاً: إعراب القرآن والتصنيف فيه قبل الرماني.

الإعرابُ من أدوات فهم القرآن وتدبره وتفسيره ومعرفة أحكامه؛ فهو محلُّ أساليب القرآن، ويكشفُ عن المعاني التي يحملها التركيب، ويفرِّقُ بينها، وبه يُعرَفُ أثرُ الكلمة في أداء المعنى. وقد اكتسبَ علمُ الإعرابِ قيمته من شدة اتصاليه بدلالة ألفاظ القرآن ومعانيه، وزاد هذا وثوقاً أن القرآن هو السببُ الأول في وضع علم النحو، فهو علمٌ نشأ لخدمة القرآن، واتسعت أصوله في رحابه ورحاب قراءاته، وكان معظم قرائه من النحويين.

وكانت نشأة هذا العلم مبكرة؛ إذ ظهرت بوادر النظر في إعراب القرآن منذ منتصف القرن الثاني حين أدرك العلماء تأثير العلامة الإعرابية في أداء المعنى، كما أن توجيههم لبعض القراءات يكشف عن إدراكهم لأثر ذلك التغيير، ويؤكد العلاقة الوثيقة بين النحو والقراءات، فقد كان عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) يقرآن: [Z] \ [Z^(١) بالنصب^(٢)، ويختلفان في التأويل، كان عيسى يقول: ((هو على النداء كما تقول: يا زيد والحارث))، وقال أبو عمرو: ((لو كان على النداء لكان رفعاً، ولكنها على إضمار: (وسخرنا الطير) لقوله على إثر هذا: [Z S r]^(٣).

وقد كانت العناية بالمعنى القرآني في كتب إعراب القرآن هي البداية لنشأة التفسير الفني والتفسير بالرأي الذي يعمد إلى النص وفهمه^(٤)، فعلم الإعراب مهّد للمفسرين الطريق لتفسير كلام الله والتأمل فيه، وهياً لهم الوسيلة الفعالة لفهم معانيه وبيان مقاصده واستنباط أحكامه، فالإعراب هو أهم علوم العربية فيما يتعلق بعلم التفسير؛ لأن الحاجة إليه في تجلية

(١) سبأ: ١٠

(٢) النشر في القراءات العشر ٢ / ٣٤٩، معجم القراءات ٧ / ٣٤١.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ٤١.

(٤) النحو وكتب التفسير ١ / ١٤٨.

المعاني وتمييز بعضها عن بعض أدعى وأكثر من الحاجة إلى غيره، ولأنه أول شيء من لسان العرب سرى إليه الخلل، فكانت حاجة التفسير إليه أشد وصلته به أقوى وأقدم^(١).

ولذا أدرك العلماء أهمية الإعراب وأنه السبيل إلى فهم معاني القرآن وتحليل تراكيبه وإدراك العلاقة بين ألفاظه، وجعلوا من تمام شروط المفسر ((أن يكون ممتلئاً من عُدَّة الإعراب))^(٢)، وجعل ابن عطية إعراب القرآن أصلاً في الشريعة؛ لأن معاني القرآن التي هي الشريعة إنما تقوم بإعرابه^(٣)، و((هكذا كان التفسير والإعراب صنوين كل منهما يكمل الآخر، فالإعراب يوضح التفسير... فلا غرو أن كتب التفسير دون استثناء قد تناولت إعراب الآيات، وقلما نجد كتاباً في التفسير دون أن نجد فيه شيئاً من النحو والإعراب))^(٤).

ومما يدلُّ على أهمية هذا العلم: حاجة علوم القرآن الأخرى إليه كعلم الوقف والابتداء ((لا يقوم بالتمام إلا نحويُّ عالمٌ بالقراءة والتفسير))^(٥)، ومن أشهر قضايا الوقف القرآني في قوله تعالى: [وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ -] ^(٦) نوع الواو في (والراسخون) أهي عاطفة أم استئنافية؟ له أثرٌ في حكم الوقف^(٧).

وعلم إعراب القرآن له علاقة باستنباط الأحكام الشرعية، وكتب (أحكام القرآن) شاهدٌ على ذلك، قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في رده على من يقلل من هذا العلم: ((وذلك أنهم لا

(١) الإعراب والاحتجاج للقراءات في تفسير القرطبي ١٤٠، ١٤١.

(٢) قاله أبو طالب الطنزي (نسبة إلى بلدة طنزة) فيما نقله عنه السيوطي في الإقتان ٦ / ٢٢٧٦.

(٣) المحرر الوجيز ١ / ١٤، وانظر: الإعراب والاحتجاج للقراءات في تفسير القرطبي ١٤٢.

(٤) ظاهرة الإعراب في النحو العربي ٢٣١، ٢٣٢.

(٥) قاله أبو بكر ابن مجاهد فيما نقله أبو جعفر في: القطع والائتناف ١ / ٨١.

(٦) آل عمران: ٧.

(٧) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢ / ٥٦٥، القطع والائتناف ١ / ١٢٤.

يجدون علماء من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا وافتقارُهُ إلى العربية بين لا يُدفع، ومكشوف لا يتقنع^(١).

ويرى الدكتور عبد العزيز عبده أن ميدان إعراب القرآن من إعجاز القرآن العظيم وخلوده إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فالإعراب يوضح المعنى ويبين الغرض ويشير إلى البلاغة ويومئ إلى جمال التركيب وحسن الصياغة، وهذه كلها مواطن الإعجاز في القرآن الكريم^(٢).

ويجمل هنا أن أكشف عن مدلول مصطلح الإعراب عند النحويين، وأن أحرره كما تناولته أفهامهم، وحسب ما سطرته أقلامهم فأقول:

لفظ الإعراب في اللغة له معانٍ، أقربها لما أتحدث عنه هو: الإبانة والإفصاح^(٣). وقد حُمل عليه الأمر بإعراب القرآن في أول الأمر؛ إذ يرادُ به صحة تلاوة القرآن، والنطق به سليماً من الخطأ^(٤)، وقد ورد في هذا أحاديث وأثار ضعفت أكثرها أهل الحديث، ومنها ما روي عنه عليه السلام: ((أعربوا القرآن، والتمسوا غرائبهِ))^(٥)، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ت ٢٣هـ): ((تعلموا

(١) الفصل في علم العربية ٣٠.

(٢) المعنى والإعراب عند النحويين ٢ / ٥٣٠.

(٣) تهذيب اللغة ٢ / ٣٦٢ مادة (عرب)، لسان العرب ٤ / ٢٨٦٥، مادة (عرب)، وهناك وجه آخر قريب

لهذا المعنى وهو أن يكون منقولاً من قولهم: عربت معدته إذا فسدت، تهذيب اللغة ٢ / ٣٦٤، فكان

المعنى في الإعراب إزالة الفساد ودفع الإبهام انظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٩٨.

(٤) النحو وكتب التفسير ١ / ١٠٤.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه في كتاب فضائل القرآن، برقم (٣٠٤١٠)، ١٠ / ٢٠٥، والحاكم في

مستدرکه في كتاب التفسير برقم (٣٧٠١)، ٢ / ٥١٧، وقال عنه الألباني: (ضعيف جداً)، ونقل عن

الذهبي الإجماع على ضعفه، انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ٣ / ٥٢١ - ٥٢٣. وهذا

الحديث له شواهد؛ إذ أخرجه البيهقي في شعب الإيمان برقم (٢٠٩٨)، ٣ / ٥٤٩، وابن أبي شيبة في

إعراب القرآن كما تتعلمون حفظه^(١)، والعلاقة بين هذا الإعراب اللغوي والاصطلاحي - الذي سيأتي الحديث عنه - بيّنة؛ فالإعراب وسيلة إلى الإفصاح والإبانة عن المعاني والتفريق بينها، ثم إن هذا المصطلح قد حدث له تطور كما هو الشأن في غيره فبعد أن كان يعني التلاوة الصحيحة للقرآن الكريم وهذا سبب نشأة علم النحو في العربية أصبح يهدف إلى فهم النص القرآني فهماً يعتمد على ما توصلوا إليه من قواعد نحوية، وهذه مرحلة لاحقة من الدرس النحوي^(٢)؛ ولأجل هذه العلاقة بينهما حمل بعض العلماء الدعوة إلى الإعراب والتمسك به الواردة في هذه الأحاديث والآثار إلى أنها دعوة إلى تعلم الإعراب بمعناه الاصطلاحي؛ إذ أعقبوا هذه الآثار بأقوال وعبارات في فضل علم النحو، ومن هؤلاء أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، والشنتريني (ت ٥٤٩هـ)، والقرطبي المفسر (ت ٦٧١هـ)^(٣).

أما في الدرس النحوي فقد مرّ هذا المصطلح بأكثر من دلالة، أبرزها:

الأول: أطلق على ما يقابل البناء، وقد تردّد هذا المصطلح في كتب النحويين منذ سيبويه (ت ١٨٠هـ)، وحده عدد من العلماء بتعريفات متقاربة منها: تعريف أبي عليّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ):

مصنّفه في كتاب فضائل القرآن برقم (٣٠٤١٢) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً، ٢٠٥ / ١٠، ورُوي عن ابن مسعود نحوه موقوفاً ومرفوعاً أخرجه البيهقي في شعب الإيمان برقم (٢٠٩٩، ٢١٠٠)، ٥٥٠ / ٤، وابن أبي شيبة في مصنّفه في كتاب فضائل القرآن برقم (٣٠٤١١، ٣٠٤١٥)، ٢٠٥ / ١٠، ٢٠٦، وأبو عبيد في فضائل القرآن ٢١٢، ورُوي أيضاً عن ابن عمر موقوفاً أخرجه ابن أبي شيبة في مصنّفه في كتاب فضائل القرآن برقم (٣٠٤١٤)، ٢٠١ / ١٠.

(١) أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في (فضائل القرآن) ٣٤٩، وانظر: إيضاح الوقف والابتداء ٣٥ / ١.

(٢) نظام الارتباط والربط في تراكيب الجملة العربية ٢٢.

(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١ / ١٤، تنبيه الألباب على فضائل الإعراب ٧٥، الجامع لأحكام القرآن

١ / ٤١، وانظر: النحو وكتب التفسير ١ / ١٠٤.

((أن تختلف أو اختلفت الكلمات العربية لاختلاف العوامل))^(١)، وسار على هذا من ألف في الحدود والتعريفات كالرمانى^(٢) وغيره^(٣)، يقول الرضى (ت ٦٨٦هـ): ((والظاهر في اصطلاحهم أن الإعراب هو الاختلاف، ألا ترى أن البناء ضده، وهو عدم الاختلاف اتفاقاً، ولا يطلق البناء على الحركات))^(٤)، وعنايتهم بهذا المفهوم أدى إلى جعلهم العامل مؤثراً جوهرياً في اختلاف العلامات الإعرابية، وموجداً لاختلاف المعاني النحوية داخل الجملة كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها، وعلى أساس اختلاف العلامات الإعرابية قُسمت أبواب النحو إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات^(٥).

الثاني: يُطلق على ما يرادف علم النحو بمفهومه العام عند المتقدمين فيشمّل الصوت والبنية^(٦) فهما مصطلحان مترادفان؛ ولذا سُمّي النحو إعراباً، والإعرابُ نحواً، قال الزجاجي (ت ٣٧٠هـ): ((ويسمى النحو إعراباً؛ والإعرابُ نحواً سماعاً؛ لأن الغرض طلب علم واحد))^(٧)، ويظهر هذا المفهوم في كُتب ابن جني (ت ٣٩٢هـ) حيث سَمّى كتابه: (سر صناعة الإعراب)، وتحدث فيه عن مسائل صوتية و صرفية، وفي كتاب (الخصائص) قال في: (باب في

(١) الإيضاح العضدي ٧٣.

(٢) الحدود (مجلة المورد، مج ٢٣، ع ١٤، ٣٧).

(٣) انظر: الكليات ١٤٤، التعريفات ٤٧.

(٤) شرح الرضى لكافية ابن الحاجب القسم الأول ١/٦٣.

(٥) انظر: نظام الارتباط والربط في تراكيب الجملة العربية ٢٣، ٢٥.

(٦) النحو يرادف عندهم أيضاً علم العربية، أما اصطلاح المتأخرين وبعض المتقدمين فقد جعلوه قسيماً للصرف. انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/١٦.

(٧) الإيضاح في علل النحو ٩١، وانظر في هذا: ظاهرة الإعراب في النحو العربي ١٥، ١٦، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة (حوليات كلية الآداب، ١٤٠٤هـ، ١٣).

الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى^(١) كلاماً يفيد أنه لا يريد بالإعراب العلامة الإعرابية بل يقصد به النحو بمدلوله الواسع الذي يشمل التحليل النحوي للتراكيب وما يحويه من قضايا التقديم والتأخير والذكر والحذف، فمدلول الإعراب عندهم أوسع من دلالة العلامة الإعرابية؛ لأن العلامة الإعرابية وحدها لا تعين على معرفة النعت من التوكيد^(٢).

كما استعمل هؤلاء العلماء هذا المصطلح قاصدين به: تحليل تركيب الجملة العربية تحليلاً نحوياً وصرفياً وصوتياً، ببيان علاقات بعضها مع بعض، ووظائفها النحوية، ومعانيها السياقية، ودراسة الدلالات الصرفية، ومعاني الأدوات، وتحديد الحالة الإعرابية، وذكر الموقع الإعرابي^(٣)، وظهر هذا المصطلح بهذا المفهوم عند معري القرآن كالفراء (ت ٢٠٧هـ)، والزجاج (ت ٣١١هـ)، والنحاس (ت ٣٣٨هـ)، وابن خالويه (٣٧٠هـ)، وغيرهم؛ ولذا فعلم إعراب القرآن الكريم هو: علمٌ يبحث في تحليل تراكيبه وتخرجها على قواعد العربية.

ومما يدلُّ على أنَّ مفهوم الإعراب عند علماء العربية واسعٌ أنهم أكدوا أثر الإعراب في بيان المعنى، فهذا يدلُّ على أن الإعراب ليس مقصوراً على تغير الأواخر بل هو شاملٌ لجميع قضايا تركيب الكلام من تقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وتذكير وتأنيث، وحذف وزيادة، وهذا هو سرُّ عناية العلماء بالإعراب فجعلوه أساساً لفهم المعنى؛ ولذا قال الزركشي (ت ٧٩٤هـ): ((والإعرابُ بيِّنُ المعنى، وهو الذي يميِّز المعاني، ويوقفُ على أغراض المتكلمين))^(٤).

أما الحركة فليست هي الإعراب بل هي آلتُه؛ لأن الاختلاف يحصل بها ((ولو كانت

(١) الخصائص ١ / ٢٧٩.

(٢) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ٢١٣.

(٣) انظر: مصطلح الإعراب في معانيه المختلفة (مجلة علوم اللغة، مج ٩، ع ١٤، ١٥٧)، اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين المحدثين (رسالة جامعية) ٢٢.

(٤) البرهان في علوم القرآن ١ / ٣٠١، وانظر: الإتقان في علوم القرآن ٤ / ١٢١٩.

الحركة إعراباً لوجب ألا يقال: حركات الإعراب؛ إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه ألا ترى أنك لو قلت: حركات الإعراب أو حركات الضمة والفتحة والكسرة كان محالاً^(١).

فالتحليل الإعرابي عند هؤلاء المعربين يتم بتفكيك النظام التركيبي، ومعرفة مصادره التي يتشكل منها، وعلاقة بعضها ببعض، وما يتصل بها من قضايا لغوية وغير لغوية مثل معطيات المقام وملابسات الحال فتتضافر كلها مجتمعة في فهم تراكيب القرآن ودلالاتها، فأدركوا بذلك العلاقة بين المعنى النحوي والمعنى المعجمي والمعنى الدلالي.

وعني المعربون بمعاني التراكيب في سياقاتها عندما نزل القرآن الكريم، واستعانوا بأقوال الصحابة والسلف في بيان مقاصد القرآن ومراميه؛ إذ النظر في المعنى ومعطياته يقود إلى حل إشكالات كثيرة من قضايا النحو مثل دلالة الضمير ومعاني الأدوات وغيرها.

والإعراب بهذا المفهوم هو الأساس الذي سألني عليه هذا البحث، والمنوال الذي سأتبعه في مناقشة القضايا وتناولها مقتضياً أثر هؤلاء المعربين مستنيراً بأرائهم وأقوالهم في تحليل أعراب الرماني وإرجاعها إلى عناصرها المكوّنة لها ومصادرها التي تشكلت منها.

الثالث: أنه مساوٍ للنحو الذي هو قسيمٌ للصرف، فهو علمٌ له قواعدٌ تُعرفُ بها أحوالُ أواخرِ الكلام^(٢)، وعلى هذا سَمَّى النحويون كتبهم كما فعل ابنُ هشامٍ (ت ٧٦١هـ) في (الإعرابِ عن قواعدِ الإعرابِ)، وفي (مغني اللبيب عن كتب الأعرابِ)، والحريريُّ (ت ٥١٦هـ) في (ملحة الإعراب).

ولعلَّ آخرَ الكلمةِ وما تتعرضُ له من بناءٍ وإعرابٍ قد كثرَ الاشتغالُ به عند النحويين، وأصبح مدارَ حديثهم؛ فلذا قصرُوا الإعرابَ على النحوِ دونَ مسائلِ الصوتِ والصرفِ واللغةِ كما فعلَ أوائلُ النحويين، كما أدتْ عنايتُهُم بتغيُّراتِ الأواخرِ إلى عدمِ العنايةِ الكافيةِ

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٩٩.

(٢) انظر: اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين المحدثين (رسالة جامعية) ٣٨، أعمال ندوة

بباقى قضايا النحو وعناصره كالتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، والحذف والزيادة، وغيرها^(١).

وقد نقد ابن هشام مصنفي إعراب القرآن أنهم أوردوا في كتبهم ما لا يتعلق بالإعراب كالكلام في الاشتقاق، ومسائل التصريف حتى قال: ((والعجب من مكّي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) إذ أورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان (مشكل الإعراب) مع أن هذا ليس من الإعراب في شيء))، ثم قال: ((وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تفسيرها، وتصغيرها، وتأنيتها، وتذكيرها، وما ورد فيها من اللغات، وما ورد من القراءات وإن لم ينبن على ذلك شيء من الإعراب))^(٢).

الرابع: أصبح الإعراب عند المحدثين يُطلق على الجانب التطبيقي، فإذا كان النحو يُعنى بالجانب النظري، وهي القواعد التي تدرُس التراكيب والعلاقات بينها، فإن الإعراب هو تطبيق هذه المفردات على قواعد النحو^(٣)، وهو الإعراب الإجرائي المتعارف عليه اليوم. وإطلاق هذا المفهوم عندهم، واقتصره على الجانب العملي له أسباب - فيما يظهر لي - منها:

١. أن الدرس النحوي قد أُشبع درساً وتصنيفاً من الناحية النظرية فأرادوا العناية بالجانب التطبيقي الذي شاع الضعف فيه فأكثروا منه حتى قصرُوا هذا المصطلح على هذا العلم.
٢. أن العلوم والمصطلحات قد استوت على سوقها، فوضعت حدودها، وتبيّنت معالمها فأرادوا وضع حدٍّ فاصلٍ بين مفهوم النحو والإعراب.

(١) انظر: ظاهرة الإعراب في النحو العربي ١٨، نحو التيسير ٣٢.

(٢) مغني اللبيب ٢٠.

(٣) انظر: الإعراب والبناء ٨٦.

الكتبُ المصنَّفةُ في إعرابِ القرآنِ قبلَ الرماني^(١).

التأليفُ في الإعرابِ التحليليِّ على المفهومِ القديمِ للنحويين ظهر في إعرابِ القرآنِ الكريمِ؛ إذ كان دليلاً من أدلةِ النحويين على إنشاءِ قواعدِ النحو، فتناولوه محلِّين أساليبه موضِّحين أعاريبه، وجعلوه ميداناً لتطبيقاتهم، وكتاب سيوييه - أقدمُ كتابٍ في النحو - حافلٌ بأمثلةٍ شاهدةٍ على هذا، ومما قاله فيه: ((وأما قوله عزَّ وجلَّ: [1 0 / . - , +]^(٢) فإن هذا لم يُبينَ على الفعل^(٣)، وقوله تعالى: []^(٤)، و قوله تعالى: [Y X WV]^(٥)، ثمَّ قال بعدُ: [\]^(٦) ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: []^(٧) فيها كذا وكذا، فإنما وُضِعَ المثلُّ للحديث الذي بعده فذكر أخباراً وأحاديثَ فكأنه قال: ومن القصصِ مثلُ الجنةِ أو مما يُقصُّ عليكم مثلُ الجنةِ فهو محمول على هذا الإضمارِ ونحوه، والله تعالى أعلم^(٥).

ثم تناول العلماءُ إعرابَ القرآنِ في مصنَّفاتٍ عُرِفَت بـ(معاني القرآن)، وتفاوتوا في عنايتهم بالإعراب، ثم أفردوا له مصنَّفاتٍ عُرِفَت بـ(إعراب القرآن)، وقد اختلفَ في نسبةِ هذه الكتبِ هل تُنسَبُ إلى النحوِ أو إلى علومِ القرآنِ^(٦)؛ ويرجعُ الدكتورُ الهادي الجطلأوي ذلك إلى عدمِ وضوحِ منهجِ هؤلاء المعرِّبين وأهدافِهِم^(٧).

(١) سأذكر منها ما يحمل اسمَ هذا العلمِ إلا ما غلب الإعراب فيه كمعاني الفراء والأخفش وسيأتي بيان ذلك.

(٢) النور: ٢.

(٣) المائة: ٣٨.

(٤) محمد: ١٥.

(٥) الكتاب: ١ / ١٤٣، وانظر: الإعراب والاحتجاج للقراءات في تفسير القرطبي ١٤٨ - ١٥٠.

(٦) حيث جعلها حاجي خليفة من فروع علوم القرآن. انظر: كشف الظنون ١ / ١٢١.

(٧) قضايا اللغة في كتب التفسير ٦٠.

وأما الكتبُ التي أُلِّفت في إعرابِ القرآنِ قبلَ الرماني فهي^(١):

الأول: كتابُ (إعرابِ القرآن) لأبي عليٍّ محمد بنِ المستنيرِ المعروفِ بِقُطْرُب (ت ٢٠٦هـ).

ذكره ابنُ النديم، والحمويُّ، والسيوطيُّ، وإسماعيلُ البغدادي^(٢).

وبعضُ أعرابيه مبثوثةٌ في كُتُبِ التفسيرِ وكُتُبِ إعرابِ القرآن، ومن ذلك رأيه في إعرابِ

(مودة) من قوله تعالى: [7 8 9 : ; < = > ? @ A B Z]^(٣)

فيرى أنها منصوبةٌ على الحال^(٤).

الثاني: كتابُ (إعرابِ القرآن) لأبي عبيدةَ معمرِ بنِ المثنى (ت ٢١٠هـ).

ذكره ابنُ النديم، وإسماعيلُ البغدادي^(٥)، وأشار الزركلي إلى وجوده مخطوطاً^(٦)، وينفي

وينفي محققُ كتابه (مجازِ القرآن) أن يكونَ له كتابٌ بهذا الاسمِ ظاناً ((أن هذه الأسماء -يعني

معاني القرآن وإعرابه اللذين يُنسبُ فيهما تصنيفُ لأبي عبيدة - أُخِذت من الموضوعاتِ التي

تناولها (المجازُ) فهو يتكلمُ في معاني القرآن، ويفسِّرُ غريبه، وفي أثناءِ هذا يعرِّضُ لإعرابه))^(٧).

(١) من الكتبِ المعاصرة التي جمعت هذه الكتبِ وأفدت منها: النحو وكتب التفسير ١ / ١٦٣، في أصول

إعراب القرآن ١٥، علم إعراب القرآن ١٣٣.

(٢) الفهرست ٧٦، معجم الأدباء ٦ / ٢٦٤٧، بغية الوعاة ١ / ٢٤٣، هدية العارفين ٢ / ٦.

(٣) العنكبوت: ٢٥.

(٤) انظر: الكتاب المختار في معاني قراءات الأمصار لابن إدريس ٢ / ٦٦٩، وانظر في أعرابه أيضاً: مشكل

مشكل إعراب القرآن ٣٦٣، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج (وهو لجامع العلوم الباقولي) ١ /

١٩٨، ٢ / ٦٣١.

(٥) الفهرست ٧٧، هدية العارفين ٢ / ٤٦٦.

(٦) الأعلام ٧ / ٢٧٢.

(٧) المجاز ١ / ١٨ (مقدمة المحقق).

ولكن هذا التشكيك منه قائمٌ على ظنٍّ ليس له حجةٌ فيه، بل يُحتملُ أن له كتاباً آخر في القرآن والأرجح أنه في معانيه لأُمورٍ:

١. كثرة الأعرابِ، والأقوالِ في التفسير التي ذكرها العلماءُ عن أبي عبيدة وليست في كتابه (مجاز القرآن)، ومن هؤلاء: النحاسُ في كتابه (إعراب القرآن) فقد نقل عنه أقوالاً كثيرةً في الإعرابِ لا توجد في المجاز^(١)، وكذا ابنُ قتيبة (ت ٢٧٦هـ)^(٢)، ومكي بن أبي طالب^(٣)، وابن فضالِ المجاشعي^(٤) (٤٧٩هـ) وأما الأقوال في التفسير فهي كثيرة، ومنها ما ذكره عنه الجاحظُ^(٥) الجاحظُ^(٥) (ت ٢٥٥هـ) وغيره^(١).

(١) منها: ما ذكره عند قوله تعالى [Z M L K J I H F E D C B A] (النساء: ٧٦) قال أبو عبيدة: ((يذكر ويؤنث؛ وإنما ذُكر وأُنث؛ لأنهم كانوا يسمون الكاهن والكاهنة طاغوتاً)) / ١ / ٤٧٢، وانظر أيضاً: ١ / ٢١٢، ٢٠٠، ٢ / ٨٧، ٣١٧.

(٢) انظر: تفسير غريب القرآن ٣٧ قال عند قوله: [أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ Z] ((وأبو عبيدة يجعل واحدها أسطورة وإسطارة)).

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٩٨ في عود الهاء من قوله: [٩ : < Z (النحل: ٦٦) فذكر أن الهاء يصح أن تعود على البعض؛ لأن (من) في قوله (مما) دلّت على التبعية ثم قال: ((وهو قول أبي عبيدة))، وانظر أيضاً: ٥٧.

(٤) من ذلك: في قوله تعالى: [@ Z A (الفاتحة: ٧)] قال: ((وكان أبو عبيدة يجعل (غير) بمعنى بمعنى (سوى) وأنكر الفراء عليه)) / ١ / ٥٤، وانظر: ١ / ١١٨، ٣٤٤.

(٥) انظر: البيان والتبيين ١ / ١٨٨ قال الجاحظ ((وكان أبو عبيدة يتأول قوله: [@ Z B A] (النجم: ٥١) أن ذلك إنما وقع على الأكثر وعلى الجمهور الأكبر، وهذا التأويل أخرجه من أبي عبيدة سوء الرأي في القوم وليس له أن يجيء إلى خبر عام مرسل غير مقيد، وخبر مطلق غير مستثنى منه فيجعله خاصاً كالمستثنى منه، وأي شيء بقي لطاعن أو متأول)) وهذا القول غير موجود في المجاز، وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٦٣، والنكت في القرآن ١ / ١٤٨.

٢. قد ثبت أن له كتاباً في (معاني القرآن) غير (المجاز) الذي ألفه سنة ١٨٨ هـ بعد رجوعه من البصرة^(٢) بدليل أن الأخفش بنى كتابه (المعاني) على كتاب أبي عبيدة في القرآن^(٣)؛ حيث ذكر أبو حاتم السجستاني أن الأخفش قد أخذ كتاب أبي عبيدة في القرآن فأسقط منه شيئاً، وزاد فيه شيئاً، وأبدل منه شيئاً، فهذا يرجح أن لأبي عبيدة كتاباً آخر في المعاني، والمتأمل (معاني) الأخفش لا يظهر أنه اعتمد اعتماداً كلياً على كتاب أبي عبيدة (مجاز القرآن) كما يرى السجستاني مما يرجح أنه كتاب آخر، كما أن الأخفش صرح مرة واحدة بالنقل عن أبي عبيدة^(٤) وهذا النقل غير موجود في (المجاز)، والأخفش إنما ألف كتابه للكسائي المتوفى سنة ١٨٩ هـ^(٥)، والكسائي احتذى حذو الأخفش في (معانيه) مما يدل على أن لأبي عبيدة كتاباً في (المعاني) اعتمده الأخفش غير كتاب (مجاز القرآن)^(٦)، كما أن كُتِبَ التراجم تذكر أن أول من صنّف في معاني القرآن هو أبو عبيدة^(٧)، وما ذكرته من نسبة كتاب في القرآن لأبي عبيدة غير المجاز ليس قطعياً بل هو المرجح، ولو وُجد كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام المفقود في معاني القرآن الذي انتزعه من كتاب أبي عبيدة^(٨) لكشف لنا هذا الأمر.

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٦٣ / ٢، والنكت في القرآن ١ / ١٤٨.

(٢) معجم الأدباء ٦ / ٢٧٠٦.

(٣) انظر: طبقات الزبيدي ٧٣.

(٤) معاني القرآن ١ / ١٣١.

(٥) انظر: إنباه الرواة ٢ / ٣٧.

(٦) انظر: النحو وكتب التفسير ٢ / ١٥٠.

(٧) انظر: إنباه الرواة ٣ / ١٤.

(٨) انظر: مراتب النحويين ١٢٥.

الثالث^(١): كتاب (إعراب القرآن) لعبد الملك بن حبيب السلمي القرطبي (ت ٢٣٩هـ أو ٢٣٨هـ)^(٢).

ذكره الزبيدي، والقاضي عياض، والقفطي، والسيوطي، وحاجي خليفة، وإسماعيل البغدادي^(٣).

الرابع: كتاب (إعراب القرآن) لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ).

ذكره القفطي، وياقوت الحموي، والداودي، وحاجي خليفة، وعبد اللطيف زادة، والأذنه وي، وإسماعيل البغدادي، وعمر رضا كحالة^(٤).

ومن أقواله في الإعراب ما ذكره عنه مكّي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ) في قوله تعالى: [<

(١) انفرد عبد اللطيف زادة بذكر كتاب للأخفش سعيد بن مسعدة في إعراب القرآن، ولم يذكره أحد قبله، ولعله سهو أو خلط منه. انظر: أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ٥٥.

(٢) لم أقف له على قول في إعراب شيء من القرآن، ولم يذكر هذا الكتاب ممن ترجم للأندلسيين إلا الزبيدي، الزبيدي، وتبعه القاضي عياض انظر: طبقات النحويين ٢٦٠، وترتيب المدارك ٤ / ١٢٨، أما ابن الفرضي والحميدي والضبي فلم يذكروا هذا الكتاب. انظر: تاريخ علماء الأندلس ٢٦٩، وجذوة المقتبس ٢٨٢، وبغية الملتبس ٣٧٧.

(٣) طبقات النحويين ٢٦٠، ترتيب المدارك وتقريب المسالك بمعرفة أعلام مذهب الإمام مالك ٤ / ١٢٨، ١٢٨، إنباه الرواة ٢ / ٢٠٦، بغية الوعاة ٢ / ١٠٩، كشف الظنون ١ / ١٢٣، ٢ / ١٩٩٦، هدية العارفين ١ / ٤٢٦.

(٤) إنباه الرواة ٢ / ٦٢، معجم الأدباء ٣ / ١٤٠٨، طبقات المفسرين للداودي ١ / ٢١١، كشف الظنون ١ / ١٢٣، أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ٣٢٤، طبقات المفسرين للأذنه وي ٣٥، هدية العارفين ١ / ٤١١، معجم المؤلفين ١ / ٨٠٣.

= > ? @Z^(١) قال: «وأجاز أبو حاتم نصبَ (قلْبَهُ) بـ (آثم)^(٢) ينصبه على التفسير»^(٣).

الخامس: كتابُ (إعرابِ القرآنِ) لعبدِ اللهِ بنِ مسلمٍ المعروفِ بابنِ قتيبةَ (ت ٢٧٦هـ).

ذكره ابنُ النديم، والقفطيُّ، والسيوطيُّ، والداوديُّ، وعبدُ اللطيفِ زادة، وإسماعيلُ البغداديُّ^(٤)، وجميعُ الأقوالِ والآراءِ الإعرابيةِ التي وقفتُ عليها منسوبةً إليه وجدتها في كتابيه (تأويل مشكل القرآن) و(تفسير غريب القرآن) وهذا يجعل نسبةَ كتابِ إليه في ذلك ظناً لا يقيناً.

السادس: كتابُ (إعرابِ القرآنِ) لأبي العباسِ محمدِ بنِ يزيدِ المعروفِ بالمبردِ (ت ٢٨٥هـ).

ذكره ابنُ النديم، والقفطيُّ، والسيوطيُّ، وحاجي خليفة، وعبدُ اللطيفِ زادة، والأدنهُ ويُّ، وإسماعيلُ البغداديُّ^(٥).

(١) البقرة: ٢٨٣.

(٢) على قراءة ابن أبي عبله انظر: مختصر في شواذ القراءات ٢٥، والبحر المحيط ٢ / ٥٧٥، وهو إعراب الكوفيين لها؛ لأنهم يميزون مجيء التمييز معرفة، انظر: معاني القرآن ١ / ١٨٨، البحر المحيط ٢ / ٥٧٥.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٢٤ وانظر: ٧٥، ٢٢١، ٣١٢، ٣٢٠، وانظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ٢٩٩، ٤٢ / ٦٩.

(٤) الفهرست ١٠٦، إنباه الرواة ٢ / ١٤٦، بغية الوعاة ٢ / ٦٣، طبقات الداودي ١ / ٢٤٥، أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ٢٢٩، هدية العارفين ١ / ٤٤١.

(٥) الفهرست ٨٣، إنباه الرواة ٣ / ٢٥١، بغية الوعاة ٢ / ٢٧٠، كشف الظنون ١ / ١٢٣، أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ٢٥٥، طبقات الأدنه وي ٤٢، هدية العارفين ٢ / ٢٠.

ومن أقواله في الإعراب ما ذكره في معنى (أن) في قوله تعالى: [P O R Q ZS^(١) فقال: (لا) ليست مما يحذف هنا، ولكن الإضافة ههنا معلومة، فحذفت الأول، وأقمت الثاني مقامه، المعنى: يبين الله لكم كراهة أن تضلوا^(٢) .

السابع: كتاب (إعراب القرآن) لأبي العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (ت ٢٩١هـ). ذكره القفطي، وحاجي خليفة، وعبد اللطيف زادة، والأدنه وي، وإسماعيل البغدادي^(٣) .

ومن آرائه الإعرابية في (ومصدقاً) من قوله تعالى: [{ | } ~ منك أَلتَّوَرَّطَ^(٤) قوله: ((لا يجوز أن يكون معطوفاً على (وجيهاً)؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يكون لما بين يديه))^(٥) .

الثامن: كتاب (سراج الهدى في القرآن ومشكله وإعرابه) لإبراهيم بن أحمد الرياضي الشيباني (ت ٢٩٨هـ).

(١) النساء: ١٧٦

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٣٦٣، وانظر: ٢/ ٢٦، ٦٣، ١١٣٩، وانظر: مشكل إعراب القرآن ١٠٧، ١٠٩، ١٩٨، ٢١٤، ٣١٠، ٣١٦، ٣١٧، وقد جمع الدكتور محمد بن إبراهيم المرشد أعرابه في رسالته للدكتوراه في كلية اللغة العربية.

(٣) إنباه الرواة ١/ ١٨٦، كشف الظنون ١/ ١٢٣، أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ٣٤، طبقات الأدنه وي ٤٣، هدية العارفين ١/ ٥٤.

(٤) آل عمران: ٥٠.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٨٠، وانظر: ١/ ٣٥٩، ٢/ ٢٤٤، وقد جمع الباحث أحمد رجب أبو سالم سالم أعرابه في رسالته للماجستير من جامعة الأزهر.

ذكره ابن الأَبَّارِ، والمَقْرِيُّ، وإِسْمَاعِيلُ البَغْدَادِيُّ، وعمر رضا كحالة^(١)، ولم أجد له قولاً في الإعراب؛ ولعل كثرة ترحاله أضاعت علمه؛ إذ ارتحل من خراسان ووفد على الأندلس^(٢)، وكذلك لم يذكر هذا الكتاب من ألف في طبقات المفسرين.

التاسع: كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق إبراهيم بن السري المعروف بالزجاج (ت ٣١١هـ)، وهو مطبوع^(٣).

العاشر: كتاب (إعراب القرآن) لإبراهيم بن محمد المعروف بنفطويه (ت ٣٢٣هـ).

ذكره السيوطي، والداودي^(٤)، ولم أجد له قولاً أو رأياً في إعراب القرآن، وإنما يُنسب إليه شيء في القرآن يتعلق بلغات العرب، وأقول: نسبة كتاب إليه في إعراب القرآن محلٌّ نظير ولاسيما أن أول من نسب إليه ذلك هو السيوطي وهو متأخر، وربما اشتبه عليه كتابه الآخر في غريب القرآن الذي ينسب إليه^(٥).

الحادي عشر: كتاب (إعراب القرآن) لأبي جعفر أحمد بن محمد المعروف بالنحاس (ت ٣٣٨هـ)، وهو مطبوع^(٦).

الثاني عشر: كتاب (إعراب ثلاثين سورة من القرآن) للحسين بن أحمد المعروف بابن

(١) التكملة لكتاب الصلة ٢١٠، نفع الطيب ٣ / ١٣٤، هدية العارفين ٤ / ١، إيضاح المكنون ٩ / ٢،

معجم المؤلفين ١٠، وذكر في فهرس مصنفات تفسير القرآن الذي أصدره مجمع الملك فهد ٩٢٧ / ٢.

(٢) انظر: نفع الطيب ٣ / ١٣٤.

(٣) حققه الدكتور عبد الجليل عبده شلبي.

(٤) بغية الوعاة ١ / ٤٢٩، طبقات الداودي ١ / ٢١.

(٥) نسبه له ابن النديم والقفطي. انظر: الفهرست ١١٠، إنباه الرواة ١ / ٢١٥.

(٦) حققه الدكتور زهير غازي زاهد.

خالويه (ت ٣٧٠هـ)، وهو مطبوع^(١).

ومما حَقُّهُ أَنْ يُذَكَرَ فِي تصانيف هذا العلم ولم يَحْمَلْ اسْمَهُ كِتَابُ (معاني القرآن) لأبي زكريا يحيى بن زيادٍ المعروف بالفراء^(٢) وكتابُ أبي الحسنِ سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط^(٣)، فغالبُ علمِ الكتّابين في الإعراب؛ ولذا هما -فيما أرى- معدودان في كتبِ إعرابِ القرآن، وهذا راجعٌ إلى:

١. أن عنايتها بالإعراب أشهرٌ وأكثرُ من كتابِ أبي إسحاق الزجاج الذي يحملُ عنوانَهُ اسمَ هذا العلم -أعني الإعراب-^(٤).

٢. عدم استقرارِ مصطلحاتِ العلوم، وخلطِ الرواةِ والوراقين والمؤرخين في تسميتها؛ ولذا فمراجعةُ موضوعِ الكتابِ ومضمونهِ أولى من عنوانِهِ.

٣. أن مصطلحَ (معاني القرآن) مشكّلٌ في أول الأمرِ لم يتحدّد، فالكتبُ التي أُلْفِتْ فِيهَا كانت مزيجاً من النحو والتفسير وبيان المعنى اللغوي، وكان الغالبُ عليها النحو؛ لأن مؤلّفِيهَا كانوا من النحويين^(٥)، ولم تنفصلْ حتى جاء أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ)، وصنّفَ كتابين أحدهما: بعنوان (معاني القرآن) والآخر: بعنوان (إعراب القرآن)^(٦).

٤. أن الفراءَ يسمي كتابه بـ(مشكل إعراب القرآن ومعانيه) كما روى ذلك عنه ابنُ

(١) له أكثر من طبعة منها: طبعة دار الكتب العلمية، ومنها تحقيق الدكتور محمد فهمي عمر وسماه (الطارقية في إعراب ثلاثين سورة من المفصل).

(٢) طبع بتحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي وعبد الفتاح شلبي.

(٣) طبع بتحقيق الدكتور فائز فارس، وحققه كذلك الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، كما حققته الدكتورة هدى قرّاعة.

(٤) انظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم ٢٦٤.

(٥) منها: كتاب معاني القرآن للكسائي، والمبرد، وابن كيسان انظر: الفهرست ٥٤.

(٦) انظر: معاني القرآن في التراث العربي ٢٦، ٦٦.

الجهم في مقدمة الكتاب، ويرى الدكتور أحمد مكي الأنصاري أن كلتا التسميتين صحيحة^(١).

أما المنهج العام لهذه الكتب فيمكن وصفه بما يلي:

١. ترتيب مادة كتبهم حسب ترتيب السور والآيات.
٢. أنها لم تتجاهل علوم اللغة الأخرى من معجمٍ وصرفٍ وبلاغةٍ ولغاتٍ العرب وإن كان تركيزها على (النحو) الذي هو المقدم منها؛ (إذ به تتيّن أصول المقاصد بالدلالة، فيُعرفُ الفاعلُ من المفعول، والمبتدأُ من الخبر، ولولاه لجُهل أصلُ الإفادة)^(٢).
٣. أن هذه المصنفات منها ما تناول جميع سور القرآن، ومنها ما تناول بعض سُوره كابن خالويه في (إعراب ثلاثين سورة من القرآن).
٤. أن هذه الكتب اشتملت على علوم القرآن الأخرى كعلم القراءات، والوقف والابتداء، وأقوال التفسير، وأسباب النزول.

(١) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ٢٦٧.

(٢) قاله ابن خلدون ٣ / ١١٢٨، وقد أوقفني عليه الدكتور الهادي الجطلاوي في (قضايا اللغة في كتب

التفسير) ٥٩.

ثانياً: التعريف بالرماني (بايجاز)

سيكون الحديثُ عنه مختصراً؛ لأن مَنْ ترجمَ له من المعاصرين قد أوفوا الحديثَ عنه^(١).

نسبه وحياته:

هو أبو الحسنِ عليُّ بن عيسى بن عليِّ بن عبدِ الله الرماني^(٢) نسبةً إلى الرُّمانِ ويبيعه، أو إلى

(١) من هذه الدراسات التي أفدت منها كثيراً:

- دراسة الدكتور مازن المبارك في كتابه الرماني النحوي ٤٦-١٠٣.
- دراسة الدكتور المتولي الدميري في تحقيقه لجزء من شرح الرماني لكتاب سيبويه ٣٣-٩٣.
- دراسة الدكتور محمد إبراهيم يوسف شيبية في تحقيقه لجزء من شرح الرماني لكتاب سيبويه ٨-٣١.
- دراسة الدكتور نصار محمد حميد الدين في تحقيقه لجزء من شرح الرماني لكتاب الأصول لابن السراج ٩-١٩.
- دراسة الدكتور سيف بن عبد الرحمن العريفي في تحقيقه لجزء من شرح الرماني لكتاب سيبويه ٢-١٢.
- دراسة الدكتور صالح العبد اللطيف في تحقيقه لجزء من شرح الرماني لكتاب سيبويه ٢-١٢.

(٢) لأبي الحسن الرماني ترجمة في:

- الفهرست ٨٨، ٢١٢، تاريخ العلماء النحويين ٣٠-٣١، الأنساب ٣/٨٩، نزهة الألباء ٢٧٦-٢٧٧،
- المنتظم ١٤/٣٧١، معجم الأدباء ٤/١٨٢٦، إنباه الرواة ٢/٢٩٤-٢٩٦، وفيات الأعيان ٣/٢٩٩،
- إشارة التعيين ٢٢١-٢٢٢، سير أعلام النبلاء ١٦/٥٣٣-٥٣٤، ميزان الاعتدال ٣/١٤٩، العبر في خبر
- من غبر ٢/١٦٤، الوافي بالوفيات ٢١/٢٤٧-٢٤٨، طبقات المعتزلة ١١٠، المنية والأمل ٩٢، النجوم
- الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ٤/١٧٠، بغية الوعاة ٢/١٨٠-١٨١، طبقات المفسرين للدودي ١/
- ٤١٩-٤٢١، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٤/٤٤٢، طبقات المفسرين للأدنه وي ٨٧-٨٨، هدية
- العارفين ١/٦٨٣، معجم المؤلفين ٢/٤٨٣، روضات الجنات ٥/٢٢١-٢٢٢، تاريخ الأدب العربي ٢/
- ١٨٩-١٩٠.

قصر الرُّمان^(١)، ويُعرف بالإخشيديّ؛ نسبةً إلى شيخه أبي بكر ابن الإخشيدي المتكلم المعتزلي^(٢)، ويقال له: الجامع؛ لأنه جمع بين علوم الكلام، والفقه، والقرآن، والنحو، واللغة^(٣).

أصله من (سُرَّ مَنْ رَأَى)^(٤)، وولد في بغداد سنة ستٍ وتسعين ومائتين، وتوفي فيها ليلة الأحد الحادي عشر من جمادى الأولى سنة أربع وثمانين وثلاث مئة في خلافة القادر بالله، ودفن بالشُّونيزية عند قبر أبي عليّ الفارسيّ، وتوفي عن ثمانٍ وثمانين سنة^(٥).

وكان من أهل المعرفة، من أفاضل النحويين البغداديين متفنناً في علوم كثيرة من الفقه والقرآن واللغة والكلام على مذهب المعتزلة^(٦)، في طبقة أبي عليّ الفارسيّ وأبي سعيد السيرافيّ، وكان يمزج كلامه في النحو بالمنطق^(٧).

وأما معتقده فقد انتحل نخلة المعتزلة، وقد ظهر أثرها في تفسيره في مواضع كثيرة^(٨).

وقد أقر المترجمون له بفضلِه وعلمِه وإمامته وتنوع ثقافته، حتى قال فيه الذهبي (ت ٧٤٨هـ): ((وكان من أوعية العلم على بدعته))^(٩)، وأما معاصروه فقد اختلفت آراؤهم فيه،

(١) انظر: وفيات الأعيان ٣ / ٢٩٩.

(٢) انظر: معجم الأدباء ٤ / ١٨٢٦.

(٣) المنية والأمل ٩٢.

(٤) انظر: الفهرست ٨٨.

(٥) انظر: الأنساب ٣ / ٨٩، نزهة الألباء ٢٧٧، المنتظم ٤ / ٣٧١، معجم الأدباء ٤ / ١٨٢٦.

(٦) انظر: الفهرست ٨٨، الأنساب ٣ / ٨٩.

(٧) انظر: معجم الأدباء ٤ / ١٨٢٦.

(٨) منها: م / ٧، ١٠، ٢٨، ٤٢، ٦٨، ب / ٨، ٤٠، ٥٩، ف / ٦، ١٠، وسيأتي الحديث عن معتقده في مبحث لاحق.

(٩) سير أعلام النبلاء ١٦ / ٥٣٤.

فأبو عليّ الفارسيّ قال عنه: ((إن كان النحو ما يقوله الرمانيّ فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء))^(١). وحكى الأنباريّ (ت ٥٧٧هـ) أن بعض أهل الأدب قال: ((كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين؛ فمنهم مَنْ لا نفهم من كلامه شيئاً، ومنهم مَنْ نفهم بعض كلامه دون البعض، ومنهم مَنْ نفهم جميع كلامه، فأما مَنْ لا نفهم من كلامه شيئاً فأبو الحسن الرمانيّ، وأما مَنْ نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو عليّ الفارسيّ، وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي))^(٢).

أما تلميذه أبو حيان التوحيدي (ت نحو ٤٠٠هـ) فقد أثنى عليه وسمّاه بالشيخ الصالح^(٣)، وقال عنه: ((فإنه لم ير مثله قطّ بلا تقيّة، ولا تحاشٍ، ولا اشمئزازٍ، ولا استيحاشٍ، علماً بالنحو، وغزارةً في الكلام، وبصراً بالمقالات، واستخراجاً للعويص، وإيضاحاً للمشكل مع تألّه، وتنزّه، ودين، ويقين، وفصاحة، وفقاهة، وعفاف، ونظافة))^(٤).

شيوخه:

لزم الرمانيّ مجالس كبار علماء عصره، وأخذ عنهم، ومنهم:

١. أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ بن سهل المعروف بالزجاج، قرأ عليه كتاب سيبويه^(٥).

٢. أبو بكر محمد بن السريّ المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، قرأ عليه كتاب

(١) انظر: نزهة الألباء ٢٧٦، وقد ناقش مقولة الفارسي تلك كلّ من د. مازن المبارك ٧٣-٧٨، ود. محمد إبراهيم شيبه ٢٠-٢٢، ود. سيف العريفي ١٥-١٦، وانتهوا إلى أن هذا مما يحصل من الأقران.

(٢) انظر: نزهة الألباء ٢٧٧.

(٣) انظر: المقابسات ٦٩، ٨٦.

(٤) انظر: المقابسات ٥٧.

(٥) انظر: تاريخ العلماء النحويين ٣٠، وانظر: تفسيره الجامع لعلم القرآن م/ ١٠، ٤٠، ٤٤، ب/ ٥، ٧،

٢٤، ٢٧، ف ٧، ١٤.

سيبويه^(١).

٣. أبو بكر أحمد بن الحسن بن العباس بن الفرّج البغداديّ المعروف بابن شقير
(ت ٣١٧هـ)^(٢).

٤. أبو بكر محمد بن الحسن المعروف بابن دريد (ت ٣٢١هـ)^(٣).

٥. أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس المعروف بابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)^(٤).

٦. أبو بكر أحمد بن عليّ المعتزليّ المعروف بابن الإخشيد (ت ٣٢٦هـ)^(٥).

٧. أحمد بن محمد بن عاصم الحلوانيّ (ت ٣٣٣هـ)، روى عنه ديوان الهذليين بشرح
السكري^(٦).

٨. عبيد الله بن أحمد بن معروف (ت ٣٨١هـ) قاضي القضاة ببغداد^(٧).

تلاميذه:

من تلمذ له:

١. عبد الله بن محمد بن جرو الأسديّ (ت ٣٨٧هـ)^(١).

(١) انظر: تاريخ العلماء النحويين ٣٠، وانظر: تفسيره الجامع لعلم القرآن م/ ٢٣، ٢٩.

(٢) انظر: دراسة د. الدميري ٣٨، ودراسة د. سيف العريفي ١٢، ودراسة د. صالح العبد اللطيف ٣؛ إذ ذكروا مواضع من نقل الرماني عنه.

(٣) انظر: الأنساب ٣/ ٨٩، نزهة الألباء ٢٧٦.

(٤) انظر: دراسة د. الدميري ٣٩، ودراسة د. سيف العريفي ١٢، وانظر: تفسيره الجامع لعلم القرآن ط/ ٤٢٠.

(٥) انظر: معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٦، وانظر: تفسيره الجامع لعلم القرآن م/ ١١، ٢٣، ٤٩، ٩٥، ١١٨، ب/ ١٣٠، ٩٨، ١١٢.

(٦) انظر: شرح أشعار الهذليين (المقدمة) ٨، ودراسة د. محمد شيبه ١٠، ودراسة د. صالح العبد اللطيف ٤.

(٧) انظر: المنتظم ١٤/ ٣٧١، الوافي بالوفيات ٢١/ ٢٤٨.

٢. أبو القاسم سعيدُ بنُ سعيدِ الفارقي (ت ٣٩١هـ)^(٢).
٣. عليُّ بنُ محمدِ بنِ العباسِ المعروفُ بأبي حيانِ التوحيدي (ت ٤٠٠هـ)، وصرَّحَ بالسَّماعِ عنه كثيراً في كتبه^(٣).
٤. عبدُ السلامِ بنِ الحسينِ بنِ محمدِ بنِ أحمدِ البصري (ت ٤٠٥هـ)، روى عن الرمانى شعرَ الشنفرى^(٤).
٥. محمدُ بنُ محمدِ بنِ النعمانِ المعروفُ بالشيخِ المفيد (ت ٤١٣هـ)^(٥).
٦. أبو القاسمِ علي بنُ عبدِ اللهِ الدقيقي (ت ٤١٥هـ)^(٦).
٧. أبو الحسنِ عليُّ بنُ منصورِ بنِ طالبِ المعروفُ بابنِ القارح (ت ٤٢١هـ)^(٧).
٨. أبو القاسمِ عليُّ بنُ طلحةَ بنِ كردانِ النحوي (ت ٤٢٤هـ)^(٨).
٩. الحسنُ بنُ محمدِ بنِ علي بنِ رجاءِ المعروفُ بابنِ الدهان (ت ٤٤٧هـ)^(٩).
١٠. عليُّ بنُ المحسِّنِ أبو القاسمِ التنوخي (ت ٤٤٧هـ)^(١٠).
١١. هلالُ بنُ المحسِّنِ بنِ إبراهيمِ الكاتب (ت ٤٤٨هـ)^(١١).

-
- (١) انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٢٧، ودراسة د. الدميري ٤٥.
 - (٢) انظر: دراسة د. الدميري ٤٩، ودراسة د. سيف العريفي ١٦ - ١٧.
 - (٣) انظر: معجم الأدباء ٤/ ١٨٢٧، البصائر والذخائر ٤/ ٨٦، ٦/ ١٨٣، ٢١٧، المقابسات ٨٦، ١٨٧، الإمتاع والمؤانسة ٣/ ١٣٠.
 - (٤) انظر: مخطوط المنتخب في شرح لامية العرب ليحيى بن أبي طي الحلبي الغساني ٤.
 - (٥) انظر: الرمانى النحوي ٦٨، ودراسة د. الدميري ٤٤.
 - (٦) انظر: تاريخ العلماء النحويين ٢١، الرمانى النحوي ٦٨.
 - (٧) انظر: دراسة د. الدميري ٤٨، ودراسة د. سيف العريفي ١٧.
 - (٨) انظر: معجم الأدباء ٤/ ١٧٧٥، الرمانى النحوي ٦٨.
 - (٩) انظر: بغية الوعاة ١/ ٥٢٤، ودراسة د. الدميري ٤٤، ودراسة د. سيف العريفي ١٨.
 - (١٠) انظر: الأنساب ٣/ ٨٩، المنتظم ١٤/ ٣٧١.

- ١٢ . أبو محمد الحسن بن علي بن محمد الجوهري (ت ٤٥٤هـ) ^(٢) .
 ١٣ . أبو الحسن محمد بن عبد الله بن حمدان الدلفي العجلي (ت ٤٦٠هـ) ^(٣) .
 ١٤ . أبو البركات محمد بن عبد الواحد بن محمد بن عبد الله الزبيري ^(٤) .

آثاره:

زادت كتب الرماني على مئة مصنف، وسأكتفي بذكر ماله تعلق بعلوم القرآن والعربية، وقد ذكر ابن النديم منها ^(٥):

كتاب إعجاز القرآن، وهو مطبوع باسم (النكت في إعجاز القرآن) بتحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام ضمن (ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، ونشرته دار المعارف بمصر، وكتاب الألفات في القرآن، وكتاب الاشتقاق الصغير، وكتاب الاشتقاق الكبير، وكتاب أغراض كتاب سيبويه، وقد يكون منتزعا من شرحه للكتاب ^(٦)، وكتاب الإيجاز في النحو، وكتاب التصريف، وكتاب شرح الألفات للمازني، وكتاب شرح كتاب الأصول لابن السراج، ويوجد منه قطعة حققها الباحث نزار محمد حميد الدين في رسالته للماجستير من جامعة أم القرى بإشراف الدكتور محسن بن سالم العميري، واتبع فيه الشارح منهجه المعتاد في الأسئلة والأجوبة في الشرح وعرض المسائل، وكتاب شرح كتاب سيبويه، وقد حقق أكثره عدد من الأساتذة في رسائل جامعية لنيل درجة الدكتوراه وهم د. محمد إبراهيم شيبه من جامعة أم القرى، ود. المتولي رمضان الدميري من جامعة الأزهر، ثم حقق جزءاً من قسم الصرف

(١) انظر: إنباه الرواة ٢ / ٢٩٤ .

(٢) انظر: الأنساب ٣ / ٨٩، المنتظم ١٤ / ٣٧١ .

(٣) انظر: بغية الوعاة ١ / ١٢٨، الرماني النحوي ٦٨ .

(٤) انظر: الصلة ٣ / ٨٦٢، الرماني النحوي ٦٧ .

(٥) انظر: الفهرست ٨٨ .

(٦) انظر: دراسة د. سيف العريفي ٢٦ .

وطبَّعه، ود. سيف بن عبد الرحمن العريفي، ود. إبراهيم بن موسى الموسى، ود. صالح بن عبد العزيز العبد اللطيف من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وبقي جزءاً من قسم الصرف لم يحقق، وكتاب شرح مختصر الجرمي، وكتاب شرح المدخل للمبرد، وكتاب شرح المسائل المفردة للأخفش (الصغير والكبير)، وكتاب شرح الموجز لابن السراج، وكتاب المبتدأ في النحو، وكتاب المسائل المفردة من كتاب سيبويه، وكتاب نكت سيبويه، وكتاب الهجاء.

وذكر القفطيُّ منها^(١):

كتاب الجامع في علم القرآن، وهو موضوعُ البحثِ -وسياًتي تحقيق اسمه ونسبته-، وكتابُ جوابِ ابنِ الإخشيدي في علم القرآن، وكتابُ جوابِ مسائلِ طلحة في علم القرآن، وكتابُ شرحِ معاني الزجاج، وكتابُ غريبِ القرآن، وكتابُ المتشابه في علم القرآن، وكتابُ المختصر في علم السور القصار، وكتابُ تهذيبِ أبوابِ كتابِ سيبويه، وكتابُ الحروف، وكتابُ الخلافِ بين النحويين، وكتابُ الخلافِ بين سيبويه والمبرد، وكتابُ شرحِ الشكل والنقط لابن السراج، وكتابُ شرحِ المقتضبِ للمبرد، وكتابُ شرحِ الهجاءِ لابن السراج، وكتابُ المخزومات، وكتابُ المسائلِ والجوابِ من كتابِ سيبويه، ولعلَّه شرح كتاب سيبويه، فمنهجه فيه مبنيٌّ على السؤال والجواب^(٢).

وقد ذكر غيرُهُما^(٣) كتابي الحدودِ الأصغر، وهو مطبوع بتحقيق: إبراهيم السامرائي ضمن كتابه (رسالتان في اللغة)، كما حققته د. بتول قاسم ناصر ونشرته في مجلة المورد^(٤) باسم: (الحدود في النحو)، وكتاب الحدود الأكبر، ومما يُنسب للرماني كتابُ منازلِ الحروف، وهو مطبوع بتحقيق: إبراهيم السامرائي ضمن كتابه (رسالتان في اللغة)، وينسب له أيضاً

(١) إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥ - ٢٩٦.

(٢) انظر: دراسة د. سيف العريفي ٢٩.

(٣) انظر: نزهة الألباء ٢٧٦، ومعجم الأدباء ٤ / ١٨٢٧.

(٤) في: (مج ٢٣، ع ١، ٣٧).

كتاب معاني الحروف، وهو مطبوع بتحقيق: د. عبد الفتاح شلبي، وقد أثبت الدكتور صالح العايد، والدكتور محمد إبراهيم شيبه، والدكتور سيف العريفي عدم صحة هذه النسبة؛ إذ في الكتاب نقلٌ عن تلاميذ الرماني ومن هم في طبقتهم^(١).

ومما يُنسب للرماني وهو ليس له كتاب (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعاني) وقد ساق الدكتور محمد حسن عواد عدداً من الأدلة التي تثبت عدم صحة نسبته له^(٢) منها: أن المصادر القديمة لم تذكره ضمن كتبه، وإنما انفرد بذكره بعض المتأخرين، وكذلك ورود كلمات وألفاظ في الكتاب يابها عصر الرماني، كما أن أسلوب الكتاب مختلف تماماً عن أسلوب الرماني المعهود في كتبه، كما أن هناك تشابهاً بين هذا الكتاب وكتاب ابن مالك (ت ٦٧٢هـ): (الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة)، وساق أموراً تثبت أن كتاب ابن مالك هو الأصل، والكتاب المنسوب للرماني فرعٌ عنه فهو من عمل بعض المتأخرين، كما أن الرماني لم يُذكر من العلماء الذين أثبتوا الترادف إلا عند المتأخرين بعد ظهور هذا الكتاب^(٣).

وأضيف إلى ذلك أن هناك كلماتٍ ذكّر الرماني فروقاً بينها في تفسيره، ونراها في هذا الكتاب المنسوب إليه من قبيل المترادفات، ومنها: السخطُ، والغيظُ، والغضب^(٤)، وكذلك المصيرُ والمرجع^(٥)، والشكُّ والريب^(٦)، كما أن الرماني اشتهر عند المفسرين ومن بعده بالفروق بالفروق اللغوية فنقلوها عنه، فهذا أبو هلال العسكري (ت ٤٠٠هـ) قد أفاد منه إفادةً كبيرة،

(١) انظر: دراسة د. محمد شيبه ٢٦-٢٨، ودراسة د. سيف العريفي ٧، ومعاني الحروف المنسوب للرماني:

تحقيق اسمه ونسبته إلى المجاشعي، مجلة عالم الكتب (مج ٢٣، ع ٥-٦، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ٤٩٨-

٥١٥).

(٢) انظر: مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (ع ٤٤، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م، ٣١٦-٣٤٩).

(٣) الألفاظ المترادفة للرماني (مجلة مجمع اللغة الأردني، ع ٤٤، سنة ١٤١٣هـ، ٣١٦-٣٤٩).

(٤) انظر: الجامع ب/ ٩٩، ١٣٢، وانظر: الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى ٧٧.

(٥) انظر: الجامع ب/ ١٣٢، وانظر: الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى ٨٨.

(٦) انظر: م/ ٥٥، وانظر: الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى ٧٧.

وساق فروقَ الرمانى بألفاظها، وصرّح بالنقل عنه فى بعضها، وما لم يصرّح به أكثر -وسياتى تفصيل ذلك فى أثره فىمن بعده -

ثالثاً: التعريف بكتابه: (الجامع لعلم القرآن).

أهمية الكتاب.

علومُ القرآنِ أرفعُ العلومِ قدراً، وأشرفها ذكراً؛ ولذا تسابق العلماءُ من السلفِ والخلفِ إلى هذا الكتابِ العزيزِ بتفسيره وإعرابه وبيان بلاغته وإعجازه.

فألّف أبو الحسن الرماني - رحمه الله - هذا الكتاب، وقد تحدث في مقدمته عن أهمية الاشتغال بكتاب الله وتفهُم معانيه، وتدبُّر آياته، وأن فيه جزيلاً الثواب، ثم ذكر تأليف العلماء قبله في ذلك، وأنهم ذكروا علوماً نفيسةً إلا أنه يرى ضرورةً جمعها فقال: ((إلا أني وجدت ذلك مفترقاً غير مجموع، ومبداً غير منظوم))^(١).

وتبرز قيمةُ هذا التفسيرِ في جمعه علومَ اللغة من دلالة وإعرابٍ واشتقاقٍ وبلاغةٍ فهو من أوائل التفاسير المطوّلة التي جمعت هذه العلوم وأطالت فيها، كما تظهر قيمة هذا الكتاب في جمعه لكل ما يتعلق بعلوم القرآن حتى اختلاف الرسم بين المصاحف كان له عناية به كما في قوله: ((ويقال: كيف ذُكر (الزُّبر) في مصاحف أهل الشام؟ والجواب: بالباء (وبالزُّبر) كما هو في (فاطر)، وفي مصاحف أهل الحجاز والعراق بغير باء))^(٢).

وقد أمضى الرماني وقتاً طويلاً في تأليفه فقد قال له عز الدولة البويهبي في مجلسٍ معه: ((وأما أنت يا أبا الحسن - يريد عليّ بن عيسى - فَوَحِّقْ أَبِي إني لأحبُّ لقاءك، وأوثرُ قربك، ولولا ما يبلغني من ملازمتك لمجلسك، وتدريسك مُخْتَلَفَتِكَ، وإكبابك على كتابك في القرآن، لغلبتُك على زمانك (...))^(٣)، وقد أثنى على هذا الكتابِ معاصروه، فقد قيل للصاحب ابن عباد (ت ٣٨٥هـ): ((هَلَّا صَنَّفْتَ تفسيراً؟)) فقال: ((وهل ترك لنا عليُّ بنُ عيسى شيئاً؟!))^(٤).

(١) الجامع م / ٢، وهذا هو ما استطعت قراءته من هذه الورقة التي طمس أكثرها.

(٢) الجامع ب / ١٥٥، ١٥٦.

(٣) الإمتاع والمؤانسة ٣ / ١٥٨.

(٤) المنية والأمل ٩٢، طبقات المعتزلة ١١٠.

وقال الطوسي (٤١٥هـ) عند حديثه عن التفاسير التي ألفت قبل تفسيره : ((وأصلح من سلك في ذلك مسلكاً جميلاً مقتصدًا محمد بن بحر أبو مسلم الأصفهاني ، وعلي بن عيسى الرماني، فإن كتابيهما أصلح ما صنّف في هذا المعنى غير أنها أطلا الخطب فيه، وأوردا فيه كثيراً مما لا يُحتاج))^(١)، كما أثنى على الكتاب من ترجموا له، فقال ابن تغري بردي (٨٧٤هـ): ((وهو كثيرُ الفوائد إلا أنه صرّح فيه بالاعتزال))^(٢)، وقال الرماني عن كتابه: ((تفسير ي بستانٌ يجتنى منه ما يشتهي))^(٣).

كما حظي هذا الكتاب بعناية من بعده؛ إذ اختصره عبد الملك بن علي الهروي (٤٨٩هـ) وسماه: (المنتخب من تفسير الرماني)^(٤).

وتظهر قيمة التفسير بجلاء عند الحديث عن أثره فيمن بعده؛ إذ عدّوه مصدرًا لهم ينهلون منه -وسياتي بيان ذلك -.

(١) التبيان في تفسير القرآن ١ / ٢.

(٢) النجوم الزاهرة ٤ / ١٧٠.

(٣) المنية والأمل ٩٢، طبقات المعتزلة ١١٠.

(٤) انظر: الوافي بالوفيات ١٩ / ١٢٣، بغية الوعاة ٢ / ١١١، كشف الظنون ١ / ٤٤٧ - ٤٤٨، معجم

المؤلفين ٢ / ٣١٩ - ٣٢٠، وهو مفقود.

وصف القدر الموجود منه.

تفسير الرماني من التفاسير المطوّلة ولكن أكثره ضاع، ولم يبق منه -فيما أعلم- إلا الأجزاء التي بين يدي، وقد بذلت جهدي في البحث عن أجزائه الأخرى في المصادر العربية البلوغرافية للمخطوطات العربية، وفشّئت في أكثر فهارس المخطوطات، واطّلعْتُ على عددٍ من التفاسير المجهولة المؤلف، ولم أظفر منه بشيء، أما الأجزاء التي عثرت عليها فهي من نسخٍ متفرقةٍ وكلُّ جزءٍ يختلف عن الآخر وتفصيل هذه الأجزاء والنسخ على النحو الآتي:

١. (من أول القرآن إلى الآية ٢٠ من سورة البقرة) وهي نسخةٌ محفوظةٌ في المتحف البريطاني برقم (٢٢٧٤ - ٢٢٧٨)، وتقع في (٢٠٣) ورفات، وكُتبت بخطٍ نسخيٍّ كبيرٍ مشكولٍ، وفي كل ورقة صفحتان، وعدد الأسطر في الوجه الواحد أحد عشر سطرًا، ومتوسط الكلمات في السطر الواحد نحو ثمان كلمات، وقد رقمها القائمون على المتحف لكنني لما رأيت أن في الترقيم أخطاءً كما أن أكثره قد خفي وطمس وضعت لها ترقيمًا جديدًا، وترتيب أوراقها الأولى غيرٌ دقيق، وفيها بياضٌ وطمسٌ لكلماتٍ قليلة، واسمُ الناسخِ وسنةُ النسخِ غيرُ موجودين، كما أن عنوانَ الكتاب قد خفي بعضه، وقد كَتَب عليه القائمون على المتحف البريطاني (الجامع الكبير في تفسير القرآن)، وعليه تملُّكات غير مقروءة، ثم آلت إلى المتحف البريطاني الذي وضع ختمه عليها، ويتميز المخطوط بندرة الأخطاء، ويوجد على هامشه تصحيحات، وليس عليه مقابلات أو تعليقات، وصوِّرتُها من مركز الملك فيصل، وقد رمزت لها في البحث بالرمز (م).

٢. (من الآية (٥٥) من سورة آل عمران وتنتهي بتفسير الآية (١٢) من سورة النساء)، وهي نسخةٌ محفوظةٌ في مكتبة باريس برقم (٦٥٢٣)، وقد كُتبت عليها الجزء السابع من تفسير الرماني، وتقع في (١٩٠) ورقة، وفي كل ورقة صفحتان، وعدد الأسطر في الوجه الواحد خمسة عشر سطرًا، ومتوسط الكلمات في السطر الواحد نحو عشر كلمات، وكُتبت بخطٍ نسخيٍّ مشكولٍ وواضحٍ ولم يكتب عليها اسمُ الناسخِ ولا سنةُ النسخِ، كما أن صفحة العنوان كُتبت بخطٍ يختلف عن سائر المخطوط، وعلى هذه النسخة عدة تملُّكات انضح لي منها: تملُّك محمد بن غازي، وتملُّك السيد سعيد أفندي وعليها ختمٌ باسمه، ثم انتقلت إلى مكتبة باريس

التي ظهر ختمُ مكتبتها، وعلى الصفحات ترقيم من عمل القائمين على المكتبة، والمخطوط فيه تحريفات وأخطاء وليس عليه تصحيحات، ولا مقابلات ولا تعليقات، وقد صورتها من مركز الملك فيصل، ورمزت لها في البحث بالرمز (ب).

٣. (من الآية (٨٩) من سورة آل عمران وتنتهي بتفسير الآية (٢٠٠) من السورة نفسها)، وهي نسخةٌ محفوظةٌ في طشقند برقم (٣١٣٧) وقد كتب عليها بخط الناسخ (الجزء العاشر من كتاب الجامع لعلم القرآن)، وكتبت بخطٍ نسخيٍّ كبيرٍ ومشكول، وفي كل ورقةٍ صفحتان، وعدد الأسطر في الوجه الواحد أحد عشر سطرًا، ومتوسط الكلمات في السطر الواحد تسع كلمات، وقد تملكها علي محاسن القاسمي، وعلى هامش بعض صفحاتها ختمٌ كُتِبَ عليه وقف محمد باشا، وعلى الصفحة الأولى ختمٌ طشقند، وقد صورتها من الدكتور مساعد بن سليمان الطيار، وفيها تصحيحات ومقابلات حيث كُتِبَ في مواضع كثيرة (بلغت مقابلة)؛ ولذا هي تمتاز بقلّة التصحيف والتحريف الذي في النسخة السابقة وهما تشتركان في مضمونها فكلتاهما في تفسير سورة آل عمران، وقد اعتمدت نسخة مكتبة باريس؛ لزيادتها في الآيات على هذه النسخة، وقد قابلت بين النسختين وصحّحت ما حُرِّف أو صُحِّف، ورمزت لهذه النسخة في البحث بالرمز (ش).

٤. (من الآية (١٧) من سورة إبراهيم وتنتهي بتفسير الآية (٣٥) من سورة الكهف)، وهي نسخةٌ محفوظةٌ في مكتبة المسجد الأقصى برقم (٢٩) مصورة من معهد المخطوطات العربية برقم (ف١٦)، وتقع في (٢٠٧) ورقات، وفي كل ورقةٍ صفحتان، وعدد الأسطر في الوجه الواحد خمسة عشر سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد عشر كلمات، وكُتِبَت في القرن السادس - كما يذكر القائمون على المعهد - وكُتِبَت بخطٍ نسخيٍّ مشكول، وليس فيها صفحةٌ عنوان، وكُتِبَ عليها بخط الناسخ (هذا الجزء الثاني عشر من الجامع في علوم القرآن لعلي بن عيسى بن عبد الله الرماني)، وهي غير مرقّمة، وفيها أخطاءٌ كثيرة، وليس عليها تصحيحات، ولا تعليقات ولا تملكات، وقد أخرج هذه النسخة الدكتور خضر محمد نهباء، وطبعها في دار الكتب العلمية بعد الشروع في هذا البحث، وقد اعتمدت المطبوع ورمزت له بالرمز (ط)، ولي مع هذا المطبوع وقفات لأذكر شيئاً من الملحوظات العلمية في

عمل المحقق:

أ- أنه أثقل الحواشي في ذكرِ المقارنة بين تفسير الرماني وتفسير الطوسي، وتحديد النصوص التي نقلها الطوسي بلفظها أو بمعناها، وبيان وجه الاختلاف بين التفسيرين.

ب- أنه نقلَ تفسير الرماني من التفاسير الأخرى في باقي القرآن، ولو أنه اكتفى بإخراج هذا المخطوط لكان أولى حتى يوافق العنوان مضمون الكتاب فقد سمّاه: تفسير الرماني وهو المسمّى (الجامع لعلم القرآن).

ت- أنه أكثر من الإشارة إلى الكلمات المسهّلة همزتها والأخطاء الإملائية التي لا يسلم منها مخطوط خاصة مع اختلاف منهج المتقدمين في الكتابة، ففي صفحة واحدة وضع أربعة هوامش متتالية للإشارة إلى تسهيل همزة (الملائكة)^(١)، ولو أنه أشار إلى ذلك في أول كلمة وردت وأن الناسخ اعتمد التسهيل لكفى لا سيما أن تسهيل الهمزة هو الشائع في نسخ المخطوطات، وفي صفحة أخرى وضع أربعة هوامش متتالية للإشارة إلى أن همزة (الجزء) كُتبت بالمد^(٢).

ث- أخطأ في قراءة بعض كلمات المخطوط، ومن ذلك كلمة (يا تافّي)^(٣) كتبها (مامي)، وكتب (المرفق) وهي في المخطوط (مرفق الأمر)^(٤)، وفي الصفحة نفسها: (يجيز) كتبها (يخبر).
ج- أنه أخطأ في تخريج بعض الأعلام كما في تعليقه على قول الرماني: ((وقرأ الباقون بالتشديد (ينزل) إلا عاصماً في رواية أبي بكر)) فقال معلقاً في الهامش: ((هو ابن الأخشاد))^(٥).

(١) انظر: الجامع ط / ١٩٤.

(٢) انظر: الجامع ط / ١٩٦.

(٣) في قول الشاعر: قَالَ لَهَا: هَلْ لِكَ يَا تَافِيٍّ قَالَتْ لَهُ: مَا أَنْتَ بِالْمَرْضِيِّ وَهُوَ مِنَ الرَّجْزِ أَنْشَدَهُ الْفَرَاءِ واستشهد به على تحريك الياء بالكسر على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، معاني القرآن ٢ / ٧٦.

(٤) الجامع ط / ٤١٥.

(٥) الجامع ط / ٣٢٠.

والصواب أنه شعبة بن عيَّاش فهو راوي عاصم بن أبي النجود، أما المذكور فليس له رواية في القراءة.

ح - كثرة الأخطاء الطباعية^(١).

خ - لم يخرِّج المحقق أيَّ قراءة قرآنية إطلاقاً، ولم يضبط ما يحتاج إلى ذلك كالقراءات والصيغ الصرفية والأبيات الشعرية^(٢).

د - أضاف بعض الزيادات على النص المحقق وهذا تصرفٌ لا يحمد عليه كبار محققي العصر كإضافته كلمة (أحدهما) وكلمة (الثاني)^(٣).

ولأجل هذه الأخطاء فإني لم ألتزم المطبوع التزاماً تاماً بل صححته من المخطوط وقابلته، وأشرت إلى ما ورد فيه مما ذكرته آنفاً.

٥. (من الآية الخامسة من سورة التحريم إلى آخر القرآن)، وهي نسخةٌ محفوظةٌ في مكتبة الملك فيصل برقم (١٤٧٥)، وتقع في (٢٢٧) ورقة، وفي كل ورقة صفحتان، وليس فيها صفحةٌ عنوان، وعدد الأسطر في الوجه الواحد خمسة عشر سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد عشر كلمات، وهذه النسخة فيها سقطٌ وبياضٌ في صفحات معدودة، وكُتبت بخطٍ نسخيٍّ جميلٍ، وهي مرقمةٌ، وعلى بعض هامشها تصحيحات قليلة، وليس عليها تعليقات أو مقابلات، وكُتبت في آخرها (كامل كتاب الجامع لعلوم القرآن)، وهناك صفحاتٌ قليلةٌ كتبت بخطٍ يخالف سائر المخطوط؛ ولعلَّ الداعي لذلك الخوف من خفاء المكتوب فكتب مرةً أخرى، ورمزت لها في البحث بالرمز (ف).

ويوجد مخطوطٌ في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية برقم (تفسير / ٢٠١) من تفسير جزء (عم) يُنسب للرماني، وهذه النسبة غير صحيحة لأمر:

(١) منها: (أن مثل عيسى) ٢٥٤، (الاستيفاف) ٢٦٧، (الأجزاء) ٣٠٠، (يوم تأتي كل أمة) ٣٠٨، (ليسوا) ٣٢٥، والقارئ أبو عمرو كتبه (ابن عمرو) ٣٤٦، ٤٢٠.

(٢) انظر: الجامع ط/ ٢٠٦، ٤١٥.

(٣) الجامع ط/ ٢٦٧.

- أ - اختلاف أسلوب التفسير عن أسلوب الرماني الذي عُرف به.
- ب - معتقد المفسر في هذا المخطوط على غير المعتقد الاعتزالي، فلم يكن له كلام في المشيئة، ولا الرؤية، ولا الوعيد التي مرّت آياتها في هذا الجزء.
- ت - أن فيه نقلاً عن الزمخشري ومن بعده.
- ث - أن خطّ العنوان واسم المؤلف مغايران لخط سائر المخطوط^(١).
- والصحيح أن هذا المخطوط قطعاً من تفسير النسفي (ت ٧١٠هـ) كما أثبت ذلك الباحث زكريا سعيد علي^(٢).

(١) انظر: الرماني النحوي ٩٦ - ٩٦، والنحو وكتب التفسير ٧٠٨ - ٧١٠، والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ١٠٥ - ١٠٧.

(٢) انظر: بحث التفسير الكبير للرماني، عالم الكتب (مج ١٤، ٢٤، ٢١٣ - ٢١٥).

تحقيق اسم الكتاب وإثبات نسبته للرماني.

أكثر المصادر لم تذكر عنوان تفسير الرماني، وأما من ذكره فقد اختلفوا فيه، فقد سمّاه ابن أبي الأصعب، وإسماعيل البغدادي، وعمر رضا كحالة: (الجامع الكبير في التفسير)^(١)، وسمّاه ابن سيده، وبروكلمان: (الجامع في تفسير القرآن)^(٢)، وذكره القفطي بعنوان: (الجامع في علم القرآن)^(٣)، وأما نسخ الكتاب فالعنوان في الجزء الأول قد طُمِس أكثره، ولم يظهر منه إلا كلمة (القرآن)، وفي الجزء العاشر (نسخة طشقند) كتب عليه بخط الناسخ (الجامع لعلم القرآن)، وفي الجزء الثاني عشر من المخطوط كُتِب عليه بخط الناسخ (الجامع لعلم القرآن)، وأما الجزء الأخير منه فقد كتب في آخره (كامل كتاب الجامع لعلم القرآن)، والذي أرجحه من هذه العناوين هو (الجامع لعلم القرآن)؛ لورود ذلك في مخطوط الكتاب بإفراد لفظ (علم) في نسختين، وجمعها في نسخة، ولأن الرماني ذكره في كتابه (النكت في إعجاز القرآن) بهذا اللفظ.

ونسبة الكتاب للرماني لا يعترها شك، فقد ذكرته أكثر المصادر، وذكره من صنّف في طبقات المفسرين، وصرّح السيوطي أنه رآه^(٤)، وهناك دلائل كثيرة من داخل الكتاب وخارجه على نسبته للرماني، وهي:

- وجود ما ينص في تلك النسخ التي بين يدي على نسبته للرماني، فنسبته إليه منصوّصٌ عليها في غلاف الجزء الأول، وغلاف الجزء العاشر، وأول الجزء الثاني عشر، أما غلاف الجزء السابع فقد كتب عليه اسم الرماني لكن بغير خطّ الناسخ.

(١) انظر: بديع القرآن ٥، ٣٩، هدية العارفين ١ / ٦٨٣، معجم المؤلفين ٢ / ٤٨٣.

(٢) انظر: المخصص ١ / ١٣، تاريخ الأدب العربي ٢ / ١٨٩.

(٣) إنباه الرواة ٢ / ٢٩٥.

(٤) انظر: طبقات السيوطي ٦٩، طبقات الداودي ١ / ٤٢٠، طبقات الأدنه وي ٨٨.

- أشار الرماني في أكثر من موضع إلى شيوخه كالزجاج^(١)، وابن السراج^(٢)، وأبي بكر ابن الإخشيد (٣٢٦هـ)^(٣)، وابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)^(٤).
- أن الرماني نفسه قد يذكر اسمه صريحاً في بعض الجمل التي يحتج بها، أو يستدل، أو يرد، أو يختار فيقول: (قال أبو الحسن)^(٥).
- نقل جماعة من المفسرين والعلماء من هذا الكتاب، وقد وافقت تلك النقول ما في الكتاب، ومن ذلك مثلاً ما نقله الطوسي (ت ٤١٥هـ): (قال الرماني: من نصب على الاستثناء جعل (لا) صلةً كما أنشد أبو عبيدة ...)^(٦)، وقال: (قال الرماني: والذي عندي أنه إذا وُجّه على [٩٨٧ : Z^(٧) بأن تقوموا له بالحق في الخوف والأمن لم يدخل عليه ما ذكره أبو علي ...)^(٨)، وقال: (وفرّق الرماني بين الحمد والمدح بأن المدح: هو الوصف للشيء بالخير من جهته على وجه التعظيم له، فعلة أو لم يفعله، ولكن كان سبباً يؤدي إليه، وليس كذلك الحمد)^(٩)، وقال: (وقال الرماني: الذُّكْرُ: إدراكُ النفس للمعنى بما يضاد السهو)^(١٠).
- تطابقت الأسلوب وطريقة التأليف والمنهج في هذا الكتاب مع كتب الرماني الأخرى؛ إذ تميّز منهجُه بالإكثار من المصطلحات المنطقية، والعناية بالحدود والتقسيمات، وطريقة

(١) انظر: الجامع م / ١٠، ٤٠، ٤٤، ب / ٥، ٧، ٢٤، ٢٧، ف / ٧، ١٤.

(٢) انظر: م / ٢٣، ٢٩.

(٣) انظر: م / ١١، ٢٣، ٤٩، ٩٥، ١١٨، ب / ٩٨، ١١٢، ١٣٠.

(٤) انظر: ط / ٤٢٠.

(٥) ب / ٦٠، ٩٦.

(٦) التبيان ١ / ٤٥، وانظر: الجامع م / ٤٠.

(٧) آل عمران: ١٠٢.

(٨) التبيان ٢ / ٥٤٣، وانظر: الجامع ب / ٦٠.

(٩) التبيان ٦ / ٣٠١، وانظر: الجامع ط / ١٥٤.

(١٠) التبيان ١٠ / ٢٨٨، وانظر: الجامع ف / ١٤٢.

السؤال والجواب.

- اشتراكُ هذه الأجزاءِ الموجودةِ من الشرحِ في أمورٍ كثيرةٍ تجعلُ القارئَ على يقينٍ تامٍ أنها من تفسيرِ الرماني، ومن ذلك ظهورُ معتقدِ الرماني الاعتزالي في هذه الأجزاءِ في نفي الصفات، والوعدِ والوعيدِ، ونفيِ أفعالِ العباد، والردودِ على الطوائف، وكذلك طريقةُ تفسيرِ الآياتِ فيقول في بداية تفسيرِ الآيةِ ((القول في قوله تعالى)) ثم الكلام عن المعنى اللغوي، ثم القراءات، ثم الإعراب، ثم يختم بقوله: ((وقد تضمنت الآية البيان عما يوجهه...))، وكذلك طريقته في عزو الأقوال، ومناقشتها، وعنايته البالغة بالفروق اللغوية، والنظائرِ والمترادفات، والكلام في الاشتقاق فهذا المنهجُ موجودٌ في الأجزاء التي بين يدي على حدٍّ سواء.

منهجه في التفسير

بدأ الرماني كتابه بمقدمة شرح فيها منهجه، وطريقته في كتابه، ولكني لم أتمكن من قراءة كلامه؛ للطمس اللاحق بكثير من الكلمات، كما أن الأوراق الأولى من الجزء الأول مضطربة الترتيب، ومما ذكر في منهجه قوله: ((وأسقطنا كذلك ذكر الأسانيد إلا ما كان الاحتجاج به من جهة الإسناد))، ثم بين غرضه في هذا الكتاب فقال: ((والغرض في هذا الكتاب علم القرآن وهو على خمسة^(١): الفهم، الإعراب، وجوه القراءات، الدلالات، الأحكام))^(٢).

ويمكن إجمال ملامح منهجه في الأمور التالية:

- الجمع بين الرواية والدراية في التفسير.

جمع الرماني في تفسيره بين التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي، ولكن الرواية هي الأغلب؛ إذ فسّر القرآن بالقرآن، وفسّره بالحديث النبوي، وفسّره بالآثار المروية عن الصحابة، وأقوال التابعين، وهذه الطرق هي أحسن طرق التفسير عند السلف^(٣)، ولكن يخالفهم في آيات العقيدة التي أظهر فيها اعتزاله -وسياقي الحديث عن معتقده في مبحث أثر المعتقد على التأويل عنده- فكان الرماني يفسر الآية بنظائرها، ومن ذلك ما ذكره في قوله: [ZIX WV^(٤)] وعزّ: [DCB A @ ? > < ; : 9 87 6 5 43] وأي: شكاً قال: ((وله وجهٌ يحسنُ عليه وشاهدٌ من القرآن يُردُّ إليه جلاً [ZIX WV^(٤)] أي: شكاً قال: ((وله وجهٌ يحسنُ عليه وشاهدٌ من القرآن يُردُّ إليه جلاً وعزّ: [DCB A @ ? > < ; : 9 87 6 5 43] وأي: شكاً قال: ((وله وجهٌ يحسنُ عليه وشاهدٌ من القرآن يُردُّ إليه جلاً [ZIX WV^(٤)] وإنما المعنى أنهم ازدادوا رجساً عند نزولها فكذلك ازدادوا شكاً عندما أنزل الله من

(١) هنا كلمة لم أستطع قراءتها.

(٢) الجامع م/٣.

(٣) انظر: مقدمة شيخ الإسلام في التفسير مع شرحها ٥٧ - ٦٣.

(٤) البقرة: ١٠.

(٥) التوبة: ١٢٤ - ١٢٥.

الآيات التي يلزمهم بها...^(١)، ومن الآيات التي فسرها بكلام النبي ^٨ قوله^(٢): ((ويقال: ما الحبل في الآية؟ والجواب: حبل الله: كتاب الله القرآن عن أبي سعيد الخدري عن النبي ^٨...^(٣))).

وكذلك اعتمد الرماني على المأثور من تفسير الصحابة والتابعين اعتماداً كلياً دون أن يذكر في ذلك سنداً أو رواية، فيظهر أنه اعتمد على أحد التفاسير المسندة ولعله تفسيراً ابن جرير الطبري، فالأقوال والآراء التي يذكرها عن الصحابة والتابعين موجودة بنصها في تفسير ابن جرير، ثم إن الرماني أكثر الأخذ والنقل عن شيخه ابن الإخشيد الذي اختصر تفسير الطبري^(٤)، وأكثر من نقل قوله في التفسير من الصحابة ابن عباس^(٥) (ت ٦٨هـ)، ومن نقل عنهم بقلة: أبي بن كعب^(٦) (ت ٣٠هـ)، وعبد الله بن مسعود^(٧) (ت ٣٥هـ)، وعلي بن أبي طالب^(٨) طالب^(٨) (٤٠هـ)، وأبو سعيد الخدري^(٩) (٧٤هـ)، وجابر بن عبد الله^(١٠) (٧٨هـ)، وأكثر من نقل

(١) الجامع م/ ١١٦، وانظر: ب/ ١٦٣.

(٢) الجامع ب/ ٦١، وانظر: ٩٨، ١٤٠.

(٣) رواه الطبري عنه بسنده، جامع البيان ٥/ ٦٤٦.

(٤) انظر: الفهرست ٢١٠.

(٥) الجامع م/ ١٤، ٢٠، ٤٩، ٦٠، ٩٢، ١١٧، ١١٩، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٥، ١٥٢، ١٨٠، ١٨١، ١٨٥،

ب/ ٤، ٨، ١٥، ٢١، ٢٣، ٣٢، ٣٦، ٣٨، ٤٦، ٥٠، ٥٥، ٥٩، ٦٠، ٧١، ٧٤، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧،

٨٩، ٩٧، ٩٨، ٩٩.....

(٦) انظر: ب/ ٦٥، ف/ ١٣٧.

(٧) انظر: م/ ١١٩، ١٤٥، ١٥٢، ١٨٦، ب/ ٧٤، ١٠١، ١١٩، ف/ ٩٨.

(٨) انظر: م/ ١٨٠، ب/ ٣٦، ٥٣، ١٣٦، ف/ ١٤١.

(٩) انظر: ب/ ١٥٩، ١٦٠.

(١٠) انظر: ب/ ١٠٠، ١٣٩، ١٧١.

نقل عنهم من التابعين: سعيد بن جبير^(١) (٩٤هـ)، ومجاهد^(٢) (١٠٤هـ)، والضحاك بن مزاحم^(٣) مزاحم^(٣) (١٠٥هـ)، والحسن البصري^(٤) (١١٠هـ)، وقتادة^(٥) (١١٧هـ)، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي^(٦) (١٢٨هـ)، والربيع بن أنس^(٧) (١٣٩هـ)، وعبد الملك بن جريج^(٨)

(١) انظر: ب/٣٢، ١٣٠، ١٥٨، ١٨١، ١٨٣، ١٨٦، ف/٧٨، ٨٠.

(٢) انظر: م/٤٧، ١٢٥، ١٥٢، ١٨٠، ب/٢٣، ٢٢، ٢٥، ٢٩، ٣٨، ٥٩، ٦٠، ٦٥، ٧٧، ٨٤، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٩٤، ١٠٠، ١٠٧، ١٠٩، ١١٠، ١٢٤، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٥٠، ١٦٧، ١٧١، ١٧٤، (٢)، ١٧٥، ١٧٦.....

(٣) انظر: ب/٥٥، ٧٩، ٨٨، ٨٩، ١١٠، ١١٢، ١٢٠، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢، ١٥٥، ١٥٩، ١٧٢، ١٧٧، ١٨١، ١٨٦، ١٨٧، ف/٨٥.

(٤) انظر: م/١١، ١٧، ٤٨، ١١١، ١١٩، ١٧٤، ١٩٠، ب/٤، ٨، ١٣، ١٥، ٢٣، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٦، ٤٩، ٥٠، ٥٣، ٥٥، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٦٣، ٦٥، ٦٩، ٧١، ٧٤، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩١، ٩٥، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٢، ١١٥، ١١٩، (٢)، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٨، ١٣٠، ١٣٢، ١٤٠، ١٤٦، ١٥٥.....

(٥) انظر: م/٤٧، ١١٩، ب/٤، ٨، ١٠، ١٥، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٦، ٣٠، ٣٦، ٣٨، ٤٨، ٥٣، ٥٥، ٥٩، ٦١، ٦٥، ٧١، ٧٤، ٧٩، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩١، ١٠١، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٩، ١١٠، ١١٣.....

(٦) انظر: ب/١٣، ١٥، ٢٠، ٢٤، ٢٦، ٣٦، ٤١، ٥٨، ٦٠، ٦١، ٦١، ٧٤، ٧٩، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩١، ١٠٠، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١١٢، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٣.....

(٧) انظر: ب/٤، ٢٠، ٢٢، ٣٠، ٦٠، ٦٣، ٧١، ٧٤، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٨٨، ٩١، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٩، ١١٢، ١١٤، ١١٩، (٢)، ١٢٠، (٢)، ١٢٢، ١٢٨، ١٣٥، ١٣٩، ١٧٥، ١٧٧، ف/٩٠.

(٨) انظر: ب/٤، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٧٤، ٨١، ٨٣، ٨٦، ١١٤، ١١٥، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٨، ١٤١، ١٤٣، ١٥٠، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٢، ١٦٥، ١٧١، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٤.

(ت ١٥٠هـ)، وابن زيد^(١) (١٨٢هـ)، ومن ينقل عنهم بقلة: سعيد بن المسيب^(٢) (ت ٩٠هـ)، وأبو العالية^(٣) (ت ٩٣هـ)، والشعبي^(٤) (١٠٣هـ)، وعكرمة^(٥) (ت ١٠٥هـ)، وطاووس^(٦) (ت ١٠٦هـ)، ومحمد بن كعب القرظي^(٧) (١٢٠هـ)، والزهري^(٨) (ت ١٢٤هـ)، وزيد بن أسلم^(٩) (ت ١٣٦هـ)، ومحمد بن السائب الكلبي^(١٠) (ت ١٤٦هـ)، وسفيان الثوري^(١١) (ت ١٦١هـ)، وغيرهم.

والغالب أن الرماني ينسب أقوال السلف إلى أصحابها، ومن ذلك قوله: ((يقال ما معنى:

[وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ] ^(١٢)، والجواب: فيه

أقوال (...))، ثم ذكر ستة أقوال للصحابة والتابعين وهم: ابن عباس، وقتادة، والحسن، وأبو العالية، ومجاهد، وعامر الشعبي^(١٣)، وقد لا ينسب الأقوال^(١٤)، وقد يذكر للصحابي أو

(١) انظر: ب/٤، ١٣، ٢١، ٢٤، ٣٢، ٦٠، ٦١، ٧٩، ٨٥، ٨٨، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٥٩، ١٦٥، ١٧١،

١٧٥، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ف/١٠١.

(٢) انظر: ب/١٧٦، ١٨٦.

(٣) انظر: ب/٣٨، ٤٦، ١٨٣.

(٤) انظر: ب/١٥٩، ١٨١، ١٨٣، ١٨٦، ف/٨٥.

(٥) انظر: ب/١٣٥، ف/٣٩، ١٧٧.

(٦) انظر: ب/٣٦، ٦٠.

(٧) انظر: ب/١٦٥، ١٧٢.

(٨) انظر: ب/١٧٦، ١٨٦، ف/٦٧، ٦٨.

(٩) انظر: ب/١٧٢.

(١٠) انظر: ب/١٣٥.

(١١) انظر: ف/١١٧، ١٣٠.

(١٢) آل عمران: ٨٣.

(١٣) الجامع ب/٣٨.

(١٤) انظر: الجامع م/٧١، ٧٢، ٩٤، ١٠٧، ١١٥، ١٤٩، ب/٢٣، ٣٣، ٤٢، ٥٧، ٨٤، ١٦١.

التابعي أكثر من قول ويشير إلى ذلك بقوله: (بخلاف عنه)^(١)، فالتفسير قائم على أقوال السلف، وقد وافقهم الرماني في الغالب ورجح أقوالهم على أقوال أبي علي الجبائي (ت ٣٠٣هـ)، وأقوال ابن الإخشيد (٣٢٦هـ)^(٢) في التفسير، أما المعتقد فالتزم أصولهم الخمسة وخالف السلف في ذلك.

- طريقة الرماني في تفسير الآيات:

يبدأ بالمعنى اللغوي للكلمة، وبيان أصلها، واشتقاقها، والفروق اللغوية فيها، ثم يبدأ بتفسيرها معتمداً أقوال السلف، ثم يناقش هذه الأقوال، ويرجح منها، ثم يورد ما فيها من قراءات، ويوجهها، ثم يذكر وجوه الإعراب فيها، وما يترتب عليه من معنى، ثم يذكر ما في الآية من معتقد، أو حكم فقهي، ثم يختتم الكلام عنها بقوله: (وقد تضمنت الآية) فيذكر المعنى الإجمالي لها، وما فيها من وعظ وتذكير، ومن ذلك ما قاله في قوله سبحانه: [: :] :
 < = > @ ? ZA (٣): ((وقد تضمنت الآية البيان عن مثل المناق فيما يظهر من الإيمان ويبطن من الكفر كأنه قيل: مثل إسلامه كصيب هذا وصفه، وقيل: مثل تصديقه بالقرآن كصيب هذا وصفه، وفي ذلك البيان عما فيه من النفع والضرر، وأنه لا ينبغي أن يغتر بعاجل النفع إذا كان يؤول إلى أجل الضر الذي يُبخس فيه الحظ، ولا سيما فيما لا صبر على احتماله لما فيه من است فراغ الوسع واستنفاد الجهد، ولا عوض من فقده؛ لما فيه من قرب النعيم المقيم الذي لا يشوبه التبعض والتكدير في دار الكرامة المحفوفة بأنواع السرور واللذة، فمن تأمل حال المغترين بالحلاوة التي تعقب كير المصرة كان حقيقاً بالحذر منها، والاجتهاد فيما باعد عنها، نسأل الله أن يعيدنا من حال هؤلاء الجهال الذين ركبوا الاغترار، وآثروا عاجل الانتفاع.....))^(٤).

(١) انظر: ف/ ١٠٥، ١٦٠، ١٧٧، ١٨٤.

(٢) انظر: م/ ١١٦، ١١٩، ١٥٠، ط/ ٣٤٨.

(٣) البقرة: ١٩

(٤) الجامع م/ ١٨٧ - ١٨٨.

- من منهجه: الاستقصاء والإطالة في كثير من القضايا.

ويظهر هذا بوضوح عند حديثه عن أصل الكلمة واشتقاقها، والفروق اللغوية فيها، والوجوه والنظائر، ومن أمثلة ذلك في قوله تعالى: [B DC FE HG] II ZM L K^(١) قال: ((والجعل، والتصوير، والتكوين نظائر، يقال: جَعَلَ يَجْعَلُ جَعْلًا، وهو أعمُّ من كل فعل؛ لأنك تقول جَعَلَ يَأْكُلُ، وجَعَلَ يقول، وجَعَلَ يصنع، والجَعَلَ ما جعلت للإنسان من أجرٍ على عملٍ يعمله، وكذلك الجَعَالَة، والجَعَالَات ما يتجاعل الناس بينهم عند البعث والأمر يجزيهم من السلطان، والجَعَالَة والجَعَال: ما يأخذ الطباخ بيده من خَرْقَةٍ أو غيرها يُنَزَلُ بها القَدْرَ يتقي بها الحرَّ...))^(٢) ثم ذكر الشواهد وأنواع الجعل، وأطال في ذلك.

وقد أكثر من ذكر الحكم والفوائد، ومن ذلك قوله في الفرق بين الغضب والغيط -وقد أطال في ذلك- فقال: ((والغضب يدعو إلى الانتقام دعاء الأجناس كما يدعو الرضا إلى الإنعام؛ لأنه على الإطلاق))، ثم استطرد وقال: ((ومن ذلك أن الإرادة تدعو إلى المراد، والشهوة تدعو إلى المشتهى، والحجة تدعو إلى المذهب الفاسد، والحكمة تدعو إلى الحق، والجهل يدعو إلى الباطل))^(٣)، وفي سورة (الكافرون) سأل أربعة عشر سؤالاً ثم أجاب عنها^(٤).

- من منهجه: الترجيح والاختيار بين أقوال المفسرين.

لم يكن الرماني مجرد ناقلٍ لأقوال السلف بل كان يرجح ويناقش وربما أطال، ومن ذلك قوله: ((القول في قوله عز وجل: [يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَاصْبِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ

(١) البقرة: ١٩

(٢) الجامع م / ١٧٠.

(٣) ب / ٩٩.

(٤) انظر: ف / ٢١٨.

تُقْلِحُونَ^(١) يقال ما معنى الآية؟ الجواب أربعة أقوال: الأول: اصبروا على طاعة الله، وصابروا أعداء الله، ورابطوا في سبيل الله، عن الحسن، وقتادة، وابن جريج، والضحاك، الثاني: اصبروا على دينكم، وصابروا وَعَدِي إياكم، ورابطوا أعداءكم، عن محمد بن كعب القرظي، الثالث: اصبروا على الجهاد، وصابروا العدو، ورابطوا الخيل عليه، عن زيد بن أسلم، الرابع: ورابطوا بانتظار الصلاة بعد الصلاة، عن [أبي] سلمة بن عبد الرحمن، والتأويل الأول هو الوجه؛ لأنه أظهر بما يلزم من الصبر على فرائض الله، واجتناب محاربه، وما يلحق من شدائد الدنيا في طاعته^(٣).

ومن أوجه الترجيح في التفسير التي ذكرها: اعتماد القول لأنه قول الأكثر من المفسرين^(٤)، أو الترجيح مراعاة للسياق^(٥).

- معتقد الرماني في التفسير.

دار جُلُّ تفسيره حول الأصول الخمسة للمعتزلة وهي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، والوعد والوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(٦)، وذلك في نفي صفات الله، الله، وحملها على المجاز^(٧)، ونفي الرؤية^(٨)، ونفي المشيئة^(٩)، ونفي خلق الله لأفعال العباد^(١٠)،

(١) آل عمران: ٢٠٠.

(٢) في: ب/ ١٧٢ [ابن سلمة] والصواب ما أثبتته كما في ش/ ١٧٢، وهو أبو سلمة عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف، وقد روى ذلك عنه ابن جرير الطبري بسنده، جامع البيان ٦/ ٣٣٤، ٣٣٥.

(٣) الجامع ب/ ١٧٢، وانظر: ب/ ٤٧، ٤٨، ٩٦، ١١٥، ١٢٠، ١٦٦، ف/ ٣٦، ١١٨.

(٤) انظر: م/ ٣٣، ١٠٤، ١١٦، ١٢٤، ١٣٥، ب/ ٧٠، ١٨٦.

(٥) انظر: م/ ٣٣، ١٢١، ١٣٩، ١٤٩، ب/ ٣٧، ٩٢، ٩٨، ف/ ١١٢، ١٦١.

(٦) انظر: شرح الأصول الخمسة ١٢٣، مقدمة شيخ الإسلام في أصول التفسير ٥٠.

(٧) انظر: م/ ١٠، ٢٨، ٤٢، ١٩٨، ب/ ٥٩، ٨٤، ١٠٠، ١١٤، ١٥٧، ف/ ١٦٩، ١٩١.

(٨) انظر: ف/ ٨٣، ١٥٠.

العباد^(٢)، وفي المنزلة بين المنزلتين^(٣)، وقد أكثر الرماني من الردود على مخالفيه، فله ردودٌ على أهل السنة - وسماهم المجسمة وأهل الجهالة^(٤)، والجبرية^(٥)، والمرجئة^(٦)، والخوارج^(٧)، وقد يطيل الرماني أحياناً في مناقشة المسائل العقديّة الذي ينظر فيها لمذهبه معتمداً في ذلك على الأسلوب الجدلي^(٨).

وأقول: إن الموقف من هذا التفسير الذي اعتمد أقوال السلف في الغالب يجب أن يكون منصفاً، فتغلب جانبُ الفائدة منه على ما فيه من اعتزال، ونلتمس له العذر، ونذكرُ فسادَ المعتقد الذي يُمَرُّ بنا، فقد أكثر - عفا الله عنه - من تعظيم الله وتنزيهه، وما تعطيله للصفات إلا لمبالغته في ذلك، ومما قاله في تعظيم صفات الله ذلك: ((يقال: هل كلُّ صفةٍ لله جلّ وعزّ هي في أعلى مراتب الصفات؟ الجواب: نعم؛ لأنه قادرٌ لا يعجزه شيءٌ على جميع أجناس المعاني، لا أحدٌ أقدرُ منه، ولا مساوٍ له في مقدوره، عالمٌ بكلِّ شيءٍ على التفصيل لا يخفى عليه شيءٌ مما كان أو يكون، وما لا يكون، وما أن لو كان كيف يكون، لا يفعل إلا الأصلح الذي ليس فوقه ما هو أصلح منه في شرف الفعل وما تدعو إليه الحكمة، الغني بنفسه عن كل شيءٍ سواه (...))^(٩)، ويحسن هنا أن أذكر قولَ الزرقاني (ت ١١٢٢هـ) عند حديثه عن التفسير المحمود

(١) انظر: م/ ١٩١.

(٢) انظر: ب/ ١٦٠.

(٣) انظر: م/ ٥٨، ب/ ٦٥.

(٤) انظر: م/ ٢٨، ف/ ٢٢٤.

(٥) انظر: ب/ ٧، ٢٩، ٣١، ٥٥، ١٣١، ١٥٣، ١٦٣، ١٦٦، ١٨٦، ط/ ١٦٠، ١٦٨، ٢٥٠، ٢٨٨، ٣٤٨، ف/ ٢٥، ٧٥، ٩٠، ٢٠٢.

(٦) انظر: ب/ ٣٤، ٦٢، ٩٣، ١٦٣، ف/ ٢٠٢.

(٧) انظر: م/ ٦٩.

(٨) انظر: م/ ٣٥، ٨٦، ٩٦، ١٠٥، ١٠٧، ١٣٩، ١٤٩، ب/ ٧٧، ٧٨.

(٩) ط/ ٣٤٩، وانظر: ب/ ٩٣، ف/ ١٦٨، ١٩٧.

والتفسير المذموم^(١): ((غير أنا نسترعي نظركَ هنا إلى كلمة أهل البدع والأهواء، ونريدُ أن تكونَ موفِّقًا في حُكْمِكَ على آيَّة طائفةٍ أو أيِّ شخصٍ ببدعةٍ أو هوى وإلا خيفَ عليك أن تكونَ أنتَ صاحبَ البدعةِ والهوى في حكمِكَ: [وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ تُنْفَخُ السُّورُ)).^(٢)

- مباحث علوم القرآن في تفسيره:

عني الرماني بعلوم القرآن، فتكلّم عن المناسبة بين الآيات، فلا تكادُ تمرُّ آيَّةٌ خفيتَ علاقتها بما قبلها إلا كشف عن مناسبتها^(٣)، وتكلم عن زمان النزول^(٤)، وأول ما نزل^(٥)، كما كما تحدث عن أسباب النزولِ معتمداً في ذلك على النقلِ عن السلف^(٦)، كما عني بالناسخِ والمنسوخ^(٧)، والوقفِ والابتداء^(٨)، ورسمِ المصحف^(٩)، وعلمِ الوجوه والنظائر^(١٠)، وعلمِ المبهمات^(١١).

(١) انظر: مناهل العرفان في علوم القرآن ٢/ ٣٠.

(٢) ص: ٢٦.

(٣) انظر: ب/ ٤٩، ٥٠، ٦٧، ٦٩، ٧١، ٩٣، ٩٦، ط/ ٢٢١، ٢٦٢، ٣٦٢.

(٤) انظر: ب/ ١١٩، ١٢٢.

(٥) انظر: ف/ ٦٧، ١٩٨.

(٦) انظر: م/ ٩٢، ١٠٤، ب/ ٨، ١٠، ١٥، ٢٨، ٤١، ٥٠، ٥٨، ٧٤، ٨١، ٩٢، ١٠٤، ١١٧، ١٣٠، ط/

٣١٨، ٣٠٥، ف/ ٨٧، ١٣٠، ١٩١، ٢١٠.

(٧) انظر: ب/ ٦٠، ١٧٦، ١٨٥.

(٨) انظر: م/ ١٠٤.

(٩) انظر: م/ ١١، ب/ ٩٨، ١٥٦، ف/ ١٨٩.

(١٠) انظر: ب/ ٦٢.

(١١) انظر: ب/ ١٣، ٤٦، ٦٥، ٨٥.

- الآراء والأحكام الفقهية:

تكلم الرماني عن المسائل الفقهية والأحكام التي تعرض له في الآيات، وكان له اختيارٌ فيها^(١).

- أسلوبه الجدلي:

ظهر أثر المنطق والكلام في أسلوب الرماني، فأكثر من الافتراض وترديد المصطلحات المنطقية، والعناية بالحدود والتقسيمات، وقد اتبع في تفسيره كلاً طريقة السؤال والجواب - وسيأتي تفصيل ذلك في مبحث تقويم الأسلوب -.

- عنايته بعلوم اللغة:

كان الاتجاه اللغوي أساساً من الأسس التي بنى عليها الرماني تفسيره؛ إذ عُنِيَ بالمعنى اللغوي، ولغات العرب، والشواهد الشعرية، وعُنِيَ بالاشتقاق والتصريف، وكذا علم البلاغة - ويأتي الحديث عنها - وعني بعلم النحو وربطه بالمعنى، وكشف عن أثره في فهم كتاب الله، ونقل أقوال العلماء قبله في هذه العلوم، ومن نقل عنهم في ذلك: الخليل بن أحمد^(٢)، سيبويه^(٣)، والكسائي^(٤)، والفراء^(٥)، وقطرب^(٦)، وأبو عبيدة^(٧)، وأبو الحسن الأخفش^(٨)، وأبو العباس ثعلب^(١)، والزجاج^(٢)، وابن السراج^(٣).

(١) انظر: م/٤٦، ٦٩، ب/١٧٩.

(٢) انظر: الجامع م/٨، ٢٩، ٩٠، ١٠٤، ١٧٣، ١٨٠، ب/٩١، ١٠٧، ١٤١، ١٨٣، ف/١٥٢.

(٣) انظر: م/٦، ١٠، ١٨، ٣٩، ٥٣، ٥٨، ٩٠.

(٤) انظر: ب/٢٠، ٢٤، ١٤١، ف/١٩٩، ٢١١، ٢٢٥.

(٥) انظر: م/٤٠، ١٢٧، ١٧٤، ب/٢٤، ٧١، ٧٣، ٧٤، ٨٢، ١٠٧، ١١٠، ١١٦، ١٢٠، ١٣٥، ١٧٧،

ط/١٣٩، ف/٥، ٧، ١٤، ٢٨، ٣٦، ٤٢، ٦٩، ٨٨، ٩١، ١٩٩، ٢٥٥.

(٦) انظر: م/٢٩.

(٧) انظر: م/١٣، ٤٠، ١٣٨، ١٤٧، ب/٥٣، ٧٥، ف/٤٥، ٤٧، ١١٤، ١٤٩، ١٩٩، ٢١١.

(٨) انظر: م/١١، ٢٩، ٤٠، ١٦٦.

عنايته بالقضايا الصوتية والصرفية والبلاغية

عناية الرماني بعلوم اللغة ظاهرة، فقد أفاض في الحديث عن مسائل الصوت وقضاياها، وقد كان تخريج القراءات وتوجيهها ميداناً كشف فيه عن تضرعه بهذا العلم؛ إذ تحدث عن مخارج الحروف، وصفاتها، ومن ذلك قوله في القراءات الواردة في (الصراط): «ومن قرأ بالصاد فليواخي بينها وبين الطاء بحرفٍ من مخرج السين؛ لأن الطاء مطبقة مستعلية، وكذلك الصاد، ومن أشمّ الزاي فليواخي بين الطاء وبين الزاي بالجره؛ لأن الزاي مجهورة، وكذلك الطاء، فأما الصاد فمهموسة، والاختيار (الصراط) بالصاد لأمر منها: أن اجتماع الحرفين المتشاكلين أحسن في المسموع من اجتماع المتنافرين (...).»^(٤).

وكذلك تحدث عن الإدغام، وعلل له، ومما قاله^(٥): «ويقال: لم أدغمت التاء في الطاء من [! " Z#^(٦)؟ الجواب: لأنها من مخرجها فصارت بمنزلتها مع مثلها نحو: همّت تفعل، ومثله: [- Z^(٧)، ويجوز إدغام الطاء فيها إلا أنه يبقى الإطباق نحو: [أحطت بما Z^(٨)، وتحدث عن الهمزة وما فيها من تحقيق وتسهيل، وأطال في ذلك عند حديثه

(١) انظر: م/ ٤٠، ب/ ٢٤، ٢٥، ١٠٧، ١٢٠، ١٧٧، ١٧٨.

(٢) انظر: م/ ١٠، ٤٠، ٤٤، ب/ ٥، ٧، ٢٤، ٢٧، ٣٢، ٣٨، ٤٨، ٤٩، ٦٠، ٦٥، ٧٤، (٢) ٧٩، ٨٢، (٢)

١٠٣، ١٠٧، ١٢٠، ١٢٣، ١٢٨، ١٣٢، ١٤١، ١٤٥، ١٥٥، ١٦٠، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٧، ف/ ٧،

١٤، ١٨، ٣٠، ٩٠.

(٣) انظر: م/ ٢٣، ٢٥.

(٤) م/ ٣٤، وانظر: ب/ ٨٦، ف/ ١٢٩، ١٩٩.

(٥) ب/ ٨٦، وانظر: م/ ١٤، ط/ ٤٢٠، ف/ ١٥، ٤٨، ٦٧.

(٦) آل عمران: ١٢٢.

(٧) آل عمران: ٧٢.

(٨) النمل: ٢٢.

عن القراءات الواردة في [Z& ^(١)] ووجه هذه القراءات على لغات العرب، ومما قاله:
 ((وأما (أانذرتهم) بتحقيق الأولى وتلين الثانية فهو قياس؛ إذ كان قد جعل التلين استثقلاً
 للهمزة فأغنى عن الفصل، وتلين الثانية أقيس عند الخليل من تلين الأولى؛ لأنه قد يحتاج إلى
 الابتداء بالأولى، وإنما ينبغي التلين حين يدركهم الاستثقَال وهو عند الثانية كما أجمعوا على
 ذلك في آدم وآخر وما أشبهه، وأما (أانذرتهم) على تلين الثانية وإدخال ألف بينهما فوجهه
 التخفيف من جهتين: إدخال الألف والتلين، ولأنك إذا لئنت الثانية فقد أمتتها، وصار اللفظ
 كأنه لا استفهام فيه ففي المد توكيداً للدلالة على الاستفهام كما في تحقيق الهمز....)) ^(٢)، كما
 تحدّث عن الاختلاس ^(٣)، والإمالة ومما قاله فيها: ((ويقال لم تجازت إمالة (بلى) ولم تجز إمالة
 (حتى)؟ والجواب: أن (بلى) أشبهت الاسم من جهتين: إحداهما: أنه يوقف عليها في الجواب
 كما يوقف على الاسم....)) ^(٤)، وكذلك التقاء الساكنين، ومما قاله: ((ويقال لم كان الوجه في
 واو الجمع الضم عند التقاء الساكنين كقوله: [أَشْتَرُوا الضَّلَّةَ] ^(٥) وكقولك: (مصطفو الله)
 ولم يكن كقوله: [@ Z A ^(٦)] وقولك: (قم أو انطلق)؟ والجواب في ذلك: قيل: إنه لما
 كانت الواو من علامات الجمع كان الضم أدل عليها، وأشكَل بها؛ لأنها زِيدت لمعنى الجمع،
 فزِيدَ ما هو أدل على الجمع، وقيل: لما كانت تلزمها الضمة قبلها ما لم تعرض علة، ثم احتيج
 إلى حركتها حُرِّكت بالضم؛ ليدل الضمُّ فيها على الضمِّ قبلها كما قيل: يا طلحة أقبِل)) - ثم
 ذكر شاهداً - ثم قال: ((وقد أجازوا الكسر في مثل [أَشْتَرُوا الضَّلَّةَ] وكذلك (مصطفو
 القوم)؛ لأنها شُبِّهت بمثل: [@ Z A] ومن قال: (لُو استطنعنا) بالضم فإنه شَبَّهَهَا بواو

(١) البقرة: ٦.

(٢) م/ ٩٠.

(٣) م/ ١٩٥.

(٤) ب/ ٢٨.

(٥) البقرة: ١٦.

(٦) التوبة: ٤٢.

الجمع، وقد أجازوا الفتح، وهو رديء؛ لأنه يُلبس بلفظِ التثنية إذا قيل: (اشترُوا الضلالة)، وهو مع ذلك عدولٌ عن أصلِ الحركةِ لالتقاء الساكنين...^(١)، وتظهر عنايته بالصوت في توجيه القراءات؛ إذ جعله مقياساً وأساساً في الاختيار بين القراءات - وسيأتي بيان ذلك في مبحث القراءات -، وكذا اتخذهُ علةً لكثير من قضايا الصرف كالإعلال والحذف.

وأما الجانب التصريفي فقد برز في تفسيره؛ إذ عني بقضايا الصرف ومسائله، فجاء في كتابه الحديث عن كثير من المسائلِ الصرفية في الاشتقاق^(٢)، والأوزان^(٣)، ومعاني الصيغ^(٤)، والمشتقات^(٥)، والجموع^(٦)، والتذكير والتأنيث^(٧)، والإعلال والإبدال^(٨)، وسأذكر أمثلةً على بعض هذه المسائل: قال في (اتقى): ((ومنه: التَّقِيَّة، وتوقَّى توقياً، وأصل متَّقِي: موتقي، قلبت الواو تاءً؛ لأنها سكنتُ وبعدها تاءٌ مفتعل؛ إذ كانوا يفرّون إليها في مثل نُجَاهٍ وتُرَاثٍ كراهةً للحركة في حرف العلة، وتقيٌّ وزكيٌّ، وبرٌّ، وعدلٌ، ومؤمنٌ، ومحسنٌ نظائر إلا أن تقيٌّ أمدح من متقي؛ لأن بناءً عُدلَ عن الصفةِ الجاريةِ على الفعلِ للمبالغة.... وزعم سيويه أن كلَّ صفةٍ عُدلت عن الصفةِ الجاريةِ على الفعلِ فإنما عُدلت للمبالغة، فمن ذلك فَعِيلٌ، وفَعِلٌ كرحيمٍ وحذِرٍ وتقيٍّ، ومنه فعولٌ كضروبٍ، ومنه مفعال.....^(٩))، وقال في (كسفاً):

(١) م/١٤٨.

(٢) انظر: م/١٠، ١٤، ٢١، ٥٧، ١١٨، ١٢٣، ١٣٥، ب/٦٠، ١٨١، ١٨٧، ط/٣٦٧، ف/١٤، ٦٧.

(٣) انظر: م/١، ١٠، ١٠٤، ١١٨، ١٣٥، ١٨٤، ١٩٥، ب/٦٠، ١٨١، ١٨٧، ط/٣٦٧، ٣٨٧، ٤٣٣، ف/١٤، ٣٣، ١١٥.

(٤) انظر: م/٤، ٥، ١٤، ٢٣، ٥٧، ١٠٨، ١١٨، ١٥٩، ط/٣٦٧، ٤٠٩، ف/١٣، ٣٣، ٨١.

(٥) انظر: م/١٦، ٥٨، ١٥٩، ب/١٨١، ط/١٣٨.

(٦) انظر: ب/٣٢، ٨٧، ١٨١، ط/٣٨٧، ٤٣٣، ف/٤٦، ١٩٩، ٢١١.

(٧) انظر: ب/١٧٤.

(٨) انظر: م/٥٧، ١٢٣، ١٨٤، ١٩٥، ب/١٠٥، ١٨١، ط/٢١٧، ف/٦٧، ١٩٩، ٢٢٤.

(٩) م/٥٨.

(وتحتمل وجهين: إحداهما: جمع كِسْفَةٍ وكِسْفٍ بسكون السين كقولهم: سِدْرَةٌ وسِدْرٌ بسكون الدال، وهو على طريق الجنس ويصلح للكثير، والعرب تقول: أعطني كِسْفَةً من هذا الثوبِ أي قطعةً منه، ومن هذا: الكسوفُ؛ لانقطاع النور، الثاني: ويجوز أن يكون الكِسْفُ مصدرًا من كَسَفْتُ الشيءَ إذا غَطَيْتَهُ....)^(١)، وقال في وزن (ذُرِّيَّة): ((ويقال: ما زنة (ذُرِّيَّة)؟ الجواب: الجواب: فيها وجهان عند الزجاج (فُعْلِيَّة) منسوخة من الذَّرِّ، و(فُعْلُوْلَةٌ) على تقدير: (ذُرْوَرَةٌ) إلا أن الراء الأخيرة قلبت ياء، ثم أدغمت، ويجوز (ذُرِّيَّة) بكسر الذال؛ لأجل الكسرة قبل^(٢) المشددة نحو: عَصِيٍّ، والضمُّ أجود؛ للفصل بالراء الساكنة)^(٣).

أما الجانبُ البلاغيُّ في هذا الكتاب فهو ظاهرٌ؛ إذ الرماني من علماء البلاغة وكتابه (النكت في إعجاز القرآن) شاهدٌ بذلك، وتفسيره فيه فوائدٌ متناثرةٌ من هذا العلم، فمن مباحث علم المعاني التي تحدث عنها: التقديمُ والتأخير^(٤)، والحذفُ كحذفِ المفعول^(٥)، وحذفِ جواب الشرط^(٦)، ووضع الظاهر موضع المضمَر^(٧)، ووضع المفرد موضع الجمع والعكس^(٨)، ومجيء الخبر بمعنى الأمر^(٩)، وخروج الاستفهام عن معناه الحقيقي^(١٠)،

(١) ط/ ٣٨٧.

(٢) كلمة ساقطة ولعلها (الياء).

(٣) ب/ ١٨٧.

(٤) انظر: م/ ١٣، ٣٠.

(٥) انظر: م/ ١٥٨، ب/ ٢١، ٢٢.

(٦) انظر: ب/ ١١٩.

(٧) انظر: ب/ ٦٧، ط/ ٤٣٠.

(٨) انظر: ب/ ٣٩، ٨٢، ١٤٤، ١٨٩.

(٩) انظر: م/ ١٦.

(١٠) انظر: ب/ ٣٤، ٥٦، ٥٩، ١١٠.

والالتفات^(١)، وبلاغة التكرير^(٢).

ومن مباحث علم البيان التي وردت في تفسيره: التشبيه والاستعارة^(٣)، والمجاز؛ إذ أفاض في الحديث عن بلاغته، وأنه أولى من الحقيقة أحياناً حيث قال: ((ويقال: لم جاء في القرآن المجازُ وألا كانت الحقيقةُ أولى به إذ كان أحسن الكلام؟ الجواب: لا يجب ذلك؛ لأن المجازَ في مواضعه أولى في الحكمة وأحسن من الحقيقة؛ لما فيه من الإيجاز من غير إخلال، ومن المبالغة بالاستعارة التي لا تنوب منابها الحقيقة؛ إذ (هو الشمس ضياء) أبلغ في النفس من (هو كالشمس ضياء) (...))^(٤)، ويرى أن الحقيقة تُقدّم على المجاز إذا لم يوجد دليل عليه، قال الرماني في قوله تعالى: [يَوْمَ تَبْيَضُّ © وَسَوْدُوْهُ جُوهٌ]^(٥): ((ويقال: هل يجوز في ذكر الوجوه أن يكون على جهة المثل على نحو [E F G]^(٦)؟ والجواب: لا، من قبل أن المجاز لا يصحُّ إلا بدليل يقارن الكلام فحال الذي يُبشّر بالأنثى معلومة أنه بمنزلة مَنْ قد اسودَّ وجهه لما حدث فيه من التغيير وإن لم يسودَّ في الحقيقة، وليس في الآية دليلٌ يوجب العدول عن الظاهر المفهوم))^(٧). وقد تحدث عن المشاكلة والمزاوجة^(٨)، وهي من فنون علم البديع، كما تحدث عن إعجاز القرآن وأنه واقعٌ في نظمهِ وفصاحة ألفاظهِ، وقال في ذلك: ((يقال: ما حكم القرآن في طبقات البلاغة؟ الجواب: هو في أعلى طبقات البلاغة، وأعلى الطبقات معجز لجميع

(١) انظر: م/٢٩، ب/٥.

(٢) م/٢٩، ب/١٤٧.

(٣) انظر: م/١٦، ١٤٢، ١٦٥.

(٤) ب/١٣٣ - ١٣٤.

(٥) آل عمران: ١٠٦.

(٦) النحل: ٥٨.

(٧) ب/٦٥.

(٨) انظر: م/١٤١، ف/٤٠.

العباد^(١).

ولم يقتصر حديثُ الرماني عن البلاغةِ في مباحثها المعروفةِ بل أكثرَ من ذكر النكاتِ البلاغية، والوقوف عند وجوه الألفاظ، ومن ذلك قوله: ((ويقال ما الفرق بين [فَلَ تَكُنْ مِّنَ الْمُتَمَرِّينَ]^(٢) وبين (فلا تكن ممتريا)؟ والجواب: أن الأولَ أبلغُ في النهي؛ لأنه إشارة إلى قومٍ قد عُرِفَتْ حالُهُم في النقصِ والعيبِ)^(٣)، وقال أيضاً: ((ويقال لم قيل: للغمِّ ثوابٌ؟ الجواب: فيه قولان: أحدهما: لأن أصله ما يرجعُ من الجزاءِ على الفعل طاعةً كان أو معصيةً ثم كثر في جزاء الطاعة والوجه الآخر: على البدلِ بوضعِ شيءٍ مكانَ غيره نحو [م م]^(٤) أي ضعهُ موضعَ البشارة لهم)^(٥).

(١) ط / ٢٢٢.

(٢) آل عمران: ٦٠.

(٣) ب / ١٠.

(٤) آل عمران: ٢١.

(٥) ب / ١٢١.

عنايته بالفروق اللغوية.

عناية الرماني بالفروق اللغوية نابعة من عنايته ببلاغة القرآن وإعجازه الذي تناوله في تفسيره في مواضع كثيرة، فالبحث في المعاني الدقيقة لألفاظ القرآن فيه إبرازٌ للإعجاز البياني للقرآن، وفيه إبرازٌ لدقة التعبير القرآني، واختيار اللفظة المناسبة التي لا يشرُكها فيها مرادفها.

ثم إن القول بالفروق اللغوية في ألفاظ القرآن قد دأب عليه المفسرون؛ إذ قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٧هـ): ((فإن الترادف في اللغة قليل، وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر، وإما معدوم، وقل أن يُعبّر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه، بل يكون فيه تقريباً لمعناه، وهذا من أسباب إعجاز القرآن))^(١)، وقال الزركشي (ت ٧٩٤هـ): ((قاعدة في ألفاظ يُظن بها الترادف وليست منه، ولهذا وُزعت بحسب المقامات فلا يقوم مرادفها فيما استعمل فيه مقام الآخر، فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات، والقطع بعدم الترادف ما أمكن فإن للتركيب معنى غير معنى الإفراد))^(٢)، ولم أجد للرماني قولاً صريحاً بإنكار الترادف، ولكن عنايته بإبراز الفروق اللغوية بين ألفاظ القرآن يوحي بذلك.

وقد أكثر الرماني من هذه الفروق اللغوية حتى امتلاً تفسيره بها، ولم يكتفِ بذكر الفروق فقط بل يستدل لها بالشواهد ولغات العرب، واستعمل المنطق وتقسيماته ومصطلحاته فيها، ومن ذلك قوله: ((واليقين والعلم والمعرفة نظائر إلا أن بين اليقين والعلم فرقا، وهو أن اليقين ما وقع من الثقة بالشيء وثلج الصدر به بعد أن لم يكن كما أن الفطنة ابتداء المعرفة من وجه غامض في الدلالة، والشك ينافي اليقين كما ينافي العلم، وكل يقين علم، وكذلك كل فهم علم، وكل شعور علم، وكل فطنة علم، ولا يجوز فيها العكس....))^(٣)، ولم يذكر الرماني الفروق الخاصة بالألفاظ فحسب بل ذكر فروقا بين الحروف والأدوات^(٤)،

(١) مقدمة في أصول التفسير ٣١.

(٢) البرهان في علوم القرآن ٧٨ / ٤.

(٣) م / ٧٧-٧٨.

(٤) انظر: م / ٤٤، ٦١، ١٣١، ب / ٢٧.

وفروقاً بين الأبنية والصيغ ومن أمثلتها قوله: ((يقال ما الفرقُ بين (الإصعاد) و(الصعود)؟
الجواب: (الإصعاد) في مستوى الأرض، و(الصعود) في ارتفاع، يقال: أصدعنا من مكة إذا
ابتدأنا السفرَ منها، وكذلك أصدعنا من الكوفة إلى خراسان عن الفراء وأبي العباس والزجاج،
ووجه ذلك أن الإصعادَ إبعادٌ في الأرض كالإبعاد في الارتفاع))^(١)، وقوله: ((ويقال ما الفرق
بين (استجاب) و(أجاب)؟ الجواب: أن (أجاب) فعلٌ الإجابة، و(استجاب) طلبٌ أن يفعل
الإجابة؛ لأن استفعل إنما الأصل فيه طلبُ الفعل))^(٢).

وللرمانى معايير في الفروق اللغوية فتارة يفرِّق على أساسِ العمومِ والخصوصِ كما في
قوله: ((يقال: ما الفرق بين الاشتراء والاستبدال؟ الجواب: أن كلَّ اشتراءٍ استبدال، وليس كلُّ
استبدالٍ شراء؛ لأنه قد يستبدل الإنسانُ غلاماً بغلامٍ وأجيراً بأجيرٍ ولم يشتره))^(٣)، وتارة يفرِّق
باعتبارِ النقيضِ كقوله: ((ويقال ما الفرق بين الغيظ والسخط؟ الجواب: أن الغضبَ ضدُّ
الرضا وليس كذلك الغيظ...))^(٤)، وتارة باعتبارِ اختلافِ صفاتِ المعنيين كقوله: ((ويقال: ما
ما الفرقُ بين النعمة والمنفعة؟ الجواب أن المنفعة قد تكونُ قبيحةً كالذي يغضبُ ما لا ينتفعُ به
في العاجل؛ لأن الذي يدعوه إلى فعلِ الغضبِ الانتفاعُ به، فأما النعمةُ فلا تكونُ إلا حسنة؛
لأنه يجبُ بها الشكرُ وهو ازديادٌ منها، ولا يجب الازدياد من القبيح))^(٥).

ومما يوقف عنده من كلام الرمانى قوله: ((ويقال لم جمع بين الصفتين في [2 3
4]^(٦) مع اتفاق المعنى؟ الجواب: لإزالة التوهّم أن الفظاظَةَ في الكلامِ دون ما ينطوي
عليه القلبُ من الحال، وهو وجهٌ من وجوه التأكيد؛ إذ يكون لإزالة الغلطِ في التأويل،

(١) ب/ ١٢٠.

(٢) ب/ ١٤٣.

(٣) ب/ ١٤٧.

(٤) ب/ ٩٩.

(٥) ب/ ١٤٥.

(٦) آل عمران: ١٥٩.

ولتمكّن المعنى في النفس بالتركيب، وما قام مقام التكرير^(١)، فهذا يوحى بإثبات الرماني الترادف بين بعض ألفاظ القرآن، وهذا مخالف لظاهر منهجه بالقول بالفروق؛ وتخريج هذا أنه يمنع الترادف التام، ويثبت الترادف الجزئي الذي قيل به في علم اللغة الحديث؛ إذ أنكر بعض المعاصرين الترادف الكامل بين اللفظين بما يحملان من معنى عام، ومعانٍ فرعية خاصة^(٢)، فاللفظان قد يدلان على شيء واحد، ولكن لكلٍّ منهما معنى خاصٌ يميزه عن الآخر، فالرماني لا ينكر وجود قدرٍ مشتركٍ بين بعض الألفاظ في الدلالة لكن لكل كلمة دلالتها الخاصة بها.

ولذا فالرماني ممن يرى عدم الترادف التام خلافاً لما هو شائعٌ عنه؛ إذ جعله بعضهم أول من قال به^(٣) بسبب الكتاب الذي يُنسبُ له وهو: (الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى)^(٤)، وقد سبق بيان الأدلة التي تؤكد عدم صحته نسبه إليه عند الحديث عن آثاره.

(١) ب/ ١٢٩.

(٢) انظر: علم الدلالة لأحمد مختار عمر ٢٢٠ - ٢٣٠، الترادف في القرآن الكريم ٥٢، ٧٣.

(٣) انظر: علم الدلالة ٢١٦، الترادف في القرآن الكريم ٣١.

(٤) طبع بعدة تحقيقات منها: تحقيق د. فتح الله صالح علي المصري، طبعة دار الوفاء بمصر.

○ الفصل الأول: قضايا العامل:

- المبحث الأول: تحديد العامل أو تقديره.

- المبحث الثاني: قضايا أخرى: حذف المعمول،

تقديم المعمول، عمل الحروف...

الفصل الأول: قضايا العامل:

بدأت فكرة العامل منذ نشأة الدرس النحوي، وقد نُقِلَ عن أوائل النحويين عدد من التعليقات والتعليقات على الآيات القرآنية والأشعار التي يُفهم منها إدراكهم لأسباب اختلاف حركات الإعراب^(١)، ومن هؤلاء عيسى بن عمر الذي قال عنه سيبويه: ((وكان عيسى يقول: ادخلوا الأول فالأول؛ لأن معناه: ليدخل، فحمل على المعنى))^(٢)، ثم جاء الخليل بن أحمد وصرح بتأثير العامل في معموله، ومما نقله عنه تلميذه سيبويه قوله في عمل (إن) وأخواتها: ((وزعم الخليل أنها عملت عملين الرفع والنصب كما عملت (كان) الرفع والنصب....))^(٣)، وأفاض سيبويه في الحديث عن العامل، ومما قاله في مفتتح كتابه: ((وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل....))^(٤).

ثم لقي العامل عنايةً بالغةً من النحويين، وصار ميداناً لعقولهم واستدلالاتهم وتعليقاتهم؛ فأكثر ما وقع الخلاف فيه بينهم إنما ورد في قضايا العامل ومسائله، وكُتِبَ الخلاف شاهدٌ بذلك.

ومما يدلُّ على حضور نظرية العامل في الدرس النحوي أنها كانت مُوجَّهةً لكثيرٍ من الأساليب والصيغ، فقد وُسِّمت بعضُ أقوالِ العربِ بالشذوذ، أو القلة، أو الندرة؛ لعدم مطابقتها لضوابط الإعمال عند النحويين، كما أسهمت هذه النظرية في صياغة المصطلحات النحوية كالألقاب حركات الإعراب وغيرها، واعتمدوا العامل منهجاً في التبويب والتأليف وراعوه في ذلك^(٥).

ولعل سبب نشأة العامل النحوي هو حاجة الإنسان الطبيعية إلى معرفة سبب الأشياء فأراد

(١) ظاهرة الإعراب في النحو العربي ٦٦.

(٢) الكتاب ١ / ٣٩٨.

(٣) الكتاب ٢ / ١٣١.

(٤) الكتاب ١ / ١٣.

(٥) نظرية العامل في النحو العربي (د. مصطفى بن حمزة) ٢٨، ٣٢، ٥٧.

النحاة الاستفادة من هذا في تعليم اللغة العربية لغير أهلها فلما رأوا الكلمة تأتي مرّة مرفوعةً، ومرّة منصوبةً، وأخرى مجرورةً ربطوا هذه الظواهر بدواعيها وأحوالها التي تكون عليها، فأداهم ذلك إلى القول بعوامل الرفع والنصب والجر والجزم^(١).

ولنحاة العربية في تعريف العامل مسالك منها:

١. منهم من جعل العامل هو اللفظ نفسه كالفعل (اضرب) مثلاً، فهو المؤثر الحقيقي في التركيب، وأحياناً يكون العامل المعنى كما في الابتداء، وهذا هو المشهور في كتب النحو^(٢).

٢. منهم من جعل العامل هو المتكلم ويعني به قصد المتكلم، وذهب إلى هذا الرأي ابن جني؛ إذ قال: ((فالعامل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ، وهذا واضح))^(٣)، فالكلمة لا تعمل بنفسها؛ لأنها أصوات غير مؤثرة، بل المتكلم هو الذي يحدث هذا العمل فيرفع وينصب ويجر ويجزم.

٣. منهم من عدّ العوامل اللفظية مجرد أمارّة ودلالة على العمل وليس لها تأثير حسي في المعمول، وقال بذلك أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، فقد قال: ((فإن قيل: فلم جعلتم التعري عاملاً، وهو عبارة عن عدم العوامل؟ قيل: لأنّ العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقةً، وإنما هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء))^(٤).

وهكذا تشكلت نظرية العامل في الدرس النحوي إلى أن جاء ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) الذي بنى كتابه (الرد على النحاة) على هدم هذه النظرية وردّها، ومما قاله: ((قصدي في هذا الكتاب

(١) العلامة الإعرابية في الجملة العربية بين القديم والحديث ١٦٧، ١٩٨.

(٢) انظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ٢٠٠، ونظرية العامل في النحو العربي (د. وليد عاطف الأنصاري) ٤٩.

(٣) الخصائص ١ / ١١٠.

(٤) أسرار العربية ٧٩، ٨٠.

أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعائهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي، وبعامل معنوي - إلى أن قال - وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها؛ لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع^(١).

أما المُحدِّثون فكان لهم أفكارٌ وآراءٌ في انتقادِ العامل كما في محاولة إبراهيم مصطفى (ت ١٣٨٢هـ) في كتابه (إحياء النحو)؛ ومما قال: ((تخليصُ النحو من هذه النظرية وسلطانها خيرٌ كثير، وغايةُ تقصد، ومطلبٌ يُسعى إليه، ورشادٌ يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعدما انحرف عنها آماداً))^(٢)، فالإعراب عنده ليس أثراً للعامل بل هو من عمل المتكلم ليدل به على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام^(٣)، وهناك رأيٌ للدكتور: تمام حسان لا يرى فيه وجوداً لفكرة العامل، ويرى أن القرائن اللفظية والمعنوية تُغني عنه، وهي التي تدل على المعنى الوظيفي النحوي، وليست العلامة الإعرابية إلا مجرد قرينة لفظية واحدة لا تكفي لتفسير المعنى النحوي^(٤)، ويرى أن النظام اللغوي يتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية^(٥). ومع أن العامل واجه نقداً واعتراضاً من الوصفين وغيرهم ممن استبعد العمل وما يتعلق به من أصول وقواعد إلا أنه عاد ليحتل مكانة متميزة في المنهج التحويلي؛ إذ اعتمد رائدُها تشومسكي في تحليله اللغوي الربطَ العملي^(٦).

وهؤلاء الذين نادوا بإلغاء العامل عجزوا عن استبدال نظام العوامل بجهازٍ تفسيريٍّ أفضل منه، وكانت مقترحاتهم تلك مجرد إعادة اكتشافٍ لمفاهيم سبقهم إليها القدماء، وطبقوها في

(١) الرد على النحاة ٧٦، ٧٧.

(٢) إحياء النحو ١٩٥.

(٣) المصدر السابق ٥٠.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٣٠، ٢٣١.

(٥) اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ٥٧.

(٦) النحو العربي والدرس الحديث ١٤٨.

نقدمهم^(١)، فكيف يطالبونهم بما عجزوا عنه اليوم على الرغم من هذا التراكم المتجدد من العلوم والنظريات، ثم ليس من الإنصاف أن يوجهوا الثَّلبَ إليهم في ذلك؛ لأنهم مجتهدون، والمجتهد - لو أخطأ - معذور^(٢).

(١) المنوال النحوي العربي ٣٢٣، ٣٢٤.

(٢) نظام الارتباط والربط في تراكيب الجملة العربية ٢٨.

المبحث الأول: تحديد العامل أو تقديره.

عناية الرمانيّ بالعاملِ النحويّ في تفسيره نابعةٌ من علمه ويقينه بالأثر الذي يؤديه النحو وقواعده في سبيل تجلية المعنى وحلّ مشكلاته؛ ولذا عدّ بعضهم الدلالة النحوية نوعاً وفرعاً من فروع الدلالة^(١).

ومن القضايا التي أكثر الكلام عنها في موضوع تحديد العامل تعيين متعلّق الجارّ والمجرور والظرف والعامل فيهما، وهما يُعدّان من أكثر الوظائف النحوية ارتباطاً بالفعل؛ ولذا خصّصها الدرس النحويّ بمصطلح يدل على قوة هذا الارتباط وهو (التعلّق)^(٢)، كما أن لها أثراً في التركيب فهما مكملان للحدث مقيدان للدلالة؛ ولذا ذهب العلماء إلى القول بوجود تعيين المتعلّق فإن لم يكن موجوداً قُدّر^(٣).

والتعلّق هو الارتباط المعنويّ بين الحدث وشبه الجملة التي تخصّصه وتحدّد دلالتّه فلا يؤدي الظرف والجارّ والمجرور معنىً إلا مع المتعلّق به من فعلٍ أو نحوه؛ ولذا ((لا بُدّ في الربط من مراعاة التناسب الدلاليّ بين الطرفين، فقد يوجد في الجملة أكثر من حدث، ولا يصحّ تعلّق الظرف أو الجارّ والمجرور إلا بحدثٍ واحدٍ متوافقٍ معه دلاليّاً، فإذا غيرت المتعلّق فقد يفسد المعنى ولا يستقيم، أو تتغير الدلالة))^(٤).

وقد عني الرماني بتحديد المتعلّق، وأدرك أثره في الدلالة، وأن لا سبيل إلى فهم المعنى إلا بربط الجار والمجرور والظرف بمتعلّقه حتى يُفهم الكلام وفق مراد المتكلم، وقد يذكر في ذلك الاحتمالات والأقوال التي يتغير فيها المعنى دون الموقع الإعرابي، ففي قوله تعالى: [{ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَجَكُمْ فَأَتْبِكُمْ عَمَّا بَعَرٍ }]

(١) الدلالة اللغوية عند العرب ١٩٤.

(٢) بناء الجملة العربية ١٧٢.

(٣) مغني اللبيب ٤١٥.

(٤) تعلق شبه الجملة في الجملة العربية (رسالة جامعية) ٧.

عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ ۚ ۞ (١) ذَكَرَ متعلق اللام في (لكيلا) مع أن الاختلاف مؤثرٌ في المعنى دون الإعراب فقال: ((ويقال بأي شيء تتصل اللام في (لكيلا)؟ الجواب: فيه قولان: الأول: بـ(عفا) عنكم لكيلا تحزنوا على ما فاتكم؛ لأن عفوه جلّ وعزّ ما يذهب كلّ همّ وحزن، الثاني: بـ(أثابكم) غمّاً بغمّ لكيلا تحزنوا على ما فاتكم من الغنيمة، ولا ما أصابكم من الشدة في طاعة الله؛ لأن ذلك يؤديكم إلى مضاعفة الغمّ عليكم))^(٢)، فاختلاف المتعلق وهو الفعل يؤدي إلى اختلاف الدلالة والمعنى؛ وذلك لما بين المتعلق وشبه الجملة من ترابط، فالظرف والجار والمجرور يأتیان مكملين للحدث لكنهما يقيدان الدلالة، وهذا التقييد يختلف باختلاف الفعل المعلق به؛ ولذا انتبه الرماني إلى هذا الاختلاف وأثره فذكر الأقوال الواردة فيه، ولا علاقة لهذا الاختلاف بالوظيفة النحوية؛ لأن شبه الجملة (لكيلا) لا يشغل وظيفة نحوية، وقد عبّر الرماني عن هذه العلاقة بمصطلح الاتصال الذي يدلُّ على توثق العلاقة بينهما.

ومن الأمثلة على عنايته بتحديد المتعلق وإدراكه لما يترتب عليه من معنى قوله: ((ويقال: ما العامل في الباء من [[\]]^(٣)؟ الجواب فيه قولان: الأول: (ضربت) على معنى ضربت عليهم الذلة بكلّ حالٍ إلا بحبلٍ من الله، الثاني: بمحذوف على معنى إلا أن يعتصموا بحبل من الله عند الفراء، وأنشد^(٤):

رَأْتَنِي بِحَبْلَيْهَا فَصَدَّتْ مَخَافَةً ۖ فِي الْحَبْلِ رَوْعَاءُ الْفَوَادِ فَرَوْقُ

وهذا التأويل الذي ذكره الفراء ضعيفٌ من وجهين: أحدهما: حذف الموصول وذلك لا يجوز

(١) آل عمران: ١٥٣.

(٢) الجامع ب/ ١٢١.

(٣) آل عمران: ١١٢.

(٤) من الطويل، وهو لحميد بن ثور الهلالي. انظر: ديوانه ٣٥ برواية أخرى:

فَجِئْتُ بِحَبْلَيْهَا فَرَدَّتْ مَخَافَةً ۖ إِلَى النَّفْسِ رَوْعَاءُ الْجَنَانِ فَرَوْقُ

عند أصحابنا في شيءٍ من الكلام^(١)؛ لأنه إذا احتاج إلى صلة تُبينُ عنه فالحاجة إلى البيان عنه بذكره أشد، وإنما يجوز حذف الشيء للاستغناء بدلالة غيره عليه، فلو دلَّ دليلٌ عليه لحذف مع صلته، لأنه معها بمنزلة شيء واحد، فإن قال: فهلا جاز ذلك كما جاز حذف الصفة من قول الشاعر^(٢):

بعد اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالتِّيَا وَالتِّي؟

قيل: الفرق بينهما أن الموصول هو معتمدُ الاسم، والصلة تبعٌ له؛ لأنها للبيان عنه فلو حذف الموصول لوجب حذف الصلة؛ لأنها تبع، والوجه الآخر أن الكلام إذا صحَّ معناه من غير حذفٍ لم يجز تأويله [على الحذف]^(٣).

ناقش الرماني في هذا الموضع متعلِّقَ الجارِّ والمجرور (بحبل)؛ لما له من أثرٍ في المعنى والإعراب، والمتعلِّقُ هنا يحتمل أن يكون:

١. الفعل المذكور (ضربت)، وهو الذي رجَّحه الرماني بمفهوم تضعيفه القول الآخر، وقد علَّقه الأخصُّسُ به^(٤)، وكذا بعضُ نحويي الكوفة فقال: «هو استثناء من الأول محمولٌ على المعنى؛ لأن المعنى: ضربت عليهم الذلة بكل مكان إلا بموضع من الله»^(٥).

٢. تقدير فعلٍ أو نحوه، ومن ذهب إلى ذلك: الفراء؛ إذ قال: «وقوله: [] \ [] يقول: إلا أن يعتصموا بحبل من الله فأضممر لذلك»^(٦)، وقدَّره كذلك الزجاج^(١)، والنحاس^(٢)، وأنكر

(١) منع البصريون حذف (أن) وبقاء عملها، وأجازوه الكوفيون، وأجاز الأخصُّسُ الحذف لكن مع رفع المضارع، انظر: الإنصاف ٢/٥٥٩، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٣١، ارتشاف الضرب ٤/١٩٦٠.

(٢) صدر بيت من الرجز للعجاج بن ربيعة وعجزه: إذا علَّتْهَا أنْفُسُ تَرَدَّتْ

انظر ديوان أراجيز العجاج ضمن مجموعة أشعار العرب ٢/٦، وهو من شواهد سيبويه ٣/٤٨٨.

(٣) ساقط من: ب / ٧١ وتكملته من: ش / ٣٦.

(٤) معاني القرآن ١/٢٣٠.

(٥) انظر: جامع البيان ٢/٦٨٦، الهداية إلى بلوغ النهاية ٢/١٠٩٦.

(٦) معاني القرآن ١/٢٣٠.

الطبريُّ إعمالَ فعلٍ محذوفٍ^(٣)، وكذا ضَعَفَهُ الرماني؛ لوجودِ عاملٍ مذكورٍ يصحُّ معه المعنى، وهو الفعل (ضُرِبَتْ) فالكلام إذا صحَّ معناه من غير حذفٍ لم يجز التأويل والتقدير^(٤).

وقدّر الزمخشريُّ المحذوفَ اسماً على أن يكون في محل نصبٍ على الحال بتقدير: إلا معتصمين أو متمسكين أو متلبسين بحبل من الله^(٥)، وكذا قدّره جامع العلوم (الباقولي)^(٦) (ت ٥٤٢هـ)، والعكبري^(٧) (ت ٦١٦هـ).

٣. الفعل (ثقفوا)، ولم يذكره الرماني، ولا يستقيم معه المعنى إذا حملنا الاستثناء على الاتصال؛ ((ألا ترى أنه لا يصح [Z YX [\ [Z ^ ؛ لأنه إذا كان معهم حبل من الله لم يثقفوا))^(٨)، أما إذا جعلنا الاستثناء منقطعاً وكانت (إلا) بمعنى (ولكن) التي تُحمَلُ على معناها في الاستثناء المنقطع^(٩) فهذا جائزٌ عند أبي جعفر الطبريِّ، وقدّر متعلقاً من لفظ الفعل المذكور فقال: ((وذلك أن معنى قوله: [Z Z YX W V U \ [[[معنى قوله: [Z a ^ _ ^] على غير وجه الاتصال بالأول، ولكنه على الانقطاع عنه، ومعناه: ولكن قد

(١) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٨٤.

(٢) إعراب القرآن ١ / ٤٠١.

(٣) جامع البيان ٥ / ٦٨٥.

(٤) الجامع ب / ١٢١.

(٥) الكشف ١ / ٤٣١.

(٦) إعراب القرآن المنسوب للزجاج (وهو لجامع العلوم الباقولي) ١ / ٢٥٧.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ٨٥.

(٨) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١ / ٢٥٧.

(٩) انظر: الكتاب ٢ / ٣٢٥ وبوّب عليه: (باب ما لا يكون (إلا) على معنى (ولكن)، الأصول لابن السراج ١ /

يُثَقَفُونَ بِحَبْلِ مِنْ اللَّهِ وَحَبْلِ مِنَ النَّاسِ))^(١)، وقال بذلك أبو البركات الأنباري^(٢).

والخلاف في المتعلق أم محذوف؟ مؤدِّ إلى الخلاف في نوع الاستثناء من حيث الاتصال والانقطاع، وقد ذكر الرماني هذين الاحتمالين دون أن يرجِّح أحدهما فقال: ((ويقال: ما حكم هذا الاستثناء في الاتصال والانقطاع؟ الجواب: فيه قولان: الأول: أنه منقطع^(٣)؛ لأن [الذلة]^(٤) لازمة لازمة لهم على كل حال، فيجري مجرى [! " # \$ % & ' (Z)^(٥) فاعامل الإعراب الإعراب موجود والمعنى على الانقطاع، ومثله: [G H I J K L M N O P Q R]^(٦) وكلُّ انقطاع فيه فإنما هو لإزالة الإيهام الذي فيه قد يلحق الكلام فقوله: [G H I J K L] قد يتوهم أنه من حيث لا يسمعون فيها كلاما، فقليل لذلك [P Q R] وكذلك [! " # \$ % & ' (Z)^(٧) قد يُتَوَهَّم أنه لا يقتل مؤمنٌ مؤمنا على وجه، فقليل لذلك [(Z)^(٧)، وكذلك [U V W X Y Z] قد يُتَوَهَّم أنه من غير جواز موادعة، فقليل: [\] [Z ^]، والوجه الثاني: أن الاستثناء متصل، لأن عزَّ المسلمين عزُّ لهم بالذمة، وهذا لا يخرجهم من الذلة في أنفسهم))^(٧).

لم يذكر الرماني رأيه في نوع الاستثناء أمتصل أم منقطع؟ ولكن ظاهر كلامه يوحي بأنه متصل؛ فقد رجَّح أن يكون العامل (ضربت) ثم قال: ((على معنى ضربت عليهم الذلة بكل حال إلا بحبل من الله))، ثم إن الحمل على الاتصال أحسن عنده؛ إذ قال في موضع من كتابه: ((ولا يحمل على

(١) جامع البيان ٥/٦٨٦، ٦٨٧.

(٢) نظر: البيان في إعراب القرآن ١/٢١٥.

(٣) سقط من: ب وتكملته من: ش/٣٦.

(٤) في (ش): الدلالة، وكذا التبيان في تفسير القرآن للطوسي ٢/٥٦١، وكلاهما مصدر صحيح ل(ذل).

(٥) النساء: ٩٢.

(٦) الواقعة: ٢٥، ٢٦.

(٧) الجامع ب/٧١.

المنقطع مع حُسْنِ المتصل؛ لأنه الأصل في الكلام والأسبق إلى الأوهام^(١)، وهو بذلك خالف الأكثرين الذي فهم من ألفاظهم أنه منقطع كالفراء والزجاج اللذين قال عنهما أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) عند تعليقه عن الآية: ((هذا استثناءٌ ظاهره الانقطاع، وهو قولُ الفراء والزجاج))^(٢)، فكلُّ من قدَّر فعلاً أو اسماً فإن مآل كلامهم أنه استثناءٌ منقطع؛ لأن تقديرَ فعلٍ لا يتفقُ لفظاً أو معنى مع الفعل المذكور أول الجملة يجعل الاستثناء منقطعاً والجملة جديدةً، وكذا من جعل (إلا) بمعنى (لكن) كالطبري فالاستثناء معها يكون منقطعاً—كما سبق بيانه—، وحجة هؤلاء في القول بالانقطاع أن الذلة صفةٌ ملازمةٌ لليهود لا ينفكون عنها كما قال سبحانه: [وَمِنَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ آلَ فِرْعَوْنَ وَمِمَّنْ كَفَرَ] وَبَاءٌ وَيُغَضِّبُ مِنَ اللَّهِ^(٣)، ومن قال: إنه متصلٌ يلزم عليه أن يكون القوم إذا ثقفوا بحبل من الله وحبل من الناس غير مضروبة عليهم الذلة^(٤).

وقد اختلف العلماء في نوع متعلق شبه الجملة المحذوفِ أفعلٌ أم وصف؟

أكثر النحويين قدَّره فعلاً، وبعضهم قدَّره اسماً، ورجَّح ابن هشام أنه لا يقدرُ باسمٍ ولا فعلٍ بل يختلف حسب المعنى، فيقدَّر الوصفُ أو المضارعُ إن أريد الحالُ أو الاستقبال، ويقدرُ فعلاً ماضياً إن أريد به المضي^(٥)، ومما اختلفوا فيه تحديده متعلق (باسم الله)، فالبصريون قدَّروه اسماً، والجار والمجرور (باسم) هو الخبر، والكوفيون قدَّروه فعلاً، فيكون الجار والمجرور في موضع نصب على المفعول به^(٦)، أما الرماني فقد أجاز التقديرين، فقال: ((وموضع (باسم) نصبٌ كأنك قلت: أبدأ

(١) الجامع ب/٤٦، وانظر: تفسير البحر المحيط ٣/٤٤٨.

(٢) المصدر السابق ٣/٤٦.

(٣) البقرة: ٦١.

(٤) انظر: جامع البيان ٥/٦٨٦.

(٥) مغني اللبيب ٤٢٧، وانظر: نزهة الطرف ١٩٠، ١٩١.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٦٦، مشكل إعراب القرآن ١/٢٩، ٣٠، غرائب التفسير وعجائب

التأويل ١/٩٢، التبيان في إعراب القرآن ١١.

باسم الله، ولم تحتج إلى ذكر (أبدأ)؛ لأن القارئ مبتدئ، والحال مشاهدة دالة على المحذوف، ويصلح أن يكون موضعه رفعاً على ابتداء [...] (١) فيكون خبراً لابتداء محذوف، والجالب للباء في (باسم الله) الفعل المتروك؛ لأن جميع حروف الجر لا بُدَّ من أن تتصل بفعل إما مذكور وإما محذوف (٢)، فالرمانى جعل الأمر متردداً بين الجملة الاسمية والفعلية، وإجازته للأمرين ناتج من نظريته للمعنى وميله للسعة فيه، فالجملة الاسمية تدل على الثبوت والاستمرار، والفعلية تدل على التجدد والحدوث (٣)، وليس تقدير اسم أو فعل صناعةً لفظةً فحسب بل بينهما فوارق دلالية جعلت الرمانى لا يُوجبُ أحد هذين التقديرين بل أجازهما؛ لكون ذلك أبلغ في الدلالة وأوسع في المعنى، فمن أراد تأكيد التسمية والاستعانة بالله على الاستمرار والملازمة أسند شبه الجملة إلى الاسم، ومن نظر إلى تجدد استعمال التسمية وتكررها مع كل عمل يقوم به المسلم أسندها إلى فعل.

ومن أمثلة عناية الرمانى بالعامل وتنبهه إلى اختلاف المتعلق وذكر أقوال العلماء فيه ما قاله في قوله تعالى: [! " # \$ % & ') * + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = >] (٤)، فقال: ((ويقال: ما العامل في الباء من قولك: [2 3 4 ؟ الجواب: قولان: الأول: (أرسلنا) المذكور قبل تقديره: ما أرسلنا قبلك إلا رجالاً بالبينات، الثاني: أن يكون على حذف أرسلناهم بالبينات)) (٥).

ذكر الرمانى الأقوال في هذا المتعلق، وهو خلاف مجاله الصنعة النحوية، ولم يذكر أثره في الدلالة أو معنى الآية، والأقوال هي:

١. أن العامل في الجار والمجرور (بالبينات) الفعل (أرسلنا) المذكور، وقد منع عمل ما قبل

(١) غير واضحة لم أهد إلى قراءتها.

(٢) الجامع م/٦.

(٣) انظر: الكليات ١٠١٠، ١٠١٤، الوظائف الدلالية للجملة العربية ٨٨، ٨٩.

(٤) النحل: ٤٣، ٤٤.

(٥) الجامع ط/٢٥٦.

(إلا) فيما بعدها جمهورُ النحويين، وأجازه الكسائي والأخفش^(١)، وقد استشهد له الرماني بقول الشاعر^(٢):

نُبِّئْتَهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ وَلَا يُعَذَّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ

٢. أن الجارَّ والمجرور متعلقٌ بفعلٍ مضمَّرٍ تقديره: (أرسلناهم) دَلَّ الفعلُ الأوَّلُ المذكورُ (أرسلنا) عليه، وهو قولُ الفراء؛ إذ قال فيه: ((وَصِلَّةٌ مَا قَبِلَ (إِلَّا) لَا تَتَأَخَّرُ بَعْدَ (إِلَّا)، وَذَلِكَ جَائِزٌ عَلَى كَلَامَيْنِ، فَمِنْ ذَلِكَ أَنْ تَقُولَ: (مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَخُوكَ)، وَ(مَا مَرَّ بِزَيْدٍ إِلَّا أَخُوكَ)، فَإِنْ قُلْتَ: (مَا ضَرَبَ إِلَّا أَخُوكَ زَيْدًا) أَوْ (مَا مَرَّ إِلَّا أَخُوكَ زَيْدٍ) فَإِنَّهُ عَلَى كَلَامَيْنِ تَرِيدُ: مَا مَرَّ إِلَّا أَخُوكَ ثُمَّ تَقُولُ: مَرَّ بِزَيْدٍ))^(٣).

وقد يتعدَّد رأيُ الرمانيِّ في مسألةٍ تحديدِ العاملِ كما في عاملِ المبتدأ والخبر، فقد جعلَ العاملَ في المبتدأ هو الخبر على مذهب الكوفيين^(٤) في قوله تعالى: [ZIGFE DC]^(٥) قال في أوجه رفع (أولئك): ((والرابعُ: الاستثناءُ فيكونُ المرفَعُ له [ZIG FE D]))^(٦)، في حين جعلَ العاملَ في المبتدأ في موضعٍ آخر هو الابتداء، فقال في قوله تعالى: [مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ آيَاتِ اللَّهِ إِنَّهٗ آتَاكَ]^(٧): ((فرفعُ أمةٍ في القولِ الأوَّلِ بمعنى الفعلِ كأنه قال: لا تستوي أمةٌ هاديةٌ وأمةٌ ضالَّةٌ،

(١) انظر: معاني القرآن ١/٣٢٨، وشرح التسهيل ٢/٣٠٤، ٣٠٥.

(٢) من البسيط، وهو يزيد بن الطَّحْرِيَّة انظر: الأغاني ٨/١٢٥ برواية مختلفة وهي:

خُبِّرْتَهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ ... وَمَنْ يُعَذَّبُ غَيْرَ اللَّهِ بِالنَّارِ

ولم ينسب في معاني القرآن للفراء ٢/١٠١.

(٣) معاني الفراء ٢/١٠٠، ١٠١.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٤٤، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ٢٢٥.

(٥) البقرة: ٥.

(٦) الجامع م/٨٢.

(٧) آل عمران: ١١٣.

ضالّةً، ورفعته على القول الثاني بالابتداء^(١)، وفي موضع آخر قال: ((ويقال ما عامل الإعراب في [الْحَاقَّةُ] Z^(٢)؟ الجواب: فيه وجهان: الأول: الابتداء على أن الخبر (ما الحاقّة)^(٣)، أما الخبرُ فجعل العاملَ فيه هو الابتداء كما في قوله: ((ويقال ما عامل الإعراب في [أَلْحَقُّ] Z^(٤)؟ والجواب: الابتداء تقديره: ذلك النبأ في أمر عيسى الحق من ربك)^(٥)، وقد نسب أبو حيان هذا الرأي إلى الرماني^(٦).

ولم تكن عناية الرماني بتحديد العامل مقصورةً على إعرابِ المفرداتِ بل حدّده في إعرابِ الجمل، ومن ذلك في قوله تعالى: [! " # \$ % & '] Z^(٧) قال: ((ويقال: ما موضع [& ' Z من الإعراب؟ والجواب: نصبٌ على الحال؛ لأنه في موضع سالمين، والعامل فيه انقلبوا)^(٨)، عيّن الرماني هنا عامل الإعراب في الجملة وهو الفعل (انقلبوا)، وقوله: ((لأنه في موضع سالمين)) ليدلّ على أن الجملة لا يكون لها موضعٌ من الإعراب حتى تقع موقعَ المفرد.

وفي موضوع تحديد العامل يحسن الوقوف عند قضية أثارت جدلاً عند المُحدّثين الذين نادوا بإلغاء العامل، وإعادة النظر في كثيرٍ من مباحث النحو وأبوابه متأثرين بأراء ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، وأدّعوا أن القدامى جعلوا الإعرابَ لفظياً خالصاً يتبع لفظَ العاملِ وأثره، ولم ينظروا إلى

(١) الجامع ب/ ٧٣.

(٢) الحاقّة: ١.

(٣) الجامع ف/ ٢٨.

(٤) آل عمران: ٦٠.

(٥) الجامع ب/ ٩.

(٦) الارتشاف ٣/ ١٠٨٥، همع الهوامع ٨/ ٢.

(٧) آل عمران: ١٧٤.

(٨) الجامع ب/ ١٤٥.

المعنى^(١)، ومن دَقَّقَ وتأمَّلَ في أقوال النحويين يجد أن العمل لم يكن كما زعموا بل كان المعنى مقتضياً لتغيير المواقع الإعرابية، وأن الألفاظ دالَّةٌ على المعنى، وصرَّح إمامهم سيبويه بأثر المعنى في العمل، فقال: ((فهذه الحروف -يعني المصادر نحو (سلامٌ) و(ليك) وغيرها- كلّها مبتدأةٌ مبنيٌّ عليها ما بعدها، والمعنى فيهنَّ أنك ابتدأت شيئاً قد ثبتَّ عندك، وكسَّتَ في حال حديثك تعملُ في إثباتها وتزجَّيتها، وفيها ذلك المعنى، كما أن (حسبُك) فيها معنى النهي، وكما أن (رحمةُ الله عليه) فيه معنى رَحَمَهُ اللهُ فهذا المعنى فيها...))^(٢).

ومن يتأمل كلامَ الرماني في العامل أثناء تحليله لمعاني الآيات يجد أن المعنى عنده أساسٌ وفيصلٌ في تغيير عددٍ من الأحكام النحوية، ومن ذلك قوله: ((وقيل في (هدى) -من قوله تعالى: [# \$ % & ') * + Z -^(٣) إنه يجوز أن يكون نصباً من وجهين، ويجوز أن يكون رفعاً من أربعة أوجه، فالوجهُ الأوَّل من النصب أن يكون حالاً من ذلك، والعاملُ فيه معنى الإشارة، والوجهُ الثاني من النصب أن يكون حالاً من الهاء فيه، والعاملُ فيه هو العاملُ في الظرف وهو معنى ريب كأنك قلت: لا ريب فيه هادياً))^(٤).

يظهر تأثير المعنى في العامل في كلامه في أمرين:

١. أنه جعلَ العاملَ في الحال معنى الإشارة، وهو مذهب البصريين، قال سيبويه في قولك: (هذا عبد الله منطلقاً): ((والمعنى أنك تريد أن تنبِّهه له منطلقاً، لا تريد أن تعرِّفه عبد الله؛ لأنك ظننتَ أنه يجهله فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً، فمنطلقٌ حالٌ))^(٥)، وهو ما يعرف عند الكوفيين بمصطلح التقريب الذي قال عنه الفراء: ((وأما معنى التقريب: فهذا أوَّل ما أخبركم عنه، فلم يجدوا بداً من أن

(١) إحياء النحو ٤١.

(٢) الكتاب ١/ ٣٣٠، وانظر: نظرية المعنى في الدراسات النحوية ٨٤، ٨٥.

(٣) البقرة: ٢.

(٤) الجامع م/ ١٦٠.

(٥) الكتاب ٢/ ٧٨، وانظر: المتقضب ٤/ ١٦٨، والأصول في النحو ١/ ١٥٢.

يرفعوا (هذا) بـ (الأسد) - يعني من قولك: ما كان من السباع غير مخوفٍ فهذا الأسدُ مخوفاً - وخبره منتظر، فلما شغل (الأسد) بمرافعة (هذا) نصب فعله الذي كان يرافعه لخلوته^(١).

فالعاملُ في الحال عند الرماني معنى الإشارة، وهو عاملٌ معنويٌّ جعله مُوجباً لتغيير الإعراب لـ (هدى) في هذا التركيب، ولفظ (هذا) دالٌّ على هذا المعنى ومصاحبٌ له، وهذه فكرةُ العامل الحقيقية التي أرادها النحويون، فتغيّر إعراب الكلمة إنما هو لتغيّر معناها في التركيب، فالعاملُ هو الذي ينشئ في المعمول المعنى الذي يقتضي الإعراب، والرماني انتبه لهذه الفكرة، وطبقها في عاملِ الحال بعد اسم الإشارة، وقد صرّح بها في تعريفه لعامل الإعراب فقال: ((هو مُوجبٌ لتغييرٍ في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى))^(٢)، وإنما نسب النحويون إحداث هذا التغيير إلى الألفاظ لأمرين:

- أ - نسبوا العمل للألفاظ؛ لأنها بسببها وبوساطتها قامت هذه المعاني في المعمولِ المقتضي للإعراب^(٣).
- ب - ((لأن ظروفَ تعليم النحو اقتضت أن يذكر النحاة هذه العوامل التي هي رموزٌ وإشاراتٌ لما يوجبُ العملَ الحقيقيَّ مجتزئين بها عن ذكر العوامل الحقيقية؛ رغبةً في إيصالِ البابِ النحوي بأقصر السبلِ للمتعلم، ثم ترسّخ الاعتقادُ فيما بعد عند الدارسين أنها هي العوامل))^(٤).
٢. أن عاملَ المصدر عنده ليس لفظه بل معناه، وذلك في قوله: ((والعاملُ فيه هو العاملُ في الظرف وهو معنى ريب كأنك قلت: لا ريب فيه هادياً))، أراد أن العاملُ في الظرف هو

(١) معاني القرآن ١/ ١٢، ١٣.

(٢) الحدود (مجلة المورد، مج ٢٣، ١٤، ٣٨)، وكلمة (عامل) ساقطة من النص في النسخة التي حققها إبراهيم السامرائي ٦٩.

(٣) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١/ ٥٢، ٦٤، ٦٥.

(٤) نظرية المعنى في الدراسات النحوية ٨٣.

معنى (ريب) مصدر (رابني)^(١)، فهذا دليلٌ على تَنَبُّهِه للأثر الذي يحدثه المعنى في الإعراب، وليس اللفظُ إلا دليلاً عليه.

ومن المواضع التي صرَّح فيها بأثر المعنى في عمل المصدر ما قاله في قوله تعالى: [v v]
 { z y x } | ~ أَلْبَيْتُكَ وَأَوْلَاتِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ ﴿١٠٥﴾ وَكَسْوَدُ وُجُوهِمْ ﴿١٠٥﴾ قال:
 ((لكن يجوز^(٣)) أن تعمل فيه الجملة؛ لأنها في معنى يُعَذَّبُونَ يوم تبيض كما تقول: المال لزيد يوم الجمعة، فالعامل الفعل والجملة خلف منه^(٤)).

أراد أن المصدر (عذاب) إنما عمل في الظرف (يوم)؛ لأنه في معنى (يعذبون)، فحمل المصدر على معنى الفعل مكَّنه أن يعمل في الظرف، وهذا يدل على مراعاته لمعنى العامل، وأنه مؤثِّرٌ في الإعراب، وتسميته المصدر بالجملة؛ لأن المصدر لا يعمل إلا إذا صح تقديره بـ(أن) والفعل، والفعل لا بدَّ له من فاعل، وحينئذٍ يصبح جملة، فهذا سبب التسمية -فيما يظهر لي-، قال الرماني في شرحه للكتاب معللاً عمل المصدر: ((الذي يجوز في المصدر من الأعمال أن يعمل عمل الفعل الذي اشتق منه على حسبه في التعدي وترك التعدي؛ لأنه مشتقُّ منه دال على معناه^(٥)).

ومن ذلك قوله تعالى: [] | { مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ } وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿٦٦﴾،
 يَسْجُدُونَ ﴿٦٦﴾، قال الرماني: ((فرع أمة في القول الأول بمعنى الفعل كأنه قال: لا تستوي أمة هادية وأمة ضالة، ورفع على القول الثاني بالابتداء^(٧))، فالمصدر (سواء) عمل؛ لأنه بمعنى الفعل

(١) قال الرماني: (ويقال: رابني ريباً إذا علمت منه الريبة) الجامع م / ٥٥.

(٢) آل عمران: ١٠٥، ١٠٦.

(٣) سقط من: ب، وتكملته من: ش / ٢٦.

(٤) الجامع ب / ٦٤.

(٥) شرح كتاب سيويه للرماني (تحقيق: محمد شبية) ٤٥١/٢.

(٦) آل عمران: ١١٣.

(٧) الجامع ب / ٧٣.

(تستوي).

وهناك مصطلحٌ مُشكِّلٌ عند النحويين صدرَ عن الرمانيِّ متابعاً فيه الفراء، وهو مصطلح (الصرف)^(١) الذي ظنَّه بعضهم عاملاً نحويّاً فأنكروا على الكوفيين قولهم هذا كأبي الفتح ابن جني الذي قال: «فأما انتصابه بالصرف فخطأ، ولا بد له من ناصبٍ مقتضٍ له؛ لأن المعاني لا تنصبُ الأفعالَ وإنما ترفعها المعاني»^(٢)، وكذا أبو البركات الأنباريُّ (ت ٥٧٧هـ) الذي جعل (الصرف) رأياً للكوفيين في نصبِ الفعلِ في مقابلِ رأيِ البصريين الذين يقدِّرون (أن)^(٣)، وسار على هذا بعضُ معرّبي القرآن فجعلوا الصرفَ عاملاً مقابلاً للنصبِ بإضمار (أن)^(٤). والقول بأن (الصرف) من العوامل مرجوحٌ لأمر:

١. أن هذا المصطلح عند ورودِهِ لم يكن متعلقاً بالباء في استعمال الفراء -أول من ذكره- والرمانيِّ وغيرِهِ ممن استعمله إلا ما رأيتُهُ في (المحلِّ)^(٥)؛ إذ وصلهُ بالباء، فهذا مرجحٌ لفظيٌّ؛ إذ الباء تتصل بالمصطلح النحوي إذا أريدَ كونه عاملاً بل وَرَدَ هذا المصطلح متعلقاً بـ(على) التي يستعملها الفراء -حسب استقرائي- قبل المصطلح للدلالة على الوظيفة النحوية أو لتفسير الحكم الإعرابي.
٢. نفى أستاذي الدكتور مصطفى خاطر أن يكون (الصرف) عاملاً نحويّاً أحدثه الفراء، وذكر أنها تهمةٌ ألبسها عليه متأخرو البصريين بل العاملُ عنده هو النصب على تقدير (أن)، واستدل

(١) انظر: معاني الفراء ١/ ٣٣، ٣٤، ومدرسة الكوفة ٣٠٦، ودراسة النحو الكوفي من خلال كتاب معاني القرآن للفراء ٢٨٨.

(٢) سر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٥.

(٣) الإنصاف ٢/ ٥٥٥.

(٤) انظر: البحر المحيط ٢/ ٧٨٥، ٦/ ٤٥٨، الدر المصون ٢/ ٣٠١، وفي مواضع أخر نسب أبو حيان إلى الكوفيين الكوفيين قولهم بأن واو الصرف هي الناصبة انظر: ١/ ٢٠٦، ٧/ ٦٩١، وهو قول أبي عمر الجرمي انظر: الإنصاف ٢/ ٥٥٥.

(٥) المنسوب لابن شقير ٤١.

بكلام للفراء في بعض مواضع كتابه في قوله تعالى: [وَلَيْنَ أَصْبَاكُمُ فَضَّلُ مِنَ اللَّهِ] كَأَنَّ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ، مَوَدَّةٌ يَلْتَمِئُ كُنْتُ مَعَهُمْ (١)، قال الفراء: ((العرب تنصب ما أجابت بالفاء في لیت؛ لأنها تمنّ، وفي التمني معنى: يسرني أن تفعل فأفعل)) (٢).

٣. أن الرماني ذكر هذا المصطلح في مواضع النصب ب(أن) مضمرة في شرحه لكتاب سيبويه، ومما قاله في ذلك: ((جواز الصرف بإضمار أن)) (٣)، فهذا نصّ قاطع على أنه لا يرى الصرف عاملاً بل العامل (أن)، وما الصرف إلا تعليل وتفسير للنصب.

ومن المواضع التي استعمل فيها مصطلح (الصرف) في قوله تعالى: [(* +)

- / 0 1 2 3 4 Z (٤)، فقال (٥): ((يقال: لم انتصب (ويعلم الصابرين)؟

الجواب: لأنه على الصرف عن العطف إذ ليس المعنى على نفي الثاني والأول، وإنما هو على نفي اجتماع الثاني والأول على نحو: لا يسعني شيءٌ ويعجز عنك، وقال الشاعر (٦):

(١) النساء: ٧٣.

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٧٦.

(٣) شرح كتاب سيبويه (تحقيق: د. سيف العريفي) ٣/ ٨٩٢.

(٤) آل عمران: ١٤٢.

(٥) الجامع: ب/ ١٢٦.

(٦) البيت من الكامل، وقائله مختلفٌ فيه على النحو الآتي:

١. عزاه سيبويه إلى الأخطل. انظر: الكتاب ٣/ ٤٢.

٢. عزى إلى المتوكل الليثي (ت ٨٥هـ). انظر: الحماسة البصرية ٢/ ١٦، معجم الشعراء ٣٩٩، منتهى الطلب

من أشعار العرب ٣/ ١٥٧، وهو في شعره ٢٨٤.

٣. عزى إلى أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ). انظر: ديوانه ٤٣٠.

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ.

فالرمانى أكد أن سبب النصب في (يعلم) إنما هو المعنى الذي يقوم على نفي اجتماع الأول والثاني، فأدرك أثر العلامة الإعرابية في تشكُّل المعنى وتغيير نظام الجملة، فالنفي في الآية ليس لحدوث الفعل في وقتين مختلفين، أي: ليس على نفي الثاني حتى يكون عطفاً على نفي الأول، بل المعنى على نفي اجتماع الحدثين في وقت واحد، أي: نفي اجتماع العُلَمين: العلم بجهادهم، والعلم بصبرهم الذي يستدعيه الجهاد، فالاستفهام هنا على سبيل الإنكار، أي: أتَحسبون أن تدخلوا الجنة ولم يعلم الله ويتبين له الذين جاهدوا منكم، وصبروا على ما أصابهم فيه، فالصبر ملازمٌ وقرينٌ للجهاد الذي قاموا به، فلن يدخلوا الجنة في حال انتفاء علم الله بجهادهم مع انتفاء علمه بصبرهم،^(١) وقال عن هذه الآية في شرحه لكتاب سيويه: ((والنصبُ على لَمَّا يجتمع الجهادُ مع الصبر، فهو حثٌّ عليه على هذا الوجه، فأما الجزمُ فعلى الحثِّ على الجهاد وعلى الصبر، وكلا الوجهين حسنٌ، والأولُ أبينُ))^(٢).

وكذا قال في قوله تعالى: [! " # \$ % & ') * Z (٣):

((ويقال: هل يجوز في العربية (وتكتموا الحق)؟ والجواب: نعم على الصرف، لو قلت: لم يَقمْ ويقعدَ جاز، أي: لم تجمع بين الفعلين وأنت مستغنٌ بأحدهما عن الآخر، والرفع في الآية أجود؛ لأنه تقييدٌ

وقد ذكر بلا نسبة في: معاني الفراء ١/ ١١٥، المقتضب ٢/ ١٦، الأصول في النحو ٢/ ١٥٤، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٥٣٥، وذكر البغدادي الخلاف في نسبه، وأن المشهور أنه لأبي الأسود الدؤلي. انظر: خزنة الأدب ٨/ ٥٦٤، وهو من شواهد سيويه على إضمار (أن) ٣/ ٤٢.

(١) انظر: تفسير الطبري ٦/ ٩١، ٩٢، تفسير التحرير والتنوير ٣/ ٢٣٤، ٢٣٥.

(٢) شرح كتاب سيويه (تحقيق: د. سيف العريفي) ٣/ ٨٩٤.

(٣) آل عمران: ٧١.

على كل واحد منهما^(١).

وعنايةً الرماني بالمعنى جعلته يتابع الكوفيين في توجيه هذا النصب وتفسيره، ولم يلتفت إلى رأي أصحابه البصريين الذين قدّروا (أن) ونصبوا الفعل بها^(٢)، وجعلوا ذلك عملاً لفظياً، فالفريقان متفقان على أن الفعل يكون منصوباً إذا وقع في جواب النفي أو الطلب، ثم جاء حرف العطف عائداً على كلام لا يصلح أن يعطف عليه الفعل الآخر فإنك تنصب الآخر؛ لأنه مصروفٌ عن معنى الأول، فالقول بـ(الصرف) هو تعليل للنصب وتفسير له وليس عاملاً نحويّاً.

وقد انتبه الرماني لبعض العوامل المؤثرة في دلالة الآية ومعناها؛ إذ ساق الأقوال في سبب نصب (مباركاً) من قوله تعالى: [z o n m l k j i h g f]^(٣)، فقال: ((ويقال: بم انتصب (مباركاً)؟ والجواب: فيه قولان: الأول: بـ(وُضع) على الحال من الضمير الذي فيه، الثاني: بالظرف^(٤) من (بكرة) على معنى للذي استقر بكرة مباركاً، وعلى هذا القول لا يكون قد وُضع قبله بيتٌ كما يجوز في التقدير الأول^(٥))).

ذَكَرَ أَنَّ (مباركاً) منصوبٌ على الحال، والعامل فيه على قولين:

١. العامل فيها (وُضع)، وصاحبُ الحال الضميرُ الذي فيه.
٢. أن يكون العامل فيها الفعل المتعلق بالجار والمجرور (ببكرة) وهو (استقر)، وصاحبُ الحال الضميرُ الذي فيه.

(١) الجامع ب/ ٢٢، ويأتي تحليل لكلامه هذا في فصل لاحق عند الحديث عن أثر السياق في الترجيح بين الأوجه الإعرابية.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٢٨، ٤١، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٥٥٥.

(٣) آل عمران ٩٦.

(٤) أراد الرماني بالظرف هنا الجار والمجرور، والظرف يطلق عليه مجازاً. انظر: مغني اللبيب ٢١٠.

(٥) الجامع ب/ ٥٣.

فالرمانى أدرك أن اختلاف المعنى مرتبطٌ باختلاف العامل؛ فلذا نبّه على أن تسليط العامل (وُضع) على الحال (مباركاً) يناسب قولَ عليّ بن أبي طالب (ت ٤٠هـ) -رضي الله عنه- عندما سُئل عن البيت الحرام أهو أول بيت وُضع في الأرض؟ فقال: لا، ولكنه أول بيت وُضع فيه البركة، فقد وُضعت قبله بيوت^(١).

أما العامل الآخر فهو الملائم لقول من يرى أنه أول بيت وضع للناس في الأرض، وقال به عبدُ الله بن عمر، ومجاهدٌ، وقتادة^(٢)، فالرمانى لما ذكر أقوال الصحابة والسلف في هذه المسألة أتبعه ببيان عاملِ الحالِ (مباركاً) مبيّناً العاملَ الموافق لكل قول.

ومما يتعلق بالعامل وتقديره موضوعُ الاشتغالِ الذي يعدّ ظاهرةً نحويةً اختلف النحويون في تفسيرها، وتفسيرِ وجوهٍ إعرابها، ومن المواضع التي مرّت في تفسير الرمانى وأعرّبها على الاشتغال قوله تعالى: [، - ، / 0 1 2 3 4]^(٣)، فقال: ((ويقال: بم ينتصب [، -] الجواب: قيل: وآتيناك قرآناً فرقناه، وقيل: وفرقناه قرآناً إلا أنه استغني بتفسيرِ الفعلِ عن ذكره على القول الأول ليكون (فرقناه) صفة، وعلى الثاني خبر وحسن ذلك؛ لأنه محمول على: وما أرسلناك^(٤)).

أراد أن (قرآناً) يجوز فيه وجهان:

١. النصبُ على المفعول به، ويقدر له فعلٌ، وهو (آتيناك).
٢. النصبُ على الاشتغال، وهو حسنٌ عنده؛ حتى يكون الكلامُ على نسقٍ واحدٍ فيكون معطوفاً على جملة فعلية، وهي (وما أرسلناك)، وهذا من مواضع الاشتغال التي يترجح فيها

(١) تفسير الطبري ٥/ ٥٩٠.

(٢) المصدر السابق ٥/ ٥٩١، ٥٩٢.

(٣) الإسرائيل: ١٠٦.

(٤) الجامع ط/ ٣٩٨.

النصب^(١).

وأقول: لعلّ تفضيله لهذا الإعراب له وجهٌ آخرٌ غيرُ المذكور وهو نظرته للمعنى الدلالي لأسلوبِ الاشتغالِ القائمِ على التقديم والتأخير، فالتكلمُ إنما يقدّم ليظهر معنىً في نفسه لا يمكن أن يظهر إذا جاء الكلامُ على أصله دون تقديم أو تأخير، ففي التقديم مزيدٌ من العناية والاختصاص، ثم إنَّ اختيارَ النصبِ للاسم المشغول عنه - كما في (قرآناً) - فيه دليلٌ على العناية بالحدث أي الفعل؛ لأنَّ النصب معناه: أنَّ فعلاً محذوفاً قد نصب، فأراد المتكلمُ أن يلفت الانتباهَ إلى هذا الحدث^(٢).

والناظر في معنى الآية هنا يلحظ أن الله سبحانه أراد التأكيد أنه فرّق القرآن أي: فصله وبينه وأحكمه، فأنزله آية آية؛ ليقراه الناس على تُوْدَةٍ، فرتّله يا محمد وبينه ولا تعجل في تلاوته^(٣).

وقد ورد في الآية أعرابٌ أُخرٌ غيرُ الوجهين المذكورين، وهي:

١. أن تكون معطوفة بالنصب على (مبشراً ونذيراً)، وتكون (قرآناً) هنا بمعنى (رحمة)، وهو قول الفراء^(٤)، وقال عنه أبو حيان: ((وهذا إعرابٌ متكلفٌ))^(٥).
٢. أن تكون منصوبةً عطفاً على الكاف في (أرسلناك) من حيث كان إرسالُ هذا بمعنى واحد، وهو قول ابن عطية^(٦).
٣. أن يكون منصوباً على الحال من الضمير المنصوب في (فرقناه) مقدمة على صاحبها، قال به

(١) انظر: الكتاب في باب أسماها: (باب ما يُختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل) ١ / ٨٨، وشرح الرماني للكتاب (تحقيق: محمد شيبه) ١ / ٢٩٣، الفصل ٧١.

(٢) ظاهرة الاشتغال في العربية (رسالة جامعية) ١٧.

(٣) تفسير الطبري ١٥ / ١١٤، ١١٦.

(٤) معاني القرآن ٢ / ١٣٢.

(٥) تفسير البحر المحيط ٦ / ١١١.

(٦) المحرر الوجيز ١٠ / ٣٥٦.

ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) (١).

وقد جعل الرمانيُّ اشتغالِ العاملِ سبباً لنصب التمييز، وذلك في قوله تعالى: [إِنَّ الَّذِينَ] فَلَئِنْ يُقَبَّلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَى بِهِ ۗ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ (٢)، فقال: ((ويقال: علامٌ ينتصبُ (ذهباً)؟ والجواب: على تمييز المقادير؛ وذلك أن التمييزَ على وجهين: تمييز المقادير، وتمييز الأعداد، وكله يستحقُّ النصبَ لاشتغالِ العاملِ بالإضافة، أو ما عاقبها من النون الزائدة فجرى لذلك مجرى الحال في اشتغالِ العاملِ بصاحبها، ومجرى المفعول في اشتغالِ العاملِ عنه بالفاعل، ومثل: عندي ملءُ زِقِّ عسلاً وقدُرُ نِخِي سمنًا)) (٣).

جعل سببَ نصبِ تمييزِ المقاديرِ تمامَ الاسمِ، فالتمييزُ (ذهباً) نُصِبَ لأنَّ الاسمَ قبله تمَّ بالإضافة، وهذا التمام يشبه تمام الكلام في الحال الذي ينشغل فيها الفعلُ بصاحب الحال ثم يأتي بعد ذلك الحال منصوباً بعد أن تمَّ الكلام، ويشبه تمام الكلام في المفعول به الذي انشغل فيه الفعلُ بالفاعل، ثم يأتي المفعول بعد أن تمَّ الكلام، وقد أشار الأخصف إلى هذا كله في (معانيه) (٤)، وتمام الاسم هو الذي أحدث النصب في التمييز، ودليل هذا التمام هو النون والتنوين بالإضافة، وقد فسَّر أبو بكر الجرجاني (٤٧١هـ) تمام الاسم بقوله: ((أن يكون فيه ما يمنع من الإضافة؛ وذلك بأن يكون فيه نون تشبية.... أو تنوين.... أو يكون قد أضيف إلى شيء فلا يمكن إضافته مرة أخرى)) (٥).

وقد راعى الرماني المعنى المعجمي للعوامل، وأن اختلاف هذه الأفعال من حيث تعديها ولزومها راجعٌ إلى معانيها المعجمية، ومن أمثلة ذلك ما ورد في قوله تعالى: [+ ، -] (٦)،

(١) التحرير والتنوير ١٤ / ١٨١.

(٢) آل عمران: ٩١.

(٣) الجامع ب / ٤٨.

(٤) معاني القرآن ١ / ٢٢٦.

(٥) دلائل الإعجاز ٥.

(٦) آل عمران: ١٦٧.

قال الرماني: ((ويقال: أين خبر (ليعلم)؟ الجواب: فيه قولان: الأول: أنه مكتف بالاسم؛ لأنه بمعنى يعرف المنافقين، الثاني: أنه محذوف بتقدير: ليعلم المنافقين متميزين من المؤمنين))^(١)، فالفعل (يعلم) إذا كان بمعنى (يعرف) يتعدى لمفعول واحد، أي: ليعرف المنافقين، وإذا كان بمعنى (العلم)، تعدى لمفعولين حُذِفَ هنا مفعولُهُ الثاني وتقديره: ليعلم المنافقين متميزين من المؤمنين، و(عَلِمَ) يتعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر؛ ولذا قال الرماني: ((ويقال أين خبر ليعلم؟))، فذكر الرماني لهذه الأقوال فيه إشارةً إلى إدراكه لأثر معنى الفعل في عمله.

ومن الأفعال التي فَرَّقَ الرماني بين معنيها (رأى) فقال: ((ويجوز في [ا ل ج ك]^(٢) من رؤية القلب بمعنى العلم، ولا يجوز من رؤية العين حتى يقول: رأى نفسه؛ لأن التي تحتاج إلى خبر جاز فيها الضمير المتصل؛ لطول الكلام بلزوم المفعول الثاني))^(٣)، فالفعل (رأى) من الأفعال القلبية التي تتعدى لمفعولين: الأول منهما: هو الضمير المتصل (الهاء)، والمفعول الثاني جملة (استغنى)، ومن خصائص أفعال القلوب جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى كما في (رأه) فاعله ضميرٌ مستترٌ للغائب تقديره: هو، وهاء الغيبة مفعوله الأول؛ ولذا لا يكون (رأى) هنا من رؤية العين؛ لأنه لا يجوز فيها هذا؛ لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً، والمفعول به متأثراً، وأصل المؤثر أن يغير المتأثر فإن اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظاً^(٤)، وأجاز الرماني وضع (نفس) مكان الضمير الضمير الثاني في (رأى) من رؤية القلب فقط دون رؤية العين.

وقد أولى الرماني في مجال تقدير العامل التماسك الدلالي للنص القرآني عناية ظاهرة، فيقدر للمعمولات عوامل من نظائرها من آي القرآن، ومن ذلك تقدير عامل الظرف في قوله تعالى: [وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدًا لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ]^(٥)، فقال: ((ويقال: ما العامل في (إذ)؟

(١) الجامع ب/ ١٣٨.

(٢) العلق: ٧.

(٣) الجامع ف/ ١٩٨.

(٤) انظر: شرح الرضي (القسم الثاني) ٢/ ١٠٠٩.

(٥) آل عمران: ١٢١.

الجواب: محذوفٌ بتقدير: واذكر إذ غدوت فيُحذفُ الفعلُ لدلالةِ الكلامِ عليه من حيث كان ذكرُ الحالِ المتقدمةِ تذكيراً بها، ولا يجوز أن يعمل فيه (غدوت)؛ لأنه مضافٌ إليه بمنزلةِ الصلةِ له^(١).

تقديره للفعل (اذكر) لعل فيه نظراً إلى السياق العام للقرآن؛ لأنه ورد في القرآن في مواضع كثيرة مع (إذ)، ومنها: [! " # \$ % & ' Z^(٢)] ! " # \$ % & ' Z^(٣).

وإذا كان الرمانيُّ قد نظر في تقدير العاملِ إلى النصِّ القرآنيِّ الكليِّ فإنَّ الغالبَ عنده هو النظرُ إلى سياق الآية وما قبلها وما بعدها، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: [816 54 3 210] Z^(٤) قال الرماني: ((ويقال: بم انتصبَ (سنة من)؟ الجواب: بمعنى لا يلبثون على تقدير: لا يلبثون لعذابنا إياهم كسنةٍ من قبلك؛ إذ فعلت أمهم بهم مثل ذلك))^(٥)، قدّر عاملِ النصبِ لـ (سنة) من جنس المذكور في الآية السابقة وهو قوله: [* + , - , Z.] ومن ذلك قوله: ((ويقال: ما موضع (ما) في [> = Z^(٦)؟ الجواب: النصب بمعنى ويجعلون ويجعلون لهم البنين الذين يشتهون))^(٧)، فقدّر الفعل (يجعل) لكونه عاملاً في الجملة السابقة وهي قوله: [98 : Z;] ومن ذلك قوله تعالى: [! " # \$ % & '] Z^(٨) قال: ((ويقال: بم ينتصب [(Z) ؟ الجواب: بتقدير:

(١) الجامع ب/ ١٥٠.

(٢) الأعراف: ٧٤.

(٣) الأنفال: ٢٦.

(٤) الإسراء: ٧٧.

(٥) الجامع ط/ ٣٧٤.

(٦) النحل: ٥٧.

(٧) الجامع ط/ ٢٦٧.

(٨) النحل: ١٥.

(وجعل)؛ لدلالة (ألقى) عليه..^(١)، أراد أن (أنهاراً) منصوبةٌ بفعلٍ مقدّر يدل عليه معنى الآية وسياقها، فقدّر له الفعل (جعل)، ولم يسلط الفعل السابق (ألقى) عليه؛ لعدم مناسبتِهِ لها من جهة المعنى فامتنع العطف، وامتنع كذلك نصبُها على المفعول معه؛ لانتفاء المعية ومصاحبة ما قبله في تسليط العاملِ عليه، فلم تنطبق عليه شروطُ نصبِ المفعول معه^(٢).

(١) الجامع: ط / ٢٣٧.

(٢) شرح الرماني للكتاب (تحقيق: د. محمد شيبه) ٢ / ٦١٧، ٦١٨.

المبحث الثاني: قضايا أخرى تتعلق بالعمل.

تعددت القضايا والمسائل المتعلقة بالعمل في هذا الكتاب، ومنها:

أولاً: حذف المعمول:

الحذف من الأساليب النحوية التي أكثر الرماني القول بها، والتعويل عليها، وهو كثير في العربية، وقد أفاض ابن جني في الحديث عنه في باب أسماها: (شجاعة العربية)^(١)، وهو ((أمر لا مفر من القول به إذا أردنا أن نفهم الاستعمال اللغوي على وجهه الصحيح؛ لأن للحذف من المبررات أموراً لا مناص من الاعتداد بها، منها:

١. الافتقار، فإذا لم يُذكر ما تفتقر إليه الكلمة فلا بد من القول بحذفه.
 ٢. الاختصاص، فإذا رأينا اللفظ يدخل على غير ما يختص بالدخول عليه قلنا بالحذف.
 ٣. الرتبة، فإذا وجدنا مثلاً دليلاً على الجواب متقدماً، ولم يذكر الجواب متأخراً قيل: إن الجواب محذوف فسرّه ما تقدم.
 ٤. المعنى التركيبي للجملة كأن يُذكر المبتدأ ويحذف الخبر أو العكس^(٢).
- وأما أغراض الحذف في القرآن الكريم فهي كثيرة منها:
١. التخفيف.
 ٢. الإيجاز والاختصار.
 ٣. التفتيح والإعظام لما فيه من الإبهام.
 ٤. العلم الواضح بالمحذوف.
 ٥. رعاية الفاصلة القرآنية^(٣).
- وأغلب هذه المعمولات التي قال الرماني بجواز حذفها قد استعص عنها بدلالة الحال أو

(١) انظر: الخصائص ٢/ ٣٦٠.

(٢) البيان في روائع القرآن ٢٠٥، ٢٠٦.

(٣) انظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٩٩ - ١١١.

المقال، وسأبيّن هذا في الفصل التالي عند الحديث عن دلالة السياق، وحذف هذه المعمولات لا يخلُّ بالمعنى ولا يفسده، ولا يؤدي إلى اضطراب المدلول، ف«الألفاظُ جيء بها للدلالة على المعاني، فإن فهمَ المعنى من دون ذكر اللفظ جاز حذفه»^(١).

والاعتداد بالحذف والتعويل عليه هو تطبيقُ لمعايير النصّية التي ذكرها دي بوجراند عالمُ اللغة النصي، ويندرج الحذفُ ضمنَ عناصرِ السبكِ الذي يُعدُّ من أهم المعايير النصية، وهو يشتمل على الإجراءات المستعملة في توفير الترابط بين عناصر ظاهر النص، ومنها حذف عنصر أو أكثر من الكلام اعتماداً على فهم المخاطب تارة، ووضوح قرائن السياق تارة أخرى^(٢).

(١) شرح المفصل ١ / ٩٤.

(٢) انظر: علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، (علوم اللغة، مج ٩، ع ٢، ٢٩١ - ٢٩٣).

وأشأن الحذف في المعمول التي قال بها الرماني أربعة هي:

١. حذف الخبر.

المبتدأ والخبر هما عمداً الكلام، ولا يغني واحدٌ منهما عن الآخر^(١)، ولا يحذف أحدهما إلا إذا دلّ دليل على الحذف، وعَلِمَ المخاطب بما حُذِفَ، وفُهِمَ المعنى^(٢).

ومن حذف الخبر قوله: ((ويقال: بم يرتفع [ZR QPON M^(٣)؟ الجواب: بما دلّ عليه خبر الثاني، كأنه قيل: فعليه غضبٌ من الله، كقولك: من يأتنا فمن يُحسن نكرمه، [فجوابه] ^(٤)الأول محذوفٌ قد كفى منه الثاني))^(٥).

يريد أنَّ خبرَ (مَنْ) الشرطية محذوف؛ لدلالةِ خبرِ المبتدأ الثاني عليه، فقوله: [^ _
Za` خبرٌ للمبتدأ الثاني وهو (مَنْ) الموصولة في قوله: [ZY [\ [Z، فقدَرَّ خبراً
للمبتدأ الأول بمعنى خبر المبتدأ الثاني، وهو بذلك خالف الأخص الذي يرى أن قوله: [^
_ Za` خبرٌ واحدٌ لمبتدأين^(٦).

٢. حذف المفعول به.

وردَ حذفُ المفعول به في القرآن الكريم في مواضع كثيرةٍ وقف عندها المفسرون والبلاغيون متأملين أغراض هذا الحذف وأساره.

ومن الأمثلة على هذا عنده في قوله تعالى: [2 3 4 5 6 7 8 9 : ;

(١) الكتاب ١/ ٢٣.

(٢) الأصول في النحو ١/ ٦٧، ٦٨، الفصل ٥٠.

(٣) النحل: ١٠٦.

(٤) هكذا في المطبوع، وهي غير واضحة في المخطوط: ١٠٥، والنص لا يستقيم إلا بحذف الهاء.

(٥) الجامع ط/ ٣٠٤.

(٦) انظر: معاني القرآن ٢/ ٤١٨.

$Z <$ ^(١) قوله: ((ويقال: هل يتعدى (يخوف) إلى مفعولين كما يتعدى (يعطى)؟) الجواب: نعم؛ لأن أصله خاف زيد القتال، وخوفته القتال كما تقول: عرف زيد أخاك وعرفته أخاك، ويقال: كيف يكون الأولياء على المفعول الثاني، وإنما التخويف من الأولياء لغيرهم؟ الجواب: ليس هذا التقدير، وإنما هو على خاف المؤمنون أولياء الشيطان وهو خوفهم أولياءه وغلط من قدره على التقدير الأول)) ^(٢).

أراد أن الفعل (يخوف) متعد إلى مفعولين ذكرَ منهما المفعول الثاني، وحذف المفعول الأول، وتقديره: (يخوفكم أولياءه)، يؤيد هذا قراءة ابن عباس، وابن مسعود، وعكرمة، وعطاء (ت ١١٤هـ): (يخوفكم أولياءه) ^(٣)، وهذا الإعراب موافق لمعنى الآية المروي عن ابن عباس ومجاهد الذي ذكره الرماني، وبدليل قوله تعالى: [7 8 9 : ; < Z ، فالشيطان يخوف المؤمنين أولياءه، وهم الكفار، فحذف المفعول الأول وهو الضمير العائد على المؤمنين.

وقيل: إن المحذوف هو المفعول الثاني، وأن الأولياء هم المنافقون، والضمير يعود على (الناس)، فالشيطان يخوف أولياءه المنافقين، فيقعدون عن قتال المشركين، وهو الموافق لمعنى الآية المروي عن الحسن، والسدي الذي ذكره الرماني ^(٤).

ومن حذف المفعول قوله: ((وقالوا في [Z W V U T ^(٥) قولين: أحدهما: أن المفعول محذوف كأنه قيل: أضاء لهم الطريق فحذف كما تقول: دخل فلان الحرب ف ضرب وقتل ولا تذكر

(١) آل عمران: ١٧٥.

(٢) الجامع: ب/ ١٤٦.

(٣) انظر: المحتسب ١/ ١٧٧، المصاحف ١/ ٣٤٤، ٣٨٠، الكشاف ١/ ٤٧١، رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز ١/ ٣٧١، البحر المحيط ٣/ ١٦٧، معجم القراءات ١/ ٦٢٤.

(٤) انظر: الجامع ب/ ١٤٦، معاني القرآن وإعراجه للزجاج ١/ ٤٩٠، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ١١٧.

١١٧.

(٥) البقرة: ٢٠.

المفعولَ به))^(١).

أراد أن عدمَ ذكرِ المفعولِ به للفعل المتعدي واردةً في الكلام كما تقول: (دخل فلان الحرب فضرب وقتل)، وهذا الحذف يسمى عند النحويين اقتصاراً، فالفعل المتعدي يكون كاللازم لا حاجةً لذكر المفعول معه إذا كان غرضُ المتكلم أن يثبت معنى الفعل للفاعل دون أن يتعرَّض لذكر المفعول أو المفعولين، ومنه قوله تعالى في سورة النجم: [أَضْحَكَ وَأَبْكَى آ هُوَ أَمَاتٌ وَآخِيًا]^(٢)، وقد فرَّق الرماني بينه وبين الحذف بقوله: ((الحذفُ لا بُدَّ فيه من خَلْفٍ يستغنى به عن المحذوف، والاقتصار ليس كذلك؛ لأنه كالاقتصار على أحد المفعولين في: أعطيت، وحذفه في: حسبت))^(٣)، فمتى وُجِدَ دليلٌ من السياق على المفعولِ فيسمى حينئذٍ حذفاً، وإن لم يوجد فهو الاقتصار.

وقال الجرجاني عن غرضِ هذا الحذفِ وبلاغته: ((توفيرُ العناية على إثباتِ الفعلِ، والدلالةُ على أنَّ القصدَ من ذكرِ الفعلِ أن تُثبته لفاعله لا أن تُعلمَ التباسَه بمفعوله فاعرفه تعلمُ أنك لم تجدْ لحذفِ المفعولِ في هذا النحو من الروعة والحسن ما وجدتِ إلا لأن في حذفه وتركِ ذكره فائدةٌ جليلة، وأن الغرضَ لا يصح إلا على تركه))^(٤).

٣. حذف جواب الشرط.

وذلك في مواضع متعددة منها: قوله في تفسير قوله تعالى: [فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ]^(٥) كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ (وَيُقَالُ أَيْنَ جَوَابُ (أَمَا)؟ والجواب: محذوفٌ على تقدير: فأما الذين اسودت وجوههم فيقال لهم: أكفرتهم، فحذف؛ لدلالة اسوداد الوجه على حال التوبيخ

(١) الجامع م/ ١٦٠.

(٢) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٢٢٥.

(٣) الجامع ب/ ٧٤.

(٤) دلائل الإعجاز ١٦١، ١٦٢.

(٥) آل عمران: ١٠٦.

حتى كأنه ناطق به....^(١).

يريد أن جواب (أمّا) محذوف ومعه الفاء، وهذا جائز مع القول الذي استغني عنه بمَحْكِيَّة^(٢).

ومن ذلك قوله تعالى: [} ~ أَحَسَّنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ © الْأَخْرَةَ

لِيَسْتَوُوا وَجُوهَكُمْ^(٣) قال الرماني: ((ويقال: أين جواب (إذا)؟ الجواب: محذوف، وتقديره: فإذا

جاء وعد المرة الآخرة جاء ليسووا وجوهكم، وقيل: بعثناهم ليسووا))^(٤).

فجواب (إذا) محذوف قدّره بقوله: (جاء)، ثم ذكر قولاً آخر، وهو أن يكون تقديره:

(بعثناهم) فيكون الجواب ماثلاً لجواب (إذا) التي قبلها في قوله تعالى: [^ _ ` ba

.Zo n m lk j i h g f e d c

ومن حذف جواب الشرط قوله: ((وقيل في جواب [- , -] إنه محذوف بتقدير:

رأى الإنسان ما قدم من خير أو شر، وقيل: جوابه في (إنك كادح)، والأول الوجه وهو على اذكر إذا

السما انشقت وأذنت لربها وحققت، الثاني في صفة الأرض، والأول في صفة السماء وليس بتكرير في

المعنى))^(٦).

رَجَّحَ أن يكون جواب (إذا) محذوفاً، وقدّره بقوله: رأى الإنسان ما قدّم من خير أو شر، وهذا

قول الطبري وتقديره^(٧).

(١) الجامع ب / ٦٤.

(٢) انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١ / ٢٨، مغني اللبيب ٦٨.

(٣) الإسرائ: ٧.

(٤) الجامع ط / ٣٢٥.

(٥) الإنشاق: ١.

(٦) الجامع ف / ١٥٥.

(٧) تفسير الطبري ٢٤ / ٢٣٤، ٢٣٥.

وإذا اجتمع الشرط والقسم، ولم يتقدم عليهما ما يطلب خبراً كان الجواب للمتقدم منهما وحذف جواب الآخر^(١)؛ طلباً للتخفيف لكثرة استعمال الشرط والقسم^(٢)، ومن حذف جواب الشرط لتقدم القسم عليه ما ورد في قوله تعالى: [وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ] وَمَا يَجْمَعُونَ^(٣)، قال الرماني: (ويقال: أين جواب الجزء ب(إن)؟ الجواب: مستغنى عنه بجواب القسم في [لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ] Z â، وقد اجتمع شيان كل واحد منهما يحتاج إلى جواب فكان جواب القسم أولى بالذكر؛ لأن له صدر الكلام مما يذكر في حشوه^(٤)).

ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: [، - ، / 8 76 5 4 3 2 1 0 .] ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: [، < = > Z^(٥) قال: (ويقال: لم رفع (لا يأتون)؟ الجواب: لأنه غلب جواب القسم على جواب (إن) لوقوعه في صدر الكلام، وقد يجوز أن يُجزم على جواب (إن) إلا أن الرفع الوجه^(٦)).

٤. حذف جواب القسم:

من المواضع التي شاع فيها الحذف في القرآن جواب القسم، ومن شواهد ذلك عنده في قوله تعالى: [ZSR^(٧)، فقال: (وجواب القسم محذوف كأنه قيل: لتبعثنَّ للجزاء والحساب)^(٨). قدّر الرماني للقسم جواباً مناسباً له (لتبعثن)؛ لدلالة ما بعده عليه، فقد تضمنت الآيات التي

(١) انظر: الكتاب ٣ / ٨٤.

(٢) النظام النحوي في القرآن الكريم ٤١٧.

(٣) آل عمران: ١٥٧.

(٤) الجامع ب / ١٢٦.

(٥) الإسراء: ٨٨.

(٦) الجامع ط / ٣٨٥.

(٧) النازعات: ١.

(٨) الجامع ف / ١١٩.

بعده حديثاً عن القيامة، وما فيها من بعثٍ ونشور.

وحذفُ جوابِ القسمِ في القرآنِ إما لإرادة تعظيم المقسم به، أو لكونه قد ظهرَ وعُرفَ إما بدلالة الحال، أو بدلالة السياق^(١).

(١) التبيان في أيمان القرآن ١٣، ١٤.

ثانياً: تقديم المعمول.

لم تكن مهمة النحو عند الرماني مقصورةً على العلامات الإعرابية بل تجاوزَ ذلك إلى النظر في تأليف الكلام، والتقديم والتأخير؛ ولذا حكّم على بعض المعمولات بتقدّمها على عاملها، وهذا خلاف الأصل الذي قام عليه النحو، فرتبة العامل قبل رتبة المعمول.^(١)

ومن المواضع التي قال فيها بتقديم المعمول قوله: ((وَجاز أن يتقدم معمول ما بعد الباء؛ لأنها زائدة مؤكدة في [_ba`c z(٢) أي انتفى عنك الجنونُ بنعمة ربك كما تقول: ما أنت بنعمة الله بجاهل))^(٣).

أراد أن (ما) نافية تعمل عمَل (ليس)، و(أنت) اسمها، وخبرها (مجنون)، والباء زائدة فيه، والجار والمجرور (بنعمة) متعلّق بـ(مجنون)، وقد تقدّم على عامله، وقد وجّه الطوسي المعنى على هذا بقوله: ((إنما قال ذلك مع أن الجِنَّة قد تكون نعمة؛ لأن الجِنَّة لا تكون نعمة من حيث هي جِنَّة، وإنما تكون نعمة من حيث تؤدي إلى مصلحة في الدين، والعافية تكون نعمة من حيث هي عافية فلذا حُسِنَ [_ba`c z(٤)، والرماني إنما علّقه بـ(مجنون) مع تأخره؛ لأنه يمنع تعلق شبه الجملة بحروف النفي كما هو المشهور عند النحويين^(٥)، ومن أجازها من النحويين كابن الحاجب^(٦) (ت٦٤٦هـ) وغيره استدلوا بهذه الآية، وقالوا: إن الجار والمجرور (بنعمة) متعلّق بـ(ما) الدالة على النفي، أو متعلّق بمعنى النفي، والتقدير: انتفى بنعمة الله عنك الجنون، ومنعوا أن يتعلق

(١) انظر: نظرية العامل في النحو العربي (د. مصطفى بن حمزة) ٣٠٢، ٣١٠.

(٢) القلم: ٢.

(٣) الجامع ف/ ١٥.

(٤) التبيان في تفسير القرآن ١٠ / ٧٤، ٧٥.

(٥) انظر: مغني اللبيب ٤١٩.

(٦) أمالي ابن الحاجب ١ / ٢٤١.

بـ(مجنون)؛ لأمرين:

١. قال ابن الحاجب: ((لو علّق به لكان المراد نفي جنونٍ من نعمة الله، وذلك غير مستقيم من

وجهين:

أحدهما: أنه لا يوصف جنون بأنه من نعمة الله.

والآخر: أنه لم يرد نفي جنون مخصوص، وإنما أريد نفيه عموماً، فتحقق أن المعنى: انتفى عنك

الجنون مطلقاً بنعمة الله))^(١).

٢. قال أبو حيان في اعتراضه على الزمخشري الذي علّقه أيضاً بـ(مجنون)^(٢): ((أنه إذا تسلط

النفي على محكوم به، وذلك له معمول، ففي ذلك طريقان:

أحدهما: أن النفي يتسلط على ذلك المعمول فقط.

والآخر: أن يتسلط النفي على المحكوم به فيتتفي معموله لانتفائه بيان ذلك وهذا الذي

قررناه لا يتأتى معه قول الزمخشري بوجه، بل يؤدي إلى مالا يجوز أن ينطق به في حق المعصوم

^(٣)، واعتراض الصفاقسي (ت ٧٤٢هـ) على هذا بأن انتفاء المعمول لانتفاء المحكوم به غير مسلّم به

إلا إذا كانت بينهما ملازمة، ولا ملازمة بين حالة النعمة ونفي الجنون^(٤).

ومن المواضع التي قال الرماني فيها بتقديم المعمول قوله: ((ويقال ما العامل في

["Z" ^(٥)؟ الجواب: فليعبدوا كأنه قيل: لذلك الإنعام فليعبدوا، ومثله في تقديم المعمول

(١) أمالي ابن الحاجب ١ / ٢٤١، وانظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (القسم الثاني) ١ / ٧١٢، مغني اللبيب

.٤٢٠

(٢) الكشف ٤ / ٥٨٩.

(٣) تفسير البحر المحيط ٨ / ٤٣٢، ٤٣٣.

(٤) حاشية الشمسي على مغني اللبيب ٢ / ١٤٩.

(٥) قريش: ١.

المعمول فيه [w x y z] | {z} ^(١) كأنه قيل: أفأعبد غير الله فيما تأمروني ^(٢)
اعتراض على هذا التفسير ^(٣).

يرى أن الجار والمجرور (لإيلاف) متعلق بـ(يعبدوا) وهو مقدّم عليه، وهو قول الخليل ابن أحمد ^(٤)، والفاء هنا زائدة كما يقول الرماني: ((ويقال: لِمَ أعمل ما بعد الفاء فيما قبله؟ الجواب: لأنها زائدة غير عاطفة...)) ^(٥)، وليست العاطفة التي تمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ^(٦)، وقد ذكر نظيراً نظيراً لهذا التقديم مع وجود الفاء الزائدة وهو قوله تعالى: [w x y z] | {z} ف(غير) مفعولٌ به مقدّمٌ لـ(أعبد)، وقد تقدم المعمول على عامله؛ لعدم وجود ما يمنع من ذلك، فالفاء زائدة، وليست عاطفة، لكن ذلك مشروطٌ بعدم تقدير (أن) قبل (أعبد) فتكون مرفوعة؛ لأن (أن) لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لامتناع تقديم الصلة ^(٧).

(١) الزمر: ٦٤.

(٢) يبدو أن في الكلام سقطاً، وإكماله من تفسير التبيان للطوسي (لأن تأمروني) ٤١٣/١٠.

(٣) الجامع ف/ ٢١٣.

(٤) انظر: الهداية ١٢/٨٤٥٢، تفسير البحر المحيط ٨/٧٣٤.

(٥) الجامع ف/ ٢١٣.

(٦) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (القسم الأول) ١/٥٢٨.

(٧) انظر: المقتضب ٢/٨٣، وسر صناعة الإعراب ١/٢٨٩.

ثالثاً: موانع عمل العوامل.

قد يعرض للعامل ما يضعفه أو يمنعه من وصوله وتأثيره في معموله؛ لأسباب متنوعة، أو لاختلال شرط من شروط العمل، وكان ذلك محلاً لعناية الرماني؛ إذ ناقش هذه الموانع وبين أثرها، ومن المسائل التي أشار فيها إلى إلغاء العمل ومنع العامل من عمله:

١. لَمْ الابتداء تمنع أن يعمل ما قبلها فيما بعدها^(١)، قال الرماني: ((ويقال: ما الفرق بين لام القسم ولام الابتداء؟ الجواب: أن لام الابتداء تصرف الاسم إليه، فلا يعمل فيه ما قبلها نحو: قد علمت إن زيدا ليقوم، وليس كذلك لام القسم؛ لأنها لا تدخل على الاسم، ولا تكسر [ها]^(٢) لام (إن)، نحو: قد علمت أن زيدا ليقوم، ويلزمها النون في المستقبل^(٣)).

عناية الرماني بالفروق جعلته يفرق بين الحروف والأدوات، فذكر هنا ما بين لام القسم ولام الابتداء من فروق، ومما ذكره: أن لَمْ الابتداء تمنع ما قبلها أن يتخطاها فيعمل فيما بعدها؛ ولهذا علقت العامل في نحو: (علمت لزيد منطلق)، ومنعت من تقدم الخبر على المبتدأ في نحو: (لزيد قائم)^(٤).

٢. الفاء العاطفة تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها^(٥)، قال الرماني في قوله تعالى: [(* +)]^(٦): ((ويقال: لَمْ أعمل ما بعد الفاء فيما قبله؟ الجواب: لأنها زائدة غير

(١) انظر: الكتاب ١ / ٢٣٧، وشرح الرماني له (تحقيق: د. محمد شبيرة) ٢ / ٤٢٥، ورسالة الحدود (مجلة المورد،

ميج ٢٣، ع ١٤، ٣٩)، واللامات للزجاجي ٦٩.

(٢) ساقط من: ب، وتكلمته من: ش / ١١٢.

(٣) الجامع ب / ١٢٦.

(٤) من تعليق الدكتور مازن المبارك في الحاشية على هذا الباب من كتاب اللامات للزجاجي ٣٩.

(٥) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (القسم الأول) ١ / ٥٢٨.

(٦) قريش: ٢.

عاطفة كقولك: زيداً فاضرب ويريد: [...] ^(١) فهي على شبه الجواب الذي يجوز فيه تقديم المعمول كقولك: إن تأتني زيداً أكرم، ولو كانت عطفاً لم يجز التقديم، كما لا يجوز في الواو، ولا (ثم...) ^(٢).

٣. الواو والفاء العاطفتان إذا وقعتا قبل (إذن)، فيجوز فيها الإعمال والإهمال، والإلغاء أحسن ^(٣)، قال الرماني: ((وقيل: [*) Z+ ^(٤) بالرفع؟ لأن (إذن) إذا وقعت بعد الواو والفاء جاز فيها الإلغاء؛ لأنها متوسطة في الكلام]) ^(٥).

٤. إذا فصلت صفة العامل بينه وبين معموله امتنع العمل، قال الرماني ^(٦): ((يقال: ما عامل الإعراب في [يَوْمٌ تَبَيُّضٌ Z ^(٧)؟ الجواب: عظيم؛ [بتقدير: عظيم عذابهم يوم تبيض وجوه ولا يجوز أن أن يعمل فيه عذاب] ^(٨)؛ لأنه موصوفاً قد فصلت صفة بينه وبين [معموله] ^(٩)). أراد الرماني أن الفصل بين العامل الضعيف وهو المصدر (عذاب) ومعموله (يوم) يمنعه من العمل ^(١٠)، قال أبو البقاء العكبري: ((فإن وُصف المصدر قبل المعمول لم يعمل؛ لأن الوصف يبعده من الفعل؛ لأن

(١) غير واضحة في المخطوط، وفي تفسير التبيان للطوسي (فاضربه) ٤١٣/١٠.

(٢) الجامع ف/ ٢١٣.

(٣) انظر: الكتاب ١٥/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٨/٢، همع الهوامع ١٠٧/٤.

(٤) الإسراء: ٧٦.

(٥) الجامع ط/ ٣٧٦.

(٦) الجامع ب/ ٦٤.

(٧) آل عمران: ١٠٦.

(٨) ساقط من: ب وتكملته من: ش/ ٢٦.

(٩) ساقط من: ب.

(١٠) انظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٣٧، شرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٦٧، ٦٨، نظرية العامل في النحو العربي

د. وليد عاطف الأنصاري (١٥٤).

الفعل لا يوصف، ولأن الوصف يفصل بين الموصول وصلته، والمصدر موصول ومعموله من
صلته^(١).

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٤٩.

رابعاً: عمل الحروف.

ناقش الرماني في كتابه عدداً من المسائل المتعلقة بإعمال الحروف وأحكامه وشروطه، ومن ذلك حديثه عن (لام الأمر) وعن حركتها، فقال: ((ويقال: لم سُكِّنَت لام الأمر مع الواو ولم تُسَكَّنْ لام الإضافة؟ الجواب: لأن تسكين لام الأمر يُؤذن بعملها أنه الجزم، وليس كذلك لام الإضافة))^(١).

أراد أن لام الأمر الجازمة حقها أن تكون مفتوحة أو مكسورة لكنها خالفت هذا الأصل مع الواو والفاء فجاز إسكانها؛ وإنما سكنت كما يرى الرماني لتدل على أنها عاملة الجزم، أما سيبويه فجعل الإسكان لأجل كثرة مجيئها مع الواو والفاء فسكنت للتخفيف^(٢).

ومن مسائل عمل الحروف قوله: ((ويقال: لم أعملت (إن) ولم تعمل (لو) وكل واحدة منهما تعقد الفعل بالجواب؟ الجواب: لأن (إن) تنقل الفعل نقلين إلى الاستقبال والجزاء، وليس كذلك (لو)؛ لأنها لما مضى))^(٣).

أراد أن (لو) قد تكون للجزاء لكنها لا تعمل؛ لأنها تدخل على الماضي، أما (إن) فهي العاملة؛ لأنها تدخل على المستقبل، وإذا كان ماضياً صرفته إلى الاستقبال^(٤).

(١) الجامع ب/ ٦٣.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ١٥١، ١٥٢.

(٣) الجامع ب/ ١٢٦.

(٤) انظر: مغني اللبيب ٢٦٣، ٢٦٤، الجنى الداني ٢٨٥.

خامساً: تفاضل المعمولات.

عني الرماني بذكر الأوجه الإعرابية للمفردة القرآنية، وقد يذكر أحياناً وجهين محتملين، ثم يفضّل أحدهما على الآخر، وهو تفضيلٌ راجع للصنعة النحوية.

ومن ذلك إذا اجتمع معرفتان صالحتان للإسناد إليهما جعلت أيتها شئت المبتدأ، وأيتها شئت الخبر لكنّ الأولى أن يكون الأعراف منها هو المبتدأ^(١).

قال الرماني: ((ويقال: لم اختير النصب [٩١] قَوْلُهُمْ^(٢)؟ الجواب: لأن ما بعد إلا إيجاب معرفة، فهو أحق بأن يكون الاسم، كما قال الشاعر^(٣):

وقد عَلِمَ الأَقْوَامُ ما كانَ دَاءَها بَثْهَلانَ إلا الخِزْيُ مِمَّنْ يَقوُدُه
وقد يجوز الرفع على أنه اسم (كان) إلا أن النصب وجه الكلام^(٤).

أراد أن الأولى أن تعرب (قولهم) بالنصب على أنه خبر (كان)، واسمها المصدر المؤول (أن قالوا)، والمصدر المؤول هو الأولى أن يكون اسماً؛ لأنَّ (أن) وصلتها تشبه الضمير من حيث إنها لا تضمّر ولا توصف ولا يوصف بها، و(قولهم) مضافٌ إلى مضمّرٍ فهو في رتبة العلم فهو أقل تعريفاً^(٥)، والنصبُ قراءةُ الجمهور^(٦)، وقرأ ابن كثير (ت ١٩٧هـ) وعاصم (ت ١٢٧هـ) في رواية عنهما

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٧٩.

(٢) آل عمران: ١٤٧.

(٣) من البحر الطويل لم أعرف قائله، وهو من شواهد سيبويه المجهولة القائل ١/ ٥٠، وذكر في معاني الأخفش بلا نسبة ١/ ٢٣٦.

(٤) الجامع ب/ ١١٤.

(٥) انظر: التبيان للعكبري ٨٩، البحر المحيط ٣/ ١١٠، ١١١، الدر المصون ٣/ ٤٣٣.

(٦) انظر: تفسير الطبري ٦/ ١٢٢، إعراب القراءات الشواذ ١/ ٣٥٠، الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٦٤٢، ٦٤٣، البحر المحيط ٣/ ١١١، إتخاف فضلاء البشر ٢٢٩، معجم القراءات ١/ ٥٩٢.

برفع (قولهم)^(١) على أنه الاسم، والخبر (أن) وما في حيزها، فالمبتدأ هو الأحق بالمعرفة؛ لأنه محكومٌ عليه، و((لأن الغرض في الإخبارات إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه))^(٢).

وفي ضوء تلك النماذج والأمثلة من تحليل الرمائيِّ وأعاريبه يمكن أن نجملَ موقفه من العامل النحوي، وكيفية تعامله معه فيما يأتي:

١. عُني الرماني بارتباط أجزاء الكلام، وأدرك العلاقة بين عناصر الجملة فبنى على ذلك تحديده للعوامل وتقديرها.

٢. أنه وثق العلاقة بين العامل والمعمول، وراعى أموراً تزيد ذلك وثوقاً، وهي المعنى الدلالي للجملة أو الكلمة، ودلالة السياق التي تؤدي إلى حذف بعض عناصر الجملة، وقواعد الصناعة النحوية؛ ولذا يلجأ إلى التأويل والتضمنين، أو إلى الحذف والتقدير.

٣. أن هناك علاقةً وطيدةً متلازمةً بين العامل النحوي وظاهرة الإعراب في النحو العربي لكنَّ الرماني لم يبالغ في العلامة الإعرابية ولم يبنِ النحوَ كلُّه عليها بل جعلها وسيلةً لتفسير هذه الظاهرة، واتجه في تحقيق ذلك في بعض المواضع إلى المعنى فجعله مؤثراً وسبباً في التغيُّر الإعرابي، فالعاملُ عنده مؤثِّرٌ في الربط بين الألفاظ في الجملة، ومؤثِّرٌ في العلاقات المعنوية المتمثلة في الوظائف المعنوية، فلم يكن العاملُ مقصوراً على هذه العلامات بل فسَّرَ به المعاني النحوية والعلاقات السياقية.

٤. تابع الرمائيِّ النحويين في وصفِ الظاهرة النحوية، وربما لجأ إلى التقدير والتأويل في سبيل

(١) رواها عن ابن كثير: حمادُ بن سلمة. انظر: مختصر شواذ ابن خالويه ٢٩، المحرر الوجيز ٣ / ٢٥٧، البحر المحيط ١ / ١١١.

ورواه عن عاصم: أبو بكر بن عياش. انظر: المحرر الوجيز ٣٦٧، البحر المحيط ١ / ١١١، وذكر النحاس أن الحسن البصري قرأها بالرفع أيضاً. انظر: ١ / ٤١١، وذكرت قراءة الرفع بلا نسبة في: تفسير ابن أبي زمنين ١ / ٣٢٤، التبيان للعكبري ٨٩.

(٢) شرح المفصل ١ / ٨٥.

إخضاعها لمقاييس العامل.

٥. أنه تابع النحويين في قوانين الأعمال وأصوله، فالأصل في العمل عنده هو الفعل، ورتبة العامل قبل رتبة المعمول، ولكل عاملٍ معمولٌ فإن وُجِدَ وإلا قُدِّرَ، ويجوز حذف العامل مع إبقاء عمله، وكذا تُحذف الممولات، وغير ذلك من الأصول التي سبق الحديث عنها قبل.

٦. الرمانيُّ قدّم لنا تطبيقاً عملياً على أن تضافر القرائن لا يعارضُ العاملَ النحويَّ الذي رفضه تمام حسان وسمّاهُ خرافةً^(١)، فأكثر هذه القرائن اللفظية والمقالية التي ذكرها تمام حسان استخدمها الرماني، فتظهر قرينة الإسناد في حديثه عن التعدي، وقرينة التضام في حديثه عن المبتدأ والخبر والعلاقة بينهما، وقرينة التخصيص وما يتفرع عنها من قرائن تظهّر في حديثه عن المفعولات والحال والتمييز، وقرينة المعنى المعجمي، وقرينة النسبة في كلامه عن معاني حروف الجرّ والتعليق بين الجار والمجرور، وقرينة الربط في حديثه عن مرجع الضمير وحروف العطف، وقرينة الأداة في حديثه عن الأدوات وإعمالها وإهمالها.

٧. لم تكن مهمة الرمانيّ النظر في العلامات الإعرابية والحركات والسكنات فحسب بل تجاوز ذلك إلى تأليف الكلام والتقديم والتأخير.

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٩.

○ الفصل الثاني: السياق في الإعراب.

- **توطئة:** دلالة السياق عند الرماني.

- **المبحث الأول:** أثر دلالة السياق في الترجيح بين

الأوجه الإعرابية.

- **المبحث الثاني:** أثر دلالة السياق في معاني الأدوات

والحروف.

المبحث الثالث: أثر دلالة السياق في الحذف والتقدير وما يترتب

على ذلك من إعراب.

○ الفصل الثاني: أثر دلالة السياق في الإعراب.

- توطئة: دلالة السياق عند الرماني.

برزَ علمُ الدلالةِ فرعاً من فروع اللغة، ومستوى من مستوياتِ الدرسِ اللساني الحديث؛ ولذا هو ((غايةُ الدراساتِ الصوتية، والفونولوجية، والنحوية، والقاموسية))^(١).

والسياقُ جزءٌ مهمٌّ في فهمِ النص، وتحديدِ دلالاته، فالنصُّ والسياقُ يتَّمُّ كلُّ منهما الآخرَ، ومعنى الوحدةِ الكلاميةِ يعتمدُ بشكلٍ جوهريٍّ على السياق^(٢).

ولفظُ السياقِ في اللغةِ مصدرٌ من الفعل (ساق يسوق) الدالُّ على التابع^(٣)، وسياقُ الكلامِ تابعُهُ وأسلوبُهُ الذي يجري عليه^(٤)، وأما في الاصطلاح فلم أقبُ على أحدٍ عرفه من المتقدمين، أما المتأخرون فقد اختلفوا في ضبطه وتحديد مدلوله باختلافِ وجهاتهم ومقاصدهم منه^(٥)، وأقولُ في تقريبه جمعاً بين هذه الأقوال: هو النظرُ إلى النصِّ بمراعاةِ تابعِ مفرداته وتراكيبه، وما يصاحبها من أحوالٍ وعواملٍ داخليةٍ أو خارجيةٍ.

وله -على القول الجامع- ضربان:

١. السياقُ اللغوي، ويسمى السياقُ الداخلي، وعمادُهُ عناصرُ لغويةٍ في النصِّ من

(١) علم اللغة -مقدمة للقارئ العربي- ٢٦١.

(٢) اللغة والمعنى والسياق ٢١٥.

(٣) معجم مقاييس اللغة ٤٧٦ (مادة سوق)، لسان العرب ٣/ ٢١٥٤.

(٤) المعجم الوسيط (مادة سوق) ١/ ٤٦٥.

(٥) انظر: دلالة السياق، ٥١ - ٥٥، نظرية السياق القرآني ١٤ - ١٦، الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق ٢٥، ٢٦، السياق القرآني وأثره في التفسير دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير (رسالة جامعية) ٦٤ - ٦٧، مفهوم السياق وأنواعه ومجالاته وأثره في العلاقات الدلالية والأسلوب (علوم اللغة، مج ٦، ٤٤، ٢٠٠٣ م ٩٥ - ١٠٦).

مفرداتٍ، أو جملٍ سابقةٍ، أو لاحقةٍ، فهو يدرسُ النصَّ من خلالِ علاقاتِ ألفاظِهِ بعضِها ببعض، وما يترتَّبُ على ذلك من دلالاتٍ جزئيةٍ وكليةٍ^(١).

٢. سياقُ الحالِ ويسمى سياقَ الموقفِ، أو المقامِ، أو السياقَ الاجتماعي، وهو جملةٌ من العناصرِ المكوِّنة للموقفِ الكلاميِّ، ومنها:

- أ - شخصيةُ المتكلمِ والسامعِ، وتكوينهما الثقافي، والعلاقة بينهما.
- ب - العواملُ والظواهرُ الاجتماعيةُ ذاتُ العلاقةِ باللغة، وبالسلوكِ اللغوي لمن يشاركُ في الموقفِ الكلامي، وما يحيطُ بالكلامِ من ملابسٍ وظروفٍ ذاتِ صلةٍ به.
- ت - أثرُ النصِّ الكلاميِّ في المشتركين كالاقتناع وغيره^(٢).

وسياقُ المقالِ والمقامُ كُلُّ واحدٍ منهما مفتقرٌ إلى الآخر، فكما أن المقالَ دليلٌ على المقامِ، فكذلك المعرفةُ بالمقامِ جوهريةٌ في فهمِ المقالِ^(٣).

وقد وسَّع ستيفن أولمان مفهومَ السياقِ فجعله يشملُ الكلماتِ والجملَ اللاحقةَ والسابقةَ والقطعةَ كلها، والكتابَ كله^(٤).

وقد اهتدى علماءُ العربيةِ في وقتٍ مبكرٍ إلى ما يحيطُ بظاهرةِ الكلامِ من ملابسٍ

(١) انظر: علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر ٦٩، ٧٠، النحو والدلالة ١٤٨، دلالة السياق ٥٣، ٥٥، نظرية السياق بين القدماء والمحدثين ٣٣، منهج السياق في فهم النص ٣٠، مصطلحات الدلالة العربية ١٤١، مفهوم السياق وأنواعه ومجالاته وأثره في العلاقات الدلالية والأسلوب (علوم اللغة، مج ٦، ع ٤٤، م ٢٠٠٣، ١٠٧ - ١١٠).

(٢) علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي - ٣١٠، ٣١١، وانظر: الصورة والصورورة - بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي - ١٢٤.

(٣) الدراسة الإحصائية للأسلوب (عالم الفكر، مج ٢٠، ع ٣٤ - ٤، ١١٥).

(٤) دور الكلمة في اللغة ٦٨.

وظروف^(١)، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، ومن أصرحها ما قاله عبد القاهر الجرجاني: ((ومما يجب ضبطه هنا أيضاً: أن الكلام إذا امتنع حملُه على ظاهره حتى يدعو إلى تقدير حذف، أو إسقاطٍ مذكورٍ كان على وجهين: أحدهما: أن يكون امتناع تركه على ظاهره لأمرٍ يرجع إلى غرض المتكلم.... الوجه الثاني: أن يكون امتناع ترك الكلام على ظاهره، ولزوم الحكم بحذف أو زيادة، من أجل الكلام نفسه، لا من حيث غرض المتكلم به، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزأي الجملة))^(٢).

وقد عدَّ المفسرون مراعاة السياق المنهج الأمثل في التفسير، وضابطاً من الضوابط المهمة في حسن الفهم والتأويل، واتخذوه مرشداً لهم في تبين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة وعدوه من أعظم القرائن الدالة على مراد الله سبحانه^(٣).

وكذا الرمائي فلم ينظر في تحليله وتفسيره لآيات القرآن على أنها ألفاظٌ وُضعت ونُظمت، وإنما بحث عما وراءها في سبيل إبراز أدق المعاني وإجلاء دلالاتها، فوقف عند الأحداث المرافقة للتركيب، وكشف أثرها على المعنى، ووقف كذلك عند المقام والحالة المتحدّث عنها، والمواقف التعبيرية المحيطة بها.

وأول ما أراه من ذلك فيما يتعلق بمراعاة المتكلم وهو الله سبحانه أنه أكثر من تعظيم أسلوب القرآن وبلاغته، وفرق بينه وبين غيره من كلام العرب، وجعله في أعلى طبقات البيان، وقال في ذلك: ((يقال: ما حكم القرآن في البيان؟ الجواب: أنه في أعلى طبقات البيان،

(١) أثر العناصر غير اللغوية في صناعة المعنى، للدكتور رشيد بلحبيب (مجلة اللسان العربي، ع ٤٧، ١٩٩٩م، ٢٣٣).

(٢) أسرار البلاغة ٤٢١، ٤٢٢.

(٣) البرهان في علوم القرآن ١ / ٢٠٠، وانظر: منهج السياق في فهم النص (سلسلة كتاب الأمة) ٣٩، ٤٠.

كما أنه في أعلى طبقات البلاغة؛ لأن المعنى به أسرع إلى الإفهام، وأظهر في الإجمال^(١).

ومن أبرز ملامح مراعاة الرماني للنص القرآني وملاساته وقدسياته أنه قرّر ما يلي:

١. ألا يُعدل عن ظاهر القرآن إلا بدليل، فقال في ردّه على من فسّر (أمة) في قوله تعالى:

[وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ ^(٢)] فسرها بـ (ذو أمة مستقيمة): ((وهذا لا يجوز؛ لأنه عدول عن الظاهر في (أمة)، وحكمٌ بالحذف من غير دلالة^(٣)).

٢. الأصل عدم الحكم بالحذف والزيادة في مباني القرآن، فقال في ردّه على من قدّر الفاء

قبل (لا) من قوله تعالى: [وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ^(٤)]: ((وهذا غلطٌ إنما يجوز حذف الفاء لضرورة الشعر، والقرآن لا يحمل على ضرورة الشاعر^(٥)).

٣. أن الأصل بقاء ترتيب نظم القرآن إلا إذا دلّ السياق على التقديم والتأخير^(٦).

وقد أدرك الرماني مبدأ التماسك في القرآن، وأنه كالسورة الواحدة، وفي حكم الكلام الواحد، وأدرك هذا غيره من المفسرين الذين احتفوا بالقرآن، واستفرغوا في تحليله جهدهم، وسخروا له معارفهم النقلية والعقلية؛ وذلك لأنه تأكّد لديهم أنه معجزة إلهية، ونصّ مقدس،

(١) الجامع ط / ٣٠٠.

(٢) آل عمران: ١١٣.

(٣) الجامع ب / ٧٤.

(٤) آل عمران: ١٢٠.

(٥) الجامع ب / ٨٤، وانظر: ب / ٣٥، ٨١، ١٢٢.

(٦) الجامع م / ٢٣.

وعُدُّوه كلاً لا يتجزأ؛ لأنه يهدف إلى غايةٍ واحدةٍ وإن تنوعت مظاهرُ تعبيره^(١)، ولذا عُنِيَ أبو الحسن بمراعاة النظائر في التفسير والترجيح والاختيار، وفسَّر آيَ القرآنِ بعضُهُ ببعض، ومن ذلك قوله في توجيه الاستهزاء من الله في قوله تعالى: [اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ]^(٢): ((... وإن كان الاختيارُ حملَ الكلامِ على المزوجة؛ لأنه أظهر، وأحسن، وأشكَلُ بما جاء من نظائره في القرآن، وكلُّ ذلك على المجازِ الذي يحسن في الاستعمال؛ للمبالغة في البيان، والتصرُّف في الكلام، والاختصار والإيجاز))^(٣)، فرجَّح الحملَ على المزوجة لوجودِ نظائر لها في القرآن.

وفي قوله تعالى: [وَأَتَقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ]^(٤) قال: ((ويقال: هل يجوز أن يقال: إن النارَ أُعِدَّتْ لغير الكافرين من الفاسقين؟ الجواب: نعم عن الحسن، وإنما هو من الخاصِّ الذي معه دليلٌ من العام، كما قال جل وعز: [يَوْمَ تَبْيَضُّ [©] وَتَسْوَدُّ وَجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وَجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ]^(٥) وليس كل من يدخل النارَ كَفَرَ بعد إيمانه، ومثله: [~ فِيهَا فَوَجَّ سَاهُمْ خَزَنَتُهَا أَلْتَرِيبَاتُكُمْ نَذِيرٌ]^(٦) وليس [كل الكفار قالوا]^(٧) ذلك، ومنه: [b a ` _ u t s r q p o n m l k j i h g f e d c b Z x w v]^(٨) وليس كلُّ الكفارِ سوَّوا الشياطين برب العالمين))^(١)، فذكرُ الرماني لهذه

(١) نظرية نحو النص لدى المفسرين (مجلة الشريعة والقانون، ع ٣٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ٢٠٦).

(٢) البقرة: ١٥.

(٣) الجامع م/ ١٤٥.

(٤) آل عمران: ١٣١.

(٥) آل عمران: ١٠٦.

(٦) الملك: ٨.

(٧) غير واضح في: ب، ونقلته من: ش / ٦٧.

(٨) الشعراء: ٩٤-٨٩.

الأمثلة فيه نظرٌ كليٌّ للقرآن، ومتابعةٌ لنظمه وشواهده.

وعُني أيضاً بأدواتِ الربطِ التي تحقِّقُ التماسكَ النصِّيَّ للقرآن، فتحدث عن العطفِ بين الجمل، وعن أحرفِ العطف، ويبيِّن معانيها ودلالاتها في سياقاتها المختلفة، وتحدث عن الموصولات وصلاتها، وأسماءِ الإشارة وما تشيرُ إليه، والضمائر وما تعود إليه^(٢).

كما اتخذ الرمانِيُّ الحديثَ عن المناسبةِ بين الآيات، وارتباطِ بعضها ببعض وسيلةً من وسائل إثباتِ الانسجامِ والتوافقِ الدلاليِّ في القرآن الكريم، وتظهرُ فائدةُ علمِ المناسبةِ في «جعلِ أجزاءِ الكلامِ بعضها آخذاً بأعناقِ بعض، فيقوى بذلك الارتباطُ، ويصيرُ التأليفُ حاله حالَ البناءِ المحكمِ المتلائمِ الأجزاء»^(٣).

والآيات التي ذُكرَ وجهُ اتصالها ومناسبتها لما قبلها كثيرةٌ جداً في الكتاب، ومنها قوله: (ويقال: ما وجهُ اتصالِ الآيةِ بما قبلها؟ والجواب: أنه لما ذكر في الآية الأولى: [فَلَنْ يُبَكِّلَ مَنْ أَحَدِهِمْ مَلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أَفْتَدَى بِدَهْنِهِ] ^(٤) وصل ذلك بـ [! " # \$ % & ' ^(٥) لئلا يؤدي امتناعُ غناءِ الفدية إلى الفتور في الصدقة، وما جرى مجراها من وجوه الطاعة)^(٦).

(١) الجامع ب/ ٩٥، وانظر: ب/ ٦، ١٤، ١٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٥٣، ٩٥، ١١٦، ١٦٤، ب/ ٩٧، ٩٨، ١٦٣، ١٦٨، ١٨٩، ط/ ٤٠٣، ف/ ٨٩....

(٢) سيأتي ذكرٌ لبعض الأمثلة في المباحث التالية - بإذن الله -

(٣) البرهان في علوم القرآن ١/ ٣٦.

(٤) آل عمران: ٩١.

(٥) آل عمران: ٩٢.

(٦) الجامع ب/ ٤٩، ٥٠، وانظر: ب/ ٦٧، ٦٩، ٧١، ٩٣، ٩٦، ط/ ٢٢١، ٢٦٢، ٣٦٢....

وقد أكثر الحديث عن سبب النزول وزمانه، وسبب النزول جزء مهم من سياق الموقف، فمعرفة الأحوال والملايسات التي اكتنفت النزول يرفع الإشكال ويوقف على المعنى^(١)، وقد ((جعل المفسرون والأصوليون معرفة أسباب النزول أصلاً من أصول تفسير القرآن الكريم واستنباط الأحكام لا يقومان إلا به، وما المعرفة بأسباب النزول إلا استيحاءً بالمقام لا مندوحة عنه لفهم المقال))^(٢)، ومن الأمثلة على ذلك في قوله تعالى: P O N M [(٣) Z _ ^] \ [Y X W V U T S R Q قال: ((يقال: هل نزلت الآية على سبب؟ والجواب: قيل: نزلت في أهل الكتاب عن الحسن...))^(٤)، الحسن...))^(٤)، ثم ذكر الأقوال في ذلك.

ومن أبرز ما يذكر في سبيل مراعاته للسياق الذي يشمل الأحوال والظروف المحيطة بالكلام ما قاله في تفسير معنى الذكر من قوله تعالى: s r q p o n [(٥) Z t : ((ويقال: ما الذكر؟ والجواب: حضور ما به يظهر المعنى للنفس، وقد يكون كلاماً وغير كلام من بيان، أو خاطر على البال، وليس في ظهور المعنى للنفس ما يوجب صحته؛ لأنه قد يظهر النقصان، ولا يجوز أن يصححاً معاً))^(٦).

فلم يقيد الذكر بالكلام بل أدخل فيه كل ما يتسبب إلى المحيط الخارجي من إشارة، أو

(١) البرهان في علوم القرآن ١/ ٢٢.

(٢) الدراسة الإحصائية للأسلوب، (عالم الفكر، مج ٢٠، ع ٣-٤، ١١٤).

(٣) آل عمران: ٨٦.

(٤) الجامع ب/ ٤١، وانظر: م/ ٩٢، ١٠٤، ب/ ٨، ١٠، ١٥، ٢٨، ٣٢، ٥٠، ٥٨، ٥٩، ٧٤، ٨١، ٩٢، ١٠٤، ١١٠، ١١٧، ١٣٠، ١٤٣، ١٥٠، ١٥٧، ١٥٩، ط/ ٣٠٥، ٣١٨، ف/ ٨٧، ١٣٠....

(٥) آل عمران: ٥٨.

(٦) الجامع ب/ ٨.

وقائع الحال المحسوسة على مصير الأمم السابقة، أو ما يحظر في النفس وتنفكر فيه، ففي التذكير به عظة وحكمة.

وعناية الرماني بدلالة السياق فيه إدراك منه أن المعنى المعجمي غير كافٍ في معرفة معنى الكلام، وأن هناك عناصر أخرى لها أثرٌ في كشف المعنى وإغنائه كما يحيط بالكلام من ملابسات وظروف ذات صلة به^(١).

وأدرك كذلك أن ألفاظ القرآن جاءت معبرة عن المعنى بحسب اقتضاء الحال والمقام؛ ولذا فصل وأكثر من الإشارة إلى ما في القرآن من مقامات التنكير والتعريف، والذكر والحذف، والتقديم والتأخير^(٢).

ولم يكن الرماني مراعيًا للسياق في تفسير آيات القرآن وتحليلها فحسب بل راعاه في قضايا أخرى، منها: توجيه القراءات واختيارها، ومن ذلك قوله في التفريق بين قراءة الرفع والنصب في (الحمد) من سورة الفاتحة: ((والفرق بين الرفع والنصب، أن النصب إنما هو إخبار المتكلم أنه حامدٌ كأنه قال: أحمدُ اللهَ الحمد، وأما الرفع فهو إخبارٌ أن الحمد كله لله))^(٣)، فأبو الحسن نظر في الفرق بينهما إلى قصد المتكلم.

والمخاطب عنصر مهم من عناصر الموقف الكلامي؛ ولذا أولاه الرماني عناية ظاهرة؛ إذ أكثر من تحديده وتعيينه في آيات القرآن الكريم، ومن ذلك قوله: ((ويقال: لمن الخطاب [فلا تَكُنْ مِنَ الْمُؤْمَرِينَ] ^(٤) والجواب فيه قولان: (...))^(٥)، وبنى عدداً من أحكامه وتعليقاته على

(١) علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي - ٢٦٣.

(٢) سيأتي ذكر أمثلة على هذا في المبحث التالي.

(٣) الجامع م/ ١٧، وانظر: م/ ١١١، ١٢٤، ب/ ١٩٠.

(٤) آل عمران: ٦٠.

(٥) الجامع ب/ ٩.

أساسِ المخاطبِ وفهمِهِ للكلامِ من عدمه^(١).

كما جعل اختلافَ مقاصدِ الكلام، وخروجَ العبارةِ عن أصلها إلى معنى مختلفٍ راجعاً إلى ما يهَّمُ السامع، وكذلك راعى أحوالَ المخاطبين من حيث الاستغناء عن ذكر أجزاءٍ من الكلامِ اكتفاءً بفهمِ السامع، ولا حظَّ كذلك تنوُّعِ الخطابِ باختلافِ المخاطبين في القرآن - وسيأتي تفصيلاً بعدُ في مبحثِ حروفِ المعاني وأثرِ السياق فيها-.

كما أنه وقف عند أساليبِ انتقالِ الكلامِ من الخطابِ إلى الغيبة، وتحدَّثَ عن أدواتِ التنبيهِ ومواضعها من الكلام^(٢).

وللمتكلم - أحدِ عناصرِ الحالةِ الكلامية - نصيبٌ من العناية، فقد أكَّد ضرورةَ مراعاته، وتحدَّثَ عن مراتبِ الضميرِ وتوزيعها بحسبِ دلالاتها، فقال معللاً اختصاصَ ضميرِ المتكلمِ بالجمع: ((ويقال: لم جاز (فعلنا) للواحدِ في المتكلمِ ولم يجز (فعلتم) للواحدِ في المخاطبِ؟ والجواب: لأن الكلامَ بالجملةِ الواحدةِ تصحُّ لجماعةِ المخاطبين، ولا يصح الكلامُ بالجملةِ الواحدةِ لجماعةٍ متكلمين؛ فلذلك جاز (فعلنا) في الواحدِ في التفخيم؛ لأنه لا يصح أن يتكلمَ به إلا الواحد، ولم يجز (فعلتم) في الواحدِ في التفخيم؛ لأنه يصح أن يكون خطاباً للجماعة فلم يُصرف عنهم بغير قرينة لما يدخله من الإلباسِ في مفهومِ العبارة))^(٣) فجعل الأساسَ في اختصاصِ المتكلمِ هنا هو عدمُ التباسِ المعنى على السامع؛ ولذا فضميرُ المتكلمِ أعرفُ من المخاطبِ والغائب؛ لأنه لا يشترك فيه اثنان فلا يذهب السامعُ إلى تصوُّر غير المتكلم، أما ضميرُ المخاطبِ فتكون مرتبتهُ بعد ضميرِ المتكلم؛ لأنه حينما يطلقه المتكلمُ يكون معه أكثرُ من

(١) الجامع ب/ ٥٨، ١٤٦.

(٢) انظر: الجامع ب/ ١٦، ٢٩.

(٣) الجامع ب/ ٤٠.

شخصٍ فيتوجّه المخاطبُ إلى أكثر من صوبٍ لاحتمالِ المقصود^(١).

والأمثلة والنماذج السابقة من كلام الرماني هي من سياقِ الحال، أما السياقُ اللغويُّ فقد كثر في قضايا الحذف التي ستذكر في مبحثٍ لاحق.

وله في التعبير عن السياق عباراتٌ متنوعة منها: (الحال المشاهدة)^(٢)، (لدلالة الكلام عليه)^(٣) التي جعلها مسوِّغاً ثابتاً للحذف ودليلاً عليه، (تفسيره يغني عن إظهاره)^(٤)، (لتقدم ذكره)^(٥)، (تمكين المعنى في النفس)^(٦)، (الأسبق إلى الأوهام)^(٧).

ويُعدُّ التناسبُ الصوتيُّ في الآياتِ القرآنيةِ مظهراً من مظاهرِ السياقِ اللغوي، ويبدو جماله في اختيارِ الأصواتِ المناسبةِ للأحوالِ الدلاليةِ المختلفة^(٨)، وهو يتنظم في جميع عناصرِ الآية من الأصواتِ والمقاطعِ والحركاتِ والسكناتِ والكلماتِ والفواصل^(٩).

والناظرُ في الدراساتِ القرآنيةِ القديمةِ يجدُ أن الرماني ممَّنْ أبرزَ جمالَ هذا التناسبِ وهي مجردُ إشاراتٍ وأحكامٍ عامة^(١٠)، فقد تحدث عن التلاؤمِ بين الأصواتِ، وجماله وحسنه في

(١) مراعاة المخاطب في النحو العربي ١٢٤.

(٢) انظر: الجامع م/٦، ١٣.

(٣) انظر: الجامع م/٤٥، ب/٢٢، ٢٤، ٧٩، ٩٠، ١٠٦، ١١١، ١٣٦، ١٤٥، ط/٢٨٨، ف/١١٢.

(٤) الجامع ف/٩٧.

(٥) الجامع ب/٩.

(٦) انظر: الجامع ب/١٦، ١٢٨، ١٢٩.

(٧) الجامع ب/٤٦.

(٨) منهج السياق في فهم النص ٨٧.

(٩) التناسب البياني في القرآن ٢٩٧.

(١٠) المصدر السابق ٢٩٨.

وأقول: إذا كان أبو الحسن أوجز الحديث عن ذلك في رسالته في إعجاز القرآن فإنه طبَّقه في تحليله وتفسيره لآيات القرآن، وأبرزه في مواضع متعددة، وتحدث عن تناسب الفواصل الذي يعد من خصائص النظم القرآني، وراعى هذا كله في ترجيح الأعراب واختيار القراءات، وسيأتي ذكر أمثلة لهذا في المباحث التالية.

(١) النكت في إعجاز القرآن ٩٦.

المبحث الأول: أثر دلالة السياق في الترجيح بين الأوجه الإعرابية.

العنصر النحوي والعنصر الدلالي يؤثر كل واحدٍ منهما في الآخر، فكما أن النحو يمدُّ الدلالة بالمعنى العام في الجملة، فالدلالة تمدُّ النحو بما يُحدِّد المعنى النحوي ويميِّزه، ولدلالة السياق أثرٌ كبيرٌ في الدرس النحويّ فهي تساعد على تحديد المعنى وتمييزه، وتكشف ما يتعرَّض له التركيب من ذكرٍ أو حذف، أو تقديمٍ أو تأخير، ولا تكون للعلاقة النحوية ميزة في ذاتها، ما لم تكن في سياقٍ ملائم^(١).

والمعنى والإعراب كلُّ واحدٍ منهما مؤثرٌ في الآخر، فالإعرابُ أساسٌ في فهم المعنى وتوجيهه؛ (إذ بمعرفة حقائق الإعراب تُعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، وتظهر الفوائد، ويُفهم الخطاب، وتصحَّ معرفة حقيقة المراد)^(٢)، وانظر مثلاً إلى ما رُوي^(٣) في قوله تعالى: [< = > ? @ A B C D E F G H I J Z]^(٤)، وكذلك الحال في المعنى فإن له أثراً في توجيه الإعراب وتأويله، وقد عقد ابن هشام (ت ٧٦١هـ) باباً في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، ومما ذكره فيه: ((أن يراعي ما يقتضي ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما تزلُّ الأقدام بسبب ذلك، وأول ما يجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفرداً أو مركباً))^(٥).

ويعدُّ السياق قرينة مهمة في سبيل إبراز معاني كلام الله وكشف دلالاته؛ ولذا توثقت العلاقة بين السياق والإعراب وتعاضداً معاً في سبيل توضيح المعنى وفهم النص القرآني،

(١) النحو والدلالة ١٢٤، ١٤٣.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢٨، وقد أوقفني على هذه المقولة الدكتور إبراهيم إبراهيم سيد في: أثر السياق في توجيه المعنى في تفسير التحرير والتنوير ٦٦.

(٣) تاريخ العلماء النحويين ١٦٦.

(٤) التوبة: ٣.

(٥) مغني اللبيب ٤٩٧.

ويتبدى أثر السياق في توجيه الإعراب في مظاهرٍ عديدةٍ منها: اهتمامُ المعربِ بتمامِ المعنى وإكمالِ السياقِ باكتمالِ الجملِ المكوّنة له، والاستعانةُ بالحالِ في توجيهِ الإعرابِ، واستحضارُ موقفِ خطابٍ مماثلٍ للقياسِ عليه تمهيداً لترجيحِ الإعرابِ، والعنايةُ بعنصرِ الزمانِ والمكانِ وهما من عناصرِ السياقِ، والاهتمامُ بالتقديمِ والتأخيرِ، والتعريفِ والتنكيرِ، وغيرها من الظواهرِ السياقية^(١)، ومراعاةُ سياقِ الحالِ مع أسلوبِ الحذفِ والتقديرِ؛ إذ يُعَلَّلُ الحذفُ كثيراً بعلمِ المخاطبِ به.^(٢)

وقد ارتبط النحوُ بمفهومه العامِّ بالسياقِ اللغوي، فليس البحثُ في أواخرِ الكلماتِ، وما يعرِّضُ لها من إعرابٍ أو بناءٍ هي مهمةُ النحوِ فحسبُ، بل تتعدى ذلك إلى دراسةِ الجملِ والتراكيبِ وما بينها من خواص، ودراسة ما بين الوحداتِ المكوّنة للجملِ من علاقاتٍ وروابط، وما إلى ذلك من مسائلٍ لها علاقةٌ بنظمِ الكلامِ وتأليفه؛^(٣) ولذا وجد ما يعرف بالسياقِ النحوي الذي ظهرَ أثرُه في الدراساتِ النحوية القديمة عن طريقِ دراسةِ النحويين للجملِ، ووضعِ القواعدِ والأصولِ في ترتيبِ أجزائها، والعلاقةِ بينها، فقد قسموا الجملَةَ إلى اسميةٍ وفعلية، وإلى صغرى وكبرى، ودرسوا علاقاتِ الكلماتِ، ووظائفها، ومواقعها من التركيبِ، ووضعوا ضوابطَ في التقديمِ والتأخيرِ فأصبحت العلاقةُ بين السياقِ والنحوِ علاقةً الجزءِ بالكلِّ، وارتبط السياقُ كذلك بظاهرةِ الإعرابِ، وما تقتضيه من تقديرٍ وحذفٍ، فقد كانوا يوجِّهون ويقدِّرون المحذوفَ الذي يتناسب مع السياقِ اللغوي^(٤).

ومن الظواهرِ السياقية المتصلةِ بالنحوِ بمفهوميهِ العامِّ التي ذكرها الرماني التقديم والتأخير؛ إذ عني بمناقشة ترتيبِ المفرداتِ داخلِ التراكيبِ، وذكر ما فيها من تقديم أو تأخير، وذكر القواعدِ التي تحكم هذه العلاقات؛ استشعاراً منه بأثرِ الرتبةِ في السياقِ والتركيبِ

(١) الخطاب القرآني ٣٧٢.

(٢) المصدر السابق ١٣٧، ١٤٠.

(٣) دراسات في علم اللغة ١٣.

(٤) انظر: نظرية السياق بين القدماء والمحدثين ١١٢ - ١١٥، مصطلحات الدلالة ١٤٣.

اللغوي، ولا ريب أن هناك أسباباً داعيةً إلى التقديم والتأخير في القرآن الكريم، وهي كثيرة منها:

- أ- أن يكون المقدمُ أصلهُ التقديمُ ولا مقتضى للعدول عنه.
- ب- أن يكون في التأخير إخلالٌ ببيان المعنى.
- ت- للاختصاص، والاهتمام بالمقدم.
- ث- أن يكون التقديم لإرادة التبكيت والتعجيب من حال المذكور^(١).

وقد أدرك الرمانيُّ أثرَ الرتبةِ النحويةِ في العلاقة بين الوحداتِ والتراكيب، وأن مقتضى الحالِ يتحكَّمُ في تقديمِ بعضِ المكوّناتِ على بعض، وليسَ التقديمُ والتأخيرُ ((سوى نمطين يعبران عن حالةِ بلاغيةٍ تحكُّمُ شكلَ البنيةِ الإسناديةِ لا يُقدِّمُ أو يؤخِّرُ عنصرٌ من عناصرها إلا حين يكون ذلك مترتباً عن شروطٍ تداوليةٍ أعمقٍ تتكفَّلُ بمطابقةِ المقالِ -المقدمِ أو المؤخِّر- للمقام))^(٢)، ومن ذلك ما قاله في حذفِ تاءِ التأنِيثِ من الفعل؛ وأنه مسبَّبٌ عن الرتبةِ والسياقِ الذي تقع فيه هذه التاء من الفاعل، فقال: ((ويقال: لم حَسُنَ حذفُ علامةِ التأنِيثِ في التقديم، ولم يحسُنَ في التأخير؟ الجواب: لأن الفعلَ في التقديم لا يلحقُه علامةُ التثنيةِ والجمعِ فحُذِفَتْ علامةُ التأنِيثِ؛ لشبهها علامةَ التثنيةِ والجمعِ في التقديم؛ فلذلك حسن (جاءهم البيئات) ولم يحسن: البيئات جاءهم))^(٣).

أما أثرُ السياقِ في الأوجهِ الإعرابيةِ عند الرمانيِّ فهو ظاهر، وله موقفان من هذه الأوجه الإعرابية فهو إما يذكرها دون ترجيح أو تضعيف لأحدها، وإما يذكرها مرجحاً لأحدها

(١) البرهان في علوم القرآن ٣/ ٢٣٣.

(٢) أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى (مجلة اللسان العربي، ع ٤٧، ١٩٩٩م، ٢٣٦).

(٣) الجامع ب/ ٦٣.

ومعللاً، أما ذكره للأوجه الإعرابية دون ترجيح فيحتمل أنه راجع إلى أمرين:

١. أن غياب دلالة السياق والعناصر المحيطة بالموقف الكلامي أدى إلى تعدد المعنى

الدلالي ومن ثم أدى إلى تعدد الأوجه الإعرابية واحتمالها.

٢. أن المفردة أو الجملة إنما احتملت أكثر من وجهٍ إعرابيٍّ بناءً على احتمال السياق لهذه

الوجوه وملاءمته لها كلها، فالنص من خلال عناصره السياقية قد يجعل الكلام

محملاً أوجهاً عديدة.

ومثال هذا التعدد دون الترجيح في إعراب المفردات ما ذكره في قوله تعالى: [w v x

{ z y | } ~ أو يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ^(١) قال: ((ويقال: بم ينتصب [| }

| ~ ؟ الجواب: فيه وجهان: الأول: بالعطف على [m n o p q r s ...]

{ ~ أو يُعَذِّبُهُمْ z، ويكون [z y x w v] اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف

عليه كما تقول: ضربتُ زيداً فافهم ذلك وعمراً، الثاني: أن تكون (أو) التي بمعنى (إلا أن)

كأنه قيل: (ليس لك من الأمر شيءٌ إلا أن يتوبَ الله عليهم، أو يعذبهم فيكون أمرك تابِعاً لأمر

الله برضاك بتدبيره فيه))^(٢)، ومثاله في إعراب الجمل قوله: ((ويقال: ما موضعُ الجملة في

[وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ z^(٣) من الإعراب؟ الجواب: يحتمل أن يكون نصباً بأنه في موضع الحال كأنه

قيل: لا تحزنوا عالين أي منصورين على عدوكم، ويحتمل ألا يكون لها موضع؛ لأنه اعتراضٌ

بوعدٍ مؤكَّد كأنه قيل: ولا تهنوا ولا تحزنوا إن كنتم مؤمنين، وأنتم مع ذلك الأعلون))^(٤)،

(١) آل عمران: ١٢٨.

(٢) الجامع ب/ ٩١، ٩٢.

(٣) آل عمران: ١٣٩.

(٤) الجامع ب/ ١٠٥.

فذكرُ الرماني للأوجه الإعرابية هنا دون ترجيح أو تضعيف لأحدها فيه دليل على صلاح الوجهين للمعنى، وأن غياب دلالة السياق جعل المعنى الدلالي مفتوحاً لأكثر من وجه مما يؤدي إلى تعدد المعاني النحوية.

أما الأثر الجلي للسياق عند الرماني فيظهر في ترجيح الأوجه الإعرابية في عددٍ من الآيات القرآنية، وهي:

١. في قوله تعالى: [3 4 5 6 7 8]^(١).

قال أبو الحسن الرماني -رحمه الله-: «والرفع في (صم) على الاستئناف ويجوز في العربية النصب من وجهين: أحدهما: تركهم على الحال، والآخر: على الذم كما يقال سحفاً وبعداً والرفع أجود؛ لأنه أبلغ في الذم وأشدُّ تحقيقاً للمعنى على اللفظ؛ لأنه إخبارٌ بأنهم على ذلك الوصف»^(٢).

ذكر أن (صم) تحتل الرفع والنصب، فأما الرفع فعلى تقدير (هم صم).

وأما النصب فمن وجهين:

أ- على الحال من الضمير المنصوب في (تركهم)، وجوز الطبري (ت ٣١٠هـ) أن يكون الحال من الضمير في (يبصرون)^(٣).

ب- النصب على الذم، وقال به جمع من المعربين^(٤).

(١) البقرة: ١٨.

(٢) الجامع م / ١٩١.

(٣) جامع البيان ١ / ٣٤٧.

(٤) معاني القرآن للفراء ١ / ١٦، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٨٩، إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٩٤، مشكل

إعراب القرآن ٤٩، البيان في إعراب القرآن ١ / ٦٠.

وقد اختار أبو الحسن الرفعَ معللاً الترجيحَ بدلالةِ السياقِ على ذلك، فمن ينظرُ في سياقِ الآيةِ يجدُ أنها في ذمِّ الكفار، وبيانِ حالهم مع الحق، والرفعُ على الإخبارِ كما يقول الرماني أبلغُ في الذم، وأشدُّ تحقيقاً للمعنى على اللفظ؛ لأن فيه دلالةً على استمرار موقفهم ضد الحق، أما القولُ بالنصبِ إما على الحال، أو النصبِ على الذم فليس فيه استدامةٌ واستمرار، فالملائم لسياق الآية الذي جاء في بيان حالهم مع الحق يُحمل على ما هو أوفقُ في تحقيقِ هذا المعنى وهو الرفعُ على الإخبارِ حتى تكون الجملةُ اسمية، والاسميةُ أدلُّ على الثبوتِ والاستمرار.

٢. في قوله تعالى: [! " # \$ % & ') * Z^(١) .

قال أبو الحسن الرماني -رحمه الله-: ((ويقال هل يجوز في العربية (وتكتموا الحق)؟ والجواب: نعم على الصرفِ لو قلت: (لم يَقمُ ويقعدُ) جاز أي لم تجمع بين الفعلين وأنت مستغن بأحدهما عن الآخر، والرفعُ أجود؛ لأنه تقريع على كل واحد منهما))^(٢).

أجاز في (تكتمون) وجهين إعرابين:

الأول: النصب على الصرف، فيكون النهي عن الجمع بين لبس الحق وكتمانه، وأجاز ذلك قبله الفراء^(٣)، والزجاج^(٤)، والنحاس^(٥).

الثاني: الرفع فتكون معطوفة على قوله: (تلبسون)، وقد رجَّحه الرماني معتمداً على سياق الآية؛ إذ الرفعُ يجعل التقريعَ عن كلِّ واحدٍ منهما أي: عن لبسِ الحقِ بالباطل، وكتمانِ

(١) آل عمران: ٧١.

(٢) الجامع ب/ ٢٢.

(٣) معاني القرآن ١/ ٢٢١.

(٤) معاني القرآن وإعراجه ١/ ٣٦١.

(٥) إعراب القرآن ١/ ٣٨٦.

الحق، وهذا أبلغ وأنسب؛ لأن المقام مقامٌ تقريرٌ وتوبيخٌ لأهل الكتاب الذين خلطوا الحق بالباطل بتحريف التوراة والإنجيل، وادّعاء الإسلام بألستهم، وكذلك كتبوا ما في كتبهم من نعت محمد ^٨، وهذا عنادٌ واستكبارٌ منهم، فالرفعُ أنسبٌ وأوفقٌ لهذا المقام.

وقد استقبح أبو عليّ الفارسيّ النصبَ على الصرف لكنّ نقده كان موجّهاً للصنعة النحوية لا للمعنى؛ لأن اللبسَ ليس بمستفهمٍ عنه، بل هو متيقنٌ مخبرٌ به، فهم موبّخون على فعله، وهو مُوجِبٌ فلا يسوغ العطفُ بالنصب عليه لكونه موجِباً غير مستفهمٍ عنه، والعطف على الموجب قبيحٌ إلا في ضرورةٍ شعريّةٍ^(١)، فالمقام هنا غير ملائمٍ للنصب على الصرف الذي يقيّد التقريرَ والتوبيخَ بالجمع بين الفعلين في وقتٍ واحدٍ، أما إذا كان المقامُ يقتضي ذلك فالرمانى في موضعٍ آخر وجّه النصبَ فيه على الصرف لملاءمة السياق لهذا الإعراب وذلك في قوله تعالى: [(* + , - / 0 1 2 3 4 Z)^(٢)، فقال: ((يقال: لم انتصب [3 4 Z ؟) الجواب: لأنه على الصرف عن العطف إذ ليس المعنى على نفي الثاني والأول، وإنما هو على نفي اجتماع الثاني والأول على نحو: لا يسعني شيءٌ ويعجز عنك))^(٣).

جعل نصب (يعلم) على الصرف؛ لأن سياق الآية ليس في نفي حدوث الفعلين في وقتين مختلفين بل السياق والمعنى على نفي اجتماع الحدثين في وقتٍ واحدٍ أي: نفي العلمين العلم بجهدهم والعلم بصبرهم الذي يستدعيه الجهاد، فالصبر ملازم وقرين للجهاد.

(١) الإغفال ٢/ ١٣٠، ١٣١.

(٢) آل عمران: ١٤٢.

(٣) الجامع ب/ ١٠٨.

٣. في قوله تعالى: [H J I K L M N O P Q R Z]^(١).

قال أبو الحسن الرماني - رحمه الله -: ((ويقال: لم حمل [Z O على الجزم^(٢)، [RQ ZS على الرفع، ولم يُحمل على العطف ليجري الثاني على شكل الأول؟ الجواب: لأن سبب التولية القتال، وليس كذلك منع النصر؛ لأن سببه الكفر، وأما التشاكل فبالرفع ليكون كرؤوس الآي المتقدمة في الذكر^(٣)).

رجّح الرماني في (ينصرون) الرفع على الجزم مع احتمال؛ ومردّد هذا الاختيار مراعاة السياق المقالي والصوتي للآيات.

أما السياق المقالي فالآية جاءت في بيان حال أهل الكتاب ومآلهم، وبشارة المسلمين بخذلان عدوهم، وأن هذا العدو لن ينصر أبداً في قتاله مع المسلمين، وهذا لن يتحقق إلا بإعراب (ينصرون) على الرفع حتى يكون سبب منع النصر هو الكفر، أما لو عطف بالجزم على الفعل (يولوكم) فسيشترك معه في الجزاء، ويكون مترتباً مثله على المقاتلة، وسيفيد أن العدو لن ينتصر على المسلمين في زمن القتال ولا يفيد خذلانهم على كل حال^(٤).

أما وجه الترجيح الآخر فهو مراعاة السياق الصوتي الذي ينظر في الحركات والفواصل على أنها عناصر أساسية في تكوين النظام اللغوي، وهو يعدّ من السياق اللغوي^(٥)، فالرماني رجّح الرفع حتى تتشاكل هذه الفاصلة مع رؤوس الآي المتقدمة الذكر، ومراعاة تناسب الفواصل كثيراً في القرآن، وربما أدّى ذلك إلى العدول عن الترتيب في التركيب، أو تغيير تأليف

(١) آل عمران: ١١١.

(٢) هكذا وردت العبارة في كلتا النسختين، والذي يظهر أن فيها سقطاً.

(٣) الجامع ب/ ٧٠.

(٤) بديع القرآن لابن أبي الإصبع ٢ / ١٣٢.

(٥) مصطلحات الدلالة العربية ١٤١.

الكلام كتقديم المعمول، أو حذفه، أو إيقاع الظاهر موقع المضمّر، وغير ذلك^(١).

ومن الآيات التي رجّح فيها وجهاً إعرابياً مراعيّاً فيه السياق الصوتيّ الإعرابيّ قوله

تعالى: [a b c d e f g h i]، فقال: ((ويقال: هل

يجوز في العربية (والملائكة والناس أجمعون) بالرفع؟ الجواب: نعم؛ لأنّ الأوّل على تأويل:

عليهم أن يلعنهم الله، فحُمِلَ الثاني على تأويل الأوّل كما قال الشاعر^(٢):

هَلْ أَنْتَ بَاعْتُ دِينَارًا لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ رَبِّ أَخَا عَوْنِ بْنِ مَخْرَاقٍ^(٤)

إلا أن الإبتاع أجود؛ ليكون الكلام على منهاج واحد في الإعراب^(٥).

الرماني أجاز في (أجمعين) الرفع بالعطف على الموضع فيكون التقدير: أن يلعنهم الله والملائكة

والناس أجمعون، فتكون مرفوعةً عطفاً على موضع اسم الله، وهي قراءة الحسن^(٦)، ولكنّ

الرماني رجّح الجرّ فيها؛ ليكون الإعراب على منهاج واحد فتكون (الملائكة والناس أجمعين)

(١) التناسب البياني في القرآن ٣٦٥، ٣٦٦.

(٢) آل عمران: ٨٧.

(٣) قيل: إنه تأبط شراً، وليس في ديوانه ولا في مجموع أشعاره، وقيل: إنه لجابر بن رألان السنبي الطائي،

وقيل: إنه لجرير، وليس في ديوانه، وقيل: إنه مصنوع، انظر: رسالة الغفران ٥٦٨، خزنة الأدب ٨ /

٢١٩.

(٤) البيت من البسيط، وهو من شواهد سيبويه المجهولة القائل، الكتاب ١ / ١٧١، والشاهد فيه نصبُ

(عبد رب) حملاً على موضع (دينار).

(٥) الجامع ب / ٤٣، ٤٤.

(٦) ذكر قراءته تلك في هذه الآية أبو حيان، البحر المحيط ٢ / ٨٢٣، وأحال إلى موضع آخر قرأها به في قوله

قوله تعالى من سورة البقرة [م ٩] وَمَا تَأْتِيهِمْ كَفَّارًا أَزْوَاجًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١١﴾ Z،

أما غيره من العلماء فلم يذكروا هذه القراءة إلا في آية البقرة، انظر: معاني الفراء ١ / ٩٦، إعراب

القرآن للنحاس ١ / ٢٧٥، المحتسب ١ / ١١٦، الكشاف ١ / ٢٣٥، إعراب القراءات الشواذ ١ /

٢٢١.

مجرورة مثل المعطوف عليه.

٤. في قوله تعالى: [d e f g h i j k l m n o p q]^(١).

قال أبو الحسن الرماني - رحمه الله -: ((ويقال: لم رُفِعَ [m n] ولم يعطف على

[k] بالنصب؟ الجواب: لأن المعنى بل هم أحياء فُرِفِعَ على خبر الابتداء، ولو نُصِبَ كان على معنى بل أحسبهم أحياء وإنما هو على بل أعلمهم أحياء))^(٢).

أجاز في (أحياء) الرفع دون النصب، وعلَّل ذلك بدلالة السياق، فالنصبُ غيرُ جائز؛ لأنه على معنى (بل أحسبهم أحياء)، والحسبانُ يحمل على الظن لا على اليقين، وهذا فيه شكٌّ في مآلهم، وهذا لا يجوز؛ ولذا هو على الرفع على تقدير: (هم أحياء)، وقال بذلك الفراء^(٣)، والأخفش^(٤)، وأبو عليٍّ الفارسي الذي مَنَعَ حملَ الحسبان على العلم، واحتجَّ بعدم ورود ذلك عن أحد^(٥)، وأجاب أبو حيان عن ذلك بأن (حسب) قد تأتي لليقين، كما قال لييد بن ربيعة^(٦):

حسبتُ التقى والجودَ خيرَ تجارةٍ رباحاً إذا ما المرءُ أصبح ثاقلاً

ثم قال: ((فلو قدَّر بعدُ: (بل أحسبهم) بمعنى (أعلمهم)، لصحَّ لدلالة المعنى عليه، لا

(١) آل عمران: ١٦٩.

(٢) الجامع ب/ ١٤٠.

(٣) معاني القرآن ١/ ١٧١.

(٤) معاني القرآن ١/ ١٦٣.

(٥) الإغفال ١/ ١٣٨، ١٣٩.

(٦) من الطويل انظر: ديوانه ٢٤٦، برواية مخالفة للمشهور عند النحويين، وهي: رأيتُ التقى والحمدَ خيرَ خيرَ تجارةٍ....

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

لدلالة لفظ (ولا تحسبن)؛ لاختلاف مدلوليهما، وإذا اختلف المدلول فلا يدلُّ أحدهما على الآخر^(١)، و(أحياء) بالنصب قرأ بها إبراهيم بن أبي عبلة (ت ١٥٢هـ)، وتخريجها إما على تقدير: (بل أحسبهم أحياء) الذي أجازَه أبو إسحاق الزجاج بقوله: ((ولو قرئت (بل أحياء) عند ربهم) لجاز، المعنى: بل أحسبهم أحياء))^(٢)، وإما أن تكون عطفًا على (أمواتاً) كما تقول: ما ظننت زيدا قائماً بل قاعداً^(٣).

(١) البحر المحيط ٣/١٥٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/٤١٠.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ٩٢.

- المبحث الثاني: أثر دلالة السياق في معاني الأدوات والحروف.

معاني الأدوات والحروف علمٌ وثيق الصلة بتفسير القرآن الكريم، والعلمُ به مما يحتاج إليه المفسر؛ لاختلاف مدلولِ هذه الأدوات، والاختلافِ الكلام والالاستنباط بحسب مواقعها^(١)؛ ولذا عني الرماني بدراستها في تفسيره، وتحدث عن معانيها واستعمالاتها.

وهذه الأدوات والحروف لا تكتسب معانيها بذاتها مفردة؛ وذلك أن ((دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفةٌ على ذكرٍ متعلِّقٍ، بخلاف الاسم والفعل فإن دلالة كل منهما على معناه الإفرادي غير متوقفة على ذكر متعلِّقٍ؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (الغلام) فهم منه التعريف))^(٢)، فلم تكن لها هذه المعاني إلا بسبب التركيب والالسياق؛ ولذا كانت علاقتها بالالسياق وثيقة، فله أثرٌ في إهمال بعض هذه الأدوات، أو إعطاء بعضها حكم الأدوات الأخرى، أو حذف بعضها إذا كان السياق يستقيم بعد الحذف.

وقد أدرك الرماني أثر السياق في هذه القضايا والأحوال، فتحدث عن تناوب الحروف، ووقوع بعضها موقع بعض كما في قوله: ((يقال: ما الفرق بين تأمنه بقنطار، وتأمنه على قنطار؟ والجواب: أن معنى (الباء): إصاأ الأمانة، ومعنى (على): استعلاء الأمانة، وهما يتعاقبان في هذا الموضع لتقارب المعنى كما يقال: مررت به، ومررت عليه))^(٣)، وإجازة الرماني المعاقبة بين (الباء) و(على) يوحي بإدراكه لتأثير الحروف في سياقها، وجواز تناوبها إذا استقام السياق، ومن ذلك حديثه عن وقوع (إذ) موقع (إذا)^(٤)، وغيرها مما يثبت تعامل الرماني معها على

(١) البرهان في علوم القرآن ٤ / ١٧٥، الإتيان في علوم القرآن ٣ / ١٠٠٤.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني ٢٢.

(٣) الجامع ب / ٢٦.

(٤) الجامع ب / ١٢٥.

أساس ربطها بسياق الآية وقرائن الأحوال.

وتحدث كذلك عن اختصاص بعض الحروف بسياقات معينة ومواقع خاصة، ومن ذلك عنايته بتحديد ما له صدرُ الكلام كـ(إن) الشرطية^(١)، وألف الاستفهام^(٢)، وكذلك منع زيادة بعض الحروف لعدم ملاءمة السياق لذلك فقد منع زيادة (من) في قوله تعالى: [O Z Y X W V U T S R Q P]^(٣)، وقال: ((وقيل: إنَّ (من) زائدة، وذلك غلط؛ لأنه لا يحكم بالزيادة مع صحة المعنى للفائدة))^(٤).

كما جعل مرَدَّ زيادة الحروف ودخولها في الكلام هو حاجة السياق إليها، فقد علل زيادة (ما) في قوله تعالى: [() * + , - Z]^(٥) بقوله: ((فسيل دخولها لحسن النظم كدخولها لاتزان الشعر، وكلُّ ذلك تأكيدٌ من حيث فيه تمكينٌ للمعنى في النفس يجري مجرى التكرير))^(٦)، أراد أن دخول (ما) في الكلام له تأثيرٌ في حسن النظم، وله تأثيرٌ في تمكين المعنى وتأكيد في نفس المخاطب والسامع وهذا فيه نظرٌ إلى المخاطب.

ومما قاله في (أولمًا) من قوله تعالى: [۞ ۞] ۞ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾ أَوْلَمَّا أَصَبْتَكُمْ مَّصِيبَةً قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَهَا ۗ (٧): ((ويقال: لم دخلت (الواو) في (أولمًا)؟

(١) الجامع ط / ٣٨٥.

(٢) الجامع ب / ١٣٦.

(٣) آل عمران: ١١٨.

(٤) الجامع ب / ٨١.

(٥) آل عمران: ١٥٩.

(٦) الجامع ب / ١٢٨.

(٧) آل عمران: ١٦٤، ١٦٥.

الجواب: لعطفِ جملة على جملة، إلا أنه تقدمها أَلْفُ الاستفهام؛ لأن له صدرَ الكلام، وإنما تصل الواوُ الثانيَ بالأول لتدلَّ على تعلُّقه به في المعنى، وذلك أنه وُصلَ التقرُّيع على الخطيئة بالتذكيرِ بالنعمة لفرقة واحدة^(١)، وهذا من السياق اللغوي الذي يُعنى بالعلاقة بين المفردات، وما بين لاحقِ الكلامِ وسابقه من ترابط.

واعتمد على السياق اللغوي كذلك في إجازة حذف (الألف) من (ما) الاستفهامية دون الموصولة والشرطية، والتعليل عنده هو موقعها من السياق فقال: ((ويقال: لم حذف الألف من (لم) في الاستفهام، ولم تحذف في الخبر؟ والجواب: لأنها في الاستفهام طرفٌ يقوى فيه التغييرُ على قياسِ نظائره من حرف الإعراب ونحوه، فأما في الخبر فتقع وسطاً إذا كانت موصولة؛ لأن تمامها نهايةُ صلتها، والجزءُ يجري مجرى الصلة لأن (ما) فيه عاملة^(٢)).

وللزمنِ وهو عنصرٌ مهمٌّ من عناصرِ المقامِ أثرٌ على الأدوات والحروف ودلالاتها وعملها، ومن ذلك قوله: ((ويقال: لم أعملت (إن) ولم تعمل (لو) وكل واحدة منهما تعقد الفعل بالجواب؟ الجواب: لأن (إن) تنقلُ الفعلَ نقلين إلى الاستقبال والجزاء، وليس كذلك (لو)؛ لأنها لما مضى^(٣)، فجعلَ مسوِّغَ عملِ (إن) هو دلالتها على الزمنِ المستقبل^(٤)، وهذا يقوِّمها؛ لأن المضارعَ أسبقُ رتبةً في النفسِ من الماضي^(٥).

ومما قاله أيضاً واصفاً زمن جملة الشرط: ((ولم جاز وقوع الماضي موقعَ المستقبلِ في

(١) الجامع ب/١٣٦.

(٢) الجامع ب/٥٦.

(٣) الجامع ب/١٢٦.

(٤) جعل الرماني سبب عمل (أن) المصدرية أنها تنقل الفعل إلى الاستقبال. انظر: شرح الكتاب (تحقيق: د. سيف العريفي) ٣/٧٧٧.

(٥) الخصائص ٣/١٠٥.

الجزاء، ولم يجز في (قام زيدٌ غداً)؟ والجواب: لأنَّ حرفَ الجزاءِ لما كان يعملُ في الفعلِ قوياً على نقله من الماضيِّ إلى الاستقبال، وليس كذلك (غدٌ) وما أشبهه مما يدلُّ على المستقبل؛ لأنه نظيرُ الفعلِ في الدلالة من غير عملٍ يُوجبُ القوةَ فلذلك جرى على المناقضة^(١)، فأبو الحسن أدرك تغيرَ الزمن في جملة الجزاء، وربط ذلك بالعمل الذي مكَّن حروف الجزاء من هذا التصرف، فجاز مجيء أفعالها بلفظ الماضي، وذكر السهيلي (ت ٥٨١هـ) علةً أخرى لمجيء الشرط بلفظ الماضي وهي أن الفعل بعد حروف المجازاة - وإن كان مستقبلاً - فإنه ماضٍ بالإضافة إلى جوابه؛ لأن الجواب لا يقع إلا بعده مترتباً عليه، فأتوا بلفظ الماضي تأكيداً للجزاء وتحقيقاً؛ لأن الثاني لا يقع إلا بعد الأول^(٢).

والرمانى راعى المخاطب وهو أحد عناصر الموقف الكلامي في استعمالات أحرف المعاني، ومنع منها ما يوهم المخاطب، ويلبس على فهمه، ومن ذلك قوله: ((ويقال: لم دخلت اللام في تأخير الاسم، ولم تدخل في تقديمه؟ والجواب: إنما لم يجز (إن لزيداً في الدار) كما جاز (إن في الدار لزيداً) لئلا يُجمع بين حرفين معناهما في التأكيد واحد؛ لأنه يوهم اختلاف المعنى كما يوهم في دخول تعريف على تعريف، وتأنيث على تأنيث، فأما (جاءني القوم كلُّهم أجمعون) ف(كلُّ) تأكيد للقوم، و(أجمعون) تأكيد ل(كلِّ)، وأما (إن زيدا منطلقاً)^(٣) فيجوز؛ لأنه لا يوهم اختلاف المعنى لاتفاق الصورة^(٤)، فالرمانى جعل إيهام السامع والمخاطب علةً في منع دخول هذا اللام في هذا الموضع.

كما أنه راعى أحوال المخاطبين من حيث التأكيد أو عدمه، فقال في تعليل دخول نون

(١) الجامع ب/ ٣٧، ٣٨.

(٢) نتائج الفكر ١١٣.

(٣) هكذا في المخطوط ولعلها (منطلقاً) ليستقيم الكلام.

(٤) الجامع ب/ ٣١.

التوكيد مع لام القسم: ((لأنَّ القسَمَ أَحَقُّ بالتأكيـد من كلِّ ما تدخـله النونُ من جهة أنْ ذُكِرَ القسمُ دليلٌ أنه من مواضع التأكيـد....))^(١)، فالنون إنما جاءت لتقرير المؤكِّد، وتمكينه في نفس السامع.

وكذا تحدّث عن التقديم والتأخير -أحد عناصر السياق اللغوي- وأثر الرتبة على الحرف فقال: ((ويقال: لم جاز دخولُ لامِ القسمِ على حروف الإضافة في التقديم، ولم يجزُ في التأخير؟ الجواب: لأنَّ اللامَ تُؤذَن أن ما [بعدها في معنى الجواب]^(٢) لوجوب الثاني بوجوب الأول؛ لأن (والله لأقومنَّ) يَجِبُ القيام بوجوب عقد اليمين، ولأنَّ حرفَ الإضافة إذا تأخَّر وقعَ موقعَ الفضلة في الكلام، وإذا تقدَّم وقعَ موقعَ معتمدِ الجواب))^(٣)، فترتيبُ العناصر والأدوات داخل التراكيب وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير هو من السياق اللغوي.

وجعل الرتبة أيضاً مؤثرةً في هذه الأدوات من حيث صياغتها، ومن ذلك قوله: ((لم حذفت الألف من (ما) في الاستفهام ولم تحذف في الصلوات؟ والجواب: لأن الطرف أقوى على التغيير من وسط الاسم كما قوي على التغيير بالإعراب والتنوين، والألف في الصلة بمنزلة حرف في وسط الاسم؛ لأنه لا يتم إلا بصلته، وليس كذلك الاستفهام؛ لأن الألف [فيه منتهى] ^(٤) الاسم))^(٥).

وكذا تحدّث عن أدوات العطف التي تعد عنصراً مهماً في تماسك النص، والعلاقة بين

(١) الجامع ب/ ١٢٧.

(٢) مطموسة في: ب، وأكملتها من ش/ ١١٢.

(٣) الجامع ب/ ١٢٧.

(٤) لم أستطع قراءتها من المخطوط، واستعنت بتفسير الطوسي؛ لأنه نقل الكلام بنصّه من الرماني ٢/ ٤٩٦.

(٥) الجامع ب/ ٢٠.

الوحدات داخل السياق، ومما قاله في خصائص هذه الحروف وأحوالها: ((ويقال: لم وجب في (بل) العطف [وهي لا تُشْرِكُ الثاني]^(١) مع الأول في المعنى؟ الجواب: لأن الإضراب عن الأول كالبديل؛ فلذلك وجب العطف بالإشراك في الإعراب كما يجب في البديل إلا أن البديل لم يحتاج إلى حرف؛ لأن الثاني هو الأول وفي تقدير ما هو الأول))^(٢)، فذكر هنا أثر (بل) في التركيب والسياق اللغوي، وأنها تقتضي العطف الذي يوجب أن يكون تابعاً ما قبله في الإعراب.

أما الأثر الجلي للسياق في معاني هذه الأدوات والحروف فيظهر في سياق الحال الذي جعله الرماني مَوْجَّهاً لاستعمالاتِ هذه الحروف ودلالاتها، وذلك ((أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقامُ التشكر يباينُ مقامَ الشكاية، ومقامُ التهئة يباين مقامَ التعزية، ومقامُ المدح يباين مقامَ الذم، ومقامُ الترغيب يباين مقامَ الترهيب، ومقامُ الجدِّ في جميع ذلك يباين مقامَ الهزل، وكذا مقامُ الكلام ابتداءً يغيّر مقامَ الكلام بناءً على الاستخبار أو الإنكار، ومقامُ البناء على السؤال يغيّر مقامَ البناء على الإنكار، جميع ذلك معلومٌ لكل لبيب، وكذا مقامُ الكلام مع الذكي يغيّر مقامَ الكلام مع الغبي، ولكل من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر))^(٣).

وقد أبرز المفسّرون والمعربون وظيفة هذه الحروف والأدوات، وتحدثوا عن تنوع معانيها بحسب الحال والمقام، ومراعاة المخاطب في توجيه الأساليب الإنشائية، وخروجها من معانيها الأصلية التي وضعت لها إلى معانٍ أخرى فرعية كخروج الاستفهام من معناه الحقيقي إلى استفهام بغرض التعجب أو الإنكار، أو التهديد، أو الاستهزاء، وكذا خروج الأمر من

(١) مطموسة في: ب، وأكملتها من: ش / ٩٨.

(٢) الجامع ب / ١١٧.

(٣) مفتاح العلوم ٢٥٦.

طلب الفعل على وجه الوجوب إلى الاستهزاء، أو الدعاء، أو الالتماس، وكذا النهي فهذه المعاني تأثرت بالأحوال المحيطة بالموقف الكلامي.

والرماني من أوائل المفسرين الذين عنوا بهذا الشأن، ولم أطلع -فيما استقرأت- على أحد قبله عني بهذه الأساليب وأفاض في الحديث عنها إلا إشارات وردت عند أبي جعفر الطبري^(١)، وكذا وضع مُعاصرُ الرماني: أحمدُ بنُ فارسٍ (ت ٣٩٥هـ) لذلك فصلاً فصلَ القول فيه في هذا الموضوع^(٢).

وأبرز الأساليب الإنشائية التي عوّل الرمانيُّ على السياق في بيان خروجها من معانيها الأصلية إلى معانٍ أخرى أسلوبُ الاستفهام، فقد أولاه عنايةً خاصةً، وذكرَ المعاني المجازية له التي تُعلمُ من السياق والحال، ومما قاله فيه: ((وإنما دخل (كيف) معنى الإنكار مع أن أصلها الاستفهام؛ لأن المسؤول يُسأل لأغراض مختلفة، فقد يُسأل للتعجيز عن إقامة البرهان، وقد يُسأل للتوبيخ بما يظهر من معنى الجواب في السؤال، وقد يُسأل لما يظهر فيه من الإنكار، والأصل فيه الاستعلام ولكن من شأن العالم إذا أورد مثل هذا أن يصرفَ إلى غير الاستعلام إلا أنه يراد من المسؤول طلب الجواب))^(٣).

ومن الآيات التي خرج فيها الاستفهام عن معناه الأصلي في هذا الكتاب:

١. في قوله تعالى: [\] ^ _ ` b a d e f g h
Zi^(٤).

(١) جامع البيان ١/٤٥٤، ٦/٥٤٠.

(٢) الصحابي ٢٩٣-٣٠٤.

(٣) الجامع ب/٤٢.

(٤) آل عمران: ٨٠.

قال أبو الحسن الرماني: ((ويقال في [Z e d : أي ألف هذه؟ والجواب: أَلْفُ إنكارٍ أصلها الاستفهام، وإنما جاز أن تنتقل إلى الإنكار؛ لأنه مما إن أقرَّ به المخاطب ظهر افتضاحُه وبان سقوطُه؛ لأنه مما لا يخفى فسادُه؛ فلذلك جاء الكلامُ على السؤالِ وإن لم يكن معناه تَعَرُّفَ الجوابِ))^(١).

نظر الرماني في هذه الآية إلى سياقِ الحال، وهو مقامُ النزولِ وأحوالِ المخاطبين الذين نزلت فيهم هذه الآية، وهم نصارى نجران الذين عبدوا المسيح، ثم قالوا للنبي ^ﷺ: يا محمدُ أتريد أن نعبدك ونتخذك ربًّا؟ فأنزل الله هذه الآية^(٢)، وأخبرهم جل ثناؤه أن نبيه ^ﷺ ليس له أن يدعو الناس إلى عبادة نفسه، ولا إلى اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً، ثم قال سبحانه منكرًا ونافيًا عن نبيه أن يأمر عباده بجحود وحدانية الله بعد أن كانوا مسلمين^(٣)، فليس لأحدٍ من الأنبياء أن يدعو إلى الضلال باتخاذ الأرباب من ملكٍ أو بشرٍ أو غيرها، فالمخاطبون هنا كانوا عالمين بهذا الأمر فهم أهل كتاب، ثم إن هذا الأمر مما لا يخفى فسادُه، بل قيل: إن المخاطبين كانوا مسلمين عندما طلب بعضهم أن يسجد للرسول ^ﷺ عند السلام عليه^(٤)، فليس الاستفهام على حقيقته وهو طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً، بل الله ينكر ويستهجن عليهم هذا الفعل الشنيع الذي لا يجهلونه، وتوجيهُ الرماني لهذا الاستفهام بأنه إنكارٌ فيه عنايةٌ ببلاغة القرآن، فالغرض من الاستفهام الإنكاري؛ ((ليتبه السامعُ حتى يرجع إلى نفسه، فيخجل ويرتدع ويعبى بالجواب إما لأنه قد ادَّعى القدرة على فعلٍ لا يقدرُ عليه.... وإما لأنه همَّ بأن

(١) الجامع ب / ٣٤.

(٢) أخرجه البيهقي عن ابن عباس في دلائل النبوة ٥ / ٣٨٤، ٤٨٥، وانظر: أسباب النزول للواحي ١١٢.

(٣) جامع البيان ٥ / ٥٣٥.

(٤) أورده السيوطي وعزاه لعبد بن حميد عن الحسن، الدر المنثور ٣ / ٦٤٢، ٦٤٣.

يفعل ما لا يستصوب فعله، فإذا روجع فيه تنبه وعرف الخطأ، وإما لأنه جَوَز وجود أمرٍ لا يوجد مثله^(١).

٢. في قوله تعالى: [M N O P Q R S Z]^(٢).

قال أبو الحسن الرماني: ((ويقال: أيُّ ألفٍ هي ألفُ [M N Z]؟ الجواب: هي ألفُ إنكارٍ منقولة عن الاستفهام؛ لأن بالتقرير له يظهر ما فيه من المنكر فلذلك أُخرج مخرج الاستفهام مع أن معناه الإنكار، ومثله أختار الفساد على الصلاح والخطأ على الصواب؟^(٣).

توجيهه للاستفهام بأنه إنكاري نابعٌ من نظرتَه للملابسات والأحوال التي اكتنفت نزول هذه الآية وهو يوم أحد، فقد قال^(٤): ((ويقال: هل نزلت الآية على سبب؟ الجواب: نعم، لما أشيع أنه قتل النبي ^ قال ناسٌ: لو كان نبياً ما قتل)^(٥)، فالله ينكر عليهم ويعاتبهم على ما كان منهم من الهلع والجزع حين قيل لهم: إنَّ محمداً قد قتل، ومقبحاً إليهم انصراف من انصرفَ منهم عن عدوهم، وانهزامه عنهم، فلو مات عليه الصلاة والسلام لانقضاء أجله أو قتله عدوهُ فهل سترتدون عن دينكم وترجعون عنه كفاراً؟^(٦).

٣. في قوله تعالى: [L M N O P Q R S T U V W X Y Z]

(١) دلائل الإعجاز ١١٩، ١٢٠.

(٢) آل عمران: ١٤٤.

(٣) الجامع ب/ ١١٠.

(٤) المصدر السابق: الجامع ب/ ١١٠.

(٥) أخرجه الطبري بسنده عن قتادة، جامع البيان ٦/ ٩٨، وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ٣/ ٧٧٨.

(٦) جامع البيان ٦/ ٩٧.

قال أبو الحسن الرماني: ((ويقال ما معنى (مَن) في [W V U Y X Z]؟

الجواب: معناه التقرير بالنفي، ومخرجها مخرج الاستفهام أي: لا ينصركم أحد من بعده كما تقول: من يُعدُّك إن فسَّك الإمام، وإنما تضمَّن حرف الاستفهام معنى النفي؛ لأن جوابه يجب أن يكون بالنفي فصار ذكره يغني عن ذكر جوابه، وكان أبلغ لتقرير المخاطب فيه بما لا يتهيأ له إنكاره^(٢).

جاء جواب [Z N M L] بصريح النفي العام، وجواب [S T]

بالاستفهام المتضمَّن معنى النفي، وهذا من تنويع الكلام والتلطف بالمؤمنين حتى لا يصرَّح لهم بأنه لا ناصر لهم^(٣)، والرماني إنما أدرك غرَّص هذا الاستفهام؛ لأنه نظر في حال المخاطبين وهم المؤمنون الذين صبروا، وجاهدوا، وتوكلوا عليه، وأيقنوا من نصر الله الذي لا يُغلب أحدٌ معه فليس استفهاماً محضاً موجَّهاً لمن يجهل ذلك بل هو موجَّه للمؤمنين المجاهدين الموقنين بنصر الله، فجاء الاستفهام كما يقول الرماني متضمناً تقرير النفي الذي دلَّ عليه حال المؤمنين المرابطين.

وقد جعل الألويسي^(٤) (ت ١٣٧٠هـ) وابن عاشور^(٥) (ت ١٣٩٤هـ) هذا الاستفهام للإنكار.

٤. في قوله تعالى: [قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ] شَهِدُوا عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ^(١).

(١) آل عمران: ١٦٠.

(٢) الجامع ب/ ١٢٩.

(٣) البحر المحيط ٣/ ١٤٣.

(٤) روح المعاني ٤/ ١٠٨.

(٥) التحرير والتنوير ٣/ ٢٧٣.

قال أبو الحسن الرماني: ((ويقال: لم جاز التوبيخ على لفظ الاستفهام؟ والجواب: لأنه كسؤال التعجيز عن إقامة البرهان فكذلك سؤال التوبيخ سؤال تعجيز عن إقامة العذر كأنه قيل: هاتِ العذرَ في ذلك إن أمكنك كما قيل: هاتِ البرهان إن كنت محققاً في مذهبك))^(٢).

(لم تكفرون؟) استفهامٌ أخرجهُ الرماني إلى التوبيخ؛ لأنه نظرٌ في أحوال المخاطبين وهم أهل الكتاب الذين جحدوا آياتِ نبوةِ محمد ﷺ والبشارة بنبوته التي ثبتت في كتبهم، فهم يعلمون ذلك؛ ولذا وبَّخهم الله، وأنه لا ينبغي أن يكون منهم ذلك، والغرض من التوبيخ تنبيه السامع حتى يرجعَ إلى نفسه فيخجلَ أو يرتدعَ عن فعله^(٣).

٥. في قوله تعالى: [! " # \$ % & ' () * + , -

. / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = > ? @ [\] ^ _ ` { | } ~

قال أبو الحسن الرماني: ((ويقال: لم تَصَمَّنت صيغة الاستفهام معنى التعجيب؟ والجواب: لأنها طلبٌ للجواب عما حُمِلَ على الفساد فيما لا يصح فيه اعتذار، وحمل النفس على الهلاك من غير إلقاء مجري مجرى الاضطرار من العجب العجاب))^(٥).

نزلت هذه الآية وما قبلها في الأوس والخزرج؛ إذ جلس بينهم يهوديٌّ فذكَّروهم ببعض أيامهم في الجاهلية فهمُّوا بأخذ السلاح للقتال، فأنزل الله [يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَطِيعُوا فَرِيقًا مِّن

(١) آل عمران: ٨٩.

(٢) الجامع ب/ ٥٦.

(٣) الإيضاح ١٤٣.

(٤) آل عمران: ١٠١.

(٥) الجامع ب/ ٥٩.

الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ^(١) Zā ، وقرأها عليهم [^] فألقوا السلاح وعانق بعضهم بعضاً ^(٢) ، فبعد أن ذكر الرماني أحوال التنزيل ^(٣) أخرج الاستفهام في قوله: [! Z" من معناه الحقيقي إلى معنى التعجب؛ لأن هذه الحال من وجود الرسول [^] بين أظهرهم، وآيات الله تتلى عليهم تأبى عليهم أن يكفروا، وصدورُ هذا الفعل منهم مع هذا الصارف القوي مظنةُ عجب، وعلل الرماني سبب نقله إلى التعجب بقوله: ((لأنها طلب للجواب عما حمل على الفساد فيما لا يصح فيه اعتذار، وحمل النفس على الهلاك من غير إلقاء يجري مجرى الاضطرارٍ من العجب العجاب))، وقد أخرج الزمخشريُّ (ت ٥٨٣هـ) هذا الاستفهام إلى الإنكار والتعجب ^(٤) ، وجعله أبو حيان للاستبعاد ^(٥) ، وأجاز الألويسي (ت ١٣٧٠هـ) كونهً للتعجب أو الاستبعاد، وضعَّفَ أن يكون للإنكار إلا أن يكون الاستفهام لإنكار أفعالهم، والواقع الذي هم فيه من دعوى الجاهلية ^(٦) .

وأما أثر السياق في تحديد معاني حروف الجر فيظهر في قوله تعالى: [وَإِذَا خَلَوْا

مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ] ^(٧) .

قال أبو الحسن الرماني في أوجه مجيء (إلى): ((والوجه الثالث: وهو المختار أن المعنى إذا

(١) آل عمران: ١٠٠ .

(٢) أخرجه الطبري عن مجاهد وقتادة، جامع البيان ٥ / ٦٣٢، ٦٣٣، وأخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره ٧١٩، ٧٢٠ .

(٣) أي: أنها نزلت في الأوس والخزرج، الجامع ب / ٥٩ .

(٤) الكشف ١ / ٤٢٢ .

(٥) البحر المحيط ٣ / ٢٥ .

(٦) روح المعاني ٤ / ١٦ .

(٧) البقرة: ١٤ .

انصرفوا من لقاء المؤمنين إلى شياطينهم فدخلت (إلى) لدلالة الكلام على معنى الابتداء والانتهاء؛ لأن أول لقاءهم للمؤمنين ثم للشياطين فكأنه قيل: وإذا خلوا من المؤمنين إلى شياطينهم فهذا أحسن من إخراج (إلى) عن حدها^(١).

ذكر الرماني الأقوال الواردة في معنى (إلى)، وهي:

١. أنها بمعنى الباء.

٢. أنها بمعنى (مع)، وقد ذكرهما الأخفش^(٢).

٣. أنها على بابها لانتهاء الغاية، وقال به بعض نحوي الكوفة^(٣)، وقد رجَّحه الرماني

لأمرين:

أ - أنه على الأصل من معنى (إلى)^(٤)، فهو الأولى في عدم إخراجها عن حدها.

ب - رجَّحه بدلالة السياق؛ إذ المعنى: إذا انصرفوا من لقاء المؤمنين إلى شياطينهم، فأول لقاءهم بالمؤمنين ثم بالشياطين، فجعل (إلى) على بابها؛ لأن السياق في بيان حال انصرفهم من المؤمنين إلى الشياطين، فالفعل (خلا) بمعنى (انصرف) على التضمين.

وللسياق أثر في تحديد معاني حروف العطف، ففي قوله تعالى: [: ; <

=Z^(٥) قال أبو الحسن الرماني في ترجيح بقاء (أو) على أصلها: ((يكون على معنى

الإباحة كأنه قيل إن شبهتهم بالمستوقد فهو شبهتهم ومثلهم، وإن شبهتهم بالصيب فهو

(١) الجامع ب/م/١٣٦.

(٢) معاني القرآن ١/٥١.

(٣) جامع البيان ١/٣١٠.

(٤) الكتاب ٤/٢٣١.

(٥) البقرة: ١٩.

شَبَّهُهُمْ ومثُلُهُمْ، وإن شَبِهْتَهُمْ بهما جميعاً فهما شَبَّهُهُم ومثُلُهُم... وهذا القول هو الصواب^(١).

(أو) تكون على أربعة أوجه ذكرها الرماني، وهي:

١. الشك.

٢. التخيير.

٣. الإباحة.

٤. لأحد الشئيين على الإبهام.

واختيارُ أحدِ هذه المعاني لا يؤخذ من (أو) لوحدها، وإنما يؤخذ من السياق؛ ولذا خطأ الرماني أن تكون (أو) هنا بمعنى الواو^(٢)، بل الصواب أن تكون على أصلها، أي على معنى الإباحة؛ لأن السياق يدل على ذلك، فيصح أن يكون المعنى على تشبيههم بالمستوقد، أو الصيِّب، أو بهما جميعاً، أما جعلها بمعنى الواو فلا يستقيم معه الكلام، فالواو للجمع بين الأمرين، أما (أو) على معنى الإباحة فهي على جواز الجمع بين الأمرين، أو التفريق، وهو الأولى؛ لأن سياق الآية دالٌّ على الأمرين، أو أحدهما، وممن ذهب إلى أنها بمعنى الإباحة أبو إسحاق الزجاج^(٣) (ت ٣١٠هـ)، وابن فضال المجاشعي^(٤) (ت ٤٧٩هـ)، وأبو البركات

(١) الجامع م/ ١٧٩، ١٨٠.

(٢) نسب أبو حيان هذا القول إلى الكوفيين، ولم أقف على قائله، البحر المحيط ١/ ١٢١، والمشهور أن الكوفيين يذكرون أن (أو) تكون بمعنى الواو، والبصريون يمنعون. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ٢/ ٤٧٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٩٢.

(٤) النكت في القرآن ١/ ٩٩.

الأنباري^(١) (ت٥٧٧هـ).

وفي قوله تعالى: [فَاصْبِرْ لِحُكْمِ اللَّهِ وَلَا آئِنًا أَوْ كُفُورًا]^(٢) قال أبو الحسن عن (أو)

إنها: ((بمعنى الجمع والتفريق كقولك: لا يفعل معصية صغيرة أو كبيرة))^(٣).

جعل الرمانى (أو) هنا للإباحة؛ لأن سياق الآية يدل على النهي عن طاعة الاثنين، أو

أحدهما، فهي تعني النهي عن الجمع والتفريق، أما حملها على التخير، أو تكون بمعنى الواو

فهو بعيد، والسياق لا يحتمله، وهذا قول سيبويه فيها^(٤).

(١) البيان في إعراب القرآن ١ / ٦٠.

(٢) الإنسان: ٢٤.

(٣) الجامع ف / ٩٥.

(٤) الكتاب ٣ / ١٨٤.

- المبحث الثالث: أشر دلالته السياق في الحذف والتقدير.

الحذفُ سمةٌ بارزةٌ في العربية، وهو من أبوابِ شجاعيتها وبلاغتها، وذلك لأن العربَ إلى الإيجازِ أميل، وعن الإكثارِ أبعد^(١).

وتعد قضية الحذف والتقدير من أكثر القضايا اللغوية التي ارتبطت بالسياق عند النحويين، وقد ذكر عبدُ القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) أن من أسباب اللجوء إلى القول بالحذف والتقدير: أن يكون الحذفُ لأمرٍ يرجع إلى غرضِ المتكلم^(٢)، كما أنهم يعللون الحذف كثيراً بعلم المخاطب^(٣)، وهذا كله راجعٌ إلى سياقِ الحال.

ولا بدَّ للحذفِ من دليل، قال ابن جني: ((قد حذفت العربُ الجملةَ والمفردَ والحرفَ والحركة، وليس شيءٌ من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيبِ في معرفته))^(٤).

وقال الرماني في ذلك: ((وربما حُذفت الإضافةُ اجتزاءً بما في الكلام من الدلالة عليها))^(٥)، وقال أيضاً في منع الحذف من الكلام إذا لم يدل السياق عليه: ((لا يجوز الحذف في الكلام من غير دليل يُنبئ عن المراد))^(٦)، وقال أيضاً: ((ويقال: هل يجوز أن يكون التقدير: ففي ثواب رحمة الله هم فيها خالدون، فيحذف كما حذف [j k Z^(٧)؟ الجواب: لا،

(١) الخصائص ١ / ٨٣ .

(٢) أسرار البلاغة ٤٢١ .

(٣) الخطاب القرآني ١٣٧، ١٤٠ .

(٤) الخصائص ٢ / ٣٦٠ .

(٥) الجامع م / ٧٦ .

(٦) الجامع ب / ٣٦ .

(٧) يوسف: ٨٢ .

لا، من قِبَلِ أن الرحمة هنا هي ثواب الله عزَّ وجلَّ للمطيعين، وإذا صحَّ الكلام من غير حذفٍ لم يجوزُ أن يُقدَّرَ على الحذف لاستغنائه عن المحذوف بتمامه على صحة معناه، إنها هو غلطٌ ممن قدَّره^(١)، يردُّ الرماني هنا على شيخه أبي إسحاق الزجاج الذي قدَّر مضافاً لـ (رحمة) تقديره: ثواب^(٢)؛ لأن الأصل بقاء الكلام على ظاهره، ولا يعدل عنه بالقول بالحذف إلا إذا صح المعنى، ودلَّ السياق على المحذوف.

وقد عني المفسِّرون والمعربون بمراعاة السياق في الحذف والتقدير، وأنواع السياق التي راعوها في ذلك:

١. السياق اللغوي؛ إذ جعلوه مسوِّغاً ثابتاً للحذف، والطريق الأول في تحديد موضع الحذف، وتقدير المحذوف من خلال الآيات السابقة واللاحقة لموضع الحذف.
٢. السياق الاجتماعي أو سياق الحال فأجازوا الحذف لعلم المخاطب والسامع بالمحذوف، واستصحبوا الحال في تأويل المحذوف وتقديره^(٣)، وقد عبَّر الرمانيُّ بمصطلح الحال المشاهدة التي تعدُّ عنصراً مهماً من عناصر الكلام، وعدَّها دليلاً قاطعاً على الحذف^(٤).
- والتقدير بالحذف عامة إنما يكون لعلم المتكلم بعلم المخاطب بالمحذوف المقدَّر^(٥)، وكما وكما أن السياق مؤثِّر في ترابط النص فإنَّ تقدير المحذوف اعتماداً على السياق يؤدي إلى فهم النص، والقدرة على تحليله.

ولذا يعدُّ السياق العامل الأول والأهم في تقدير المحذوف؛ وقد استعان به المفسرون

(١) الجامع ب/٦٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٨٢، ٣٨٣.

(٣) الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق ٣٦١.

(٤) الجامع م/٦، ١٣.

(٥) الصور والصيرورة ١٣٠.

والمعربون عند تقدير المحذوف، وذكروا الأوجه المختلفة التي يكتسبها السياق بل لَجَأَ بعضهم أحياناً إلى السياق القرآني العام؛ لمعرفة أن القرآن كله كالجمل الواحد تتكامل أجزاؤها وتتألف^(١).

وقبل دراسة مواضع الحذف والتقدير التي استعان الرماني بالسياق في توجيهها يحسن تحديداً الصلة بين الحذف والتقدير، فهما يتفقان في بعض مواضع الحذف التي يتحتم فيها تقدير المحذوف، ويختلفان في اقتصار الحذف على حالات معينة لا يتعين فيها التقدير كحذف العامل في بعض صورته^(٢).

ولذا سوف يتداخل الحديث عن الحذف والتقدير في دراسة الأمثلة والنماذج من كلام الرماني، وأنواع الحذف التي ظهر فيها السياق هي على الإجمال:

١. حذف العامل. ٢. حذف المفعول. ٣. حذف جواب الشرط.
٥. حذف المضاف. ٦. حذف الحرف.

أما مظاهر التقدير فهي: ١. تقدير كلمة. ٢. تقدير جملة.

ذكرت هذه الأنواع والمظاهر إجمالاً، والآن أذكرها مفصلاً بعد إيراد الآيات، وتحليل

الرماني لها:

أولاً: حذف العامل وتقديره.

١. قال أبو الحسن الرماني في (بسم الله): ((وموضع (باسم) نصب كأنك قلت: أبدأ باسم الله، ولم تحتج إلى ذكر (أبدأ)؛ لأنَّ القارئ مبتدئ، والحال مشاهدة دالة على المحذوف،

(١) أثر السياق في توجيه المعنى في تفسير التحرير والتنوير ٢٤٧.

(٢) الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٠٨.

ويصلح أن يكون موضعهُ رفعاً على (ابتدائي باسم الله) فيكون خبراً لا ابتداءً محذوف، والجالبُ للباء في (باسم الله) الفعلُ المتروك؛ لأن جميعَ حروفِ الجرِّ لا بُدَّ من أن تتصلَّ بفعلٍ إما مذكورٍ وإما محذوفٍ^(١).

أجاز في متعلق شبه الجملة المحذوف أن يكون فعلاً على رأي الكوفيين^(٢)، ويكون الجارُ والمجرورُ في موضع نصبٍ على المفعول به، وأجاز أن يكون اسماً على رأي البصريين^(٣)، ويكون الجار والمجرور هو الخبر، وتقديره: (ابتدائي باسم الله).

وعلَّ حذفَ متعلقِ شبه الجملة بدلالة السياق، فقال: ((لأن القارئ مبتدئ، والحالُ مشاهدةٌ دالةٌ على المحذوف))، وقال بعد ذلك: ((وفيه من البلاغة والاختصار في موضعه بالحذف على شرائطه؛ إذ موضوعُ هذه الكلمة على كثرة التكرير وطول التردد، وأنه استغنى بالحال الدالة عن العبارة، واستغنى عن ذكر (أبدأ)؛ لأن الحال بمنزلة ذلك))^(٤)، فاستدلَّ على الحذف بسياق الحال، واتخذ مسوغاً ودليلاً قاطعاً على الحذف، واستعان به في تقدير المحذوف، وقد عبَّر عن دلالة السياق هنا بثلاثة مصطلحات، وهي: (الحال الشاهدة)، و(كثرة التكرير وطول التردد)، و(الحال الدالة عن العبارة)، وهذه عناصرُ مهمة من عناصر الكلام استصحبها الرماني للدلالة على موضع الحذف وتقدير المحذوف.

(١) الجامع م/٦.

(٢) انظر: مجالس ثعلب ١/٨٦، إعراب القرآن للنحاس ١/١٦٦، الطارقية في إعراب ثلاثين سورة من المفصل ٥٣، مشكل إعراب القرآن ١/٢٩، ٣٠، غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/٩٢، التبيان في إعراب القرآن ١١.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/١٦٦، الطارقية في إعراب ثلاثين سورة من المفصل ٥٣، مشكل إعراب القرآن ١/٢٩، غرائب التفسير وعجائب التأويل ١/٩٢، التبيان في إعراب القرآن ١١.

(٤) الجامع م/١٢، ١٣.

٢. في قوله تعالى: [وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدًا لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ]^(١).

قال أبو الحسن الرماني - رحمه الله -: ((ويقال: ما العاملُ في (إذ)؟ الجواب: محذوفٌ بتقدير: واذكر إذ غدوت فيحذف الفعل لدلالة الكلام عليه من حيث كان ذكر الحال المتقدمة تذكيراً بها، ولا يجوز أن يعمل فيه (غدوت)؛ لأنه مضافٌ إليه بمنزلة الصلة له))^(٢).

(إذ) ظرفٌ زمانٍ يذكرُ في أوائل القصص في القرآن^(٣)، ويردُّ أحياناً مذكوراً معه فعل، وأحياناً محذوفاً عنه، وقد اختلف المعربون فيه على قولين:

١. قيل: إنه ظرفٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره: (اذكر).

٢. قيل: إنه مفعولٌ به لفعلٍ محذوفٍ تقديره: (اذكر).

وممن ذهب إلى الرأي الأول أبو حيان؛ إذ قال: ((وهو ملازمٌ للظرفية إلا أن يضاف إليه زمان، ولا يكون مفعولاً به...))^(٤)، وقد اعترض ابن هشام على هذا الإعراب بقوله: ((وبعضُ المعربين يقول في ذلك: إنه ظرفٌ لـ (اذكر) محذوفاً، وهذا وهمٌ فاحشٌ؛ لاقتضائه حينئذٍ الأمرَ بالذكر في ذلك الوقت مع أن الأمرَ للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى بل تعلّق الخطاب بالمتكلمين منّا، وإنما المراد ذكرُ الوقتِ نفسه لا الذكرِ فيه))^(٥)، وممن أعربها على المفعولية أبو البقاء العكبري^(٦).

(١) آل عمران: ١٢١.

(٢) الجامع ب/ ٨٥.

(٣) مغني اللبيب ٩١.

(٤) البحر المحيط ١/ ١٩٨.

(٥) مغني اللبيب ٩١.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٢٢، ٦٥.

أما الرماني فلم يصرِّح بمفعوليتها أو ظرفيتها بل قدَّر لها الفعل (اذكر)، ولكن من ينظر في تعامل الرماني مع أمثالها من الظروف نحو (يوم) في قوله تعالى: [/ . - , / .] ZO^(١) حيث قال: ((ويقال: علام ينتصب [/ .] ZO ؟ الجواب: على المفعول به، والعامِل فيه (أنذرهم)، كأنه قيل: خوَّفهم عقابَ الله، ولا يكون على الظرف؛ لأنه لم يؤمَّر بالإنذار في ذلك اليوم))^(٢) يجد أنه منع إعرابه على الظرف لفساد المعنى، وهذه العلة موجودة في إعراب (إذ) هنا فالأقرب عندي أنه يعربها مفعولاً به.

وبنى الرمانيُّ كلامه في الحذف والتقدير على السياق حيث قال: ((فيحذف الفعل لدلالة الكلام عليه من حيث كان ذكر الحال المتقدمة تذكيراً بها))، فالمخاطبُ يعرفُ المراد فلا يحتاج إلى تكرار الفعل، لأن الحديث عن مظاهر عداوة اليهود والمنافقين الذين اتفقوا على مخالفة الدين والكيد له.

٣. في قوله تعالى: [/ . - , / .] Zk j i h g f e d c b^(٣).

قال الرماني: ((ويقال: بم انتصب [/ . - , / .] Zk j ؟ الجواب: بأنه مصدرٌ لفعلٍ محذوفٍ قد دلَّ أول الكلام عليه مع العلم بأنَّ كلَّ ما يكون فقد كتبه الله فتقديره: (كتب الله ذلك كتاباً مؤجلاً)، ويجوز أن يدلَّ على الفعل المحذوف مصدرٌ المنتصب به))^(٤).

أراد أن (كتاباً) يعرب على المصدر المؤكِّد لمضمون الجملة قبله، وقال بهذا الإعراب

(١) إبراهيم: ٤٤.

(٢) الجامع ط/ ١٥٨.

(٣) آل عمران: ١٤٥.

(٤) الجامع ب/ ١١١.

الأخفش^(١)، وعاملُ الفعل (كَتَبَ) الذي يدل عليه معنى الآية وسياقها^(٢)، وأكَّد الرماني هذا بقوله: ((ويجوز أن يدل على الفعل المحذوف مصدرُهُ المنتصبُ به))، وهذا يدل على إدراكه لأثر السياق في معرفة العامل المحذوف وتقديره، والحذف واجبٌ عنده؛ إذ قال في شرح (الكتاب) عن المؤكِّد لمضمون الجملة: ((إلا أن الجملة تكون خلفاً من الفعل المحذوف فلا يصلح أن يظهر من أجل الخلف منه))^(٣)، وهذا واردٌ في القرآن في مواضع كثيرة منها: قوله تعالى: [ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ © Z^(٤) أَي: (أقول قول الحق)، ومنه: [وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدًا وَهِيَ تَمْرٌ مَرَّمٌ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ أَيْ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ Z^(٥) معناه: (صنع الله ذلك صنْعاً) ومنه: [أَسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ © Z^(٦) أَي: (ومكروا مكراً سيئاً)^(٧) .

٤. في قوله تعالى: [! " # \$ % & ' () *

(١) معاني القرآن ٢٣٤/١.

(٢) هذا هو رأي البصريين فيرون أن العامل فعل من لفظ المصدر انظر: الكتاب ٣٨١/١، المقتضب ٢٦٦/٣، أما الكوفيون فيرون أن الناصب له ما تضمنته الكلام قبله من معنى الفعل انظر: جامع البيان ١٠٧/٦، ١٠٨، مصطلح الخروج عند الكوفيين (مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٩٤، ٥٨).

(٣) شرح كتاب سيبويه (نسخة فيض الله) باب المصدر المؤكد للمعنى المدلول عليه بالجملة ٢١/٢.

(٤) مريم: ٣٤.

(٥) النمل: ٨٨.

(٦) فاطر: ٤٣.

(٧) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢٣٤/١، الكتاب ٣٨١/١، المقتضب ٢٦٦/٣، إعراب القرآن المنسوب المنسوب للزجاج (باب ما جاء في التنزيل من المصادر المنصوبة بفعل مضمرة دل عليه ما قبله) ٧٦٧/٢، ارتشاف الضرب ١٠٨٩/٣، وقد أوجب ابن مالك حذفه في ألفيته:

وَالحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كَنَدَلًا لِلَّذِي كَانَدَلًا

انظر: توضيح المقاصد ٦٥٠/٢.

Z+^(١).

قال أبو الحسن الرماني: ((ويقال: بم ينتصب [(Z) ؟ الجواب: بتقدير (وجعل) لدلالة (ألقى) عليه.))^(٢).

اختلف المعربون في ناصب [(Z) :

أ- الزخشيُّ جعل الفعل (ألقى) بمعنى (جعل)^(٣)، واستدلَّ بقوله تعالى: [4 5
Z: 9 8 7 6^(٤).

ب- قدَّر أبو البقاء العكبري فعلاً آخر وهو (شَقَّ)^(٥).

ت- أكثر المعربين^(٦) قدَّروا الفعل (جعل) لكنَّهم لم يذكروا علَّتَّهم في هذا التقدير عدا الطبريِّ الذي علل بالسياق فقال: ((إذ كان مفهوماً معنى الكلام والمرادُ منه))^(٧)، أما الرمانيُّ فقد قدَّر هذا الفعل، وعلَّل هذا التقدير بقوله: ((لدلالة (ألقى) عليه))، فهو صرَّح بأن تقديره للفعل (جعل) لمناسبة (ألقى)، وهذا فيه مراعاة للسياق اللغوي في الآية، وتعليله بهذا يدلُّ على أنَّ هناك تقارباً بين الفعلين في المعنى فـ(الإلقاء) قريبٌ من (الجعل)، لكنَّه ليس مرادفاً له من كلِّ وجه، فـ(ألقى) أخصُّ من (جعل)؛ وذلك أنها تقتضي أنَّ الله أحدثَ الجبالَ ليس من

(١) النحل: ١٥.

(٢) الجامع ط/ ٢٣٧.

(٣) الكشف ٢/ ٥٦٠.

(٤) النبأ: ٦، ٧.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٢٢٨.

(٦) جامع البيان ١٤/ ١٩١، معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٥٧، إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٩٣.

(٧) جامع البيان ١٤/ ١٩١.

الأرض لكن من قدرته واختراعه^(١)؛ ولذا لم يسَلِّطْ (ألقى) على: [(Z)؛ لعدم مناسبتها لها من جهة المعنى فامتنع العطف، وامتنع كذلك نصبها على المفعول معه؛ لانتفاء المعية، ومصاحبة ما قبله في تسلُّط العامل عليه^(٢).

٥. في قوله تعالى: [الْحَقُّ © رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ Z^(٣).

قال أبو الحسن الرماني: ((ويقال: ما عاملُ الإعرابِ في (الحق من ربك)؟ والجواب: الابتداء تقديره: ذلك النبا في أمر عيسى الحق من ربك فحذف ذلك؛ لتقدم ذكره وأغنى حضور المعنى للنفس عن الإشارة إليه كما يقال: الهلاك والله، أي هذا الهلاك))^(٤).

اختلف في إعراب (الحق) على ثلاثة أوجه:

أ- أنها مبتدأ كما يراه أبو عبيدة^(٥).

ب- أنها فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ تقديره: (جاءك الحق) ذكره ابن عادل الحنبلي (ت ١٨٨٠هـ) ونسبه إلى بعضهم^(٦).

ث- أنه خبرٌ لمبتدأ محذوف، واختلف في تقديره فيرى الأخفش، ومكيُّ بن أبي طالب، والزمخشري أنه يقدر بـ (هو الحق)^(٧)، وقدَّره الزجاج بقوله ((الذي أنبأك به في قصة عيسى عليه

(١) المحرر الوجيز ١٠ / ١٦٩.

(٢) الفصول المفيدة في الواو المزيده ١٨٨ - ١٩١.

(٣) آل عمران: ٦٠.

(٤) الجامع ب / ٩.

(٥) مجاز القرآن ١ / ٩٥.

(٦) اللباب في علوم الكتاب ٥ / ٢٨١، والثعلبي قال: ((وقيل: بإضمار فعلٍ أي: حال الحق))، ولا معنى له له ولعله تصحيف من: جاءك الحق، انظر: الكشف والبيان (طبعة دار الكتب العلمية) ٢ / ٧٤، و(طبعة دار إحياء التراث العربي) ٣ / ٨٤.

(٧) معاني القرآن ١ / ٢٢٢، مشكل إعراب القرآن ١٤١، الكشاف ١ / ٣٩٥.

عليه السلام هو الحق من ربك))^(١)، وقدَّره الرماني بقوله: ((ذلك النبأ في أمر عيسى الحق من ربك))، وعلل الحذف بقوله: ((فحذف ذلك لتقدُّم ذكره وأغنى حضور المعنى للنفس عن الإشارة إليه))، فالتعليل والتقدير الذي ذكره يُنبئان عن مراعاته للسياق، أما المعربون الآخرون فلم يشيروا إلى علَّة الحذف، ولم يذكروا إضماراً خاصاً بسياق الآية -خلا الزجاج- بل قدَّروا الضمير المعتاد (هو).

ومن القضايا المتعلقة بحذف العاملِ حذفُ القولِ وقائله، وهو كثيرٌ في كتاب الله عز وجل^(٢)، وقد أشار الرماني إلى ذلك في قوله^(٣): ((وقد حُذِفَ القولُ في غير موضع من القرآن استغناءً بما تضمنه من البيان فمن ذلك [! " # \$ % & ') * + Z^(٤) لدلالة تنكيس المجرم رأسه على سؤال الإقالة، ومن ذلك: [! " # \$ % & ') * + Z^(٥))).

ربط حذف القول بالسياق فقال: ((استغناء بما تضمنه من البيان))، فالسياقُ يغني عن ذكر لفظ (القول)، وفيه إبرازُ العناية بهذا القول، فالحذف في الآية الأولى من أجل التركيز على حال المجرمين حين يحاسبهم ربُّهم، وما هم فيه من الغمِّ والذلِّ والحياءِ فيجيبون قائلين إننا أبصرنا صدقَ وعيدك للمكذِّبين والعاصين، وسمعنا منك تصديق ما تأمرنا به رسلك^(٦)، فحذف في الآية لفظ القول؛ لأنَّ سياق الآية وظاهر الكلام يدلُّ على ذلك، قال الرماني: ((لدلالة تنكيس

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٣٥٦.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢/١٠، خصائص التراكيب ٢٢٥.

(٣) الجامع ب/٦٤.

(٤) السجدة: ١٢.

(٥) البقرة: ١٢٧.

(٦) جامع البيان ١٨/٦٠٥.

المجرم رأسه على سؤال الإقالة)) فحالمهم وهيئتهم تدل على أنهم سيقولون شيئاً لربهم سبحانه،
والسامع يفهم المراد فلا حاجة لذكره.

أما الآية الأخرى فهي تتحدّث عن رفع إبراهيم وإسماعيل قواعد البيت، وأنها كانا
يقولان: [(* - , - / Z فحذف القول للعلم به، ولدلالة سياق الكلام
عليه، فالدعاء لا يكون إلا بالقول واللفظ المعهود، وكل من توجه إلى الله داعياً فلا بد أن يقول
قولاً ظاهراً أو خفياً^(١).

ثانياً: حذف المفعول وتقديره.

١. في قوله تعالى: [يَتَأَهَّلَ الْكُتُبِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَسْهَدُونَ]^(٢).

قال أبو الحسن الرماني: ((ويقال: لم جاز الحذف من [وَأَنْتُمْ تَسْهَدُونَ]؟ والجواب: لأن
الكلام لما كان توبيخاً دلّ^(٣) (وأنتم تشهدون ما عليكم فيه الحجة)؛ فحذف للإيجاز مع
الاستغناء عنه بالتوبيخ الذي تضمنه الكلام))^(٤).

أشار إلى حذف مفعول (تشهدون)، وعلل الحذف بسياق المقال المتضمن للتوبيخ لهم
على أفعالهم بكفرهم بآيات الله مع إقرارهم وشهادتهم بآيات الأنبياء، والبشارة بنبوّة محمد
ؐ، فالرماني هنا ربط الحذف بسياق النص وما تضمنه من معنى، وجعله مسوغاً لحذف
المفعول من الكلام.

(١) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف ٩٣.

(٢) آل عمران: ٧٠.

(٣) العبارة مضطربة ويبدو أن فيها سقطاً.

(٤) الجامع ب/ ٢١.

٢. في قوله تعالى: [! " # \$ % & ') * Z^(١) .

قال الرماني: ((ويقال: ما المحذوف من (تعلمون) هنا؟ والجواب: الحق بتقدير: وأنتم تعلمون الحق؛ لأن التقرير قد دلَّ على أنهم كتموا الحقَّ أنه حقُّ، ولو كتموه وهم لا يعلمون أنه حقُّ لم يلائم معنى التقرير الذي دلَّ عليه الكلام))^(٢).

نظر الرمانيُّ في تعليل تقدير مفعولِ (تعلمون) إلى أحوال المخاطبين، فالخطابُ الموجَّهٌ إليهم في الاستفهام هو خطابُ توبيخٍ وتقرير، والتوبيخُ إنما يوجَّه لمن يعلم صواب الأمر ثم يعمل بضده فيأتي أسلوبُ التوبيخ لتنبية المخاطبِ حتى يرجع إلى نفسه ويحجل ويرتدع عن فعله^(٣)؛ فلذا جاز الحذف من (تعلمون)؛ لأن السياق فيه تقريرٌ لهؤلاء الكفار الذين كتموا الحقَّ ولديهم علمٌ بأنه حق، ولذا فحالمهم وموقفهم كافٍ في الدلالة على المحذوف الذي هو (الحق)، وأغنى عنه فلا حاجة لذكره.

ثالثاً: حذف جواب الشرط وتقديره.

١. في قوله تعالى: [فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ

تَكْفُرُونَ]^(٤).

قال أبو الحسن: ((ويقال أين جوابُ (أما)؟ والجواب: محذوفٌ على تقدير: فأما الذين أسودت وجوههم فيقال لهم: أكفرتم فحذف لدلالة أسوداد الوجهِ على حالِ التوبيخِ حتى

(١) آل عمران: ٧١.

(٢) الجامع ب/ ٢٢.

(٣) الإيضاح ١٤٣.

(٤) آل عمران: ١٠٦.

كأنه ناطقٌ به))^(١).

(أما) حرفٌ شرطٍ يقتضي جواباً بالفاء، وقد حُذِفَ في الآية دلالةً للسياق على ذلك؛ إذ الآية تتحدث عن الكفار الذين ذكر الله شيئاً من حالهم ووصفهم قد اسودَّت وجوههم، فيقال لهم على سبيل التوبيخ والتقريع على أفعالهم لِمَ هذا الكفر منكم بعد إقراركم بالإيمان يوم قيل لكم: [ZIH FE IC B]^(٢)، وحين أخذ منكم العهد والميثاق وفطرَكُمْ على الإسلام^(٣)؟

واتخذ النحويون ما يسبق الشرط، أو ما يحيط به من أحوالٍ دليلاً على استغناء الشرط عن جوابه، وعدُّوه من باب الحذف^(٤)، وجعلَ ابنُ هشامٍ هذا الحذفَ واجباً ((إن تقدّم عليه، أو اكتنفه ما يدلُّ على الجواب))^(٥)، فالسياق يغني عن جواب الشرط، وفي الحذف بهذا الاعتبار بلاغةٌ، فهو أبلغ من الذكر^(٦)؛ إذ يجعل الجواب محتملاً لكل ما يناسب المقام من جوابات، فيكون المعنى قد اتسع بحذف بعض الجواب، وشمل أبعاداً لم يكن يشملها الذكر^(٧)، ما دام أن في الكلام دليلاً وقرينةً على المراد فتلمح إلى المعنى المراد، والتلميح أقوى تأثيراً في النص من التصريح؛ لأنه يدفع المتلقي إلى استحضار الكثير مما في ذهنه فيضفي على

(١) الجامع ب/ ٦٣.

(٢) الأعراف ١٧٢.

(٣) جامع البيان ٥/ ٦٦٦.

(٤) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف ١٨٥.

(٥) مغني اللبيب ٦١٢.

(٦) النكت في إعجاز القرآن ٧٦.

(٧) البديل المعنوي من ظاهرة الحذف ١٨٥.

المعنى تفخيمياً وتعظيماً^(١).

فحذف هنا جوابُ الشرط وهو القول، وحذفت الفاء التي تأتي لازمةً في جواب (أما)^(٢)، وتحذف بكثرة مع القول استغناءً عنه بالمقول فتتبعه الفاء بالحذف^(٣).

٢. في قوله تعالى: [Z Y X W] Z\ [٤]

قال أبو الحسن: ((يقال: كيف تحقيقُ جوابِ الجزاءِ في الآية الأولى؟ الجواب: فإن تولوا فإنه لا يلزمك تقصيرٌ من أجل توليهم؛ لأن الذي عليك البلاغ المبين إلا أنه جاء على الإيجاز لدلالة الكلام على هذا المعنى من جهة التسلية له عما يلحقه عند توليهم عن الحق اللازم لهم))^(٥).

(إن) حرف شرطٍ يطلبُ جواباً لكنه حذف في هذه الآية، وقدّره الرماني بقوله: ((فإنه لا يلزمك تقصيرٌ من أجل توليهم))، وأما قوله: [Z Y] Z\ فظاهرُ كلامِ الرماني أنها ليست الجواب، وإنما هي تعليلٌ له، وقد أشار إلى هذا الحذف كثيرٌ من المفسرين والمعربين لكنهم لم يعللوا ذلك كما علّله الرماني الذي جعل السياق دليلاً على الجواب المحذوف للإيجاز، فالمقام وحالُ المخاطبِ يغني عن جواب الشرط الذي يُعلم من ظاهر الكلام.

(١) النظام النحوي في القرآن الكريم ٤١٧، ٤١٨.

(٢) الجنى الداني ٥٢٢.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة ٣٩٠.

(٤) النحل: ٨٢.

(٥) الجامع ط / ٢٨٨.

رابعاً: حذف المضاف وتقديره.

١. في قوله تعالى: [$Z^{\text{ـ}}$ ^(١)] .

قال أبو الحسن الرماني: ((والتقدير: ويخرج به شجر جناتٍ ألفافاً إلا أنه حذف؛ لدلالة الكلام عليه باقتضائه له))^(٢) .

أراد أن المضاف (شجر) حُذِفَ في الآية؛ لدلالة سياق الآية عليه فأدّى هذا إلى الاستغناء عن المضاف الذي أجاز النحويون حذفه عند وجود قرينة تدلُّ عليه، ولا يُلبَسُ حذفه^(٣)، قال ابن يعيش: ((علم أن المضاف قد حُذِفَ كثيراً من الكلام، وهو سائغٌ في سعة الكلام وحال الاختيار، وإنما سَوَّغَ ذلك الثقة بعلم المخاطب؛ إذ الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى فإذا حصل المعنى بقرينة حالٍ، أو لفظٍ آخر استغني عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً))^(٤) .

والرماني اعتمد على السياق ومقتضى الكلام في الدلالة على المضاف المحذوف، وقدَّره بـ(شجر)، وقدَّره أبو جعفر الطبري، ومكي بن أبي طالب بـ(ثمر)^(٥) .

٢. في قوله تعالى: [98 76 : ; < = > ? @ A B C] .

$Z^{\text{ـ}}$ ^(٦) E D .

(١) النبأ: ١٦

(٢) الجامع ف/ ١١٦ .

(٣) الكتاب ٣/ ٢٤٧، الخصائص ٢/ ٢٦٤ .

(٤) شرح المفصل ٣/ ٢٣ .

(٥) جامع البيان ١٦/ ٢٤ . الهداية إلى بلوغ النهاية ٢٤/ ٧٩٩١ .

(٦) آل عمران: ١١٧ .

قال أبو الحسن: ((ويقال: ما المحذوف من الكلام في التقدير حتى يتقابل المثل في التشبيه؟ الجواب: المحذوف (إهلاك) على تقدير: مثل إهلاك ما ينفقون كمثل إهلاك ریح فيها صرَّ أصابت حرث قوم، فحُذِفَ الإهلاك؛ لدلالة آخر الكلام عليه، واستغني عن لفظه بما دلَّ عليه من غيره، ولم يُستغن عن تقديره لتوفية الكلام حقَّه على أصله؛ لأنَّ أصل المثل تشبيه الشيء بغيره على الإفصاح بذكره فإذا اقتصر على دلالة تضمين الكلام فهو كالاقتصار على دلالة الحال))^(١).

يشبه الله في هذه الآية ما يتصدَّق به الكافر من ماله مع جحوده وحدانية الله وتكذيبه رسوله بريحٍ فيها برْدٌ شديدٌ أصابت زرع قوم فأهلكته، فكذلك نفقة الكافر لا تنفعه، ويبطل ثوابها^(٢).

وقد حُذِفَ وتُركَ ذكر لفظ الإهلاك على تقدير: مثل إهلاك ما ينفقون كمثل إهلاك ریح فيها صرَّ أصابت حرث قوم، وعلة حذف المضاف - وهو الإهلاك - دلالة سياق الآية على المحذوف، وذلك في قوله: (فأهلكته) فاستغني عن لفظه بدلالة غيره عليه.

وجعلت هذا الحذف من حذف المضاف ولم أجعله من حذف المضاف إليه مع احتمال؛ لأن المحذوف وهو (إهلاك) في موقع المضاف والمضاف إليه لأمرين:

- أ- أن المفسرين والمعربين جعلوه من حذف المضاف^(٣).
- ب- أن حذف المضاف إليه أقلُّ من حذف المضاف، وأبعد قياساً؛ وذلك لأن الغرض من المضاف إليه التعريف والتخصيص، وإذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضاً

(١) الجامع ب/ ٧٩.

(٢) جامع البيان ٥/ ٧٠٣، ٧٠٤.

(٣) انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج (وهو للباقولي) ١/ ٨٤، التبيان في إعراب القرآن ١١٧.

للغرض، وتراجعاً عن المقصود^(١)، يقول ابن الشجري: «وحذفُ المضاف في كلام العرب وأشعارها وفي الكتاب العزيز أكثر من أن يحصى»^(٢).

خامساً: حذف الحروف.

في قوله تعالى: [> @? B A EDC F HG I J K L M N

Q P R U T V W X Y Z] [^ _ (٣).

قال أبو الحسن: «ويقال: لم جاز حذفُ (لا) من قوله عز وجل: [I J K L M

N Z؟ والجواب: للدلالة عليها كالدلالة في جواب القسم^(٤) نحو: (والله أقوم) أي: لا

أقوم، وقال امرؤ القيس^(٥):

فقلتُ يمينَ الله أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لذيكِ وأوصالي

أي: لا أبرح، والدليل عليه في الآية اتصاله بالغرض في اختصاص أهل الإيمان بالهدى فلا

يتبعه في المعنى إلا على (ألا يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم)، وكذلك [O P Q R

S Z^(٦)؛ لأن البيان لا يكون طريقاً للضلال، وقال أبو العباس: إنها تقديره كراهة أن

(١) شرح المفصل ٢٩/٣.

(٢) أمالي ابن الشجري ٧٨/١.

(٣) آل عمران: ٧٣.

(٤) تحذف (لا) النافية في جواب القسم المثبت؛ لأنها لو لم تكن محذوفة لكان مؤكداً باللام والنون كما هو

القياس في القسم المثبت. انظر: اللمع ٢٤٤، أمالي ابن الشجري ٢/١٤٠، أسرار العربية ٢٤٩، مغني

اللييب ٦٠١.

(٥) ديوانه: ١٢٧.

(٦) النساء: ١٧٦.

تضلوا، وكرهة أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم، فحملته على الأكثر؛ لأن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أكثر من حذف: لا^(١).

أجاز الرماني حذف (لا)^(٢)، أما البصريون فهم يمنعون حذفها^(٣)، وذكر رأي المبرّد منهم^(٤)، وأنها على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والمعنى كراهة أن يؤتى أحدٌ مثل مثل ما أوتيتم.

وجعل مسوِّغ حذف (لا) سياق الآية؛ إذ المعنى: ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم، ولا تؤمنوا أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم أي: لا يؤتى أحدٌ بمثل ما أوتيتم، فيكون قوله: [ED ZHG F اعتراضاً وسط الكلام، والمعنى لا يستقيم إلا بالنفي؛ لاختصاص أهل الإيمان بالهدى، والمنع أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتوا، فدلّ ظاهر الكلام على حرف النفي المحذوف، وهذا ترجيح أبي جعفر الطبري^(٥) لمعنى الآية وتابعه الرماني.

وقد اعترض ابن الشجري على قول الرماني، وقال: ((ليس يجري حذف (لا) في نحو: [ZS RQ PO مجرى حذفها من جواب القسم؛ لأن الدلالة عليها إذا حُذفت من جواب القسم قائمة؛ لأنك إذا قلت: والله أقوم، لو لم تُرد (لا) لجئت باللام والنون، فقلت: لأقومن^(٦)))، فجعل ابن الشجري حذف (لا) من جواب القسم له مسوِّغ لفظي، وهو عدم

(١) الجامع ب/ ٢٤، ٢٥.

(٢) كما هو رأي الفراء، معاني القرآن ١/ ٢٩٧.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١١١، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٥١١.

(٤) انظر رأيه في: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٥١١، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٦٠.

(٥) جامع البيان ٥/ ٥٠١.

(٦) أمالي ابن الشجري ٣/ ١٦١.

التأكيد بالنون، أما حذفها هنا فلا مسوِّغ له، وأرى أن هذا الاعتراض ليس في محله؛ لأن الرمانيّ - فيما يظهر - لم يرد بالتنظير أن تكون العلة واحدة في الأمرين بل أراد أن حذف (لا) جائز هنا كما هو جائز في القسم، وإن اختلف مسوِّغ الحذف فيهما، فقد حُذفت في الآية للدلالة المعنوية الظاهرة من السياق، وحُذفت في القسم للدلالة اللفظية.

وهناك ظواهر أخرى استعان الرمانيّ فيها بالسياق في التعيين والترجيح غير هذه المباحث الثلاثة السابقة، ومنها: أثر السياق في تحديد مرجع الضمير وترجيحه، وتحديد المشار إليه.

أما مرجع الضمير فله قيمته وتأثيره في المعنى؛ ولذا كان من أسباب اختلاف المفسرين في تأويل كلام الله، والضمائر في كتاب الله كثيرة، وضمير الغائب هو الذي يحتاج منها إلى تحديد مفسره ومرجعه، قال أبو حيان: ((ضمير المتكلم وضمير المخاطب تفسرهما المشاهدة، أما ضمير الغائب فعار عن المشاهدة، فاحتيج إلى ما يفسره، وأصل المفسر في الضمير أن يكون ما يعود عليه متقدماً))^(١).

وللسياق ومجموع القرائن المقامية والمقالية أثر بارز في تحديد مرجع الضمير أو ترجيح مرجع على آخر، ومن الآيات التي نظر الرماني إلى السياق في ترجيح مرجع الضمير قوله تعالى: [Z \ [] ^ _ ` \] i h g f e d b a z k j (٢).

قال أبو الحسن: ((ويقال: على أي شيء تعود الهاء في [Z \ []؟ الجواب: على ذكر الإمداد أو الوعد به فتعود على معلوم بالدلالة عليه غير مذكور باسمه؛ لأن (أن يُمدد) يدلُّ

(١) التذييل والتكميل ٢ / ٢٥٢، وقد أوقفني على هذه المقولة الدكتور صالح بن ناصر الناصر في بحثه: من أسباب اختلاف المفسرين المتعلقة بمرجع الضمير (مجلة الحكمة، ع ٣٤٤، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).

(٢) آل عمران: ١٢٦.

على الذكر للإمداد، ومثله: [WV X Y Z \] ^ _ ` a b
 edc f g Z^(١) أي الشمس^(٢).

اختلف فيما تعود إليه الهاء في (جعله)، فقليل: إنها تعود على المدد، المدلول عليه بقوله:
 [@ ZA وهم الملائكة، وقيل: تعود على التسويم المدلول عليه بقوله: [ZX ، وقيل
 تعود على الإنزال المدلول عليه بقوله: [ZG ، وقيل: تعود على العدد المدلول عليه بقوله:
 [C D Z ، [T U Z^(٣)، وقيل: تعود على النصر^(٤)، وذهب الزجاج والرماني إلى
 أنها تعود إلى ذكر الإمداد أو الوعد به^(٥)، واستعان الرماني بالسياق في تحديده فذكر أنه يعود
 إلى معلوم مفهوم من ظاهر الكلام غير منطوق به، فالمقام مقام بشري ووعد بالإمداد، ولا
 دلالة بالآية - كما يقول ابن جرير - على أنهم أمدوا بثلاثة آلاف أو خمسة آلاف، وإنما هو وعدٌ
 من الله وبشارة للمؤمنين^(٦).

وقاس الرماني عود الضمير إلى مدلول عليه غير مذكور على قوله تعالى: [^]
 _ ` a b c d e f g Z ضمير الغيبة المستتر عند الرماني يعود على
 الشمس التي لم تذكر في الآية، وإنما علم ذلك من السياق وظاهر الكلام، فقد دلَّ عليها قوله:
 [Y Z ، وقد اختلف في مرجع الضمير هنا، فالتحاس جعل الضمير عائداً للخيل^(٧)،

(١) ص: ٣١، ٣٢.

(٢) الجامع ب/ ٩٠.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١٥٣.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٨٧.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٩٢.

(٦) جامع البيان ٦/ ٢٨.

(٧) إعراب القرآن ٣/ ٤٦٣.

وقال عنه أبو حيان: ((والظاهر أن الضمير في [Z f عائذٌ على [Z Z أي: دخلت إصطبلاتها فهي الحجاب))^(١).

وأما تحديدُ المشار إليه، أو مرجع اسم الإشارة فهو مهمٌ في سبيل تجلية المعنى،؛ وذلك لأن أسماء الإشارة مبهمَةٌ مفتقرةٌ إلى الإيضاح والإبانة؛ ولذا لا بدَّ من تحديد مرجعها ومفسرها، فلفظ الإشارة وحده لا يكفي لإزالة الإبهام^(٢).

وقد استعان الرماني بالسياق في بيان الفروق بين أسماء الإشارة كما في قوله تعالى: [2

3 4 5 6 7 8 9 ; < Z^(٣).

قال أبو الحسن: ((يقال: لم أشير بـ(ذلكم) على جهة البعد ولم يقل: إنما الشيطان يخوف

أولياءه؟ الجواب: لدلالة الذكر المتقدم على المخوف في [الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا

لَكُمْ فَأَخَشَوْهُمْ]^(٤) فهذا قول من الناس وتخويف من الشيطان؛ لأنه سببُ ذلك بالدعاء إليه والإغواء فيه^(٥).

علل مجيء اسم الإشارة للبعيد بأن المخوف قد تقدم ذكره قبل آيتين في قوله [الَّذِينَ قَالَ

لَهُمُ النَّاسُ]، وإن كان القائل هم الناس لكن الشيطان هو الداعي إلى ذلك والامرُّ به، وهو

سبب الإغواء والتخويف؛ ولذا أعاد إشارة البعيد إليه لتقدم ذكره، فالرماني نظر في هذا

التعليل إلى سياق الآية، وأنَّ قول الناس المتقدم ذكرهم إنما هو من الشيطان الذي أغواهم

(١) البحر المحيط ٧/٥٢٦.

(٢) شرح المفصل ٢/١٢٦، شرح الرضي على الكافية القسم الثاني ١/٤٩٨.

(٣) آل عمران: ١٧٥.

(٤) آل عمران: ١٧٣.

(٥) الجامع ب/١٤٥.

ودعاهم إلى ذلك، فهو المخوف.

وقد جعل الرماني السياق مؤثراً في خروج الأساليب الإنشائية إلى غير معناها الأصلي، ومن ذلك أسلوب الأمر الذي وُضع في أصله للطلب على جهة الاستعلاء^(١)، ومن ذلك الأمر في قوله تعالى: [p q r s t u v w x y z] { } ~ عَلَيْكُمْ أَلَا نَأْمُلُ مِنَ الْغَيْظِ قُلُوبًا مَوْتُوا بِغَيْظِكُمْ^٢ ۞ اللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ^(٢).

قال أبو الحسن الرماني: ((ويقال: ما معنى [قُلُوبًا مَوْتُوا بِغَيْظِكُمْ] إذ خرجها من الأمر وليس على معنى الأمر؟ الجواب: معناه الدعاء عليهم كأنه قيل: أماتكم الله بغَيْظِكُمْ، وفيه معنى الذم لهم؛ لأنه لا يجوز أن يُدعى عليهم هذا الدعاء إلا وقد استحقوه بقبيح ما آتوه))^(٣).

يأمر الله نبيه ^ أن يدعو على اليهود فيقول: أماتكم الله بغَيْظِكُمْ، فالأمر هنا ليس على أصله؛ إذ لو كان كذلك لكان أمراً بالإقامة على الغيظ، وذلك الغيظ الكفر، فكان هذا أمراً بالإقامة على الكفر، وذلك غير جائز^(٤)، ولو كان الأمر على الإيجاب لماتوا من ساعتهم، كما قال سبحانه في موضع آخر: [u v w x y z]^(٥) فماتوا من ساعتهم^(٦)، بل هو هو على الدعاء، وفيه معنى الذم كما يرى الرماني الذي رأى أن الموقف الكلامي لا يتحمل أن يكون طلباً يوجب التنفيذ من المتكلم للمأمور بل هو دعاءٌ عليهم إمعاناً في ذمهم، وعلى تفسير

(١) أمالي ابن الشجري ١ / ٤١٠، مفتاح العلوم ٤٢٨.

(٢) آل عمران: ١١٩.

(٣) الجامع ب / ٨٣.

(٤) تفسير الرازي ٨ / ٢٢٠.

(٥) البقرة: ٢٤٣.

(٦) بحر العلوم (مخطوط) ٨٩.

الضحاك للآية وهو قوله: ((يعني أنكم تخرجون من الدنيا بهذه الحسرة والغیظ)) يكون اللفظ لفظ الأمر والمراد الخبر يعني أنكم تموتون بغیظكم، كذا وجَّهه أبو الليث السمرقندي (ت ٣٧٥هـ)^(١).

(١) السابق ٨٩.

○ الفصل الثالث: تعدد الأوجه الإعرابية:

- **المبحث الأول:** أنواع تعدد الأوجه الإعرابية:

المطلب الأول: التعدد في إعراب المفردات.

المطلب الثاني: التعدد في إعراب الجمل.

- **المبحث الثاني:** أسباب تعدد الأوجه الإعرابية.

المطلب الأول: اختلاف المعنى.

المطلب الثاني: غياب العلامة الإعرابية.

○ الفصل الثالث: تعدد الأوجه الإعرابية:

التعدد لغةً: مصدرُ الفعلِ (تَعَدَّدَ) أي صار ذا عَدَدٍ، وأصلُهُ من العَدِّ وهو إحصاءُ الشيءِ على سبيلِ التفصيلِ، ويتعددون على عشرةِ آلافِ أي: يزيدون عليها^(١)، والتعدُّدُ الكثرة^(٢).

ولذا فمفهومُ التعدُّدِ الذي أعنيه هو ما زاد على وجهٍ، وقد استعمل النحويون مصطلحَ التعدُّدِ في بعضِ المسائلِ النحويَّةِ مثل: تعدد الخبر^(٣)، وتعدد المفعول^(٤).
أما لفظُ (الوجه) فهو في اللغةِ مستقبلُ كلِّ شيءٍ^(٥)، وتقول: هذا وجهُ الرأيِ أي هو الرأيُ نفسه^(٦).

ويجمع على (وُجُوهُ) جمعَ كثرة، وعلى (أَوْجُه) جمعَ قلة.

وقد استعمل النحويون مصطلحَ (الوجه)، وأرادوا به أحدَ الأمورِ التالية^(٧):

١. الرأي والاتجاه والاحتمال والإعراب^(٨).

(١) هذه المادة لها أصل آخر ترجع إليه كثير من المعاني وهو تهيئة الشيء. انظر: معجم مقاييس اللغة ٦٣١، التعريفات ١٩٠.

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف ٢٣٧، المصباح المنير ٤٤ / ٢.

(٣) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١ / ٣٠١، توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ١ / ٤٩٠.

(٤) شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٥.

(٥) العين ١٠٣٦.

(٦) الصحاح ١١٢٦.

(٧) تتبع الباحث عبد الله علي محمد الهنادوه هذا المصطلح عند النحويين، وأفدت منه في ذلك، تعدد أوجه الإعراب في القرآن الكريم (رسالة جامعية) ٥ - ١١.

(٨) انظر: الكتاب ٤ / ٤٤٣، يقول سيبويه: ((وجاز في (اقتتلوا) الوجهان (...)).

٢. الصواب، ويقال أحياناً: وجه الكلام^(١).

٣. النوع والضرب^(٢).

٤. التعليل^(٣).

والمصطلح الذي يقوم عليه البحث منها: هو الوجهُ بمعنى الإعراب والرأي والاحتمال، وأعني بتعدد الأوجه الإعرابية: التعدد في الوظيفة النحوية أو الحكم الإعرابي، فقد يتغيران جميعاً، وقد تتغير الوظيفة النحوية مع بقاء الحكم الإعرابي.

والناظر في المنهج الإعرابي في كتب التفسير وكتب إعراب القرآن عند السابقين يجدها على نوعين: منهم من يختار إعراب الكلمات الملبسة، ويقتصر على الأوجه التي يراها صواباً، وهذا حال متقدمي النحويين كالفراء والأخفش والزجاج، ومنهم من يذكر كل الأوجه الإعرابية للكلمات الملبسة ويناقشها ويرجح بينها نحويًا ومعنويًا، وهذا حال كثير من المعريين أمثال: الأنباري، والعكبري، والسمين الحلبي والمنتجب الهمداني؛ ولذا كان مما يعترض به ابن هشام على العرب أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة^(٤)، أما ما عابه أبو حيان حيان على العرب الذي «جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ القيس، وشعر الأعشى، يحمله جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات»^(٥) فالمراد به -فيما يظهر- الأعراب المتكلمة التي التي تؤدي إلى معانٍ بعيدة أو غير مرادة من الله سبحانه، أو تؤول إلى وجه تفسيرٍ غير

(١) الكتاب ١/٥٣، ٦٣، ١٥٨، ٣٨٧، ٤/٤٧٨، يقول سيبويه: ((والوجه في الجميع الياء)) ٤/٣٨٤.

(٢) مغني اللبيب ١٨٩، يقول ابن هشام: ((كم: على وجهين)).

(٣) أسرار العربية ١/١٢٣، يقول الأنباري: ((فإن قيل: فلم زيدت الباء عليه؟ قيل: لوجهين: (...)).

(٤) مغني اللبيب ٥٢٤.

(٥) البحر المحيط ١/٥٧.

صحيح.

وتعدُّد الأوجه الإعرابية يحتاج إلى تفسيرٍ وشرحٍ وتوجيهٍ يربطُ الوجهَ بالقاعدة والمعنى، وهذا هو الغالبُ عندَ المعربين خاصةً في الاحتمالاتِ البعيدة عن ظاهر الكلام، والاحتمالُ وجهٌ من وجوه الصواب الممكنة فلا بدَّ من البرهنة عليه وتأييده بما يقنع القارئ، ولا بدَّ في هذه الاحتمالات من علاقةٍ معنويةٍ تنسجم بين الإعرابِ ودلالةِ النصِّ وسياقِ الكلام فلا يُفصلُ الإعراب عن معنى النصِّ وسياقه، فالتفسيرُ دليلُ الإعراب في القرآن الكريم^(١).

وتعدُّد الأوجه الإعرابية له فوائدٌ منها:

١. أن تعدُّد الأوجه في بعض آيات القرآن دليلٌ على ثراء نصِّه، وفيه وجهٌ من وجوه

إعجازه، ويكشف عن ضعفِ البشرِ عن الإحاطة بكل أسراره وبلاغته^(٢).

٢. أن تعدُّد الأوجه الإعرابية واشتراك الكلمات في الوظائفِ النحوية يؤدي إلى توسُّع

المعنى؛ إذ هو قابلٌ للاحتتمالات الممكنة^(٣)، فالتنوعُ في الإعرابِ له تأثيرٌ في الدلالة، و((ظاهرةُ تعدُّد المعنى الوظيفي للمبنى لها أهميتها البالغة في مجالِ البحثِ اللغويِّ فهي تعكسُ تشابكَ العلاقاتِ بين المعطياتِ الصرفية والنحوية، ويتوقفُ على إدراكها الفهمُ الكاملُ لمعاني التعبيرِ في اللغة العربية، فالمبنى الصرفيُّ الواحدُ صالحٌ لأن يعبرَ عن أكثر من معنى واحدٍ غير متحققٍ بعلامةٍ ما في سياقٍ ما، فإذا تحقَّق المعنى بعلامةٍ نصًّا في معنى واحدٍ بعينه تحدده القرائنُ اللفظية والمعنوية والحالية على السواء))^(٤).

(١) رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ٤٨، ٤٩، ٥٢.

(٢) العلامة الإعرابية في الجملة ٢٩٢.

(٣) دراسات في ظواهر نحوية ١٩٣.

(٤) العربية والوظائف النحوية ٢٧٥.

واتجاه الرماني إلى ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية له أسباب، منها:

١. استيفاء جميع ما يحتمله اللفظ من الأوجه الإعرابية، وهذا من الواجبات المتحتمة على المعرب لكلام الله سبحانه^(١).

٢. أن الإعراب فرع المعنى، والرماني له عناية بذكر الأقوال التفسيرية الموافقة لرأيه والمخالفة؛ ولذا أكثر من هذه الأوجه الإعرابية التي تدل على تعدد المعنى، وهذا ليس على إطلاقه فهناك أوجه إعرابية ذكرها الرماني لا أثر لها في المعنى بل هي إلى الصنعة النحوية والتمرين أقرب، وسيأتي بيان ذلك مفصلاً.

٣. أنه سبق بأئمة وعلماء متنوعي المشارب استفرغوا جهدهم في تفسير كلام الله وإعرابه أمثال: الفراء والأخفش والزجاج وغيرهم، فوجد أمامه مادة قابلة للمدارسة والنقاش.

وتعدد الأوجه الإعرابية في المنصوبات أكثر من المرفوعات لكثرة أوجه النصب في العربية، وأقل منها الجر؛ وهذا راجع إلى أن للجر احتمالين: أحدهما: الجر بحرف الجر، والآخر: الجر بالإضافة، يضاف إليهما احتمالات فرعية في التوابع، ولا التباس بين الجر بحرف الجر أو بالإضافة؛ لأن حرف الجر لا يحذف مع بقاء عمله على الراجح^(٢) إلا في أمثلة معدودة^(٣).

(١) مغني اللبيب ٥٢٤، مفتاح السعادة ٢/٣٨٠.

(٢) رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ٥٨، وانظر في حذف الجار وبقاء عمله وأنه مقصور على السماع: أمالي ابن الشجري ٢/٧٩، ١٣٢، ٣٥٥، الإيضاح في شرح المفصل ٢/١٦٠، شرح الكافية الشافية ٣٧٢/١.

(٣) منها حرف القسم مع اسم الله تعالى، وفي (رب) انظر: الباب في علل البناء والإعراب ١/٣٧٧، وشرح المقرب المسمى بالتعليقة ١/٦٥٨، ارتشاف الضرب ٤/١٧٦٦.

وأكثر ما تردُّ الأوجه الإعرابية في الأسماء العربية، والفعل في صورة المضارع المعرب، أما الكلمات المبنية فالأوجه الإعرابية فيها متجهة إلى معرفة الحكم الإعرابي ثم معرفة الوظيفة النحوية، فعلامة البناء فيها لازمة غير دالة على الحكم النحوي؛ ولذا هي تتشابه شكلياً مع الاسم المعرب المعتل الآخر بمانع التعذر أو الثقل في بعض أحواله.

والرماني في إقراره للأوجه الإعرابية المختلفة للمفردة القرآنية داخل النص لم يكن مستنداً في ذلك إلى المعنى الوظيفي للمفردة فحسب؛ لأنها لا تكون إلا وظيفة واحدة لكنه نظر إلى الدلالة المعجمية للمفردة أحياناً، وإلى السياق التركيبي النحوي أحياناً آخر، فإذا تعارضت دلالة السياق العام مع أحد هذه الأوجه الإعرابية فإنه يرفضه ويرجح غيره عليه.

والأوجه الإعرابية التي يذكرها الرماني على نوعين:

١. أن تكون هذه الوجوه الجائزة من اجتهاده.

٢. أن تكون من مروياته وأقوال العلماء قبله.

وقد اختلف موقفه من هذه الأوجه فأحياناً يذكر الأوجه والأقوال في المسألة الواحدة من غير ترجيح أو تضعيف، وأفهم من هذا أنه يميزها جميعاً لاحتمال النص ومعناه لها، وأحياناً يتبع ذكر هذه الوجوه بما يفيد ترجيح أحدها أو تضعيفه.

وقد اختلفت عبارات الرماني في التعبير عن تعدد الأوجه الإعرابية ومن هذه العبارات: (فيه قولان أو ثلاثة أقوال أو أربعة)^(١)، (وقيل)^(٢)، (فيه وجهان أو ثلاثة أوجه)^(٣)، (ويجوز، وقد يجوز)^(٤)، (ويحتمل أو محتمل)^(١)، (ويصلح)^(٢).

(١) الجامع ب/ ٣٥، ٣٧، ٥٣، ١٠٠، ١١٢، ١٣٨، ١٧٤، ط/ ٤٠٤، ف/ ١٥٤....

(٢) الجامع م/ ١٢٤، ١٥٦، ب/ ١٧٥، ط/ ٣٩٨، ف/ ٤٨، ١٥٣....

(٣) الجامع ب/ ٩١، ١٥١، ١٧٠، ط/ ٢٦٧، ف/ ٥٠، ١٧٥.

(٤) الجامع م/ ٥٩، ٦٢، ١٠١، ١٨٥، ط/ ٣٨٥، ف/ ٤١، ٩٣، ٩٦....

- المبحث الأول: أنواع تعدد الأوجه الإعرابية:

المطلب الأول: التعدد في إعراب المفردات

تعدُّ الأوجه الإعرابية عند الرماني له مظاهرٌ واتجاهاتٌ متعددةٌ فيما يتعلَّق بإعراب المفردات، أذكرُ منها:

١. تعدُّ الحكم الإعرابي:

أعني به التعدد في إعراب الكلمة بين رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ في الأسماء أو جزمٍ في الأفعال، وذلك بأن تتعدَّد وتختلف البنية للمفردة داخل التراكيب، فتغيَّر العلامة الإعرابية يعطي التركيب أكثر من دلالة نحوية يتغير معها المعنى وفهم النص.

ففي قوله تعالى: [. / 3 2 10 4]^(٣) قال أبو الحسن: ((ويقال:

أيجوزُ في العربية: (بل الله مولاكم) بالنصب؟ الجواب: قال الفراء: نعم على الأمرِ بمعنى بل أطيعوا الله مولاكم؛ وذلك لأنَّ قبله [\$ % & Z' ثم قيل على الإضرابِ عن الأول والإيجابِ للثاني: بل أطيعوا الله مولاكم، وأما الرفعُ فعلى الخبرِ بما ينفي الأولُ فلذلك صحَّ الإضرابُ عنه إلى الثاني))^(٤).

تعدد الحكم الإعرابي بين الرفع والنصب الذي افترضه الفراء^(٥) على تقدير: (أطيعوا)، ووجهَ الرمانيُّ هذا التقديرَ بأنه لما أُضربَ عن الأولِ وجَبَ الثاني بتقدير (بل أطيعوا الله

(١) الجامع ب/١٣٩، ١٤٣، ط/٣٩٨، ف/١٤٩.

(٢) الجامع ب/١٢٢، ف/٩١.

(٣) آل عمران: ١٥٠.

(٤) الجامع ب/١١٦.

(٥) معاني القرآن ١/٢٣٧.

للمؤمنين^(١)، والرفع على الابتداء^(٢)، وخبره (للذين) الجملة، والنصب^(٣) على المدح^(٤).

ذكر الرماني في (الذين) ثلاثة أوجه، وذكر غيره أوجهاً آخر:

١. أن تكون خبراً لمبتدأ مضمراً أي: هم الذين^(٥).

٢. أن تكون بدلاً من (المؤمنين)^(٦) في قوله: [وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ Z´.

٣. في موضع جرٍ بدلاً من (الذين)^(٧) في قوله: [Z y { | } ~

خَلَفَهُمْ Z.

فهذا التعدد في الاحتمالات نتيجة لعدم ظهور الحركة الإعرابية في (الذين) أدى إلى تعدد

الحكم الإعرابي بين الرفع والنصب والجر.

(١) في قوله: [وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ Z´، وقد أعربت على هذا في: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤١٠،

كشف المشكلات ١/ ٢٧٤، الكشف ١/ ٤٦٨، التبيان ٩٢، البحر المحيط ٣/ ١٦٤، الدر المصون ٤٨٧/١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤١٠، إعراب النحاس ١/ ٤١٩، كشف المشكلات ١/ ٢٧٤، الكشف ١/ ٤٦٨، التبيان ٩٢، الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٦٦١، البحر المحيط ٣/ ١٦٤، الدر المصون ٤٨٧/١.

(٣) الكشف ١/ ٤٦٨، التبيان ٩٢، الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٦٦١، الدر المصون ٤٨٧/١.

(٤) الجامع ب/ ١٤٣.

(٥) التبيان ٩٢، الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٦٦١، الدر المصون ٤٨٧/١.

(٦) إعراب النحاس ١/ ٤١٩، مشكل إعراب القرآن ١٥٩، الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٦٦١، الدر المصون ٤٨٧/١.

(٧) إعراب النحاس ١/ ٤١٩، مشكل إعراب القرآن ١٥٩، الدر المصون ٤٨٧/١.

٢. تعدد الوظيفة النحوية دون الحكم الإعرابي.

هذا النوع من التعدد في الأوجه الإعرابية لا يختلف فيه بنية التركيب بل يكون لها حكمٌ إعرابيٌّ واحدٌ، فتكون الأوجه الإعرابية فيه غيرَ خارجةٍ عن إطار الرفع مثلاً.
فالعلامة الإعرابية واحدةٌ في حين أنّ التعدد في الوظيفة النحوية، فالتمييز والحال والمفعولاتُ تشترك في الحكم الإعرابيِّ وهو النصبُ وعليه فهي تشترك في العلامة الإعرابية.

ومن أمثلة هذا النوع إعراب الرماني لـ (دانية) في قوله تعالى: [Y X W V U

.^(١) Z m l k j i h g f e d c b a ` ^] \ [Z

قال أبو الحسن: ((ونصبُ (دانية) بالعطف على (متكئين)، ويجوز فيه العطف على موضع

[Zc ba `]، ويجوز على المدح كقولهم: عند فلانٍ جاريةٌ جميلةٌ شابةٌ بعدُ طريةً))^(٢).

(دانية) ذكر الرمانيُّ فيها ثلاثةً أوجه، وهي:

أ- النصب بالعطف على (متكئين) التي لم يعربها، وهي تحتمل أن تكون حالاً من (جزاهم)^(٣)، أو صفة لـ (جنة)^(٤).

(١) الإنسان: ١٤.

(٢) الجامع ف/ ٩٣.

(٣) انظر هذا الإعراب في: معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٦٠، جامع البيان ٢٣ / ٥٥٣، معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٠٢، الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢ / ٧٩٢١، مشكل إعراب القرآن ٧٣٤، النكت في القرآن ٢ / ٦٩٤، الكشف ٤ / ٦٧١، التبيان في إعراب القرآن ٣٨٣، البحر المحيط ٨ / ٥٥٣، وأعرابه الفراء على القطع؛ لأن النعت نكرة وما قبله معرفة فينقطع عنه انظر: معاني القرآن للفراء ٣ / ٢١٦.

(٤) معاني القرآن للفراء ٣ / ٢١٦، معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٠٢، إعراب القرآن ٥ / ١٠٠، التبيان في إعراب القرآن ٨ / ٥٢٣.

ب- العطفُ على موضع [Zc ba ` التي تعرب حالاً^(١) أو صفة^(٢) .

ت- النصب على المدح^(٣) .

وذكرَ غيرهَ وجوهاً آخرَ:

أ- أن تكون صفةً لـ (جنة)^(٤) في قوله تعالى: [ZY X WVU .

ب- النصبُ بالعطف على (جنة)^(٥) .

ت- أن تنصبَ بفعلٍ تقديره: وجزاهم^(٦) .

فالوظيفة النحوية هنا متعددةٌ تحتلُّ على ما أعربه الرماني النصبَ على العطف على

(متكئين) أو [Zc ba ` التي تعرب حالاً، أو صفة، وتحتلُّ النصبَ بإضمارِ فعل

المدح، أما الحكمُ الإعرابيُّ المتمثلُ بالعلامةِ الإعرابيةِ (الفتحة) فهي واحدةٌ لم تتغير، وتفرقُ

الرمانيُّ وغيره من المعربين بين هذه الوظائفِ النحويةِ ذاتِ العلامةِ الواحدةِ فيه دلالةٌ على

إدراكهم أنَّ لكلَّ وظيفةٍ نحويةٍ دلالةٌ تختلف عن الأخرى تؤثرُ في معنى الجملةِ فوضحوا

المعاني المحتملة في التركيبِ من خلالِ الكشفِ عن الوظيفةِ النحويةِ المعبرة عن هذا المعنى

(١) إعراب القرآن ٥ / ١٠٠، الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢ / ٧٩٢١، مشكل إعراب القرآن ٧٣٤، البيان ٢ /

٤٨٢، التبيان في إعراب القرآن ٣٨٣، البحر المحيط ٨ / ٥٥٣ .

(٢) إعراب القرآن ٥ / ١٠٠، التبيان في إعراب القرآن ٣٨٣ .

(٣) ممن ذكر هذا الإعراب: الفراء، معاني القرآن ٣ / ٢١٦، والأخفش، معاني القرآن ٢ / ٥٦٠، والطبري،

جامع البيان ٢٢ / ٥٥٣، والنحاس، إعراب القرآن ٥ / ١٠٠، النكت في القرآن ٢ / ٦٩٤ .

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٠٢، الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢ / ٧٩٢١ .

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥ / ١٠٠، الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢ / ٧٩٢١، النكت ٢ / ٦٩٤،

الكشاف ٤ / ٦٧١، البيان في إعراب القرآن ٢ / ٤٨٢، التبيان في إعراب القرآن ٣٨٣ .

(٦) انظر: معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٦٠ .

المقصود أو المعاني المحتملة.

ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله في نصب [= > Z من قوله تعالى: [8 9 :

< = > Z^(١) قال أبو الحسن: «ونصبُ [= > Z على الحال، ويجوز على
المفعول به»^(٢).

ذَكَرَ فِي (أَحْيَاء) وَجْهَيْنِ إِعْرَابِيَيْنِ وَهِيَ النَّصْبُ عَلَى:

أ- أنه مفعولٌ به، ولم يذكر عاملَ النصبِ فيها، وجعله الفراءُ منصوباً بوقوع المصدرِ
(كفاتا) عليه^(٣)، وكذا الزمخشريُّ وجوّزَ أن يكونَ بتقديرِ الفعلِ: تَكْفَيْتُ^(٤)، وجوّزَ العكبريُّ
أن يكونَ مفعولاً ثانياً للفعلِ (نَجْعَلُ)^(٥).

ب- الحالية على أنه حالٌ من (الأرض) أي: ذاتَ أحياء وأموات، قال به الأَخْفَشُ^(٦)
وغيره^(٧).

وذكرَ الرمانيُّ هذين الوجهين اللذين اشتركا في العلامة الإعرابية فيه دلالةً على إدراكه
لاختلافِ المعنى والدلالة بين وظيفتي المفعولِ به ووظيفة الحال، فهناك تعلقٌ معنويٌّ وثيقٌ بين
الفعلِ المتعدي والمفعولِ به؛ لأنَّ الفعلَ يفتقرُ في دلالتِهِ إلى اسمٍ يقعُ عليه، أما الحالُ فإنه يرتبطُ

(١) الرسائل: ٢٥، ٢٦.

(٢) الجامع ف/ ١٠٣.

(٣) معاني القرآن ٣/ ٢٢٤، فهو يرى أنه مصدر عاملٌ؛ لأنه منونٌ.

(٤) الكشف ٤/ ٦٨٠.

(٥) التبيان ٣٨٤.

(٦) معاني القرآن ٢/ ٥٦٢.

(٧) ممن قال به مكّي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ٧٤٢، والزمخشري، الكشف ٤/ ٦٨١.

بصاحبه أكثر من ارتباطه بالفعل، والمفعول به مخصّصٌ لعامله، والحال مخصّصة لصاحبها^(١).

٣. تعدد الموقع الإعرابي.

التعدد في النوع السابق في الوظيفة النحوية في الكلمات المعربة، أما تعدد الموقع الإعرابي فإنه يكون في الأسماء المبنية والمصدر المؤول، فالعلامة فيها ثابتة لا تتغيّر، وإنما يتغيّر الموقع والمحّل الإعرابي، ومن الأمثلة الشاهدة على هذا النوع الأوجه الإعرابية التي ذكرها الرماني في إعراب (الذين) من قوله تعالى: [Y XW VU T S R] \ []^(٢) Zb a ` _ ^
 يحتلّ ثلاثة أوجه: الأول: النصب على البدل من []، الثاني: الرفع على البدل من الضمير في (يكتمون)^(٤)، الثالث: الرفع على خبر الابتداء^(٥) بتقدير: هم الذين قالوا لإخوانهم^(٦).

ذكر الرماني في إعراب (الذين) عدداً من الأوجه، وهناك أوجهٌ آخرٌ ذكرها غيره من

المعربين منها:

(١) الوظائف الدلالية للجملة العربية ١١٣.

(٢) آل عمران: ١٦٨.

(٣) ذكر هذا الإعراب مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ١٥٩، والزمخشري، الكشاف ١ / ٤٦٥،
والعكبري، التبيان في إعراب القرآن ٩٢.

(٤) انظر: الكشاف ١ / ٤٦٥، البحر المحيط، ٣ / ١٥٥.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤١٨، مشكل إعراب القرآن ١٥٩، الكشاف، ١ / ٤٦٥، البحر
المحيط ٣ / ١٥٥.

(٦) الجامع ب / ١٣٩.

أ- أن تكون في موضع نصبٍ بإضمار: أعني.

ب- أن تكون صفةً لـ [] -Z^(١).

ت- في موضع جرٍّ بدلاً من المجرورِ في (أفواههم) أو (قلوبهم).^(٢)

ث- أن تكون مبتدأً، والخبر [] -Z\^(٣).

٤. التعدد بالإعراب وعدمه.

هذا واردٌ في الألفاظِ التي اختلف النحويون في إعرابها، فمنهم من يرى أنَّها معربة،

ومنهم من يرى عدمَ الإعرابِ فيها.

ومن ذلك الضمير (هم) يقول الرماني: ((وأما (هم) في قوله: [] -Z K J I^(٤)

فيحتمل وجهين: أحدهما: للفصل، وهو الذي يسميه الكوفيون العماد يؤتى به للتوكيد ولا

موضع له من الإعراب، وإنما يؤذن أنَّ الخبرَ معرفةٌ أو ما قارب المعرفة عند أصحابنا، وقال

قوم: إنما يؤتى به ليؤذن أن الذي بعده خبرٌ وليس بصفة، والآخر: أن يكون اسماً وخبره

(المفلحون)، والجملة خبر:

^(٥)Zs r q p o n يقول: ((وإذا كانت (هم) فصلاً فلا موضع لها من

الإعراب، ويحتمل أن تجعلها في [] -Zp o n m فصلاً واسماً، فإذا جعلتها اسماً كانت

(١) ممن ذكر هذين الإعرابين: النحاس، إعراب القرآن ١ / ٤١٨، مكِّي بن أبي طالب، مشكل إعراب

القرآن ١٥٩، العكبري، التبيان في إعراب القرآن ٩٢، أبو حيان، البحر المحيط ٣ / ١٥٥.

(٢) انظر: الكشف ١ / ٤٦٥، التبيان في إعراب القرآن ٩٢، البحر المحيط ٣ / ١٥٥.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٢.

(٤) البقرة: ٥.

(٥) البقرة: ١٢.

رفعاً بالابتداء، والجملة خبر (إن)، وفي الفصل يكون (المفسدون) خبر (إن)^(١).

ذكر الرمائي الأوجه المحتملة في (هم)، فمن النحويين مَنْ يجعل له موضعاً من الإعراب، فيكون إعرابه على الابتداء في الآيتين، وخبره (المفلحون) في الآية الأولى، و(المفسدون) في الآية الثانية، ومن النحويين من يهمله، وحيثُ يسميه البصريون فضلاً؛ لفضله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته أن ليس من تمامه^(٢)، ويسميه الكوفيون عماداً^(٣)؛ لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط، أو توكيداً أي عماداً للكلام^(٤)، وعليه يكون (المفلحون) خبر (أولئك)، و(المفسدون) خبر (إن)، فالتعدُّدُ الحاصلُ هنا في (هم) يدورُ بين الإعراب وعدمه.

(١) الجامع م/ ١٣٠.

(٢) الكتاب ٢ / ٣٨٩، ٣٩٠، الأصول في النحو ٢ / ١٢٥، شرح الكتاب للرماني (تحقيق: د. سيف العريفي) ٢ / ٦٨٧، ٦٩٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٧٠٦، ٧٠٧، الباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٩٦، شرح الرضي للكافية القسم الثاني/ ١ / ١٧٠، ارتشاف الضرب ٢ / ٩٥٨، مغني اللبيب ٤٧٠.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٧٠٦، ٧٠٧، ارتشاف الضرب ٢ / ٩٥٨، مغني اللبيب ٤٧٠.

(٤) شرح الرضي للكافية القسم الثاني/ ١ / ١٧٠.

المطلب الثاني: التعدد في إعراب الجمل

دراسةُ الجملةِ العربيةِ من حيث تأليفها وتركيبها وإعرابها لها شأنها في الدراسةِ النحويةِ والدلاليةِ إلا أن النحويين الأوائل لم يتعرضوا إلى موضوعِ إعرابِ الجملِ ودراستها^(١)، ولا يوجدُ عندهم حديثٌ مباشرٌ عنها، بل يوجد عند سيبويه مثلاً ممارساتٌ إجرائيةٌ ذاتُ طابعٍ مصطلحيٍّ حيناً، وذاتُ طابعٍ وصفيٍّ وتأويليٍّ توجيهيٍّ حيناً آخر، ولم يستعمل كلمة (جملة) بالمعنى الاصطلاحي الذي عُرف عند النحاة بل استعملها بالمعنى اللغوي^(٢).

ولعلَّ أوَّلَ مَنْ استعمل مصطلحَ الجملةِ الفراءُ في أكثر من موضعٍ من كتابه منها قوله: ((وتقول: قد تبين لي أقام زيد أم عمرو، فتكون الجملة مرفوعة في المعنى كأنك قلت: تبين لي ذاك))^(٣)، وكذا استعمله المبردُ في قوله: ((ومثل هذا من الجمل قولك: مررت برجلٍ أبوه منطلق، ولو وضعت في موضع (رجل) معرفةً لكانت جملةً في موضعٍ حالٍ فعلى هذا تجري الجملة))^(٤).

وقد سَوَّى ابنُ جنِّي بين مصطلحي الكلام والجملة، ونظر إليهما على أنهما مترادفان يُقصد بكل واحدٍ منهما ما يُقصد بالآخر، حيث قال في تعريف الكلام: ((كلُّ لفظٍ مستقلٍ بنفسه مفيدٍ لمعناه، وهو الذي يسميه النحاةُ الجملة))^(٥)، ثم جاء الرضيُّ وفرَّق بينهما^(٦)، وكذا

(١) الجمل المختلف في إعرابها (مجلة الدراسات اللغوية، مج ٦، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ٢١).

(٢) معالم التفكير في الجملة عند سيبويه ٨، ٧٢.

(٣) معاني القرآن ٢/٣٣٣، وانظر: ٢/١٩٥، ٣٨٨.

(٤) المقتضب ٤/١٢٥.

(٥) الخصائص ١/١٧، وانظر: بناء الجملة العربية ٢٣.

(٦) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الأول / ١ / ١٨.

ابن هشام، فالجملة عنده أعمُّ من الكلام، وشرط الكلام أن يكون مفيداً، أما الجملة فلا يشترط فيها ذلك^(١).

والجملة في العربية عند المتقدمين إما اسمية وإما فعلية، وهما تتفقان في المواقع الإعرابية، ولا يوجد مواقعٌ يستأثر بها أحد النوعين على الآخر، ولعل السبب في تساوي المواقع الإعرابية لهما أنهما تقومان على ركنين متماثلين هما المسندُ والمسند إليه^(٢).

والغاية من إعرابِ الجمل هي تحديدُ موقعها من الكلامِ وصلتهُ كلٌّ منها بما قبلها وما بعدها، وعلاقتها بالمفردات والجمل في النص، فإذا وقعت الجملة في موقع المفرد دلَّ مضمونها أو لفظها على معناه، وحلَّت محله في تقدير الإعراب، والحكم على الجمل بأنها لا محلَّ لها من الإعراب لا يعني تجريدتها من التأثير بالعلاقات المعنوية واللفظية بل لها دلالتها وصلتها المعنوية المؤثرة^(٣).

والمستحقُّ للإعراب من الجمل ما يقع منها موقع المفرد^(٤)، قال أبو الحسن الرماني: ((وإنما يكون للجملة موضعٌ إذا وقعت موقع المفرد....))^(٥).

وتتعدد الأوجهُ الإعرابيةُ في إعرابِ الجمل؛ وهذا راجعٌ إلى أمور:

١. تداخل الجمل فتكون الجملة جزءاً من جملة أكبر، وهذا جعل النحاةً يختلفون في

(١) مغني اللبيب ٣٦٣.

(٢) رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ٦٢.

(٣) إعراب الجمل وأشبهه الجمل لفخر الدين قباوة ٣٥.

(٤) الخصائص ٣ / ١٧٨، المترجل ٣٤٠، رسالة في جمل الإعراب ٦١، مغني اللبيب ٣٦٩، رسالة الخلل في إعراب الجمل ٣٧، الجمل المختلف في إعرابها (مجلة الدراسات اللغوية، مج ٦، ع ١٤، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، ٣٣).

(٥) الجامع م / ٥٠، وقال في شرح الكتاب: ((فالجملة من حيث هي جملة لا تستحق الإعراب فلا موضع لها إلا أن تقع موقع مفردٍ معرب)) شرح الكتاب (تحقيق: د. موسى) ١ / ٢٢٢.

تحديد موقع الجملة وصلتها بما قبلها.

٢. الاشتراك الشكلي لبعض الجمل في قيودها النحوية يجعلها عرضةً لعدة احتمالاتٍ

إعرابية، فالوواو مثلاً قد تدخل على جملة الحال أو العطف أو الاستئناف.^(١)

٣. أنَّ الجملة إنما عملت لأنها حلت محلَّ المفرد فتأخذ وظيفته إلا أن هذه العلامة

الإعرابية لا تظهر على الجملة؛ فلذا لم يكن الاشتراك مقصوراً على الوظائف النحوية ذاتِ

الحكم الإعرابيِّ المشترك بل يشمل ما اختلفت فيه الأحكام النحوية، فالجملة العربية صالحة

لأكثر من وجه إعرابي.

وهذا التعدد في إعراب الجمل له مظاهر منها: أن يتعدد الموضع الإعرابي في الجمل التي

لها محلٌّ من الإعراب، وستأتي أمثله الشاهدة عليه، وقد يكون التعدد بين أن يجعل بعض

النحويين لها محلاً من الإعراب، والآخر لا يجعل لها محلاً من الإعراب، ومن شواهد قوله:

((ويقال ما موضع [Z \ Z]^(٢) من الإعراب؟ الجواب: فيه قولان: أحدهما: نصب؛ لأنه

صفة لـ (بطانة)، والآخر: لا موضع له؛ لأنه استئناف بالجملة)^(٣).

ورد في إعراب هذه الجملة عدة وجوه، منها ما ذكره الرماني، ومنها ما لم يذكره، وهذا

بيانها:

١. أنها مستأنفة كما يذكر الرماني^(٤)، ولا يكون لها محلٌّ من الإعراب.

(١) رؤى لسانية في نظرية النحو العربي ٦٢، ٦٣.

(٢) آل عمران: ١١٨.

(٣) الجامع ب/ ٨١.

(٤) ممن ذكر هذا الإعراب: الزمخشري، الكشاف ١/ ٤٣٥، والأنباري، البيان في إعراب القرآن ١/ ٢١٧،

والعكبري، التبيان في إعراب القرآن ٨٦، وأبو حيان، البحر المحيط ٣/ ٥٨.

٢. أن تكون نعتاً لـ (بطانة)، فيكون محلها نصب، قال به الأخفش^(١)، وذكره الرماني، ومكي بن أبي طالب^(٢)، والأنباري^(٣)، وقد منع هذا الإعراب الطبري بحجة أن (بطانة) وصفت بـ [W X ZY فيكتفى به ولا يوصف به مرةً أخرى دون إدخال حرف العطف^(٤)، والصواب جواز تعدد الصفة من غير عاطفٍ حتى لو كانت جملة^(٥)، كما في قوله تعالى: [C D E F G H I ZJ^(٦)، ثم إن العطف هنا ترك إيداناً باستقلال كل جملة منها، وأن التعليل حاصل بالجميع؛ إذ المعنى: أي لا تتخذوهم بطانة؛ لأنهم لا يألونكم خبالاً، لأنهم يودون شدة ضرركم بدليل أنهم قد تبدو البغضاء من أفواههم وإن كانوا يخفون الكثير^(٧).

٣. أن تعرب حالاً من الضمير في (يألونكم)، لم يذكره الرماني، ومنعه الطبري؛ لأن الحال لا تكون إلا بصورة الاسم أو الفعل المضارع^(٨)، وأجازه مكي بن أبي طالب^(٩) والعكبري^(١٠) بإضمار (قد)، وهو الصواب؛ لأن (قد) إذا لحقت الفعل الماضي صلح أن يكون

(١) معاني القرآن ١ / ٢٣٢.

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية ٢ / ١١٠٦، مشكل إعراب القرآن ١٥٠.

(٣) البيان في إعراب القرآن ١ / ٢١٧.

(٤) جامع البيان ٥ / ٧١٢، وردّه الرازي كذلك مفاتيح الغيب ٨ / ٢١٧.

(٥) نتائج الفكر ١٦٤، ١٩٤، شرح التسهيل القسم النحوي / ٧٩٢، مغني اللبيب ٣٧٢.

(٦) غافر: ٢٨.

(٧) روح المعاني ٤ / ٣٨.

(٨) جامع البيان ٥ / ٧١٢.

(٩) مشكل إعراب القرآن ١٥٠.

(١٠) التبيان ٨٦.

حالاً، فهي تقرب الماضي من الحال^(١).

٤. أنها خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: صفتهم لا يألونكم خبالاً، وصفتهم ودوا ما عتم

كذا أعربها الطبري^(٢).

ومن شواهد تعدد الأوجه الإعرابية في إعرابِ الجملِ التي كانت من اجتهاد الرماني

وتوجيهه ما قاله في قوله تعالى: [{ | } ~ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٣﴾]^(٣):

((ويقال: ما موضع الجملة في [وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ] من الإعراب؟ الجواب: يحتمل أن يكون نصباً

بأنه في موضع الحال كأنه قيل: لا تحزنوا عالين أي: منصورين على عدوكم، ويحتمل ألا يكون

لها موضع؛ لأنها اعتراض بوعيدٍ مؤكِّدٍ كأنه قيل: ولا تهنوا ولا تحزنوا إن كنتم مؤمنين، وأنتم

مع ذلك الأعلون))^(٤).

ذكر فيها وجهين:

١. أن تعرب حالاً من فاعل (تهنوا) أو (تحزنوا)^(٥).

٢. أن تكون جملة اعتراضية، والمعنى على هذا الوجه: لا تحزنوا، ولا تهنوا، وأنتم قد

تحقق فيكم الإيمان، ثم يبشرهم الله سبحانه بقوله: [وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ] .

وإعرابها على الحال أولى عندي لأمرين:

(١) الأصول في النحو ١ / ٢١٦، ٢٩٩، اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٩، شرح التسهيل لابن

مالك ٢ / ٣٧٣.

(٢) جامع البيان ٥ / ٧١٢.

(٣) آل عمران: ١٣٩.

(٤) الجامع ب / ١٠٥.

(٥) ممن ذكر هذا الإعراب الزمخشري، الكشاف ١ / ٤٤٦، والأنباري، البيان في إعراب القرآن ١ / ٢٢٢،

والمنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٦٣٣، وأبو حيان، البحر المحيط ٣ / ٩٣.

أ- أنه لم يذكر إعرابها على الاعتراض أحدٌ من المعربين والمفسرين خلا الطوسي^(١) والطبرسي^(٢) اللذين نقلتا عن الرماني جُلَّ أعرابه بنصّها.

ب- أنَّ الغالب في الجملة المعترضة أن تقع جملةً طلبيةً كالأمر والدعاء والقسم والاستفهام وغيرها^(٣)، وهنا جاءت خبرية.

ومن الأوجه الإعرابية الواردة في هذه الجملة أن تعرب على العطف من الجملة قبلها، ذكره الأنباري^(٤).

ومن الجمل التي أعربها الرماني الجملة المحكية بالقول في موضع المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله في قوله تعالى: [d c b a e f g h i j k]^(٥) فقال: ((وموضع الجملة المحكية بعد (قيل) رفعٌ كأنه قيل لهم: خير، فالجملة في موضع اسم ما لم يسم فاعله...))^(٦).

اختلف في إعراب الجملة المحكية بالقول بعد الفعل المبني للمجهول هنا بين البصريين والكوفيين على النحو الآتي:

١. أن يكون نائبُ الفاعل معنى الجملة بعده، وهي [d e] في محل رفع، وهو

(١) التبيان في تفسير القرآن ٢ / ٦٠١.

(٢) مجمع البيان ٣ / ٩٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٧٥، رسالة في جمل الإعراب للمرادي ١١٩، مغني اللبيب ٣٨١.

(٤) البيان في إعراب القرآن ١ / ٢٢٢.

(٥) البقرة: ١١.

(٦) الجامع م / ١٣٤.

قول الكوفيين^(١)، وردّه العكبري بقوله: ((ولا يجوز أن يكون قوله: [Ze d قائماً مقام الفاعل؛ لأن الجملة لا تكون فاعلاً فلا تقوم مقام الفاعل))^(٢).

٢. أجاز الزمخشري أن يكون نائبُ الفاعلِ لفظَ هذه الجملة [Ze d]، وجعل ذلك من باب الإسناد اللفظي كأنه قيل: وإذا قيل لهم هذا اللفظ^(٣)، وهو الصواب عند ابن هشام، وجعل لها حكم المفردات^(٤)، وهذا يبيّنه البصريون، وليس من الإسناد المعنوي الذي يبيّنه الكوفيون، ويمنعه البصريون^(٥).

٣. أن يكون نائبُ الفاعلِ (لهم) في موضع رفع لـ (قيل) ذكره مكّي بن أبي طالب^(٦)، والأنباري^(٧)، واستبعده العكبري بقوله: ((وقيل: (هَمْ) هو القائم مقامَ الفاعلِ [وهو بعيداً]^(٨)؛ لأنّ الكلام لا يتمّ إلا به، وهو مما تفسرُهُ الجملة بعده)).

٤. أن يكون نائبُ الفاعلِ ضميراً تقديره: (هو)، والجملة بعده [Ze d] مفسّرة له

(١) رسالة في جمل الإعراب ٧٣.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١٧.

(٣) الكشف ١/١٠١، ١٠٢.

(٤) مغني اللبيب ٣٨٧.

(٥) رسالة في جمل الإعراب ٧٣، ٧٤، البحر المحيط ١/٩٦، رسالة الحلل في إعراب الجمل ٥١، الجمل المختلف في إعرابها (مجلة الدراسات اللغوية، مج ٦، ١٤، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ٥٣، ٥٤).

(٦) مشكل إعراب القرآن ٤٦.

(٧) البيان في إعراب القرآن ١/٥٦.

(٨) هذه جملة لا يستقيم الكلام إلا بها، وهي ساقطة من طبعة بيت الأفكار الدولية ١٧، وطبعة عيسى البابي الحلبي بتحقيق علي محمد الجاوي ٢٨، ووجدتها مثبتة في طبعة دار الكتب العلمية ١٨، وطبعة دار اليقين بتحقيق سعد كريم الفقي ٢٦.

لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب البصريين^(١)، والعكبري يرى أن نائب الفاعل مصدرٌ وهو القول وأضْمِر؛ لأنَّ الجملة بعده تفسره، والتقدير: وإذا قيل لهم قول هو لا تفسدوا^(٢)، ويكون نائبُ الفاعل على رأي البصريين مفرداً وليس جملة، والجملة المحكيَّة بعده مفسرةٌ لا محل لها.

أما الرماني فيرى أن نائبَ الفاعلِ هي الجملةُ المحكيَّةُ بالقول: [Ze d]، وهو بهذا وافق الكوفيين، وقدّر لفظ (خير) ليدل على أنَّ الجملة التي لها محلُّ من الإعراب تَوَوَّلَ بالمفرد وهذا ديدنه في إعراب الجمل^(٣).

ومن شواهد تعدد الأوجه الإعرابية التي لم تكن من اجتهادِ الرماني وإنما كانت من مروياته، ومما نقله عن سابقه ما قاله في قوله تعالى: [Zr q p] ^(٤): ((وأجاز الزجاج أن يكون (تحبونهم) صلةً بمعنى الذين تحبونهم، وحالاً بمعنى: ها أنتم محبين لهم، أما الفراء فيجعل (تحبونهم) خبراً))^(٥).

ذكر في إعراب (تحبونهم) ثلاثة أوجه:

١. أن تكون (هؤلاء) بمعنى (الذين)، و(تحبونهم) صلته، وهذا لا يجوز على مذهب البصريين؛ لأنَّ (أولاء) لا يكون بمنزلة (الذين)، وأجازه الكوفيون^(٦)، وتابعهم الزجاج^(١)

(١) رسالة في جمل الإعراب ٧١، ٧٢، البحر المحيط ٣/٩٥، مغني اللبيب ٣٨٦، ٣٨٧.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١٧.

(٣) الجامع ب/١٠٥، ١٤٥.

(٤) آل عمران: ١١٩.

(٥) الجامع ب/٨٢.

(٦) تفسير الكشاف ١/٤٣٥، إعراب القرآن (المنسوب للزجاج) ١/٢١٣، ٣/٩١٦ ونسبه إلى ثعلب، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١/٢٤٦ ولم ينسبه لأحد، البيان في إعراب القرآن ١/٢١٧،

٢. أن تعرب جملةً حالية، يعمل فيها اسمُ الإشارة لما فيه من معنى الفعل، وتكون (أنتم) ابتداءً، و(أولاء) خبره، وهو قول البصريين^(٣).

٣. أنها خبر لـ (أنتم)، وعزاه إلى الفراء^(٤)، وعلى هذا تكون (أولاء) إما:

أ- منادى بإضمار (يا)، وهذا لا يجوز عند سيبويه؛ لأن (أولاء) مبهم، ولا يحذف النداء مع المبهم^(٥)، وأجازه الكوفيون^(٦)، وخرَّج عليه الآية الزجاجُ وغيره^(٧)، وجوّز الكوفيون أن يكون (أولاء) مبتدأً ثانياً نسبه الكرماني (ت ٥٠٥هـ) إليهم وجملة (تقتلون) خبره^(٨)، وجوّزوا أن

التبيان في إعراب القرآن ٣٢، البحر المحيط ٥٩ / ٣، وانظر: الكتاب ٤١٦ / ٢ فقد منع أن تقع أسماء الإشارة موصولة إلا (ذا) وحده إذا كان معه (ما) أو (من) في الاستفهام، والخلاف في المسألة المذكور في الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٧ / ٢، وأنبّه إلى أن بعض المعربين لم يعرب هذه الجملة في موضعها هذا، وإنما أحال إلى إعراب جملة أخرى لها نفس الإعراب، وهي قوله تعالى: [1 2 3 4 Z5 البقرة: ٨٥. وقوله: [Zn m l آل عمران: ٦٦.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣٨٩ / ١.

(٢) إعراب القرآن ٤٠٣ / ١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣٨٩ / ١، إعراب القرآن للنحاس ٤٠٣ / ١، إعراب القرآن (المنسوب للزجاج) ٢١٣ / ١، ٢١٤، ٣ / ٩١٦، كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ١ / ٦٦، ٢٤٦، التبيان في إعراب القرآن ١ / ٢١٧، التبيان في إعراب القرآن ٣٢، البحر المحيط ١ / ٤٢٢، ٢ / ٧٧٨، ٣ / ٥٩.

(٤) معاني القرآن ٢٣٢ / ١.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٣٢، وانظر: الكتاب ٢ / ٢٣٠.

(٦) توضيح المقاصد ٢ / ١٠٥٦، أوضح المسالك ١٩٩.

(٧) نسبه إليه أبو حيان في البحر المحيط ١ / ٤٢٢، ولم أجده في كتابه.

(٨) غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٢٦٦.

تكون منصوبة على خبر التقريب^(١)، وهو قول الفراء^(٢).

ب- أو تكون في موضع نصبٍ بإضمار (أعني) كذا قدَّره النحاس^(٣)، والعكبري^(٤)، ونسبه أبو حيان إلى ابن كيسان وردَّه؛ لأن التخصيص عند النحويين لا يكون بأسماء الإشارة^(٥).

وهناك وجهٌ رابعٌ في إعراب (تحبونهم) لم يذكره الرماني، وهو أن تكون الجملة مستأنفة مبيّنة للجملة قبلها^(٦).

(١) الكوفيون يجعلون أسماء الإشارة إذا أريد منها التقريب من أخوات (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر. انظر: معاني الفراء ١/ ٢٣١، الأصول في النحو ١/ ١٥٢، الإنصاف ٢/ ٧٢٠.

(٢) معاني القرآن ١/ ٢٣٢، وانظر: جامع البيان ٥/ ٧١٧، إعراب القرآن (المنسوب للزجاج) ١/ ٢١٣.

(٣) إعراب القرآن ١/ ٢٤٣.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٣٢.

(٥) البحر المحيط ١/ ٤٢٢.

(٦) البحر المحيط ٢/ ٧٧٨، ٣/ ٥٩.

المبحث الثاني: أسباب تعدد الأوجه الإعرابية:

تعدُّ الأوجه الإعرابية في كتب إعراب القرآن الكريم ظاهرةً تستحق الوقوفَ عندها والبحث عن دوافعها وآثارها، وسأذكر أولاً الأسباب العامة لهذه الظاهرة في الدرس النحويِّ مجملة، ثم أتحدث عن الأسباب المتعلقة بالرماني وكتابه (الجامع).

أولاً: الأسباب المتعلقة بالقرآن الكريم:

١. أن أسلوب القرآن معجزٌ لا يستطيع أحدٌ أن يحيط بكل مراميه ومقاصده فاحتمل كثيراً من المعاني وكثيراً من الوجوه^(١)، وتعدد أوجه الإعراب فيه يعد ((وجهاً من وجوه إعجازه، ودليلاً على ثراء نصه، وتعدد إشعاعه بحيث تبدو الآية القرآنية كالماصة المشعة أنني استقبلتها ألفت عليك بأضواء))^(٢).

٢. فقدان النغمة أو التنغيم، فالنغمة قريبة لفظية من القرائن النحوية، وهي توجد في الكلام الحبي المنطوق الذي لا ينفصل عن الموقف الذي يكون فيه، وما يلبس ذلك من حركات اليد، وتعبير بالوجه، وعلو في الصوت، وانخفاض وغيرها من ملابسات الحال، وهي غير موجودة في اللغة المكتوبة كالنص القرآني الذي روي مشافهة وعُرفت وقوفه لكن ذلك غير كافٍ^(٣).

٣. أن تعدد الأوجه الإعرابية في القرآن له دلالتُه الخاصة من حيث إنه نصٌّ مكتوب، وكلُّ وجه من الأوجه له معنى خاص قد يترتب عليه حكمٌ من الأحكام الشرعية، والنحاة

(١) دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأول ١/ ١٣.

(٢) العلامة الإعرابية في الجملة ٢٩٢.

(٣) المصدر السابق ٢٩١، ٢٩٦.

بصنيعهم هذا يحاولون أن يقدموا الاحتمالات الممكنة في هذا النص.

ثانياً: الأسباب المتعلقة بطبيعة اللغة:

١. قد يكون لطبيعة اللغة أثر في نشوء هذه الظاهرة وذيوعها، ولجغرافية المكان وسعة الزمان أثرٌ في كثرة الجواز وإباحة استعمال كثيرٍ من الأساليب^(١).
٢. نظام اللغة له أثرٌ كبير لما تتميز به اللغة من التوسع؛ وذلك بالاشتراك المعجمي، والحذف، والاشتراك في الوظيفة في اللفظ الواحد.
٣. مرونة الألفاظ العربية في تحمل المعاني المختلفة التي تؤدي إلى اختلاف الإعراب.

ثالثاً: الأسباب المتعلقة بالنحويين:

١. أن النحويين يحتفظون لأنفسهم بحرية الرأي وانطلاقة الفكر، فلا يعرفون الحَجْرَ على الآراء، ولا تقديس رأي الفرد مهما علت منزلته^(٢).
٢. أن فيه مظهراً من مظاهر زيادة التفكير وسعة المعرفة، فأراد العربون أن يبرزوا براعتهم في التحليل^(٣).
٣. اختلاف فهم المعربين للآية واختلاف نظرتهم للمعنى وفقاً لما يعرفونه عن أسباب النزول وملابسات الحال.
٤. اختلاف المذاهب النحوية، وتباين آراء النحويين حول كثيرٍ من أصول النحو العربي، والاختلاف في تقرير الأصول مؤدِّ إلى الاختلاف في المسائل والتطبيقات.
٥. الخلاف العقدي بين المعربين أدى إلى كثرة التأويلات والتقدير، وتعدد الآراء

(١) نظرية النحو العربي ٤٦.

(٢) دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأول ١ / ١٣.

(٣) نظرية النحو العربي ٤٦، ٤٧.

النحوية في إعراب ألفاظ القرآن.

أما الأسباب المؤثرة في التعدد عند الرماني مع الأسباب السابقة فهي:

المطلب الأول: اختلاف المعنى

أبو الحسن الرماني من النحويين الذين وثقوا العلاقة بين الإعراب والمعنى، وجعلوا اختلاف الإعراب مبنياً على اختلاف المعنى، ويظهر هذا في قوله: ((ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب وتغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب لتكون قد ميّزت فيما تجيزه أو تمتنع منه صواب الكلام من خطئه؛ فإن صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح))^(١)، وقال في موضع آخر مبيناً أن الإعراب يكون بحسب المعنى المراد: ((وتقول مررت برجل حسن أبوه، فله ثلاثة أوجه: الأول: أن يكون (حسن) اسماً علماً، فلا يجوز فيه إلا الرفع بإجماع، والثاني: أن يكون صفةً غالباً فيجوز فيه الرفع والجرح، والرفع أقوى، والثالث: أن يكون صفةً محضة، فيكون الوجه فيه الجرح، فالأحكام في هذه الأوجه الثلاثة مختلفة على ما بينت لك، وهذا يبصرك أن الإعراب لا يستقيم إلا بعد فهم المعنى حتى يجري على حقه والوجه الذي هو له))^(٢).

ولذا أقول: إن كل وجه إعرابي يكشف عن معنى مخصوص لا يؤديه الوجه الآخر، و((جواز أكثر من وجه تعبير ليس معناه أن هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، وأن لك الحق أن تستعمل أيها تشاء، كما تشاء، وإنما لكل وجه دلالة فإذا أردت معنى ما لزمك أن تستعمل التعبير الذي يؤديه، ولا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنى واحداً...))^(٣).

وأعني بالمعنى الذي يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية ما يلي:

(١) شرح الكتاب (نسخة فيض الله) ١٣ / ٢.

(٢) شرح الكتاب (نسخة فيض الله) ٧٢ / ٢.

(٣) معاني النحو ٩ / ١.

١. معطيات المقام فهي من الأسس التي اعتمدها النحويون في التحليل والتوجيه؛ ولذا تتعدد المسائل والاحتمالات نتيجةً لتعدد احتمال المقام، أو لاختلاف ذوق النحوي ونظيره إلى هذا المعنى، وقد يكون التعدد أيضاً بسبب غياب السياق أو بعض العناصر الخارجية التي تحيط بالكلام وهذا يؤثر في فهم الكلام وجعله محتملاً لأكثر من معنى، وقد سبق الحديث عن دلالة السياق وأثرها في الاحتمالات والتعدد الإعرابي مع الأمثلة والشواهد.

٢. تعدد المعنى المعجمي فله أثره في تعيين وظائف التراكيب، ويعد سيبويه أول من نبه إلى أثر المعنى المعجمي في ذلك حيث قال: ((هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك: أعطى عبد الله زيدا درهماً.... وسميته زيدا، وكنت زيدا أبا عبد الله، ودعوته زيدا إذا أردت (دعوتة) التي تجري مجرى (سميته)، وإن عنت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً))^(١)، وقد شرح الرماني موقف سيبويه من مسألة علاقة المعنى المعجمي بوظيفة التركيب، فقال عن كلام سيبويه في باب (لبيك وسعديك): ((إنما فسّر سيبويه معنى لبيك وسعديك في باب من أبواب النحو؛ ليكشف وجه إعرابه؛ إذ كان لا يظهر إلا بظهور معناه، ولولا ذلك لم يصلح تفسير الغريب في أبواب النحو؛ لأنه تخلط بإدخال صناعة في صناعة غيرها))^(٢).

ومن شواهد عند الرماني ما ورد في قوله تعالى: [+ ، -]^(٣) قال أبو الحسن: ((ويقال: أين خبر (ليعلم)؟ الجواب: فيه قولان: الأول: أنه مكتفٍ بالاسم؛ لأنه

(١) الكتاب ١ / ٣٧.

(٢) شرح الكتاب (نسخة فيض الله) ٢ / ٢، وقد أوقفني على هذه المقولة الدكتور وليد حسين، نظرية النحو العربي، ٣٥١.

(٣) آل عمران: ١٦٧.

بمعنى ليعرف المنافقين، الثاني: أنه محذوفٌ بتقدير: ليعلم المنافقين متميزين من المؤمنين^(١).

تعددت الأوجهُ الإعرابيةُ هنا بسببِ الاختلافِ في المعنى المعجمي للعامل، فالفعل (يعلم) له معنيان:

أ- أن يكون بمعنى (يعرف) وحينئذ يتعدى لمفعولٍ واحد، أي: ليعرف المؤمن. ب- أن يكون من أفعال القلوب وحينئذ يتعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، ومفعولُهُ الأول هو (الذين)، ومفعولُهُ الثاني قدره الرمانى بقوله: (متميزين)، ولا أعرفُ مصدرَ هذين القولين بل لم أجد أحداً فرّق بين هذين المعنيين في الآية، وإنما جعل الزجاج المعنى: وليظهر نفاق المنافقين^(٢)، أما أبو حيان فجعله على معان: إما على حذفِ مضافٍ أي: يعلم نفاق الذين نافقوا، أو بمعنى (يميز)، أو بمعنى (يظهر)^(٣)، وكلها أفعالٌ متعديةٌ لمفعول واحد.

٣. تعددُ المعنى الدلالي للنص، واحتمالاتُهُ لأكثر من فهم، وتعددُ آراء المفسرين وأقوالهم فيه؛ ولذا كانت العلاقةُ بين الإعراب والتفسير علاقةً وثيقةً تكامليةً، فالمعربُ لا بد أن يستوفي جميعَ ما يحتمله اللفظُ من الأوجهِ الظاهرة كما يقول ابن هشام^(٤). فالرمانى بعد أن يذكر أقوالَ السلف في معنى الآية يعربُ الآية بحسب تلك الأقوال، فهذا التعدد ناشئٌ عن اختلاف المفسرين في معنى الآية، ومن شواهد ذلك في قوله تعالى:

(١) الجامع ب/ ١٣٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٠٩.

(٣) البحر المحيط ٣/ ١٥٢.

(٤) مغني اللبيب ٥٢٤.

قال أبو الحسن الرماني: ((وموضعُ (ألم) على مذهبِ الحسنِ رفعٌ كأنه قيل: هذه ألم، أو يكون (ألم) ابتداءً، و(ذلك الكتاب) خبره، وأما على قول ابن عباس أنه اختصارٌ قد قام مقام جملةٍ كلامٍ فلا موضع له من الإعراب؛ لأنه بمنزلة قولك: زيدٌ قام^(٢) في أن موضعه لا حظ له في الإعراب، وإنما يكون للجملة موضعٌ إذا وقعت موقعَ المفرد كقولك: كان زيدٌ قام أبوه؛ لأنه في موضع كان زيدٌ قائماً^(٣))).

اختلف العلماء من السلف والخلف في معاني الحروف المقطعة أوائل بعض السور^(٤)، وينشأ عن الاختلاف في معانيها الاختلاف في إعرابها، فالإعراب فرع المعنى؛ ولذا نجد الرماني من أوائل المعريين الذين أشاروا إلى ذلك، فبعد أن ذكر أقوال السلف فيها ذكر في إعرابها وجهين:

١. أن تكون معربةً (أي لها موضع من الإعراب) وهذا على قول الحسن البصري الذي يرى أن الحروف المقطعة أسماءٌ للسور ومفاتيحها، وهو المختار عند الرماني حيث صرح بذلك فقال: ((والقول منها ما قاله الحسن))^(٥)، وجعل إعرابها على الرفع من وجهين:

(١) البقرة: ١.

(٢) يريد أنها جملةٌ ابتدائيةٌ لا موضع لها من الإعراب.

(٣) الجامع م/ ٥٠.

(٤) ذكر الرماني عدداً من تلك الأقوال، وانظر إليها مسندة إلى أصحابها عند الطبري، جامع البيان ١/

٢٠٤، وابن أبي حاتم في تفسيره ١/ ٣٢، ٣٣.

(٥) الجامع م/ ٤٨.

أ- أن تكون خبراً لمبتدأ تقديره: (هذه ألم) ^(١).

ب- أن تكون مبتدأً، و(ذلك الكتاب) خبره، وأعربه على هذا الوجه الفراء ^(٢)، وذكر ابنُ فضالٍ هذا الإعراب ونسبه إلى الرماني، واستبعده؛ «لأن حكمَ المبتدأ أن يكون هو الخبرُ في المعنى ^(٣) نحو قولك: زيدٌ أخوك، فزيدٌ هو الأخ، وأنت إذا قلت: (ألم. ذلك الكتاب) لم يكن الكتابُ حروفَ المعجم» ^(٤)، وأقول: إنها أعرها الرماني على هذا الوجه على قول الحسن أنها اسمٌ للسورة، وليس على معنى أنها تدل على حروف المعجم.

وأجاز غيرُ الرماني إعرابها على:

أ- النصب، والناصبُ إما فعلٌ مقدرٌ ب(اذكر) ^(٥)، أو (أثُل) ^(٦)، أو (اقرأ) ^(٧)، وإما اسم اسم فعل (عليك) ^(٨).

(١) ذكر هذا الإعراب النحاس، إعراب القرآن ١ / ١٧٧، ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ٣٩، وابن فضال المجاشعي، النكت في القرآن ١ / ٦٠، والأنباري، البيان في إعراب القرآن ١ / ٤٣.

(٢) معاني القرآن ١ / ١٠.

(٣) الكتاب ٢ / ١٢٧.

(٤) النكت في القرآن ١ / ٦٠.

(٥) قدره به الأخفش ١ / ٢٠.

(٦) قدره بهذا الفعل ابن فضال المجاشعي، النكت في القرآن ١ / ٦٠، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن ١٤.

(٧) قدره به ابن كيسان، إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٣، وابن فضال، النكت في القرآن ١ / ٦٠، ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ٣٩.

(٨) قدره به ابن كيسان، إعراب القرآن للنحاس، ١ / ٤٣.

وإما الناصبُ فعلُ القسمِ المحذوف، ذكره ابن فضال المجاشعي^(١)، وذكر الزمخشري إشكالاً في هذا الإعراب، وهو أنَّ ما وقع من هذه الحروف، وما بعده مُقسَّم به كـ (القرآن) بعد (ص) و(ق)، و(القلم) بعد (ن) تكون الواو الواقعةُ بينهما عاطفة^(٢)، وهذا لا يصحُّ لاختلافِ اختلافِ الإعرابِ بين المتعاطفين، أو تكون الواو للقسم، وهو مستكره؛ لأنه اجتماعُ قسمين على مُقسَّم واحدٍ^(٣)، وقد استكره هذا قبله الخليل وسيبويه^(٤)، وأجازه الألويسي، وعلل لذلك لذلك بأن المعطوفَ عليه في محلِّ يقع فيه المجرورُ فيكون العطفُ على المحلِّ ويقدرُ الجوابُ، أو لا حاجةً للتقدير ويكتفى بجوابٍ واحدٍ إذ لا مانع من جعلِ أحدِ القسمين مؤكداً للآخر من غير عطف أو يقال: هما لما كانا مؤكِّدين لشيء واحد وهو الجواب جاز ذلك^(٥).

ب - الجر على القسم، وحرف القسم حُذِفَ وبقي عمله؛ لأنه مرادُّ به غيرُ ملفوظ، ذكره مكِّي بن أبي طالب^(٦)، وهذا مبنيٌّ على قولِ ابنِ عباسٍ وعكرمة أنها قسم^(٧)، وردَّه ابنُ فضالٍ فضالٍ بقوله: ((لأن ذلك شيءٌ اختص به اسمُ (الله) تعالى نحو ما حكاه سيبويه^(٨)): (الله)

(١) النكت في القرآن ١ / ٦١، وهذا مبنيٌّ على من يرى أنها قسمٌ.

(٢) إذا توالى حرفا قسمٍ جعلت الثانيةُ منهما عاطفة. انظر: الكتاب ٣ / ٥٠١، المفصل ٣٦٢، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٥٤٢.

(٣) الكشف ١ / ٦٧.

(٤) الكتاب ٣ / ٥٠١، شرح الرماني (نسخة داماد إبراهيم بتركيا) ٤ / ٧٣.

(٥) روح المعاني ١ / ١٠٤.

(٦) مشكل إعراب القرآن ٣٩.

(٧) جامع البيان ١ / ٢٠٧، الجامع م / ٤٩.

(٨) الكتاب ٣ / ٤٩٨.

لأخرجن)، ولا يجوز (الرحمن لأخرجن) قياساً على ذلك؛ لأنه لم يُسمع وهذه الأشياء لا يجب أن يقاس عليها لقلتها^(١).

وأما حكم هذه الحروف من حيث البناء والإعراب:

أ- قيل: إنها محكيةٌ غيرٌ معربةٍ كما تحكى أسماء الأصوات، وأنها بمنزلة حروف التهجي، وحُرِّكت الميمُ لالتقاء الساكنين، وهو قول الخليل^(٢)، وسيبويه^(٣)، وأبي عبيدة^(٤) إلا أنهم لم يجعلوا لها إعراباً، وهو رأي الفراء والرماني^(٥) اللذين جعلوا لها موضعاً بالرفع^(٦).

ب- قيل: إنها مبنيةٌ، وهو قولٌ للأخفش^(٧)، والعكبري؛ إذ قال: ((لأنك لا تريد أن تخبر تخبر عنها بشيء))^(٨).

ت- قيل: إنها معربةٌ، أجازه الأخفشُ على أن تكون منصوبةً غيرَ مصروفةٍ؛ لأنها من جملة أسماء المؤنث^(٩)، وأجازه الزمخشري^(١٠).

(١) النكت في القرآن ١ / ٦١.

(٢) ذكره النحاس، إعراب القرآن ١ / ١٧٧.

(٣) الكتاب ٣ / ٢٥٨، ٢٦٥.

(٤) مجاز القرآن ١ / ٢٨.

(٥) وقال به في شرح الكتاب (تحقيق: د. موسى) ٢ / ٨٨٦.

(٦) معاني القرآن ١ / ٩.

(٧) معاني القرآن ١ / ٢٠.

(٨) التبيان في إعراب القرآن ١٤.

(٩) السابق: ١ / ٢٠.

(١٠) الكشاف ١ / ٦٥.

٢. القول الثاني للرماني في (الم) على معنى آخر: ألا يكون لها موضعٌ من الإعراب، ونقل ابن فضالٍ هذا الإعرابَ عنه بنصّه دون أن ينسبه^(١)، وذلك على مذهبِ ابنِ عباسٍ الذي الذي جعل هذه الحروف اختصاراً قد قام مقامَ جملةٍ كلامٍ فلا موضعَ لها؛ لأنها جملةٌ ابتدائية، فالرماني أعربها في القول الأول على أحدِ هذه المعاني التفسيرية، وأعربها في هذا القول على معنى تفسيريٍّ آخر مما يدلُّ على أنَّ تعدُّدَ المعنى التفسيري للحروف المقطّعة أدى إلى تعدُّد الأوجه الإعرابية فيها.

ومما يوقف عنده في هذا الإعرابِ أنه جعل (الم) بمنزلة الجملةِ وأعربها إعرابِ الجمل، وهذا غريب لم أقرأه لغيره من النحويين الذين جعلوها مفردة يقول أبو حيان: ((وأما إذا لم تكن اسماً للسور فلا محلّ لها، لأنها إذ ذاك كحروفِ المعجم أُورِدَتْ مفردةً من غير عامل فاقتضت أن تكون مستكنةً كأسماء الأعداد أُورِدَتْها لمجردِ العددِ بغيرِ عطفٍ))^(٢)، فجعلها مفردةً كأسماء الأعداد.

ومما يوجّهُ به قول الرماني هذا أن يقال: إن هذه الحروف لما كانت اختصاراً لجملةٍ كلام، أُعربت إعرابِ الجمل، والمفرد قد يقع موقع الجملة في مواضع ك(نعم) و(لا)؛ لأن كل واحدٍ من هذين الحرفين نائبٌ عن جملة^(٣).

ومن الآيات التي اختلفَ الإعرابُ فيها وتعدَّدَ بسبب الاختلافِ في المعنى قوله تعالى:

[{ نَبِيٌّ قَتِلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ ۖ سَبِيلَ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ۗ وَاللَّهُ يُحِبُّ

(١) النكت في القرآن ١ / ٦١.

(٢) البحر المحيط ١ / ٥٦.

(٣) الخصائص ٣ / ١٧٨.

١) قال أبو الحسن^(٢) فيها: ((بم يرتفع (رَبِّيُّونَ)؟ الجواب فيه قولان: الأول: على مذهب الحسن في أنه لم يُقتل نبيُّ قط في معركة^(٣) يرتفعُ بأنه لم يُسمَّ فاعلهُ في (قُتِلَ)، الثاني: بالابتداء المقدم الخبر بمعنى: قُتِلَ ومعه ربيون كثيرٌ على مذهب ابن إسحاق وقتادة والربيع والسدي^(٤))).

ذكر في إعراب (رَبِّيُّونَ) وجهين^(٥):

١. أنها نائب فاعل لـ (قُتِلَ).

٢. أن تكون مبتدأ مؤخرًا مرفوعاً بالابتداء، والظرف (معه) خبره^(٦)، وحسن مكي بن أبي طالب أن يكون مرفوعاً بالظرف^(٧)؛ لأن الظرف إذا وقع صفة لما قبله ففيه معنى الفعل، فكان أولى من الابتداء؛ لأنه عامل لفظي، والابتداء عامل معنوي، والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي، والكوفيون يميزون عمل الظرف مطلقاً، والبصريون يميزونه إذا اعتمد على

(١) آل عمران: ١٤٦.

(٢) الجامع ب/ ١١٢.

(٣) ذكر هذا القول الطوسي، التبيان في تفسير القرآن ٨/ ٥٣٧، والزنجشيري، الكشاف ٤/ ٦٩.

(٤) ذكر الطبري أقوالهم مسندة جامع البيان ٦/ ١١٤، ١١٥، وكذا ابن أبي حاتم في تفسيره ٢/ ٧٨٠، ٧٨١.

(٥) الرماني هنا يعرب ويذكر الأقوال على قراءة أبي عمرو وابن كثير ونافع (قُتِلَ) بالفعل المبني للمجهول، فقول الحسن لا يستقيم إلا بالبناء للمجهول، ثم إن قراءة أبي عمرو قد اعتمدها الرماني في الغالب، وقد كتبت بها كلتا النسختين من المخطوط ب/ ١١٢، ش/ ٩١.

(٦) ممن أعربها على هذا الوجهين مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ١٥٦، والأنباري، البيان في إعراب القرآن ١/ ٢٢٥.

(٧) السابق، مشكل إعراب القرآن، ١٥٦.

موصوف^(١) كما في هذه الآية^(٢).

الرماني أعرب (رَبِّيُّونَ) بحسب أقوال المفسرين في معنى الآية، فالإعرابُ الأولُ على مذهب الحسن وسعيد بن جبير أنه لم يُقتل نبيُّ قط في حرب، فالرَبِّيُّون هم المقتولون، والإعراب الثاني على مذهب ابن إسحاق، وقتادة، والربيع بن أنس، والسُدِّي في أن هؤلاء الرَبِّيِّين لم يهنوا ولم يضعفوا لما أصابهم في سبيل الله من قتل نبيِّهم، ويؤيد هذا الوجه القراءة الأخرى التي ذكرها الرماني بالبناء للمعلوم لـ(قاتل)^(٣).

فاختلاف المعنى التفسيري أدى إلى تعدد هذه الأوجه الإعرابية، والرماني أول من ذكر هذين الإعرابين، ومَنْ ذكرهما ممن جاء بعده لم يُفرِّق بينهما حسب المعنى المذكور إلا ما كان من ابن فضالٍ المجاشعي الذي نقل الإعرابَ في الوجهين بنصّه عن الرماني ولم يعزّه إليه^(٤).

ومن الآيات التي ذكر الرماني الاختلاف في إعرابها بناء على اختلاف المفسرين في معناها

قوله تعالى: [! " # \$ % & ') * + , - . / 0 1

2 3 4 5 6 7 8 9 : ; = > Z^(٥).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٥٠.

(٢) ذكر هذا الإعراب الباقلبي، إعراب القرآن (المنسوب للزجاج) ٢ / ٥٣٤، والأنباري، البيان في إعراب القرآن ١ / ٢٢٥.

(٣) قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو (قُتِلَ معه)، وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (قاتل) انظر: السبعة لابن مجاهد ٢١٧، الكتاب المختار في قراءات أهل الأمصار ١ / ١٧٣، حجة القراءات ١٧٥، التبصرة في القراءات السبع ٤٦٥، التيسير في القراءات السبع ٧٥، ٧٦، الإقناع في القراءات السبع ٢ / ٦٢٢، الموضح في وجوه القراءات وعللها ١ / ٣٨٥، ٣٨٦.

(٤) النكت في القرآن ١ / ١٩٨.

(٥) النساء: ١.

قال أبو الحسن: ((ويقال: ما معنى [76 Z8 ؟ الجواب: فيه قولان: الأول: قول القائل منهم: أسألك بالله والرحمن عن الحسن ومجاهد وإبراهيم^(١) فعلى هذا يكون معطوفاً على موضع (به) كأنه قيل: وتذكرون الأرحام في التساؤل، الثاني: واتقوا الأرحام أن تقطعوها عن ابن عباس، وقتادة، ومجاهد، والسدي، والضحاك، والربيع، وابن زيد^(٢) فعلى هذا يكون معطوفاً على اسم الله جل وعز))^(٣).

على قراءة النصب لـ (الأرحام) أعربها الرماني بحسب المعاني التفسيرية الواردة فيها:
١. أن تكون معطوفة على موضع (به)^(٤)، وأجازه أبو علي الفارسي^(٥).

(١) أقوال الحسن البصري ومجاهد وإبراهيم النخعي مذكورة بأسانيدھا عند الطبري، جامع البيان ٦/

٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) هذه الأقوال مذكورة بأسانيدھا عن الطبري، جامع البيان ٦/ ٣٤٧-٣٤٩.

(٣) الجامع ب/ ١٧٤، ١٧٥.

(٤) ممن ذكر هذا الإعراب ابن فضال المجاشعي، النكت في القرآن ١/ ٢٠٠، ومكي بن أبي طالب، مشكل

إعراب القرآن ١٦٧، والزنجشيري، الكشاف ١/ ٤٩٢.

(٥) الحجّة للقراء السبعة ٣/ ١٢١.

٢. أن تكون معطوفةً على اسم (الله)^(١)، واتقاء الأرحام بأن توصلَ ولا تقطع فيما يفضل بالبر والإحسان^(٢).

وأجاز الواحدي أن يكون منصوباً بالإغراء أي: والأرحام فاحفظوها وصلوها^(٣). فالرمانى أعرب (الأرحام) بالنصب على وجهين؛ لأنه نظر إلى المعنى التفسيري فيها، فالإعرابُ فرع المعنى، فأعربها بالعطف على موضع (به) ليوافق قول الحسن ومجاهد وإبراهيم النخعي في معنى الآية، وهو: أسألك بالله وبالرحمن، وأعربها بالعطف على لفظ الجلالة (الله) مراعاة لمن فسّر الآية بقوله: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فهذا التعدد في الإعراب إنما هو بسبب الاختلاف في المعنى، وجميع المعربين الذين ذكروا هذين الوجهين لم يشيروا إلى مراعاتهم لأقوال المفسرين خلا ابن فضال المجاشعي الذي نقل هذين الإعرابين بنصهما عن الرمانى^(٤).

(١) ممن ذكر هذا الإعراب أبو عبيدة، مجاز القرآن، ١/ ١١٣، والطبري، جامع البيان، ٦/ ٣٤٩، النحاس، إعراب القرآن ١/ ٤٣١، وابن فضال المجاشعي، النكت في القرآن ١/ ٢٠٠، والزنجشيري، الكشف، ١/ ٤٩٢، والأنباري، البيان ١/ ٢٤٠، والعكبري، التبيان ٩٦، والرازي، مفاتيح الغيب ٩/ ١٧١، وبعض المعربين لم يصرّح بالعطف على اسم (الله)، وإنما يقدّر لها الفعل: اتقوا، ومن هؤلاء: الفراء في (معانيه) ١/ ٢٥٢، والأخفش في (معانيه) ١/ ٢٤٣، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٥، والباقولي، كشف المشكلات ١/ ٢٨٥، ومآل الإعرابين واحدٌ فمن قدّر فعلاً جعله من عطف الجمل.

(٢) البحر المحيط ٣/ ٢٢١.

(٣) البسيط ٦/ ٢٨٧.

(٤) النكت في القرآن ١/ ٢٠٠.

المطلب الثاني: غياب العلامة الإعرابية

مما تميزت به لغتنا العربية أنها لغةٌ معرّبةٌ، وهذا الإعراب هو الذي يحدد معاني التراكيب والوظائف النحوية للمفردات، قال ابن قتيبة: ((ولها الإعراب الذي جعله الله شيئاً لكلامها، وحليةً لنظامها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين، والمعنيين المختلفين كالفاعل والمفعول، لا يفرّق بينهما إذا تساوت حالهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلا بالإعراب))^(١)، وقال الزجاجي: ((إن هذه الأسماء لما كانت تعتورُها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيها أدلةً على هذه المعاني بل كانت مشتركةً جُعِلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني))^(٢).

فالوظيفة النحوية في العربية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالعلامة الإعرابية؛ إذ العلامة هي إحدى القرائن الأساسية التي تحدد للقارئ أو المستمع نوع الوظيفة النحوية وتمييزها عن الوظائف الأخرى، فهي قرينة لفظية تتضافر مع مجموعة من القرائن المختلفة لتحديد وظيفة الكلمة في الجملة، فإذا غابت هذه القرينة ولم تكن القرائن الأخرى قادرةً على ملء الفراغ الذي تركته هذه العلامة فإن هذا مدعاة لتعدد الاحتمالات والأوجه الإعرابية والاختلاف في الوظيفة التي تشغلها الكلمة، ويؤدي إلى تعدد الاحتمالات للمعنى والأسلوب في التركيب. والعلامة الإعرابية إنما تظهر على نوع من الأبنية يُعرف بالمُعربات التي تنقسم قسمين:

١. ما تظهر عليه الحركة الإعرابية في آخره.

٢. ما لا تظهر العلامة فيه بل تكون مقدّرة^(٣).

(١) تأويل مشكل القرآن ٧٥.

(٢) الإيضاح في علل النحو ٦٩.

(٣) أسرار العربية ٤٤، شرح المفصل ١ / ٥٠.

وتقدير الإعراب على بعض الكلمات له أسباب صوتية تؤثر في عملية النطق بها، فالأسماء المقصورة والمضافة إلى ياء المتكلم يتعدّر النطق بالحركة فيها ويستحيل؛ إذ لا يمكن الناطق بالكلمة أن ينطق بحركة الإعراب في آخرها، أما الأسماء المنقوصة فيتعسر النطق بالحركة، وإن نُطِقَ كان ذلك بكلفة وجهد^(١).

ومن أسباب تعدد الأوجه الإعرابية المتعلقة بالعلامة الإعرابية: المبنيات؛ إذ الإعراب فيها محليٌّ؛ لأن الأصل الوضعي للكلمة الذي يقتضي لزوم حركة واحدة عليها منع من ظهور حركات الإعراب التي تعدّ قرينة أساسية ترشد إلى الوظيفة النحوية أو المعنى النحوي للمفردة.

والعرب لم تدع المبنيات تهيم في الغموض والإبهام بلا حدود ولا قيود بل عوّضت هذه الكلمات عن فقدان العلامة بتعويضات من لفظها أو في مواطن استعمالها، فثمة مبنيات تلزم الصدارة، وثمة مبنيات لا تكون إلا في محل رفع، وأخرى لا تكون إلا في محل نصب^(٢).

والقول بالإعراب التقديري أو المحلي لا يعني إلغاء الإعراب أو عدم وجود وظيفة نحوية للمفردة؛ لأن النحاة لم يقتصروا على قرينة العلامة الإعرابية لتحديد الوظائف النحوية بل جعلوا القرائن النحوية الأخرى دليلاً على الباب النحوي بل ما يمكن قوله هنا: إن غياب العلامة أدى إلى تعدد الاحتمالات والأوجه التي يحتملها النص القرآني.

ولما كان غياب العلامة الإعرابية قد يُلبس في معرفة الوظيفة النحوية للمفردة تنبّه النحويون إلى خطورة هذه المسألة فسجّلوا مجموعة من السمات التي تتسم بها الوحدة اللغوية حين تؤدي وظيفة نحوية معينة في تركيب معين، ومن هؤلاء النحويين: ابن هشام الذي نصّح

(١) دور البينة الصر في وصف الظاهرة النحوية وتوجيهها ١٦٥، ١٦٦.

(٢) من قضايا اللغة والنحو ٢٥، ٢٦.

المعرب أن يراعي المعنى الوظيفي مع النظر في صحته إلى الصناعة^(١) الذي يتمثل في نظام عناصر الجملة وترتيبها وما تخضع له من ضوابط.

ومن الأمثلة الشاهدة على أن الإعراب التقديري سبب في تعدد الأوجه الإعرابية

إعراب (هدى) من قوله تعالى: [# '&%\$) *)Z + (٢).

قال أبو الحسن الرماني: ((وقيل في (هدى) إنه يجوز أن يكون نصباً من وجهين، ويجوز أن يكون رفعاً من أربعة أوجه، فالوجه الأول من النصب: أن يكون حالاً من (ذلك)^(٣)، والعامل فيه معنى الإشارة، والوجه الثاني من النصب: أن يكون حالاً من الهاء في (فيه)^(٤)، والعامل فيه هو العامل في الظرف^(٥)، وهو معنى (ريب) كأنك قلت: لا ريب فيه هادياً، وعلى القول الأول كأنك قلت: ألم ذلك الكتاب هادياً، والوجه الأول من الرفع على: فيه هدى

(١) مغني اللبيب ٥٠٧.

(٢) البقرة: ٢.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٧٠ / ١، إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٨٠، مشكل إعراب القرآن ٤٠، النكت في القرآن ٧٢ / ١، البيان في إعراب القرآن ٤٦ / ١، والعامل فيه معنى الإشارة، والفراء يرى نصبه على الحال من (الكتاب)، معاني القرآن ١٢ / ١، وهو منصوبٌ عنده على ما يسمى عند الكوفيين التقريب، وذلك أنهم يجعلون أسماء الإشارة إذا أريد منها التقريب من أخوات (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر انظر: معاني الفراء ١ / ٢٣١، الأصول في النحو ١ / ١٥٢، الإنصاف ٢ / ٧٢٠.

(٤) انظر: معاني الفراء ١ / ١٢، جامع البيان ١ / ٢٣٥، مشكل إعراب القرآن ٤٠، البيان في إعراب القرآن ١ / ٤٦، التبيان ١٤.

(٥) سبق الحديث عن هذا العامل (معنى ريب) والعامل السابق (معنى الإشارة) وبيان وجه تأثير المعنى على العامل عند الرماني. انظر: ص ٨٢.

كقولك: فيه خير^(١)، والثاني من الرفع: على حذف (هو) كأنك قلت لما تمّ الكلام: هو هدى^(٢)، والوجه الثالث: على أن يكون خبراً لـ (ذلك الكتاب)^(٣)، وهذا على قول ابن عباس إنَّ (ألم) كلامٌ مكتفٍ بنفسه؛ لأنه اختصارٌ من جملة^(٤)، والوجه الرابع من الرفع^(٥): أن يكون (هدى) و(لا ريب فيه) جميعاً خبراً عن (ذلك) كقولك: هذا حلٌّ حامضٌ^(٦).

هذه التعدد في الأوجه الإعرابية بين الرفع والنصب مرثه إلى خفاء العلامة الإعرابية التي قدّرت على الألف المقصورة، فالعلامة الإعرابية قرينة مهمة في تحديد الوظيفة النحوية. ومن الأمثلة على الإعراب المحلي التي خفيت فيه العلامة الإعرابية ما ذكره الرماني في

(١) انظر: معاني الفراء ١١/١، إعراب النحاس ١٨٠/١، مشكل إعراب القرآن ٤٠، النكت في القرآن ٧٢/١، غرائب التفسير ١١٥/١، كشف المشكلات ١٣/١، البيان في إعراب القرآن ٤٥/١، التبيان في إعراب القرآن ١٤.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٧٠/١، إعراب النحاس ١٨٠/١، مشكل إعراب القرآن ٤١، النكت في القرآن ٧٢/١، غرائب التفسير ١١٥/١، البيان في إعراب القرآن ٤٥/١، التبيان في إعراب القرآن ١٤.

(٣) انظر: معاني الفراء ١١/١، إعراب النحاس ١٨٠/١، مشكل إعراب القرآن ٤١، النكت في القرآن ٧١/١، غرائب التفسير ١١٥/١، البيان في إعراب القرآن ٤٥.

(٤) انظر: الجامع م/٥٠ حيث يرى ابن عباس أن (ألم) اختصاراً قد قام مقام جملة كلام فلا موضع له.

(٥) انظر: معاني الفراء ١١/١، معاني القرآن وإعرابه ٧٠/١، إعراب النحاس ١٨٠/١، مشكل إعراب القرآن ٤١، النكت في القرآن ٧١/١، غرائب التفسير ١١٥/١، كشف المشكلات ١٣/١، البيان في إعراب القرآن ٤٥/١، التبيان في إعراب القرآن ١٤.

(٦) الجامع م/٥٩.

إعراب المصدر المؤول في قوله تعالى: [لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْخَسِرُونَ]^(١)، فقال: ((ويقال: ما موضع (أنهم) من الإعراب في [لَا جَرَمَ أَنَّهُمْ]؟ الجواب: أنه يمتل وجهين: النصب والرفع، فالنصب بمعنى لا بدَّ أنهم، أي: لا بدَّ من ذاء، ويجوز على: جرم فعلُهُم أن لهم النار، و(لا) صلة أو ردَّ الكلام))^(٢).

ذكر الرماني في احتمال النصب لـ (أنهم) وجهين:

١. أن تكون (لا جرم) بمعنى (لا بدَّ)، فتكون (لا) نافية للجنس، و(جرم) اسمُها، و(أن) وما دخلت عليه في محل نصب بعد حذف حرف الجر، وقدره الرماني بقوله: (لا بد من ذاء)، وقد نُسب هذا القول إلى الكسائي الذي جعل معناها: لا صدَّ ولا منع عن أنهم في الآخرة^(٣).

٢. أن تكون (لا) ردًّا لكلامٍ تقدمها، ثم استأنف كلاماً بعدها، و(جرم) بمعنى: كسب، وفاعلها ضمير، و(أن) وما بعدها في موضع نصبٍ مفعولٍ به، وهو رأيٌ للزجاج^(٤). وذكر الرماني احتمال الرفع ولم يبيِّن وجهه وهو محتمل أمرين:

١. أن تكون (لا) في موضع رفع، و(لا) صلة، أو ردُّ لكلامٍ تقدّمها، و(ولا جرم) بُنيتا على تركيبها تركيبَ خمسة عشر، وصارت (جرم) بمعنى: حقٌّ وثبتَّ ووجب، وهي

(١) النحل: ١٠٩.

(٢) الجامع ط/ ٢٦٦.

(٣) إعراب النحاس ٢/ ٢٧٨، ومشكل إعراب القرآن ٣٤١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٣٧، ١٧٩، وانظر: إعراب النحاس ٢/ ٢٧٧، ومشكل إعراب القرآن ٣٤١،

٣٤١، كشف المشكلات ١/ ٥٥٩، والتبيان ٢٠٠.

فعلٌ يرتفعُ ما بعدها على الفاعلية أي: جَرَمَ فعلُهُم، وهذا قول الخليل وسيبويه^(١)،
والفراء^(٢)، والمبرد^(٣)، وأبي علي الفارسي^(٤)، وأجازة الزجاج^(٥)، وبهذا الوجه أعربها
الرماني في شرح الكتاب^(٦).

٢. أن تكون (لا جَرَمَ) بمعنى لا محالة ولا بدَّ، بمنزلة (لا رجل) في كون (لا) نافية
للجنس، و(جَرَمَ) اسمها مبني معها على الفتح، وهي واسمها في محل رفعٍ بالابتداء، وما
بعدها خبر (لا) النافية، وقد نسب مكِّي بنُ أبي طالب هذا القول إلى الخليل وسيبويه^(٧).
هذا التعدد في إعرابِ المصدرِ المؤولِ بين الرفع والنصب كان سببهُ غيابَ العلامةِ
الإعرابيةِ عن المصدر؛ لأنه يعرب على المحل.

ومن الأمثلة على أن الإعرابَ المحلي للمبنيات أدى إلى تعدد الأوجه الإعرابية إعرابُ
(الذين) من قوله تعالى: [- . / 0 21 3 4]^(٨).

قال الرماني: ((و(الذين) يصلحُ أن يكون موضعه جرّاً، ويصلحُ فيه الرفع والنصب، أما
الجرُّ فعلى صفة (المتقين)، وأما الرفعُ فعلى المدح كأنك قلت: (هم الذين يؤمنون)، ويجوز

(١) الكتاب ٣/ ١٢٨.

(٢) معاني القرآن ٢/ ٨، وانظر: إعراب النحاس ٢/ ٢٧٧.

(٣) المقتضب ٢/ ٣٥٠.

(٤) المسائل المنثورة ١٩٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٧٩.

(٦) شرح الكتاب (تحقيق: د. الموسى) ١/ ٣٢٦.

(٧) مشكل إعراب القرآن ٣٤١، وقد ذكر هذا القول بلا نسبة في التبيان في إعراب القرآن ٢٠٠.

(٨) البقرة: ٣.

النصبُ أيضاً على المدح كأنك قلت: أعني الذين يؤمنون^(١)، والعربُ تعدُّ الصفاتِ عن الإِتباعِ إذا تمَّ دونها الكلامُ للمدح أو الذمِّ، يرفعون على الاستئناف، وينصبون على أعني...^(٢).

ذَكَرَ في إعراب (الذين) ثلاثة أعراب، وذَكَرَ غيره وجهين وهما:

١. أن تكون بدلا من (المتقين)^(٣) الواردة في قوله تعالى: [# \$%&') *]

.Z +

٢. أن تعرب على الابتداء، وخبرها [ZGFE DC]^(٤).

خفاء العلامة الإعرابية في هذا الاسم المبني أدى لتعدد الاحتمالات والأوجه الإعرابية بين الرفع والنصب والجر؛ ولا شك أن العلامة الإعرابية قرينة لفظية مهمة للتمييز بين الوظائف النحوية، ومنع هذه الاحتمالات التي وصلت إلى خمسة أوجه.

ومن المبنيات التي تعدد الإعراب فيها (ما) في قوله تعالى: [98 : <

> = Z?)^(٥)، قال الرماني: ((ويقال: ما موضع (ما) في [> = Z? الجواب:

(١) ذكرت هذه الأوجه الإعرابية الثلاثة في: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٧٠، إعراب النحاس ١/ ١٨١،

مشكل إعراب القرآن ٤١، الكشاف ١/ ٧٩، كشف المشكلات ١/ ١٦، البيان ١/ ٤٦، التبيان ١/

١٤، الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ١٨٨.

(٢) الجامع م/ ٦٢.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٤١، البيان ١/ ٤٦، الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ١٨٨.

(٤) إعراب النحاس ١/ ١٨١، مشكل إعراب القرآن ٤١، الكشاف ١/ ٧٩، كشف المشكلات ١/ ١٦،

البيان ١/ ٤٦، التبيان ١/ ١٤، الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ١٨٨.

(٥) النحل: ٥٧.

فيه وجهان: [أحدهما]: النصبُ بمعنى (ويجعلون لهم البنين الذين يشتهون) [الثاني]^(١) والرفع، بمعنى: ولهم البنون على الاستثناف فهم يزعمون أن الملائكة بنات الله بجهلهم^(٢).

أجاز الرماني في (ما) أن تكون مرفوعةً على الابتداء، والخبر (لهم)، وهو قول عامة العرب^(٣)، وأن تكون منصوبةً بالعطف على (البنات) متبوعاً في هذا الفراء^(٤)، وهذا غير جائز عند الزجاج^(٥)، وأبي حيان^(٦)؛ وذلك أن الرفعَ لضميرِ الاسم لا يتعدى إلى ضميره المتصل المنصوب إلا في باب ظن وأخواتها من الأفعال القلبية^(٧)، فَجَعَلُ (ما) منصوبةً عطفاً على (البنات) يُوَدِّي إلى تعدي فعلِ المضمِر المتصل، وهو واو (يَجْعَلُونَ) إلى ضميره المتصل، وهو (هم) في (لهم)؛ ولذا اختار الفراءُ الرفعَ بعد أن ذكر القاعدة، أما الرماني، والزمخشري، والأنباري فأجازوا الوجهين سواء، وقد وجَّه السمينُ الحلبيُّ قول المجيزين توجيهاً بديعاً بقوله: ((وَجَّهَ النظرِ الممتنعُ تعدي ذلك الفعلِ أي: وقوعه على ما جُرَّ بالحرف نحو: (زيدٌ مرَّ به) فإن المرورَ واقعٌ بزيد، وأمّا ما نحن فيه فليس الجَعْلُ واقعاً بالجاعلين، بل بـ(ما

(١) زيادتان من المحقق لا مبرر لهما.

(٢) الجامع ط / ٢٦٧.

(٣) معاني القرآن للفراء ٢ / ١٠٥، معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٦٨، إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٩٨، مشكل إعراب القرآن ٣٩٨، الكشاف، ٢ / ٥٧٢، البيان، ٢ / ٧٩، التبيان ٢٣١، ٢٣١.

(٤) معاني القرآن ٢ / ١٠٥، وأجازه كذلك الزمخشري، الكشاف، ٢ / ٥٧٢، والأنباري، البيان ٢ / ٧٩، والباقولي، كشف المشكلات ٢ / ٦٨٦.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٦٨.

(٦) البحر المحيط ٥ / ٦٤١.

(٧) انظر: المفصل ٢٦٣، شرح الوافية نظم الكافية ٣٦٢، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني / ١٠٠٩ / ٢.

يَشْتَهون^(١)، فانتفى المنعُ على هذا التوجيه، وليس من باب تعدي الفعلِ إلى ضميرين.
والمقصدُ من ذكر هذا المثال بيانُ أن خفاءَ العلامةِ الإعرابيةِ على الموصولِ المبني (ما)
أدى إلى هذا الاحتمال.

(١) الدر المصون ٧ / ٢٤٤.

المطلب الثالث: تعدد وظائف الكلمة.

تتعدّد معاني المبنى لبعض المكونات والوحدات اللغوية إذا لم توجد قرينة حاسمة تحدد معناه؛ وهذا راجع إلى أسباب تقتضيها طبيعة اللغة. والعلاقة بين الوحدات اللغوية والوظائف النحوية مختلفة، فهناك وحدات لغوية تثبت ولا تتغير مع تغير وظيفتها النحوية، وهذه السمة تتضح في أدوات المعاني كأسماء الاستفهام مثلاً التي لا تتضح معانيها بذاتها في التراكيب المختلفة بل يتعدّد مدلول ما يُستفهم عنه فقد يكون السؤال عن الزمان، أو المكان، أو الحال ووفقاً لهذه المدلولات يأخذ اسم الاستفهام الوظيفة النحوية المستحقة، فالتنوع في الوظائف النحوية هو صدى للمعاني والأغراض المختلفة التي تؤديها هذه الأدوات، وتبادل الوظائف النحوية بين هذه الوحدات والأدوات يؤدي إلى تنوع الأساليب والخطابات^(١).

وهذه الأدوات مبان ثابتة تؤدي معاني وظيفية مختلفة، وكل طائفة من هذه الأدوات تؤدي وظيفة خاصة تسمى الأدوات باسمها، فالنفي والاستفهام والشرط مثلاً وظائف خاصة تقوم بها أدوات النفي والاستفهام والشرط فيكون معنى الأداة هو معنى الجملة معاً، وتتشابه هذه الأدوات المعبرة عن هذه المعاني في صيغتها ومبناها ولا تتميز إلا بالسياق والقرائن^(٢)، أو بالتنعيم الذي يعد ضرورياً في هذا الباب فـ((وجود النبر والتنعيم بالذات في الكلام المسموع دون المكتوب يجعل الأول أقدر في الكشف عن ظلال المعنى ودقائقه من الثاني))^(٣)، وهذا الاشتراك والتشابه أدى إلى تعدد الاحتمالات والأوجه الإعرابية للكلمة

(١) العربية والوظائف النحوية ١٥٠، ١٥٧، ١٨٧.

(٢) أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ٢٤٥.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ٤٧.

فـ(مَنْ) تحتمل أن تكون شرطيةً أو موصولةً أو استفهامية، و(ما) يحتمل أن تكون موصولةً أو موصوفةً أو مصدرية وهكذا.

وقد تكون الأداة حرفاً لا تتحمل وظيفةً نحويةً لكنها تؤثر في تعدد الأوجه الإعرابية فيما اتصلت به، فـ(أَنْ) تحتمل أن تكون تفسيريةً أو مصدريةً وحيثُ يختلف إعرابُ المضارع بعدها والتأويل بالمصدر وعلاقتها بما قبلها، و(الواو) تتعدد وظائفها ومواضعها إلى أكثر من اثني عشر موضعاً^(١)، وحيثُ تختلف التوجيهات النحوية بسبب الاختلاف في وظيفة الواو التي تأتي: للعطف، والقسم، وللصرف، وللحال، وبمعنى (مع)، وبمعنى (أو)، وتكون زائدةً ... فالاختلاف في تفسيرها يؤدي إلى تعدد الأعراب.

ومن الأمثلة الشاهدة على ذلك قوله تعالى: [P Q R S T U V W X Y Z] \ [Z]^(٢).

قال أبو الحسن: ((وموضعُ (أَنْ) نصبٌ على سقوط الباء (بأن أنذر)، وقيل: جرُّ لقوة حذفها مع (أَنْ)^(٣)، ويجوز أن تكون بمعنى (أي) المفسرة^(٤) فلا يكون لها موضع))^(٥).

(١) الأزهية في علم الحروف ٢٣١.

(٢) نوح: ١.

(٣) ممن أعربها على نصب الفراء في (معانيه) ٣ / ١٨٧، والنحاس في (إعرابه) ٥ / ٣٧، ومكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ٧١٠، وابن الشجري في (أماليه) ٣ / ١٥٢، وأجاز الزجاج الوجهين (النصب والجر)، معاني القرآن وإعرابه ٥ / ١٧٧، وكذا الأنباري، البيان ٢ / ٤٦٤، أما الزمخشري والعكبري فذكرا أنها المصدرية ولم يبيئا الموضع، الكشف ٤ / ٦١٨، التبيان ٣٧٨.

(٤) معاني الفراء ٣ / ١٨٧، معاني القرآن وإعرابه ٥ / ١٧٧، إعراب النحاس ٥ / ٣٧، مشكل إعراب القرآن ٧١٠، الكشف ٤ / ٦١٨، كشف المشكلات ٢ / ١٣٨٩، التبيان ٣٧٨.

(٥) الجامع ف / ٤٨.

تعدّد المعاني لبعض الوحدات اللغوية يؤدي إلى تعدّد الأعراب وتعدّد المعاني والدلالات للتراكيب، فد(أن) في هذه الآية يجوز أن تكون حرفاً مصدرياً تؤول مع ما بعدها بمصدرٍ يحذف حرفُ الجر معه قياساً مطّرداً، وقد اختلف في موضع (أن) وما بعدها عند حذف حرف الجر وهو الباء هنا، فقليل: محلها نصبٌ قياساً على الاسم الصحيح، وهو قول الخليل (١) والفراء (٢)، وقيل: محلها الجر، وهو قول الكسائي (٣)، وأجازه سيبويه (٤) والزجاج (٥).

وتحتمل معنى التفسير؛ لأن قاعدة (أن) المفسرة شاخصه في هذا التركيب وهي أن تُسبق بجمله فيها معنى القول من غير حروفه (٦)، فالإرسال هنا فيه معنى القول، وتأتي بعده (أن) المفسرة، يقول سيبويه: ((وإذا قلت: أرسل إليه أن ما أنت وذا؟ فهي على أي)) (٧)، ولا يكون للجمله بعدها موضع من الإعراب؛ لأنها جملة مفسرة.

فهذا التعدّد لمعنى (أن) أدى إلى تعدّد الأوجه الإعرابية في إعراب ما بعدها فلا يكون للجمله بعدها موضع إذا جعلناها مفسرة، وتكون (أن) وما في حيزها في محل نصبٍ أو جرٍّ على الخلاف إذا كانت مصدرية.

(١) الكتاب: ٣/١٢٦، ١٢٧، شرح الكتاب للرماني (تحقيق: د. موسى) ١/٢٦٧.

(٢) معاني القرآن ١/٢١٠، ٢١١، ٢/٢٣٨، ٣/١٨٧.

(٣) معاني القرآن ٢/٢٣٨.

(٤) الكتاب ٣/١٢٧.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٥/١٧٧.

(٦) شرح الكافية الشافية ٢/١٠٨، مغني اللبيب ٤٣.

(٧) الكتاب ٣/١٦٧، شرح الكتاب للرماني (تحقيق: د. موسى) ١/٣٣٤.

ومن الحروف التي تتعدد معانيها ووظائفها (أو) كما في قوله تعالى: [$z y x w$]

{ | { ~ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ ﴿١٢٨﴾ }^(١).

قال الرماني: ((يقال: بم ينتصب [| { ~ } ؟ الجواب: فيه وجهان: الأول

بالعطف^(٢) على [$z v u t s r q p o n m$] ويكون [$y x w$]

z { z اعتراضاً بين المعطوف والمعطوف عليه كما تقول: ضربت زيداً - فافهم ذلك -

وعمراً، الثاني: أن تكون (أو) بمعنى (إلا أن)^(٣) كأنه قيل: ليس لك من الأمر شيء إلا أن

يتوب الله عليهم أو يعذبهم فيكون أمرٌك تابعاً لأمر الله برضاك بتدبيره فيه)^(٤).

ذكر في (أو) وجهين، وهما:

أ- أن تكون عاطفة على ما قبلها من الأفعال المنصوبة، ويكون المعنى: الله مالك أمرهم

فإما أن يهلكهم، أو يهزمهم، أو يتوب عليهم إن أسلموا، أو يعذبهم إن أصرّوا على

الكفر^(٥)، ويكون قوله: [$z y x w$] جملة اعتراضية.

ب- أن تكون (أو) بمعنى (إلا) التي تضرر بعدها (أن)، وذكر الفراء أنها بمعنى

(حتى)^(٦)، وهو مرجوح عند الطبري؛ إذ نصبُ على العطف أولى؛ لأنه لا شيء

(١) آل عمران: ١٢٨.

(٢) معاني الفراء ١ / ٢٣٤، معاني الأخصش ١ / ٢٣٣، جامع البيان ٦ / ٤٢، معاني القرآن وإعرابه ١ /

٣٩٣، مشكل إعراب القرآن ١٥٣ / ١، الكشاف ١ / ٤٤٠، البيان ١ / ٢٢١، التبيان ٨٧.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٩٣، الكشاف ١ / ٤٤١، البيان ١ / ٢٢١، التبيان ٨٧.

(٤) الجامع ب / ٩١.

(٥) البحر المحيط ٣ / ٧٩.

(٦) معاني الفراء ١ / ٢٣٤.

من أمر الخلق إلى أحد سوى الله خالقهم قبل توبة الكافر وبعدها، أما على (حتى) فيكون المعنى ليس لك من الأمر شيء حتى يتوب الله عليهم^(١)، وأقول: حملها على معنى (إلا أن) الذي قال به الرماني يؤول إلى هذا المعنى، ولكن الرماني استدرك هذا وربطه بأمر الله وقدرته فقال: ((كأنه قيل: ليس لك من الأمر شيء إلا أن يتوب الله عليهم أو يعذبهم فيكون أمرك تابعا لأمر الله برضاك بتدبيره فيه)).

تعدُّ هذه الوظائف النحوية للفعل (يتوب) إنما هو بسبب تعدد معاني (أو)، وهذا التعدد إن لم يظهر أثره في الحكم الإعرابي؛ لأن الأوجه كلها على النصب فإن أثره بادٍ في دلالة الآية ومعناها.

ومن الحروف التي تتعدد وظائفها ومعانيها فيؤثر هذا على إعراب التركيب ومعناه حرف الواو، ومن ذلك قوله تعالى: [! " # \$ % & ' () * + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ;]^(٢).

قال أبو الحسن فيها: ((ويقال: هلا نُصب: ((طائفة منكم وطائفة قد أهتمهم أنفسهم)) على: ضربت زيدا وعمراً كلمته؟ الجواب: لأن هذه الواو للحال لا للعطف بمعنى: إذ طائفة، ورفعها بالابتداء، والخبر (يظنون)، ويصلح -أي الخبر- أن يكون [. / 0 Z، ويجوز النصب على أن تُجْعَلَ واو العطف))^(٣).

تعدُّ الإعراب في (طائفة) بناءً على نوع الواو الداخلة عليها، فأكثر النحويين

(١) جامع البيان ٦/٤٢.

(٢) آل عمران: ١٥٤.

(٣) الجامع ب/١٢٢.

والمعربين^(١) على أنها واو الحال التي تدخل على الجملة الاسمية، وسماها سيبويه واو الابتداء، وشبَّهها بـ(إذ) من جهة الإشعار بالزمن فقال: ((فإنما وَجَّهوه على أنه يغشى طائفةً منكم وطائفةً في هذه الحال كأنه قال: إذ طائفةً في هذه الحال فإنما جَعَلَهُ وقتاً ولم يُرَدُّ أن يجعلها واو عطفٍ، وإنما هي واو الابتداء))^(٢)، واعترض ابن هشام على مكِّي بن أبي طالب في هذه الآية؛ لأنه ذكَّر معنى الواو على أنها أقوالٌ فقال: ((وهذه الواو في قوله تعالى: (وطائفة) قيل: هي واو الابتداء، وقيل: هي واو الحال، وقيل: هي بمعنى: إذ))^(٣)، ومما قاله ابنُ هشام: ((ويقدرها سيبويه والأقدمون بـ(إذ)، ولا يريدون أنها بمعناها؛ إذ لا يرادف الحرفُ الاسمَ بل إنها وما بعدها قيدٌ للفعل السابق كما أن (إذ) كذلك))^(٤)، ولعل غموض المصطلح عند سيبويه أدى إلى هذا الاحتمال والاختلاف، وتشبيهُها بـ(إذ) وضَحَّه ابنُ هشام وكفى، لكنَّ تسميتها بواو الابتداء فيه إشكال، ولعل سيبويه يقصد أن ما بعدها يعرب مبتدأ وليس الجملة معطوفة؛ لأنه قال: ((ولم يُرَدُّ أن يجعلها واو عطفٍ وإنما هي واو الابتداء))، ثم إن المصطلحات عند سيبويه فيها اشتراك أدى إلى اختلاف النحويين بعده في فهم دلالاتها لاسيما ما يتعلق بالجملة فلم تكن واضحة المعالم عنده، وليس له حديثٌ مباشرٌ عنها^(٥).

(١) انظر: الكتاب ١ / ٩٠، معاني الفراء ١ / ٢٤١، جامع البيان ١ / ١٦٦، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٠٣،

إعراب النحاس ١ / ٤١٣، شرح الكتاب للرماني (تحقيق: د. شيبه) ١ / ٢٩٥، مشكل إعراب القرآن

١٥٧، سر الصناعة ٢ / ٦٤٥، البيان ١ / ٢٢٦، التبيان ٩٠، مغني اللبيب ٣٤٨.

(٢) الكتاب ١ / ٩٠.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١٥٧.

(٤) مغني اللبيب ٣٤٨.

(٥) معالم التفكير في الجملة عند سيبويه ٨، ٧٢.

وأجاز الرماني وغيره^(١) أن تكون الواو عاطفة أي العطف على الجملة الفعلية فيكون ما بعدها منصوباً، والتقدير: وأهمت طائفةً أهمتهم أنفسهم فتكون من باب الاشتغال على إضمارِ فعلٍ يفسره ما بعده، ومثله الرماني بقوله: ضربت زيدا وعمراً كلمته.

فتعدّد معاني الواو بين الحالية والعاطفة أدى لتعدّد إعرابِ المفردات في (طائفة) بين الرفع على الابتداء، أو النصب على المفعولية، وأدى لتعدّد إعرابِ الجمل، فعلى الواو الحالية تكون الجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال، وجملة (يظنون) إن جعلتها خبراً للمبتدأ (طائفة) فإن جملة (قد أهمتهم أنفسهم) تكون صفة له، أما على الواو العاطفة فالجملة الفعلية (وأهمت طائفةً) معطوفة على الجملة قبلها، وجملة (قد أهمتهم أنفسهم) مفسّرةٌ لا محلّ لها من الإعراب.

ولا شك أن هذا التعدّد له أثره في الدلالة؛ فالعاطفة تدل على الجمع والعطف، أما الواو الدالة على معنى الحال فهي إن دلت على معنى الجمع لكنها لا تدل على العطف^(٢).

ومن التعدّد الحاصل في وظائف (ما)، والذي أفضى إلى تعدّد الأوجه الإعرابية ما قاله

الرماني في قوله تعالى: [k m l n p o r q s t u v

W x y z } | { Z^(٣): ((ويقال: ما معنى (ما) في [p q z،

والجواب: فيها قولان: الأول: بمعنى (الذي)^(٤) على تقدير: الذي آتيتكموه من كذا لتفعلنَّ

(١) انظر: معاني الفراء ١/ ٢٤١، مجاز القرآن ١/ ١٠٥، جامع البيان ٦/ ١٦٦، معاني القرآن وإعرابه ١/

٤٠٣، إعراب النحاس ١/ ٤١٣.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤٠.

(٣) آل عمران: ٨١.

(٤) هو قول الخليل وسيبويه، الكتاب ٣/ ١٠٧، سر صناعة الإعراب ١/ ٣٩١، ومن أعربها كذلك:

الأخفش، معاني القرآن ١/ ٢٢٥، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٦٧، النحاس، إعراب القرآن

لأجله كذا، والثاني: بمعنى الجزاء^(١) على تقدير: لِإِنَّ آتَيْتُمْ شَيْئًا مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ لِتُؤْمِنُوا بِهِ لِأَجَلِهِ وَتَقْدِيرِهِ: أَيَّ شَيْءٍ آتَيْتُمْ وَمَهْمَا آتَيْتُمْ، وَيَكْفِي جَوَابُ الْقِسْمِ مِنْ جَوَابِ الْجَزَاءِ....^(٢).

الإعراب هنا متوقفٌ على معنى (ما) فإن قيل: إنها موصولةٌ بمعنى الذي، فاللام للابتداء، وتعرب (ما) رفعاً بالابتداء، و(آتَيْتُمْ) جملةٌ صلةٌ الموصول لا محلَّ لها من الإعراب، وخبر المبتدأ قدره الرماني بقوله: (لتفعلن لأجله)، ويجوز أن يكون (من كتاب) أو (لتؤمنن له)^(٣)، وعلى القول بأن (ما) شرطية تكون منصوبةً ب(آتَيْتُمْ)، و(آتَيْتُمْ) في موضع جزمٍ ب(ما)^(٤)، و(جاءكم) معطوفٌ عليه في موضع جزمٍ، وجوابُ الشرطِ محذوفٌ أغنى عنه جوابُ القسم (لتؤمنن به)، فهذا التعددُ في الأعراب ناتجٌ عن الاختلاف في معنى (ما).

١ / ٣٩١، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ١٤٥، الباقولي، كشف المشكلات، ١ / ٢٣٩،

الأنباري، البيان ١ / ٢٠٩، العكبري، التبيان ٨٢.

(١) هو قول الكسائي. انظر: إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٩١، والمازني. انظر: كشف المشكلات ١ /

٢٤١، والفراء، معاني القرآن ١ / ٢٢٥، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٨.

(٢) الجامع ب / ٣٥.

(٣) معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٢٥، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٨، إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٩١،

التبيان ٨٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٨.

المطلب الرابع: اشتراك الوظائف النحوية في العلامة الإعرابية.

اهتدى النحويون إلى مفهوم المعنى النحويّ وأدركوا أثره في التركيب، يقول عبد القاهر الجرجاني: ((إذ كان قد عَلِمَ أَنَّ الألفاظَ مغلقةً على معانيها حتى يكونَ الإعرابُ هو الذي يفتحها وأنَّ الأغراضَ كامنةً فيها حتى يكونَ هو المستخرج لها))^(١)، ويقول السكاكي: ((إنَّ كلَّ واحدٍ من وجوه الإعرابِ دالٌّ على معنىٍّ، كما تشهد لذلك قوانينُ علمِ النحو))^(٢).

وقد عبّر نحاة العربية عن الوظائف النحوية بما عرّف عندهم باسمِ الأبوابِ النحوية، فكلُّ وظيفةٍ نحويةٍ لها بابٌ مستقل^(٣).

والعلامةُ الإعرابيةُ هي التي تكشف عن هذه الوظيفة النحوية، وهي تعمل مع قرائنَ أخرى من أجل رفع اللبس عن المعنى، ولكن إذا اشتركت أكثر من وظيفةٍ نحويةٍ في علامةٍ واحدةٍ ولم توجد قرينةٌ أخرى حاسمةٌ في تحديد هذه الوظيفة النحوية فإنَّ الاحتمالاتِ والأوجهَ الإعرابيةَ قد تتعدّد بناءً على ذلك، فهناك أكثر من معنى نحوي يشترك في علامةِ الرفعِ كالفاعلِ والمبتدأ والخبر، وهناك أكثر من معنى نحويّ يشترك في علامةِ النصبِ كالمفعولات بأنواعها: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، وكذا الحال والتمييز، فهذا الاشتراكُ في العلامة الإعرابية إضافةً إلى العلاقة المعقدة بين المفرداتِ في التراكيب كلُّ هذا يؤدي إلى تعددِ الاحتمالاتِ في إعرابِ الكلمة، فقولك: (جاء زيدٌ ركضاً) يحتمل أن يكون مفعولاً مطلقاً أي: يركض ركضاً، أو مفعولاً مطلقاً بالنيابة على تقدير أن

(١) دلائل الإعجاز ٢٨.

(٢) مفتاح العلوم ٣٥٩.

(٣) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقييدها ١٥١.

العامل (جاء) من معنى المصدر (ركضاً)، ويحتمل أن يكون حالاً أي: جاء راكضاً^(١).

وقد أدرك النحويون أثر هذا الاشتراك في الحكم الإعرابي، وأنه يؤدي إلى المشابهة بين الأبواب النحوية، فهذا ابن الشجري يقول: ((والحال تشبه المفعول به من وجه، وتخالفه من وجوه، فوجه الشبه بينهما أن النصب يجمعهما...))^(٢).

فالاتفاق في الصورة الشكلية والعلامة الإعرابية لا يعني الاتفاق في المعنى والوظيفة النحوية؛ لأن هذه العلامة الإعرابية صوتٌ يعبر عن الحكم الإعرابي، وهذه الأحكام الإعرابية والوظائف النحوية وإن اتفقت في الشكل الخارجي للكلمات مختلفةٌ بينها فلكل توجيهٍ منها احتمالٌ تعضده القاعدة النحوية ويؤدي إلى اختلاف معنى التركيب، والقواعد النحوية تتضمن قيوداً معنوية ودلاليةً واصطلاحيةً تؤدي إلى التمايز، فالحال للهيئة، والتمييز للإيضاح وإزالة الإبهام، والمفعول معه للمصاحبة وهكذا^(٣).

وهذا التداخل بين هذه الوظائف راجعٌ إلى عوامل عدة منها:

١. الاختلاف في تقدير المحذوف، فتحتمل اللفظة الإعراب على المفعول المطلق بتقدير مصدرٍ محذوف، أو بتقدير عاملٍ من لفظه، وتحتمل الظرفية بتقدير ظرفٍ محذوف، فقولك: (سرت طويلاً) يحتمل أن يكون مفعولاً مطلقاً أي: سيراً طويلاً، ويحتمل أن يكون ظرفاً أي: زمنياً طويلاً، أو حالاً أي: سرته طويلاً^(٤)، وكلُّ هذه الأوجه بسبب الاختلاف في تقدير المحذوف.

(١) مغني اللبيب ٥٢٨، وانظر: تعدد الأوجه في التحليل النحوي ٦٣.

(٢) أمالي ابن الشجري ٤/٣.

(٣) انظر: رؤى لسانية في نظرية النحو ٤٦.

(٤) مغني اللبيب ٥٢٨.

٢. فقدان النعمة أو التنعيم في اللغة المكتوبة الذي يعد قرينةً لفظيةً مهمةً يتوقف عليها

أحياناً مدلولُ الكلام^(١).

٣. طبيعة البنية الصرفية للمفردة التي تشترك فيها كثيرٌ من الوظائف النحوية.

ولأجل التداخل بين هذه الوظائف في المبنى والأحكام نجد ابن هشام يقول في الجهة السادسة التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: ((ألا يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب فإن العرب يشترطون في بابٍ شيئاً، ويشترطون في آخرٍ نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط))^(٢).

وأكثر الأبواب النحوية تبادلاً للوظائف هو باب المنصوبات من الأسماء؛ وذلك لأنَّ الفروق بين بعض هذه الوظائف دقيقة؛ إذ تعتمد على الدلالة كما تعتمد في بعضها على المبنى الصرفي، ولكثرة أوجه النصب في العربية يرى بعض المعاصرين أن العربية قد اتجهت إلى نصب كثيرٍ من المجرورات لما بينهما من تقارب، بل يرى أن النحويين لما رأوا التقارب بين النصب والمجرور أن حالة النصب هي المرادة منذ أول الأمر، وأنَّ حالة الجرِّ ما كانت إلا غطاءً لها^(٣).

وقد وُضِعَ النحويون أسساً للتمييز بين كل مجموعة تشترك في الوظيفة النحوية فهذا ابن هشام ذكر في الباب الرابع من (مُغْنِيهِ) أحكاماً يكثر دَوْرُها، ويقبح بالمعرب جهلها وعدم معرفتها على وجهها، وذكر عدداً من الفروق بين بعض الوظائف النحوية التي يُفْضِي الجهل

(١) العلامة الإعرابية في الجملة ٢٩٣، ٢٩٦.

(٢) مغني اللبيب ٥٣٥.

(٣) العربية والوظائف النحوية ١٥٠.

بها إلى الخطأ^(١)، فمثلاً في باب المبتدأ والخبر يترجّح إعرابُ اللفظِ مبتدأً حينما يكون أعرفَ أو معلوماً عند المخاطب، فإن كانا نكرتين فالمبتدأُ فيهما ما كان له مسوِّغٌ للابتداء وهكذا^(٢)، وتحدثوا عن وجوه المشابهة والمخالفة بين هذه الأبوابِ النحوية، فابنُ الشجري يقول: ((والحال تشبه التمييز من ثلاثة أوجه، وتخالفه من وجه))^(٣)، ويقول ابن الخشاب: ((ومن المحمول على المفعول به الحالُ والتمييز، هما فضلتان كما أن المفعول به كذلك، وزيادتان في الفائدة كما أن المفعول به زيادةٌ، ويفارقانه في أشياء...))^(٤)، ولا شكَّ أن النظرَ الدلاليَّ للوحداتِ اللغوية وتراكيبها يساعدُ في تمييزِ الوظائفِ النحويةِ بعضها عن بعض^(٥).

وللبنيةِ الصرفيةِ أثرٌ كبيرٌ في تحديدِ الوظيفةِ النحويةِ والتفريقِ بين بعضِ الوظائفِ النحويةِ، فالمصدرُ مرتبطٌ بوظائفٍ نحويةٍ مخصوصةٍ كالمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمشتقُ مرتبطٌ بالحال والنعته، والجامدُ مرتبطٌ بالبدل وعطف البيان ونحو ذلك، والأصل في الحال الاشتقاق، والأصل في التمييز الجمود وهكذا^(٦).

وهذا الاشتراكُ والتداخلُ بين المعاني النحوية يُحتاج معه كما يرى الدكتور تمام حسان إلى مجموعةٍ من القرائنِ اللفظيةِ والمعنويةِ لفهم المقصود من الكلام^(٧)، ويُحتاجُ كذلك إلى السياقِ

(١) مغني اللبيب ٤٣١.

(٢) شرح المفصل ١ / ٨٥، ٩٨، مغني اللبيب ٤٣١، ٤٣٢.

(٣) أمالي ابن الشجري ٤ / ٣.

(٤) المرتجل ٣١٥.

(٥) العربية والوظائف النحوية ٢٠٠، ٢٢٠، ٢٢٢.

(٦) دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ١٧٣، ١٨٤.

(٧) اللغة العربية معناها ومبناها ٢٠٧.

في تحديد هذه المعاني المتشابهة.

والآيات التي كان الاشتراك في الوظائف النحوية فيها سبباً في تعدد أوجهها الإعرابية

كثيرة في أعراب الرماني، وأذكر منها:

١. في قوله تعالى: [a b c d e f g h i j k l m]

z v u t s r p o n ^(١).

قال أبو الحسن: ((ويقال: علام ينتصب (نزلاً)؟ الجواب: فيه وجهان: الأول: على أنه

مصدر [مؤكّد؛ لأنّ خلودهم فيها بمنزلة نزلوها نزلاً وفيها معنى] ^(٢) أنزلوها إنزالاً، الثاني:

على التفسير نحو هو لك هبة أو صدقة أو أجرّة ونحو ذلك)) ^(٣).

تعددت الأوجه الإعرابية في (نزلاً)، وذكر الرماني منها وجهين: النصب على المصدر

المؤكد لمضمون الجملة، وهو قول البصريين ^(٤)، أو النصب على التفسير والتمييز وهو قول

الفراء ^(٥)، والطبري ^(٦).

وفيهما وجهان آخران:

(١) آل عمران: ١٩٨.

(٢) ساقط من : ب، وأكملته من ش / ١٧١ وفي الكلام سقط أيضاً خاصة أن الناسخ وضع ما يشير إلى

تصحيح في الهامش لكنه لم يتضح لي.

(٣) الجامع ب / ١٧٠.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٢١، إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٢٨، مشكل إعراب القرآن ١٦٥،

الكشاف ١ / ٤٨٧، كشف المشكلات ١ / ٢٨٣، البيان ١ / ٢٣٨، التبيان ٩٥، البحر المحيط ٣ /

٢٠٨.

(٥) معاني القرآن ١ / ٢٥١.

(٦) جامع البيان ٦ / ٣٢٦.

أ- النصبُ على الحال من (جنات)^(١).

ب- أن تكون منصوبةً بفعلٍ مضمرٍ أي: جعل لهم نزلاً^(٢).

بسبب الاشتراك في العلامة الإعرابية بين المصدر والتمييز حصل هذا التداخل بين الوظيفتين، وأدى إلى هذين الاحتمالين.

٢. في قوله تعالى: [Z Y X [\] ^ _ a b c Z^(٣).

قال أبو الحسن: ((ويقال: [علام] ^(٤) ينتصب (شيئاً) في [] ^ _ a b c Z ؟

الجواب: فيه وجهان: الأول: بأنه وقَعَ موقعَ المصدر^(٥) كأنه قيل: لن يضرُوا الله شيئاً من الضرر، الثاني: أن تحذف الباء^(٦) كأنه قيل: بشيء مما يضر به كما تقول: ما ضررت زيداً شيئاً من من نقص مالٍ ولا غيره^(٧).

الاسمُ إذا نُزع حرفُ الجرِّ منه نُصب، فيشتركُ الاسمُ المنصوبُ على نزع الخافض مع المفعول المطلق في العلامة الإعرابية، ويشترك معه في الدلالة على العموم، وهذا محتمل في الآية فعلى المفعول المطلق يكون المعنى لن يضرُوا ضرراً فهو نفيٌ لعموم الضرر صغيره وكبيره، أما

(١) نسبه مكي إلى الكسائي ١٦٥، والعكبري إلى الكوفيين ١ / ٤٨٧، ومن ذكر الإعراب ولم ينسبه لأحد

الزمخشري، الكشاف ١ / ٤٨٧، وأبو حيان، البحر المحيط ٣ / ٢٠٨.

(٢) البحر المحيط ٣ / ٢٠٨.

(٣) آل عمران: ١٧٧.

(٤) ساقطٌ من: ب وأكملته من: ش / ١٤١.

(٥) الكشاف ١ / ٤٧١، التبيان ٩٣، البحر المحيط ٣ / ١٦٩.

(٦) البحر المحيط ٣ / ١٦٩.

(٧) الجامع ب / ١٤٨.

النصبُ على نزع الخافض فالمعنى لن يضرُوا الله بشيءٍ مهما كان، فالتعددية بالحرف فيه دلالة على المبالغة واستغراق النفي ولرفع احتمالية اشتراك المعاني الأخرى، والمفعول المطلق فيه دلالة على العموم والتأكيد، والأقرب عندي أن تعربَ على المفعول المطلق؛ لأن الفعل المتعدي (يضرُّوا) قد استوفى مفعوله، وحملها على المفعول المطلق أيضاً فيه تأكيد واستمرار بعدم حصول ضررٍ منهم لله سبحانه.

ومما له أثرٌ في تداخل وظيفتي المصدر والنصب على نزع الخافض الاختلافُ في تقدير المحذوف، فالتوجيهُ الوظيفيُّ للكلمة يختلف باختلاف التقدير^(١)، ف(شيئاً) في هذه الآية إنما أُعربت على المفعول المطلق؛ لأنها قُدِّرت أنها واقعةٌ موقعه، ولو لم نقدِّرها بذلك لما حصل هذا التعدد والاحتمال.

٣. في قوله تعالى: [! " # \$ % & ' () * + , - . / Z (٢).

قال الرماني: ((ويقال: علام انتصب (شيئاً)؟ الجواب: فيه قولان: الأول: البدل من (رِزْقاً)، والمعنى لا يملك لهم رزقاً قليلاً ولا كثيراً، الثاني: نصبه برزق كقوله جل وعز: [أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ﴿١٥﴾] كآنه قيل: لا يملك لهم رزق شيء^(٤).

أُعربت (شيئاً) عند الأخفش^(٥) على البدل من (رِزْقاً)، والمعنى لا يملكون رزقاً لا قليلاً

(١) دراسات في ظواهر نحوية ٢٠٢.

(٢) النحل: ٧٣.

(٣) البلد: ١٤، ١٥.

(٤) الجامع ط / ٢٨٢.

(٥) معاني القرآن ٢ / ٤١٨.

قليلاً ولا كثيراً^(١)، وأعربها الفراء^(٢) على النصب من (رَزَقًا) أي: لا يملك لهم رزق شيء، وأجازته أبو علي الفارسي^(٣)، وردّه البصريون^(٤)، وابن الطراوة^(٥)؛ لأن الرُّزُقَ اسم مصدر، والمصدر (رَزَق)، واسم المصدر لا يعمل عند البصريين إلا شاذاً^(٦)، ويرى الزمخشري أن (الرُّزُقَ) إن كانت بمعنى المصدر نصبت به (شيئاً)، وإن أردت المرزوق - ما يرزق - كان (شيئاً) بدلاً منه^(٧).

واعترض على الإعراب على البدل بأنه غير مفيد؛ لأن (الرُّزُقَ) شيء من الأشياء، وبأن البدل يأتي لأحد معنيين: البيان أو التأكيد، وهذا ليس فيه بيان؛ لأنه أعم، ولا تأكيد^(٨)، وأجاب الألويسي عن ذلك بقوله: «وأجيب بأن تنوين (شيئاً) للتقليل والتحقيق، فإن كان تنوين (رزقاً) كذلك فهو مؤكّد وإلا فمبيّن، وحينئذ يصح فيه أن يكون بدل بعض أو كل ولا إشكال»^(٩).

(١) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٦ / ٤٠٤٦، مشكل إعراب القرآن ٤٠٠، النكت في القرآن ١ / ٣٣٩،

البيان ٢ / ٨١، التبيان ٢٣٢.

(٢) معاني القرآن ٢ / ١١٠.

(٣) الإيضاح ١٤١.

(٤) مشكل إعراب القرآن ٤٠٠، البيان ٢ / ٨١.

(٥) رسالة الإفصاح ٥٣.

(٦) توضيح المقاصد ٢ / ٨٤٤، أوضح المسالك ١٥٩، همع الهوامع ٥ / ٧٧.

(٧) الكشف ٢ / ٥٨٠.

(٨) البحر المحيط ٥ / ٦٥٧، الدر المصون ٧ / ٢٦٦.

(٩) روح المعاني ١٤ / ١٩٣.

هذا الاختلاف في تحديد المعنى النحوي كان بسبب اشتراك هذه الوظائف والمعاني النحوية بالعلامة الإعرابية.

٤. في قوله تعالى: [وَمَرَّاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ ﴿٢٧﴾ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴿٢٨﴾]^(١).

قال أبو الحسن: «وقيل في نصب (عين) وجوه: الأول: أن (تسنيماً) معرفة، و(عيناً) قطعٌ منها أو حال، الثاني: أن تكون (تسنيماً) مصدراً فيجري مجرى [أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾]^(٢)، الثالث: على: أعني عيناً مدحاً، الرابع: يسقون عيناً^(٣)».

ذكر الرماني في (عيناً) أقوالاً:

أ- أنها منصوبة على القطع عند الفراء^(٤) أو الحال عند الزجاج^(٥)؛ لأنَّ (تسنيماً) معرفة، معرفة، و(عيناً) نكرة، والنعت إذا كان نكرة وما قبله معرفة، فهو منصوب على القطع عند الكوفيين والحال عند البصريين^(٦).

ب- أن تكون منصوبة بـ(تسنيماً) وهو مصدر عامل؛ لأنه منون، وهو قول للفراء^(٧).

ت- أن تكون منصوبة بإضمار (أعني).

ث- أن تكون منصوبة بـ(يسقون) وهما رأيان للأخفش^(١).

(١) المطففين ٢٧، ٢٨.

(٢) البلد: ١٤، ١٥.

(٣) الجامع ف/ ١٥٣.

(٤) معاني القرآن ٣/ ٢٤٩.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٢٣٣.

(٦) الأصول في النحو ١/ ٢١٦.

(٧) معاني القرآن ٣/ ٢٤٩.

هذا الاختلاف في الإعراب بسبب الاشتراك في العلامة الإعرابية، والتداخل بين الوظائف في الدلالة، فالنصب هنا يدور بين الحال والمفعول به إما بإضمار (أعني) أو بـ(يسقون) أو بالمصدر (تسنيم)، والحال يشبه المفعول به كما يقول الزمخشري^(٢) من حيث إنها تجيء بعد تمام الكلام واستغناء الفعل بفاعله، وأن في الفعل دليلاً عليها كما فيه دليل على المفعول^(٣)، والحال حدثٌ يقيّد الحدث الحاصل بالفعل، والمفعول به أيضاً يقيّد حدث الفعل، وتخالف الحال المفعول به من وجوه، فالحال يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل، والمفعول به لا يعمل فيه المعنى، والحال يعمل فيها الفعل اللازم، والمفعول به لا يأتي إلا مع المتعدي، والحال قد تكون هي الفاعل في المعنى، فـ(الراكب) في: جاء زيدٌ راكباً هو زيد، وليس المفعول به هو الفاعل^(٤).

وكلتا الوظيفتين محتملتان - فيما أرى - في الآية فهما تؤديان معنىً صحيحاً.

٥. في قوله تعالى: [! " # \$ % & ' () * +

، - . / 10 3 4 Z^(٥).

قال أبو الحسن: ((ويقال: لم انتصب [3 4 Z ؟ والجواب: لأنه اسمٌ في موضع

(١) معاني القرآن ٥٧٣ / ٢، ونسب النحاس القول بإضمار (أعني) إلى المبرد، إعراب القرآن ١٨٢ / ٦،

وكذا مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ٧٣٤.

(٢) المفصل ٧٨.

(٣) شرح المفصل ٥٥ / ٢.

(٤) أمالي ابن الشجري ٤ / ٣، شرح المفصل ٥٥ / ٢.

(٥) النساء: ٧.

المصدر^(١) كقولك: قسماً واجباً وفرضاً لازماً ولو كان اسماً ليس فيه معنى المصدر لم يجز، نحو: لك عندي حقٌّ درهماً، ويجوز لك عندي درهمٌ هبةٌ مفروضةٌ، وقال الزجاج^(٢): نصبه على الحال^(٣).

إضافةً إلى اشتراكِ الحالِ والمفعولِ المطلقِ في العلامةِ الإعرابيةِ فإنهما قد يشتركان في المبنى والصيغة، فالحالُ يأتي أحياناً مصدرًا مؤولاً بالمشق^(٤)؛ ولذا تعدد الإعرابِ في (نصيياً)، وعلى الحال يكون المعنى: لهؤلاءِ نصاباً على ما ذكرنا هنا في حالِ الفرض^(٥)، وعلى المصدر يكون المعنى قسماً واجباً وفرضاً لازماً، وهناك فروقٌ دلالية بين الحالِ والمصدرِ، فالحالُ يأتي على سبيل بيان هيئة صاحبها وقت وقوع الحدث، أما المفعول المطلق فيأتي على سبيل بيان هيئة الحدث نفسه^(٦).

والأقرب عندي أن تعرب على المصدر؛ لأن حملها في هذا السياق على التأكيد أولى؛ لأن المقام في الحديث عن القسمة للذكور والإناث، وبيان أن الله فرضها وأوجب تسليمها إلى مستحقيها مؤكداً على ذلك؛ لأن أهل الجاهلية كانوا يؤرثون الذكور دون الإناث^(٧)، وليس المقام في بيان هيئتهم وحالهم في القسمة ومعها.

(١) هو قول الفراء، معاني القرآن ١/٢٥٧، والطبري، جامع البيان ٦/٤٣١.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٣.

(٣) الجامع ب/١٨٤.

(٤) بوب سيويه على هذا عدة أبواب: هذا باب ما يتنصب من المصادر لآته حالٌ ... ١/٣٧٠، ٣٨٤.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٣.

(٦) الوظائف الدلالية للجملية العربية ١٣٢.

(٧) جامع البيان ٦/٤٣٠.

هذه أمثلةٌ شاهدةٌ على أنّ اشتراكَ الوظائفِ النحويّةِ مفضّلٌ إلى تعددِ الاحتمالاتِ

والأوجهِ الإعرابيةِ.

المطلب الخامس: اختلاف القراء.

وجوه الخلاف بين القراء كثيرة منها: الاختلاف في الحروف سواء تغير المعنى وبقي الرسم أم العكس، والاختلاف في التقديم والتأخير، والاختلاف في حركات الكلمة دون إعرابها، أما الذي يهمننا منها فهو اختلاف الحركات في آخر الكلمة التي تؤدي إلى تغير الإعراب^(١)، وهو أحد وجوه الخلاف التي ذكرها ابن قتيبة فقال: ((وقد تدبرْتُ وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه: أولها: الاختلاف في إعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغيّر معناها والوجه الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يغيّر معناها ولا يزيلها عن صورتها في الكتاب))^(٢).

وذهب الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف إلى أن معظم وجوه الاختلاف بين القراءات فيما يتعلق بالعلامة الإعرابية مبنيٌّ على تعدد الأوجه الإعرابية التي يتضح لكل وجهٍ منها معنى خاص به، والقليل منها ما يتسامح فيه في العلامة الإعرابية لغرض آخر^(٣).

ولأجل هذا الاختلاف في التوجيه النحوي الذي تؤدي إليه القراءات ظهرت كتبٌ لدراسة هذه القراءات والاحتجاج والتعليل لها طبع منها: كتاب الحجة في علل القراءات

(١) النشر في القراءات العشر ٢٦، ٢٧.

(٢) تأويل مشكل القرآن ٩٢، ٩٣.

(٣) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ٣٥٣

السبع لأبي علي الفارسي^(١)، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه^(٢)، والمحتسب لابن جني^(٣)، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب^(٤)، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري^(٥)، وغيرها.

فاختلاف القراءة يؤدي إلى اختلاف توجيهها النحوي، ومن ذلك في قوله تعالى:

[بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ] Z^(٦)، يقول أبو الحسن: ((ويقال: من قرأ

[وَإِنَّ اللَّهَ بِكسِرِ الْأَلْفِ؟ الجواب: الكسائي وحده، وقرأ الباقر^(٧): [وَأَنَّ اللَّهَ بفتح

الألف على معنى: وبأن الله، وأما الكسر فعلى الاستئناف؛ لأنها في قراءة عبد الله^(٨) [وَاللَّهُ لَا

(١) حققه علي النجدي ناصف، ود. عبد الحلیم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، ونشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر، وطُبع كاملاً في دار المأمون للتراث بدمشق بتحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي.

(٢) حققه الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وطبعته مكتبة الخانجي بالقاهرة.

(٣) حققه علي النجدي ناصف، ود. عبد الحلیم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، ونشره المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر، وحققه كاملاً بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ونشرته دار المأمون بدمشق.

(٤) حققه الدكتور محيي الدين رمضان، وطبعته مؤسسة الرسالة.

(٥) حققه محمد السيد أحمد عزوز، وطبعته عالم الكتب.

(٦) آل عمران: ١٧١.

(٧) انظر قراءتهم في: السبعة ٢١٩، التذكرة ٢ / ٣٦٥، التيسير ٧٦.

(٨) انظر هذه القراءة في: معاني الفراء ١ / ٢٤٧، جامع البيان ٦ / ٢٣٩، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤١٠،

إعراب القراءات ١ / ١٢٣، حجة القراءات ١٨١، الكتاب المختار ١ / ١٧٨.

يُضَيِّعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ Z»^(١).

وجه الرماني قراءة الجمهور بفتح همزة (أن) بأنها معطوفة على المخفوض قبلها، وهي قوله:

[© بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ Z؛ لأنها بمعنى المصدر، ووجه الكسر بأنه على الاستئناف^(٢)، ويقويه

قراءة عبد الله بن مسعود (ت ٣٢٢هـ).

فالاختلاف في القراءة بين فتح همزة (أن) أو كسرها أدى لتعدد الأوجه الإعرابية بين أن

تكون مفردة معطوفة بالجر على ما قبلها في قراءة الفتح، وبين كونها جملة استئنافية لا محل لها

من الإعراب على قراءة الكسر.

وشواهد هذا السبب متوافرة كثيرةٌ وسأدرسها في مبحثٍ خاصٍّ يتناول التوجيه

النحوي للقراءات عند الرماني.

(١) الجامع ب/ ١٤٢.

(٢) انظر في توجيهها: معاني الفراء ١ / ٢٤٧، جامع البيان ٦ / ٢٣٩، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤١٠،

إعراب القراءات ١ / ١٢٣، معاني القراءات ١ / ٢٨٠، الحجة للقراء ٣ / ٩٨، الكتاب المختار ١ /

١٧٨، حجة القراءات ١٨١، الكشف ١ / ٣٦٥، شرح الهداية ١ / ٢٣٨، الكشاف ١ / ٤٦٧، كشف

المشكلات ١ / ٢٧٤، الموضح ١ / ٣٩٠، البيان ١ / ٢٣١، التبيان ٩٢، الفريد ١ / ٦٦٠، البحر

المحيط ١ / ١٦٢.

المطلب السادس: التوسع في الأعراب والإكثار من الاحتمالات.

الوحدات اللغوية في العربية مطاوعةً للتعدد والاحتمالات؛ وهذا هو السبب الرئيس في توسع الرماني في ذكر الأوجه والاحتمالات الإعرابية وعنايته بها، كما أن تعدد الوظائف النحوية للمفردة القرآنية يضيف على التركيب سعةً وتنوعاً في الدلالة، وهذا يجعل أسلوب القرآن معجزاً لا يستطيع أحد أن يحيط بكل مقاصده فاحتمل كثيراً من المعاني التي تفضي إلى كثرة الأوجه الإعرابية المحتملة لهذه المعاني.

ولجوء الرماني إلى هذه الظاهرة من الإكثار من الأعراب التي لم ترد لتوجيه قراءة أو رأي تفسيري يعود - فيما يظهر لي - لأمر:

١. أن من مقاصد الرماني في تأليف هذا الكتاب الحديث عن كل ما يتعلق بعلوم هذا الكتاب العزيز؛ ومنها الإعراب، الذي جعله من أغراضه في التأليف^(١)؛ ولذا مال إلى الإطالة والاستقصاء رغبةً في استيفاء ما يحتمله اللفظ من الأوجه الإعرابية المحتملة التي يؤول كل وجه منها إلى معنى.

٢. عناية الرماني بإعجاز القرآن جعلته يتأمل في مراميهِ ومقاصده فاحتمل كثيراً من المعاني التي تفضي إلى تعدد الأعراب، وتعدّد أوجه الإعراب ضرباً من ضروب إعجاز القرآن^(٢).

٣. أن الرماني من علماء النحو وله نظرٌ متمكنٌ في الصنعة النحوية مما جعله يظهر براعته في التمرين والإعراب بكل الأوجه المحتملة.

ومما يحسنُ التنبيهُ إليه أن عناية الرمانيّ بذكر الأوجه الإعرابية لم يُفَضِّ به إلى معنى فاسدٍ

(١) الجامع م/٣.

(٢) فتنة النص - بحوث ودراسات نصية - ١٧٧.

أو إخراج النصوص عن مرادها بل ذَكَرَ ما يحتمله اللفظ والمعنى من أوجه جائزة ممكنة، وأعني بالتوسع هنا ما يعربه الرمانيّ ويزيدُ فيه أوجهاً دون أن يشير إلى ورودِ قراءةٍ فيه، وغالباً ما تكون عبارته في ذلك: (ويجوز في العربية...)، أما ما ورد به قراءة قرآنية فهذا لا يدخل في التوسع وإنما كلامه عنه من باب توجيه القراءة.

ومن الشواهد على هذا التوسع ما يأتي:

٥. في قوله تعالى: [! " # \$ % & ') * Z^(١).

قال أبو الحسن الرماني -رحمه الله-: ((ويقال هل يجوز في العربية (وتكتموا الحق)؟ والجواب: نعم على الصرف لو قلت: (لم يَقمْ ويقعد) جاز أي لم تجمع بين الفعلين وأنت مستغن بأحدهما عن الآخر، والرفع أجود؛ لأنه تقرّيع على كل واحد منهما))^(٢).

لا تحتمل (يكتمون) إلا وجهاً واحداً وهو الرفع ولم يبين الرماني وجهه، وهو محتمل أن تكون الجملة مستأنفة، أو معطوفة على قوله: (تلبسون)، وأجاز فيها أيضاً النصب على الصرف، فيكون النهي عن الجمع بين لبسِ الحقِ وكتمانه، وأجاز ذلك قبله الزجاج^(٣)، والفراء^(٤)، والنحاس^(٥).

وإجازة الرماني وغيره في (تكتموا) النصب إنما هو على سبيل الافتراض، فلم يرد فيها قراءة، وقد قال عنهم السمين الحلبي في هذه الآية: ((وهذا البحث الطويل على تقدير شيء لم يقع، فإنه لم يُقرأ لا في الشاذ ولا في غيره إلا ثابت النون، ولكن للعلماء غرض في تطويل

(١) آل عمران: ٧١.

(٢) الجامع ب/ ٢٢.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٦١.

(٤) معاني القرآن ١/ ٢٢١.

(٥) إعراب القرآن ١/ ٣٨٦.

البحث تنقيحاً للذهب^(١)، فالرمانى افترض وجه النصب ليقارنه بوجه الرفع ويقول بعده:
 ((والرفع أجود)).

٦. فى قوله تعالى: [z y x wvu ts | } ~ حَلْفِهِمْ

أَلَا حَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ^(٢).

قال أبو الحسن الرمانى: ((ويقال لم نُصب (فرحين) ولم يرفع على (بل أحياء)؟ والجواب:
 لأن نصبه على الحال من (يرزقون) أولى؛ لأنه ينبئ [عن]^(٣) اجتماع الرزق والفرح فى حالٍ
 واحدة، ولو رُفع على الإتياع والاستئناف لجاز^(٤))).

أجاز الرمانى فى (فرحين) الرفع على الإتياع لـ (أحياء)، أو على الاستئناف، وهذا لم يرد
 فيه قراءة، ولكن الرمانى وغيره^(٥) ذكروا هذا على سبيل التوسع فى الأعراب، والمقارنة بين
 المعنيين لترجيح وجه النصب.

٧. فى قوله تعالى: [- , / 9 8 76 5 4 3 2 1 0

: ; < = > Z^(٦).

قال أبو الحسن: ((ويقال: لم رُفع (لا يأتون)؟ الجواب: لأنه غلب جواب القسم على

(١) الدر المصون ٣/٢٤٧.

(٢) آل عمران: ١٧٠.

(٣) فى: ب: (على) والصواب ما أثبتته من: ش/١٣١؛ لأنها تتعدى بها.

(٤) الجامع ١٤١.

(٥) ممن ذكر هذا: الفراء، معاني القرآن ١/٢٤٧، والطبرى، جامع البيان ٦/٢٣٦، والنحاس، إعراب
 القرآن ١/٤١٩.

(٦) الإسراء: ٨٨.

جوابٍ (إن) لوقوعه في صدرِ الكلام، وقد يجوز أن يجزمَ على جواب (إن) إلا أن الرفعَ الوجه، وقال الأعشى^(١):

لِئِنْ مُنِيَتْ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تَلْقَنَا مِنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَقِلُ^(٢).

إذا اجتمع شرطٌ وقسمٌ حُذِفَ جوابُ المتأخِرِ منهما استغناءً بجواب المتقدم؛ ولذا رجَّحَ الرمانيُّ أن تكون (لا يأتون) بالرفع جواب القسم، وجوابُ الشرط محذوف، وأجاز الفراء^(٣) جعلَ الجوابِ للشرط المتأخر، واستشهد بيت الأعشى، وجعل مجيء الشرطِ فعلاً ماضياً مسوِّغاً لذلك، وأجازه ابنُ مالك^(٤) متابعاً للفراء، ومنَعَ ذلك الجمهورُ إلا أن يتقدَّم عليها ما يطلب خبراً من مبتدأٍ أو اسمٍ كان ونحوه^(٥).

وجعلَ الرمانيُّ منه هذه الآيةَ فأجاز في (لا يأتون) الجزمَ لتكون جواباً للشرط، ولم يردُ فيها قراءة وإنما هو على سبيلِ التوسع والافتراض، وترجيح وجه الرفع وبيان وجهه. هذه أبرزُ الأسبابِ والعواملِ التي ظهرت مؤثرةً في تعدد الاحتمالات والأوجهِ الإعرابية عند الرماني، وهناك أسبابٌ آخرُ، أذكرها منها:

١. الاختلافُ في تقدير المحذوفِ يؤدي إلى تعدد الأعراب، ومن ذلك قول الرماني في

(١) ديوانه: ٦٣، برواية: (تلفنا) و(نتفلا)، والبيت من البحر البسيط، والشاهد: (لا تلقنا) وقعت جواباً للشرط مع تقدم القسم عليه، وحذف جواب القسم.

(٢) الجامع ط / ٣٨٥.

(٣) معاني القرآن ٢ / ١٣٠.

(٤) قال في الألفية: ورُبَّما رَجَّحَ بَعْدَ قَسَمٍ ... شَرَطُ بِلا ذِي خَيْرٍ مُقَدَّم

توضيح المقاصد ٣ / ١٢٩٠، وانظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / ١٦٦، ١٦٧.

(٥) توضيح المقاصد ٣ / ١٢٩٠، مغني اللبيب ٢٣٩.

قوله تعالى: [، - ، / 0 1 2 3 4 Z^(١)، فقال: ((ويقال: بم ينتصب: [، - Z الجواب: قيل: وآتيناك قرآنًا فرقناه، وقيل: وفرقناه قرآنًا إلا أنه استغني بتفسير الفعل عن ذكره^(٢) على القول الأول ليكون فرقناه صفة، وعلى الثاني خبر وحسن ذلك؛ لأنه محمول على: وما أرسلناك^(٣)).

أراد أن (قرآنا) يجوز فيه وجهان:

أ- النصبُ على المفعول به، وقدّر له الفعل (آتيناك).

ب- النصبُ على الاشتغال، فالاختلاف في إعراب (قرآناً) راجع إلى تقدير العامل المحذوف، وأدى إلى الاختلاف في إعراب الجملة (فرقناه) فعلى التقدير الأول تكون في موضع نصب صفة^(٤)، وعلى التقدير الثاني يذكر الرماني أن إعرابها (خبر) لـ (قرآناً)، وفيما يظهر أن في الكلام سقطاً أو تحريفاً؛ لأنني لا أدري ما وجه هذا الإعراب، فحقها أن تكون تفسيراً، ولكن لعل مقصده أن (قرآناً) يجوز فيه الابتداء إذا قدّرت فيه صفة؛ لأنه لا يجوز الاشتغال إلا حيث يجوز في ذلك الاسم الابتداء^(٥)، يقول أبو حيان: ((ولا بدّ من تقدير صفة لقوله: (وقرآنا) حتى يصح كونه يجوز فيه الابتداء؛ لأنه نكرة لا مسوّغ لها في الظاهر للابتداء بها، والتقدير: (وقرآنا) أي قرآن أي عظيماً جليلاً^(٦))).

٢. الاختلافُ في تحديد العامل يفضي إلى تعدد الأوجه الإعرابية للكلمة، فالتعدد قد

(١) الإسرائيل: ١٠٦.

(٢) هنا سقط أو تحريف لم أستطع معرفته وهكذا هو في المخطوط / ١٧٧.

(٣) الجامع ط / ٣٩٨.

(٤) ممن أعربها كذلك: العكبري، التبيان ٢٤٢.

(٥) الدر المصون ٧ / ٤٢٥.

(٦) البحر المحيط ٦ / ١١١.

يكون مقصوداً على المعنى النحوي ولا علاقة له بالعامل في هذا، وقد يكون مبنياً على الاختلاف في علاقة التأثر والتأثير التي يحدثها العامل، ومثاله قولُ الرمانيّ في قوله تعالى: [w x y z] | { ~ أمدًا^(١): ((وقيل: في نصب (أمدًا) قولان: يحتمل أن يكون بـ(أحصى)، وبـ(لبثوا) عن الزجاج^(٢).

ذكر الرمانيّ في عاملها وجهين عن الزجاج^(٣)، والاختلاف في تحديد العامل يفضي إلى الاختلاف في الإعراب، فإذا جعلنا العامل فيها (أحصى) أُعْرِبَتْ على المفعول به أو التمييز، وإن جعلناه (لبثوا) أُعْرِبَتْ على الظرفية.

(١) الكهف: ١٢.

(٢) الجامع ط / ٤١١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٢١.

○ النقد الإعرابي:

المبحث الأول: أسباب النقد الإعرابي:

المطلب الأول: مخالفة الإعراب للقاعدة أو المذهب

البصري.

المطلب الثاني: مخالفة الإعراب للمعنى.

المبحث الثاني: أضرب النقد الإعرابي.

المطلب الأول: نقد الوجه الإعرابي.

المطلب الثاني: نقد معنى الحرف.

○ الفصل الرابع : النقد الإعرابي:

لكلِّ علمٍ ماهيتهُ وخصائصُه التي ينفرد بها، وعلمُ النحوِ من العلومِ التي تتناول جانباً أساسياً من حياة الإنسان وهي لغته التي تتمثل بتلك المفردات والظواهر التركيبية والأسلوبية التي تتأثر بها حول الإنسان من الظروف الاجتماعية والثقافية والفكرية؛ ولذا كانت مهمةُ النحويِّ كبيرةً في سبيل تحليلِ هذا النظامِ اللغويِّ وتمحيصِه ونقدِه معملاً في ذلك عقله وفكره، وكان الدرسُ النحويُّ حافلاً بتلك الآراء والدراسات من لدن علماء قضاة أعمارهم في خدمة هذه اللغة ودراستها، فوضعوا القواعد، وصنّفوا المسائل، واختلفوا في توجيه كلام العرب وتعليقه، ونشأ نتيجةً لذلك النقدُ والخلافُ النحوي.

وقد عرفت العربُ قديماً أنواعاً من النقد كالنقد الأدبي، والنقد البياني أو البلاغي، والنقد اللغوي، والواقع أن هذه الأنواع النقدية الثلاثة تعتمد اعتماداً أساسياً على القاعدة النحوية التي تعد أهمّ المعايير في تقويم النصوص ونقدها؛ ولذا يُقال: إنَّ النقدَ النحويَّ يعد وسيلةً من وسائلِ النقدِ المتبعة في الأنواعِ النقدية الأخرى، ويسمونه معالجة الأخطاء النحوية في النصوص الأدبية، ويقول الدكتور داود سلوم: ((إنَّ النقدَ النحويَّ هو أقدمُ أنواعِ النقدِ عند الإسلاميين؛ فإن فساد اللغة جاء من اختلال النحو والصرف))^(١)، ويرى أنه من أقدم أنواع النقد التي ظهرت في العراق بعد الفتوحات الإسلامية واستقرار المسلمين فيها، وأن أكثر الشعراء الذين عاصروا جريراً والفرزدق قد تعرضوا للنقد من أهل النحو^(٢).

وهناك مفهومٌ آخرٌ للنقدِ النحوي، وهو ما يقع بين النحويين، وتنحصر موضوعاته في

(١) تاريخ النقد العربي ١٢٠، وانظر: النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري (رسالة

جامعية) ٣، ٤.

(٢) مقالات في تاريخ النقد الأدبي ٦٣، ٦٤.

المسائل والقواعد النحوية، وهو في حقيقته إعادة نظرٍ في القاعدة النحوية، والتنظير لها، وتعليلها، وتمحيصها، والنظر في الروايات والشواهد النحوية وتقويمها، والدفاع عن العلماء والانتصار لهم أحياناً، وأدى هذا النقدُ إلى توسُّع الخلاف بين النحويين وظهور المؤاخذات والاعتراضات بينهم، وهذه النقدُ خاصٌّ بالنحويين لا يشاركهم غيرهم فيه.^(١)

فهذا سيبويه حين صنَّف (الكتاب) ضمَّنه كثيراً من النقد، فقد غلَط فيه عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب (ت ١٨٢هـ)، والخليل بن أحمد^(٢)، ثم ألف أبو العباس المبرد كتابه (مسائل الغلط)^(٣) غلَط فيه سيبويه في مسائل متعددة، ثم جاء ابن ولاد^(٤) (ت ٣٣٢هـ) وغيره^(٥) وانتصروا لسيبويه، وهكذا استمرَّ النحويون في المؤاخذات والنقد النحوي، وأدى ذلك إلى توسُّع الخلاف بينهم.

وهناك أسبابٌ كثيرةٌ لظهور هذا النقد والاعتراضات بين النحويين، أذكرُ منها ما أراه ظاهر التأثير:

١. أن العربَ أحبوا لغتهم، وفُتِنوا بها، وبهرتهم بلاغتها، وأدَّاهم هذا الحبُّ إلى العناية

(١) المصدر السابق ٤.

(٢) المؤاخذات النحوية ١٧، ١٨، ١٩، وانظر نقد سيبويه لهم في كتابه ١ / ٢٦٢، ٢ / ٥٩، ٢ / ٢٠٣.

(٣) لم يصل إلينا الكتاب، وإنما بنى ابن ولاد كتابه في الانتصار لسيبويه عليه، وقد جمع المبرد تعليقات الأخفش والجرمي والمازني التي خطَّووا فيها سيبويه، وأضاف إليها مؤاخذات أخرى، ورتبها في كتاب سمَّاه بهذا الاسم. انظر: المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية ٨٤.

(٤) ألف في ذلك كتابه (الانتصار لسيبويه على المبرد)، وهو مطبوع بتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان.

(٥) ممن انتصر لسيبويه: ابن درستويه في كتابه (النصرة لسيبويه على جماعة النحويين)، وأبو علي القالي. انظر: المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية ١٩.

بها، والبحثِ الدقيقِ في خصائصِها وظواهرِها، وتوسعوا في ذلك حتى وصل الأمرُ بهم إلى نقدِها والتفنُّنِ في إبرازِ مواطنِ القوةِ والضعفِ في كلامِ العربِ وأشعارِها، والموازنة بين لهجاتِها^(١).

٢. أن النحويين اتخذوا المنهجَ المعياريَّ الذي لا يكتفي بوصفِ الظواهرِ النحويةِ ورصدها بل يتجاوز ذلك إلى بيانِ الصحيحِ الذي يجب أن يقال به تبعاً للقواعدِ والأصولِ التي وضعوها^(٢).

٣. أن الدراساتِ النحويةِ قامت في الأصلِ لحفظِ اللغة، وحمايةِ الألسنِ من اللحنِ؛ خوفاً من انتقاله إلى القرآنِ الكريمِ؛ ولذا لجؤوا إلى التشديدِ في ضبطِ اللغةِ وقواعدِها، وأدى ذلك إلى كثرةِ المؤاخذاتِ والاعتراضاتِ.

٤. ازدهارُ الحركةِ العلميةِ والثقافيةِ، وظهورُ العلومِ الجدليةِ أدى إلى إذكاءِ روحِ العلمِ والمعرفةِ؛ حيث تفرَّغَ النحويون لإخضاعِ الكلامِ للضوابطِ والقواعدِ الخاصةِ بعلمِ النحو، وتفرَّغوا للإعرابِ وتعليلِ الأحكامِ النحويةِ وتوجيهها، وبنوا على هذا تحليلاتهمِ وتطبيقاتهمِ فأدى إلى كثرةِ هذا النقدِ في الكتبِ والمصنفاتِ النحويةِ.

ومما يدلُّ على عنايتهمِ بالنقدِ والمؤاخذاتِ أنهم تكلموا عن الضوابطِ والشروطِ المتعلقةِ بهذه القضيةِ، ومن ذلك أن ابنَ جنِّي ذكر عدداً من الآدابِ التي يحسنُ بالناقدِ التحلي بها حين يَرِدُ عن العالمِ رأيان متعارضان فإنه يبحث في تاريخِ القولين، ومما قاله: ((فإن استبهم الأمرُ فلم يُعرفِ التاريخُ وجب سَبْرُ المذهبيينِ وإنعامُ الفحصِ عن حالِ القولينِ، فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسانُ الظنِّ بذلكِ العالمِ، وأن يُنسبَ إليه أن الأقوى منهما هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد، وأن الأضعفِ منهما هو الأوَّلِ منها الذي تركه إلى الثاني فإن تساوى

(١) النقد اللغوي حتى نهاية القرن السابع الهجري ٢٤.

(٢) ظاهرة الإعراب في النحو العربي ٩٠.

القولان في القوة وجب أن يُعتقد فيهما أنهما رأيان له (١).

ومن هذا المنطلق نجد الرمانيّ يتجه في هذا الكتابِ إلى نقد كبارِ النحويين الذين سبقوه أو عاصروه بما أوتي من المعرفة والعلم بالصنعة النحوية غير متكلّف فيه أو مبالغ، فوقف عند الآراء والأقوال إما مؤيداً ومبرهنناً على الرأي الذي ارتضاه، وإما مفنّداً للرأي الذي يعارضه متبعاً في ذلك منهجاً علمياً، فيبدأ بتحديد الخطأ وذكر القول، ثم إصدار الحكم، ثم التعليل له وإقامة الحجة، ثم بيان وجه الصواب في ذلك، وهذا هو الغالب على طريقته النقدية، وقد يُصدرُ الحكمَ ولا يعلّلُ لذلك، وسيأتي بيان ذلك في المباحث الآتية - بإذن الله -.

ولم يكن له منهجٌ مطرّداً في ذكر صاحب القول والرأي، فقد يصرّح أحياناً بذكر العالم، والغالب أنه يكتفي بالإشارة إلى الرأي دون التصريح باسم صاحبه، وسأتحدّث عن هذه القضية في مبحث لاحق بعنوان: منهجه في مناقشة الآراء والأقوال.

(١) الخصائص ١ / ٢٠٥.

المبحث الأول: أسباب النقد الإعرابي:

المطلب الأول: مخالفة الإعراب للقاعدة أو المذهب البصري.

لما ظهر اللحنُ وتغيّرت السليقةُ العربية بدأ النحويون باستقراء اللغة لوضع قواعدَ لتصحيح هذه الألسنة التي فسدت أو كادت، وبعد أن تمكنَ النحويون من وضعِ قواعد اللغة راحوا يغلّطون العرب فيما ورد عنهم من أساليب، ولم يسلم الشعراء واللغويون والقراء من هذا النقد، ثم انتقل الأمر إلى تخطيط بعض النحويين لبعضهم في تلك القواعد النحوية التي وضعوها، وهي الأساس الذي قام عليه النحو^(١)، وهذا النقدُ الموجّه إلى القواعدِ النحوية ينتظم -فيما يظهر لي- في جانبين:

١. نقد الآراء والأقوال التي وضعت في تقعيد علم النحو، وهذا يظهر في كتب الخلاف النحوي، ومن أسبابه: اختلاف المذاهب البصري والكوفي في تناول اللغة واستقراءها، والتنظير لها، والتعليل.

٢. النقد الموجّه إلى من أخطأ وخالف في تطبيق هذه الأصول والقواعد التي وضعها النحويون، وما يتبعها من معطيات الدلالة والمعنى، والعوامل المؤثرة في الإعراب. فإذا تجاوز العربُ أصولَ الإعراب أو خالف القواعدَ فإنه معرّضٌ نفسه للنقد والاعتراض، ومن ذلك نقد ابن ولّاد للمبرد في إعراب (أجمعون) من قوله تعالى: [فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ]^(٢) على أنه حال؛ لأنه يفيد أنهم غير متفرقين، وخطأه ابن ولّاد؛ لأن أجمعين معرفة، والحال لا تكون غير نكرة، وذهب إلى أنها توكيد بعد توكيد^(٣).

(١) المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية ١٣، ١٤ - ١٨

(٢) الحجر: ٣٠.

(٣) الانتصار لسيبويه على المبرد ٣٢، ١٠٧.

والقاعدة النحوية هي الأساس الذي بُني عليها الدرس النحوي؛ ولا يُغفَرُ للمُعَرَّبِ حين يخطئ في تطبيقها أو يتجاوز شيئاً من حدودها وضوابطها، وقد جعل ابن هشام المسألة الثانية التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: ((أن يراعي المعرب معنىً صحيحاً ولا ينظر في صحته في الصناعة))^(١) يريد بذلك التأكيد على مراعاة القواعد والأصول النظرية التي ينفذ منها المعرب إلى الإعراب التطبيقي، ومثل لذلك فقال: ((قول بعضهم في [A@ ZB^(٢): إنَّ (ثمود) مفعولٌ مقدم، وهذا ممتنع؛ لأن ل(ما) النافية الصدرَ فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على (عادا) أو هو بتقدير: وأهلك ثمود))^(٣).

فينبغي على المعرب أن يراعي المعنى الوظيفي للمفردة، وأن يفهم الضوابط الموضوعية لكل وظيفة نحوية، وعليه أن يراعي ((الشروط المختلفة بحسب الأبواب فإنَّ العرب يشترطون في بابٍ شيئاً، ويشترطون في آخرٍ نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط))^(٤).

ومن الآيات التي وجه الرماني النقد فيها إلى مخالفة القاعدة النحوية قوله تعالى: [√ { z y x w } | ~ من تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ Z^(٥)، وقوله: [¶ لَشَوْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ Z^(٦).

(١) مغني اللبيب ٥٠٧.

(٢) النجم: ٥١.

(٣) المصدر السابق: ٥٠٧.

(٤) مغني اللبيب ٥٣٥.

(٥) آل عمران: ٥٩.

(٦) النحل: ٤٠، وقد ورد هذا الأسلوب (كن فيكون) في آيات كثيرة من القرآن ذكرت منها هاتين الآيتين

اللتين وجدت للرماني حديثاً عنها في القطعة التي بين يدي من الكتاب، والإعراب فيها واحد، ولذا

نجد المعربين يعربونه في سورة البقرة: ١١٧، ثم يحيلون عليه في الآيات اللاحقة.

قال أبو الحسن: ((ويقال: لم رُفِعَ (فيكون)، ولم يجوز نصبه على جواب الأمر في (كن)؟ والجواب: لأنَّ جوابَ الشرطِ غيرُهُ في نفسه أو معناه نحو: ائتني فأكرمك وائتني فتحسن إليَّ فهذا يجوز؛ لأنَّ تقديره: فإنك إن تأتني تحسن إليَّ، ولا يجوز: كن فيكون بالنصب؛ لأنَّ تقديره: كن فإنك إن تكن تكن فهذا لا يصح؛ لأنَّ الجواب هو الشرط على معناه، ولكن يجوز الرفع على (فهو يكون))^(١)، وقال في آية النحل: ((ويقال: هل يجوز (كن فيكون) نصباً على جواب الأمر؟ الجواب: لا، من قبل أن جواب الأمر في فعلٍ ثانٍ يجب من أجل الأول كقولك: ائتني فأكرمك، فالإكرام يجب من أجل الإتيان، وليس كذلك (كن فيكون)، إنما هو فعلٌ واحدٌ أمرٌ به، وأخبر أنه يكون؛ ولذلك أُجمِعَ على الرفع في مثل: [$z y \times w v$] { } ~ من تُرابٍ ثمَّ قالَ له: كُنْ فَيَكُونُ Z)^(٢)، وقد أجازَ الزجاجُ النصبَ على الجواب^(٣)، وهو غلطٌ^(٤).

غلطَ الرمانيُّ الزجاجَ في وجهِ نصبِ (فيكون) وأنه على جواب الأمر، واحتج لذلك بعلمين أستنبطهما من مفهوم قوله:

أ- أن الأمر الذي يُنصب الفعلُ في جوابه هو الأمر الحقيقي الذي يكون فيه مخاطبٌ مأمور، أما هنا فالأمر ليس على حقيقته فلا يطلب إجابة، بل هو إخبار لا يجوز فيه الجواب.

ب- أن الأمر الذي يُنصب الفعلُ في جوابه هو الذي يُقدَّر بالشرط أي: يكون الثاني مترتباً على الأول، أما هنا فليس هناك شرطٌ بل هو حكاية وإخبار، قال الرماني عن هذه الآية في شرح الكتاب: ((وفي التنزيل [كُنْ فَيَكُونُ Z على الرفع، ولا يجوز على الجواب؛ لأنه فعلٌ

(١) الجامع ب / ٩.

(٢) آل عمران: ٥٩.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١٦٢ / ٣، وهي قراءة ابن عامر والكسائي وستأتي.

(٤) الجامع ط / ٢٥٤.

واحدٌ أمر به، وأخبر أنه يكون، والجواب في هذا لا يصح؛ لأنه لا يكون إلا من فعلين أحدهما سببٌ للآخر، والذي ذُكر فعلٌ واحدٌ^(١).

فمُنِعَ النصبُ هنا؛ لأنه غيرٌ موافقٍ لقاعدةِ النصبِ على جوابِ الأمرِ بـ(أن) مضمرةً بعد الفاء السببية عند البصريين، أو على الخلاف عند الكوفيين^(٢)، وهو ما يسمى الجواب بالفاء؛ لأن الثاني مستحقٌّ بالأول ومسبَّبٌ عنه، فهو كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع إلا بالجواب، ويكون ما بعد الفاء كجزائها^(٣)، هذه حجة الرماني في منع النصب وأكثر الذين ردّوا هذا الإعراب احتجاجوا بذلك^(٤).

وقد رجَّح الرمانيُّ الإعرابَ على الرفع، وذَكَرَ أنَّ وجهَهُ أن يكون خبراً لمبتدأً محذوفٍ أي فهو يكون^(٥)، ووجهُ النصب الوارد في قراءة ابن عامر والكسائي^(٦) بالعطف على (أن يقول).

(١) شرح الكتاب (تحقيق: د. سيف العريفي) ٣ / ٨٨٠.

(٢) الإنصاف ٢ / ٥٦٢، وهناك توجيه آخر للنصب ذكره الكوفيون، وذلك أن ينزل الحصر بـ(إنما) منزلة الطلب في نصب الفعل في جوابه ووافقهم ابن مالك. شرح الكافية الشافية ٢ / ١٣٢، همع الهوامع ٤ / ١٣٨.

(٣) المقتضب ٢ / ١٧، الأصول في النحو ٢ / ١٨٣، شرح الكتاب للرماني (تحقيق: د. سيف العريفي) ٣ / ٨٦٠، الحلل في إصلاح الخلل الواقع في الجمل ٢٦٢، أمالي ابن الشجري ٢ / ١٤٧، المرتجل ٢٠٩، توجيه اللمع ٣٦١.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٩٦، الإغفال ١ / ٣٨٣، التبيان ٣٨، البيان في إعراب القرآن ١ / ١٢٠.

(٥) ممن قال بهذا: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٧٥، والأنباري، البيان ١ / ١١٩، والعكبري، التبيان ٣٨.

(٦) جامع البيان ١٤ / ٢٢٢، إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٩٦، السبعة ١٦٩، ٢٠٦، ٣٧٣، الحجة في القراءات السبع ٣٧، ١٢٢، إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ٣٥٤، حجة القراءات ١١١، ٣٨٩.

يقول).

وفي قوله تعالى: [! " # \$ % ') * + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = > ? @ A B C D E F G H I J K L M N O P Q R S T U V W X Y Z] قال أبو الحسن: ((ويقال: هل يجوز في العربية جرُّ اسمِ الله جل ثناؤه على البدلِ من (إله)؟ والجواب: لا يحسنُ ذلك في الكلام؛ لأن (من) لا تدخلُ في الإيجاب، وما بعد (إلا) هنا إيجاب، ولا تدخلُ أيضاً على المعرفة للعموم، ولا يحسنُ إلا رفعةً على الموضع كأنه قيل: ما لكم إلهٌ إلا الله، وما لكم مستحقٌّ للعبادة إلا الله))^(٢).

الوجهان الإعرابيان اللذان ذكرهما الرماني في إعراب لفظ الجلالة:

١. الجرُّ على البدل من لفظ (إله)، وقد ضعّفه؛ لثلا يلزم زيادة (من) في الواجب، ولا يجوز زيادتها في هذا الموضع كما يرى الرماني؛ لأن ما بعد (إلا) موجبٌ، وهي لا تزداد في الإيجاب عند سيبويه وجمهور البصريين، واشتروا فيها أيضاً تنكيرَ مجرورها، أما الكوفيون فأجازوا دخولها على الواجب، واشتروا تنكيرَ مجرورها فقط، وأجاز الكسائيُّ، وهشامُ بنُ معاويةَ الضرير (ت ٢٠٩هـ) زيادتها بلا شرط، وأجازه الأخفش^(٣)، وتابعهم ابنُ مالكٍ لثبوت

التيسير في القراءات السبع ١١٢، الموضح في وجوه القراءات وعللها ١/ ٢٩٦، ٢/ ٧٣٦، وسيأتي الحديث عن هذه القراءة ودراساتها في الفصل التالي بإذن الله.

(١) آل عمران: ٦٢.

(٢) الجامع ب/ ١١.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣١٥، ٣١٦، ٤/ ٢٢٥، ولم يصرح بشروطها لكنّ ظاهرَ أمثلته يوحي بذلك، وعلى ذلك شراح كتابه، انظر: شرح السيراني (مخطوط) ٣/ ١٠٥، وشرح الرماني (تحقيق: د. سيف العريفي) ٢/ ٤٥٧، وانظر في هذه المسألة: المفصل ٣١٩، إعراب القرآن المنسوب للزجاج (وهو للباقولي) ٢/ ٦٧٣، شرح المفصل ٨/ ١٣٧، الجنى الداني ٣١٧، ٣١٨، همع الهوامع ٤/ ٢١٥.

السماح بذلك شعراً ونثراً^(١)، وهذا ضعيفٌ عند الرماني لمخالفته قاعدة زيادة الحروف.

٢. الرفع على البدل من موضع الجار والمجرور (من إله) الذي يعرب على الابتداء على

تقدير: مالكم إلهٌ إلا اللهُ، وقد أجازهُ الرماني، ولا يلزم عليه أن تكون (من) زائدة، بل هي أصلية؛ لأن الزائد لا متعلق له ولا موضع^(٢).

وقدّر الباقويُّ الخبرَ بقوله: ما مِنْ إلهٍ في الوجود إلا اللهُ^(٣).

والرماني إنما لجأ لإعرابها على البدل من الموضع لتعذر إعرابها على اللفظ، وإذا تعذر

البدل على اللفظ أبدل على الموضع^(٤)، فالحمل على الموضع جائز كالحمل على اللفظ^(٥).

ومن الأعراب الواردة في لفظ الجلالة أن يكون خبراً، والمبتدأ (من إله)، وتقدير: وما

إلهٌ إلا اللهُ^(٦)، ويلزم على هذا الإعراب أن تكون (من) زائدة^(٧)، وهذا غير جائز عند الرماني.

فالرماني لم يجز زيادة (من)؛ لأن ذلك مخالفٌ لقاعدة زيادتها عند البصريين الذين

اشترطوا كون الكلام غير موجب.

وفي قوله تعالى: [{ | } ~ أَلتَّارَ فَقَدْ أَخْرَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ]^(٨). قال أبو

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/١٣٨، شرح التسهيل للمرادي القسم النحوي/٧٠٠.

(٢) المقرب ١/١٩٦، مغني اللبيب ٤٢١.

(٣) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٧٤٩، ٣/٨٥٤.

(٤) شرح الوافية نظم الكافية ٢٣٤، أوضح المسالك ١١١.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٣٣١.

(٦) مشكل إعراب القرآن ١٤١، التبيان ٨٠.

(٧) الدر المصون ٣/٢٢٩.

(٨) آل عمران: ١٩٢.

الحسن: ((ويقال: هلا جاز فتحُ (أَنَّ) لاعتمادهما على النداء قبلها كما جاز (الحق أنك منطلق)؟
الجواب: لا يجوز ذلك؛ لأنه موضعُ الجملةِ دون المفرد؛ إذ لا يصلح ربنا إدخالك النار من
أخزيتته؛ لأنه ابتداءٌ لا خبر له))^(١).

منع الرماني فتحَ همزة (إن) في هذه الآية؛ محتجاً بقاعدةٍ وقانونٍ وضعه النحويون
للتفريق والتمييز بين (إنَّ) المكسورة، و(أَنَّ) المفتوحة، فقالوا: تُفتح همزةُ (أَنَّ) إذا وقع المفردُ
في موضعها، وتكسر إذا صحَّ وضعُ الجملةِ مكانها^(٢)؛ ولعل السبب الذي جعلَ الرماني وغيره
وغيره يقولون بهذا الضابط أنهم رأوا أن الهمزة المفتوحة هي التي يصحُّ تأويلها مع ما بعدها
بالمصدر، والمصدرُ المؤولُ من قبيل المفرد.

ولمَّا كانت (إنَّ) في هذه الآية معتمدةً على النداء؛ وحرفُ النداءِ في حقيقته ينوب عن
الفعل (أنادي)^(٣) منع الرماني فتحَ الهمزة هنا؛ لأنها تكون جملة نداء فحقُّ (إنَّ) قبلها الكسر.
وعبرَ الفارسي عن قاعد كسر همزة (إنَّ) وفتحها بصيغة أخرى فقال: ((وأما المكسورة
فإنها تقع في الموضع الذي يتعاقب عليه الابتداء والفعل، فإن اختصَّ الموضعُ بالاسم دون

(١) الجامع ب/ ١٦٤.

(٢) المقتضب ٢/ ٣٤٦، الأصول في النحو ١/ ٢٦٥، علل النحو ٤٤٦، شرح الكتاب للرماني (تحقيق: د.
إبراهيم الموسى) ١/ ٢٢٢، المفصل ٢٩٧، ٢٩٨، المرتجل ١٧٣، شرح الوافية نظم الكافية ٣٨٩،
شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني ٢/ ١٢٤٦، ١٢٤٨، ١٢٥٦، شرح الكافية الشافية ١/
٢٠٩، الفوائد الضيائية ٢/ ٣٨٢.

(٣) الأصول في النحو ١/ ٣٣٣، اللمع في النحو ١٦٩، المرتجل ١٩١، الإنصاف في مسائل الخلاف ١/
٣٢٦.

الفعل، أو بالفعل دون الاسم وقعت المفتوحة دون المكسورة^(١).

وقد نقض ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) هذا بقوله: ((وهذا القانون غير صحيح؛ لأنَّ (إذا) التي للمفاجأة لا يليها إلا الاسم، و(إنَّ) إذا وقعت بعدها تكون مكسورة فينبغي على هذا أن نقول: وكلُّ موضعٍ ينفردُ بأحدهما فـ(إنَّ) فيه مفتوحةٌ إلا بعد (إذا) التي للمفاجأة، وحيثُ يسلم هذا القانون من الكسر^(٢).

وخصَّصَت الجملةُ بالكسرِ والمفردُ بالفتح؛ لأنَّ المفتوحة تُؤوَّلُ مع ما بعدها باسمٍ فلذا تطولُ بصلتها، وتكون ثقيلةً فتعطى الأَخْفَ وهو الفتح، أما ما بعد المكسورة فهي الجملة وهي مفردةُ الحكم وتكون خفيفةً فتعطى الأثقلَ ليعتدلاً^(٣).

وفي قوله تعالى: [وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعَدًا لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ] ^(٤). قال أبو الحسن الرماني - رحمه الله -: ((ويقال: ما العاملُ في (إذ)؟ الجواب: محذوفٌ بتقدير: واذكر إذ غدوت، فيحذف الفعل لدلالة الكلام عليه من حيث كان ذكرُ الحالِ المتقدمة تذكيراً بها، ولا يجوز أن يعمل فيه (غدوت)؛ لأنه مضافٌ إليه بمنزلة الصلة له^(٥)).

نقدُ الرماني في هذا المثال كان موجَّهاً إلى العامل، فقد منَع أن يكون العاملُ في الظرف الفعل (غدوت)؛ واحتج بالقاعدة المطردة عند النحويين، وهي أن المضافَ إليه لا يعمل في

(١) الإيضاح ١٢٧، وانظر: شرح اللمع لابن برهان ١ / ٨٣، اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٢٢٥،

المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٤٧٤

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٤٦٨.

(٣) علل النحو ٤٤٦.

(٤) آل عمران: ١٢١.

(٥) الجامع ب / ٨٥.

المضاف^(١)؛ لأنَّ المضافَ إليه حَالٌ محلُّ التنوين من المضافِ معاقِبٌ له فهو متنزِّلٌ منزلةً جزء من أجزاء المضاف، والشيءُ لا يعمل في بعضه^(٢).

وهذه القاعدةُ والقانونُ التي احتج به الرماني هي من الاستدلالِ العقليِّ المستنبطِ من كلام العرب، والمعتمدِ على قوانين اللغة، فلم أجد في كتب النحويين قاعدةً مفادها أنَّ المضافَ إليه لا يعمل في المضاف.

وفي قوله تعالى: [- . / 0 1 2 3 4]^(٣). قال أبو الحسن: ((وقال قوم: أصل (الذي): (ذا) كأنهم جعلوا أصلها كلمةً يفهم معناها، والقياسُ ما قاله أصحابنا من أن أصله (لِذٍ) وإن كان غير مستعمل إذا أخرج الدليلُ أنه الأصل في التقدير، والشاهدُ على ذلك من جهة النظر كثيرٌ كقولهم: قام، أصله: قَوْم، والأصل لا يستعمل))^(٤).

اختلف النحويون في أصل الاسم الموصول (الذي)، فقال سيبويه والبصريون: إن أصلها (لِذٍ) بوزن: عَمٍ وشَجٍ، ثم دخلت عليه الألفُ واللام^(٥). وقال الكوفيون إنَّ أصلها (هذا)، و(هذا) عندهم أصله ذالٌ واحدةٌ ساكنة، ثم لما أرادوا إدخال اللامِ عليها زادوا قبلها لاماً متحركة؛ لئلا يُجمع بين الذالِ الساكنةِ واللامِ التعريفِ الساكنة، ثم حَرَّكوا الذالَ بالكسر، وأشبعوا الكسرة فتولدت ياء، كما حُرِّكت ذالٌ (ذا) بالفتح

(١) مشكل إعراب القرآن ٥٥، التبيان في إعراب القرآن ١٧، ٢٧٣، مغني اللبيب ٩٤.

(٢) أمالي ابن الشجري ١ / ٢٦٨.

(٣) البقرة: ٣.

(٤) الجامع م / ٦٢.

(٥) الأصول في النحو ٢ / ٢٦٢، اللامات للزجاجي ٢٨، الأزهية في علم الحروف ٢٩١، أمالي ابن

الشجري ٣ / ٥٢، الإنصاف ٢ / ٦٦٩، اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ١١٤.

وأشبع، فتولدت ألف^(١)، واحتج الكوفيون على ذلك بأن الألف والياء فيهما يُحذفان في التثنية نحو: قام اللذان، ورأيت اللذين، ولو كانتا أصليتين لم يحذف بل هما زائدتان^(٢).

والرمانِيُّ نقدَ القولَ الثاني؛ لأنه مخالفٌ لقولِ أصحابِهِ البصريين الذين يعضدُ القياسُ قولهم؛ حيث إنهم احتجوا بأنَّ الاسمَ لا يكون على حرفٍ واحدٍ إلا الضمير المتصل؛ لأنه لا بدَّ من الابتداء بحرفٍ والوقوف على حرفٍ، فلو كان الاسمُ هو الذال وحدها لكان يؤدي إلى أن يكونَ الحرفُ الواحدُ ساكنًا ومتحركًا، وذلك محال، ولو كان الأصلُ حرفاً واحداً ما جاز أن يصغَّرَ، والتصغيرُ لا يدخلُ إلا على اسمٍ ثلاثي، وقد صَغَّرَتِ العربُ (ذًا) فقالوا: (ذِيًا) فدلَّ على أنه ليس على حرفٍ واحدٍ^(٣).

وأكد الرمانى أنَّ عدمَ استعمالِ الأصلِ الذي هو (لذ) لا يؤثر؛ لأنَّ الأصلَ لا يُردُّ إلا بالدليل الواضح والحجة القاطعة^(٤).

وفي قوله تعالى: [إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ سَوْهُمْ بِهَا وَإِنْ نَصَرْتُمْ وَتَقْتُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ] ^(٥). قال أبو الحسن: ((ويقال: لم رُفِعَ [لَا يَضُرُّكُمْ]؟ الجواب: هو مبنيٌّ على الضمِّ للإتباع نحو: مُدَّ ولو فُتِحَ أو كُسِرَ لجاز في

(١) الأصول لابن السراج ٢/ ٢٦٣، اللامات للزجاجي ٢٨، الأزهية في علم الحروف ٢٩١، أمالي ابن الشجري ٣/ ٥٢، ٥٣، الإنصاف ٢/ ٦٦٩، اللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١١٤، شرح الرضي للكافية القسم الثاني / ١ / ٢١١، ٢١٢، ارتشاف الضرب ٢/ ١٠٠٢.

(٢) الإنصاف ٢/ ٦٧٠.

(٣) الأصول في النحو ٢/ ٢٦٣، الإنصاف ٢/ ٦٧٢، ٦٧٣.

(٤) الأصول في النحو ٢/ ٢٦٣.

(٥) آل عمران: ١٢٠.

العربية، وزعم بعضهم أنه رُفِعَ على حذفِ الفاءِ بتقدير: فلا يضرُّكم، وأنشد^(١):

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيَا

وهذا غلطٌ إنما يجوز حذفُ الفاءِ لضرورةِ الشعرِ، والقرآنُ لا يحملُ على ضرورةِ

الشاعر^(٢).

جاءت (يضرُّكم) مضمومة، وكان حَقُّها الجزمُ؛ لأنها جوابُ الشرطِ، وذُكر فيها

وجهان، وهما للفراء^(٣)، ارتضى الرمايُّ أحدهما وغلطَ الآخر، وهما:

١. أن الضمة حركةٌ إتياعٍ لضمةِ الضادِ؛ وذلك أنَّ الأصلَ: لا يضرُّركم بالفك لسكون

الثاني جزماً، ثم تُلقي ضمةُ الراءِ الأولى على الساكنِ قبلها^(٤)، ثم تُحرِّكُ الراءِ الثانيةُ بالضمِّ

لنتوصَّلَ إلى الإدغامِ، فهو مجزومٌ تقديراً، وهذه الضمةُ الظاهرةُ على الراءِ هي حركةٌ إتياعٍ لا

حركةٌ إعرابٍ، وإذا كانت فاءُ الفعلِ مضمومةً كما في الآية (يضرُّكم)، وكما في: مُدِّ فففيه ثلاثة

أوجه عند الإدغامِ كما يقول الرماي: الضمُّ للإتياعِ، والفتحُ للتخفيفِ، والكسرُ على أصلِ

التقاء الساكنين، فتقول: مُدِّ، مُدِّ، مُدِّ^(٥)، والفتحُ أحسنُ عند الفراء^(٦).

(١) من الطويل لسوَّار بن المضرب السعدي انظر: النوادر ٢٣٣، الكامل في اللغة والأدب ٢/٦٢٨، وفي

معاني الفراء ٢/٢٣٢، والخصائص ٢/٤٣٣ بلا نسبة.

(٢) الجامع ب/٨٤.

(٣) معاني القرآن ١/٢٣٢.

(٤) إذا التقى مثلاً في آخر الفعل، وسكَّن ثانيهما، فللعرب فيه مذهبان: الإدغام، وهو لغة تميم، والفك

وهو لغة الحجاز، شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣/٢٤٦، الممتع في التصريف ٤١٦، ٤١٧، الدر

المصون ٣/٣٧٦.

(٥) انظر: أمالي ابن الشجري ١/١٢٥، الدر المصون ٣/٣٧٦.

(٦) معاني القرآن ١/٢٣٢.

٢. أنه رُفِعَ على حذفِ الفاءِ، فتكونُ الفاءُ وما بعدها هي الجوابُ على تقدير: فلا يضرُّكم، والفعلُ إذا وقع بعد الفاءِ فحكمه الرفعُ^(١)، وغلَطَ الرمانِيُّ هذا القولَ بحجةٍ أنَّ حذفَ الفاءِ من الجوابِ لا يجوزُ إلا في ضرورةِ الشعرِ وهذا رأيه في شرح الكتاب^(٢)، وهو قول الخليلِ وسيبويه^(٣)، وغيرهم^(٤).

وأجازه الفراء في الاختيار، وجعل منه هذه الآية، وأنشد البيت السابق^(٥).

(١) اللمع ١٩٥، شرح اللمع للباقولي ٦٦٦، الجنى الداني ٦٦.

(٢) شرح الكتاب (تحقيق: د. سيف العريفي) ٩٤٨/٣.

(٣) الكتاب ٦٤/٣، ١١٤.

(٤) شرح المفصل ٣/٩، الجنى الداني ٦٩، مغني اللبيب ٦٠٠.

(٥) معاني القرآن ١/٢٣٢.

المطلب الثاني: مخالفة الإعراب للمعنى.

للإعراب علاقة وثيقة بالمعنى، قال أبو العباس ثعلب: ((العربُ تُخرج الإعرابَ على اللفظ دون المعاني- يعني أنهم يتكلمون بالسليقة والفطرة- ولا يُفسد الإعرابُ المعنى، فإذا كان الإعراب يُفسد المعنى فليس من كلام العرب))^(١).

وكان ابنُ جنبي يرى أنَّ الإعرابَ والمعنى يتجاوزان الكلام، وعقدَ لذلك باباً قال فيه: ((وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمرٍ، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب))^(٢).

والناظر في كثير من القواعد والمسائل الفرعية التي أضافها النحويون يجد أن سببها هو فهم المعنى وخاصة حين نظروا في القرآن الكريم، فهو الذي دفعهم إلى الحديث عن كثير من القضايا النحوية بعدما نظروا القواعد واستخلصوها من كلام العرب، وأصبح القرآن وقراءته ميداناً للتحليل والتطبيق، وأخذ النحويُّ يراعي المعنى في القرآن الكريم والقواعد التي في ذهنه، وجعلوا المعنى قائداً لهم في اختيار ما يناسب من تلك الضوابط، ومحاولة تنظيرها مرةً أخرى لتوافق النص القرآني^(٣).

ومن عناية النحويين بالمعنى أنهم جعلوه عاملاً من عوامل نقد بعضهم واعتراضه على بعض، ومن ذلك قولُ سيبويه في باب البدل^(٤): رأيتُ قومك أكثرهم، وجعل منه قولَ الله

(١) طبقات النحويين واللغويين ١٣١.

(٢) الخصائص ٣/ ٢٥٥.

(٣) القاعدة النحوية: تحليل ونقد ٩٤.

(٤) الكتاب ١/ ١٥٠.

جل ثناؤه: [> ? @ Z C B A]^(١)، وغلظه المبرد بأن الآية ليست نظير: ضربت قومك أكثرهم؛ لأن أكثرهم بعضهم، وليس القتال بعض الشهر، بل اشتمل المعنى على ما في الشهر، فالمسألة في المعنى على القتال، وانتصر ابن ولاد لسيبويه بأن المسألة ليس لها باب أو وجه غير ما ذكر سيبويه بأن يكون البدل هو الأول أو منه ثم قال: ((والاشتغال الذي فسره محمد - يعني المبرد - تفسير لقول سيبويه من حيث ظن أنه أوهنه به))^(٢)، فالنقد الجاري بينهم في توجيه بدل الاشتغال إنما كان ميدانها المعنى.

والعلاقة بين المعنى المتمثل بالتفسير وبين الإعراب لا تخفى على ذي علمٍ بهما؛ ولذا جعل ابن جزي الكلبي (ت ٧٤١هـ) اختلاف وجوه الإعراب من أسباب الخلاف بين المفسرين^(٣)، وقد عني المفسرون بالإعراب، وأدركوا أثره في تحديد المقاصد والمعاني لكلام الله، وأداهم ذلك إلى الحديث عن قضايا النحو، كما أن المعربين راعوا المعنى في مسائلهم وأحكامهم وجعلوه فيصلاً في توجيه الإعراب واختيار الأوجه والاحتمالات أو نقدها. ولذا حرص العربون لكلام الله على المعنى، واتخذوا التأويل النحوي ميداناً للوصول للمعنى الصحيح للنص القرآني، ومن ذلك أن ما يروونه مخالفاً للفظ فإنهم يحملونه على المعنى كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وحمل الواحد على الجماعة، والجماعة على الواحد^(٤)، وهكذا. وجعل ابن هشام أولى الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب منها: ((أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما نزل الأقدام بسبب ذلك، وأول واجب

(١) البقرة: ٢١٧.

(٢) الانتصار لسيبويه على المبرد ٨٠.

(٣) التسهيل ١/١٨.

(٤) الخصائص ٢/٤١١.

على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً؛ ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه^(١).

والرمانى له عناية كبيرة بتحقيق التوافق بين المعنى والإعراب، وموافقة تفسير الإعراب لتفسير المعنى؛ ولذا أخضع الأعراب والتوجيهات للمعنى، وأدى هذا إلى نقده لعدد من الأوجه الإعرابية التي لا يستقيم معها المعنى، ومن شواهد ذلك قوله تعالى: [! " # \$ % & ') * Z^(٢). قال الرمانى: ((ويقال: ما المحذوف من (تعلمون) هنا؟ والجواب: الحق بتقدير: وأنتم تعلمون الحق؛ لأن التقريع قد دل على أنهم كتموا الحق أنه حق، ولو كتموه وهم لا يعلمون أنه حق لم يلائم معنى التقريع الذي دل عليه الكلام، وقيل: وأنتم تعلمون الأمور التي يصح بها التكليف، والأول الوجه؛ لما بيّن من الذم على الكتمان^(٣))).

نقد في هذه الآية من قدر مفعول (تعلمون) بقوله: وأنتم تعلمون الأمور التي يصح بها التكليف^(٤)، وضعف هذا القول، وجعل الصواب أن يكون التقدير مناسباً للمعنى وحال هؤلاء الكفار، فهي في سياق توبيخهم وتقريعهم على كتمان الحق، فالأولى أن يكون التقدير بما يدل على صنيعهم وما يؤكد قبيح أفعالهم من كتمان الحق مع علمهم أنه الحق، فالتأكيد على أنهم كانوا عالمين بالحق فيه إقامة للحجة عليهم، فهو نظر في سياق الآية وجعله محكماً ودليلاً على تقدير المحذوف الذي هو المفعول الذي يكثر حذفه في الكلام اختصاراً واقتصاراً، فإن

(١) مغني اللبيب ٤٩٧.

(٢) آل عمران: ٧١.

(٣) الجامع ب / ٢٢.

(٤) لم أهدئ إلى قائله.

كان الحذفُ بدليلٍ فهو للاختصار، وإن كان بغيرِ دليلٍ فالحذفُ للاقتصار^(١)، والحذفُ في (تعلمون) للاختصار كما هو ظاهرٌ من سياقِ الآية التي تدل على المحذوف.

وقد أدرك الرمانِيُّ حاجةَ التركيبِ إلى التقدير؛ لأن الحذفَ الذي تقتضيه الصناعةُ يلزمُ النحويُّ تقديرَه والنظرَ فيه^(٢)، ثم إن الرمانِيَّ بصفته مفسراً فإنَّ جلاءَ المعنى وكشفَ دلالاته يعدُّ هدفاً وغايةً أساسيةً لمن يفسر، والرمانِي لم يشنَّع في النقد على من قال بالتقديرِ الآخرِ بل اكتفى بمصطلح: ((والأول الوجه)) الذي يستعمله من خلال استقراءٍ للمواضع التي وردت فيها بمعنى الصواب، وكانت عبارته في التصحيح هنا ليئةً؛ ومردُّ ذلك فيما يظهر أنَّ الاختلافَ في التقديرِ غيرُ معيَّبٍ على النحويين فقد يكون لأحدهم رأيٌ وافترضَ يختلف قليلاً أو كثيراً عن افتراض الآخر، أما الأمرُ الذي يلامون عليه في التقدير فهو الاختلافُ بينهم في حاجةَ التركيبِ إلى المقدَّر أو عدم حاجته إليه^(٣).

وبهذا النقدِ يدل كلامه على أن التقديرَ يجب أن يكون موافقاً للمعنى الوارد عن السلف فيها فقد نقل الرمانِي قول الحسن البصري حيث قال: ((ويقال: ما الحق الذي كتموه؟ والجواب: ما وجدوه من صفة محمد ﷺ والبشارة به في كتبهم وهذا عنادٌ من علمائهم عن الحسن))، يقول ابن جني في مراعاة المعنى: ((ألا ترى إلى فرقٍ ما بين تقديرِ الإعرابِ وتفسيرِ المعنى، فإذا مرَّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه، فإن أمكنك أن يكونَ تقديرُ الإعرابِ على سَمَتِ تفسيرِ المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإن كان تقديرُ الإعرابِ مخالفاً لتفسيرِ المعنى تقبَّلتَ تفسيرَ المعنى على ما هو عليه وصحَّحتَ طريقَ تقديرِ الإعرابِ حتى لا يشدَّ شيءٌ منها عليك، وإياك أن تسترسلَ فتفسدَ ما تُؤثِّرُ إصلاحه

(١) مغني اللبيب ٥٧٥.

(٢) المصدر السابق ٦١٥.

(٣) التحليل النحوي عند ابن هشام (مجلة البلقاء، مج ٢، ع ١٤، ٥٩).

وفي قوله تعالى: [، - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8

9 : ; < > ? @ A B C D E F Z^(٢). قال أبو

الحسن الرماني: ((ويقال: علام ينتصبُ [. / ZO ؟ الجواب: على المفعول به،
والعاملُ فيه (أنذرهم)، كأنه قيل: خوَّفهم عقابَ الله، ولا يكون على الظرف؛ لأنه لم يؤمر
بالإنذار في ذلك اليوم))^(٣).

تحتمل (يوم) وجهين إعرابين كما يذكر الرماني، وهما:

أ- أن يكون مفعولاً به ثانياً، والعامل فيه (أنذر)، والمعنى: أنذر الناس يوم القيامة،

وخوَّفهم عقابَ الله.

ب- أن يكون ظرفاً، وقد منع ذلك؛ لأنه يؤول إلى فساد المعنى؛ إذ يكون المعنى أنذر

الناس في يوم القيامة أو في يوم هلاكهم، وذلك اليوم لا إنذار فيه، فالرماني نظر إلى المعنى في

الإعراب من حيث الصحة والفساد، جاعلاً الإعراب فرعاً عنه، أما من حيث الصناعة

النحوية فالوجهان جائزان ولا إشكال.

ومِنَ مَنْعِ إعرابها على الظرفية مكِّي بن أبي طالب^(٤)، والعكبري^(٥)، وأبو حيان^(٦)،

ف(يوم) من الظروف التي يتردد إعرابها بين الظرفية والمفعولية مثل (إذ)، والمعرَّبُ ينبغي ألا

(١) الخصائص ١/ ٢٨٣، ٢٨٤.

(٢) إبراهيم: ٤٤.

(٣) الجامع ط/ ١٥٨.

(٤) الهداية إلى بلوغ النهاية ٦/ ٣٨٣٨، مشكل إعراب القرآن ٣٨٥.

(٥) التبيان ٢٢٣.

(٦) البحر المحيط ٥/ ٥٥٩.

يوجّه إعراباً إلا بعد النظر في المعنى وموافقته له؛ ولذا اعترض ابن هشام على من أعرب (إذ) الواردة في أوائل القصص من القرآن على الظرفية؛ حيث قال: ((وهذا وهم فاحش؛ لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت مع أن الأمر للاستقبال، وذلك الوقت قد مضى بل تعلق الخطاب بالمتكلمين منّا، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه))^(١).

والخلاف في هذه الآية مرجعه الاختلاف في تحديد العامل، ولا يخفى أن كثيراً من المسائل النحوية المختلف فيها بين النحويين من أرباب المدرستين البصرية والكوفية هي من أسباب الخلاف في العامل^(٢).

وتنبه الرماني إلى الاختلاف في العامل في هذه الآية يظهر لي فيه أمران:

- أ- إدراكه للأثر الذي يؤديه العامل في المعنى ودلالة النص.
- ب- أن الرماني لم يجعل الأثر الذي يحدثه العامل في المعمول لفظياً خالصاً بل ربط الأثر اللفظي بالأثر المعنوي الذي يفضي إلى تعبير المواقع الإعرابية، وتغير فهم النص ودلالته، فالعامل ليس مؤثراً في لفظه وإنما بمعناه أيضاً.

وفي قوله تعالى: [H I J K L M N O P Q R S]^(٣). قال

أبو الحسن: ((ويقال: بم يفسد قول من جعل الاستثناء في الآية منقطعاً؟ الجواب: بأنه إذا صح معنى المتصل كصحته في: جاءني إخوتك إلا زيدا، وما أتيت إلا مرة لم يجز حملُهُ على المنقطع كما لا يجوز في هذا، وإنما المعنى لن يضر وكم إلا ضرراً يسيراً، فالأذى وقع موقع المصدر الأول، فأما المنقطع فلا يكون فيه الثاني مخصصاً للأول نحو: ما بالدار أحدٌ إلا حماراً، وكذلك

(١) مغني اللبيب ٩١، وانظر: اعتراضات ابن هشام على معربي القرآن ١٥٥.

(٢) أكثر من رُبع مسائل كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف) اعتمدت على العامل، انظر: الدرس النحوي عند ابن الأنباري ١٤١.

(٣) آل عمران: ١١١.

ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضرَّ^(١).

جعل الأُخفش^(٢)، والطبري^(٣)، والنحاس^(٤)، وغيرهم^(٥) الاستثناء في الآية منقطعاً، أي: لن يضرّوكم بكفرهم وتكذيبهم نبيّكم، ولا بالقتال والغلبة فليس على المسلمين من كفار أهل الكتاب ضررٌ، ولكنهم يؤذونكم بألسنتهم وسماعِ كلمة الكفرِ منهم، وقولهم في عيسى وأمّه وعُزَيْر، ودعائهم إياكم إلى الضلالة، ولن يضرّوكم بذلك^(٦).

أما الرماني فجعل الاستثناء متصلاً، وردّ كونه منقطعاً؛ لأن المعنى يحتل الاتصال لوقوع الضرر على المسلمين، فسماع الكفر منهم فيه ضررٌ عليهم، وما وقع في قلوب المسلمين من الغم، وما يتفوّه به هؤلاء الكفار من الكذب والطعن في رسول الله [^] هو من الأذى الذي يضرُّ المسلمين.

وجعل الرماني الأذى مصدراً واقعاً موقع المصدرِ الأولِ المحذوفِ وهو الضرر؛ لأن المعنيين متقاربين^(٧)، وكأن التقدير على هذا: لن يضرّوكم ضرراً إلا ضرراً يسيراً فتعرب

(١) الجامع ب/ ٧٠.

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٣٠.

(٣) جامع البيان ٥ / ٦٧٩.

(٤) إعراب القرآن ١ / ٤٠٠.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٤٩، الهداية إلى بلوغ النهاية ٢ / ١٠٩٥، البيان في إعراب القرآن ١ /

٢١٥.

(٦) جامع البيان ٥ / ٦٧٩.

(٧) التبيان في إعراب القرآن ٨٥.

(أذى) على المفعول المطلق والنيابة عن المصدر، ويكون الاستثناء مفرَّغاً^(١).

ومما احتج به الرماني على فساد الاستثناء المنقطع: أن الاستثناء إذا صح حمله على الاتصال فهو أولى من حمله على الانقطاع؛ ولذا يقول الرماني في موضع آخر من كتابه: ((ولا يحمل على المنقطع مع حسن المتصل؛ لأنه الأصل في الكلام، والأسبق إلى الأوهام))^(٢)، فالأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً، ولا حاجة لدعوى الانقطاع مع إمكان الاتصال^(٣)، ثم ذكر أن المنقطع لا يفيد التخصيص؛ لأنه من غير جنس المستثنى منه، بل هو على معنى (لكن) التي تفيد الاستدراك^(٤)، والمراد بالاستدراك ((رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل فيه))^(٥) أما الاستثناء المتصل فيفيد التخصيص بعد العموم^(٦).

والذي أراه جواز حمل الاستثناء على الانقطاع؛ لاحتمال المعنى له، ولأن المنقطع قريب من المتصل؛ فالمستثنى منه قد يدخل معه المستثنى عند النظر إلى جانب، وقد لا يدخل؛ ولذا

(١) ممن أعربها على المصدر، ورجَّح أن يكون الاستثناء متصلاً لا منقطعاً؛ فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب ٨ / ١٩٩، وأبو حيان، البحر المحيط ٣ / ٤٥، والمنتجب الهمداني، الفريد ١ / ٦١٥، وجعل ابن الشجري الاستثناء مفرَّغاً، وجعل موضع (أذى) نصباً بتقدير حذف الخافض، أي: لن يضروكم إلا بأذى، أمالي ابن الشجري ٣ / ١٧٦.

(٢) الجامع ب / ٤٦.

(٣) البحر المحيط ٣ / ٤٤٨، ٤ / ٥٥٢.

(٤) الكتاب ٢ / ٣٢٥، الأصول في النحو ١ / ٢٩٠، شرح الكتاب للرماني (تحقيق: د. سيف العريفي) ٢ / ٤٨٦، ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٠٠.

(٥) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم الأول، ٢ / ٧٢٥.

(٦) المستصفي في علوم الأصول ٣ / ٣٨١، ٣٨٢.

نجد المعربين يختلفون كثيراً في هذا، ويجعلون الاستثناء في بعض الآيات محتملاً الوجهين^(١).

وفي قوله تعالى: [: < ; = Z^(٢) . قال أبو الحسن الرماني في ترجيح بقاء (أو) على أصلها: ((فالأية على ذلك تجري على أصل معنى (أو) من غير أن تُخرجها عنه إلى معنى حرفٍ آخر، فيكون على معنى الإباحة كأنه قيل: إن شَبَّهْتَهُمَ بالمستوقد فهو شَبَّهْتَهُمَ ومثْلُهُم، وإن شَبَّهْتَهُمَ بالصَّيِّبِ فهو شَبَّهْتَهُمَ ومثْلُهُم، وإن شَبَّهْتَهُمَ بهما جميعاً فهما شَبَّهْتَهُمَ ومثْلُهُم... وهذا القول هو الصوابُ عندي؛ إذ لا يجوزُ أن تُنقلَ الكلمةُ عن معناها إلا بحجةٍ تدلُّ على أنها لا تتوجهُ على معناها في الأصل، ولأن الواوَ للجمع^(٣)، وقد علمنا أنه إن جُمعَ الشبيهُ أو فُرِّقَ فهو صواب...))^(٤).

(أو) تأتي لمعانٍ ذكرها الرماني، وجعلها في هذه الآية على معنى الإباحة على أصل معناها، وخطأً أن تكون (أو) هنا بمعنى الواو^(٥)، بل الصوابُ أن تكون على أصلها، أي على معنى الإباحة الذي يقتضي أن يُترك المخاطبُ في اختيار أحد المتعاطفين، أو الجمع بينهما^(٦)؛ لأن المعنى يدلُّ عليه، فيصحُّ أن يكونَ المعنى على تشبيههم بالمستوقد، أو الصَّيِّبِ، أو بهما جميعاً، ف(أو) بمعنى الإباحة، فهي على جواز الجمع بين الأمرين، أو التفريق، وهو الأولى؛

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/١٦٧، البحر المحيط ٣/٧.

(٢) البقرة: ١٩.

(٣) يقول الرماني في شرح الكتاب: ((فالواو تحتمل الجمع والإشراك)) (تحقيق: د. سيف العريفي) ٣/

٧٨٧.

(٤) الجامع م/١٧٩، ١٨٠.

(٥) هو رأي الكوفيين. أمالي ابن الشجري ٣/٧٣، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٧٨.

(٦) معاني الحروف المنسوب للرماني ٧٧، الأزهية ١١١، ١١٢، أمالي ابن الشجري ٣/٧١، الجنى الداني

٢٢٨، مغني اللبيب ٧٤.

لأن معنى الآية دالٌّ على الأمرين، أو أحدهما، فالصحيح ألا تنقلَ (أو) عن معناها الأصلي^(١)، وقد ذكّر ابنُ مالك أن أكثرَ ورودِ (أو) للإباحة في التشبيه كما في هذه الآية^(٢)، أما جعلُها بمعنى الواوِ فلا يوافقُه المعنى الصحيح، فالواوُ للجمع بين الأمرين، ولا يجوز فيها التفريق.

(١) ممن ذكر هذا المعنى ورجحه: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٩٢، وأبو الحسن الهروي وجعله شاهداً على معنى الإباحة، الأزهية ١١٣، وابن فضال المجاشعي، النكت في القرآن ١ / ٩٩، والأنباري، البيان في إعراب القرآن ١ / ٦٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ١ / ٥٤٨.

المبحث الثاني: أضرب النقد الإعرابي.

المطلب الأول: نقد الوجه الإعرابي.

الإعرابُ هو الذي يُبين عن معاني الألفاظ ومدلولاتها، فلو اختفى الإعراب ولم تتصافر القرائن على كشفه أو غلط فيه لالتبست المعاني وتشاكلت الألفاظ، فبالإعراب نهتدي إلى الوظائفِ والمعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية وغيرها، يقول الزجاجي: ((إن هذه الأسماء لما كانت تعتوَرُها المعاني، فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومضافاً إليها، ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلةً على هذه المعاني بل كانت مشتركةً جُعِلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني))^(١).

ويقول ابن فارس: ((من العلوم الجليلة التي اختصت به العرب الإعرابُ الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما ميّز فاعلٌ من مفعول، ولا مضافٌ من منعوت، ولا تعجّبٌ من استفهام، ولا صدرٌ من مصدر، ولا نعتٌ من تأكيد))^(٢).

ولما كانت الحركاتُ الإعرابيةُ تختلف باختلاف العلاقات داخل الجملة، ولما كانت هذه الحركات دالةً على المعاني، فإن الخطأ في الإعراب له أثره في دلالة التركيب، وفهم تأليف الكلام، فالحركةُ الإعرابيةُ دليلٌ على المعنى ومرشدٌ إليه؛ ولذا فإن مآل كثيرٍ من الاختلاف بين النحويين في التععيد هو اختلاف المعنى؛ لأن الحركةَ الإعرابيةَ تحمِلُ دلالاتٍ متنوعةً، وتأتي لمعانٍ مختلفة، فإذا حمَل النحويُّ اللفظَ وظيفةً نحويةً، وحملها الآخرُ وظيفةً أخرى أدى ذلك إلى الاختلاف في وضع ضوابط هذا الباب النحوي وشروطه، ومن هنا نشأ الخلاف بين النحويين.

فالاختلاف في الحركة ينقلنا من معنى إلى معنى آخر، ويجعل دلالة التركيب مختلفة؛ ولذا

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٩.

(٢) الصاحبى في فقه اللغة ٧٦.

كثرت الاعتراضات التي سطرها بعض المعربين على بعضهم الآخر، فهذا أبو علي الفارسي ألف كتابه (الإغفال)^(١) لتعقب أبي إسحاق الزجاج في إعرابه القرآن، وردَّ عليه ابن خالويه في (المهاذور)، ثم صنَّف الفارسي كتاباً آخر يفند فيه هذه الردود سماه (نقض المهاذور)^(٢)، وهذا ابنُ الشجري عقد في (أماليه) مجلسين لمناقشة مكِّي بن أبي طالب في (مشكله)^(٣)، وهذا ابنُ هشام ذكر في (مغنيه) باباً في الأوجه التي يعترض فيها على المعرب، وباباً في التحذير من أمورٍ اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها^(٤)، وذكر أمثلة كثيرة على تلك الأغلط والأخطاء.

والخطأ في الإعراب قد يكون ناتجاً عن عدم توجيه الإعراب توجيهاً صحيحاً، ومن ذلك: ما ذكره ابنُ الشجري من زلات مكِّي بن أبي طالب حيث قال: ((وقال في قوله: [21 43 5 Z^(٥)، و [كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ]^(٦): الكاف في الموضعين في موضع نصب، نعتٌ لمصدرٍ محذوف أي: قولاً مثل ذلك قال الذين لا يعلمون، وقولاً مثل ذلك قال الذين من قبلهم، ثم قال: ويجوز أن يكونا في موضع رفعٍ على الابتداء، وما بعد ذلك الخبر. انتهى كلامه. وأقول: لا يجوز أن يكون موضع الكاف في الموضعين رفعاً كما زعم؛ لأنك إذا قدرتها مبتدأً احتاجت إلى عائِدٍ من الجملة، وليس في الجملة عائِدٌ...))^(٧). وقد يكون الخطأ ناتجاً عن فساد التقدير، ومثاله: قولُ ابنِ هشامٍ في اعتراضاته على

(١) مطبوع بتحقيق: د. عبد الله بن عمر إبراهيم.

(٢) وهما مفقودان انظر: مقدمة محقق الإغفال ١٦.

(٣) في المجلس الموفى للثمانين والمجلس الحادي والثمانين ٣ / ١٦٥ - ١٩٢.

(٤) مغني اللبيب ٤٩٧ - ٦٢٨.

(٥) البقرة: ١١٣.

(٦) البقرة: ١١٨.

(٧) أمالي ابن الشجري ٣ / ١٦٩.

المعربين: ((قولهم في [H I J K L]^(١) إن التقدير: تزعمونهم شركاء، والأولى أن يقدر تزعمون أنهم شركاء بدليل [وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ]^(٢)، ولأن الغالب على (زعم) ألا يقع على المفعولين صريحاً بل على (أن) وصلتها، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك^(٣).

ومن الآيات التي نقد فيها الرماني وجهاً إعرابياً قوله تعالى: [وَمِنَ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ © وَهُمْ يَسْجُدُونَ]^(٤). قال أبو الحسن: ((ويقال: علام يعود الضمير في (ليسوا)؟ الجواب: على أهل الكتاب لتقدم ذكرهم، وزعم أبو عبيدة أنه على أكلوني البراغيث، وغلط في ذلك؛ لأن هذه لغة رديئة في القياس والاستعمال، أما القياس فلأن الجمع عارض، والعارض لا تؤكد علامته؛ لأنه بمنزلة لا يعتد به في سائر أبواب العربية، وليست كالتأنيث للزومه فتقدم له العلامة ليؤذن به قبل ذكره، ومع ذلك فجائز تركها فيه، فكيف بالعارض، ولزوم الفعل للفاعل يغني عن التثنية والجمع فلا يدخل جمع على جمع كما لا يدخل تعريف على تعريف، وأما الاستعمال فلأن أكثر العرب على خلافه^(٥).

ذهب الرماني وغيره^(٦) إلى أن الواو في (ليسوا) ضمير في محل رفع اسم (ليس)، والضمير يعود على أهل الكتاب لتقدم ذكرهم، وخالف في ذلك أبو عبيدة فجعل الواو علامة جمع وليست ضميراً، و(أمة) اسم ليس^(٧)، فهي على لغة أكلوني البراغيث، ورد الرماني هذه

(١) القصص: ٦٢.

(٢) الأنعام: ٩٤.

(٣) مغني اللبيب ٥٥٩.

(٤) آل عمران: ١١٣.

(٥) الجامع ب/ ٧٥.

(٦) مشكل إعراب القرآن ١٤٩، البيان ١/ ٢١٥، التبيان ٨٥.

(٧) مجاز القرآن ١/ ١٠١، ١٠٢.

اللغة محتجاً بضعفها في القياس والاستعمال، أما القياس فالفعل لا تلحقه علامة الجمع؛ لأن الجمع عارضٌ يفارق معنى الاسم، والعارضُ لا تثبت علامته، ولا يعتدُّ به في العربية، ولأن لزوم الفعل للفاعل يغني عن التثنية والجمع^(١)، وليس كذلك التأنيث فإنه يلزم، ولو حاولت تصوير المذكر مؤنثاً لم تستطع، أما التثنية والجمع فيمكن فكُّ صيغة التثنية والجمع والعودُ إلى الواحد، يقول الرماني في شرح الكتاب معللاً ذلك: ((لأن التأنيث ألزم منه، وكانت علامته ألزم كما كان هو في نفسه ألزم؛ وذلك أنه لا يمكن أحداً من العباد أن يقلب المرأة رجلاً، ويمكنه أن يقلب التثنية إلى التوحيد بالتفريق...))^(٢)، فالمؤنث جنسٌ قائمٌ بنفسه يخالف المذكر، أما التثنية والجمع فهما في الحقيقة أكثرُ من واحدٍ مجتمعة^(٣).

أما الاستعمال فأكثر العرب على خلافها^(٤)، وإنما هي لغةٌ لبعض العرب وهم (أزدُ شنوءة)، وحكى بعضهم أنها لغة (بلحارث)، وقيل: إنها لغة لـ(طية)^(٥)، ونسب أبو عبيدة قول: (أكلوني البراغيث) إلى أبي عمرو الهذلي^(٦)، والقرآن لا يُحملُ على اللغات الضعيفة، فإنه نزلَ بالأفصح من لغة قريش^(٧).

وحملُ الآية على هذه اللغة ضعيفٌ من جهة المعنى، فليس الغرض بيان تفاوت الأمة القائمة التالية لآيات الله بل الغرض بيان أن من أهل الكتاب مؤمناً وكافراً^(٨).

(١) انظر: الأصول في النحو ١/١٧٣، علل النحو ٢٧٤، أمالي ابن الشجري ١/٢٠٠.

(٢) شرح الكتاب (نسخة فيض الله) ٢/٧٧.

(٣) النهاية في شرح الكفاية ٣/٨٦٨.

(٤) الكتاب ٢/٤٠، شرح الكتاب للرماني (نسخة فيض الله) ٢/٨٠.

(٥) توضيح المقاصد ٢/٥٨٧، مغني اللبيب ٣٥٤.

(٦) مجاز القرآن ١/١٠١، ١٧٤، ٢/٣٤.

(٧) البرهان في علوم القرآن ١/٣٠٤، الإتقان في علوم القرآن ٤/١٢٢٤.

(٨) التبيان ٨٥.

وقد منع الرمانى اللجوء في تخريج الإعراب إلى هذه اللغة في موضع آخر من كتابه، حيث قال: ((ويقال: هل يجوز قول من زعم أن أصله غير المغضوبين عليهم وإنما حذف توسعاً؟ والجواب: لا يجوز ذلك؛ لأنه بمنزلة الفعل المتقدم كقولك: ضرب أخواك وضرب إخوتك، وكذلك المسير عليهم إخوتك))^(١).

لم يُجْزُ هنا في قوله تعالى: [؟ @ Z A (٢) أن يكون أصله: (غير المغضوبين عليهم)، ثم حُذفت علامة الجمع، ووجه المنع الذي أخذ به -فيما يظهر- أنه يؤول إلى لغة أكلوني البراغيث؛ لأن اسمَ الفاعل والمفعول بمنزلة الفعل في عدم اتصال واو التثنية والجمع مع وجود الفاعل في المبني للمعلوم، أو ما يقوم مقامه في المبني للمجهول من الجار والمجرور كما في هذه الآية، فاسمُ الفاعل والمفعول إذا عمل فيما بعده لم يجمع جمع سلامة.^(٣)

فالرمانى ردَّ هذا القولَ والوجهَ الإعرابي بحجة أنه مخالفٌ للقاعدة والفصيح من كلام العرب.

وفي قوله تعالى: [وَإِذَا كَأُوهُمُ أَوْ Z μ (٤) . قال أبو الحسن: ((وكان عيسى بن عمر يجعل (هم) منفصلاً في موضع رفعٍ بمعنى الفاعل، والوجهُ النصبُ؛ لأنه الأظهر))^(٥).

رَجَّحَ الرمانى في إعراب (هم) أن تكون على النصبِ مفعولاً به، وهو قول أبي عمرو بن

(١) الجامع م/ ٤٤.

(٢) الفاتحة: ٧.

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١٣، المقاصد الشافية ٢/ ٥٦٠.

(٤) المطففين: ٣.

(٥) الجامع ف/ ١٤٨.

العلاء، والكسائي^(١)، والفراء^(٢)، والأخفش^(٣)، والطبري^(٤)، والزجاج^(٥)، والنحاس^(٦)، وغيرهم^(٧)، وذكر الرمائي أن عيسى بن عمر (ت ١٤٩هـ) جعلها ضميراً منفصلاً في موضع رفع، وقد اختلف العربون في توجيه هذا الرفع، فوجهه الرمائي على أنه توكيدٌ لفظيٌّ للواو التي هي في موضع رفعٍ فاعل، وهذا مفهومٌ قوله: ((في موضع رفعٍ بمعنى الفاعل))، وذكر هذا التوجيه منسوباً إلى عيسى ابن عمر ابن خالويه^(٨)، وابن عطية^(٩)، وأبو حيان^(١٠).

أما الطبري^(١١)، وأبو جعفر النحاس^(١٢)، ومكي بن أبي طالب^(١٣)، والقرطبي^(١٤)

(١) إعراب القرآن للنحاس ٥ / ١٧٤.

(٢) معاني القرآن ٣ / ٢٤٥.

(٣) معاني القرآن ٢ / ٥٧٢.

(٤) جامع البيان ٢٤ / ١٨٧.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٣٠.

(٦) إعراب القرآن ٥ / ١٧٤.

(٧) انظر: الكشف ٤ / ٧٢٠، كشف المشكلات ٢ / ١٤٣٧، البحر المحيط ٨ / ٦١٤، مغني اللبيب ٥٦٢.

٥٦٢.

(٨) إعراب القراءات السبع وعللها ٢ / ٤٥٠.

(٩) المحرر الوجيز ١٦ / ٢٥١.

(١٠) البحر المحيط ٨ / ٦١٤.

(١١) جامع البيان ٢٤ / ١٨٧.

(١٢) إعراب القرآن ٥ / ١٧٤.

(١٣) الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢ / ٨١١٦.

(١٤) الجامع لأحكام القرآن ٢٢ / ١٣٢.

(ت ٦٧١هـ) فذكروا عن عيسى بن عمر أنه يجعل الجملة على كلامين يقف على (كالوا)، وعلى (وزنوا)، ثم يبتدئ بـ(هم يخسرون)^(١)، ويكون التقدير: وهم إذا كالوا أو وزنوا يخسرون، فيكون في موضع رفع بالابتداء، وضَعَّفَ القرطبي هذا الإعراب من جهة أن (هم) الأولى تكون ملغاة لا خبر لها، وإنما تستقيم لو كان بعدها وإذا كالوا هم يَنْقُصون، وإذا وزنوا هم يُخْسِرُونَ^(٢)، وقد ذكر النحَّاس ومكيُّ ابن أبي طالب الوجه الآخر للرفع الذي ذكره الرماني على أنه قولٌ آخر ولم ينسباه لأحد.

وذكر الزمخشريُّ أن عيسى بنَ عمرَ جعل الضمير عائداً على المطففين، ولم يذكر وجه الرفع^(٣).

وقول الرماني للإعراب على النصب بأنه (الأظهر) محتملٌ:

أ- أنه أظهر من جهة خط المصحف فقد كتبت (كالوهم) و(وزنوهم) بغير الألف^(٤) التي تدخل في الفعل للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب، فلو كان الضمير مرفوعاً لدخلت الألف، وله نظائر كثيرة في القرآن^(٥).

ب- أنه الأظهر من جهة المعنى؛ لأن الحديث في الفعل لا في الفاعل؛ إذ المعنى: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، وإذا جعل الضمير للمطففين صار معناه: إذا أخذوا استوفوا، وإذا تولوا الكيل أو الوزن أخسروا، وهذا كلامٌ متنافرٌ يُجْرَجُ الكلام إلى

(١) هذه قراءته في هذه الآية هو وحمة بن حبيب، انظر: جامع البيان ٢٤ / ١٨٧، إعراب القراءات السبع وعللها ٢ / ٤٥٠، الكشف ٤ / ٧٢٠.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٢٢ / ١٣٢.

(٣) الكشف ٤ / ٧٢١.

(٤) المقنع في رسم مصاحف الأمصار ٨١.

(٥) ممن احتج بهذا: الطبري، جامع البيان ٢٤ / ١٨٧، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٣٠، والنحاس، إعراب القرآن ٥ / ١٧٤، والزمخشري، الكشف ٤ / ٧٢٠، وابن الشجري في أماليه ٢ /

١٣١، وابن هشام، مغني اللبيب ٥٦٢.

نظم فاسد، بل المعنى: إذا قبضوا من الناس استوفوا، وإذا أقبضوا الناس لم يوفوهم، وإذا كالوا الناس أو وزنوهم أحسروهم مكيلهم وموزونهم، فهذا موضعُ ذمهم^(١).

(١) ممن احتج بهذا: الزمخشري، الكشاف ٤ / ٧٢٠، والباقولي، إعراب القرآن (المنسوب للزجاج) ٢ /

٤٩٦، وابن الشجري في أماليه ٢ / ١٣١، وابن هشام، مغني اللبيب ٥٦٢.

المطلب الثاني: نقد معنى الحرف.

جاءت أدوات المعاني في كتاب الله بمعانٍ مختلفة، وكان لها أثرٌ في تفسيرِ كلام الله؛ ولذا كان البحثُ في معانيها، والعلمُ بها من علوم القرآن التي يحتاج إليها المفسر^(١).

وقد وقف المفسرون عند هذه المعاني، وذكروا ما فيها من لطائف وفرائد، فقد يكون للأداة أو الحرف أكثر من معنى، فإذا وردت في عبارة ما كانت محتملةً لتلك المعاني إلا إذا وجد في السياق ما يقطع بدلالاتها.

ويؤدي هذا الاحتمالُ في معانيها إلى اختلافِ التفسيرِ في الآية، ففي قوله تعالى: [وَلَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْءَانَ] (٢) ^(٢) إِنْ جَعَلْنَا (مِنْ) لِلتَّبَعِيضِ كَانَ الْمُرَادُ بِالْمَثَانِي الْقُرْءَانَ، وَإِنْ جَعَلْنَا مَعْنَاهَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ كَانَ الْمُرَادُ بِهَا الْفَاتِحَةَ^(٣).

ولما كان القرآنُ معجزاً في ثراءِ نصِّه وتعدُّدِ معانيه ومقاصده، وكان القائمون على تفسيره مختلفي المشارب في تأويله ودراسة تراكيبه، ثم إنَّ معاني هذه الأدوات والحروف ليست كالقواعد الحتمية التي لا يمكن أن تُتجاوز بل هي مما تختلف فيه الفهوم؛ لأنه ناتجٌ عن تذوق المعنى، وإن كان له معنى وضعيٌّ في أصله لكنه ينتقل إلى معانٍ أخرى محتملةٍ كلُّ ذلك أدى إلى الخلاف بين العلماء في معاني هذه الحروف والأدوات، وكثرت الأقوال الواردة في معانيها في كتاب الله عز وجل.

وقد كان من منهج الرماني في تناول هذه الأدوات أن يعدد المعاني المحتملة للحرف الوارد في الآية، ويذكر أقوال السابقين فيها، ثم يصحح أحد هذه المعاني، ويردُّ غيره محتجاً لذلك بما يراه مناسباً لمراد الآية، ومن الآيات التي وقف عندها ناقداً ومعتزلاً قوله تعالى:

(١) البرهان في علوم القرآن ٤ / ١٧٥، الإتيان في علوم القرآن ٣ / ١٠٠٤.

(٢) الحجر: ٨٧.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٥٢، الكشاف ٢ / ٥٤٩.

[? @ BA ZC ^(١) . قال الرماني: «وقال بعض أهل العلم يجوز أن تعني بالمغضوب عليهم هنا اليهود، وبالضالين النصارى، ويجوز عنده أن تعني به جميع الكفار، والاختيار عنده أن تعني جميع الكفار، فأقول: إن الألف واللام إذا كانت تحتل العهد وتحتل الجنس، ثم تظاهرت الأخبار على أنه على معنى العهد فلا وجه لاختيار الخلاف بصرفه إلى معنى الجنس في الاختيار بل القوة لما تظاهرت به الرواية، وهو يروى عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة مختلفة» ^(٢) .

نَقَدَ الرَّمَانِيُّ مَنْ جَعَلَ (أَل) هُنَا لِلجِنْسِ، وَأَنْ الْمَرَادَ بِهِ جَمِيعَ الْكُفَّارِ، وَرَدَّهُ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا تَوَاتَرَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ فِي تَفْسِيرِهِمْ، حَيْثُ قَالَ ﷺ: «إِنَّ الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمُ الْيَهُودَ وَالضَّالِّينَ النَّصَارَى» ^(٣)، فَهُوَ مِنَ التَّفْسِيرِ النَّبَوِيِّ الْقَطْعِيِّ الَّذِي لَا اجْتِهَادَ مَعَهُ، وَفِي هَذَا دَلَالَةٌ عَلَى تَمَسُّكِ الرَّمَانِيِّ بِالتَّفْسِيرِ الْمَأْثُورِ ^(٤)، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِمَا وَصَفَهُمُ اللَّهُ بِهِ فِي كِتَابِهِ؛ إِذْ أَخْبَرَ أَنَّهُ غَضِبَ عَلَى الْيَهُودِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: [U T S R Q P O N L K J I H G F E D] ^(٥)، وَوَصَفَ النَّصَارَى بِالضَّلَالِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: [! " # \$ % & ' () * + , - . /] ^(٦) Z 7 6 5 4 3 2 1 0 .

(١) الفاتحة: ٧.

(٢) الجامع م/ ٤٤.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده من حديث عدي بن حاتم، ورقم الحديث ١٩٣٨١، ٣٢/ ١٢٤، ورواه الطبري من طرق مختلفة عن الرسول ﷺ وعن الصحابة رضي الله عنهم. جامع البيان ١/ ١٨٥ - ١٩٠، ١٩٤ - ١٩٧.

(٤) سبق بيان ذلك في منهجه في التفسير في التمهيد ص ٤٧.

(٥) المائة: ٦٠.

(٦) المائة: ٧٧.

فالرمانى ردَّ قولَ مَنْ جَعَلَ المرادَ بهم جميعَ الكفار وأنَّ (أل) بمعنى الجنس محتجاً بما ورد من الأحاديث والآثار.

وفي قوله تعالى: [S T U V W X Y Z] ^ _ (١).

قال أبو الحسن: ((وقيل: في (ما) إنها في تأويل المصدر كأنه قيل: بكونهم مكذبين، ولا تحتاج (ما) إلى عائد في المصدر كما لا تحتاج (أن) إلى عائد؛ لأنها بمعنى المصدر، وقد قيل: إنها بمعنى (الذي) كأنه قيل: بالذي كانوا به يكذبون، والأول الوجه لأنه أحسن في التقدير ولا يحتاج إلى عائد من الضمير...)) (٢).

ذَكَرَ الرمانى في (ما) قولين:

أ- أن تكون مصدريةً على تقدير: بكونهم مكذبين، وهذا قول الأخفش وتقديره (٣).

ب- أن تكون موصولةً بمعنى (الذي) على تقدير: بالذي كانوا به يكذبون، ذكره الطبري، ونسبه إلى بعض الكوفيين (٤).

وصوبَ الرمانى القولَ بمصدريتها، واحتجَّ على ذلك بأنه أحسن في التقدير؛ حيث إنه يقدَّر بالمصدر، وكذلك لا يحتاج إلى عائد من الضمير، فليس في اللفظ ضميرٌ ولا حاجةٌ للتقدير؛ إذ الفائدة حصلت والكلام تامُّ فلا حاجةٌ إلى التقدير، والنحويون يَبْهون كثيراً إلى أن الكلام إذا صحَّ بلا تقدير فهو أولى وأحسن، وأن الأصل في الكلام عدم التقدير إلا أن يدلَّ دليلٌ عليه، وأنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه (٥)، وهذه من أدلتهم وحججهم

(١) البقرة: ١٠.

(٢) الجامع م/ ١٢٤.

(٣) معاني القرآن ١/ ٣٤.

(٤) جامع البيان ١/ ٢٩٦.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢٤٩، شرح الرضي القسم الأول/ ١/ ٣٥٢، الفصول المفيدة ٦٠.

لإثبات حكم نحويٍّ أو نفيه.

واختيار الرمانيُّ القولَ الأولَ يُفهم منه أنه يرى أنَّ (ما) المصدرية حرفٌ^(١)؛ ولذا فهي لا تحتاج إلى عائِدٍ، وهذا من أسباب ترجيحه هذا الرأي، والقولُ بحرفيتها هو قولُ سيويه^(٢)، والمبرد^(٣)، وجمهور النحويين^(٤).

وذهب الأخفش^(٥)، وابن السراج^(٦)، وبعض الكوفيين^(٧) إلى أنها اسم، ونسب الرضي الرضي إلى الرماني أنه يرى اسميتها^(٨).

وحملها على الاسمِية أرى أنه حسنٌ؛ وذلك لأنَّ جعلها حرفيةً يجعلها بمعنى (أن) كما يؤكدُه النحويون، والحقيقة أن بينهما فرقاً ف(أن) تكون للمُضِيّ والاستقبال، و(ما) للحال^(٩)، وكذلك يرى السهيلي أن (ما) الاسمِية لا يصحُّ وقوعها إلا على مصدرٍ تختلف أنواعه

(١) وقد صرَّح بذلك في شرح الكتاب (تحقيق: د. سيف العريفي) ٣/ ٨٠٤.

(٢) الكتاب ٣/ ١١.

(٣) المقتضب ٣/ ٢٠٠.

(٤) انظر: المسائل الشيرازيات ٢/ ٦٠٢، المسائل البغداديات ٢٧١، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٥٨، الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٣٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٧١، الجنى الداني ٣٣٢.

(٥) معاني القرآن ١/ ٤٣، وانظر: المقتضب ٣/ ٢٠٠، والمسائل البغداديات ٢٧١، أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٥٨، التبيان ١٧، شرح المفصل ٨/ ١٤٢، مغني اللبيب ٣٠١.

(٦) الأصول في النحو ٢/ ٣٤١، وانظر: الجنى الداني ٣٣٢، مغني اللبيب ٣٠١.

(٧) الجنى الداني ٣٣٢.

(٨) شرح الكافية القسم الثاني ١/ ٢٥٥.

(٩) شرح المفصل ٨/ ١٤٣.

كقولك: يعجبني ما صنعت، وما عملت، وما حكمت؛ لاختلاف الصنعة والعمل والحكم^(١).

أما ترجيح الرمانيّ لـ(ما) في هذه الآية أن تكون مصدرية، فأراه غيرَ جيّدٍ، بل الصوابُ جوازُ حملها على المصدرية أو الموصولة، وذلك راجع إلى أمرين:

أ- أن معنى المصدرية والموصولة فيها متقارب، فكلُّ معنى منهما يُلاحظ فيه معنى الآخر^(٢)، ثم إنَّ نوعَ (ما) يتحدد من تحديد موصوفها وما بعدها، ففي قولنا: أعجبني ما صنع صنع زيدٌ تعدُّ (ما) موصولة إذا قُصد بالموصوف الشيء المصنوع، والمعنى: أعجبني الشيء الذي صنعه زيد، وتعدُّ مصدريةً إذا قُصد بالموصوف الصنع أي: المصدر، ويكون المعنى: أعجبني صنعُ زيد^(٣).

ب- أن من العلماء مَنْ أجاز حملها على الوجهين في آياتٍ شبيهة بهذه الآية كالسهيلي الذي أجاز جعلَ (ما) موصولة أو مصدرية في قوله تعالى: [Z O / ^(٤) على تقديرين: تقديرين: فاصدعْ بالذي تؤمر به، أو فاصدعْ بالأمر الذي تؤمره^(٥).

وفي قوله تعالى: [Z t s r q p o n m l k ^(٦) قال أبو الحسن: ((ويقال: ما معنى (من) في [Z s r q p ؟ والجواب: فيه قولان:

(١) نتائج الفكر ١٤٤، دراسات في النحو القرآني ١٢٣.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٣٢، دراسات في النحو القرآني ١٢٧.

(٣) دراسات في النحو القرآني ١٤٥، ١٤٦.

(٤) الحجر: ٩٤.

(٥) الروض الأنف ١/٤٣٩.

(٦) آل عمران: ٨١.

الأول: (مِنْ) تبيينٌ لـ(ما) كقولك: ما عندك من عينٍ وَوَرِقٍ، والثاني: أن يكون زيادةً على تقدير: للذي أتيتكم كتابٌ وحكمةٌ فيكون في موضع خبر (ما)، وأنكر هذا كثيرٌ من النحويين؛ لأن (مِنْ) لا تزدادُ إلا في غير الواجب من نحو النفي والاستفهام والجزاء، والصوابُ عندي هو القول الأول؛ لأنه لا يُحكَمُ بالزيادة مع وجودِ الفائدة التي هي أكبر من التأكيد بالكلمة^(١).

تخطئة الرماني قولَ الأَخفش^(٢) في زيادة (مِنْ) لا يعني أنه لا يرى زيادةَ الحروفِ في القرآن، بل القول بزيادتها من جهة الإعراب لا من جهة المعنى هو إجماع من النحويين^(٣). ومصطلحُ الزيادة عند القدماء يحتاج إلى تحرير، فهم لا يقصدون بالزائد أن دخولَ اللفظ لا يؤثر في مدلول الكلام، ولا فائدة من ذكره، بل معنى كونه زائداً أن أصلَ المعنى حاصلٌ بدون التأكيد، وبوجوده حصلت فائدة التأكيد^(٤)، وهذا يفهم من قول الرماني: ((لأنه لا يُحكَمُ يُحكَمُ بالزيادة مع وجودِ الفائدة التي هي أكبر من التأكيد بالكلمة))، فدلَّ على أن الغرض من الزيادة هو التأكيد، وقال ابن السراج: ((وَحَقُّ المَلغى عندي ألا يكونَ عاملاً ولا معمولاً فيه حتى يلغى من الجميع، وأن يكون دخوله كخروجه لا يُحدث معنى غير التأكيد))^(٥). فالرماني خطأً مَنْ قال إن (مِنْ) زائدة، أي: لا تؤدي معنى من معانيها المحتملة لها، وهو

(١) الجامع ب/ ٣٥.

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٢٥، وذكره مكي بين أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ١٤٦، والأُنباري، البيان ١ / ٢٠٩.

(٣) البرهان في علوم القرآن ٣ / ٧٢، الإِتقان في علوم القرآن ٤ / ١٢٣٣، وانظر: الكتاب ٤ / ٢٢١، المقتضب ٤ / ١٣٧، ٤٢٠.

(٤) البرهان في علوم القرآن ٣ / ٧٤، ٤ / ٤٢٢.

(٥) الأصول في النحو ٢ / ٢٥٩.

التبيين - الذي قال به النحاس^(١) - ما دام السياق يؤيد في هذه الآية أن تكون بهذا المعنى،
 فقوله: (لما أتيتكم) فيه نوعٌ من الخفاء، فجاءت (من كتاب) لإزالة هذا الغموض، وعلامة
 (من) التي لبيان الجنس أن يصلح موضعها (الذي)^(٢)، فقوله: [p r q s
 Zt يصلح فيه أن تقول: لما أتيتكم الذي هو كتابٌ وحكمة، فالأخذُ به بهذا المعنى أولى
 من حملها على الزيادة التي تفيد التأكيد في الكلام فحسب.

ومما ضعّف به الرماني كونها زائدة أنها زيدت في الإيجاب وهذا غير جائز عند سيبويه
 والبصريين^(٣).

وفي قوله تعالى: [P O Q R S T U V W X Y Z]
 [^ _ ` c b a d e f g h i j k l m n]^(٤). قال أبو
 الحسن: ((ويقال: ما معنى [U V Z ؟ الجواب: معناه التبعضُ كأنه قيل: لا تتخذوا
 بعضُ المخالفين في الدين بطانة، ويجوز أن يكون للتبيين كأنه قيل: لا تتخذوا بطانةً من
 المشركين، وقيل: إن (من) زائدة، وذلك غلط؛ لأنه لا يُحكم بالزيادة مع صحة المعنى
 للفائدة)^(٥).

(١) إعراب القرآن ١ / ٣٩١.

(٢) الجنى الداني ٣١٠.

(٣) انظر: الكتاب ٢ / ٣١٥، ٣١٦، ٤ / ٢٢٥، شرح الكتاب للرماني (تحقيق: د. سيف العريفي) ٢ /
 ٤٥٧، الفصل ٣١٩، شرح الفصل ٨ / ١٣٧، الجنى الداني ٣١٧، ٣١٨، ارتشاف الضرب ٤ /
 ١٧٢٣.

(٤) آل عمران: ١١٨.

(٥) الجامع ب / ٨١.

أجاز الرماني في (من) وجهين لم أجد أحداً ذكرهما قبله، وهما: التبيين والتبعيض، وهما معنيان متقاربان لا يُفَرَّق بينهما إلا بمعنى خفي^(١)، ثم ذَكَر قولاً يرى زيادتها وضعفها؛ بحجة أنَّ الحرفَ إذا كان يَتمل معنى والسياق يقبله، فالأولى أن يُحمل عليه لا أن يُحمل على الزيادة التي يكون مجيء الحرف فيها لمجرد الفائدة، وهي التأكيد.

وأجاز الرماني فيها الدلالة على البعْضيَّة، وقدَّره بقوله: لا تتخذوا بعض المخالفين في الدين بطانة، وتوجيهها على هذا المعنى فيه نظر؛ لأن علامة (من) الدالة على التبعيض أن يكون ما قبلها جزءاً من المجرور بها مع صحَّة حذفها ووضع كلمة (بعض) مكانها^(٢)، وهذه العلامة أرى أنها غير متحققة فيها، كما أن ظاهر المعنى لا يدلُّ على ذلك.

وأما معنى التبيين الذي ذكره فهو محتمل؛ إذ المعنى: لا تتخذوا بطانة من المشركين، وعلامة (من) التي لبيان الجنس متحققة هنا فإنه يصح الإخبار بما بعدها عما قبلها، وتقدَّر بتخصيص الشيء دون غيره^(٣)، وتقدَّمها مبهمٌ جاءت (من) مفسرةً له، فالمشركون الذين هم دونكم نوعٌ يدخل تحت البطانة، ف(من) فيها تخصيصٌ وبيانٌ للبطانة.

(١) رصف المباني ٣٨٩.

(٢) ارتشاف الضرب ٤/١٧١٩، النحو الوافي ٢/٤٥٨، ٤٥٩.

(٣) رصف المباني ٣٨٩، حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢١١.

- الفصل الخامس: توجيهه للقراءات:

- توطئة: منهجه فيما يذكره من القراءات

القراءة سنةٌ متبعةٌ تناقلها الصحابةُ والتابعون عن رسول الله ^٨، وقد عُني بها القراء الذين جاؤوا بعدهم، فوثقوا الروايات، وأتقنوا الأداء، ثم قام العلماء بعدهم بدراسة أسانيدِها ونقدِ قرائنها كفعل المحدثين مع رجال الحديث، يقول ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) عنهم: ((فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد، وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزّوا الوجوه والروايات، وميّزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ^(١)، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها))^(٢).

والقراءات جمع قراءة، وهي مصدرٌ (قرأ)^(٣)، وفي الاصطلاح: مذهبٌ يذهبُ إليه إمامٌ من أئمة القراءة مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكان هذا الاختلاف من الناحية الصوتية أم الصرفية أم النحوية^(٤).

وللقراءات القرآنية ارتباطٌ وثيقٌ بتفسير كلام الله، فالمعنى قد يتغير بحسب اختلاف القراءة الواردة في بعض الآيات، والإعرابُ له أثرٌ في توجيه دلالة النص، والإبانة عن المعاني، والتفريق بينها؛ ولذا وجّه المفسرون والنحويون إعراب القراءات القرآنية، واشتغلوا بذلك؛ لأنَّ المعنى فيها مرتبطٌ بصحّة إعرابها، فلا بدّ أن يتوافقا حتى يدلّ النصّ القرآني على المعنى المراد.

فالإعراب قائمٌ على إبانة المعاني داخل التراكيب، والقراءات القرآنية من أسباب اختلاف المعاني، ولذا ((الصلة بين إعراب القرآن والاحتجاج لقراءاته أقرب إلى الصلة بين

(١) الفاذ: المنفرد، لسان العرب ٣٧ / ٣٣٦٧.

(٢) النشر في القراءات العشر ١ / ٩.

(٣) الصحاح ٨٤٥.

(٤) مناهل العرفان في علوم القرآن ١ / ٣٣٦، في علوم القراءات ٢٧، علم القراءات: نشأته وتطوره ٢٦.

جزئيات الباب الواحد منها إلى الصلة بين أبواب الفن الواحد... وذلك أن إعراب القرآن والاحتجاج لقراءته شيء واحد في الحقيقة؛ لأن الاحتجاج للقراءة يعني إعرابها وبيان وجهها في العربية من الضعف والقوة^(١).

وقد اجتهد الرماني في توجيه هذه القراءات توجيهاً نحوياً يصحُّ معه المعنى مدركاً أهمية الإعراب في بيان معاني القراءات، ولأجل هذه العلاقة الوثيقة بين الإعراب والقراءات كان هذا الفصل من البحث للحديث عنها، فالإعراب وتوجيه القراءات مكملان لبعضهما.

وعنايته بالقراءات ظاهرة فهي من أغراضه في هذا الكتاب؛ حيث قال في مقدمته: «والغرض في هذا الكتاب علم القرآن، وهو على خمسة^(٢): الفهم، الإعراب، وجوه القراءات، الدلالات، الأحكام»^(٣).

ولم يقتصر على القراءات التي تؤثر على التفسير والمعنى بل ذكر جميع القراءات السبعية الواردة، وبعد استقراي لما ذكر ألفيته استوعب جلَّ قراءات الأئمة السبعة عن روايتهم المشهورين.

ولم يكن له منهج مطرد في إيراد القراءات، فقد يذكرها بعد الآية مباشرة قبل التفسير واللغة والإعراب، وقد يؤخرها عن ذلك، فيبدأ بذكر الكلمة التي وردت فيها القراءة، وغالباً ما يكون ذلك إجابة عن سؤال: من الذي قرأ بكذا؟ ثم يتبع ذلك بذكر من قرأ بها، ثم يذكر القراءة الأخرى، ثم يشرع في توجيه القراءتين -إن وجههما-، ثم يذكر اختياره فيها، وأحياناً حين يذكر قراءة القارئ في لفظة ما فإنه يذكر قراءته في الألفاظ المشابهة في سائر القرآن^(٤).

وليس للرماني قراءة خاصة به، ولم يكن له رواية فيها، بل هو يقرأ بقراءة غيره، ولم

(١) الإعراب والاحتجاج للقراءات في تفسير القرطبي ١٨٠.

(٢) هنا كلمة لم أستطع قراءتها.

(٣) الجامع م/ ٣.

(٤) انظر: الجامع ب/ ١٤٧.

يصرِّح بقارئه، وبعد تتبُّع ترجيحاته وتفضيلاته للقراءات وجدت أن جميع القراءات التي رجَّحها واختارها هي قراءة أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)؛ ولذا فالأقرب عندي أنها قراءته.

وأما القراءات التي يذكرها الرماني فأكثرها من (الفرشِيَّة)^(١)، وأما (الأصول) فلم يذكر منها إلا ما يتعلق بأحكام اجتماع الهمزتين^(٢)، وهذا هو المنهج المتَّبَع عند المفسرين؛ لأن المفسِّر مَعْنِيٌّ بذكر القراءات المتعلقة بالمعنى وفهم كلام الله، وكتبُ القراءات هي التي تعنى بدقائق هذا العلم، وتحرير مسأله.

وأما مصدره في القراءات فهو أبو بكرٍ أحمدُ بنُ موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، وقد تتبَّعتُ القراءات الواردة عنده فوجدتُ أكثرها بنصّها في كتاب (السبعة)، بل إنه يذكر طرفاً من سند القراءة إلى ابن مجاهد دون أن يشير إليه^(٣)، وفي موضعٍ واحدٍ نقل القراءة عن الزجاج وهي في قوله تعالى: [Z Y] | { ~ سَخَطٍ مِّنَ اللَّهِ وَمَأْوَهُ جَهَنَّمَ وَيَسَّرُ الْمَصِيرَ }^(٤): «ويقال: من قرأ [رُضْوَانٌ Z بضم الراء؟ الجواب: عاصم في إحدى الروايتين حكاه الزجاج^(٥)، والباقون

(١) نسبة إلى فرش الحروف، وهي الجزئيات غير المطَّردة التي يقع فيها الاختلاف في القراءات، ولا يقاس

عليها، وهي تقابل (الأصول) التي هي الظواهر القرائية والكليات التي يندرج تحتها جميع الجزئيات

المتماثلة كقواعد المد والإمالة والإظهار والإدغام والترقيق والتفخيم وغيرها، انظر: التسهيل في علوم

التنزيل ١ / ٢٣، الإضاءة في أصول القراءة ١٠، في علوم القراءات ١٥٧، ١٥٨، توجيه مشكل

القراءات العشرية الفرشية ٣.

(٢) الجامع م / ٩٢.

(٣) انظر: الجامع ط / ٤٢٠، ف / ١٢٨، ٢٢٥.

(٤) آل عمران: ١٦٢.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٠٨، ولعل الذي دعاه للتصريح باسم الزجاج أن ابن مجاهد لم يذكر قراءة

أبي بكر شعبة في هذه الآية بل ذكرها في أول السورة في آية: ١٥، ونبّه إلى أن قراءة أبي بكر عن عاصم

في (رُضْوَان) بالضم في جميع القرآن إلا في آية المائة.

بالكسر^(١) [وهما مصدران]^(٢)، فالضمُّ نحو: الشكران والكفران، والكسر نحو: الحِسبان^(٣)،
وأما القراءات الشاذة التي ذكرها^(٤) -وهي قليلة جداً- فلعله في كتاب ابن مجاهد الآخر
(القراءات الكبير)^(٥)، أو أنه نقلها من مصدرٍ آخر.

وقد اعتمد في كتابه قراءات السبعة منسوبة في الغالب إلى أصحابها، ومنهجه أن يذكر
القارئ باسمه لا أن ينسب القراءة إلى بلد القارئ فيقول: قرأ به الحرميان، أو الكوفيون
ونحوه كما يفعل بعض العلماء^(٦).

ومن قراءة السبعة التي لم ينسبها: القراءات الواردة في [أَمْرًا مُتْرَفِيهَا] ^(٧) قال: «وقد

(١) بضم الراء قراءة أبي بكر شعبة بن عياش، والكسر رواية حفص عن عاصم وباقي السبعة انظر: السبعة
٢٠١، إعراب القراءات وعللها ١ / ١٠٨، حجة القراءات ١٥٧، الكشف عن وجوه القراءات
وعللها ١ / ٣٣٧، التيسير في القراءات السبع ٧٢، الإقناع في القراءات السبع ٢ / ٦١٨، العنوان في
القراءات السبع ٧٨، ونسب ابن غلبون قراءة الضم إلى راويين من رواة عاصم وهما أبو بكر والمفضل
بن محمد الضبي، التذكرة في القراءات ٢ / ٣٤٩.

(٢) غير واضحة في: ب، وأكملتها من: ش / ١١٩.

(٣) الجامع ب / ١٣٢.

(٤) سيأتي الكلام عنها في الفصل التالي: موقفه من القراءات ص ٣٦٥

(٥) وهو مفقود انظر: الفهرست ٥٠، طبقات القراء ١ / ٢٨٨.

(٦) انظر: السبعة لابن مجاهد، والعنوان لابن خلف وغيرهما.

(٧) الإسراء: ١٦.

قرئ^(١) [أَمَرْنَا Z بتشديد الميم من التأمير بمعنى التسليط، وقرئ [أَمَرْنَا Z ممدوداً بمعنى أكثرنا متر فيها^(٢)].

أما غير قراءة السبعة - وهي قليلة - فالغالب أنه لا ينسبها^(٣)، ومن القراءات العشر التي التي ذكرها ونسبها إلى قارئها قراءة أبي جعفر^(٤) (ت ١٢٧هـ) في قوله تعالى: [جَرَمَ أَنْ هُمْ النَّارَ وَأَنْهُمْ مُقَرَّبُونَ] Z^(٥) قال: «وقرأ أبو جعفر القارئ^(٥) [وَأَنْهُمْ مُقَرَّبُونَ Z من التفريط في الواجب...]^(٦)».

ومن صور عنايته بضبط القراءات أنه يذكر أحياناً رسمها في المصاحف ففي قوله تعالى: [# " % \$ & ' () * + Z^(٧) يقول: «ويقال: (ويقال: من قرأ [سَارِعُوا Z بغير واو؟ والجواب: نافع^(٨) (ت ١٦٩هـ)، وابن عامر^(٩) (ت ١١٨هـ)، وكذا هي في مصاحف أهل المدينة والشام^(٨)، وقرأ الباقون بالواو^(١)، وكذا هي في مصاحف

(١) قراءة التشديد هي قراءة أبي عمرو، وبالمد قراءة ابن كثير، وقرأ الجمهور بقصر الهمزة وتخفيف الميم،

انظر: السبعة ٣٧٩، إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ٣٦٥، معاني القراءات ٢ / ٨٩، الموضح في

وجوه القراءات وعللها ٢ / ٧٥٢.

(٢) الجامع ط / ٣٣١.

(٣) انظر: الجامع م / ١٨، ب / ١٤٢.

(٤) النحل: ٦٢.

(٥) انظر قراءته في: إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ٣٥٦، الغاية في القراءات العشر ١٨٨، الكنز في

القراءات العشر ١٨٣، النشر في القراءات العشر ٢ / ٣٠٤، إتحاف فضلاء البشر ٣٥٢، معجم

القراءات ٤ / ٦٥١.

(٦) الجامع ط / ٢٧٢.

(٧) آل عمران: ١٣٣.

(٨) انظر: المصاحف ٢٥٣، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٧، المقنع في رسم مصاحف الأمصار ١٠٦.

أهل العراق ومصحف عثمان^(٢)، والمعنى واحد إلا بمقدار الاستثناف ووصل الكلام^(٣).

ومن منهجه في القراءات أنه يفرق بين رواية القارئ الواحد إذا وجدت المخالفة، وأكثر من ذكر الخلاف بين رواته عاصم بن أبي النجود^(٤)، وقد يذكر الخلاف بين الرواة دون أن يسمي الراوي^(٥)، ومن ضبطه للقراءة وروايتها أنه يذكر أحياناً القراءة عن القراء، ثم يقول: (بلا خلافٍ عنهم)^(٦) مما يدلُّ على متابعتة لخلاف الرواة عن القارئ، ولم يكتف الرمانى بذكر رواية الراويين اللذين اعتمدهما ابن مجاهد لكلِّ قارئ بل يذكر أحياناً الخلاف بين رواته الآخرين^(٧).

وقد ضَبَطَ القراءات ضبطاً تاماً فلا يكاد يذكر قراءة إلا ويكتب نطقها بالحروف،

(١) انظر هذه القراءات في: السبعة ٢١٦، إعراب القراءات السبع ١ / ١١٩، التذكرة في القراءات ٢ /

٣٥٩، الكتاب المختار ١ / ١٧٠، الكشف ١ / ٣٥٦، التيسير ٧٥، الإقناع في القراءات السبع ٢ /

٦٢٢.

(٢) انظر: المصاحف ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٦٣، ٢٦٧، المنع في رسم مصاحف الأمصار ١٠٦.

(٣) الجامع ب / ٩٨.

(٤) انظر: الجامع ب / ٣٩، ٥٥، ٧٦، ١٨٨، ط / ١٧٦، ٢٤٠، ٣٢٢، ٣٢٥، ف / ٢.

(٥) انظر: الجامع م / ١٢٦، ف / ١٧٨، ٢٢٥.

(٦) انظر: الجامع م / ١٢٣.

(٧) من رواية عاصم الذين ذكرهم: الفضل بن محمد الضبي (ت ١٦٨هـ)، وأبان بن يزيد (ت بعد ١٦٠هـ)

إضافة إلى راوييه المشهورين: حفص بن سليمان (ت ١٨٠هـ) وأبي بكر شعبة بن عياش (ت ١٩٣هـ)،

ومن رواية أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ): يحيى بن المبارك اليزيدي (ت ٢٠٢هـ)، وعبد الوارث بن

سعید العنبري (ت ١٨٠هـ)، وهارون بن موسى الأعور (ت ١٧٠هـ)، ومن رواية نافع المدني

(ت ١٦٩هـ): هشام بن عمار (ت ٢٤٥هـ)، ومن رواية ابن كثير: عبد الوهاب بن فليح (ت ٢٧٣هـ)

إضافة إلى راويه المشهور البزي (ت ٢٥٠هـ).

وَأَلْفَيْتُهُ دَقِيقًا فِي ذَلِكَ.

المبحث الأول: الأسس التي اعتمد عليها في اختيار القراءة.

الاختيار هو الاصطفاء والإيثار، ويعرّفُ بأنّه ترجيحُ الشيء وتخصيصه وتقديمه على غيره^(١).

ومصطلح (الاختيار) في القراءة يُراد به: ما قام به الأئمة القراء الذين اختاروا من القراءات ما هو الأحسن عندهم، والتزموه طريقة، وأقروا به الناس حتى عرفوا به، ونُسب إليهم، فقول: حرفُ ابنِ عامر، وحرفُ ابنِ كثير^(٢)، أي أن القارئ يختار من مروياته ومسموعاته قراءةً ووجهاً يرجّحه ويستقلُّ به عن غيره^(٣)، ويقول مكّيُّ بنُ أبي طالب رحمه الله -: «وهؤلاء الذين اختاروا إنما قرؤوا لجماعة وبروايات، فاختر كلُّ واحدٍ مما قرأ، وروى قراءة تُنسبُ إليه بلفظ الاختيار»^(٤)، ويشرح أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) معنى الاختيار بقوله: بقوله: «إن ذلك القارئ، وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة، وآثره على غيره، وداوم عليه، ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه؛ فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد»^(٥).

وبهذا المفهوم للاختيار فإنَّ الرماني لم يعمل به ولم يكن له اختيار؛ لأنه لم يكن له روايةٌ فيها، ولم يظهر في كتابه ما يشير إلى سماعه من القراء أو روايته عنهم، ثم إن الاختيار لا يحصل إلا بعد أن يتقن القارئ رواياتٍ عدَّةً من القراءات الصحيحة عن أئمتها، ثم يختار منها

(١) تهذيب اللغة ١٢ / ٢٤٨، كشف اصطلاحات الفنون ١ / ١١٩.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٧٩.

(٣) علم القراءات ٣١، في علوم القراءات ٥٥، ٥٦.

(٤) الإبانة عن معاني القراءات ٨٩.

(٥) جامع البيان في القراءات السبع ١ / ١٢٢، وانظر: الكلام بنصه عند ابن الجزري النشر في القراءات

العشر ١ / ٥٢.

واحدة، فلم تكن وجهته الرواية بل الاختيار الذي أعنيه عنده هو الاختيار بمعنى التفضيل والترجيح بين القراءات المشهورة المنسوبة إلى أصحابها فهذا كثير في كتابه، وقد اختلف العلماء في التفضيل بين القراءات تفضيلاً وترجيحاً لا يسقط القراءة الأخرى ولا يردّها على رأيين:

١. المنع: وهو رأي أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)؛ إذ يقول: «إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة، لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى الكلام فضلت الأقوى»^(١)، وقال أبو حيان موافقاً له ومانعاً التفضيل: «ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى كان عالماً بالنحو واللغة متديناً ثقة»^(٢)، وقال أبو جعفر النحاس: «والسلامة من هذا - أي الترجيح بين القراءات - عند أهل الدين إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال إحداهما أجود من الأخرى؛ لأنهما جميعاً عن النبي [^] فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة رحمهم الله ينكرون مثل هذا»^(٣).

٢. جواز ذلك: وهو عملُ إمام المفسرين أبي جعفر الطبري، فقد أكثر من الترجيح بين القراءات^(٤)، وقد يتجاوز أحياناً فيردُّ القراءة الأخرى ويضعفها^(٥)، وكذا ابن عطية^(٦)،

(١) حكاه عنه أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت، انظر: البحر المحيط ٤ / ١١٦، البرهان في علوم القرآن

١ / ٣٣٩.

(٢) البحر المحيط ٤ / ١١٦.

(٣) إعراب القرآن ٥ / ٦٢.

(٤) انظر مثلاً ترجيح قراءة كسر السين في [أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ Z [البقرة: ٢٠٨] على من فتحها، جامع

البيان ٣ / ٥٩٧، وهما قراءتان سبعيتان انظر: السبعة لابن مجاهد ١٨٠، وانظر في الأمثلة: ١ / ١٥١،

٢٩٥، ٥٦١، ٣ / ١٨١، ٣٣٧، ٥ / ٣١٢، ٣٤٥، ٥٣٢، ٥٤٨، ٦ / ١٦٨، ١٥ / ٢٣٢....

(٥) جامع البيان ٦ / ٣٤٦، وانظر: النشر ٢ / ٢٦٤.

عطية^(١)، والقرطبي^(٢) (ت ٥٦٧هـ)، وعلى هذا جُلُّ المشتغلين بتوجيه القراءات والاحتجاج لها كابن خالويه^(٣)، والأزهري^(٤) (ت ٣٧٠هـ)، وأبي علي الفارسي^(٥)، وابن إدريس^(٦) (ت ٤٠٠هـ تقريباً)، وابن زنجلة^(٧) (ت ٤٠٠هـ)، ومكي بن أبي طالب^(٨)، والباقولي^(٩)، وابن أبي مريم^(١٠) (ت ٥٦٥هـ).

فالترجيحُ واردٌ عند المفسرين والمقرئين ولا شيء فيه، فيرجحون إحدى القراءتين المتواترتين ترجيحاً لا يُسقط الأخرى أو يردّها، ولا يصفونها بالقبح أو الرداءة، ولا يضعفون قارئها أو يصفونه بالجهل وعدم الدراية^(١١).

(١) انظر ترجيحه لقراءة (تعلّمون) بالتخفيف في قوله تعالى: [V U T S R Q]

ZW [آل عمران: ٧٩] المحرر الوجيز ٣ / ١٤٠.

(٢) ومن ذلك ترجيحه قراءة حمزة والكسائي [لَيْنٌ لَمْ تَرْحَمْنَا وَتَغْفِرْ لَنَا] بالتاء في قوله: [قَالُوا لَيْنٌ لَّمْ

يَرْحَمَنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا] [الأعراف: ١٤٩] على قراءة العامة، الجامع لأحكام القرآن ٩ / ٣٣٦،

وانظر: الإعراب والاحتجاج للقراءات في تفسير القرطبي ٣١٢.

(٣) إعراب القراءات السبع ١ / ١٣٠، ٣١٠، ٣٦١.

(٤) معاني القراءات ١ / ٢٤٤، ٢٦٦، ٢٩٣.

(٥) الحجة ٣ / ١٣٥.

(٦) الكتاب المختار ١ / ١١، ١٨٣، ١٩٥.

(٧) حجة القراءات ١١٤، ١٦٧، ٢٢٠، ٣٧٧، ٤٧٦.

(٨) الكشف ١ / ٤٠، ٢٢٥، ٣٥١، ٣٧٠، الهداية ١ / ١٥٥.

(٩) كشف المشكلات ١ / ٢٢.

(١٠) الموضح ١ / ٤٠٥، ٤٢٠.

(١١) النحو وكتب التفسير ١ / ٧٦٢، الإعراب والاحتجاج في تفسير القرطبي ١٧٥.

وأقول: صنيعُ الرماني في التفضيل مقبولٌ؛ فهي طريقةٌ من قبله ومن بعده، ثم إنَّ الترجيحَ عنده ليس قائماً في ذات القراءة بل في أمورٍ خارجةٍ عنها من حيث الاستعمال، ومن حيث المعنى، كما أنه لا يضعُّف القراءة الأخرى أو يهملها بل إنه أشار في أكثر من موضعٍ إلى استحسانه لها، وسيأتي الحديث عن ذلك في موقفه من القراءات.

ولم يكنْ يختار القراءة عن هوىٍ أو غرضٍ ذاتي بل اعتمد في مفاضلته وترجيحه على أسسٍ قد أعملها غيره واختاروا بعضُ القراءاتِ وفقها، ومنها:

المطلب الأول: الاعتداد بكثرة القراء.

محققو القراءات يرون أن القرآن لا يثبت من طريق الأحاد؛ ولذا كان من شروط القراءة الصحيحة وأركانها أن تكون متصلة السند متواترة^(١)، وهذا متحقق في قراءة الأئمة السبعة، ولما كان الأمر كذلك وكان بين يدي الرماني أكثر من قراءة سبعة صحيحة فإنه أخذ يفاضل بينها، ويختار ما قرأه الأكثر.

ففي قوله تعالى: [7 8 9]^(٢) يقول أبو الحسن: «وقرأ ابن كثير [السَّراطِ Z بالسين، وقرأ الباقون من السبعة بالصاد إلا حمزة (ت ١٥٦هـ) فإنه يلفظُ بها بين الصاد والزاي^(٣).... والاختيار [الصَّراطِ Z بالصاد لأمرٍ منها: أن اجتماع الحرفين المتشاكلين أحسنٌ في المسموعِ من اجتماع المتنافرين، ومنها ما حكاه الفراء من أنها لغة قريش، وأنها اللغة الجيدة، ومنها أنها في المصحف بالصاد، ومنها: أن أكثر الأئمة من القراء عليها»^(٤).

عليها»^(٤).

(١) الإتيان ٢ / ٤٩١.

(٢) الفاتحة: ٦.

(٣) السبعة ١٠٥، إعراب القراءات ١ / ٤٩، معاني القراءات ١ / ١١٠، حجة القراءات ٨٠، الكشف ١ /

٣٤، التيسير ٧٨.

(٤) الجامع م / ٣٤.

اختار الرماني القراءة بالصاد لأمر منها: أنها قراءة الأكثر من الأئمة السبعة، فهي قراءة ابن عامر، ونافع، وعاصم، وأبي عمرو، والكسائي فجعل من أسباب ترجيحه هذه القراءة أنها قراءتهم، وهم الأكثر، فاعتدَّ بذلك مع المرجحات الأخرى التي ذكرها.

وفي قوله تعالى: [وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءِ أَنفُسِهِمْ أَنَّ اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ]^(١) يقول: «يقال من قرأ [وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ] بالتاء المعجمة من فوق؟ الجواب: حمزة وفتح السين، وقرأ الباقر بالياء^(٢)، وهو الاختيار؛ لأنَّ عليه أكثر الأئمة مع أنه أظهر في توجيه الآية»^(٣).
لما كانت قراءة حمزة في مقابل قراءة الجمهور رجَّح الرماني قراءتهم على قراءته؛ لأنهم الأكثر، هذا بالإضافة إلى أنه الأقرب في معنى الآية.

وفي قوله تعالى: [وَلَا تَوَقُّرُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي ۖ اللَّهُ لَكُمُ قَيْنَمَا ۖ وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا]^(٤) يقول الرماني: «ويقال: من قرأ [قِيمًا] ببيتر ألفه؟ الجواب: نافع وابن عامر، وقرأ الباقر [قِيَامًا]^(٥)، وهو واحد في المعنى إلا أن الألف أولى؛ لأنَّ عليها أكثر القراء»^(٦).
لم يكن لدى الرماني سبب في تفضيل قراءة الجمهور على قراءة نافع وابن عامر إلا أنهم

(١) آل عمران: ١٨٠.

(٢) السبعة ٢٢٠، إعراب القراءات ١ / ١٢٥، معاني القراءات ١ / ٢٨٢، التذكرة ٢ / ٣٦٨، الكشف ١ /

٣٦٦، التيسير ٧٨.

(٣) الجامع ب / ١٥٠.

(٤) النساء: ٥.

(٥) السبعة ٢٢٦، إعراب القراءات ١ / ١٢٩، معاني القراءات ١ / ٢٩١، التذكرة ٣٧١، الكشف ١ /

٣٧٦، التيسير ٧٧.

(٦) الجامع ب / ١٨٢.

الأكثر، وإلا فالمعنى فيهما واحد، فهما مصدران^(١).

وفي قوله تعالى: [U T [Z Y X W V] ^]
 Za^(٢) يقول الرماني^(٣): «ويقال: من قرأ [سَيُصَلُّونَ Z بضمّ الياء؟ الجواب: ابنُ عامرٍ وعاصمٌ في رواية أبي بكرٍ (ت ١٩٣هـ)، والباقون بالفتح^(٤)، والاختيارُ الفتح؛ لأنَّ أكثرَ الأئمة عليه، وللإجماع على ما يشهد به في: [! " # Z\$^(٥)، و [ZW V UTS^(٦)».

نظر في ترجيح قراءة الفتح إلى أمرين: أنها قراءة الأكثر من الأئمة، حيث قرأ بها نافعٌ وأبو عمرو، وحزمة، والكسائي، وابنُ كثير، وعاصمٌ في رواية حفص (ت ١٨٠هـ)، والترجيح الآخر أنها موافقةٌ للسياق القرآني العام حيث جاءت بصيغة المبنى للمعلوم في موضعين منه. فالرماني يختار القراءة التي اشتهرت وتواترت وقرأ بها الأكثر من القراء، فهي أولى عنده مما انفرد به أحد السبعة.

(١) انظر: معاني الفراء / ١ / ٢٥٦، الكتاب المختار / ١ / ١٩٠، الكشف / ١ / ٣٧٦، وقد رجح مكّي أن (قيم)

جمع (قيمة) وليست مصدراً، وعلى هذا يختلف المعنى بين القراءتين.

(٢) النساء: ١٠.

(٣) الجامع ب / ١٨٨.

(٤) السبعة ٢٢٧، إعراب القراءات / ١ / ١٢٩، معاني القراءات / ١ / ٢٩٣، التذكرة ٢ / ٣٧٢، حجة

القراءات / ١ / ١٩١، الكشف / ١ / ٣٧٨، التيسير ٧٧.

(٥) الليل: ١٥.

(٦) الصفات: ١٦٣.

المطلب الثاني: مراعاة القاعدة النحوية

من أركان القراءة الصحيحة أن تكون موافقةً لأحد الأوجه في العربية، فالقرآن الكريم نزلَ بلسان عربي، ولذا نصب العلماء أنفسهم للمحافظة على سلامة أداء النص القرآني والعناية به، فقاموا باستقراء اللغة، ووضع القواعد، وتصنيف المسائل، ونقد الشعراء، ثم اتجهوا إلى النظر في القراءات القرآنية وتوثيقها وتمحيصها؛ لأنَّ القراء ليسوا معصومين في ذلك، ثم اشتغل النحويون والمفسرون في التوجيه النحوي للقراءات، وأدَّاهم هذا إلى التفضيل والترجيح بين القراءات والأوجه بناء على القاعدة النحوية.

ومن هؤلاء أبو الحسن الرماني في تفسيره؛ حيث وازن بين بعض القراءات وفضَّل بعضها على بعض مراعيًا القاعدة النحوية ففي قوله تعالى: [3 4 5 6 7]^(١)، يقول: «ويقال: من قرأ [وَالْأَرْحَامِ بِالْخَفْضِ؟ والجواب: حمزة وحده^(٢)، وهو غلطٌ بإجماع أهل العلم؛ لأنه لا يجوز عطفُ الظاهر على المضمَرِ المجرور إلا في ضرورة الشعر كما قال الشاعر^(٣)»:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونًا وَتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ وَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ
وقال آخر^(٤): تُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوَطٌ نَفَانِفُ

(١) النساء: ١.

(٢) انظر قراءته في: السبعة ٢٢٦، التذكرة ٢ / ٣٧١، التيسير ٧٨، العنوان ٨٣.

(٣) البيت من البسيط، ولم أهد إلى قائله، وهو من شواهد سيبويه المجهولة القائل ٢ / ٣٨٣، وقد ذكر بلا نسبة في: الكامل في اللغة والأدب ٢ / ٩٣١، وإعراب النحاس ١ / ٤٣١، واللمع ١٥٧، والإنصاف ٢ / ٤٦٥.

(٤) من الطويل لمسكين الدارمي، ديوانه ٧٥ برواية: وما بينها والكعبِ منا تائفُ، وقد أنشده الفراء، معاني معاني القرآن ٢ / ٢٥٢، وذكر بلا نسبة في: جامع البيان ٦ / ٣٤٦، وإعراب القراءات ١ / ١٢٨، والإنصاف ٢ / ٤٦٥، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٥٦٤.

فهذا لا يستعمل في الكلام، ولا هو جائز في القياس؛ لأنَّ المضمَر المجرور لا منفصل له^(١) فيجوز أن يعطف على ما عطف عليه، فإذا ضعُفَ في المرفوع مع أنَّ له منفصلاً امتنع في المجرور؛ لأنه ليس بعد الضعف إلا الامتناع، قال المازني^(٢): لأنَّ الثاني في العطف شريكُ الأول^(٣).

أثارت قراءة حمزة بالخفض إشكالاً مشهوراً عند أهل العلم كثر النقاش فيه^(٤)، وأقول في ذلك موجزاً:

طعنَ في قراءة حمزة جمهورُ النحويين القدامى^(٥)، وجماعةٌ من العلماء والمفسرين^(٦)، ووجهُ ووجهُ الإشكال في القراءة عندهم أنه لا يجوز عطفُ الاسمِ الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخفض، وهذا غيرُ جائزٍ عند البصريين إلا في ضرورة الشعر^(٧)، واستشهدوا بما ذكر الرماني من أبيات وبغيرها، وأجازه الكوفيون محتجين بقراءة حمزة وبغيرها، ومما احتج به البصريون: أنَّ الجار والمجرور بمنزلة شيءٍ واحدٍ فكُره العطفُ عليه؛ لأنَّ الضميرَ المجرور

(١) أي لا يأتي على صورة يتفصل بها كالمرفوع والمنصوب.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٦٠، وإعراب النحاس ١ / ٤٣١.

(٣) الجامع ب / ١٧٥.

(٤) ممن تناولها بالتفصيل: توجيه القراءات العشرية ١٨٤، في القراءات القرآنية ٢١٣.

(٥) انظر: معاني الفراء ١ / ٢٥٢، الكامل في اللغة والأدب ٢ / ٩٣١، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٥، إعراب

النحاس ١ / ٤٣١، الحجة للقراء السبعة ٣ / ١٢١، مشكل إعراب القرآن ١٦٧، الكشف ١ / ٣٧٥،

اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٣٣، التبيان ٩٦.

(٦) انظر: جامع البيان ٦ / ٣٤٦، معاني القراءات ١ / ٢٩٠، الكتاب المختار ١ / ١٨٨، الكشف والبيان

٢ / ٢٢٣، الكشف ١ / ٤٩٢، المحرر الوجيز ٤ / ٩، الموضح ١ / ٤٠٢، تفسير الراغب الأصفهاني

٢ / ١٠٧٩.

(٧) الكتاب ٢ / ٣٨١.

يكون متصلاً فلا يُعطف على بعضِ حروف الكلمة، وأنَّ المضافَ إليه يحلُّ محلَّ التنوين من المضافِ فإذا أضمرته ثم عطفتَ عليه من غير إظهار الحرفِ الجارِّ كنتَ عاطفاً على اسمٍ لا يقوم بنفسه، وكأنك عطفتَ على التنوين^(١).

وقد دافع عن هذه القراءة جماعةٌ من النحويين^(٢) وغيرهم^(٣)، وقالوا: إن القراءة سبعيةٌ ثابتةٌ موافقةٌ لأركان القراءة الصحيحة، وقرأ بها جماعةٌ غير حمزة وهم^(٤): مجاهد وإبراهيم النخعي، وقتادة، ويحيى بن وثَّاب، وطلحة بن مصرِّف (١١٢هـ) والأعمش، وصحَّحوها من حيث القياس والسماع من العرب، فقد أجاز الكوفيون العطف بدون إعادة الجر، واستشهدوا بشواهد كثيرة^(٥)، ووجَّهوا القراءة في الآية بأن الباء مضمرةٌ، أو أن تكون الواوُ واوَ قسمٍ، والله والله يقسمُ بما شاء من مخلوقاته^(٦)، فالرمانى وافق البصريين في تغليبِ قراءة حمزة وتفضيلِ قراءة الجمهور عليها؛ لأنها مخالفةٌ لقاعدة عطْفِ الظاهرِ على الضميرِ المخفوض الذي يلزم معه إعادة الجار، فقراءة الجمهور هي المختارة عنده.

(١) الكتاب المختار ١ / ١٨٩، الإنصاف ٢ / ٤٦٥ - ٤٧٤، اللباب ١ / ٤٣٢، ٤٣٣، المقتصد ٢ / ٩٦٠،

شرح التسهيل ٣ / ٣٧٥.

(٢) كابن خالويه، إعراب القراءات ١ / ١٢٧، وابن جنى، الخصائص ١ / ٢٨٥، وابن يعيش، شرح المفصل

٣ / ٧٨، وابن مالك، شرح الكافية الشافية ١ / ٥٦٣، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٦، وأبي حيان، البحر

المحيط ٣ / ٢٢١.

(٣) حجة القراءات ١٩٠، الجامع لأحكام القرآن ٦ / ١٠.

(٤) انظر: إعراب النحاس ١ / ٤٣١، شواذ ابن خالويه ٣١، الكشف والبيان ٢ / ٢٢٣، إبراز المعاني ٤١١،

٤١١، شرح الكافية الشافية ١ / ٥٦٣، شرح التسهيل ٣ / ٣٧٦، البحر المحيط ٣ / ٢٢١.

(٥) انظر: الإنصاف ٢ / ٤٦٥، البحر المحيط ٣ / ٢٢٢.

(٦) إعراب القراءات ١ / ١٢٧، الخصائص ١ / ٢٨٥، شرح المفصل ٣ / ٧٨، شرح جمل الزجاجي لابن

عصفور ١ / ٢٤٨، البحر المحيط ٣ / ٢٢٢.

وفي قوله تعالى: [! " # \$ % & ' () * Z^(١)

يقول أبو الحسن: «ويقال: من قرأ [بِالْغُدُوَّةِ وَالْعَشِيِّ Z ؟ الجواب: ابن عامرٍ وحده، وقرأ الباقون: [(') Z^(٢)، ولا يجوز عند أهل العربية إدخال الألف واللام في (غُدُوَّة)؛ لأنها معرفة، ولو كانت نكرة لجاز فيها الإضافة، كما يجوز غداة الجمعة»^(٣).

ضعف الرماني قراءة ابن عامر؛ وذلك لأنه قرأها [بِالْغُدُوَّةِ Z فأدخل الألف واللام على (غُدُوَّة)، وهي معرفة بغير ألف ولام، ولا يجوز دخول تعريفٍ على تعريف^(٤)، وقد صُحِّحت القراءة ووجهت بأمور:

١. أنه يجوز دخول لام التعريف على المعرفة إذا قُدِّر فيه التنكير والشيوع^(٥).
٢. أن بعض العرب ينكّر (غُدُوَّة)^(٦)، وقد أجاز تنكيره الخليل^(٧).
٣. أن العرب تنصبها مع (لادن) تشبيهاً بـ(عشرين درهما) فلما أشبهت المنكور دخلتها الألف واللام^(٨).
٤. أن العرب قد تجمع الغُدُوَّة غُدُوًّا، وقد قال سبحانه: [à وَأَلْصَلِ Z^(٩)

(١) الكهف: ٢٨.

(٢) انظر قراءتهم في: السبعة ٣٩٠، التذكرة ٢ / ٥٠٨، التيسير ١١٦.

(٣) الجامع ط / ٤٢٨.

(٤) ضعفت القراءة في: معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٢٩، إعراب النحاس ٢ / ٤٥٤.

(٥) الحجة للقراء السبعة ٣ / ٣٢٠، ٥ / ١٤٠، الموضح ١ / ٤٦٩.

(٦) الحجة للقراء السبعة ٣ / ٣٢٠، الكشف ١ / ٤٣٢، إبراز المعاني ٢ / ٢٧٨.

(٧) الكتاب ٣ / ٢٩٤.

(٨) إعراب القراءات ١ / ٣٩١.

(٩) الأعراف: ٢٠٥، الرعد: ١٥، النور: ٣٦.

فجاءت بالألف واللام في الجمع^(١).

٥. أن العرب تُدخل الألف واللام على المعرفة إذا جاور ما فيه الألف واللام ليزدوج الكلام^(٢).

فالرمامي اختار قراءة الجمهور؛ لأن (غداة) نكرة فتدخلها الألف واللام، أما (غُدوة) فهي معرفة، ولا تدخلها الألف واللام، فراعى في ذلك قانوناً وقاعدة عند النحويين، وهي عدم جواز دخول تعريف على تعريف^(٣).

هذه أمثلة على مراعاته القاعدة النحوية، ومن الشواهد على مراعاته صحة الوجه الإعرابي ما ذكره في قوله تعالى: [r q p o m l k j i h g f e]^(٤) يقول الرمامي: ((ويقال: من قرأ [وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا] بالتاء؟ الجواب: حمزة وفتح السين، وقرأ الباقون بالياء المعجمة من تحت^(٥)، وهو الاختيار؛ لأن (حسبت) يتعدى إلى (أن) على تقدير المفعولين، ويجوز بالتاء على البدل....))^(٦).

على قراءة الجمهور بالياء تكون (الذين) في موضع رفع فاعل لـ (يحسبن)، و(كفروا) صلته، و(أن) وما عملت فيه في موضع نصب مفعولاً الحسبان، وعلى قراءة حمزة بالتاء يكون المخاطب بها النبي^٨، و(الذين) في موضع نصب على المفعول الأول، و(أن) وما عملت فيه

(١) السابق: ١ / ٣٩١.

(٢) كقول الشاعر: وجدنا الوليد بن يزيد مباركاً... فأدخلوا الألف واللام في (اليزيد) لما جاور (الوليد) (الوليد) انظر: إعراب القراءات ١ / ٣٩٢.

(٣) المقتضب ٤ / ٢٣٩.

(٤) آل عمران: ١٧٨.

(٥) انظر قراءتهم في: السبعة ٢٢٠، التذكرة ٢ / ٣٦٨، التيسير ٧٧.

(٦) الجامع ب / ١٤٨.

بدلً من (الذين) كما أعربها الرماني، وهو إعراب الزجاج لها^(١)، واختار الرماني قراءة الجمهور على أساس نحوي وهو أن الأولى في (أنّ) وما دخلت عليه أن تُعرب على تقدير مفعولي (حسبت)؛ لأن أفعال الظن إذا وقع بعدها (أنّ) وما تعمل فيه كان ساداً مسدّ المفعولين، ولأن القراءة بالتاء نحتاج معه أن نعرب (أنّ) وما بعدها على البدل، ونحتاج إلى تقدير المفعول الثاني، وبقاء الكلام على ظاهره أولى، و(خيراً) مرفوعة فلا تصلح أن تعرب مفعولاً ثانياً؛ ولذا لجأ الفراء إلى القول بتكرير الفعل، فقدّره بقوله: «لا تحسبنهم لا تحسبن أنّا نملي لهم»^(٢).
ووجه بعضهم هذا الإشكال بأن يُجعل (خير) خبراً لمبتدأ محذوف أي: هو خيرٌ لأنفسهم، والجملة هي المفعول الثاني، أو يُجعل فاعل (تحسبن) ضمير النبي^٨، و(الذين كفروا) مفعولاً أولاً، و(أنما نملي) مفعولاً ثانياً، ولا بد حينئذٍ من حذف مضافٍ إما من المفعول الأول أو من المفعول الثاني تقديره: ولا تحسبن شأن الذين كفروا أو حالهم أو أمرهم أن إملأنا خيرٌ، واحتجنا إلى هذا التأويل؛ لأن المفعول الثاني يجب أن يكون هو الأول في المعنى، والإملاء غير الذين كفروا^(٣).

وفي قوله تعالى: [وَلِئْتُوا فِي كَهْفِهِمْ ۖ مِائَةٌ سِنِينَ وَازْدَادُوا سَعَةً]^(٤) يقول الرماني: «ويقال: من قرأ [ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ] مضافاً غير منون؟ الجواب: حمزة والكسائي، وقرأ الباقون [مِائَةَ سِنِينَ] بالتنوين^(٥)، وهو [الاختيار]^(١) في الآية؛ لأنّ المفسر جمع فحقه
(١) الزجاج قدّره بقوله: لا تحسبن إملأنا للذين كفروا خيراً لهم، والزجاج نصب (خيراً) وهي مرفوعة في قراءة حمزة. انظر: معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤١٢.

وانظر هذين الإعرابين في: إعراب القراءات ١ / ١٢٣، ومعاني القراءات ١ / ٢٨٣، والحجة للقراء السبعة ٣ / ١٠٢، والكتاب المختار ١ / ١٨٠، ١٨١، والكشف ١ / ٣٦٥، ٣٦٦، والموضح ١ / ٣٩٢.

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٤٨.

(٣) انظر: الكشف ١ / ٣٦٦، توجيه مشكل القراءات العشرية ١٨١.

(٤) الكهف: ٢٥.

(٥) انظر قراءتهم في: السبعة ٣٨٩، التذكرة ٢ / ٥٠٨، التيسير ١١٦.

اختار قراءة الجمهور بالتنوين، وفضّلها على قراءة حمزة والكسائي بالإضافة، ويظهر من كلامه أنّه يحتج بأنّ العرب إنّما تضيف المئة إلى ما يفسّرُها إذا جاء تفسيرها بلفظ الواحد، وإذا جاء بلفظ الجمع فإنّها تنوّن نحو: عندي ألفٌ دراهم، ويجوز في الضرورة مع الإفراد، ويحمل على معنى الجماعة، أما هنا فأضيفت المئة إلى الجمع، وهذا ضعيفٌ في الاستعمال^(٣)، وقد صُحّحت هذه القراءة ووجهت على أنه من باب وقوع الجمع موقع المفرد، ف(سين) بمنزلة (سنة)^(٤).

أما قراءة التنوين ففيها أوجه:

١. أن تعرب تمييزاً^(٥)، وهذا إعراب الرماني فيما يظهر من كلامه؛ لأنه قال: «لأنّ المفسّر حقه الانفصال»، والزجاج يمنع أن تعرب على التمييز؛ لأنه يلزم الشذوذ فيها في جمع المميز ونصبه، فتمييزُ (المئة) يأتي مفرداً مجروراً^(٦).

(١) هكذا قرأتها من المخطوط: ١٩٦، وفي المطبوع: بمختار.

(٢) الجامع ط / ٤٢٦.

(٣) انظر في تضعيف القراءة: الكامل في اللغة والأدب ٢ / ١٦٩، مجالس ثعلب ١ / ٢٦٥، جامع البيان

١٥ / ٢٣٢، إعراب القراءات ١ / ٣٩٠، إعراب النحاس ٢ / ٤٥٣، الكتاب المختار ١ / ٤٩٣،

الهداية إلى بلوغ النهاية ٧ / ٤٣٦٠، التبيان ٢٤٤، شرح المفصل ٦ / ٢٤.

(٤) انظر: حجة القراءات ٤١٤، الكشف ٢ / ٥٨، البيان ١ / ١٠٦، البحر المحيط ٦ / ١٤٧.

(٥) انظر: معاني الفراء ٢ / ١٣٨، جامع البيان ١٥ / ٢٣٢، الهداية ٧ / ٤٣٦٠، النكت في القرآن ١ / ٣٦٧.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٢٧.

٢. أن تعرب بدلاً أو عطف بيان من (ثلاث)^(١) فيكون منصوباً، أو من (مئة)^(٢) فيكون مجروراً، وقد ردّه ابن هشام؛ لأنه إذا أقيم مقام (المئة) فسد المعنى^(٣).
٣. أن تعرب نعتاً^(٤).

والمقصد أن الرماني رجّح قراءة الجمهور بالتنوين على قراءة حمزة بالإضافة؛ لأنها خالفت الوجه الصحيح في الإعراب والاستعمال، ف(المئة) تمتنع إضافتها إلى ما بعدها إذا جاء جمعاً كما في (سنين).

(١) انظر: معاني الأخفش ٢ / ٤٣٦، المقتضب ٢ / ١٦٨، معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٢٧، إعراب القراءات ١ / ٣٩٠، معاني القراءات ٢ / ١٠٨، الحجة للقراء السبعة ٥ / ١٤٠، الهداية في بلوغ النهاية ٧ / ٤٣٦٠، الكشف ٢ / ٥٨، النكت في القرآن ١ / ٤٦٧، كشف المشكلات ٢ / ٧٥٣، المفصل ٢١٠، البيان ٢ / ١٠٦، التبيان ٢٤٤، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٦١١، الموضح ٢ / ٧٧٨، البحر المحيط ٦ / ١٤٧.

(٢) انظر: معاني الأخفش ٢ / ٤٣٦، إعراب النحاس ٢ / ٤٥٣، الكشف ٢ / ٥٨، البيان ٢ / ١٠٦.

(٣) مغني اللبيب ٥٠٥.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٢٧، الهداية إلى بلوغ النهاية ٧ / ٤٣٦٠.

المطلب الثالث: مراعاة المعنى

من أسباب الخلاف بين المفسرين: اختلافُ القراءات^(١)، وذلك بأن يتناول مفسرُ الآية بحسب قراءة، ويتناولها آخر بحسب قراءة أخرى فيختلف المعنى والتفسير في الآية عند هذين المفسرين، فتتعدّد المعاني أحياناً بتعدّد القراءات، وهذا الاختلاف من باب اختلاف التنوع وليس اختلاف تضاد؛ لأن اختلاف القراء كَلَّه حَقُّ وصواب، فقد نزل من عند الله ولا شك فيه^(٢)، ولأن اختلاف التضاد والتناقض ممتنع على القرآن^(٣).

وقد راعى الرماني المعنى في اختياره وترجيحه بين القراءات، ففي قوله تعالى: [/ . Z O] يقول: «وقرأ [مَالِكِ Z بألف: عاصمٌ والكسائيُّ، وقرأ باقي السبعة [مَلِكِ Z بغير ألف^(٤)، والاختيارُ [مَلِكِ Z؛ لأنه أمدحٌ^(٥)»^(٦).

تحدث عن قراءتين سبعيتين اختلف العلماء في توجيههما والمفاضلة بينهما وأيهما أبلغ؟ فقال قوم: [مَالِكِ Z بالألف أبلغ؛ لأن قوله: [/ . Z O] اختص سبحانه نفسه بهذه الصفة فلم يَشْرِكْه في مُلْك ذلك اليوم غيره^(٧)، ويدلُّ عليه: [W X Y Z Z^(٨)، ثم إن

(١) التسهيل في علوم التنزيل ١ / ١٨ .

(٢) النشر ١ / ٥٢ .

(٣) الإيقان ٤ / ١٤٨٥ .

(٤) الفاتحة: ٤ .

(٥) انظر: السبعة ١٠٤، إعراب القراءات السبع ١ / ٤٧، معاني القراءات ١ / ١٠٩، الكشف ١ / ٢٥،

التيسير ٢٧، الإقناع ٢ / ٥٩٥ .

(٦) الجامع م / ٢٥ .

(٧) انظر: الكتاب المختار ١ / ٦، الكشف ١ / ٢٦ .

(٨) آل عمران: ٢٦ .

[مَالِكٍ أَعْمٌ وَأَجْمَعٌ فِي الْمَعْنَى فِي الْمَدْحِ، فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى تَكْوِينِ يَوْمِ الدِّينِ وَإِحْدَاثِهِ، وَلَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ (مَلِكٍ)؛ إِذْ لَيْسَ لَهُ عَمَلُ الْفِعْلِ^(١)، وَالْوَصْفُ بِ(الْمَلِكِ) عَلَى قِرَاءَةِ [مَالِكٍ أَعْمٌ مِنْ الْوَصْفِ بِ(الْمَلِكِ) عَلَى قِرَاءَةِ [مَلِكٍ^(٢)، وَهُوَ أَيْضاً أَمْدَحٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ يَجْمَعُ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ، فَلَا يَكُونُ (مَالِكًا) لَشَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ يَمْلِكُهُ، وَقَدْ يَكُونُ (مَلِكًا) لَشَيْءٍ لَا يَمْلِكُهُ^(٣).

وَذَهَبَ آخَرُونَ وَمِنْهُمْ الرَّمَانِيُّ إِلَى أَنَّ قِرَاءَةَ [مَلِكٍ أَبْلَغٌ وَأَمْدَحٌ، وَاحْتَجَّجُوا بِأَنَّ (مَلِكِ) أَجْمَعٌ مِنْ (مَالِكٍ)؛ لِأَنَّ كُلَّ مَلِكٍ مَالِكٌ، وَلَيْسَ كُلُّ مَالِكٍ مَلِكًا^(٤)، وَلِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى انْفِرَادِهِ بِهِ^(٥)، بِهِ^(٥)، وَلِأَنَّهُ^(٦) وَرَدَ فِي: [الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ^(٧)، [Z\$ #^(٨)، [ZV U^(٩)، وَلِأَنَّهُ وَلِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ التَّعْظِيمِ وَالِاحْتِوَاءِ عَلَى الْجَمْعِ الْكَثِيرِ، وَلِأَنَّهُ مَدْحٌ وَتَعْظِيمٌ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (مَالِكِ)^(١٠).

فَالرَّمَانِيُّ رَجَّحَ قِرَاءَةَ [مَلِكٍ وَرَجَّعَهُ فِي التَّرْجِيحِ وَالتَّفْضِيلِ هُوَ الْمَعْنَى، فَهِيَ أَبْلَغُ

(١) الكشف ١ / ٢٦.

(٢) الحجة للقراء السبعة ١ / ١٢.

(٣) النكت في القرآن ١ / ٤٥.

(٤) الطارقية ٨٢، إعراب القراءات ١ / ٤٧، حجة القراءات نقله عن أبي عبيد ٧٧، الحجة ١ / ٩، الكتاب المختار ١ / ٦، الكشف ١ / ٢٧،

(٥) جامع البيان ١ / ١٥١.

(٦) الكشف: ١ / ٢٦.

(٧) الحشر: ٢٣، الجمعة ١.

(٨) طه: ١١٤.

(٩) الناس: ٢.

(١٠) النكت ١ / ٤٥.

وأمدح من قراءة [مَالِكِ Z.

وفي قوله تعالى: [Z Q P O N M L K J I H ^(١) يقول أبو الحسن: ((قرأ^(٢) نافع وابن كثير وأبو عمرو [يُجَادِعُونَ Z] وَمَا يُجَادِعُونَ Z بضم الياء [...])^(٣) وإدخال الألف بينهما، وقرأ عاصمٌ وحزمةٌ والكسائيُّ وابنُ عامرٍ [يُجَادِعُونَ Z] وَمَا يُجَادِعُونَ Z بفتح الياء في الثاني بغير ألف، والاختيار [وَمَا يُجَادِعُونَ Z]؛ لأنه أبلغ في الردِّ عليهم؛ إذ لم يُعتدَّ بخداعهم المؤمنين، ولأنه أشكل بما يستعمله البلغاء في مثله يقولون: يهزأ من فلانٍ وما يهزأ إلا من نفسه^(٤))).

اختلف المفسرون في معنى المخادعة من المنافق لله، فذهب الطبريُّ إلى أن المخادعة لله حقيقيةٌ بكذب المنافق وإظهاره ما لا يُضمر، وخداع الله للمنافق بخذلانه عن البصيرة، والقراءة الصحيحة عنده [وَمَا يُجَادِعُونَ Z]؛ لأنها تدلُّ على وقوع الخدع لهم وثبوت خدعهم لأنفسهم، أما على القراءة الأخرى [وَمَا يُجَادِعُونَ Z] فقد يقع الخداع وقد لا يقع^(٥).
وذهب أبو علي الجبائي (ت ٣٠٣هـ) إلى أن المعنى: يخادعون رسول الله، وأنه على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه^(٦).

أما الرماني فيرى أن معنى المخادعة من المنافق هو أن يعمل عمل المخادع، وأنكر أن يقع

(١) البقرة: ٩.

(٢) انظر هذه القراءات في: السبعة ١٤١، إعراب القراءات السبع ١ / ٦٣، معاني القراءات ١ / ١٣٣،

التذكرة في القراءات ٢ / ٣٠٩، حجة القراءات ٨٧، الكتاب المختار ١ / ١٣، التيسير ٦٢، الإفناع ٢ /

٥٩٧.

(٣) يبدو أن في الكلام سقطاً، ولعله: وكسر الدال.

(٤) الجامع م / ١١٣.

(٥) جامع البيان ١ / ٢٨٣، وقد ذكر الرماني قوله هذا وأنكر عليه ولم يسم قائله، الجامع م / ١٠٨، ١١٠.

(٦) الجامع م / ١١١.

الخداع من الله على الحقيقة؛ لأنه غرورٌ للمخدوع، ولا يجوز ذلك من حكيم، وأجاز القراءتين، ورجح قراءة [وَمَا يُجَادِعُونَ Z]، ومرجعه في ذلك المعنى، فهي أبلغ في الردِّ عليهم، وكأنه لم يحصل منهم خداع للمؤمنين فلا يعتدُّ به، أما قراءة [وَمَا يَخْدَعُونَ Z] ففيها دلالة على ثبوت الخداع منهم للمؤمنين، وهذا مخالف لما يراه في تفسير المخادعة، وهناك مرجح آخرٌ للقراءة وهي مجيئها من باب المشاكلة ومزوجة الكلام^(١).

وفي قوله تعالى: [Z X WV U T S] يقول^(٢) أبو الحسن: ((قرأ عاصمٌ وحمزةٌ والكسائيُّ [يَكْذِبُونَ Z] خفيفةً، والباقون بالتشديد^(٣)، وهو الاختيار؛ لأنه أكثر في الفائدة، وأبلغ في المعنى، وأوقع في الزجر، وكلُّ حسن))^(٤).

قراءة التخفيف في [يَكْذِبُونَ Z] تدلُّ على أنهم كاذبون في قولهم وأخبارهم، وعلى قراءة التشديد [يُكْذِبُونَ Z] يكون المعنى: بتكذيبهم النبي [^]، والكذب والتكذيب كلاهما حاصلٌ وواقعٌ من المشركين، وكل قراءةٍ تحمل معنى، واختار الرماني التشديد؛ لأنه أكثر في الفائدة، وأبلغ في المعنى، وأوقع في الزجر، وذلك أنَّ التكذيب فيه دلالة على أنهم متصفون بكلتا الخصلتين، فإنهم كانوا كذبةً، وهم يكذبون بالغيب، وبالنبي [^] وبما جاء به، ولأنَّ كلَّ مكذبٍ بالحق كما يقول الرماني فهو كاذب، فقد جاء الوعيد على الكذب الذي جاء ذكره،

(١) ممن رجع هذه القراءة المبرد كما رواه عنه ابن خالويه حيث تعطف اللفظة على ما يشاكلها، إعراب

القراءات ١ / ٦٤، ومكي بن أبي طالب وعلل بتعليل الرماني، الكشف ١ / ٢٢٥، أما المجاشعي فقد

نقل هذا التعليل بنصه وفصَّه ونسبه إلى أهل النظر، النكت ١ / ٨٨.

(٢) البقرة: ١٠.

(٣) انظر: السبعة ١٤٣، إعراب القراءات السبع ١ / ٦٥، معاني القراءات ١ / ١٣٤، الكشف ١ / ٢٢٧،

الكتاب المختار ١ / ١٤٤، حجة القراءات ٨٨، العنوان ٦٨، التيسير ٦٢.

(٤) الجامع م / ١٢٤.

وعلى التأكيد بالحق فاختر قراءة التشديد^(١)؛ لأنها تدل على المعنيين التأكيد والكذب، أما قراءة التخفيف فإنها لا تدل إلا على الكذب.

ولا تضاد بين معنى القراءتين؛ ولذا قال الرماني: «وكلُّ حسن»، وهذا يدل على أنَّ الاختلاف هنا اختلافٌ تنوع لا اختلافٌ تضاد بين القراءات.

ومن القراءات التي رجَّحها مراعيًا المعنى وسياق الآية ما ورد في قوله تعالى: [١٢]
 إِخْوَةٌ فَلَأُمَّهُ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ Z^(٢) حيث يقول: (ويقال: من قرأ [يُوصِي Z
 بفتح الصاد؟ الجواب: ابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر، والباقون بالكسر^(٣)،
 وهو الاختيار لقوله: [وَمَاتَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ Z^(٤) .

رجَّح الرماني قراءة الكسر [يُوصِي Z مراعيًا سياق الآية؛ لأنَّ المراد به الميت الذي تقدم ذكره في الآية، فالأولى إضافة الفعل إليه، أما على قراءة الفتح [يُوصِي Z فوجهه أنَّ هذا الحكم ليس المراد به واحدًا بعينه إنما هو شائع في جميع الخلق أجراه على ما لم يسم فاعله فأخبر به عن غير معيَّن^(٥) .

(١) اختيرت قراءة التشديد في: شرح الهداية ١ / ١٥٥، كشف المشكلات ١ / ٢٢ .

(٢) النساء: ١١ .

(٣) انظر: السبعة ٢٢٨، التذكرة ٢ / ٣٧٣، التيسير ٧٨، العنوان ٨٣، الإقناع ٢ / ٦٢٧ .

(٤) الجامع ب / ١٩٠ .

(٥) انظر: الكشف ١ / ٣٨٠ .

المطلب الرابع: مراعاة الجانب الصوتي.

راعى الرماني القوانين والظواهر الصوتية في اختيار القراءة، ويتمثل ذلك في مظهرين:

١. مراعاة التخفيف.

الخفة ظاهرة صوتية تقابل الثقل، وقد عرفها العرب المتحدثون باللغة، وراعوها في نطقهم، ويسوق لنا ابن جني مثلاً على ذلك، فيقول: «وسألت غلاماً من آل المهيا فصيحاً عن لفظه من كلامه لا يحضرني الآن ذكرها فقلت: أكذا أم كذا؟ فقال: كذا بالنصب؛ لأنه أخف، فجنح إلى الخفة، وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ...»^(١)، وفي موضع آخر يقول متكلماً عن بعض أغراض العرب في حكاياتهم واختيارهم ألفاظهم: «إنها قد تنطق بالشيء غيره في أنفسها أقوى منه؛ لإيثارها التخفيف»^(٢).

والقرآن إنما نزل بلغة العرب؛ فلذا راعى الرماني في اختياره للقراءات ما تراعيه العرب في كلامها، ففي قوله تعالى: [< = > ? @ BA ZC] يقول: «وقوله جَلَّ وَعَزَّ [عَلَيْهِمْ Z يجوز فيه خمسة أوجه في العربية^(٤): عَلَيْهِمْ، وَعَلَيْهِمْ، وَعَلَيْهِمْ، وَعَلَيْهِمْ، قرأ منها السبعة ثلاثة أوجه، أما ابن كثير فقرأ: [عَلَيْهِمْ Z، وقرأ حمزة [عَلَيْهِمْ Z بضم الهاء وإسكان الميم، وقرأ الباقون^(٥): [عَلَيْهِمْ Z.... والاختيار [عَلَيْهِمْ Z؛ لأنه أخف من غير إخلال في معنى ولا لفظ»^(٦).

ذكر القراءات الواردة في (عليهم) وتعليلها وتوجيهها، وأطال في ذلك، ثم اختار قراءة

(١) الخصائص: ١ / ٧٨.

(٢) الخصائص ١ / ٢٤٩.

(٣) الفاتحة: ٧.

(٤) ذكرت هذه الأوجه واللغات في: معاني القرآن وإعرابه ١ / ٥٥، إعراب النحاس ١ / ١٧٥.

(٥) انظر قراءتهم في: السبعة ١٠٨، التذكرة ١ / ٨٥، التيسير ٢٧.

(٦) الجامع م / ٣٨، ٣٩.

الجمهور [عَلَيْهِمْ Z] ، ومرده في الاختيار خفة هذه القراءة دون غيرها، ووجه خفتها كما يذكر الرماني في تعليل القراءة وتوجيهها من وجهين:

أ- حذف الواو؛ لأن أصلها [عَلَيْهِمْ Z] كما هي قراءة ابن كثير.

ب- أن كسر الهاء في هذه الآية أنسب للياء من الضم الذي في قراءة حمزة [عَلَيْهِمْ Z] (١)، قال ابن خالويه: «فالحجة لمن كسر الهاء أنها لما جاورت الياء كره الخروج من كسر إلى ضم؛ لأن ذلك مما تستثقله العرب، وتتجافاه في أسمائها» (٢).

وفي قوله تعالى: [# (' & % \$) * + Z] يقول: «وقرأ ابن كثير [فِيهِ هُدَى Z بياء، والباقون [فِيهِ هُدَى Z بغير ياء (٤)، وهو الاختيار؛ لأنه أخف من غير إخلال» (٥).

قراءة ابن كثير فيها ثقل، ففيها جمع بين ياءين وكسرة، أما قراءة الجمهور فهي أخف؛ لأن الياء حذفت، والعلة في حذفها أن الهاء من مخرج الألف، والألف تشبه الياء والواو في المد، وهي أختها، فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا أحدها (٦)، ولأن الهاء خفية وقبلها حرف لين، وبعدها حرف لين فكرهوا اجتماع حرفين ساكنين كلاهما حرف لين ليس بينهما إلا

(١) انظر توجيه هذه القراءات وتعليلها في: معاني القرآن وإعرابه ١ / ٥٥، إعراب النحاس ١ / ٥٨، إعراب القراءات ١ / ٥٠، ٥١، معاني القراءات ١ / ١١٠، الحجة للقراء السبعة ١ / ٥٨، المحتسب ١ / ٤٣، الكتاب المختار ١ / ٨، ٩، حجة القراءات ٨٠، الكشف ١ / ٤٠، شرح الهداية ١ / ١٨، إعراب القراءات الشواذ ١ / ١٠٢.

(٢) الحجة في القراءات السبع ٢١، وانظر: الكتاب ٤ / ١٩٥.

(٣) البقرة: ٢.

(٤) انظر: السبعة ١٣٠، العنوان ٤٢.

(٥) الجامع م / ٥٩.

(٦) الكتاب ٤ / ١٨٩.

حرفٌ خفي فتحذف الواو أو الياء بعد الهاء^(١)، فاختار الرماني قراءة الجمهور لأجل هذا التخفيف الحاصل بالحذف في [فِيهِ هُدَى Z^(٢)].

وفي قوله تعالى: [! " # \$ % & ') * Z^(٣) + يقول: ((وقرأ نافعٌ وابنُ كثيرٍ وأبو عمرو [أَنْذَرْتَهُمْ Z على تليين الثانية، وكذلك قراءة الكسائي إذا خَفَّفَ غير أن مدَّ أبي عمرو في [أَنْذَرْتَهُمْ Z أطول من مدَّ ابن كثير، واختُلف في المدِّ عن نافع، وأما عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي إذا حَقَّقُوا فبالهمزتين [أَنْذَرْتَهُمْ Z^(٤)، والاختيار قولُ أبي أبي عمرو وإحدى الروايتين عن نافع؛ لأنه أخفُّ في اللفظ، وأدُلُّ على المعنى، ثم قولُ ابن كثير؛ لأنه أخفُّ^(٥).

من قرأ بالتحقيق [أَنْذَرْتَهُمْ Z فهو على الأصل، الهمزة الأولى للاستفهام، والثانية همزة قطع، ومن عَوَّضَ من الثانية مدة [أَنْذَرْتَهُمْ Z، وهو الاختيار عند الرماني، وعلل ذلك بأنه الأخف، ووجه التخفيف فيه بيئته بقوله: «أما [أَنْذَرْتَهُمْ Z بتحقيق الأولى وتليين الثانية فهو قياس؛ إذ كان قد جُعِلَ التليين استثقلاً للهمزة فأغنى عن الفصل -أي بين الهمزتين بالألف، وتليين الثانية أقيس عند الخليل^(٦) من تليين الأولى؛ لأنه قد يحتاج إلى الابتداء بالأولى، وإنما ينبغي التليين حين يدركهم الاستثقال وهو عند الثانية كما أجمعوا على ذلك في آدم وآخر وما

(١) المقتضب ٣ / ٤٠١.

(٢) ممن اختار قراءة الجمهور ابن السراج انظر: الحجة للقراء السبعة ١ / ١٧٨، وابن إدريس، الكتاب

المختار ١ / ١١، وابن فضال، النكت ١ / ٧٠، وقد وُجِّهت القراءتان دون اختيار في: معاني القرآن

وإعرابه ١ / ٦٩، وإعراب النحاس ١ / ١٧٩، وحجة القراءات ٨٣، والموضح ١ / ٢٣٧.

(٣) البقرة: ٦.

(٤) انظر قراءتهم في: السبعة ١٣٦، التيسير ٣٦.

(٥) الجامع م / ٩٢.

(٦) الكتاب ٣ / ٥٤٩.

أشبهه.... وأما تحقيق الهمزتين فصعب على اللسان وليس من مذهب أهل الحجاز، ولذلك عدلنا عنه في الاختيار^(١)، فأساس الاختيار عنده هو التخفيف؛ لأن اجتماع الهمزتين مستثقل في كلامهم فأبدلت الهمزة الثانية مدّة^(٢)، يقول سيبويه في تعليل ثقل الهمزة: «لأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً فثقل عليهم ذلك؛ لأنه كالتهوع، واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما»^(٣).

فهذا الثقل في تحقيق الهمزتين جعل الرماني يختار الأخف وهي قراءة أبي عمرو وإحدى الروايتين عن نافع بتلين الثانية ومدّها، ثم تأتي بعدها في الأفضلية قراءة ابن كثير بتلين الثانية دون مدّها، أما قراءة الباقيين بالتحقيق فهي ثقيلة.

٢. مراعاة التناسب والتماثل الصوتي.

العرب يراعون التناسب والتماثل الصوتي في كلامهم، فهم يحملون اللفظ على ما يجاوره، ويغيرون كثيراً من كلامهم عن قوانينه اللغوية والصرفية لهذا الغرض^(٤)، فاللغة العربية تحرص على التناسب بين أصوات كلماتها ما وسعها ذلك، ومرجع هذا أمران:

أ- أن الذوق العربي يتجه إلى كراهية التنافر الصوتي ويسعى إلى التآلف

والانسجام.

(١) الجامع م / ٩٠، ٩١.

(٢) انظر تعليل هذه القراءات وتوجيهها في: معاني القرآن وإعرابه ١ / ٧٦، إعراب القراءات ١ / ٥٩،

معاني القراءات ١ / ١٣١، الحجة للقراء السبعة ١ / ٢٧٤، الكتاب المختار ١ / ١٢، حجة القراءات

٨٦، الكشف ١ / ٧٣، النكت في القرآن ١ / ٧٨ ونقل كلام الرماني بنصه ولم يشر إليه، الموضح ١ /

٢٤١، البيان ١ / ٥٠، التبيان ١٦.

(٣) الكتاب ٣ / ٥٤٨.

(٤) التناسب البياني في القرآن ٢٧١.

ب- أن العربية في أصلها لغة شفوية تعتمد على السماع والإنشاد فاعتنت بهذا التماثل الصوتي^(١).

ومن الأمثلة الشاهدة على مراعاة الرماني لهذه الظاهرة ما ذكره في قوله تعالى: [Q Z Z Y X W V U T S R] يقول: «ويقال: من قرأ [تَعْلَمُونَ Z؟ والجواب: ابن كثير ونافع وأبو عمرو، والباقون^(٢)] تَعْلَمُونَ Z من (علّمت) بالتشديد، فاختر التخفيف لقوله: [تَدْرُسُونَ Z، وحسن التشديد؛ لأنه أكثر في الفائدة^(٣)]»^(٤).

اختر الرماني قراءة التخفيف [تَعْلَمُونَ Z مراعيًا التناسب الصوتي السياقي في الآية، فالتخفيف أنسب وأوفق وأليق للفعل الآخر الذي عطف عليه وهو (تدرسون) الذي جاء مخففاً، ولم يقرأ أحدً بتشديده، وهذا أحسن في المطابقة والمجانسة الصوتية. وقد استحسن الرماني قراءة التشديد مما يدل على أنه لا يعني بالمفاضلة والاختيار إسقاط القراءة الأخرى، والعلة في استحسانه لها؛ أنها أكثر في الفائدة التي يعني بها - فيما يظهر - أنهم جمعوا العلم والتعليم^(٥).

وفي قوله تعالى: [! " # \$ % & ') * + , - . / O]

(١) النحو والسياق الصوتي ٢٥٤، ٢٦٩.

(٢) آل عمران: ٧٩

(٣) السبعة ٢١٣، التيسير ٧٤.

(٤) الجامع ب/ ٣٣.

(٥) انظر في توجيه القراءتين والاحتجاج لها: إعراب القراءات ١/ ١١٧، الحجة للقراءة السبعة ٣/ ٥٩، الكتاب المختار ١/ ١٦٢، شرح الهداية ١/ ٢٢٦، الموضح ١/ ٣٧٦، وقد رجح مكّي بن أبي طالب التخفيف وذكر علة الرماني، الكشف ١/ ٣٥١، أما ابن زنجلة فاختر قراءة الجمهور وهي التشديد؛ لأنها أبلغ في المدح، حجة القراءات ١٦٧.

١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ Z^(١)، يقول: ((ويقال: من قرأ [سَيُكْتَبُ مَا قَالُوا
وَقَتْلُهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ بالياء؟ الجواب: حمزةٌ وحده، وقرأ الباقون بالنون^(٢))، وهو
الاختيار؛ ليجري الكلام على تشاكلٍ، والوجه الآخر يجوز؛ لأنه من التصرف، وإن كان
التشاكل أقوى وأحسن^(٣)).

اختار قراءة [سَنَكْتُبُ Z على ما سُمِّي فاعله؛ لمشاكلتها وموافقتها للسياق؛ إذ الحديث
بضمير المتكلم على ما سُمِّي فاعله؛ لأنه تقدم ذكره في قوله: [! " # Z، وبدليل:
[4 Z، أما قراءة حمزةً بالياء، فقد أُجريت على الغيبة في الفعل [سَيُكْتَبُ Z، والفعل
[وَيَقُولُ Z، ولكنَّ الثاني خالف الأول فأجري على ما سُمِّي فاعله^(٤)، ولذا فقراءة الجمهور
أنسب وأوفق للمقال.

وفي قوله تعالى: [! " # \$ % & ' () * + , -

. / 0 1 2 3 4 5 6 Z^(٥) يقول أبو الحسن: ((ويقال: من قرأ [لَيُبَيِّنَنَّ

لِلنَّاسِ Z بالياء المعجمة من تحت؟ الجواب: ابنُ كثيرٍ، وعاصمٌ في رواية أبي بكرٍ، وأبو عمرو،
وقرأ الباقون بالتاء^(٦)، والاختيار الياء لمشاكلته [Z، على لفظ الغائب^(٧)).

(١) آل عمران: ١٨١.

(٢) السبعة ٢٢٠، التذكرة ٢ / ٣٦٧، التيسير ٧٧.

(٣) الجامع ب / ١٥٢.

(٤) انظر في تعليل هاتين القراءتين والاحتجاج لهما: إعراب القراءات ١ / ١٢٤، الحجة للقراء السبعة ٣ /

١١٥، شرح الهداية ١ / ٢٤١، كشف المشكلات ١ / ٢٧٧، الموضح ١ / ٣٩٦، وقد اختار قراءة

الجمهور ورجحها ابن إدريس، المختار ١ / ١٨٣، ومكي بن أبي طالب، الكشف ١ / ٣٧٠.

(٥) آل عمران: ١٨٧.

(٦) السبعة ٢٢١، التذكرة ٢ / ٣٦٧، التيسير ٧٧.

(٧) الجامع ب / ١٥٩.

قراءة [كَيْسِنَه لِالنَّاسِ Z بياء الغيبة هي الأولى عند الرماني؛ وذلك لمناسبتها ومشاكلتها للسياق؛ لأن المُخْبَرَ عنه غائبٌ وهم أهلُ الكتابِ بدليل ما تقدم في قوله: [\$ % & Z' ، وعلى ما أتى بعده في قوله: [Z ، التي تدلُّ على الغائب؛ ولذا رجَّح هذه القراءة لتتماثل وتتناسب مع السياق الصوتي في هذه الآية، فيتنظم الكلام على سَنَنِ واحدٍ، ويأتلف على طريقة واحدة في الغيبة^(١)، أما القراءة بالتاء فهي تخالف نسقَ الكلام وسياقه.

(١) انظر في توجيه هاتين القراءتين: معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤١٦، إعراب القراءات ١ / ١٢٥، معاني

القراءات ١١ / ٢٨٧، الحجة للقراء السبعة ٣ / ١١٦، حجة القراءات ١٨٥، الكتاب المختار ١ /

١٨٤، الكشف ١ / ٣٧١، شرح الهداية ١ / ٢٤٢، كشف المشكلات ١ / ٢٧٨، الموضح ١ / ٣٩٧.

المبحث الثاني: قواعد توجيه القراءات عنده.

توجيه القراءات علمٌ يبحث في الكشف عن وجه القراءة ومعناها من حيث اللغة نحواً و صرفاً وصوتاً^(١).

وهذا العلم له مصطلحاتٌ أخرى غيرُ التوجيه منها: (معاني القراءات)، (تعليل القراءات)، (العلل)، (الاحتجاج)، (الحجة)، (التخريج)^(٢).

والباعثُ الكبيرُ للعلماء في توجيه القراءات هو الانتصارُ للقراءات وإيجاد مسوِّغٍ ووجهٍ للقراءة الواردة مما يؤدي إلى إعمالها وقبولها، ومن الأسباب أيضاً: بيان معنى الآية التي قرئت بأكثر من وجه وتفسيرها، فالباعث في ذلك هو التوضيح ورفع الإبهام^(٣).

وقد بدأ الاحتجاجُ للقراءات القرآنية وتوجيهها منذ عصر الصحابة الكرام من خلال ما يعرضُ لهم مما ظاهره الإشكال فيبينون المقصود، ويوجهون المعنى^(٤)، ثم جاءت مرحلةُ التدوين، وكان لبعض المفسرين والنحويين آراءً مبثوثة في كتبهم عند بيان قراءة من القراءات، ومن أوائل الكتب التي ظهر فيها التوجيه: (كتاب) سيبويه، ثم جاءت بعده كتبُ معاني القرآن ففيها توجيهٌ للقراءات وتعليلٌ لها^(٥)، ثم جاءت مرحلة الاستقلال بالتصنيف لهذا العلم، ومن هذه المصنفات المطبوعة^(٦):

(١) انظر: الموسوعة القرآنية المتخصصة ٣٣٦.

(٢) انظر: الموسوعة القرآنية المتخصصة ٣٣٦، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية ٦٤.

(٣) المصدر السابق: توجيه مشكل القراءات ٦٩.

(٤) شرح الهداية (مقدمة المحقق) ١ / ٢٤.

(٥) المصدر السابق ١ / ٢٥، ٢٦، توجيه مشكل القراءات ٧٦، ٧٧.

(٦) ممن أحصى هذه الكتب: محقق كتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ١ / ٢٤، ٢٥، ومحقق كتاب

شرح الهداية ١ / ٢٨ - ٣٨، وكتاب توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية ٧٨ - ٩٢.

١. إعراب القراءات السبع، لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)^(١).
 ٢. الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)^(٢).
 ٣. معاني القراءات، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ).
 ٤. الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ).
 ٥. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ).
 ٦. الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، لأبي بكر ابن إدريس (ت ٤٠٠هـ تقريباً).
 ٧. حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت ٤٠٣هـ).
 ٨. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ).
 ٩. الموضح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم الفارسي (ت ٥٦٥هـ).
 ١٠. إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ).
- وقد عني الرماني في تفسيره بتوجيه القراءات، وكان أحد أغراضه التي ذكرها في مقدمته^(٣)، والغالب في منهجه في التوجيه أنه يذكره بعد ذكر القراءتين وضبطهما، ونسبتهما إلى أصحابهما، وقد يبدأ بالتوجيه بعد ذكر القراءة الأولى ونسبتها، ثم يذكر القراءة الأخرى ويوجهها.

أما قواعد التوجيه التي سأحدث عنها في هذا المبحث فهي تلك الضوابط المنهجية التي

(١) معلومات نشر هذه الكتب المذكورة في المصادر والمراجع؛ إذ رجعت إليها كلها.

(٢) شكك في نسبة هذا الكتاب إلى ابن خالويه عددٌ من المحققين منهم الدكتور صبحي عبد المنعم في بحث

نشره بعنوان: نسبة الحجة لابن خالويه افتراء عليه (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٤٨، ج ٣،

٦٤٥ - ٦٧١).

(٣) الجامع م / ٣.

وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية التي تستعمل لاستنباط الأحكام^(١).

فأراء النحويين وأحكامهم لم تصدر عن موقفٍ ذاتي، وإنما كانوا يسرون وفق قواعدٍ عامةٍ، وأصولٍ كلية جعلوها معايير لأفكارهم، ومقاييس لآرائهم، والتزموا بها في تنظيم أنواع الاستدلال كالسماع، والكثرة، والقلة، والندرة، والشذوذ، والفصاحة، والرواية، والقياس، والأصل، والفرع، والعلة، والحكم، وأصول القرائن كالإعراب، والإعمال، والبناء، والرتبة، والتقديم، والتأخير، والإفراد، والتركيب، والحذف، والزيادة، وهناك فرقٌ بين (قواعد التوجيه) و(قواعد النحو) فالأولى عامة، والثانية خاصة بالأبواب والمسائل المفردة والأحكام الفرعية، وقد استخرج الدكتور تمام حسّان هذه القواعد التوجيهية وجمّعها، وسَمّاها (قواعد التوجيه)؛ لارتباطها بالتعليل وتوجيه الأحكام عند التأويل^(٢).

وفيما يتعلّق بالقراءات فقد استعان العلماء في توجيهها بجملة من القواعد والأسس التي راعوها في توجيه القراءات، ومما راعاه الرماني في كتابه واعتمد عليه في توجيه القراءة: توجيه القراءة بلغات العرب، وتوجيهها بالحذف والتقدير.

١. التوجيه بلغات العرب.

أنزل الله القرآنَ بلغة قريشٍ وما جاورها من فصحاء الأعراب، ثم أباح الله للعرب المخاطبين به المنزّل عليهم أن يقرؤوا بلغاتهم التي جرت عاداتهم باستعمالها على اختلافهم في الألفاظ والإعراب، ولم يكلف بعضهم الانتقال من لغته إلى غيرها؛ لمشقة ذلك عليهم، ولأنّ العربي إذا فارق لغته التي طُبِعَ عليها يخشى من مكابرتة وعدم إذعانه^(٣).

وقد اتفق العلماء على أنّ القرآن نزل بلغة قريشٍ لكنهم اختلفوا في جواز قراءته بغيرها، والأظهر أنّ القرآن نزل بلغة قريش في الرواية الأولى، ويجوز القراءة بغيرها، وهو موجود في

(١) الأصول ١٨٩.

(٢) السابق: ١٨٩ - ٢٠٤.

(٣) المرشد الوجيز إلى كتاب الله العزيز ٢٤٩.

صحيح القراءات من تحقيق الهمزات ونحوها^(١).

وقد دأب النحويون القدامى كالحليل وسيبويه والكسائي وغيرهم على حمل بعض الأوجه التي قرئت بها بعض آيات الذكر الحكيم على لغة من لغات العرب، ووصل كل قراءة بأداء لهجي وقبولها، ولذا كثرت أسماء القبائل في كتبهم^(٢).

ومن القراءات التي وجهها الرماني على لغات العرب ما ورد في قوله تعالى: [وَإِنْ تَصِيرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ]^(٣) يقول أبو الحسن: ((ويقال: كم قراءة في [لَا يَضُرُّكُمْ]؟ الجواب: قراءتان: ابن كثير ونافع وأبو عمرو [لَا يَضُرُّكُمْ] خفيفة، والباقون: [لَا يَضُرُّكُمْ] مشددة مرفوعة^(٤)، وهما لغتان^(٥) ضاره يضيره ضيراً، وضره يضره ضرّاً بمعنى^(٦))).

الرماني حمل الاختلاف بين القراءتين على أنه من باب التنوع اللهجي في لغات العرب؛ مما جعل القراءة مقبولة، فمن قرأها بالتشديد فهو من (ضرّ)، ومن قرأها بالتخفيف فهو من (ضار).

(١) البرهان في علوم القرآن ١ / ٢١٨، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ٥٠، ٥١.

(٢) التفسير اللغوي الاجتماعي للقراءات القرآنية ١٦٦.

(٣) آل عمران: ١٢٠.

(٤) انظر: السبعة ٢١٥، التذكرة ٢ / ٢٥٩، إعراب القراءات السبع ١ / ١١٨، الكشف ١ / ٣٥٥، التيسير

٧٥، ومن وجههما على أنهما لغتان للعرب: ابن جني، المحتسب ١ / ٢٢٠، وابن زنجلة، حجة

القراءات ١٧١، والمهدوي، شرح الهداية ٢ / ٢٣٠، والعكبري، التبيان ١٣٥.

(٥) انظر: الكامل في اللغة والأدب ١ / ٤٢٠.

(٦) الجامع ب / ٨٤، ٨٥.

وفي قوله تعالى: [E D] J I H G F E D [^(١) يقول أبو الحسن:

«ويقال: من قرأ [وَمَنْ يَقْنِطُ بِكسر النون؟ الجواب: أبو عمرو والكسائي، وقرأ الباقر بفتح النون ^(٢) وهما لغتان ^(٣): قَنْطَ يَقْنِطُ، وقِنْطَ يَقْنِطُ، وكلهم قرأ [مِنْ بَعْدِ مَا ^(٤) بفتح النون ^(٥)».

ومن ذلك ^(٦) القراءة الواردة في قوله تعالى: [/ 10 2 3 ^(٧) حيث يقول:

«ويقال: من قرأ [مَرْفَقًا؟ الجواب: نافع وابن عامر، وعاصم في رواية أبي بكر، وقرأ الباقر [مَرْفَقًا بِكسر الميم وفتح الفاء ^(٨)، فقد صحَّت اللغتان ^(٩) في [المرفق] ^(١٠)».

(١) الحجر: ٥٦.

(٢) انظر: السبعة ٣٦٧، التذكرة ٢ / ٤٨٦، حجة القراءات ٣٨٣، وقد وُجِهت هاتان القراءتان على أنهما

لغتان في: معاني القراءات ٢ / ٧١، الكتاب المختار ١ / ٤٥١، الكشف ٢ / ٣١، شرح الهداية ٢ /

٣٧٦.

(٣) انظر: إصلاح المنطق ٢١٣، أدب الكاتب ٤٧٨، الكامل في اللغة والأدب ١ / ١٥٥، الخصائص ١ /

٣٨٠.

(٤) الشورى: ٢٨.

(٥) الجامع ط / ٢٠٧.

(٦) ومن المواضع التي حمل فيها اختلاف القراءتين على لغات العرب: ب / ١٥٠، ط / ٣٠٣، ٣١٨، ٤٢٠،

٤٢٠، ف / ٣٩، ١٠٣.

(٧) الكهف: ١٦.

(٨) انظر: السبعة ٣٨٨، التذكرة ٢ / ٢٠٧، وُجِهت هاتان القراءتان على أنهما لغتان في: معاني القراءات ٢ /

٢ / ١٠٦، الكتاب المختار ١ / ٤٩١، حجة القراءات ٤١٢، ٤١٣، الكشف ٢ / ٥٦، شرح الهداية ٢ /

٣٩٢، الموضح ٢ / ٧٧٥.

فالرمازي أكثر من توجيه القراءات على لغات العرب، ولم يصرِّح باسم أصحاب هذه اللغات التي وجَّه القراءة عليها، ولعل العلة في ذلك أن العلماء قبله حكوا هذه اللغات عن العرب ولم يسمُّوا أصحابها.

٢. التوجيه بالحذف .

في قوله تعالى: [3 654 7 8 9 Z: يقول الرمازي: ((ويقال: من قرأ بكسر النون والتخفيف؟ الجواب: نافعٌ على (تبشرونني) إلا أنه حذف النون استثقلاً لاجتماع المثليين، وشدَّد النون وكسرها ابنٌ كثير، وقرأ الباقون^(٤) بفتح النون^(٥) .

وجَّه الاختلاف في القراءة وحمله على حذفِ النون في (تبشرون)، وهي قراءة نافع؛ وذلك لما اجتمع المثالين: نون الوقاية ونون الرفع في الأمثلة الخمسة، فاستثقل اجتماعهما، فحُذِفَ إحدى النونين^(٦) للتخفيف، وكسرت النون لتدل على الياء المحذوفة، وكذا قراءة الجمهور بالتخفيف إلا أنهم فتحوا النون؛ لأنها عندهم نون رفعٍ جاءت مفتوحةً على أصلها،

(١) معاني الفراء ٢ / ١٣٦، تهذيب اللغة ٩ / ١١٢

(٢) الجامع ط / ٤١٥، وفي المخطوط / ١٨٩: مرفق الأمر.

(٣) الحجر: ٥٤.

(٤) انظر: معاني الفراء ٢ / ٩٠، السبعة ٣٦٧، التذكرة ٢ / ٤٨٦، التيسير ١١١.

(٥) الجامع ط / ٢٠٦.

(٦) اختلف العلماء في المحذوف فذهب سيويه وابن مالك إلى أنها نون الرفع، انظر: الكتاب ٣ / ٥١٩،

شرح الكافية الشافية ١ / ٨٣، شرح التسهيل ١ / ١٤٠، وذهب الأكثر إلى أن المحذوف نون الوقاية

وعليه الأخفش الأوسط والصغير والمبرد وأبو علي وابن جني وابن هشام انظر: المنصف ٢ / ٣٣٨،

ارتشاف الضرب ١ / ٩٢٦، مغني اللبيب ٣٣٤، همع الهوامع ١ / ١٧٧.

ولم يُذكر مفعول^(١).

ويجوز فيهما الإدغام وتشديد النون وكسرها وهي قراءة ابن كثير.

وفي قوله تعالى: [76 8 Z^(٢) يقول أبو الحسن: ((ومن قرأ [تَصَدَّى Z خفيفة

الصاد، فهي على حذف التاء، ومن قرأ [تَصَدَّى Z مشددة الصاد فهو على الإدغام... وقرأ

ابن كثير وناقح [تَصَدَّى Z مشددة الصاد، وقرأ الباقون^(٣) [تَصَدَّى Z خفيفة^(٤).

قرأها الجمهور خفيفة الصاد، ووجهها الرماني بأنها على حذف التاء^(٥).

ومن وسائل الرماني وطرقه التي استعان بها في توجيه القراءات توجيه المعنى، وهي

ليست من قواعد التوجيه التي استعملها النحويون عند النظر في النص والمادة اللغوية، ولكن

المشتغلين بتوجيه القراءات جعلوه أساساً في تعليل القراءات والاحتجاج لصحتها.

وقد أكثر الرماني في توجيه القراءات المختلفة من بيان معنى اللفظة التي وردت فيها

القراءة، مما يجليُّ مُشكَلها، ويوضِّح مقصودها، ففي قوله تعالى: [h g l e d c b a

z m l k j i^(٦) يقول: «يُقال: من قرأ [يُغَلُّ Z بفتح الياء؟ الجواب ابن كثير وأبو

عمرو وعاصم، وقرأ الباقون^(٧): [يُغَلُّ Z بضم الياء وفتح العين، فالأولى بمعنى (يُحُون)،

(١) ممن وجه القراءة على الحذف: ابن خالويه، إعراب القراءات ١ / ٣٤٤، وابن إدريس ١ / ٤٤٩ - ٤٥١،

وابن زنجلة، حجة القراءات ٣٨٣، ومكي بن أبي طالب، الكشف ٢ / ٣٠.

(٢) عبس: ٦.

(٣) انظر: السبعة ٦٧٢، التذكرة ٢ / ٧٥٤، التيسير ١٧٨، العنوان ٢٠٣.

(٤) الجامع ف / ١٣٠.

(٥) وُجِّهت على الحذف في: معاني القراءات ٣ / ١٢١، إعراب القراءات ٢ / ٤٤٠، الكتاب المختار ٢ /

٩٥٢، الموضح ٣ / ١٣٤١.

(٦) آل عمران: ١٦١.

(٧) السبعة ٢١٨، التذكرة ٢ / ٣٦٤، التيسير ٧٦، العنوان ٨١.

والثانية بمعنى (يُحَوَّن) أي: يُنسب إلى الخيانة»^(١).

فالمعنى على فتح الياء: ما كان لنبيٍّ أن يَحَوَّنَ بِأَخْذِ شَيْءٍ مِنَ الْغَنَائِمِ، وَعَلَى الضَّمِّ: مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَى الْخِيَانَةِ، وَزَادَ غَيْرَهُ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَغْلَهُ أَصْحَابُهُ أَي يَحُونُوهُ^(٢).

وقد يكون التوجيه بيان معنى الآية في سياقها كما في قوله تعالى: [وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلَيْهِمُ بِالْمُتَّقِينَ]^(٣) حيث يقول: «يقال: كم قراءة في الآية؟ الجواب: قراءتان: قراءتان: ابن كثير ونافعٌ وعاصمٌ في رواية أبي بكر وابنُ عامرٍ بالتاء فيهما، وقرأ حمزة والكسائي وحفصٌ عن عاصمٍ بالياء، وكان أبو عمرو لا يبالي كيف قرأهما بالياء أو بالتاء^(٤)، ووجهُ الياء: الكناية عمَّن تقدَّم ذكره من أهل الكتاب ليكون الكلام على منهاج واحد، ووجهُ التاء خلطهم بغيرهم من المكلفين في الخطاب للبيان أنَّ حكمهم في ذلك واحدٌ، وكلُّ حسنٌ»^(٥).

وَجَّهَ قِرَاءَةَ الْيَاءِ بِأَنَّ الْخَطَابَ السَّابِقَ كَانَ بِصِيغَةِ الْغَيْبَةِ فِي الْآيَةِ الَّتِي قَبْلَهَا [يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقِينَ] فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ]، وَوَجَّهَ التَّاءَ عَلَى كَوْنِ الْخَطَابِ عَاماً لِهَؤُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْمَكْلَفِينَ الَّذِينَ يَخَاطَبُونَ بِهَذَا الْخَطَابِ^(٦).

(١) الجامع ب/ ١٣٠.

(٢) انظر: معاني القراءات ١/ ٢٧٩، حجة القراءات ١٧٩، ١٨٠، الكتاب المختار ١/ ١٧٧، الكشف ١/

٣٦٢.

(٣) آل عمران: ١١٥.

(٤) السبعة ٢١٥، معاني القراءات ١/ ٢٦٩، التيسير ٧٥، العنوان ٨٠.

(٥) الجامع ب/ ٧٦.

(٦) ممن وجهها على هذا: ابن إدريس، الكتاب المختار ١/ ١٦٧، وابن غلبون، التذكرة ٢/ ٣٥٨، وابن

زنجلة، حجة القراءات ١٧١، ومكي بن أبي طالب، الكشف ١/ ٣٥٤.

وفي قوله تعالى: [W X Y Z] \] ^ _ ` a

Zb^(١) يقول: «ويقال: من قرأ: [وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ بِفَتْحِ اللّامِ الْأُولَى وَضَمِّ الثَّانِيَةِ؟ الْجَوَابُ: الْكَسَائِيُّ وَحْدَهُ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ^(٢): [لَتَزُولَ بِكَسْرِ اللّامِ الْأُولَى وَفَتْحِ الثَّانِيَةِ، وَيُقَالُ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ فِي (لَتَزُولَ) فِي الْمَعْنَى؟ الْجَوَابُ: أَنْ قِرَاءَةَ الْأَكْثَرِ بِمَعْنَى: مَا كَانَ مَكْرَهُمْ لَتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ أَي: لَا يَبْطُلُ الْحَقُّ فِي الْإِسْلَامِ وَالْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ ثَابِتٌ بِالْدَّلِيلِ وَالْبُرْهَانِ، وَقِرَاءَةُ الْكَسَائِيِّ: وَإِنَّ مَكْرَهُمْ تَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ اسْتِعْظَامًا لَهُ، أَي: كَأَنَّهَا تَزُولُ مِنْهُ لِعَظْمِهِ^(٣)».

فالكلام على قراءة الجمهور على النفي أي: لم يكن مكرهم ليزول به أمرٌ نبوة محمد ^ (إِنْ) بمعنى (ما) النافية، واللام لام (كي) التعليلية، والفعل بعدها يكون منصوباً، وعلى قراءة الكسائي تكون (إِنْ) مخففة من الثقيلة، و(اللام) للتوكيد، والفعل بعدها مرفوع، أي: إِنَّ مَكْرَهُمْ لِعَظْمَتِهِ وَشِدَّتِهِ كَادَتْ تَزُولُ مِنْهُ الْجِبَالُ^(٤).

(١) إبراهيم: ٤٦.

(٢) السبعة ٣٦٣، التذكرة ٢ / ٤٨٢، التيسير ١١٠، العنوان ١١٥.

(٣) الجامع ط / ١٦٢.

(٤) انظر هذا التوجيه في: معاني القراءات ٢ / ٦٥، إعراب القراءات ١ / ٣٣٧، حجة القراءات ٣٧٩،

الكتاب المختار ١ / ٤٤٢، ٤٤٣.

المبحث الثالث: دراسة مسائل من التوجيه النحوي للقراءات عنده.

توجيه القراءات له شأنٌ كبيرٌ عند العلماء لتجلية ما يخفى وجهه منها، ومن الطرق التي يستعين بها مَنْ يَحْتَجُّ للقراءات: النظرُ في قواعد النحو وتوجيه القراءة من خلالها، فهو أساس مهم للبحث عن الوجه الصحيح للقراءة؛ ولذا كان النحويون سبّاقين إلى الاشتغال بهذا العلم والتأليف فيه، فإذا عرض للنحوي قراءة قرآنية بحث لها عن وجهٍ إعرابي يجعلها مقبولة في العربية؛ إذ من أركان القراءة الصحيحة أن تكون موافقة للعربية ولو بوجهٍ من الوجوه، يقول ابن الجزري في ذلك: «وقولنا في الضابط^(١): (ولو بوجه) نريد به وجهاً من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضُرُّ مثله إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح»^(٢).

ولا عَرَوْ في هذه العلاقة الوثيقة بين الإعراب والقراءات، فالقرآن نزل بلسان عربيٍّ مبين، والإمام بالنحو من شروط المفسر والمقرئ الذي يختار الأوجه والروايات، يقول ابن الجزري عند حديثه عما يلزم المقرئ: «وأن يحصّل جانباً من النحو والصرف، بحيث إنه يوجّه ما يقع له من القراءات، وهذا من أهم ما يحتاج إليه وما أحسن قول الإمام أبي الحسن الحصري^(٣) (ت ٤٨٨هـ):

لقد يدعي علمُ القراءةٍ معشرٌ وباعهم في النحو أقصر من شبرٍ
فإن قيل: ما إعرابُ هذا ووجهه؟ رأيتَ طويلَ الباعِ يقصُرُ عن فترٍ^(٤).

وسأدرس عدداً من القراءات التي وجّهها نحويّاً؛ لأكشف عن مدى عنايته بتوجيه القراءة وربطها بالإعراب.

(١) يعني به ضابط القراءة الصحيحة وهو قولهم: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت

أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحَّ سندها». النشر ١ / ٩.

(٢) النشر ١ / ١٠.

(٣) انظر الأبيات في منظومته المسماة القصيدة الحصرية (مخطوط) برواية: ما إعراب هذا ووزنه، ٢.

(٤) منجد المقرئين ومرشد المقرئين ٤.

المسألة الأولى

في قوله تعالى: [@? BA DC E F HG I J K L
 ^] \ [Z Y X W V U T S R Q P O N M
 .^(١) Zj i hgfe d b a

يقول الرماني: «يقال: من قرأ [\] بالنصب؟ والجواب: عاصمٌ وابنُ عامرٍ
 وحمزةٌ، وقرأ الباقر بالرفع^(٢)، فوجهُ النصب العطفُ على ما عملت فيه (أن) على تقدير: ما
 كان لبشر أن يؤتيه الله كذا، ولا يأمركم بكذا، ووجه الرفع استئناف الكلام؛ لأنه بانقضاء
 الآية بعد التمام»^(٣).

وردد في [\] [Z] قراءتان:

١. قراءة النصب، ووجهها الرماني بأن يكون الفعل (يأمركم) معطوفاً على
 الفعل السابق الذي اتصلت به (أن) وهو (يؤتيه).
 ٢. قراءة الرفع، ووجه الفعل أن يكون على الاستئناف والقطع عما قبله؛ لأنه
 جاء بعد تمام الآية.
- ولا خلاف في توجيه قراءة الرفع بين العلماء، أما قراءة النصب فقد اختلفوا في توجيهها
 على الآتي:

١. أن تكون معطوفة على (يؤتيه) كما وجهها الرماني، وهو قول الفراء^(٤)،
 وذكره النحاس^(٥)، وابن خالويه^(١)، وغيرهم^(٢).

(١) آل عمران: ٧٩، ٨٠.

(٢) انظر قراءتهم في: السبعة ٢١٣، التذكرة ٢ / ٣٥٧، التيسير ٧٥، العنوان ٨٠، الإقناع ٢ / ٦٢١.

(٣) الجامع ب / ٣٣.

(٤) معاني القرآن ١ / ٢٢٤.

(٥) إعراب القرآن ١ / ٣٩١.

٢. أن تكون معطوفة على (يقول)، وهو قول الطبري^(٣) (ت ٣١٠هـ)،
وغيره^(٤).

ويظهر الفرق بين العطف على (يقول) أو (يؤتيه) في معنى (لا) فإذا كانت معطوفة على
(يؤتيه) فـ(لا) تكون زائدة مؤكّدة لمعنى النفي السابق^(٥)، وإذا كانت معطوفة على (يقول)
فـ(لا) جَوَزَ فيها الزمخشري وجهين:

١. أن تكون مزيدة لتأكيد النفي.

٢. أن تكون مؤسّسة للنفي، والمعنى أن رسول الله ^٨ كان ينهى قريشاً عن
عبادة الملائكة، واليهود والنصارى عن عبادة عزيز والمسيح فلما قالوا له: أنتخذك
رباً قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبتَهُ اللهُ ثم يأمر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة
الملائكة والأنبياء^(٦).

وقد منع أبو حيان أن تكون (لا) مؤسّسة للنفي لأنه لا يمكن أن يقدر الناصب وهو
(أن) إلا قبل (لا) النافية، وإذا قدرها قبلها انسبك منها ومن الفعل المنفي بـ(لا) مصدرٌ منفي
ويكون المعنى عليه ما كان لبشر موصوف بما وصف به انتفاء أمره باتخاذ الملائكة والنبين

(١) إعراب القراءات ١ / ١١٦.

(٢) الكتاب المختار ١ / ١٦٣، الكشف ١ / ٣٥١، الهداية إلى بلوغ النهاية ٢ / ١٠٦٠، شرح الهداية ١ /

٢٢٧، كشف المشكلات ١ / ٢٤٤، المحرر الوجيز ٣ / ١٤١، الموضح ١ / ٣٧٧.

(٣) جامع البيان ٥ / ٥٣٤.

(٤) الكشف ١ / ٤٠٥، مفاتيح الغيب ٨ / ١٢٤، التبيان ٨٢، الفريد ١ / ٥٩٣، وقد ذكر جماعة من المعرّبين

هذين الإعرابين انظر: البيان ١ / ٢٠٨، البحر المحيط ١ / ٨٠٧، الدر المصون ٣ / ٢٧٩، مغني اللبيب

.٢٥٣

(٥) انظر: مغني اللبيب ٢٥٣.

(٦) الكشف ١ / ٤٠٥، وانظر: الدر المصون ٣ / ٢٨١، مغني اللبيب ٢٥٣.

أرباباً، وإذا لم يكن له الانتفاء كان له الثبوت، فصار أمراً باتخاذهم أرباباً وهو خطأ^(١)، أي أن المعنى: لا ينبغي لبشرٍ أوتي الكتاب إلا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبين أرباباً، وليس هذا هو المراد، بل المقصود لا ينبغي له أن يأمرهم، ولأنه يكون من عطف المنفي بـ (لا) على مثبت الداخلة عليه النفي نحو: ما أريد أن تجهل وألا تتعلم، تريد: ما أريد ألا تتعلم^(٢).

واختلفوا في فاعل (يأمركم) على قراءة الرفع، وعلى قراءة النصب لمن جعله معطوفاً على (يؤتيه)^(٣)، ففيه احتمالان:

١. أن يكون عائداً على الله تعالى، قاله سيبويه^(٤)، والمبرد^(٥)، والزجاج^(٦)، وغيرهم^(٧)، والمعنى على ذلك أنه أخبر سبحانه أنه لم يأمر بذلك، فانتفى أمر الله بذلك وأمر أنبيائه^(٨).

٢. أن يكون عائداً على (بشر) الموصوف بما سبق وهو محمد^٨، وهو قول ابن جريج (ت ١٥٠هـ)^(٩)، والمعنى على هذا أنه لا يقع من بشرٍ موصوف بما وُصف به

(١) البحر المحيط ٢ / ٨٠٨، وانظر: اللباب ٥ / ٣٥١.

(٢) اللباب ٥ / ٣٥٢.

(٣) أما على قول من جعله معطوفاً على (يقول) فإن الضمير يعود لـ (بشر) ليس إلا، انظر: التبيان ٨٢، الدر

المصون ٣ / ٢٨٢.

(٤) الكتاب ٣ / ٥٢.

(٥) المقتضب ٢ / ٣٤.

(٦) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٧.

(٧) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٤٤، الكشف ١ / ٣٥١، البيان ١ / ٢٠٨، التبيان ٨٢، المنتجب ١ /

٥٩٣.

(٨) البحر المحيط ١ / ٨٠٧.

(٩) انظر: جامع البيان ٥ / ٥٣٥، المحرر الوجيز ٣ / ١٤١.

به أن يجعل نفسه ربّاً فيُعبد، ولا هو أيضاً يأمر باتخاذ غيره من ملائكة وأنبياء أرباباً
فانتفى أن يدعو لنفسه ولغيره^(١).

(١) انظر: البحر المحيط ١ / ٨٠٧.

المسألة الثانية

في قوله تعالى: [A@ZDCB^(١)].

يقول أبو الحسن: «ويقال: من قرأ [قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ بِالرَّفْعِ؟ الجواب: أبو عمرو وحده، وقرأ الباقون بالنصب^(٢)، ووجه الرفع أنه لما وقع (الأمر) في الجواب أُدِّيت صورته في الاسم، ثم جاءت الفائدة في الخبر، ولأنه نقيض (بعض)، فكما يجوز الرفع في (بعض) يجوز في (كُلٌّ) نحو: إِنَّ الْأَمْرَ بَعْضُهُ لَزَيْدٍ، ووجهُ النصب استئنافُ الكلام بما يُفهم منه انتقاضُ ما أتوا به من الفساد^(٣)».

وجَّه الرماني قراءة الرفع في [كُلُّهُ Z بأنه على الابتداء، وأن الجملة وقعت في جواب الاستفهام قبلها] [98 : < = > Z، ولم يكن تأكيداً ل(الأمر)؛ لأن (كلاً) هنا يليه العوامل فهو كسائر الأسماء، وهو نقيض (بعض) في كون العوامل تؤثر فيه، وقد ابتدئ به كما يُبتدأ بسائر الأسماء، فهو ليس بمنزلة (أجمعين) التي لا تأتي إلا في التوكيد، وقد اتفق العلماء على توجيه الرفع بما قاله الرماني، وأن خبره هو (الله)^(٤)، والجملة (كله لله) خبر (إن). أما توجيه النصب فهذا لفظه فيه في كلتا النسختين^(٥)، ويفهم منه أن النصب على الاستئناف أي أن الجواب لم يُبَيَّن على الاستفهام قبله.

(١) آل عمران: ١٥٤.

(٢) انظر قراءتهم في: السبعة ٢١٧، التذكرة ٢ / ٣٦٤، التيسير ٧٦.

(٣) الجامع ب / ١٢٢.

(٤) انظر: معاني الفراء ١ / ٢٤٣، جامع البيان ٦ / ١٦٨، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٠٣، إعراب النحاس

١ / ٤١٣، معاني القراءات ١ / ٢٧٧، إعراب القراءات ١ / ١٢٠، الكشف ١ / ٣٦١، الحجة للقراء

٣ / ٩٠، حجة القراءات ١٧٧، الكتاب المختار ١ / ١٧٥، شرح الهداية ١ / ٢٣٥، كشف المشكلات

١ / ٢٦٦، الموضح ١ / ٣٨٧، البيان ١ / ٢٢٦، التبيان ٩٠، الفريد ١ / ٦٤٨.

(٥) ش / ١٠٦.

وقد اختلف في توجيه النصب على قولين:

١. أنه توكيد لـ(الأمر) فهو بمنزلة (أجمعين) في الدلالة على الإحاطة والعموم، قال به الفراء^(١)، والزجاج^(٢)، والنحاس^(٣)، وابن خالويه^(٤)، والأزهري^(٥)، وأبو علي الفارسي^(٦)، وغيرهم^(٧).
٢. أنه بدلٌ من (الأمر)، قال به: الأخفش^(٨)، والطبري^(٩)، وذكره غيرهم^(١٠)، ولم يظهر لي وجه إعرابه على البدلية، وهو مرجوح عند المتعجب الهمداني^(١١)، وتعقب السمين الحلبي هذا الإعراب بقوله: ((وهذا ليس بواضح))^(١٢).

(١) معاني القرآن / ١ / ٢٤٣.

(٢) معاني القرآن وإعرابه / ١ / ٤٠٣.

(٣) إعراب القرآن / ١ / ٤١٣.

(٤) إعراب القراءات / ١ / ١٢٠.

(٥) معاني القراءات / ١ / ٢٧٧.

(٦) الحجة / ٣ / ٩٠.

(٧) انظر: حجة القراءات ١٧٧، شرح الهداية / ١ / ٢٣٥، مشكل إعراب القرآن ١٥٨، الكشف / ١ / ٣٦١،

كشف المشكلات / ١ / ٢٦٦، الموضح / ١ / ٣٨٨، البيان / ١ / ٢٢٦، التبيان ٩٠، الفريد / ١ / ٦٤٨.

(٨) معاني القرآن / ١ / ٢٣٦.

(٩) جامع البيان / ٦ / ١٦٨.

(١٠) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٥٨، التبيان ٩٠.

(١١) الفريد / ١ / ٦٤٨.

(١٢) الدر المصون / ٣ / ٤٤٨.

و(كُلُّ) عند النحويين لها استعمالان^(١):

١. تأتي مبتدأة أي: مفردة لغير معنى التوكيد كقولهم: كلُّهم منطلقون، وعليه قراءة الرفع في الآية.
٢. تأتي تابعة لما قبلها لإفادة التوكيد فهي بمعنى (أجمعين) التي تفيد العموم، ولا تأتي إلا تابعة، وعليه قراءة النصب في الآية.

(١) انظر: الأصول في النحو ٢ / ٢١، علل النحو ٣٨٨، الباب ١ / ٤٠٢، المقاصد الشافية ٥ / ١٥.

المسألة الثالثة

في قوله تعالى: [r q p o nmlk j i h f edc]
 { z y x w u t s }^(١).

يقول الرماني: «ويقال: من قرأ [وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةٌ بِالرَّفْعِ؟ الجواب: نافع، والباقون بالنصب^(٢)، وهو الاختيار؛ لأنه أحسن في الاتصال على معنى: وإن كانت المتروكة واحدة، وأما الرفع فعلى: وإن وقعت واحدة^(٣)».

جعل الرماني قراءة النصب على إضمار اسم (كان) الناقصة، وتكون (واحدة) هي الخبر، والتقدير: وإن كانت المتروكة واحدة، أما الرفع فوجهه على أن (كان) هنا بمعنى وقع وحدث، فتكون تامة، والتقدير: وإن وقعت واحدة.

وقد ذكر النحويون والمفسرون هذا التوجيه والاحتجاج للقراءتين متفقين في ذلك^(٤). فالرماني وغيره أدركوا الفرق بين (كان) الناقصة والتامة التي تحمل معنى الوقوع والحدوث والخلق فتستغني عن الخبر المنصوب، ويقتصر فيها على الفاعل فقط، يقول سيبويه: «وقد يكون ل(كأن) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول: قد كان عبداً لله أي: قد خلق»

(١) النساء: ١١.

(٢) انظر قراءتهم في: السبعة ٢٢٧، التذكرة ٢ / ٣٧٢، التيسير ٧٨.

(٣) الجامع ب / ١٩٠.

(٤) انظر هذا التوجيه في: إعراب النحاس ١ / ٤٤٠، إعراب ابن خالويه ١ / ١٢٩، معاني القراءات ١ / ٢٩٣، الحجة للقراء ٣ / ١٣٥، الكتاب المختار ١ / ١٩٢، حجة القراءات ١٩١، الكشف ١ / ٣٧٨، مشكل إعراب القرآن ١٧٢، شرح الهداية ٢ / ٢٤٥، الكشف ١ / ٥١١، كشف المشكلات ١ / ٢٩٣، الموضح ١ / ٤٠٥، البيان ١ / ٢٤٤، التبيان ٩٨، الفريد ١ / ٦٩٩، البحر المحيط ٣ / ٢٥٥.

عبدُ الله، وقد كان الأمرُ أي: وقع الأمرُ^(١).

المسألة الرابعة

في قوله تعالى: [۹] لَشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَلَّذِي نَقُولُ لَكُنْ فَيَكُونُ ﴿٤٠﴾ Z^(٢).

يقول الرماني: «ويقال: من قرأ [فَيَكُونُ Z نصباً؟ الجواب: ابن عامرٍ والكسائيُّ، وقرأ الباقون: [فَيَكُونُ Z^(٣) رفعاً على: فهو يكون، والنصبُ بالعطفِ على: أن يقولَ: كن فيكون^(٤)».

وجّه الرماني قراءة الجمهور بالرفع على أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف أي: فهو يكون^(٥)، ووجهُ النصبِ وهي قراءة ابن عامرٍ والكسائيِّ بالعطفِ على (أن نقولَ)^(٦)، وهناك وجهان آخران للرفع وهما:

(١) الكتاب ١ / ٤٦، وانظر الحديث عن (كان) التامة في: اللمع ٨٨، المحل ٩٨، الأزهية ١٨٣، شرح اللمع لابن برهان ١ / ٤٨، اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ١٤٥، شرح الرضي للكافية القسم الثاني / ٢ / ١٠٢٣، همع الهوامع ٢ / ٨٢.

(٢) النحل: ٤٠.

(٣) انظر القراءتين في: السبعة ٣٧٣، إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٩٦، إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ٣٥٤، التذكرة ٢ / ٤٩٢، حجة القراءات ٣٨٩، التيسير في القراءات السبع ١١٢.

(٤) الجامع ط / ٢٥٤.

(٥) ذكر هذا الوجه في: معاني الفراء ١ / ٧٥، ٢ / ١٠٠، معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٦٢، إعراب النحاس ٢ / ٣٩٦، معاني القراءات ١ / ١٧٣، إعراب القراءات ١ / ٣٥٤، حجة القراءات ٣٩٠، الكتاب المختار ١ / ٤٥٨، شرح الهداية ١ / ١٨٠، الموضح ٢ / ٧٣٦، التبيان ٢٣٠، البحر المحيط ١ / ٥٢٧.

(٦) انظر هذا التوجيه في: معاني الفراء ٢ / ١٠٠، معاني الأخفش ١ / ١٥٢، جامع البيان ١٤ / ٢٢٢، معاني معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٦٢، إعراب النحاس ٢ / ٣٩٦، إعراب القراءات ١ / ٣٥٤، الحجة للقراء ٥ / ٦٥، حجة القراءات ٣٩٠، الكتاب المختار ١ / ٤٥٨، الموضح ٧٣٦.

١. أن يُجعل الكلام مكتفياً عند قوله: [٩] لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ ﻻَ فَقَدْ تَمَّ

الكلام، ثم قال: فسيكون ما أراد الله، وهو قول الفراء الذي يرجح الرفع في هذه الآية^(١).

٢. أن يكون عطفاً على موضع (كُنْ)؛ لأن معناه: يكونه، فالتقدير: إنما يكونه فيكون^(٢).

وقد قرأ ابنُ عامرٍ [فَيَكُونُ ﻻَ] بالنصب فيما وردت به من القرآن أي: في آية (البقرة)^(٣)،

و(آل عمران)^(٤)، و(النحل)^(٥)، و(مريم)^(٦)، و(يس)^(٧)، و(غافر)^(٨)، أما الكسائي فلم يقرأ

يقراً بالنصب إلا في آية (النحل) وفي (يس)^(٩)، وكلتا الآيتين سُبِقتا بفعلٍ منصوب، فتعرب

(فيكون) بالعطف عليه، أما قراءة ابن عامر في غير هاتين الآيتين فقد ضعّفها كثيرٌ من علماء

(١) معاني القرآن ١ / ٧٥، وقال به الطبري، جامع البيان ١٤ / ٢٢٢.

(٢) الحجة للقراء السبعة ٢ / ٢٠٨، شرح الهداية ١ / ١٨٠.

(٣) آية: ١١٧.

(٤) آية: ٤٧، ٥٩.

(٥) آية: ٤٠.

(٦) آية: ٣٥.

(٧) آية: ٨٢.

(٨) آية: ٦٨.

(٩) انظر هذه القراءات في: السبعة ١٦٩، ٢٠٦، ٣٧٢، ٤٠٩، ٥٤٤، التذكرة ٢ / ٣٢٠، التيسير ٦٥،

١١٢، ١٢١، ١٥٠، ١٥٦.

القراءة والنحو^(١)؛ لأنَّ وجهَ النَّصبِ فيها مشكِّلٌ، فلم تُسبقَ بما ينصبها أو تُنصبُ عليه، وقد وُجِّهت هذه القراءةُ بأمور، منها:

١. أنَّ (أَنَّ) الناصبة قد تضمَّر بعد (إنها)، وذلك أن يُنزل الحصرُ بها منزلةَ الطلبِ في نصبِ الفعلِ المقترنِ بالفاء^(٢).

٢. النَّصبُ على جوابِ الأمرِ، وهو قولُ الزجاج^(٣)، وردَّ عليه الرماني والنحويون في ذلك^(٤)؛ لأنه غيرُ موافق لما يسمَّى الجواب بالفاء؛ إذ الأمر هنا ليس على حقيقته فليس هناك مخاطبٌ به مأمور، وأجاز فيه الفارسي أنَّ (كُنْ) لما كان على لفظ الأمر وإن لم يكن المعنى عليه حُمِّل على صورة اللفظ فشبهه بالأمر الحقيقي^(٥).

(١) انظر: السبعة ١٦٩، الحججة في القراءات ٣٧، معاني القراءات ١ / ١٧٣، الحججة للقراء السبعة ٢ / ٢٠٥،

٢٠٥، الكتاب المختار ١ / ٧٢، ١٥٦، الكشف ١ / ٢٦٠، شرح الهداية ١ / ١٧٩، كشف المشكلات

١ / ٩٢، البيان ١ / ١١٩، التبيان ٣٨، إبراز المعاني ٣٣٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ١٣٢، همع الهوامع ٤ / ١٣٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٦٢.

(٤) انظر: الجامع ب / ٩، ط / ٢٥٤، المقتضب ٢ / ١٧، إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٩٦، الإغفال ١ /

٣٨٣، التبيان ٣٨، البيان في إعراب القرآن ١ / ١٢٠، وقد سبق الحديث عن نقد الرماني لهذا الإعراب

وردَّه عليه في الفصل السابق ص ٢٥٧.

(٥) الحججة للقراء ٢ / ٢٠٦، الموضح ١ / ٢٩٦، البحر المحيط ١ / ٥٢٧.

المسألة الخامسة

في قوله تعالى: [عَلَيْهِمْ ثَابٌ سُنْدِسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُوءٌ أَسَاوِرٌ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَنَهُمْ رَهْمٌ شَرَابًا طَهُورًا] (١).

يقول أبو الحسن الرماني: «ومن تركَ صَرْفَ [وَإِسْتَبْرَقَ] فقد غلط؛ لأنَّ الأعجميَّ إذا عَرَّبَ في حال تنكيره انصرف، ودليله الإِستَبْرَقُ، وهو ما يُحْكِي (٢) عن ابن محيِصن (ت ١٢٣هـ).... وقرأ [خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ] جميعاً بالرفع نافعٌ، وحفصٌ عن عاصمٍ، وقرأ [خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ] جميعاً بالجرِّ حمزةٌ والكسائي، وقرأ [خُضْرٌ جراً، و [وَإِسْتَبْرَقٌ] رفعاً ابنُ كثيرٍ، ونافعٌ (٣) في رواية أبي بكرٍ، وقرأ [خُضْرٌ] رفعاً و [وَإِسْتَبْرَقٌ] جراً أبو عمرو وابنُ عامرٍ (٤).

قرأ ابنُ محيِصن [وَإِسْتَبْرَقَ] بفتح القاف جعله اسماً أعجمياً ولم يصرفه، ثم ذكر الرماني القراءات الأخرى التي يرتضيها في (إِستَبْرَق).

والاختيار عند الرمانيّ الصّرف؛ لأنّه اسمٌ أعجميٌّ أصله فارسيّ فهو معرّب، والاسم الأعجميّ المعرّب إذا نكّر انصرف، ودخلت عليه الألف واللام فتقول: الإِستَبْرَقُ، وقد ذكر ذلك الزجاج (٥)، والطبري (٦)، وابن دريد (٧)، وغيرهم (١)، وقد وُجّهت على أنها عربية، وأنها

(١) الإنسان: ٢١.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٠٤، إعراب القراءات ٢ / ٤٢٣، الإتحاف ٥٦٦.

(٣) الصواب أنه عاصم، انظر هذا القراءات في: السبعة ٦٦٤، التذكرة ٢ / ٧٤٦، التيسير ١٧٧.

(٤) الجامع ف / ٩٦.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٠٤.

(٦) جامع البيان ٢٣ / ٥٦٩.

(٧) جوهرة اللغة ٣ / ١٣٢٦.

وأنها من الفعل الماضي (بِرق) فلما سمي به قُطعت ألفه^(٢).
وقد نُقِلَ عن ابن محيصن وجهٌ آخرٌ في قراءتها، وهو أن تُجْعَلِ الهمزة وصلًا فكأنه جعله
على وزن الفعل^(٣)، وهذا مشكّلٌ أيضاً؛ لأنَّ الأصل في الأسماء أن تكون مقطوعة الهمزة^(٤)،
ولا يحمل على أنه مما سُمِّيَ بالفعل وأنَّ فيه ضميراً؛ لأن ذلك خاصٌّ بالأعلام وليس الإستبرق
علماً^(٥)، ووجه أبو حيان هذه القراءة بأنه مما حُذِفَ فيها الهمزة للتخفيف على غير قياس، أو أنه
لما سُمِّيَ بالفعل عامله معاملة الفعل في وصل الهمزة^(٦).

(١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥ / ١٠٥، إعراب القراءات ٢ / ٤٣٣، مشكل إعراب القرآن ٧٣٧،

المعرب ٦٣، الكشف ٤ / ٦٧٤، البيان ٢ / ٤٨٤.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٧٣٧، البحر المحيط ٨ / ٥٥٨، الدر المصون ١٠ / ٦٢١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٠٤، إعراب النحاس ٥ / ١٠٤، مختصر شواذ ابن خالويه ١٦٦، البحر

المحيط ٨ / ٥٥٨، الإتخاف ٥٦٦.

(٤) إعراب النحاس ٥ / ١٠٤، التبيان ٣٦٢، الدر المصون ٤ / ٦٢١.

(٥) المحتسب ٢ / ٣٠٤، مشكل إعراب القرآن ٧٣٧.

(٦) البحر المحيط ٦ / ١٥٣.

المسألة السادسة

في قوله تعالى: [(* + , - . / 0 1 Z) في قوله تعالى: (١)] .
قال أبو الحسن: «وقرأ عاصمٌ وحده: [فَتَنْفَعُهُ الذُّكْرَى Z بالنصبِ على جواب (لعل)،
وقرأ الباقر (٢) بالرفع على العطفِ على [يَذْكُرُ Z]» (٣) .
جعل النصبَ في (فَتَنْفَعُهُ) على جواب (لعل)؛ لأنها تنصب جوابها إذا كان بالفاء كالأمر
والنهي، وقال بهذا معظم علماء القراءة والإعراب (٤) .
وجعل الرفعَ بالعطف على (يَذْكُرُ) (٥)، وعطفَه الزجاج (٦) وغيره (٧) على (يَزَكِّي) (٨) .
وقد اختلف النحويون في نصب الفعل المضارع في جواب (لعل)، فلم يجزه البصريون،

(١) عيس: ٣، ٤ .

(٢) انظر قراءتهم في: السبعة ٦٧٢، التذكرة ٢ / ٧٥٤، التيسير ١٧٨ .

(٣) الجامع ف / ١٢٩ .

(٤) معاني الفراء ٣ / ٢٣٥، جامع البيان ٢٤ / ١٠٦، معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٢٠، إعراب النحاس ٥ /

٥ / ١٤٩، إعراب القراءات ٢ / ٤٣٩، معاني القراءات ٣ / ١٢١، الحجة للقراء ٦ / ٣٧٦، حجة

القراءات ٧٤٩، الكتاب المختار ٢ / ٩٥٣، الكشف ٢ / ٣٦٢، مشكل إعراب القرآن ٧٥٢، شرح

الهداية ٢ / ٥٤٨، الكشف ٤ / ٧٠٢، البيان ٢ / ٤٩٤، التبيان ٣٨٦ .

(٥) وقد عطفه عليه كثير من العلماء انظر: جامع البيان ٢٤ / ١٠٦، مشكل إعراب القرآن ٧٥٢، شرح

الهداية ٢ / ٥٤٨، الكشف ٤ / ٧٠٢، البيان ٢ / ٤٩٤، التبيان ٣٨٦، البحر المحيط ٨ / ٥٩٤ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٢٠ .

(٧) حجة القراءات ٧٤٩، الكتاب المختار ٢ / ٩٥٣ .

(٨) وأجاز العطف على الفعلين (يَزَكِّي) أو (يَذْكُرُ) ابن خالويه، إعراب القراءات ٢ / ٤٤٢، ومكي بن أبي

طالب، الكشف ٢ / ٣٦٢ .

فالترجي لا جواب له عندهم^(١)؛ لأنَّ المقرونَ بالترجي في حكم الواجبات فلا يكون له جوابٌ منصوب^(٢).

وتابع البصريين طائفةٌ من النحويين كابن جنبي^(٣)، وابن يعيش^(٤)، وابن عصفور^(٥). وأجاز الكوفيون نصبَ المضارع في جواب (لعل) مستدلين على ذلك بالسمع^(٦) كما في في نصب قوله (فأطلع) على قراءة حفصٍ عن عاصم^(٧) من قوله تعالى: [\] ^ _ ` ، (٨) Z n m l k j i h g f e d c b a ` واستشهدوا أيضاً بقراءة النصب في [فَتَنَّفَعَهُ Z]، وتابعهم في ذلك جماعة من النحويين منهم ابن خالويه^(٩)، ومكيُّ بن أبي طالب^(١٠)، وابن برهان^(١١) (ت ٤٥٦هـ)، والزنجشري^(١)،

(١) الكتاب ٣/ ٢٨-٤١، المقتضب ٢/ ١٣، الأصول ٢/ ١٥٤، وانظر: إعراب النحاس ٥/ ١٤٩،

مشكل إعراب القرآن ٧٥٢، ارتشاف الضرب ٤/ ١٦٧٣، البحر المحيط ٧/ ٦١٧، ٨/ ٥٩٥، الدر

المصون ٩/ ٤٨٢، ١٠/ ٦٨٦.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٨، شرح التسهيل ٤/ ٣٤.

(٣) اللمع ١٨٧، سر صناعة الإعراب ١/ ٢٧٠.

(٤) شرح المفصل ٧/ ٢٦.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٥٥.

(٦) معاني الفراء ٣/ ٩، ٢٣٥، جامع البيان ٢٠/ ٣٢٦، ٢٤/ ١٠٦.

(٧) انظر القراءة في: السبعة ٥٧٠، التذكرة ٢/ ٦٥٢، التيسير ١٥٥.

(٨) غافر: ٣٦، ٣٧.

(٩) إعراب القراءات ٢/ ٢٧٠، ٤٣٩.

(١٠) الكشف ٢/ ٢٤٤، مشكل إعراب القرآن ٧٥٢.

(١١) شرح اللمع ٣٥٦.

والباقولي^(٢)، والأنباري^(٣)، وابن مالك حيث قال: «وألحق الفراء الرجاء بالتمني فجعل له جواباً منصوباً، ويقول له أقول لثبوت ذلك سماعاً»^(٤)، وقال به الرضي^(٥).

وقد تأول البصريون قوله تعالى (فأطلع) إما على أنه جوابٌ للأمر وهو [_ ` Za، أو بالعطف على التوهم أي: توهم أنَّ الفعلَ المرفوعَ (أبلغ) الواقع خبراً منصوبٌ ب(أن)؛ لأن (لعل) تقترن ب(أن) كثيراً^(٦)، أما النصب في [فَتَنَّفَعَهُ Z فلم يتكلموا عنه.

(١) الكشاف / ٤، ١٧٢، ٧٠٢.

(٢) كشف المشكلات / ٢، ١١٧٨.

(٣) البيان / ٢، ٣٣١، ٤٩٤.

(٤) شرح الكافية الشافية / ٢، ١٣٠.

(٥) شرح الكافية القسم الثاني / ٢، ٨٧٢.

(٦) انظر: البحر المحيط / ٧، ٦١٧، الدر المصون / ٩، ٤٨٢، مغني اللبيب / ٥١٨.

المسألة السابعة

في قوله تعالى: [فَيَنْظُرُ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ^(٢٤) أَنَا] أَلَمْ آء صَبَاً^(٢٥) Z^(١).

يقول أبو الحسن الرماني: «وقرأ [أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا Z بفتح الألف حمزة والكسائي وعاصم، وقرأ الباقون^(٢) بالكسر على الاستئناف، والأول على البدل من طعامه، ويصلح على خير ابتداءٍ محذوف^(٣) ».

وجّه القراءة بفتح الهمزة على البدل من (طعامه) في الآية قبلها، فكأن التقدير: فلينظر الإنسان إلى صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا؛ لأنه بمعنى المصدر، فيكون موضعها الجر على نية تكرير الجار، وعلى هذا معظم علماء الإعراب والقراءة^(٤).

وجعله أبو علي الفارسي من بدل الاشتمال؛ لأن هذه الأشياء مشتملة على الطعام ومنها يتكوّن^(٥).

وأجاز الرماني أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: طعامه صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا، وهو قول للفراء^(٦)، والطبري^(٧)، وآخرين^(١).

(١) عبس: ٢٤، ٢٥.

(٢) انظر قراءتهم في: السبعة ٦٧٢، التذكرة ٢ / ٧٥٤، التيسير ١٧٨.

(٣) الجامع ف / ١٣٣.

(٤) معاني الفراء ٣ / ٢٣٨، معاني القرآن وإعراجه ٥ / ٢٢٢، جامع البيان ٢٤ / ١١٥، إعراب القراءات ٢ /

٢ / ٤٤٠، معاني القراءات ٣ / ١٢٢، حجة القراءات ٧٦٠، شرح الهداية ٢ / ٥٤٨.

(٥) الحجة للقراء السبعة ٦ / ٣٧٨، وانظر: مشكل إعراب القرآن ٧٥٣، الكشف ٢ / ٣٦٢، البيان ٢ /

٤٩٥، البحر المحيط ٨ / ٥٩٨.

(٦) معاني القرآن ٣ / ٢٣٨.

(٧) جامع البيان ٢٤ / ١١٥.

وقيل: على تقدير اللام أي: لأننا صببنا فتكون في موضع جرٍّ، أو موضع نصب على حذف اللام^(٢).

ووجه الكسر على الاستثناف كما يقول الرماني، وهو قول الفراء^(٣)، والزجاج^(٤)، والطبري^(٥)، والأزهري^(٦) وآخرين^(٧).

وتُفتح همزة (إنَّ) إذا دخل عليها حرف جرٍّ؛ لأنها تكون مظنةً للمفرد، فالمجرور لا يكون إلا مفرداً^(٨)، وقد اختلف النحويون في موضع (أنَّ) وما بعدها الذي يؤول بالمصدر، فالكسائي يجعل موضعها الخفض^(٩)، والخليل^(١٠)، والفراء^(١١)، والمبرد^(١٢)، وغيرهم^(١٣) يجعلونه

(١) النكت في القرآن ٢ / ٧٠٦، الكشف ١ / ٣٦٢.

(٢) إعراب النحاس ٥ / ١٥٣، إعراب القراءات ٢ / ٤٤٠، مشكل إعراب القرآن ٧٥٣، البيان ٢ / ٤٩٥، التبيان ٣٨٦.

(٣) معاني القرآن ٥ / ٢٣٨.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٢٢.

(٥) جامع البيان ٢٤ / ١١٥.

(٦) معاني القراءات ٣ / ١٢٢.

(٧) حجة القراءات ٧٥٠، الكشف ٢ / ٣٦٣، شرح الهداية ٢ / ٥٤٨، الكشف ٤ / ٧٠٤، البيان ٢ / ٤٩٥، البحر المحيط ٨ / ٥٩٨.

(٨) الكتاب ١ / ١٢٦، المقتضب ٢ / ٣٤٦، الأصول في النحو ١ / ٢٦٦، المرتجل ١٧٣، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني ٢ / ١٢٤٧.

(٩) معاني القرآن ٢ / ١٧٣، ٢٣٨.

(١٠) الكتاب ٣ / ١٢٦، ١٢٨.

(١١) معاني القرآن ١ / ٥٨، ١٤٨، ٢٦١.

يجعلونه النصب، وأجاز سيويه الوجهان^(٣).

وتُكسر همزة (إنَّ) في العربية إذا وقعت في ابتداء الكلام كما في هذه القراءة، ويقول الرماني عن ذلك في موضع آخر من كتابه: «وإنَّ تكسر في ثلاثة مواضع: في الحكاية بعد القول، وفي الابتداء، وفي دخول اللام في خبرها»^(٤).

(١) المقتضب ٢ / ٣٢٠.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ١٥٠، مغني اللبيب ٤٩٥.

(٣) الكتاب ٣ / ١٢٨.

(٤) الجامع م / ١٣٥، وانظر: الكتاب ١ / ١٢٣، المقتضب ٢ / ٣٤٦، الأصول في النحو ١ / ٢٦٢، الفصل

٢٩٨، المرتجل ١٧١، شرح الكافية الشافية ١ / ٢١٤، شرح الرضي القسم الثاني ٢ / ١٢٤٥، المقاصد

الشافية ٢ / ٣٢٠.

المسألة الثامنة

في قوله تعالى: [z m l k j]^(١).

يقول أبو الحسن: «وقرأ عاصمٌ [حَمَّالَةَ الحَطْبِ زِ نَصَبًا عَلَى الذَّمِّ، وقرأ الباقون^(٢):
[حَمَّالَةُ الحَطْبِ زِ بِالرَّفْعِ]^(٣)».

وجّه الرماني قراءة النصب بأنه على الذم، أما الرفع فلم يذكر وجهه، وقد تعددت أقوال
العلماء في كلتا القراءتين على النحو الآتي:

فذكروا في النصب وجهين:

١. النصب على الذم، وقال به سيبويه^(٤)، والفراء^(٥)، والأخفش^(٦)،
والزجاج^(٧)، والطبري^(٨)، وأبو جعفر النحاس^(٩)، وابن خالويه^(١٠)،

(١) المسد: ٤.

(٢) انظر قراءتهم في: السبعة ٧٠٠، التذكرة ٢ / ٧٧٥، التيسير ١٨٣.

(٣) الجامع ف / ٢٢٣.

(٤) الكتاب ٢ / ٧٠.

(٥) معاني القرآن ٣ / ٢٩٨.

(٦) معاني القرآن ٢ / ٥٨٨.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٨٩.

(٨) جامع البيان ٢٤ / ٧١٦.

(٩) إعراب القرآن ٥ / ٣٠٦.

(١٠) إعراب القراءات ٢ / ٥٤٢، الطارقية ٤٢١.

والأزهري^(١)، وأبو علي الفارسي^(٢)، وآخرون^(٣).

٢. أن تكون منصوبة على الحال^(٤)؛ لأنها نكرة، والمرأة معرفة، وتكون الإضافة على معنى الانفصال، وينوى بها التنوين، والتقدير: وامرأته حمالة الحطب، قال به الفراء^(٥)، والأخفش^(٦)، والطبري^(٧)، والنحاس^(٨)، وابن خالويه^(٩)، وغيرهم^(١٠).

أما وجه الرفع ففيه أقوال:

١. أن تكون صفةً ل(امرأته) ذكره الفراء^(١١)، والأخفش^(١)، والزجاج^(٢)،

(١) معاني القراءات ٣ / ١٧١.

(٢) الحجة ٦ / ٤٥١.

(٣) انظر: حجة القراءات ٧٧٦، الكتاب المختار ٢ / ١٠٠٠، الكشف ٢ / ٣٩٠، شرح الهداية ٢ / ٥٥٧، النكت في القرآن ٢ / ٧٧٢، كشف المشكلات ٢ / ١٤٨٩، الموضح ٣ / ١٤١٠، البيان ٢ / ٥٤٤، التبيان ٣٩٥.

(٤) وهو ما يعرف بالقطع عند الكوفيين وذلك إذا كان النعت نكرة وما قبله معرفة انقطع منه، انظر: الأصول في النحو ١ / ٢١٦.

(٥) معاني القرآن ٣ / ٢٩٨.

(٦) معاني القرآن ٢ / ٥٨٨.

(٧) جامع البيان ٢٤ / ٧١٦.

(٨) إعراب القرآن ٥ / ٣٠٦.

(٩) الطارقية ٤٢١.

(١٠) انظر: الكتاب المختار ٢ / ١٠٠٠، التبيان ٣٩٥.

(١١) معاني القرآن ٣ / ٢٩٨.

والطبري^(٣)، وأبو جعفر النحاس^(٤)، والأزهري^(٥)، وأبو علي الفارسي^(٦)،
وآخرون^(٧).

٢. أن تكون خبراً إما ل(امراته)، ذكره الفراء^(٨)، وأبو جعفر النحاس^(٩)، وابن
خالويه^(١٠)، والأزهري^(١١)، وغيرهم^(١٢).
أو على إضمار مبتدأ أي: هي حمالة الحطب، ذكره ابن خالويه^(١٣)، وغيره^(١).

(١) معاني القرآن ٢ / ٥٨٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٨٩.

(٣) جامع البيان ٢٤ / ٧١٦.

(٤) إعراب القرآن ٥ / ٣٠٦.

(٥) معاني القراءات ٣ / ١٧١.

(٦) الحجّة ٦ / ٤٥١.

(٧) انظر: حجة القراءات ٧٧٦، الكتاب المختار ٢ / ١٠٠٠، الكشف ٢ / ٣٩٠، مشكل إعراب القرآن

٨١٠، النكت في القرآن ٢ / ٧٧٢، الموضح ٣ / ١٤١٠، التبيان ٣٩٥.

(٨) معاني القرآن ٣ / ٢٩٨.

(٩) إعراب القرآن ٥ / ٣٠٦.

(١٠) إعراب القراءات ٢ / ٥٤٢.

(١١) معاني القراءات ٣ / ١٧١.

(١٢) انظر: حجة القراءات ٧٧٧، الكشف ٢ / ٣٩٠، مشكل إعراب القرآن ٨١٠، التبيان ٣٩٥.

(١٣) الطارقية ٤٢١.

٣. على البدل من (امراته) قال به مكى بن أبى طالب^(٢).

وجعل مكى بن أبى طالب النصب أبين وأوفق للسياق؛ لأن هذه المرأة قد اشتهرت بالنميمة فجرت صفتها على الذم لها لا للتخصيص، فالنصب يزيد لها تعريفاً وتبييناً؛ إذ لم تُجر الإعراب على مثل إعرابها، إنما قصدت إلى ذمها، لا لتخصيصها من غيرها بهذه الصفة التي اختصتها بها^(٣).

(١) انظر: الكشف ٢ / ٣٩٠، مشكل إعراب القرآن ٨١٠، شرح الهداية ٢ / ٥٥٧، النكت في القرآن ٢ /

٧٧٢، البيان ٢ / ٥٤٤، التبيان ٣٩٥.

(٢) الكشف ٢ / ٣٩٠.

(٣) المصدر السابق ٢ / ٣٩٠.

الفصل السادس: موقفه من الأصول النحوية:

- المبحث الأول: موقفه من الأدلة النقلية.

- المطلب الأول: القراءات القرآنية.

عُني العلماء بالقراءات القرآنية فوضعوا شروطاً لتمييزها وضبطها وتحريرها، ومعرفة الصحيح المقبول منها، وجعلوا أركان القراءة الصحيحة ثلاثة، وهي:

١. اتصال السند إلى رسول الله ^٨ وصحته.

٢. موافقة القراءة لرسم المصحف ولو احتمالاً.

٣. موافقة القراءة لأحد أوجه العربية^(١).

وقد جمع إمام القراء أبو بكر أحمد بن موسى ابن مجاهد القراء السبعة، وصنّف كتاباً في قراءاتهم، وتبعه الناس على ذلك^(٢)، وقد أجمع العلماء على ما روي عن هؤلاء السبعة، واستمر الإجماع عليها^(٣).

وأما ما عدا قراءة هؤلاء فيقول عنها ابن جني: «فسمّاه أهل زماننا شاذاً أي خارجاً عن قراءة القراء السبعة»^(٤).

وقد أجمع النحويون على أن النصّ القرآني هو أصحُّ كلام عربيٍّ يحتاج به، يقول الفراء:

(١) الإبانة عن معاني القراءات ٥١، النشر في القراءات العشر ١ / ٩، المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق

بالكتاب العزيز ٣٥٨، لطائف الإشارات لفنون القراءات ١ / ٦٧، علم القراءات ٣٦، ٣٧، في علوم

القراءات ٤٨.

(٢) المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز ٣٦١، القواعد والإشارات في أصول القراءات ٣١،

النشر في القراءات العشر ١ / ٢٤.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١ / ٨٠.

(٤) المحتسب ١ / ٣٢.

«والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر»^(١)، لكنهم تفاوتوا في الإفادة من القراءات القرآنية، فالبصريون احتجوا بالقراءة التي تتفق مع أصولهم ومنهجهم، وتطرد مع مقاييسهم، وما خالفها فمنهم من توقّف فيه، ومنهم من رَفَضَ الاحتجاج به، فهم قاسوها على لغات العرب، أما الكوفيون فهم أحسنُ حالاً منهم حيث قبلها أكثرهم، واحتجوا بها، وعقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أحكامهم، وهذا أسلم وأصح؛ لأن القراءات قامت على الرواية والسماع، ولأن القراء كانوا في عصر الاحتجاج، وأكثرهم ممن عُرف بالفصاحة والضبط، ولأنهم يتحرّجون في الدقة فيها أكثر من غيرها^(٢).

وقد شغلت القراءات أذهان النحويين منذ نشأة النحو، فالنحويون الأوائل كانوا قرّاء؛ ولعلّ اهتمامهم بها وجّههم إلى الدراسة النحوية، ليلائّموا بين القراءات والعربية، بين ما سمعوا ورووا من القراءات، وبين ما سمعوا ورووا من كلام العرب^(٣).

أما المتأخرون من النحاة فقد اعتدوا بالقراءة القرآنية وجعلوها حجة لهم، وبيّن ذلك السيوطي بقوله: «وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل ولو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يُجْزِ القياس عليه كما يُحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه...»^(٤).

وقد ظهر في هذا الكتاب إجلالُ الرماني للقراءات القرآنية وتقديره لها، ومن مظاهر

ذلك:

(١) معاني الفراء / ١ / ١٤.

(٢) أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ٥٧، ٥٨، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو

٣٣٧، ٣٤٥، موقف النحاة من القراءات القرآنية ٧٨، ٧٩، علم القراءات: نشأته وأطواره ٤٠٦،

٤٠٧.

(٣) أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ٥٥.

(٤) الاقتراح ٢٤.

١. تغليظه القول على من أنكر شيئاً منها في أكثر من موضع من كتابه.
 ومن ذلك: ما ذكره في معرض رده على أبي جعفر الطبري^(١) الذي يرى أن مخادعة المنافق لله حقيقية بكذبه بلسانه، وإظهاره خلاف ما يضمّر، فالقراءة الصحيحة - كما يرى الطبري - التي تناسب هذا المعنى هي [وَمَا يُخَادِعُونَ Z^(٢) بدون ألف؛ لأنه حصل منهم خداع لله والذين آمنوا ولم يخدعوه بل خدعوا أنفسهم ف(يخدعون) يدلُّ على وقوعه، أما [وَمَا يُخَادِعُونَ Z على القراءة الأخرى^(٣) فقد يقع وقد لا يقع، كما تقول: قاتل زيداً وعمراً وما قتل إلا نفسه، ف(عمرو) قاتل (زيداً) ولم يقتل إلا نفسه، هذه حجة الطبري في اختيار هذه القراءة ثم قال: ((فلذا وجبت الصحة لقراءة من قرأ [وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ Z^(٤)، فأنكر الرماني عليه ردّ هذه القراءة، وقال: ((وغلط هذا القائل غلطاً آخر، فزعم أن الصحيح من القراءة [وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ Z^(٥) دون [وَمَا يُخَادِعُونَ Z فأنكر قراءةً صحيحةً قد قامت بها الحجة، وقرأت بها الأئمة: نافع وابن كثير وأبو عمرو وغيرهم ممن لا يخفى كبره، وهي قراءة أهل الحرمين: مكة والمدينة، ومن تجاسر على ردّ قراءة مثل هذا لم يكن بينه وبين من تجاسر على

(١) لم يسمه الرماني بل أشار إليه بقوله وقال بعضهم، وانظر كلام الطبري في: جامع البيان ١ / ٢٨٣.

(٢) البقرة: ٩.

(٣) قراءة [وَمَا يُخَادِعُونَ Z قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وقرأ بـ [وَمَا يُخَادِعُونَ Z ابن عامر،

وعاصم، وحزمة، والكسائي، انظر: السبعة ١٤١، إعراب القراءات السبع ١ / ٦٣، معاني القراءات

١ / ١٣٣، التذكرة في القراءات ٢ / ٣٠٩، حجة القراءات ٨٧، الكتاب المختار ١ / ١٣، التيسير ٦٢،

الإقناع ٢ / ٥٩٧.

(٤) جامع البيان ١ / ٢٨٥.

(٥) البقرة: ٩.

رد^(١) [/ Z O فرق^(٢)، ومن فعل ذلك فقد ردَّ آيةً من كتاب الله قد قامت الحجة بأنها مُنزلةٌ، ولزم من الإثم ما يلزم مثله، فبعضُ أهل العلم يكفِّره بذلك^(٣)، وبعضهم يتوقف عن إكفاره بما يُشكل من وجوه القراءة به، وكيف كان الأمرُ في ذلك فقد أتى عظيمها عند الجميع^(٤)، ويظهر من كلام أبي الحسن مكانة القراءات عنده، وأنها بمنزلة القرآن لا يجوز إنكارُ شيءٍ منها، بل الواجب احترامها والاعتدادُ بها وحفظها وصيانتها.

ويقول الرماني في ردِّ آخر على ابن جرير الطبري الذي اختار قراءة التخفيف في [يَكْذِبُونَ Z دون التشديد^(٥)؛ لأنها بمعنى الكذب، وهو المراد، أما التكذيبُ فلم يجز له ذكرٌ في الآيات، فقال أبو الحسن معترضاً: «وزعم بعضهم أن الصحيح من القراءة [] ^ Z_ بمعنى الكذب دون التكذيب الذي لم يجز له ذكرٌ، واعتلَّ في ذلك بأن الوعيد على ما تقدم ذكره؛ إذ قال جلَّ ذكره: [< = > ? @ A B C Z^(٦) فكذبوا في ذلك وجاء الوعيد على الكذب كما جاء في سائر آي القرآن إذا تقدّم الوصف بمعاصي العباد

(١) لم يظهر لي مَنْ ردَّ هذه القراءة لكن الرماني أكثر من تعقُّب ابن جرير الطبري دون أن يصرِّح باسمه، ومما قاله ابن جرير فيها: «وأولى التأويلين بالآية، وأصحُّ القراءتين في التلاوة عندي التأويل الأول، وقراءة من قرأ [مَلِك Z]» جامع البيان ١ / ١٥١.

(٢) الفاتحة: ٤.

(٣) انظر: الإبانة ٥١، النشر ١ / ١٤، علم القراءات ٣٩.

(٤) الجامع م / ١١٠.

(٥) جامع البيان ١ / ٢٩٥.

(٦) البقرة: ١٠.

(٧) البقرة: ٨.

جاء الوعيد على ما تقدّم الوصف به دون ما لم يتقدّم به ولم يجز له ذكر فيه، فمن ذلك قوله: [

(١) Zq p on ml k j i l g f e d c b a `

فجاء الوعيد على (كاذبون) لا على (مكذّبون) فغلط في ذلك غلطاً قبيحاً وتجاسر على ردّ ما قامت به الحجة تجاسراً عظيماً؛ لأنه قرأ [يُكذّبون Z بالتشديد ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر^(٢) بلا خلاف عنهم^(٣) .

الإمام الطبري صحّح قراءة التخفيف، ومما قاله فيها: «هذا مع دلالة الآية الأخرى - يريد آية المنافقين - على صحة ما قلنا وشهادتها بأن الواجب من القراءة ما اخترنا، وأن الصواب من التأويل ما تأولنا من أن وعيد الله المنافقين في هذه الآية العذاب الأليم على الكذب الجامع معنى الشك والتكذيب وفي إجماع المسلمين على أن الصواب من القراءة في قوله: [Zq p on m] بمعنى الكذب، وأن إبعاد الله تبارك وتعالى فيه المنافقين العذاب الأليم على ذلك من كذبهم أوضح الدلالة على أن الصحيح من القراءة في سورة البقرة: [] ^ Z بمعنى الكذب، وأن الوعيد من الله تعالى ذكره للمنافقين فيها على الكذب حق لا على التكذيب الذي لم يجز له ذكر نظير الذي في سورة المنافقين سواء^(٤)، والرماني بدافع حرصه على القراءة أنكر على الطبري موقفه منها، ثم بيّن وجهها وأن المعنى على التشديد: بتكذيبهم النبي ^، وأن الكذب والتكذيب كلاهما حاصل من المشركين، وأن كلّ مكذّبٍ بالحق فهو كاذب، بل إن الرماني اختار قراءة التشديد على قراءة

(١) المنافقون: ١.

(٢) وقرأ بالتخفيف عاصم وحزمة والكسائي انظر: السبعة ١٤٣، إعراب القراءات السبع ١ / ٦٥، معاني

القراءات ١ / ١٣٤، الكشف ١ / ٢٢٧، الكتاب المختار ١ / ١٤٤، حجة القراءات ٨٨، العنوان ٦٨،

التيسير ٦٢.

(٣) الجامع م / ١٢٣.

(٤) جامع البيان ١ / ٢٩٥.

التخفيف دون أن يضعفها وقال في التشديد: «وهو الاختيار؛ لأنه أكثر في الفائدة، وأبلغ في المعنى، وأوقع في الزجر، وكلُّ حسن»^(١).

٢. احتجاجه وتوجيهه للقراءات التي ضَعَّفها أو خَطَّأها من سبقه.

في قوله تعالى: [k m l n p o r q s t]^(٢) قال: «ويقال:

بم تتصل اللام من (لَمَّا) في قراءة من كسرهما؟ والجواب: فيه قولان: بد (لتؤمننَّ به) على التقديم والتأخير، والثاني: بد (أخذ الله ميثاقهم لذلك)، وغلط بعضهم^(٣) في ردِّ القراءة بكسر اللام^(٤)؛ لأنه ليس كلُّ نبيٍّ أُوتِيَ الكتاب، وذلك يجوز من وجهين: أحدهما: أنه أُوتِيَ الكتاب بعلمه به مهتدياً بما فيه وإن لم ينزل عليه، والآخر: أنه يجوز ذلك على التغليب بالذكر في الجملة؛ لأنه بمنزلة مَنْ أُوتِيَ الكتاب بما أُوتِيَ من الحُكْم والنبوة»^(٥).

قراءة العامة بفتح اللام، وعليه تكون (ما) كما ذكر الرماني موصولة^(٦)، ويجوز أن تكون

(١) الجامع م / ١٢٤، وقد سبق دراسة هذه القراءة في الفصل السابق: توجيهه للقراءات.

(٢) آل عمران: ٨١.

(٣) هو الطبري، جامع البيان ٥ / ٥٣٨.

(٤) قرأ بكسر اللام من السبعة حمزة انظر: السبعة ٢١٣، إعراب القراءات السبع ١ / ١١٦، معاني القراءات

١ / ٢٦٥، حجة القراءات ١٦٨، الكتاب المختار ١ / ١٦٤، التذكرة في القراءات ٢ / ٣٥٧، التيسير

٧٥، النشر في القراءات العشر ٢ / ٢٤١.

(٥) الجامع ب / ٣٥، ٣٦.

(٦) هو قول الخليل وسيبويه، الكتاب ٣ / ١٠٧، سر صناعة الإعراب ١ / ٣٩١، ومن أعربها كذلك:

الأخفش، معاني القرآن ١ / ٢٢٥، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٧، والنحاس، إعراب

القرآن ١ / ٣٩١.

تكون شرطية^(١).

أما قراءة حمزة بكسر اللام فقد استشكلها الطبري؛ لأن اللام عليه تكون للتعليل، و(ما) مصدرية أو موصولة، والمعنى: وإذ أخذ الله ميثاق النبيين من أجل إتياني إياكم أو من أجل الذي آتيتكم من كتاب وحكمة، ومما قاله فيها: ((وأولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأ: [k m l n p o r q s t بفتح اللام؛ لأن الله عز وجل أخذ ميثاق جميع الأنبياء بتصديق كل رسولٍ له ابتعثه إلى خلقه فيما ابتعثه به إليهم، كان ممن آتاه كتاباً، أو من لم يؤثته كتاباً، وذلك أنه غير جائز وصف أحد من أنبياء الله عز وجل ورسله بأنه كان ممن أبيع له التكذيب بأحد من رسله، فإذا كان ذلك كذلك، وكان معلوماً أن منهم من أنزل عليه الكتاب، وأن منهم من لم ينزل عليه الكتاب، كان بيننا أن قراءة من قرأ ذلك: [لِمَا آتَيْتُكُمْ بكسر اللام، بمعنى: من أجل الذي آتيتكم من كتاب لا وجه له مفهوم إلا على تأويل بعيد، وانتزاع عميق^(٢).

فالرمانى أنكر على مَنْ رَدَّ القراءة من أجل ما تؤول إليه من المعنى ثم وجهها توجيهاً يجعلها مقبولة موافقة للمعنى الصحيح على تأويلين: إما بأن إتياء الكتاب بمعنى العلم به والاهتداء بما فيه، وليس بمعنى الإنزال عليه، وإما أن ذلك على سبيل التغليب.

٣. أنه لا يوجد في كتابه إنكارٌ صريحٌ أو تخطئةٌ لقراءةٍ سبعية.

إن وجدت قراءة فيها ضعفٌ فإنه لا يغلطها في الغالب بنفسه، وإنما ينسب التغليب إلى غيره، فهو ناقلٌ لآراء من سبقه من النحويين، ومن ذلك قراءة أبي عمرو في (يُؤدُّه) قال فيها:

(١) هو قول الكسائي. انظر: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٣٩١، والفراء، معاني القرآن ١/ ٢٢٥، والمازني.

انظر: الإغفال ٢/ ١٣٦، كشف المشكلات ١/ ٢٤١، والزجاج وهي الأجود عنده، معاني القرآن

وإعرابه ١/ ٣٦٨، وقد سبق ذكر الأقوال فيها ومناقشتها في الفصل الثالث ص ٢٢٧.

(٢) جامع البيان ٥/ ٥٣٨.

«ويقال: ما وجه ما يحكى عن أبي عمرو من [يُؤدّه إِلَيْكَ] ^(١) بإسكان الهاء؟ والجواب: قال الزجاج: ذلك غلطٌ من الراوي ^(٢) كما غلط في [بَارِئُكُمْ] ^(٣) بإسكان الهمزة ^(٤)، وإنما كان أبو

(١) آل عمران: ٧٥.

(٢) انظر: إعراب القرآن ومعانيه ١ / ٣٦٣، وغلط الزجاج الراوي الذي حكى عن أبي عمرو الإسكان،

وهو الدوري انظر: المبسوط في القراءات العشر ١٦٥؛ لأن الهاء لا تسكن في الوصل ولا تجزم، ولأن

أبا عمرو كان يختلس الكسرة، وتغليطه فيه نظر لأمور:

١. أن الإسكان رُوي عن غيره من القراء السبعة فهي قراءة حمزة وشعبة عن عاصم انظر: السبعة ٢١١، ٢١٢، إعراب القراءات السبع وعللها ١ / ١١٥، الكشف ١ / ٣٤٩، التيسير ٧٤، التذكرة في القراءات ٢ / ٣٥٦، ويقول أبو حيان في الرد على الزجاج: ((إذ هي قراءة في السبعة، وهي قراءة متواترة، وكفى أنها منقولة من إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء؛ فإنه عربي صريح، وسامع لغة، وإمام في النحو)) البحر المحيط ٢ / ٧٩٦.

٢. أن إسكان الهاء لغة للعرب مشهورة رواها عنهم القراء في (معانيه) ١ / ٢٢٣، وانظر: الكشف ١ / ٣٤٩، وحجة القراءات ١٦٦، وشرح الهداية ١ / ٢٢٤، بل ذكرها جميع البصريين والكوفيين قاله أبو بكر ابن إدريس، الكتاب المختار ١ / ١٦٢.

٣. وجّه ابن خالويه هذه اللغة بأن الهاء لما اتصلت بالفعل فصارت معه كالشيء الواحد خففوها بالإسكان، إعراب القراءات ١ / ١١٥، واحتج لها مكّي بأن هذا الفعل قد حذفت منه الياء التي قبل الهاء للجزم، وصارت الهاء في موضع لام الفعل فحلّت محلّها، فأسكنت كما تسكن لام الفعل للجزم، الكشف ١ / ٣٤٩، ووجهها المهدي كذلك بأن الهاء أشبهت ياء المتكلم من حيث كانت كل واحدة منها ضميراً فأسكنوها تشبيهاً بياء المتكلم، شرح الهداية ١ / ٢٢٥.

(٣) البقرة: ٥٤.

(٤) قراءة الإسكان رواها عن أبي عمرو عباس بن الفضل انظر: السبعة ١٥٥، ورواها عنه اليزيدي انظر:

الحجة لابن خالويه ٣٠، معاني القراءات ١ / ١٥٠، الكتاب المختار ١ / ٥٠، شرح الهداية ١ / ١٦٥،

وقراها بالإسكان أيضاً: السوسي عنه انظر: الكشف ١ / ٢٤٠، التذكرة ٢ / ٣١٣، التبصرة ٤٢١،

التيسير ٦٣، وذكر ابن الجزري أن أكثر المؤلفين والقراء يروون الإسكان عن السوسي النشر ٢ / ٢١٢.

عمرو يختلس الحركة كما لم يجز في: (هذا غلام فاعلم)؛ لأنه لما حذفت الياء تُركت الكسرة لتدل عليها^(١)، لم يغلظ الراوي بنفسه وإنما نسب تغليظها إلى الزجاج، ولم يتعقبه بشيء مما يدل على أنه ارتضى رأيه.

وفي قراءة حمزة [وَالْأَرْحَامِ]^(٢) يقول: «ويقال: من قرأ [وَالْأَرْحَامِ] بالخفض؟ والجواب: حمزة وحده، وهو غلط بإجماع أهل العلم؛ لأنه لا يجوز عطف الظاهر على المضمير المجرور إلا في ضرورة الشعر.....»^(٣).

الرماني غلظ هذه القراءة لكنه احتج بإجماع أهل العلم فجعله مسوغاً لرأيه فيها. أما القراءة الشاذة فأحياناً ينسب تغليظها لغيره، ومن ذلك قوله: «وحدائق أهل النحو ينكرون ما جاء به القراء من الضم والكسر^(٤) في [الْحَمْدُ لِلَّهِ]^(١) و [الْحَمْدُ لِلَّهِ]، والكسر

وغلظ الزجاج رواية الإسكان عن أبي عمرو؛ لأن حذف الكسرة في مثل هذا إنما يأتي اضطراراً في الشعر، وأن سيبويه روى القراءة عن أبي عمرو باختلاس الكسرة، معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٢٣، وانظر: الكتاب ٤ / ٢٠٢، وقد خطأ هذه القراءة كثيراً من العلماء انظر: معاني الأخصش ١ / ٩٩، معاني القراءات ١ / ١٥١، الخصائص ١ / ٧٢، الكتاب المختار ١ / ٥٠، حجة القراءات ٩٧، الكشف ١ / ٢٤١، ٢٤٢، كشف المشكلات ١ / ٤٤، الموضح في وجوه القراءات ١ / ٢٧٦، ووجه المهدي الإسكان بأن العرب تستثقل توالي الضمات والكسرات فتخففه بالاستغناء عن إحداها، شرح الهداية ١ / ١٦٥، ووجهه أبو حيان بأنه من إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة فإنه يجوز فيها التسكين مثل: إبل، البحر المحيط ١ / ٣٠٢.

(١) الجامع ب / ٢٧.

(٢) النساء: ١.

(٣) الجامع ب / ١٧٥، وقد سبق دراسة هذه القراءة في الفصل السابق.

(٤) قرأ بالضم إبراهيم بن أبي عبلة انظر: إعراب النحاس ١ / ١٧٠، مختصر الشواذ ٩، المحتسب ١ / ٣٧،

الإبانة في القراءات ١٢٠، البحر المحيط ١ / ٣١، ونسبها الفراء إلى أهل البادية معاني القرآن ١ / ٣،

أبعد الوجهين؛ إذ كان فيه إبطالاً للإعراب، وإنما فسد الضم من قبل أنه لما كان الإتيان في الكلمة الواحدة نحو: (أَجْوُوكُ) و(أُنْبُوكُ) ضعيفاً قليلاً كان مع الكلمتين خطأ لا يجوز (ألبته...^(٢))، فنسب إنكار القراءة إلى أهل النحو، ولعله يعني الزجاج الذي قال فيها: «ولا يُلتفتُ إلى غير الرواية الصحيحة التي قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة»^(٣)، وكذا أعلاها أبو جعفر النحاس^(٤).

ووجه فساد الضم أن إتيان حركة اللام حركة الدال في الكلمة الواحدة ضعيفٌ فكيف إذا كان في كلمتين، فهو أضعف وأثقل^(٥).

أما الكسر فهو أضعف عند الرماني؛ لأن فيه تغييراً وإبطالاً للإعراب، وحُرمة الإعراب -كما يقول ابن جني^(٦)- أقوى من حُرمة البناء المتمثل بكسرة اللام في (لله). وقد وجه النحويون هاتين القراءتين^(٧)، ووصفوا قراءة الضم بأنها الأسهل

وقرأ بالكسر الحسن البصري انظر: إعراب النحاس ١ / ١٧٠، الإبانة ١٢٠، الإتحاف ١٦٢، البحر المحيط ١ / ٣١، ونسبها أيضاً إلى زيد بن علي، ونسبها الفراء والأخفش وابن جني إلى أهل البادية.

(١) الفاتحة: ١.

(٢) الجامع م / ١٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٥١.

(٤) إعراب القرآن ١ / ١٧٠.

(٥) الخصائص ٢ / ٣٣٦، النكت في القرآن ١ / ٤٣.

(٦) المحتسب ١ / ٣٨.

(٧) وجه الأخفش قراءة الجر فجعلها بمنزلة الأسماء غير المتمكنة أي المبنية التي لا تتغير حركتها، فالكسرة

لازمة فيها، معاني القرآن ١ / ٩، ووجهها الفراء بقوله: «هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى

صارت كالاسم الواحد فتثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة، أو كسرة

والأقرب^(١).

وأحياناً يغلطها بنفسه كما في قراءة ابن محيصن في قوله تعالى: [عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَحُلُوتٌ أَسَاوِرٌ مِنْ ذَهَبٍ وَسِقَاهُمْ رُحُومٌ شَرَابًا طَهُورًا]^(٢) حيث يقول^(٣): «ومن ترك صرف [وَإِسْتَبْرَقَ] فقد غلط؛ لأنَّ الأعجميَّ إذا عرَّب في حال تنكيره انصرف ودليله الإستبرق، وهو ما يُحكى عن ابن محيصن^(٤)».

ومما يُلاحظ أنَّ الأوصاف التي ذكرها في هذه القراءات لم تكن قاسيةً، ولم يكن عنده تهكمٌ بها بل أتى بالأوصاف المشهورة في ردِّ القراءات، وهذا التغليف الذي نقله عن النحويين منه ما هو موجَّهٌ إلى القراءة دون أن يسميَ قارئها، ومنه ما هو موجَّهٌ إلى القارئ باسمه صريحاً كما هو الحال مع القارئ حمزة.

بعدها ضُمَّة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل (إِبل) فكسروا الدال ليكون على

المثال من أسمائهم» معاني القرآن / ١ / ٣.

(١) من وجوه:

١. من قرأ بالضم أتبع حركة الثاني الأول، وهو الأصل في الإتياع، والذي كسر أتبع الأول الثاني، وهذا ليس بأصل؛ فهما يجريان مجرى السبب والمسبب، وينبغي أن يكون السبب أسبق من المسبب.

٢. كثرة إتياع الضم في باب (عُنُق) و(طُنْب) في مقابل قلة إتياع الكسر في باب (إِبل) و(إِطِل)، المحتسب / ١ / ٣٧، وانظر: النكت في القرآن / ١ / ٤٣.

٣. من قرأ بالضم أتبع حركة المبني حركة الإعراب، ومن قرأ بالكسر أتبع حركة المعرب حركة البناء، وإتياع حركة البناء حركة الإعراب أولى من العكس؛ لأن الإعراب دالٌّ على معنى، وحركة البناء لا تدلُّ على معنى، ومراعاة المعنى أولى، إعراب القراءات الشواذ / ١ / ٨٨.

(٢) الإنسان: ٢١.

(٣) الجامع ف/ ٩٦.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه / ٥ / ٢٠٤، إعراب القراءات / ٢ / ٤٢٣، الإتحاف / ٥٦٦، وقد سبق الحديث

عن هذه القراءة في المسائل المدروسة.

٤. مما يدلُّ على دفاعه عن القراءات القرآنية المتواترة وذُبَّ عنها أنه يرى أنها بمنزلة

القرآن.

فاللفظة التي تردُّ فيها قراءتان هي مُنَزَّلَةٌ على كلا الوجهين، والقراءة بأحدهما لا يعني تضعيف الأخرى أو ردّها، فكلاهما كلام الله، قال أبو الحسن عن القراءتين الواردتين في [Z O / (١)]: «وكلا القراءتين مُنَزَّلٌ (٢)؛ والدليل على ذلك أن التواتر جاء بهما مجيئاً واحداً، فلو ساغ جحدُ نزولِ إحداهما لساغ جحدُ نزولِ الأخرى، فإن قال قائل: ما نُكِرَ أن تكون إحداهما بمُنَزَّلَةٍ، والأخرى معتبرةً استحسنها المسلمون وقرؤوا بها؛ إذ كانت لا تُخْرَجُ عن المُنَزَّلَةِ؟ قيل: لا يجوز ذلك من قِبَلِ أنه أُخِذَ على الناس أن يُؤدُّوا لفظَ القرآن كما أُخِذَ عليهم أن يُؤدُّوا معناه، ولم يُسَوِّغوا القراءةَ على المعنى يدلُّك على ذلك أنه لو ساغ أن يُقرأَ على المعنى لساغ أن يُقرأ: (ذو الملكة يوم الدين) و(ذو الملكوت يوم الدين) و(ذو مُلْكٍ يوم الدين) فلما كان معلوماً أن ذلك لا يسوغُ ولا يجوز عند المسلمين صحَّ أنه لا يجوز ما كان مثله ونظيره» (٣).

في هذا القول يُؤكِّد الرمائيُّ على أن القراءة المتواترة من كلام الله المُنَزَّلِ الذي لا يسوغ إنكاره حتى لو تعددت القراءات في الآية الواحدة، فكلُّها معتبر، والقراءة بمنزلة الآية، ثم تحدَّث عن حكم القراءة بالمعنى، وافترض سؤالاً لو أن المسلمين استحسنوا قراءة وقرؤوا بها فهل هذا سائغ؟ وأجاب بالمنع؛ لأن القراءات مصدرها التلقِّي والسماع، والقرآن بلفظه من

(١) الفاتحة : ٤.

(٢) يريد قراءة (مالك) و(ملك) اللتين ذكرهما، وهما سبعيتان، قرأ بالألف عاصم والكسائي، والباقون بغير

ألف، انظر: السبعة ١٠٤، إعراب القراءات السبع ١ / ٤٧، معاني القراءات ١ / ١٠٩، الكشف ١ /

٢٥، التيسير ٢٧، الإقناع ٢ / ٥٩٥.

(٣) الجامع م / ٢٤.

عند الله لا يجوز لأحد أن يغيّر فيه، وهذا يدلُّ على عنايته بالمحافظة على قدسيّة القرآن.

والقراءة بالمعنى هي من الشبهات التي أثّرت على كتابِ الله، ودعا إليها بعضُ المستشرقين أمثال جولد زيهر (ت ١٩٢١م)، وبلاشير (ت ١٩٧٣م) حين رأوا اختلافَ القراءات المتعددة فظنوا أنّ هذه الأوجه مبنيةٌ على الاجتهاد^(١).

٥. إكثاره من توجيه القراءات والاحتجاج والتعليل لها.

توجيه القراءة يعني إعمالها والبحث عن وجهٍ وتخرّيجٍ يجعلها صحيحة، فهذا يدلُّ على عنايته بالقراءات وحرصه على أن تكون مقبولةً موافقةً للوجه الصحيح.

وأما التفضيلُ والترجيح بين القراءات فهذا واردٌ عند الرماني، ولكنه لا يعني بالمفاضلة ردّ القراءة الأخرى أو إسقاطها—وقد سبق ذكر الخلاف بين العلماء في هذه المسألة—، وأقول: إنّ الرماني من العلماء الذين فضّلوا ورجّحوا بين القراءات، وكان له سلفٌ من العلماء في ذلك كابن جرير الطبري وأجاز ذلك بعضُ المفسرين بعده كمكي بن أبي طالب، وابن عطية، والقرطبي^(٢).

وقد ضبط الرماني ألفاظه وتحرّاه في المفاضلة بين القراءات، فلم يُسقط قراءة منها أو يردّها، ولم يصفها بالقبح أو الرداءة، ولم يصف قارئها بالجهل أو غير ذلك من الألفاظ، فيدخل فيها مُنِعٌ ونُهْيٌ عنه في توجيه القراءات^(٣).

ومما يدلُّ على أنه لا يعني بالتفضيل ردّ القراءة الأخرى وإسقاطها أنه يُعقب ذلك أحياناً باستحسان القراءة الأخرى، وذلك قوله بعد الترجيح: (وكلُّ حسن)^(٤) ونحوها^(١).

(١) في القراءات القرآنية ١٤٨، ١٥٩.

(٢) انظر تفصيل هذه القضية في مبحث: الأسس التي اعتمد عليها في اختيار القراءة.

(٣) البرهان في علوم القرآن ١ / ٣٣٩، الإتقان في علوم القرآن ٢ / ٥٣٦.

(٤) الجامع م / ١٢٤.

ومن أسس المفاضلة بين القراءات عنده:

١. الاعتماد بكثرة القراء.
٢. مراعاة القاعدة النحوية.
٣. مراعاة المعنى.
٤. مراعاة الجانب الصوتي^(٢).

والرمانى اعتمد قراءة الأئمة السبعة في كتابه، والذي يظهر أنه لا يرتضي غيرها، ففي

قوله تعالى: [v u s r q p o m l k j i h g f e]

٧٧Z يقول: «ويقال: أيجوز كسرُ (إنما) مع التاء في (تحسين)؟ الجواب: نعم، يجوز في العربية إلا أنه لم يقرأ به أحدٌ من السبعة، وهو وجه الكلام مع التاء لتكون الجملة في موضع الخبر نحو: حسبتُ زيداً إنه كريم»^(٤)، فقوله: «لم يقرأ به أحدٌ من السبعة» فيه إشارةٌ إلى اعتماد قراءتهم.

ولم يرد مصطلحُ الشاذ عند الرمانى، ولم يذكر ضابطاً للقراءة الشاذة بل اعتمد قراءة السبعة، واكتفى بتوجيهها والاحتجاج لها، أما القراءات الشاذة التي وردت عنده فهي قليلة، ولم يخرِّجها، ولم يحتج لها بشيء، بل يفهم من كلامه أنه لا يعتدُّ بها.

وقد يذكر الرمانى الحكم الإعرابى الوارد في القراءة على أنه مما يجوز في العربية، ولا يشير

(١) ففي قوله تعالى: [Z W V U T S R Q] آل عمران: ٧٩ يقول: «ويقال:

من قرأ (تعلمون)؟ والجواب: ابنٌ كثيرٌ ونافعٌ وأبو عمرو، والباقون (تعلّمون) من (علّمت)

بالتشديد، فاخترت التخفيف لقوله: (تدرسون) وحسن التشديد؛ لأنه أكثر في الفائدة» الجامع ب/

٣٣، وانظر: ب/ ١٥٢.

(٢) سبق الحديث عنها بالتفصيل في الفصل السابق. انظر: ص ٣٠٢.

(٣) آل عمران: ١٧٨.

(٤) الجامع ب/ ١٤٨.

إلى أنها قراءة، ففي قوله تعالى: [4 5 6 Z^(١) يقول في (غشاوة): بالرفع على الاستئناف، ويجوز في العربية النصب من وجهين: أحدهما: الحذف كأنك قلت: وجعل، والثاني: العطف، وهو يؤول إلى معنى الحذف.... وكلُّ السبعة قرأ [غِشَاوَةٌ في البقرة بالألف والرفع إلا عاصماً في رواية المفضل (ت ١٦٨هـ) فإنه قرأ^(٢) [غِشَاوَةٌ Z نصباً^(٣)، فالرمانى وجّه إعرابها على النصب على أنه مما يجوز في العربية، ولم يجعله توجيهاً لهذه القراءة فكأنه بذلك لا يرتضيها، فأعرض عن توجيهها.

وربط الرمانى القراءات بلغة العرب؛ إذ أكثر من توجيه القراءتين المختلفتين وحملها على لغة العرب، كما أنه راعى اللغة الأفتح في ترجيح القراءات والمفاضلة بينها، فقد ذكر من أسباب اختياره لقراءة (الصراط) بالصاد: أنها لغة قريش، وأنها اللغة الجيدة^(٤).

(١) البقرة: ٧.

(٢) انظر: معاني الفراء ١ / ١٣، السبعة ١٤٠، ١٤١، إعراب القراءات السبع ١ / ٦١، مختصر شواذ

القراءات ١٠، معاني القراءات ١ / ١٣١، التذكرة في القراءات ٢ / ٣٠٩، وقد تفرّد المفضل بهذه

الرواية، وهو ضعيف في القراءات، فقال عنه أبو حاتم الرازي: متروك الحديث متروك القراءة انظر:

غاية النهاية ٢ / ٢٦٨.

(٣) الجامع م / ١٠١، ١٠٢.

(٤) الجامع م / ٣٤.

- **المطلب الثاني: الشواهد الشعرية.**

يعد السماعُ الأصلُ الأولُ من أصول النحو، ويراد به ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته فيشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه ^٨، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ^(١).

ويعد الشعر ركناً أساسياً من أركان السماع، ومصدرٌ من مصادر الدرس النحوي ^(٢)، وهو «الدرجة العليا من الكلام بعد الكلام الإلهي والكلام النبوي، فهما فوق كل ذي فوق؛ لبلاغتهما، وشرف المتكلم بهما، وما سوى هذين الكلامين من كلام العرب فيكون على مرتبتين: عليهما: النظم لما جمع من البلاغة والوزن والتقفية» ^(٣).

وللشعر مكانة عظيمة عند العرب، فقد كان «ديوانَ علمهم، ومنتهى حكمهم، به يأخذون، وإليه يصيرون» ^(٤)، وبه حفظت أنسابهم، وسُجِّلت بطولاتهم وأيامهم، وعُرفت مآثرهم، ومنه تُعلِّمت اللغة، وكانوا يحفظونه ويروونه وينشدونه في محافلهم، «كل منظوم أحسن من كل منثور من جنسه في معترف العادة، ألا ترى أن الدرَّ وهو أخو اللفظ ونسيبه، وإليه يقاس، وبه يُشَبَّه إذا كان منثوراً لم يؤمن عليه، ولم ينتفع به في الباب الذي له كسب، ومن أجله انتخب؛ وإن كان أعلى قدراً وأعلى ثمناً، فإذا نظم كان أصون له من الابتدال، وأظهر لحسنه مع كثرة الاستعمال» ^(٥).

وقد لاقى الشاهد الشعري اهتماماً كبيراً عند النحاة، فقد عُرف لديهم ما يسمى بشعر الشواهد الذين بنوا عليه أحكامهم، واستنبطوا منه قواعدهم متأثرين بذلك بالمعطيات

(١) الاقتراح ٢٤.

(٢) لمع الأدلة ٨١.

(٣) كشف المشكل في النحو ٦٢٧.

(٤) طبقات فحول الشعراء ١ / ٢٤.

(٥) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ١ / ١٦.

العلمية للبيئة التي نشؤوا فيها، وتأثروا كذلك بالعلوم الدينية كالتفسير التي كان الشعر سندها ومعتمدها^(١).

أما الرماني فقد استعان بالشعر في الاحتجاج والاستدلال، ودعم مسأله اللغوية والنحوية والصرفية والصوتية بالشواهد الشعرية.

نسبته للشعر وعدمها

اختلف النحويون في الاحتجاج بشعر مجهول القائل، فاعترض على الاحتجاج به بعض النحويين، وصرح بمنعه الأنباري^(٢)، وأجازه بعض المتأخرين، واحتجوا بأن عُرِفَ النحويين جرى على قبول الاستشهاد بالشاهد غير المنسوب إذا كان راويه ثقة، وقد استشهد به كبار النحويين وعملوا به كسيبويه والفراء وغيرهم، ولم يكن لدى نحاة القرنين الأول والثاني للهجرة اعتراض على الاستشهاد بالبيت المجهول القائل؛ لأن لديهم القدرة على تمييز مصنوع الشعر من صحيحه؛ ولذا لم يكن للعناية بنسبة الشواهد أثرٌ واضحٌ في ذلك الوقت^(٣)، وللبغدادي رأيٌ وسطٌ في المسألة؛ إذ يرى: «أن الشاهد المجهول قائله وتتمته إن صدر من ثقة يعتمد عليه قُبِلَ وإلا فلا؛ ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها وما عيب بها ناقلوها»^(٤).

أما الرماني فكثيرٌ مما استشهد به في كتابه إما من الأبيات المجهولة القائل، أو غير المنسوبة لأصحابها، ومما يعذر به في الاستشهاد بما جهل قائله:

١. أن هذه طريقة النحاة عامة في ذلك العصر، ففي كتاب سيبويه أكثر من مئة وثلاثين

(١) اللغة الشعرية عند النحاة ٢٢ - ٢٩.

(٢) الإنصاف ٢ / ٥٨٣، خزانة الأدب ١ / ١٥.

(٣) اللغة الشعرية عند النحاة ٥٥، الشاهد الشعري عند الفراء (رسالة جامعية) ١٩ - ٢١.

(٤) خزانة الأدب ١ / ١٦.

بيتاً مجهولة القائل^(١).

٢. أن الرماني نقلها عن شيوخه الذين تلقوها عن شيوخهم الذين سمعوها مشافهة عن الأعراب الفصحاء فكانوا موضع ثقة لا يُشكُّ بهم؛ فلذا لم يُعن بأسمائهم.

٣. أن الرماني لم يخرج عما وضعه النحويون واللغويون من ضوابط زمانية ومكانية في الاستشهاد، فهو ثقة وكثير من أبياته المجهولة استشهد بها الثقات كسيبويه والفراء والمبرد ونحوهم، والشاهد يعتمد عليه، ولا يضر جهل قائله؛ فإن الثقة لو لم يعلم أنه من شعر مَنْ يصح الاستدلال به لما ذكره^(٢).

أما عدم نسبة البيت لصاحبه فلعلَّ مرجعه في ذلك شهرةُ الشاهد أو القائل، أو أن علماء عصره كانوا على علمٍ بأصحابها لقرب عهدهم بهم، أو أنه يكتفي أحيانا بنسبته لمن أنشده أو من رواه في مصنفه، ومن ذكر الرماني إنشاده: الأصمعي^(٣)، وأبو عبيدة^(٤)، وقطرب^(٥).

وهناك أبياتٌ نسبها إلى أصحابها وكان دقيقاً في ذلك فلم أعر على خطأ في نسبة شيءٍ منها إلا هذا البيت:

وَيُلْمُّهَا مِنْ هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ^(٦)

(١) هذا ما توصل إليه الدكتور رمضان عبد التواب بعد دراسة شواهد سيبويه في مقاله: أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه (مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٢٤، سنة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، ٢٠٥).

(٢) المصدر السابق، خزنة الأدب ٩ / ٣١٧.

(٣) الجامع م / ١٢٦.

(٤) الجامع م / ٤٠.

(٥) الجامع م / ١٢٦.

(٦) من البسيط، وقوله: (ويُلْمُّهَا) يجوز أن يكون أصلها: وي لامها، فحذفت الهمزة بعد نقل ضميتها إلى لام لام الجر وهو شاذ، ويجوز أن يكون الأصل: ويل امها فحذفت الهمزة شذوذاً، وهي تقال في التعجب،

(لسان العرب (ويل) ٥٥ / ٤٩٣٩، شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٢٦٥).

فقد نسبه إلى الأنصاري، ويعني به إبراهيم بن عمران الأنصاري كما نسبه إليه الطبري^(١)، وهذا البيت لامرئ القيس^(٢)، ونسبه إليه سيبويه^(٣)، والجاحظ^(٤)، وأبو بكر ابن السراج^(٥).

أنواع الشواهد الشعرية في الكتاب

الشواهد

. ١

اللغوية:

أكثر ما استشهد به الرماني في كتابه إنما جاء لبيان معنى، أو إثبات أصل لغوي، فهذه شواهد معجمية توافرت في كتابه، وغلبت على شواهد.

فاستشهد بالشعر في كل ما يخدم تفسير كلام الله حيث فسّر به غريب ألفاظ القرآن، والأمثلة الشاهدة على هذا كثيرة جداً، أذكرُ منها تفسيره لـ (ادرؤوا) في قوله تعالى: [[\] اذفوا قال الشاعر^(٧):

(١) جامع البيان ١٤ / ٣١٦.

(٢) انظر ديوانه: ٣٦٣ برواية: لا كالتى في هواء الجوّ طالبةً

(٣) الكتاب ٢ / ٢٩٤، وفي موضع آخر نسبه للنعمان بن بشير ٤ / ١٤٧.

(٤) الحيوان ٦ / ٣٤٠ بالرواية المذكورة في ديوان امرئ القيس.

(٥) الأصول ١ / ٤٠٥.

(٦) آل عمران: ١٦٨.

(٧) من الوافر وهو للمثقب العبدي انظر: ديوانه ١٩٥، وقد قال الشاعر هذا البيت على لسان ناقته،

ومعناه: إنني إذا دفعت لها الوضين أي: بسطةً على الأرض ثم أناخها عليه ليشدّ عليها رحلها، فإن

تقول إذا درأت لها وضيئي أهذا دينه أبداً وديني»^(١).

ومن ذلك ما استشهد به في قوله تعالى [! " # \$ % & ')

(* + , -)^(٢) حيث يقول في معنى (يلوون): «وأصل (اللي): الفتل من

قولك: لويت يده إذا فتلتها قال الشاعر^(٣):

لَوَى يَدَهُ اللهُ الَّذِي هُوَ عَالِبُهُ

ومنه: لويت العمود إذا ثنيتُه، وقال آخر^(٤):

فَلَوْ كَانَ فِي لَيْلِي شَدًّا مِنْ خُصُومَةٍ لَلَّوَيْتُ أَعْنَاقَ الْخُصُومِ الْمَلَاوِيَا

ومنه: لويت الغريم لياً إذا مطلته حقه؛ لأنك فتلتته عنه، وقال آخر^(٥):

لسانَ حالها تقول: هل عادته وعادتي هذه دائمة ثم تقول: أكل الدهر حلُّ وارتحالٌ ... أما يُبقي عيَّ

ولا يقيني

والوَضِيْنُ: بَطَانٌ عَرِيضٌ مَنْسُوجٌ مِنْ سَيُورٍ أَوْ شَعْرٍ. انظر: لسان العرب (وضن) ٥٤ / ٤٨٦٢.

(١) الجامع ب/ ١٣٩.

(٢) آل عمران: ٧٨.

(٣) عجز بيت من الطويل لفرعان بن الأعراف السعدي التميمي، وصدرة: تَعَمَّدَ حَقِي ظَالِماً وَلَوَى يَدِي.

انظر: معجم الشعراء ٢٣٠، ديوان الحماسة لأبي تمام ٢٨٩، وروي صدره برواية أخرى: تظلمني مالي

كذا ولوى يدي في: مجاز القرآن ١ / ٤٠٢، وعيون الأخبار ٣ / ٨٩.

(٤) من الطويل وهو لمجنون بني عامر وليس في ديوانه، نسبه إليه الأصفهاني في الأغاني ٢ / ٢٦، والبيت

مذكور بلا نسبة في العين باب (لوي) ٨٩١، وجامع البيان ٥ / ٥٢٣. وقوله: (شدا) أي: بقية،

والملاويا جمع ملوى: وهو شديد الخصومة، لسان العرب (شدا) ٢٥ / ٢٢١٨، (لوى) ٤٦ / ٤١٠٨.

(٥) من الطويل وهو لذي الرمة. انظر: ديوانه بشرح التبريزي ٤٥٠ برواية: تسيئين لياني، ولياني: أي مطلي،

وملية: أي غنية كما شرهما التبريزي.

تُطِيلِينَ لِيَّانِي وَأَنْتِ مَلِيَّةٌ وَأُحْسِنُ يَا ذَاتَ الْوِشَاحِ التَّقَاضِيَا»^(١).

ومن الشواهد اللغوية ما استشهد به على لغات العرب نحو قوله: «أولئك: فيه ثلاث لغات: (أولئك) وهي لغة قريش، و(أولاك) و(أولالك) قال الشاعر^(٢):

أُولَئِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعِظُ الضَّلِيلَ إِلَّا أَوْلَاكَ»^(٣).

استشهد بهذا البيت على إحدى اللغات الواردة في اسم الإشارة للجمع وهي لغة التميميين ودخلت اللام عليها للبعد، فهم يقولون: (أولاك) و(أولالك)، أما (أولئك) بالمدّ فهي لغة الحجازيين^(٤).

ومن الشواهد اللغوية ما استشهد به على القضايا الصوتية حيث استشهد على الفصل بين الهمزتين بالألف استثقلاً للجمع بينهما فقال: «ونظير ذلك من الشعر^(٥):

أَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ يَبْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ»^(٦).

استشهد به على زيادة الألف بين همزتين: همزة الاستفهام وهمزة الضمير (أنت) كراهية

(١) الجامع ب/ ٣٠.

(٢) من الطويل، أنشده ابن السكيت، إصلاح المنطق ٣٨٢، ونسب ابن فارس إنشاده إلى الفراء ولم أجده في

(معانيه) انظر: الصاحبي في فقه اللغة ٢٨، والأشابة من الناس هم الأخلاط لسان العرب (أشب)

٨٤ / ٢.

(٣) الجامع م/ ٧٨.

(٤) انظر هذه اللغات في: العين ٤٨، إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٥٣، شرح التسهيل ١/ ٢٤١، شرح

الرضي للكافية القسم الثاني ١/ ١٩٥، ارتشاف الضرب ٢/ ٩٧٥، توضيح المقاصد ١/ ٤٠٨.

(٥) من الطويل لذي الرمة. انظر: ديوانه بشرح التبريزي ٢٧١، والوعساء: رابية من الرمل، وجلاتل: اسم

اسم موضع كذا شرحهما التبريزي.

(٦) الجامع م/ ٩٠، وانظر: ١٤، ٣٤، ٩١، ١٢٦.

اجتماع حرفين ثقيلين متماثلين وهي الهمزة^(١).

الشواهد

.٢

النحوية والتصريفية:

استشهد الرماني بالشعر في تقرير كثير من القواعد والأحكام النحوية^(٢)، واستشهد به في العوامل النحوية^(٣)، والأوجه الإعرابية^(٤)، ومعاني الحروف^(٥)، ومن ذلك قوله في زيادة (ما) في قوله تعالى: [() * + , - Z^(٦): «(ما) في هذا الموضع صلة بإجماع عن الزجاج^(٧) كما هي في قوله تعالى: [قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصِحَّ عَنْ نَدِيمَيْنِ Z^(٨) جاءت مؤكدة للكلام بحسن بحسن النظام كما قال الشاعر^(٩):

فَاذْهَبِي مَا إِلَيْكَ أَدْرَكْنِي الْحَدُّ مُمْ عَدَانِي عَنْ هَيْجِكُمْ أَشْغَالِي^(١٠).

(١) الكتاب ٣ / ٥٥١.

(٢) انظر: م / ٤٨، ٢٩.

(٣) انظر: م / ٦٣، ٦٢، ط / ٢٥٦، ٢٣٧.

(٤) انظر: م / ٧٢، ١٠١، ١٣٥، ١٧٤، ١٨٥، ب / ١٢، ٤٤، ١١٠، ١١٤، ط / ٤٠٦، ٤٣٠.

(٥) انظر: م / ٤٠، ب / ١٤٩، ١٦٥.

(٦) آل عمران: ١٥٩.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٠٥.

(٨) المؤمنون: ٤٠.

(٩) من الخفيف وهو للأعشى انظر البيت في ديوانه ٥ برواية: عَنْ ذِكْرِكُمْ أَشْغَالِي

(١٠) الجامع ب / ١٢٨.

وموضع الشاهد (ما) استشهد بها على أنها تأتي زائدة في الشعر كما جاءت في القرآن.

ومن الشواهد التصريفية قوله: «والأليم والمؤلم كالوجيع والموجع، وقد يجيء (فعليل) بمعنى (مُفْعِل) كقولهم: بديع السماوات والأرض أي: مُبدِع، ومكان حَرِيز أي مُحْرِز، وحكيم بمعنى مُحَكِّم، وسميع بمعنى مُسْمِع قال عمرو بن معد يكرب^(١):

أَمِنْ رَيْحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُؤرِّفُنِي وَأَصْحَابِي هُجُوعٌ

بمعنى المُسْمِع وقال ذو الرمة^(٢):

وَتَرَفَعُ مِنْ صُدُورِ شَمَرِ دَلَاتٍ يَصُدُّ وَجُوهَهَا وَهَجُّ أَلِيمٍ

الشَمَرِ دَل: الطويل، وأليم بمعنى مُؤَلِّم^(٣).

استشهد بهذين البيتين على مجيء (فعليل) بمعنى (مُفْعِل) كما في (السميع) و(أليم)^(٤).

مظاهر عنايته بالشاهد الشعري

١. كثرة هذه الشواهد.

استعان الرماني بالشعر في تفسيره مستدلاً به ومستشهداً على مختلف القضايا والموضوعات، وكثرت الأبيات التي استشهد بها حتى بلغت في قوله تعالى: [FE DC ZK J I IG^(٥) سبعة عشر بيتاً، ولعلَّ من الأسباب التي دفعته إلى هذا الاستشهاد

(١) من الوافر، وهو في شعره الذي جمعه: مطاع الطرايشي ١٤٠، وفي الأصمعيات ١٧٢.

(٢) من الوافر، وهو في ديوانه بشرح الخطيب التبريزي ٢٣٩، برواية: وَتَرَفَهُ مِنْ صُدُورِ شَمَرِ دَلَاتٍ

يَصُكُّ، والشمر دلات: هي النوق الطوال السراع، والوهج: الحر الشديد كما في شرح التبريزي.

(٣) الجامع م / ١٢١، وانظر: ١٣٩.

(٤) انظر هذه المسألة في: مجاز القرآن ١ / ٢٨٢، شرح الكافية الشافية ١ / ٤٦٢، شرح الرضي للكافية القسم

القسم الثاني ١ / ٧٣٤.

(٥) البقرة: ٥.

الوافر بالشعر:

أ- أن الشعر من أدلة السماع الأساس في أصول النحو.

ب- القيمة التاريخية للشعر عند العرب فهو ديوانهم ووثقتهم التي سجلوا فيها أخلاقهم وعلومهم.

ت- أن القرآن نزل [Z u t s]^(١)، ولا سبيل إلى فهمٍ غريبٍ ألفاظه وأساليبه إلا بالرجوع إلى العرب ومعرفة استعمالهم له، ولذا لجأ إليه مفسرو كلام الله، يقول ابن عباس: «إذا أعيتمكم العربية في القرآن فالتمسوها في الشعر؛ فإنه ديوان العرب»^(٢)، ويقول أيضاً: «تفسير القرآن على أربعة أوجه: تفسير تعلمه العلماء، وتفسير تعرفه العرب، وتفسير لا يُعذر أحدٌ بجهالته، وتفسير لا يعلمه إلا الله، فمن ادعى علمه فهو كاذب»^(٣).

٢. تنوع القضايا التي استشهد بها بالشعر.

استشهد الرماني بالشعر على مختلف القضايا والموضوعات، فاستشهد به على القضايا اللغوية والصرفية والنحوية ولغات العرب، وسبق ذكر أمثلة عليها، واستشهد به على التوجيهات البلاغية كما في توجيهه [Z 1 0 /]^(٤) على لفظ الغائب، و [4 3 2]^(٥) على لفظ المخاطب حيث ذكر: «أن من شأن العرب أن يتصرّفوا من الغائب إلى المخاطب، ومن المخاطب إلى الغائب للتصرّف في الكلام والاتساع فيه كما قال جلّ وعزّ: [Z I H G F E D C B A]^(٥)، وقال أبو كبير الهذلي^(١):

(١) الشعراء: ١٩٥.

(٢) روى هذا الأثر أبو بكر الأنباري بسنده إلى ابن عباس، انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١ / ١٠١.

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ١ / ١٠١.

(٤) الفاتحة: ٤.

(٥) يونس: ٢٢.

يَا لَهْفَ نَفْسِي كَانَ جِدَّةً خَالِدٍ وَيَبَاضُ وَجْهَكَ لِلتُّرَابِ الْأَعْفَرِ»^(٢).

تحدّث الشاعر عن الغائب ثم توجه بالكلام إلى المخاطب^(٣).

واستشهد بالشعر على القراءات القرآنية، ومن ذلك القراءات الواردة في (ربما) في قوله

تعالى: [(* + - , /)^(٤)]، فيقول: «ويقال: من قرأ [رُبَمَا] خفيفة؟

الجواب: نافع وعاصم، وقرأ الباقون بالتشديد، وقال الحادرة^(٥):

أَسْمِيَّ مَا يُدْرِيكَ أَنْ رُبَّ فِتْيَةٍ بَاكَرْتُ لَدَّتْهُمْ بِأَدَكْنَ مُتْرَعٍ

وقال الهذلي^(٦):

أَزْهَيْرُ إِنْ يَشِبُّ الْقَدَالُ فَإِنِّي رُبَّ هَيْضَلٍ لِحَبِّ لَفْتٍ بِهَيْضَلٍ»^(٧).

استشهد بهذين البيتين على تخفيف الباء من (ربما).

(١) من الكامل وهو في ديوان الهذليين ٢ / ١٠١، والجدة: نقيض البلى، والأعفر هو الأبيض، لسان العرب

(جدد) ٨ / ٥٦٢، (عفر) ٣٤ / ٣٠٠٩.

(٢) الجامع م / ٢٩، وانظر: ٦٦، ١١٣، ١٤١.

(٣) استشهد بهذا البيت على هذه القضية: أبو عبيدة، مجاز القرآن ١ / ٢٤، وابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن

٢٩١، والطبري، جامع البيان ١ / ١٥٦.

(٤) الحجر: ٢٠.

(٥) من الكامل وهو في ديوانه ٣١٥، والمفضليات ٤٦، والدكنة لون يضرب إلى السواد، ومترع أي مملوء،

لسان العرب (ترع) ٥ / ٤٢٨، (دكن) ١٦ / ١٤٠٥.

(٦) من الكامل وهو لأبي كبير الهذلي، انظر: مجالس ثعلب ١ / ٢٦٩، وديوان الهذليين ٢ / ٨٩، والقذال: ما

بين النقرة وأعلى الأذن وهو أبطأ الرأس شيباً، والهيضل بفتح الهاء والضاد المعجمة: الجماعة، لفت

بهيضل يريد: جمعت بينهم في القتال، ولجب: ذو لجة وكثرة. انظر: خزائن الأدب ٩ / ٥٣٧، ٥٣٨.

(٧) الجامع ط / ١٧١، ١٧٢.

٣. الوقوف عند الآيات والتعليق عليها.

ففي قول الشاعر^(١):

أَفْلِحْ بِمَا شِئْتَ فَقَدْ يُدْرِكُ بِالضُّضِ ضَعْفٍ وَقَدْ يُجَدِّعُ الْأَرِيْبُ

استشهد به على أن أصل الفلاح القطع ثم قال شارحاً معناه مبيناً الأقوال الواردة فيه: «قيل فيه أقوال: ابقَ بما شئت من عقلٍ أو مُحقِّقٍ^(٢)، وقيل: بل معناه: نل من الدنيا بما شئت واطفر به^(٣)، وقيل: معناه اقطعَ زمانك بما شئت، والوجهان الأولان يرجعان إلى الوجه الثالث.... فزعم بعض أهل العلم أن أصل الفلاح الظفر بالبغية وجعل القاطع كأنه قد ظفر ببغيته من القطع»^(٤).

فالرمانى فصلَّ القول في معنى هذا البيت، وذكر الأقوال فيها ثم جمع بينها وأرجع البقاء والظفر إلى معنى القطع.

وفي قول ابن أحمَر^(٥):

أُخْبِرُ مَنْ لَاقَيْتُ أَنِي مُبْصِرٌ وَكَائِنُ تَرَى قَيْلِي مِنَ النَّاسِ بَصْرًا

استشهد بهذا البيت على أن (لقي) و(لاقي) بمعنى واحد ثم قال معلقاً على البيت: «مُبْصِرٌ أَي: أتى البصرة، ومُكَوِّفٌ أَي الكوفة، ومُعَمَّنٌ أَي عُمان»^(٦).

٤. الإكثار من الشواهد في الموضع الواحد.

(١) من الرجز وهو لعبيد بن الأبرص من معلقته انظر: ديوانه ٢٢.

(٢) انظر: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة ٣٩.

(٣) انظر القول في غريب الحديث لأبي عبيد ٧٩ / ٥.

(٤) الجامع م / ٨٠.

(٥) هو عمر بن أحمد الباهلي، والبيت من الطويل انظر: شعره ٨٥، وتهذيب اللغة ١٢ / ١٧٧.

(٦) الجامع م / ١٣٦.

لا يكتفي الرماني في الاستشهاد ببيت واحد بل الغالب أنه يذكر أكثر من شاهد على القضية الواحدة، ومن ذلك قوله: «والصيبُ في الآية المطر وحده الجاري من علٍ، وقال أبو ذؤيب^(١):

بِقَرَارِ قِيَعَانٍ سَقَاها صَيْبٌ وَاهٍ فَأَنْجَمَ بُرْهَةً لَا يُقْلَعُ

وقال عبيد بن الأبرص^(٢):

حَتَّى عَفَاها صَيْبٌ وَدَفُّهُ دَانِي النَّوَاجِي مُسْبِلٌ هَاطِلٌ

وقال الشماخ^(٣):

أَذَاعَتْ بِهَا الْأَرْوَاحُ كُلَّ عَشِيَّةٍ وَأَسْحَمَ دَانَ صَادِقِ الْوَعْدِ صَيْبٌ^(٤).

لم يكتفِ بالاستشهاد على معنى (الصيب) بيت واحد بل ذكر ثلاثة أبيات مما يدلُّ على عنايته بالشعر.

٥. ذكره شواهد جديدة.

مما يحسن التنبيه عليه أن الرماني ذكر في كتابه عدداً من الشواهد التي لم أجدها في تراث من قبله، وخاصة في مجال التمثيل والاستدلال، وهذا ظاهرٌ في شواهد اللغوية التي تتبعتها،

(١) من الكامل وهو في المفضليات ٤٢٢، وديوان الهذليين ٥، وشرح أشعار الهذليين للسكري ١/

١٤ برواية: سقاها وابل، وفي جمهرة أشعار العرب برواية: سقاها صائف ٥٣٩، وقوله: بقرار: جمع

قراة وهي مستقر الماء، و(واه) أي كأنه منشق من كثرة انصبابه ومائه، و(أنجم) أي أقام وثبت ودام،

انظر: شرح السكري ١/ ١٤.

(٢) من السريع انظر: ديوانه: ٩٢ برواية: حَتَّى عَفَاها صَيْبٌ رَعْدُهُ دَانِي النَّوَاجِي مُسْبِلٌ وَابِلٌ

(٣) من الطويل وهو في مذكور في ديوانه مفرداً بلا صدر، ولم يعثر المحقق على تكملته ٤٣٢، والسحاب

الأسحم هو الأسود، معجم مقاييس اللغة ٤٨٦.

(٤) الجامع م/ ١٨٨.

فلم أجد لبعضها ذكراً في المصادر المتقدمة، ولم أرَ مَنْ سبقه إلى الاستشهاد بها في تفسير كلام الله تعالى، لكنَّ الكثيرَ من شواهد ألفتها مذكوراً في تفسير ابن جرير، ومنها ما ذُكر في كتاب غريب القرآن المسمى بـ(نزهة القلوب) لأبي بكر محمد بن عزيز السجستاني^(١) (ت ٣٣٠هـ)، وكتاب تهذيب اللغة للأزهري، أما الشواهد النحوية فأكثرها من شواهد الفراء، وأقلُّ من ذلك ما كان من شواهد سيويه، وهناك بضعة أبيات لم أجدتها في تراث سابقه، منها قوله: «فأما [m Zn] ف(ألا) تستأنف الكلام بعدها؛ فلذلك كُسرَتْ (إنَّ) كما قال امرؤ القيس^(٢)»:

ألا إنَّ بَعْدَ الْفَقْرِ لِلْمَرْءِ قِنْوَةٌ وبعد المَشِيبِ طُولَ عُمُرٍ وَمَلْبَسَا^(٣).

استشهد به على أن (ألا) في هذا البيت يستفتح بها الكلام؛ فلذا كسرت همزة (إنَّ) بعدها.

٦. ذكره مناسبة البيت أحياناً.

قد يذكر الرماني أحياناً مناسبة الشاهد أو الموضع والزمان الذي قيل فيه^(٤).

موقفه من شعراء الطبقات

وضع النحويون واللغويون شروطاً للاستشهاد بالشعر تتعلق بالزمان، فقسموا الشعراء على أربع طبقات:

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام.

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام.

(١) الكتاب مطبوع بتحقيق لجنة من المحققين في مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

(٢) من الطويل وهو في ديوانه: ٢٨٨، وقوله: (ملبس) أي: مستمتع وبقيه، معجم مقاييس اللغة ٩١٢.

(٣) الجامع م/ ١٣٥.

(٤) الجامع م/ ١٠٢، ١٢٨، ١٧٦، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٢.

الطبقة الثالثة: المقدمون، ويقال لهم: الإسلاميون، وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام كجربير والفرزدق والكميت وذو الرمة.

الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم: المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا هذا. فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجمالاً.

وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وقد رأى بعض العلماء أمثال أبي عمرو بن العلاء عدم صحة كلامها.

وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم^(١)، وقال السيوطي: «أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية... وأول الشعراء المحدثين: بشار بن برد (ت ١٦٧هـ)، ونقل ثعلب عن الأصمعي قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة (ت ١٧٦هـ)، وهو آخر الحجاج»^(٢).

أما الرماني فقد استشهد بشعر من أجمع عليه النحاة من أشعار الطبقات الثلاث، وهي طبقة الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين، فمن الجاهليين الذين استشهد بشعرهم: أبو داود الإيادي^(٣) (ت ٧٩ ق. هـ)، وعدي بن زيد^(٤) (ت ٣٦ ق. هـ)، وعبيد بن الأبرص^(٥) (ت ٢٥ ق. هـ)، وعلقمة بن عبدة^(٦) (ت ٢٠ ق. هـ)، والنابغة الذبياني^(٧) (ت ١٨ ق. هـ)، وأوس بن حجر^(٨)

(١) خزنة الأدب ١/ ٦٥.

(٢) الاقتراح ٧٠.

(٣) ب/ ١٧، ط/ ١٧١، ٢٩٣.

(٤) م/ ٨٠، ١٧٧، ط/ ١٧٩، ٢٦٥، ٣٩١.

(٥) م/ ١٠٣، ط/ ٣٣٧.

(٦) م/ ١٩، ١٨٧، ب/ ٣٢.

(٧) م/ ٤٥، ٨١، ١٠٠، ١٨٥، ط/ ١٦٦، ١٨٧.

حجر^(١) (ت ٢ ق. ه).

ومن المخضرمين: أبو ذؤيب الهذلي^(٢) (ت ٢٧ ه)، وحسان بن ثابت^(٣) (ت ٥٤ ه)، والنابغة والنابغة الجعدي^(٤) (ت ٥٠ ه).

ومن الإسلاميين: الراعي النميري^(٥) (ت ٩٠ ه)، والعجاج^(٦) (ت ٩٠ ه)، وجريز^(٧) (ت ١١٠ ه)، والفرزدق^(٨) (ت ١١٠ ه).

كما أنه استشهد بشعر من قيل إنهم خاتمة الشعراء المستشهد بشعرهم كابن هرمة^(٩) ورؤبة بن العجاج^(١٠) (ت ١٤٥ ه).

وقد أكثر الرماني من الاعتماد في استشهاده على شعر بعض الشعراء، وأكثر الذين استشهد بشعرهم امرؤ القيس^(١١) (٨٠ ق. ه)، والأعشى^(١٢) (ت ٧ ه)، ولييد بن ربيعة^(١)

(١) م / ١٥٩، ٧٩.

(٢) م / ١٠٦، ١٧١، ١٨٧، ب / ٧٣، ط / ٢٢٦.

(٣) م / ٩١، ط / ١٥٩، ٢٦٣.

(٤) م / ١٠٢، ١٦٠، ١٧١.

(٥) م / ١٧٦، ط / ٢٨٠.

(٦) م / ٢٠، ٢٩، ٨٤، ١٨٨، ١٩٦، ط / ٢٣٣، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٧٥.

(٧) م / ١٣٣، ١٥٤، ١٧٨، ١٩٢، ب / ١٩، ط / ٣٠٧.

(٨) م / ١١، ١٢٦.

(٩) ب / ١٣٣.

(١٠) م / ١٣٩، ١٤٧، ب / ١٢٤، ط / ٢٢٦، ٣٤٦.

(١١) م / ١٣٠، ١٣٥، ١٦١، ب / ٢٥، ٨١، ١٥٥، ط / ١٤٧، ١٦٦.

(١٢) م / ٢٠، ٤٠، ٧٩، ١٠٦، ب / ٦١، ٧١، ١٥٧، ط / ٢٣٥، ٢٦٥، ٣٨٥.

(ت ٤١هـ)، وذو الرمة^(٢) (ت ١١٧هـ).

ولم يستشهد الرماني بشعر المولدين الذين أجمع النحويون المتقدمون على عدم الاحتجاج بشعرهم^(٣).

موقفه من الضرورة الشعرية

للشعر منزلة خاصة عند علماء العربية؛ حيث جعلوا له لغةً خاصةً يقتصر عليها، وأجازوا للشاعر ما لا يجوز لغيره من الخروج على القواعد، فتحدثوا كثيراً عن ضرورات الشعر، يقول سيبويه: «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام»^(٤)، وعلى هذا متأخرو النحويين، يقول ابن عصفور: «اعلم أن الشعر لما كان كلاماً موزوناً يُجرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام اضطروا إلى ذلك أم لم يضطروا إليه؛ لأنه موضعُ ألفت فيه الضرائر»^(٥).

وقد فصلَّ النحاة الحديث عن الضرورة الشعرية، واختلفوا في حدِّها على رأيين:

١. رأي سيبويه وابن مالك:

فالضرورة عندهما ما ليس للشاعر عنه مندوحة^(٦)، وقد خصص سيبويه في كتابه باباً لما يجوز للشعراء ارتكابه في الشعر مما لا يجوز في الكلام، فقال: (هذا باب ما يحتمل الشعر)^(٧).

(١) م/ ١٩، ٢٠، ٢٩، ٣٢، ٨٠، ٨٤، ب/ ٩٠، ١٠٣، ط/ ٢٧٤، ٣٢٦، ٣٥٢، ٣٧٧.

(٢) م/ ١٢١، ١٢٨، ١٥٢، ١٦٢، ١٨٢، ١٩٣، ب/ ٦١، ط/ ١٨١، ١٨٣، ١٨٨، ٢٥٩، ٤٠٥.

(٣) انظر: لمع الأدلة ٨١، الاقتراح ٧٠، خزانة الأدب ٦/١.

(٤) الكتاب ١/ ٢٦.

(٥) ضرائر الشعر ١٣.

(٦) الضرائر للألوسي ٥، دراسات في كتاب سيبويه ١٠٠، أصول التفكير النحوي ١٠٠.

(٧) كتاب سيبويه ١/ ٢٦.

ثانياً: رأي ابن جني والجمهور:

يرون أن الضرورة ما وقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا^(١).

أما الرماني فلم أجد له حديثاً عن ضابط الضرورة أو أنواعها بل تحدث عنها في مثال واحد في قوله: «ويقال: لم رُفِعَ [لَا يَضْرُكُكُمْ]؟ الجواب: هو مبني على الضمّ للإتباع نحو: مُدَّ ولو فُتِحَ أو كُسِرَ لجاز في العربية، وزعم بعضهم أنه رُفِعَ على حذفِ الفاء بتقدير: فلا يَضْرُكُكُمْ، وأنشد^(٢):

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالِكَ رَاضِيَا

وهذا غلطٌ إنما يجوز حذفُ الفاءِ لضرورة الشعرِ، والقرآنُ لا يحملُ على ضرورةِ الشاعر^(٣).

فهو يرى أن للشعر لغته الخاصة به، وأنها لغة تجوز لا يقاس عليها في النثر واختيار الكلام ولا يحمل عليها كلام الله تعالى.

(١) الضرائر ٥، أصول التفكير النحوي ١٠٠، الضرورة الشعرية في النحو العربي ١٤٢.

(٢) من الطويل لسوّار بن المضرب السعدي سبق تحريجه ص ٢٦٤، وهو من شواهد الفراء على جواز حذف الفاء من جواب الشرط في (لا إخالك) التي جاءت مرفوعة.

(٣) الجامع ب/ ٨٤.

المبحث الثاني: موقفه من الأدلة العقلية.

- المطلب الأول: التعليل.

لما شرع النحويون باستقراء اللغة والتقنين لها أخذوا بمبدأ التسويغ لتلك الظواهر اللغوية، ثم الاحتجاج لتلك القواعد النحوية والتعليل لما بنوه من أحكام؛ ولذا فنشوء التعليل في الدرس النحوي مصاحبٌ لنشوء البحث والتعميد النحوي.

ويراد بالعلة: ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه^(١)، أما العلة النحوية فهي «الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصناعة»^(٢).

وقد اتسم التعليل النحوي منذ نشأته بالبساطة والطابع الفكري، وكونه مستمدّاً من طبيعة اللغة، وخالياً من الفرضيات والجدل، وأنه بمثابة تفسير للقواعد النحوية يهدف إلى توضيح القاعدة بالكشف عن مبرراتها، ولم يكن يمثل جزءاً مهماً من الدرس النحوي^(٣)، وهذا ظاهر في جواب الخليل حين «سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، ف قيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيته وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتلت أنا بما عندي أنه علة لما علته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمسست...»^(٤).

ثم جاءت طبقة من النحاة أفردت للعلة كتباً خاصة بها، فألف قطرب (ت ٢٠٦هـ)، كتاب (العلل في النحو)^(٥)، وألف أبو بكر المازني (ت ٢٤٨هـ) كتاب (علل النحو)^(١)، وأخذوا بتعليل

(١) التعريفات ٢٠١.

(٢) العلة النحوية ٩٠.

(٣) أصول التفكير النحوي ١٥٥، الفكر النحوي عند العرب ٢٥٨ - ٢٦١.

(٤) الإيضاح في علل النحو ٦٥، ٦٦، وانظر: الفكر النحوي عند العرب ٢٦٠.

(٥) الفهرست ٧٦، وهو مفقود.

كل جزئية في النحو وتفسيرها وشرحها^(٢).

وقد وصل العناية بالعلة غايته في القرن الرابع، وتغير مسارها تغيراً كلياً، فبعد أن كانت الغاية الأسمى من ورائها هي توضيح القواعد وتبسيطها صارت تعقد القواعد وتصعبها بكثرة تفرعاتها الجدلية، ونتج عن ذلك نوعان من العلل هما: العلل القياسية أو الثواني، والعلل الجدلية أو الثوالت بعد أن كان التعليل يقتصر على العلل التعليمية أو الأوّل^(٣).

وفتح باب التنافس بين العلماء آنذاك في استنباط العلل حتى أسرفوا وبالغوا، ومصنفاتهم شاهدة بذلك، ومما يدل على عنايتهم بها أن التعليل أصبح أحد المقاييس الذي تتحدد بموجبه منزلة النحوي، ويعرف به مقدار علمه وسعة ثقافته^(٤).

واتسم التعليل كذلك بالسمة العقلية التي تأثرت بالبيئة الثقافية العربية والإسلامية، وتأثرت بالتوجه العقلي لعلماء الأصول المبني على علم الفقه والكلام^(٥)، فتأثرت العلة النحوية بالعلة الفقهية، ويبدو ذلك جلياً في المسميات والشروط التي استعملها النحويون فهي مطابقة لمسميات الفقهاء، فابن جني مثلاً قسّم العلة إلى علة موجبة وعلة مجوزة، وهذا تقسيم فقهي، ويقول أيضاً: «وكذلك كتّب محمد بن الحسن رحمه الله إنما ينتزع أصحابنا منها العلل؛ لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه فيُجمَع بعضها إلى بعض...»^(٦).

وكذلك ظهر تأثير الفلسفة والمنطق على التعليل النحوي؛ إذ اشترط النحويون في العلة

(١) بغية الوعاة ١ / ٤٦٥، وهو مفقود.

(٢) انظر: أصول التفكير النحوي ١٥٨، الفكر النحوي عند العرب ٢٦٣.

(٣) أحكام الوجوب في كتاب سيبويه ١٠٦.

(٤) مقدمة محقق كتاب علل النحو للوراق ٦٨.

(٥) في العلة وأصول اللغة والنحو (مجلة عالم الفكر، مج ٣٦، ع ١، ٨١).

(٦) الخصائص ١ / ١٦٣.

أن تكون مؤثرة، واشتراط التأثير إنما جاء من الفلاسفة^(١)، يقول ابن جني: «اعلم أن علل النحويين وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقيين»^(٢)، ويقول تمام حسان معقبا: «فما كان من علل النحو ضرورياً فذلك الذي دعا ابن جني إلى القول بقرب علل النحاة من علل المتكلمين، وما كان منها غير ضروري فذلك الذي وقف به دون أن يقطع الصلة بين علل النحاة وعلل الفقهاء»^(٣).

وفي هذا القرن وما بعده قسم العلماء العلة تقسيمات عدة، ويظهر أنهم اتفقوا على

المسمى والمفهوم واختلفوا في المصطلح والتسمية، ومنها:

١. تقسيم أبي بكر ابن السراج^(٤).
٢. تقسيم أبي القاسم الزجاجي^(٥).
٣. تقسيم الرماني حيث تحدث عنها في كتابه (الحدود) وهي عنده نوعان:
أ- العلة القياسية: وهي التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو علة الرفع في الاسم وهي ذكر الاسم على جهة يعتمد الكلام فيها، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام،

(١) أسلوب التعليل في اللغة العربية ٢٥.

(٢) الخصائص ١ / ٤٨.

(٣) الأصول ١٦٤.

(٤) حيث ذكر أن «اعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل

فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة»، الأصول في النحو ١ / ٣٥.

(٥) حيث جعلها ثلاثة أقسام:

- أ- العلة التعليمية: وهي العلة التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب.
- ب- العلة القياسية: وهي العلة الثواني التي تأتي وراء العلة الأولى.
- ج- العلة الجدلية: وهي العلة الثوالت التي تأتي وراء العلة الثواني. انظر: الإيضاح في علل النحو ٦٥،

وعلة الجر ذكره على جهة الإضافة.

ب- العلة الحُكْمِيَّة: هي التي تدعو إليها الحكمة نحو جعل الرفع للفاعل؛ لأنه أول للأول، وذلك تشاكُلُ حسن، ولأنه أحق بالحركة القوية؛ لأنها ترى بضم الشفتين من غير صوت ويمكن أن يعتمد بها فتسمع، والمضاف إليه أحق بالحركة الثقيلة من المفعول؛ لأنه واحد، والمفعولات كثيرة.

ثم تحدث عن العلة الصحيحة والعلة الفاسدة والعلة الضرورية والعلة الوضعية ومما قاله فيها: «العلة الضرورية: هي التي يجب بها الحكم بمتحرك من غير جعل جاعل، العلة الوضعية: يجب لها الحكم بجعل جاعلٍ نحو وجوب الحركة للحرف الذي يمكن أن يكون ساكناً، العلة الصحيحة: هي التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر مما تدعو إليه الحكمة، العلة الفاسدة: هي التي بخلاف هذه الصفة»^(١)، وهذه في حقيقتها أوصاف للعلل وتقييم لها، ولكن الرماني لما كان دقيقاً في تمحيص آراء النحويين والموازنة بينها سمى هذه الأوصاف عللاً^(٢)، يقول الأستاذ: المنصف عاشور: «ولكن نلاحظ أن الاصطلاحات المستعملة عند الرماني تشير إلى وصفِ العلل، وقد ترجع الصفة إلى العلل المعتمدة في الصناعة النحوية فعبارة (الضرورية) و(الوضعية) و(الصحيحة) و(الفاسدة) صفات تجري على العلل القياسية والحكومية وتتلازم معها»^(٣)، هذه تقسيمات الرماني ومصطلحاته في العلة التي لم يظهر استفادته فيها من أحدٍ من المتقدمين عليه بل هي من بنات فكره وإبداع ذهنه.

٤. تقسيم الحسين بن موسى الدينوري (٤٩٠هـ) وجعلها على قسمين:

أ- علة تطرد مع كل كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم.

ب- علة تُظهِر حكمتهم في أصوله وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشد تداولاً، وهي الأكثر عنده وحصرها على ثلاثة

(١) الحدود (مجلة المورد، مج ٢٣، ع ١، ٤٠).

(٢) نظرية التعليل في النحو العربي ٦٣.

(٣) دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات ١٨٧.

وعشرين نوعاً^(١).

والتأمل في تقسيمات العلل التي ذكرها النحويون يلحظ أنها متقاربة وأن الاختلاف بينها اختلاف مصطلح، وأنها تؤول إلى أقسام العلة عند ابن مضاء الذي جعلها ثلاثة أنواع هي: العلل الأول والعلل الثواني والعلل الثالث^(٢)، فالعلة التعليمية هي العلل الأول التي تفسر الظاهرة اللغوية وتوضحها، وهي المحققة لغاية النحو، وقد تلقاها جمهور النحويين بالقبول والتسليم^(٣)، وهي العلة الأولى عند ابن السراج والدينوري، فهي تعليل وصفي للغة، أما العلة القياسية عند الزجاجي والرماني وعلة العلة عند ابن السراج والثانية عند الدينوري فهي العلل الثواني التي تأتي بعد العلل الأول، أما العلة الجدلية عند الزجاجي والحكمية عند الرماني فهي التي تنطلق من الفرض لا من الواقع، وهي كل ما يعتل به بعد العلل التعليمية والقياسية.

وأكثر الذين كتبوا من المعاصرين عن التعليل في الدرس النحوي ذكروا تقسيمات هؤلاء النحويين واختلافهم فيها ثم يُوردون أمثلتهم عليها ما عدا الباحث خالد بن سليمان الكندي الذي توصل بعد النظر في هذه التقسيمات إلى أن العلل نوعان^(٤):

١. العلل المباشرة: وهي العلل النحوية غير الحقيقية ويعني بها: القرائن اللفظية والمعنوية التي تشتمل كل المستويات اللغوية: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، وما

(١) وهي: «علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة تأكيد، وعلة تعويض،

وعلة نظير، وعلة نقيض، وعلة حمل على المعنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة،

وعلة وجوب، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة

تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى»، ثمار الصناعة ١٣٥.

(٢) الرد على النحاة ١٣٠.

(٣) انظر: العلة النحوية ٩٧، أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن ٣٢.

(٤) التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ١٢٦، ١٢٧.

تسمى بالعلل التعليمية التي يستعان بها في تعليم القاعدة النحوية لدى الطلاب.

٢. العلل الحقيقية: وهي التي يسميها الزجاجي العلل القياسية والجدلية، ويسميها الرماني العلل القياسية والحكمية، وعللة العلة عند ابن السراج، وهي العلل الثواني والثالث عند ابن مضاء.

فالباحث جعل العلة القياسية والجدلية تحت نوع واحد؛ لأنه يرى أن العلة الجدلية مكتملة للعلة القياسية؛ لأنها مجرد اختبار لها للتأكد من صحتها ومن ثم قبولها أو رفضها، وهذا الرأي في نظري وجيه؛ لأن الهدف من العلة القياسية والجدلية واحد، وهو البحث عن حكمة العرب وغرضهم.

وهناك أسباب كثيرة أدت إلى لجوء النحويين إلى التعليل أبرزها:

١. أن التعاليم الإسلامية ساعدت في رفع مستوى العقل العربي؛ إذ أمكنهم من معرفة أحوال الأمم الأخرى، والاطلاع على تاريخها، وهذا أفاد المسلمين ثقافياً، ووسّع مداركهم، وجعل نظرهم في تعليل الأشياء تختلف عما كانت عليه سابقاً^(١).

٢. ظهور بعض المذاهب والفرق العقدية أدى إلى ظهور المناظرات وعلم الجدل الذي يركز على التعليل وتأييد الحجج.

٣. وجود المدرسة البصرية والكوفية أدى إلى وجود التنافس بين النحويين، وهذا حملهم على محاولة إثبات أنفسهم وقدراتهم العقلية.

أما موقف الرماني من التعليل فقد عني به، واتخذ دليلاً وحجة له في آرائه وقواعده، واختياراته، فكتابه مليء بذلك ولا تكاد تمر مسألة أو ظاهرة إلا ويعلل لها، ولا غرو في ذلك فللرماني كتاب عنوانه (العلل) وآخر (الأسباب)^(٢) مما يثبت عنايته بهذا الدليل، وكذلك أقام كتبه كلها على المنهج التعليلي الذي يبدأ بالبحث عن العلة، وينتهي بتوضيحها بالوصف أو

(١) في العلة وأصول اللغة والنحو (مجلة عالم الفكر، مج ٣٦، ع ١، ٧٠).

(٢) وإن كان القفطي ذكرهما ضمن كتب الكلام لكن فيه دلالة على عنايته بمبدأ العلة، إنباه الرواة /٢

المعنى أو الوظيفة^(١)، ثم إن الطريقة التي اعتمدها في معالجة القضايا والموضوعات المتعلقة بالتفسير وهي طريقة السؤال والجواب منشؤها ميله للتعليل، وحفزته هذه الطريقة للإكثار من تعليل جميع قضايا الكتاب خاصة الظواهر اللغوية والنحوية.

وأكثر العلل التي وردت في كتابه هي من العلل الأولية (التعليمية)، وهي العلل المؤدية إلى تعلم كلام العرب.

سمات التعليل عند الرماني:

١. عدم التصريح بلفظ العلة:

أسلوب التعليل عند قدامى النحويين قائمٌ على عدم التصريح بلفظ (العلة، التعليل) أو ما في معناها (السبب) بل يكتفى بأن يقال: (لأن) ونحوها فلم يكن همُّهم سوى معرفة العلة من حيث هي سببٌ للحكم لا التعمق فيها والتفنن، وخير شاهدٍ على ذلك كتاب سيبويه فلم يصرح بلفظ العلة إلا في مواضع قليلة^(٢)، وكذا الرماني فلم يصرح بها إلا قليلاً كما في قوله: «والفرق بين (الذي) و(مَنْ) أن (الذي) صفة، و(مَنْ) ليست بصفة، ويقال: ما الذي دعا إلى أن يجعل الاسم منقوصاً ثم يُتم بصلة؟ والجواب عن ذلك: الحاجة إلى أن توصف المعرفة بمعنى الجملة وهذا في (الذي) وأما (مَنْ)، فالعلة في ذلك الإخبار عن معنى الجملة إذا قلت: مَنْ أبوه منطلق أخوك»^(٣).

٢. التنوع في أساليب التعليل:

(١) نظرية التعليل في النحو العربي ٦١.

(٢) انظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه ٢٨٩.

(٣) الجامع م/ ٦١، وانظر: م/ ٢٢، ١٢٢.

فهو يعلل باللام^(١)، أو بـ(لأن) وهي الأكثر^(٢)، أو بـ(لثلا)^(٣)، أو بـ(إذ)^(٤).

٣. أسلوبه في التعليل قائم على الأسئلة والأجوبة:

كما هي عادته في معالجة قضايا الكتاب، والاعتماد على الطريقة الجدلية والأسلوب المنطقي، وسيأتي الحديث عن ذلك في مطلب لاحق عند الحديث عن تأثيره بالمنطق.

٤. الاستطراد في التعليل وشرح العلة:

عندما يورد الرماني العلة فإنه يستطرد أحياناً في شرحها وتوضيحها، ومن ذلك ما ذكره في قراءة الضم والكسر^(٥) في [الحُمْدُ لِلَّهِ^(٦)] و [الحُمْدُ لِلَّهِ] حيث قال: «والكسر أبعد الوجهين؛ إذ كان فيه إبطالٌ للإعراب، وإنما فسد الضم من قبل أنه لما كان الإتيان في الكلمة الواحدة نحو: (أَجْوُوكُ) و(أَنْبُوكُ) ضعيفاً قليلاً كان مع الكلمتين خطأً لا يجوز ألبتة؛ إذ كان المنفصل لا يلزم لزوم المتصل فإذا ضعف في المتصل لم يجز في المنفصل؛ إذ ليس بعد الضعف إلا الامتناع، ومع ذلك فإن حركة الإعراب لا تلزم فلا يكون لأجلها إتيان كما لا يجوز في (امرؤ) و(ابنم) أن تُضم الألفُ للإتيان، وكما لا يجوز في (دلو) الهمزة؛ لأنَّ ضمة الإعراب لا

(١) انظر: الجامع م/ ٧، ٧٦، ٨٣، ب/ ٥٧، ٨٧...

(٢) انظر: الجامع م/ ٥٢، ١٥١، ١٥٢، ب/ ٣٦، ٥٦، ٥٨، ٦٣، ٦٨، ٨٢.....

(٣) انظر: الجامع ب/ ٣١.

(٤) انظر: الجامع م/ ١٨، ٨٨.

(٥) قرأ بالضم إبراهيم بن أبي عبلة انظر: إعراب النحاس ١ / ١٧٠، مختصر الشواذ ٩، المحتسب ١ / ٣٧،

الإبانة في القراءات ١٢٠، البحر المحيط ١ / ٣١، وقرأ بالكسر الحسن البصري. انظر: إعراب

النحاس ١ / ١٧٠، الإبانة ١٢٠، الإتحاف ١٦٢، البحر المحيط ١ / ٣١، وسبق الحديث عن هذه

القراءة وتخرجها في مبحث موقفه من القراءات.

(٦) الفاتحة: ١.

تلتزم، وكذلك [وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ] ^(١) لا يهمز؛ لأن حركة التقاء الساكنين لا تلتزم، وكما قالوا في المنفصل: لم يحذف الرجل فلم يردوا الألف؛ لأن المنفصل لا يلتزم ^(٢).

فهذا الاستطراد في التعليل جعلها من العلل المركبة، فقد قرر أولاً فساد الإتياع في قراءة الضم والكسر، وعلل ذلك بأن الإتياع فيها كان في كلمتين، فإذا كان ضعيفاً في الكلمة الواحدة نحو: (أَجْوُوكُ) و(أَنْبُوكُ) التي ضُمَّت فيها الجيم والباء لضمة الهمزة قبلهما ^(٣) فكيف بالكلمتين فهو أثقل وأضعف ^(٤)، ثم استطرده وذكر عدداً من المواضع التي لا تلتزم فيها فيها الحركة ولا يكون لأجلها إتياع، وعلل لها إما بأنها حركة إعراب أو أنها في كلمتين.

٥. الإكثار من التعليلات في الموضع الواحد:

وهذا يدل على عنايته بالتعليل، فالقارئ لكتابه لا يكاد يتجاوز تعليلاً إلا ويجد تعليلاً آخر لقضية أخرى وهو بهذا أخذ منهج معاصريه وشيوخه الذين اتخذوا التعليل تفسيراً للحكم وتسويغاً للقاعدة وتيسيراً لها ^(٥)، ومن شواهد ذلك قوله قوله: «ويقال: لم كررت (إياك)؟ والجواب: لأنها قامت مقام الكاف في: نعبدك ونستعينك، ولو قلت: نعبدك ونستعين (إياك) لم يكن وجه الكلام؛ لأنه ليس فيه إفصاح بالمعنى، ولأنه لا يشاكل الأول، ويقال: لم قال: [Z O / على لفظ الغائب ثم قيل: [Z 3 2 على لفظ المخاطب؟ الجواب: فيه وجهان: أحدهما: على لفظ حذف القول بمعنى قولوا: الحمد لله رب العالمين، وقولوا: إياك نعبد وإياك نستعين، والوجه الآخر: أن من شأن العرب أن يتصرّفوا من الغائب إلى المخاطب،

(١) البقرة: ٢٣٧.

(٢) الجامع م / ١٨.

(٣) ضمت الجيم والباء لضمة الهمزة قبلهما، أصلها: أَجِيْتُكَ وَأَنْبَيْتُكَ انظر: الكتاب ٤ / ١٠٩، شرح

الكتاب للرماني (نسخة مكتبة داماد إبراهيم) ٤ / ١٧٠، المنصف ٢ / ٢٢٥.

(٤) الخصائص ٢ / ٣٣٦، النكت في القرآن ١ / ٤٣.

(٥) أصول التفكير النحوي ١٥٨، ١٦٨.

ومن المخاطب إلى الغائب للتصريف في الكلام والاتساع فيه»^(١).

ذكر في (إياك) علتين، فعمل لتكررها بأن الضمير المنفصل وقع موقع المتصل فأخذ حكمه في جواز تكرار الضمير حتى يتشاكل الكلام وينسجم إذا دخل الضمير على الفعلين، ثم علل لانتقال الكلام من ضمير الغائب إلى ضمير المخاطب إما على أن الكلام كله على لفظه المخاطب على تقدير حذف القول أي: قولوا الحمد لله رب العالمين، وقولوا إياك نعبد، أو أن ذلك جاء على ما يسمى بالالتفات في علم البيان، وهو العدول عن الغيبة إلى الخطاب أو التكلم أو على العكس^(٢).

٦. التعليل بعلتين:

كما في قوله: «و(ذا) مبني؛ لأن فيه معنى الإشارة إلى معرفة فكأنه قد تضمن لذلك حرف المعنى، ولأنه مبهم كما أن الحرف مبهم»^(٣)، علل بناء (ذا) بعلتين:

أ- أنها بنيت لتضمُّنها معنى حرف الإشارة؛ لأن الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف^(٤).

ب- أنها بنيت لإبهامها، والإبهام مؤثر في بناء الكلمة^(٥).

وتعليله الحكم بعلتين فيه دلالة على أنه يميز ازدواج العلل فهو يرى أن العلة ليست موجبة وإنما هي أمانة ودلالة على الحكم، وهو رأي المجيزين من العلماء لتعليل الحكم بعلتين^(٦).

(١) الجامع م/ ٢٩، وانظر: ٥٢.

(٢) التعريفات للجرجاني ٥١.

(٣) الجامع م/ ٥٢.

(٤) أسرار العربية ٥٢.

(٥) الإنصاف ٢/ ٦٩٦.

(٦) مع الأدلة ١١٧، الاقتراح ٧٨.

٧. التعليل بعلى النحويين، ومناقشتهم فيها:

الأصالة في التعليل هي الغالبة عند الرماني، لكن يوجد عنده تعليلات قلّ فيها ونقلها عن النحويين، ومنها قوله: «وأما (أأأندرتهم)^(١) فوجهه التحقيق إلا أنه فصل بين الهمزتين بألفٍ استثقلاً للجمع بينهما، وقد احتج لهذا الوجه سيبويه فقال: «لما كانوا يفصلون بين النونين بألفٍ استثقلاً للجمع بينهما وكان الجمع بين الهمزتين أثقل كانت بالفصل أحق هذا معنى كلامه»^(٢).

نقل علة سيبويه في زيادة الألف بين الهمزتين بسبب الثقل في اجتماع الهمزتين، فتزاد هذه الألف للتخفيف، وهذا عند بني تميم^(٣).

وفي موضع آخر ينقل التعليل عن الزجاج في قوله: «ويقال: لِمَ لَمْ ينصرف (عيسى)؟ والجواب: قال الزجاج^(٤): لاجتماع العجمة والتعريف، وذلك أنه حَمَلَ الألف على حكم الملحق (هَجْرَع)، ولم يحملها على التأنيث؛ لأن التذكير أولى بها إلا أن يقوم دليل على التأنيث»^(٥). علة مَنَعِ (عيسى) من الصرف عند الزجاج هي العجمة والتعريف، فالألف ليست للتأنيث، وإنما هي للإلحاق ببناء (هَجْرَع) الذي ألحقوا به أيضاً (مَعزَى)^(٦).

ومن الأمثلة الشاهدة على مناقشته على النحويين قوله: «ويقال: لِمَ لَمْ ينصرف (مثنى)؟ الجواب: لأنه معدولٌ صفةٌ عدل عن اثنين اثنين إلى مثنى، ووُصفت به النكرة في

(١) البقرة: ٦.

(٢) الجامع م/ ٩٠، وانظر كلام سيبويه بمعناه في (كتابه) ٣/ ٥٥١.

(٣) الكتاب ٣/ ٥٥١، الأصول في النحو ٢/ ٤٠٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٥٣.

(٥) الجامع ب/ ٥، وانظر: م/ ١٥١، ب/ ٨٢.

(٦) الكتاب ٣/ ٢١٦، سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٥٩.

[w x y z] (١)، وقال قوم: هو معرفة؛ لأنه لا يدخله الألف واللام، وهو عند أصحابنا نكرة؛ لأنه يوصف به النكرة» (٢).

علل منع صرف (مثنى) بالوصفية والعدل (٣)، وذكر رأي الكوفيين في المسألة وأنهم يرونه معرفة؛ لأن الألف واللام لا تدخله، فالعلة في منعه الصرف عندهم هي التعريف والعدل (٤)، وعقب على هذا الرأي بأنه نكرة؛ لأنه ورد وصفاً لها، وهو رأي البصريين (٥)، فهو ممنوع من الصرف للوصفية والعدل.

٨. كثرة الاعتلال بالعلل اللغوية:

اعتمد الرماني في عددٍ من علله على اللغة وأصواتها في تعليل الأحكام والمسائل وتفسيرها، ومن ذلك الأسباب الصوتية اللسانية من تخفيف أو ثقل أو استعمال، ومنها العلل التي تنطلق من الموقع اللغوي كما في قوله: «ويقال: لِمَ حذفت الألف من (لِم) في الاستفهام ولم تحذف في الخبر؟ والجواب: لأنها في الاستفهام طَرَفٌ يقوى فيه على التغيير على قياس نظائره من حرف الإعراب ونحوه، فأما في الخبر فتقع وسطاً إذا كانت موصوفة؛ لأن تمامها نهايةً صلتها، والجزء يجري مجرى الصلة؛ لأن (ما) فيه عاملة» (٦).

جعل علة حذف الألف من (لِم) الاستفهامية هو وقوعها في الطرف الذي يقوى فيه التغيير، فهو نظرٌ إلى الموقع اللغوي لها، وخصت الاستفهامية بالحذف دون الموصولة والشرطية؛ لأن الموصولة تلزمها الصلة، والصلة من تمام الموصول فكأنَّ أَلْفَهَا وقعت حشواً

(١) فاطر: ١.

(٢) الجامع ب/ ١٧٧.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٢٥، الأصول في النحو ٢/ ٨٨، معاني الأخصش ١/ ٢٤٤.

(٤) معاني الفراء ١/ ٢٥٤، جامع البيان ٦/ ٣٧١.

(٥) الكتاب ٣/ ٢١٦.

(٦) الجامع ب/ ٥٦، وانظر: ب/ ٢٠.

غير متطرفة وهذا حصَّنها من الحذف، والشرطية تأخذ حكم الموصولة في ذلك^(١)، أما الاستفهامية فلا يلحقها شيء يتممها فهي بحكم الطرف، وجعل بعض النحويين علة الحذف هي الفرق بينها وبين الخبرية^(٢)، فالرماني نظر في التعليل إلى الموقع اللغوي لهذه الحروف، وسيأتي ذكر أمثلة على هذه العلة اللغوية في الأسطر القادمة.

٩. تعزيز التعليل بالأمثلة:

يدعم الرماني أحياناً تعليلاته بالأمثلة التي توضحها وتقررهما، ففي (أذلة) من قوله تعالى: [/ 10 2 3 4]^(٣) يقول: «ويقال: لِمَ جاء (فعل) و(أفعلة) في الصفة وإنما باب (فعل) و(فُعلاء) نحو: ظريف وظُرُفاء، وشريك وشُرُكاء؟ الجواب: لكرهة التضعيف فُعُدِل إلى جمع الأسماء نحو: فقير وأفقره فقيل: ذليل وأذلة وعزيز أعزَّة»^(٤).

الوصف المذكور العاقل على وزن (فعل) يجمع على (فُعلاء) نحو: ظريف ظُرُفاء إلا إذا كان مضاعفاً فإنه يجمع على (أفعلة) نحو: ذليل أذلاء، ويجمع على (أفعلة)^(٥) نحو: أذلة كما في هذه الآية، فالعلة التي ذكرها في الجمع هي علة صرفية، ثم وضح هذه القاعدة بالأمثلة.

(١) انظر: شرح المفصل ٤ / ٩.

(٢) انظر: اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٣٧١، شرح المفصل ٤ / ٩، مغني اللبيب ٢٩٥.

(٣) آل عمران: ١٢٣.

(٤) الجامع ب / ٨٧.

(٥) انظر: الكتاب ٣ / ٦٣٤، الأصول في النحو ٣ / ١٧، اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٤٤١، شرح

شافية ابن الحاجب للرضي ٢ / ١٣٧.

أنواع العلل عنده:

اجتهدت في تقسيم علل الرماني إلى نوعين، تحت كل نوع علل^(١):

أولاً: العلل الواقعية المباشرة (الأول):

وهي العلل القريبة التي تفسر الظاهرة أو الحكم النحوي بعيداً عن الجدل والفرضيات، وهي كثيرة عنده أذكر منها:

١. العلل الاستعمالية:

وهي التي تنطلق من المادة اللغوية التي يؤثر فيها الاستعمال الكلامي للعرب، ومن هذه العلل:

أ- علة الاستثقال والتخفيف:

وهما متلازمتان في التعليل للحكم الواحد، فالميل للتخفيف يعني البعد عن الثقل، ومبدأ الخفة والثقل مما أكده سيبويه في (كتابه)، ومما قاله فيه: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض...»^(٢)، والخفة هي أحد طبائع العرب في كلامها، فهم يميلون إليها ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً ما لم يخل ذلك ببيانهم، والنحويون استحضروا هاتين العلتين في تفسير كثير من النصوص، ورفضوا كثيراً من الظواهر والأحكام بسبب وجود كلفة أو مشقة في نطق الكلمة، فمنعوا مثلاً توالي الحركات، وقدروا إظهار الحركة على المعتل للعسر في إظهارها، والرماني عمل بذلك في قضايا كثيرة من الكتاب منها تعليله للحذف في قوله: «والأصل في (إننا): إننا حُذِفَ النون؛ استثقالاً للتضعيف»^(٣).

ومن الأمثلة على تعليله بالخفة ما علل به في قوله جلّ وعزّ في سورة الفاتحة: [عَلَيْهِمْ Z وقد ورد فيها خمس لغات، وأصلها: عَلَيْهِمْ فقال: «وأما (عليهم) فلأنه لما أُمنَ اللبسُ

(١) استفدت في بعض هذا التقسيم من تصنيف الباحث خالد بن سليمان الكندي.

(٢) الكتاب ١ / ٢٠.

(٣) الجامع م / ١٤٠، انظر: م / ١٠٨، ٩٠، ب / ١٠٥، ط / ٢٠٦.

حُذِفَت الواو؛ لأنه أخف، وأما (عَلَيْهِمْ) فلأنهم خففوا من جهتين لما أمنوا اللبس^(١)، لما ذكر الأوجه القرائية الواردة في [عليهم Z فذكر قراءة ابن كثير [عَلَيْهِمْو Z وقراءة حمزة [عَلَيْهِمْ Z التي حُذِفَت فيها الواو، ثم ذكر قراءة الباقيين [عَلَيْهِمْ Z^(٢)، وذكر أن التخفيف فيها من جهتين: وهما حذف الواو، وكسر الهاء، فهو أنسب وأخف من الضم الذي في قراءة حمزة، فالخروج من الياء إلى كسر الهاء أخف من الخروج إلى الضم، فالهاء خفية والكسر أولى بها إذا كان قبلها ياء^(٣)، وقراءة الجمهور هي المختار عنده حيث قال: «والاختيار [عَلَيْهِمْ Z؛ لأنه أخف من غير إخلالٍ في معنى ولا لفظ^(٤)».

ب - علة كثرة استعمال:

الكثرة لها محلٌّ من النظر عند النحويين، ويستدل بها في الغالب لبيان الحذف، وقد علل بها حذف الألف من (باسم الله) في الخط فقال: «والألف تسقط منه في الخط؛ لكثرة الاستعمال؛ إذ كان (بسم الله) تُسْتَفْتَحُ بها الكتب، ومن شأنهم أن يخففوا ما كُتِرَ استعماله كقولهم: لم يك، ولا أدري، ولا تُبَلِّ^(٥)، وتُثَبِّتُها في [Z O N M L K^(٦)؛ لأنه لم يكثر كثرة هذا^(٧)».

علل حذف الألف من (بسم الله) بكثرة الاستعمال^(٨)؛ لأن الشيء إذا كُتِرَ استعماله،

(١) الجامع م / ٣٨.

(٢) انظر هذه القراءات في: السبعة ١٠٨، التذكرة ١ / ٨٥، التيسير ٢٧.

(٣) الكتاب ٤ / ١٩٥.

(٤) الجامع م / ٣٨، ٣٩.

(٥) انظر: المنصف ١ / ١٤٣، ٢ / ٢٢٧.

(٦) العلق: ١.

(٧) الجامع م / ٥، وانظر: ب / ٥٧.

(٨) انظر: اللباب ٢ / ٤٨٨.

وَعُرِفَ مَوْضِعُهُ جَازَ فِيهِ التَّغْيِيرَ وَالْحَذْفَ^(١).

ت - علة سماع:

السماع هو المصدر الذي اعتمد عليه النحويون في بناء قواعدهم وأحكامهم، ثم صار بعد ذلك علة لهم في استدلالاتهم وخلافاتهم، ومن المواضع التي اعتل فيها بالسماع قوله: «ووزن (اسم) يصح أن يكون (فعل)، ويصلح فيه (فعل)، ولا يصلح فيه (فعل)؛ لأن جمع (فعل): (أفعل) في القياس دون (أفعال)، ولأنهم أنشدوا^(٢):

باسم الذي في كل سورة سُمِّهَ و(سُمِّه) بالكسر والضم»^(٣).

الرماني أجاز ضمَّ الفاء وكسرها في وزن (اسم)، وعلَّل الجواز بورود البيت الذي استشهد به على روايتين في (سُمِّه) بضم السين وكسرها، فهو جعل السماع علة وبرهاناً لوزن (اسم).

ث - علة مشابهة:

كثيراً ما يلجأ النحويون إلى التعليل بالمشابهة في طرد أحكامهم، وهذا مبنيٌّ على كلام العرب، يقول سيبويه: «ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء ...»^(٤)، وقد راعى الرماني المشابهة في تعليقه ومن ذلك قوله: «ويقال: لم حُسن حذف علامة التأنيث في التقديم ولم يحسن في التأخير؟ الجواب: لأن الفعل في التقديم لا يلحقه علامة التثنية والجمع فحذفت علامة

(١) المنصف ١ / ١٤٣.

(٢) صدر بيت من الرجز، وعجزه: قد وَرَدَتْ عَلَى طَرِيقِ تَعْلَمُهُ، أنشده أبو زيد الأنصاري لرجلٍ من كلب،

كلب، ولم يذكر فيه إلا رواية واحدة، انظر: النوادر ٤٦٢، ومن ذكر الروايتين فيه ابن السراج في

الأصول ٣ / ٣٢٢، وابن جني في المنصف ١ / ٦٠، والأنباري في الإنصاف في مسائل الخلاف ١ /

١٦.

(٣) الجامع م / ٥.

(٤) تكررت العبارة بنصها في (الكتاب) في ثلاثة مواضع ٣ / ٢٧٨، ٣٠٢، ٤ / ١٥٩.

التأنيث لشبهها علامة التثنية والجمع في التقديم فلذا حُسُن [~ أَلْبَيْتُكَ^(١)] ولم يحسن البيئات جاء^(٢).

حذُفُ علامة التأنيث من الفعل إذا كان متقدماً على الاسم المؤنث أحسن من حذفها في التأخير، والعلة في ذلك عنده هو شبهها بعلامة التثنية والجمع اللتين تحذفان من الفعل إذا تأخر عنه الاسم المثنى أو المجموع على اللغة الفصيحة^(٣)، وهذا الحكم إذا كان الفعل مقدماً، أما إذا تأخر الفعل عن الاسم المؤنث أو المثنى أو المجموع فتلحقه العلامة لتعود على هذا المتقدم، أما قول الرماني في موضع آخر من الكتاب^(٤) إن التأنيث لازم بعكس علامة التثنية والجمع فمراده ما كان فاعله مثنى أو مجموعاً ثم لحق الفعل علامة التثنية والجمع وصار على ما يسمى بلغة (أكلوني البراغيث).

٢. العلل الدلالية:

يظل المعنى مستوراً حتى يظهره الإعراب، والمُعْرَبُ لا يستطيع الإعراب حتى يفهم المعنى، والوظيفة النحوية قائمة على الدلالة، فالعلاقة بينهما راسخة، وتدور كثيراً من علل النحويين حول المعنى والاحتكام إليه، ومن عله في ذلك:

أ- علة الحمل على المعنى:

الحمل على المعنى بابٌ واسع كثر التعويل عليه في القرآن الكريم ولغة العرب؛ لتسويغ ما خرج عن القاعدة، يقول ابن جني: «والحمل على المعنى واسعٌ في هذه اللغة جداً»^(٥)، ومن أمثلة التعليل به عند الرماني قوله: «ويقال: لم دخلت الفاء في قوله جَلَّ ثناؤه: [فَمَارِحَتْ

(١) آل عمران: ١٠٥.

(٢) الجامع ب/ ٦٣، وانظر: م/ ١٣٤، ب/ ٢٨.

(٣) ذكر هذه العلة أبو علي الفارسي، التكملة ٣٠٧، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٥٠٠.

(٤) الجامع ب/ ٧٥.

(٥) الخصائص ٢/ ٤٢٣.

يَجْرَهُمْ^(١)؟ الجواب: لأن في الكلام معنى الجزاء وجوابه كأنه قيل: إذا اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فحمل الكلام على المعنى^(٢).

اختلف في الفاء الواردة هنا، فمنهم من حملها على العطف، فجعل الجملة معطوفة على الجملة السابقة الواقعة صلة، وهي [أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ]^(٣)، ويرى الرماني أن الفاء دخلت في الخبر لما تضمنته الموصول من معنى الجزاء، وخطأ أبو حيان هذا الرأي؛ لأن (الذين) ليس مبتدأ حتى يشبهه بالشرط الذي يكون مبتدأ فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في جواب الشرط، بل هو خبر (أولئك)^(٤).

ب- علة أمن اللبس:

حرص النحويون في توجيه كلام العرب على تجنب ما يؤدي إلى اللبس في المعنى، وجعلوا أمن اللبس علة وحجة في تقرير أحكامهم وقواعدهم، ومن ذلك أن الرماني يتحدث عن حركة واو الجماعة عند التقائها بالساكن وأنها تُضَمُّ أو تكسر، أما الفتح فقال عنه: «وقد أجازوا الفتح وهو رديء؛ لأنه يلبس بلفظ التثنية إذا قيل: (اشترُوا الضلالة)^(٥)، فالرماني بدافع الحرص على الإبانة والوضوح والخوف من الإبهام والغموض منع الفتح بحجة أمن اللبس بالتثنية.

ت- علة فرق:

ومن ذلك قوله: «ويقال: لم قيل (إليك) ولم يُقَل (إلاك) كما يقال إلى زيد؟ والجواب: للفرق بين ما يضاف إلى الكناية من المتمكنة وغير المتمكنة؛ فلذلك قالوا: إليه وعليه ولديه،

(١) البقرة: ١٦.

(٢) الجامع م/ ١٥٥، وانظر: ب/ ٢٣.

(٣) المجيد في إعراب القرآن المجيد ١٢٢، البحر المحيط ١/ ١٠٦، الدر المصون ١/ ١٥١.

(٤) البحر المحيط ١/ ١٠٦.

(٥) الجامع م/ ١٥١، وانظر: م/ ٣٨.

وقالوا: رحاه وهداه»^(١).

علة الفرق بين ما يضاف إلى الضمائر من الأسماء المتمكنة وغير المتمكنة من الظروف والحروف هي السبب في قلب الألف ياء من الظروف والحروف وبقائها في الأسماء، وهذه علة سيويه فيها^(٢).

ث - علة توكيد:

وهي تُذكر عند إرادة الزيادة في الدلالة والمعنى، ومن شواهدا عنده قوله: «ويقال: لم تُرّر ذكر الرحمن الرحيم؟ والجواب عن ذلك: للمبالغة والتوكيد...»^(٣).

ج - التعليل بالسياق:

ومن ذلك تعليله في قوله: «ويقال: لم جاز الحذف من [وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ]؟ والجواب: لأن الكلام لما كان توبيخاً دلّ^(٤) وأنتم تشهدون ما عليكم فيه الحجة؛ فحذف للإيجاز مع الاستغناء عنه بالتوبيخ الذي تضمنه الكلام»^(٥).

فهو علل حذف المعمول بسياق النص وما تضمنه من المعنى المتضمن للتوبيخ لهم على أفعالهم بكفرهم بآيات الله مع إقرارهم وشهادتهم بآيات الأنبياء.

٣. العلل التعليمية:

يقول فيها الزجاجي: «فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى كلام العرب ... فمن هذا النوع من العلل قولنا: إن زيدا قائمٌ، إن قيل: بم نصبتم زيدا؟ قلنا: ب(إن)؛ لأنها تنصب

(١) الجامع م / ٧٦.

(٢) الكتاب ٣ / ٤١٢، وانظر: الأصول في النحو ٢ / ٣٦٥.

(٣) الجامع م / ٢١، وانظر: م / ٥٣.

(٤) العبارة مضطربة ويبدو أن فيها سقطاً.

(٥) الجامع ب / ٢١، وانظر: م / ٦، ١٢، ٤٥، ب / ٩، ٢٢، ٦٤، ٨٥، ١٠٦، ١١١.

الاسم وترفع الخبر»^(١).

ويمكن أن تسمى هذه العلة بعلة العامل، ولا شك أن من أهم القضايا التي ارتبطت بالتعليل في النحو العربي هو العامل؛ فإذا كان التعليل مسؤولاً عن خلق نظرية العامل^(٢)، فإن العامل أيضاً يعد وسيلة مهمة من وسائل التعليل، فهم عللوا التغييرات الإعرابية في التراكيب بالعامل سواء كان لفظياً أو معنوياً، وهي من العلة التعليمية الأولية التي تأتي نتيجة التأمل والملاحظة.

ومن ذلك قوله: «ويقال: لم رفع [7 8 Z ؟ الجواب: لأنه غلبَ جواب القسم على جواب (إن) لوقوعه في صدر الكلام»^(٤).

وقوله: «ويقال: لم اختيار النصب [9 أ قَوْلُهُمْ Z^(٥) ؟ الجواب: لأن ما بعد (إلا) إيجاب معرفة، فهو أحق بأن يكون الاسم»^(٦).

ومن العلة التعليمية: العلة التي يذكرها الرماني في الممنوع من الصرف، ومنها قوله: «ويقال: لِمَ لَمْ ينصرف (مثنى)؟ الجواب: لأنه معدولٌ صفةٌ عدل عن اثنين اثنين إلى مثنى، ووُصفت به النكرة في^(٧) [W x y z { Z^(٨).

(١) الإيضاح ٦٤.

(٢) اللغة بين الوصفية والمعيارية ٥٥.

(٣) الإسرائاء: ٨٨.

(٤) الجامع ط / ٣٨٥.

(٥) آل عمران: ١٤٧.

(٦) الجامع ب / ١١٤، وانظر: ب / ٨، ١٠٨، ١١٤، ١٤٠، ط / ٢٣٧، ٣٧٦، ف / ٩٧.

(٧) فاطر: ١.

(٨) الجامع ب / ١٧٧.

٤. العلل الصوتية:

دارت بعض علل الرماني حول بناء الكلمة وانسجامها، وما ينشأ عن تغييرات الإبدال والإعلال والإدغام وهذه هي العلل الصوتية التي يبنى فيها التعليل على سبب صوتي، ومن هذه العلل: علة الخفة والثقل والرجوع إلى الأصل والتعليل بمخارج الحروف وذلك في تعليل التغيير في بناء الكلمة، ومن شواهدا قولهُ^(١): ((ويقال: لم أدغمت التاء في الطاء من [! " Z#^(٢)؟ الجواب: لأنها من مخرجها فصارت بمنزلة مع مثلها نحو: همّت تفعل، ومثله: [Z-^(٣)، ويجوز إدغام الطاء فيها إلا أنه يبقى الإطباق نحو: [أَحَطْتُ بِمَا Z^(٤))).

علل إدغام التاء في الطاء؛ لأنهما من مخرج واحد وهو طرف اللسان مع أصول الثنايا فصارت كأنها مماثلة لها^(٥)، وهذه علة صوتية.

ومن العلل الصوتية ما يتعلق بالحروف وصفاتها، وذلك في حديثه عن كسر الهاء بعد الياء أو الكسرة في (عليه) و(بهم)، ومما قاله: «وإنما لم يجز في (عليكم) و(بكم) - أي من الكسر - ما جاز في (عليه) و(بهم)؛ لأن الكاف حاجز حصين...»^(٦).

الأصل في هاء الضمير أن تُتبعَ هاؤه واواً وتضم الهاء لكن إذا كان قبلها ياءً أو كسرة فإنَّ الهاء تكسر؛ لأنها مهموسة خفية؛ ولذا فهي ضعيفة، وكذلك الياء خفية وهي من حروف

(١) الجامع ب/ ٨٦، وانظر: م/ ٥٩، ب/ ٢٨، ١٥٨.

(٢) آل عمران: ١٢٢.

(٣) آل عمران: ٧٢.

(٤) النمل: ٢٢.

(٥) الكتاب ٤/ ٤٣٣.

(٦) الجامع م/ ٣٩.

الزيادة^(١)، أما الكاف إذا كان قبلها ياءً أو كسرة فإنها لا تكسر.

ثانياً: العلل الحقيقية الفرضية (العلل الثواني والثالث):

وهي التي تسمى بالعلل القياسية عند الزجاجي والرماني، ويدخل فيها العلل الحُكمية والجدلية؛ لأنها مكملتان للعلل القياسية ومبنيّتان عليها.

والعلة القياسية عند الزجاجي هي أقرب ما تكون من (قياس الشبه) أحد أنواع القياس حسب تصنيف الأنباري^(٢)، وهي التي يُقدَّر فيها الشيء على مثاله فتلحق مسألة لها حكمٌ معينٌ بمسألةٍ لها حكم مع مراعاة ما بين المسألتين من تشابه^(٣)، فهي التي تعلل حمل الكلام بعضه على بعض.

ومن أمثلة هذه العلة عند الرماني قوله: «ويثنى اللذان واللتن عوضاً من ذهاب الياء، ويقال: لم بُني في الواحد وأعرّب في التثنية؟ والجواب: لأن التثنية تُخرجه من شبه الحرف؛ إذ كان الحرف لا يثنى، فأما الجمع فإنما بني فيه؛ لأن الجمع الذي ليس على حدّ التثنية كالواحد ألا ترى أن إعرابه كإعراب الواحد»^(٤).

فشبه الاسم بالحرف يجعله مبنيّاً، ومتى اتصل به ما يبعده عن هذا الشبه رجع إلى أصله في كونه معرباً، وهذه هي العلة القياسية التي تقتضي إلحاق شيءٍ بآخر لمشابهة بينهما.

أما العلة القياسية بحسب مفهوم الرماني فهي قريبة من ذلك لكن فيها تأكيداً على طرد الحكم وإيجاد علاقات دائمة بين الأحكام أو القضايا أو المعطيات النحوية، وقد عرّفها بقوله: «وهي التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو علة الرفع في الاسم وهي ذكر الاسم على جهةٍ

(١) الكتاب ٤ / ١٩٥، المقتضب ١ / ٣٩٩، ٤٠٠، علل النحو ٤٢٠.

(٢) لمع الأدلة ١٠٥.

(٣) التعليل النحوي في شرح ابن يعيش للمفصل ١٧٣.

(٤) الجامع م / ٦١.

يعتمد الكلام فيها»^(١)، وقد ناقش الأنباري الطرد في شروط العلة، وقال فيه: «وإنما وجب أن يكون الطرد شرطاً في العلة ها هنا لأن العلة النحوية كالعلة العقلية، ولا خلاف أن العلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية»^(٢).

فالعلة القياسية عند الزجاجي والرماني فرضيتان وهما إن اتفقتا في الاسم إلا أن هناك فرقاً دقيقاً بينهما في المفهوم كما هو ظاهر من المثال الذي ذكره الزجاجي، والتعريف والمثال اللذين ذكرهما الرماني.

ومن الأمثلة على العلة القياسية بحسب مفهوم الرماني لها قوله^(٣): «ويقال: ما أصل (لم)؟ والجواب: أصلها (لما)؛ لأنها (ما) التي للاستفهام دخلت عليها اللام، وإنما حذفت لاتصالها بحرف الإضافة مع وقوعها طرفاً يدلُّ عليها الفتحة، وكذلك قياسها مع سائر حروف الإضافة نحو: [٩ Z: (٤)، و [! Z" (٥)».

فالعلة في حذف الألف من (ما) بعد اللام هو وقوعها بعد حرف الإضافة وكونها طرفاً، وهذه العلة مطردة في النظائر، ف(ما) إذا اتصل بها حروف الإضافة الأخرى كالباء و(عن) تحذف ألفها.

أما العلة الحكيمية عند الرماني والجدلية عند الزجاجي فهدفهما بيان حكمة العرب في لغتها، والعلة الجدلية هي كل علة بعد العلة القياسية كالبحث في وجه الشبه بين (إن) والفعل الذي ضارعه في العمل وبأي فعلٍ شُبِّهت، ولم شُبِّهت بالفعل الذي قُدِّم مفعوله على

(١) الحدود (مجلة المورد، مج ٢٣، ع ١، ٤٠).

(٢) لمع الأدلة ١١٢، وانظر: دروس في أصول النظرية النحوية العربية ٢٥٦.

(٣) الجامع ب/ ٢٠.

(٤) الحجر: ٥٤.

(٥) النبأ: ١.

فاعله^(١)، ومن أمثلتها في هذا الكتاب قول الرماني: «ويقال: لم جازت إمالة (بلى) ولم يجز إمالة (حتى)؟ والجواب: أن (بلى) أشبهت الاسم من جهتين: إحداهما: أنه يوقف عليها في الجواب كما يوقف على الاسم نحو: من رأيت من النساء؟ فتقول: الحبلى، فكذلك إذا قال: أليس زيدٌ في الدلو؟ فقال: بلى، والآخر: أنها على ثلاثة أحرف، وهي أصل العِدَّة التي يكون عليها الاسم ولذلك خالفت (لا) في الإمالة»^(٢).

لو اكتفى الرماني بتعليل جواز إمالة (بلى) بأنها أشبهت الاسم لكانت العلة قياسية، لكنه لما تجاوز وذكر أوجه الشبه بينهما فهذا على سبيل العلة الجدلية، فذكر أنها تشبه الاسم من وجهين، ثم ذكرهما .

وهناك مثال آخر وهو نفس المثال الذي ذكره الزجاجي في العلة الجدلية حيث قال عن (إنَّ): «وعملها نصبٌ بالاسم ورفعُ الخبر؛ لأنها كفعلٍ قُدِّم مفعوله، وإنما تدخل على الابتداء والخبر؛ فلذلك كان لا بدَّ لها من اسم وخبر، فهي تشبه من الأفعال (كان) لدخولها على الاسم والخبر، وأنها مبنيةٌ على الفتح كبناء الماضي على الفتح إلا أنها حُولف بعملها بتقديم المنصوب على المرفوع ليدل على أنها عملت على جهة التشبيه بالفعل»^(٣).

أغراض التعليل:

وأعني بها المواضع التي يعلل لها، وهي كالتالي:

١. شرح الأحكام والقواعد النحوية وتقريرها:

مثاله قوله: «ويقال: لم لا بدَّ من النون مع لام القسم في الفعل المضارع؟ الجواب: لأن القسم أحقُّ بالتأكيد من كلِّ ما تدخله النون من جهة أن ذكرَ القسم دليل أنه من مواضع التأكيد فإذا جازت في غيره من الأمر والنهي والاستفهام والعرض والجزاء مع (ما)؛ إذ كان

(١) الإيضاح ٦٤.

(٢) الجامع ب/ ٢٨.

(٣) الجامع م/ ٨٣.

ذَكَرُ القسم قد أنبأ أنه من مواضع التأكيد لزم فيه؛ لأنه أحقُّ بها من غيره»^(١).

فالرمانى وضح حكم دخول نون التوكيد مع القسم من خلال التعليل الذي شرح هذه القاعدة وقررها، فوجوب التوكيد بالنون مع القسم لحاجة القسم إلى ذلك واستحقاقه^(٢)، ولئلا يتوهَّم أن هذه اللام لام الخبر فأرادوا إزالة اللبس بإدخال النون وتخليصه للاستقبال^(٣).

٢. شرح حروف المعاني:

ومن أمثلة ذلك قوله: «ويقال: لم وجب في (بل) العطف [وهي لا تشرك الثاني]^(٤) مع الأول في المعنى؟ الجواب: لأن الإضرابَ عن الأول كالبديل؛ فلذلك وجبَ العطف بالإشراك في الإعراب كما يجب في البديل إلا أن البديل لم يحتج إلى حرف؛ لأن الثاني هو الأول وفي تقدير ما هو الأول»^(٥).

علل مجيء (بل) عاطفة في الإعراب؛ لأنها للإضراب عن الأول وهو بمعنى البديل الذي يقتضي أن يكون تابعا في الإعراب.

٣. قضايا الحذف:

ومن ذلك تعليقه الحذف قوله: «ويقال: لم جاز حذف (لا) من قوله عز وجل: [ا ل ج ZN ML K]^(٦)؟ والجواب: للدلالة عليها كالدلالة في جواب القسم نحو: (والله أقوم)

(١) الجامع ب/ ١٢٧، وانظر: ب/ ١٢٦.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٣٧٨.

(٣) شرح المفصل ٩/ ٣٩.

(٤) غير واضحة في: ب وأكملتها من ش/ ٩٨.

(٥) الجامع ب/ ١١٧، وانظر: م/ ١٥٥، ب/ ٤٨.

(٦) آل عمران: ٧٣.

أي: لا أقوم»^(١).

علل حذف (لا) بدلالة السياق عليها، والمعنى: ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم، ولا تؤمنوا أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم أي: لا يؤتى أحدٌ بمثل ما أوتيتم.

٤. قضايا العامل

من القضايا التي علل لها في نظرية العامل:

أ- عمل العوامل:

ومن ذلك قوله: «ويقال: لم أعملت (إن) ولم تعمل (لو) وكل واحدة منهما تعقد الفعل بالجواب؟ الجواب: لأنَّ (إن) تنقل الفعل نقلين إلى الاستقبال والجزاء، وليس كذلك (لو)؛ لأنها لما مضى»^(٢).

علل عمل (إن) وهو دلالتها على الزمن المستقبل بعكس (لو)، والدلالة على الاستقبال مسوغٌ لعمل بعض الأدوات كما في (أن) المصدرية^(٣).

ب- تعليل البناء:

ومن ذلك قوله: «ويقال: لم بُني المضارع مع النون الشديدة؟ الجواب: لأن النون لحقت حرف الإعراب على جهة التأكيد بالتكرير فصار بمنزلة ضمِّ الاسم إلى الاسم في خمسة عشر ونحوه»^(٤).

جعل علة بناء المضارع مع النون هو تركبها معها كتركب العدد خمسة عشر، وعلل

(١) الجامع ب/ ٢٤، انظر: م/ ٤٥، ب/ ٢١، ٢٢، ف/ ١١٢.

(٢) الجامع ب/ ١٢٦، انظر: م/ ٨٣، ب/ ٦٤، ٨٥.

(٣) شرح الكتاب للرماني (تحقيق د. سيف العريفي) ٣/ ٧٧٧.

(٤) الجامع ب/ ١٦٩، وانظر: م/ ٦١.

الأبباري البناء بأن النون أكّدت فعليته فعاد إلى أصله من البناء^(١).

ت- تعليل تقديم المعمول:

ومثاله قوله^(٢): «وجاز أن يتقدم معمول (ما) بعد الباء؛ لأنها زائدة مؤكدة في [_]

ba zc^(٣)».

إذا تقدم معمول خبر (ما) بطل عملها، وأجازه الرماني في هذه الآية؛ لأن الباء زائدة مؤكدة، فقوله: (بنعمة) متعلق بـ(مجنون) الواقعة خبراً لـ(ما) العاملة عمل (ليس)، وقد تقدم المعمول على عامله^(٤).

٥. القضايا الصوتية والصرفية .

سبق الحديث عن بعض القضايا الصوتية التي علل لها، ومن أمثلة القضايا الصرفية قوله: «ويقال: لم سكنت لام الأمر مع الواو ولم تسكن لام الإضافة؟ الجواب: لأن تسكين لام الأمر يؤذن بعملها أنه الجزم، وليس كذلك لام الإضافة»^(٥).

هذا التعليل يتعلق ببنية الكلمة، فعلى سكون لام الأمر للدلالة على عملها الجزم للفاعل.

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٦٦.

(٢) الجامع ف / ١٥.

(٣) القلم: ٢.

(٤) انظر التفصيل في هذه الآية في فصل العامل ص ١٠١.

(٥) الجامع ب / ٦٣، وانظر: ب / ١٢٤، ١٥٨.

- المطلب الثاني: القياس.

القياس أصل مهمٌ من أصول النحو، وهو من: قاس الشيء يقيسه قياساً وقياساً واقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله^(١).

وللقياس مدلولان: أولهما: قياس النحويين الأوائل طوال القرون الثلاثة الأولى، ويعنون به: القاعدة أو القانون الذي يستنبط من استقراء الكلام، ويسمى القياس الاستعمالي^(٢)؛ ولذا كان تعريف النحو عندهم: (علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب)^(٣)، وعليه قول الكسائي^(٤):

إنما النحو قياسٌ يتبع ... وبه في كلِّ أمرٍ يُنتفع

وترجع نشأة القياس بهذا المفهوم إلى عصر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ)، فكان شديد التجريد للقياس أي شديد الاجتهاد فيه^(٥)، وهو أول من مدَّ القياس وشرح العلل^(٦)، ووتركز قياس قدامى النحويين على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية، واعتبار ما يطرد من هذه الظواهر قواعد يجب الالتزام بها، وتقويم ما يشذ عنها من نصوص اللغة، وكان البصريون والكوفيون أصحاب قياس، فإذا لم يكن لدى البصريين سماعٌ لجؤوا إلى القياس، وكانوا أشد تحريماً فيه، أما الكوفيون فقد توسعوا في القياس بناء على توسعهم في

(١) تهذيب اللغة (قاس) ٩ / ٢٢٥، لسان العرب (قوس) ٣٩ / ٣٧٩٣.

(٢) الأصول ١٥٤.

(٣) لمع الأدلة ٩٥.

(٤) البيت من الرمل، مذكور في إنباه الرواة ٢ / ٢٦٧.

(٥) نزهة الألباء ٢٧.

(٦) طبقات النحويين واللغويين ٣١.

السمع، فقا سوا على الشاهد الواحد، وبنوا على ذلك القواعد^(١).

ومنهج القياس عندهم يقوم على تحديد الظواهر المطردة واعتبارها مقاييس لا ينبغي الخروج عليها^(٢)، واستمر القياس في التطور حتى القرن الرابع الذي بلغ فيه الغاية على يد أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جنبي، فالقياس له مكانته في النحو، وهو المعول عليه في غالب مسائله وأحكامه، يقول الرماني: «فالغرض في النحو تبيين صواب الكلام من خطئه على مذهب العرب بطريق القياس»^(٣).

والمدلول الثاني للقياس هو في الحقيقة امتداد للأول الذي يعني إلحاق فرع بأصل، ولكن المفهوم الثاني أضاف إلى ذلك شيئاً جديداً وهو ضرورة وجود جامع بين الركنين الأساسيين المقيس والمقيس عليه^(٤)، فهو عملية شكلية يتم فيها كما يقول الرماني: «الجمع بين أول وثنان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول»^(٥)، وقيل: «إلحاق الفرع بالأصل بجامع»^(٦).

ويتكون القياس من أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وعلّة، وحكم جامع^(٧)، وبعضهم يختار مصطلح (الجامع) بدلاً من (العلّة)؛ لأن (العلّة) أحد أنواع

(١) المدارس النحوية ٧٥، ٧٦، ١٤٢، القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة ٢٦٤ - ٢٧٠، القياس في النحو (د. منى إلياس) ٨١.

(٢) أصول التفكير النحوي ٢٧٠، القياس في النحو (د. منى إلياس) ٩، القياس في النحو العربي (د. سعيد الزبيدي) ١٨.

(٣) الحدود (مجلة المورد، مج ٢٣، ع ١، ٣٧).

(٤) أصول التفكير النحوي ٢٧.

(٥) الحدود (مجلة المورد، مج ٢٣، ع ١، ٣٧).

(٦) لمع الأدلة ٩٣.

(٧) لمع الأدلة ٩٣، الاقتراح ٦٠.

الجامع، فهناك الشبه والطرْد فهما من أنواعه لكن لما غلبت العلة أُطلقت على هذا الركن^(١).

والمقيس عليه يظهر بمظهر القاعدة المتفق عليها، ويظهر بمظهر النصوص اللغوية المنقولة عن العرب الذين يحتج بكلامهم، أما المقيس فهو المحمول على كلام العرب تركيباً أو حكماً، والجامع بين الطرفين هي قواعد الأبواب في المقيس عليه التي تتمثل بقرائن في المقيس، وهو أحد ثلاثة: العلة، الشبه، الطرد، أما الحكم في القياس فالمراد به تلك الأحكام التي يطلقها النحاة على المقيس من وجوب وجواز واستحسان ومنع واستقباح^(٢).

وقد تعددت أقسام القياس وتشعبت؛ لأن النحاة قد نظروا إلى القياس من جوانب مختلفة فأدى إلى كثرة هذه التقسيمات والمصطلحات^(٣).

فقد قسّمه ابن جني بحسب الاستعمال أو باعتبار النصوص مقيساً عليها أقساماً^(٤).

وقسّمه السيوطي باعتبار المقيس عليه إلى أربعة أقسام^(٥).

وقسّمه الأنباري إلى ثلاثة: قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد^(٦).

وهناك علاقة وثيقة بين القياس والعلة، فالعلة النحوية أحد أركان القياس التي قام

(١) أصول التفكير النحوي ١٠٨، وانظر: القياس في النحو (د. سعيد الزبيدي) ٢٦.

(٢) انظر: القياس في النحو (د. سعيد الزبيدي) ٢٠ - ٣٤، أصول التفكير النحوي ٩٥ - ١١٤.

(٣) القياس في النحو (د. سعيد الزبيدي) ٣٤.

(٤) وهي: أن يطرد في القياس والاستعمال، أو أن يطرد في القياس ويكون شاذاً في الاستعمال، أو أن يكون

يكون مطرداً في الاستعمال شاذاً في القياس، أو أن يكون شاذاً في القياس والاستعمال معاً. انظر:

الخصائص ١ / ٩٧.

(٥) وهي: حمل فرع على أصل، وحمل أصل على فرع، وحمل نظير على نظير، وحمل ضد على ضد. انظر:

الاقتراح ٦٣.

(٦) لمع الأدلة ١٠٥.

عليها، ثم إن أحد أنواع القياس له صلة بالعلة وهو قياس العلة، فإذا فقدت العلة فسد القياس.

وتأثر القياس بالبحوث الفقهية منهجاً وتعريفياً، فالنحو وثيق الصلة بعلم أصول الفقه القائم على القياس والاستنتاج الفقهي، وظهر تأثيره على النحو في استعارة مصطلحات كثيرة للإعراب من بعض المصطلحات الفقهية نحو: قياس الطرد، وقياس الشبه، وقياس العلة، وما أخذ من الفقه كذلك كاستصحاب الحال، وتقسيم الحكم النحوي إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز وغيرها، والقياس في الفقه أداة في النصوص الدينية يكتشف بها العالم دلالة هذه النصوص لتوافق المتغيرات في مجال الأحكام الشرعية، وهو في النحو أداة تنظيمية ترتب القواعد والقوانين، وتجعل التعدد والتغير منظماً كأن ترجع الفرع أصلاً وتقيس عليه^(١).

فالتناسب بين العلمين واضح، فالنحو معقول من منقول، والفقه جاء معقولاً من منقول^(٢).

أما موقف الرماني من القياس في هذا الكتاب فأقول:

احتج بالقياس، وبنى عليه كثيراً من أحكامه وقواعده، وله عناية كبيرة به، وقد ورد مصطلحه عنده بكثرة إما بلفظه كقوله: (وقياس ذلك) (والقياس) أو بتعبير مرادف له كقوله: (ونظير ذلك)، وتحدث عن ضابط القياس في معرض رده على من قاس على المجاز وأن الحقيقة هي ما يقاس عليها: «وليس لأحد أن يستعمل المجاز بالقياس كما ليس لأحد أن يضع الأسماء بالقياس، فأما القياس على الأصل والحقيقة في تأليف الكلام ووجوه الإعراب فصحيح»^(٣).

(١) في العلة وأصول اللغة والنحو (مجلة عالم الفكر، مج ٣٦، ع ١، ٧٩).

(٢) نزهة الألباء ٨٤، وانظر: القياس في النحو (د. سعيد الزبيدي) ١٩.

(٣) الجامع م / ١٤٤.

فهو يقرر هنا موضوع القياس وأنه حجة يتخذ للإثبات والتقرير والاستدلال فيما يتعلق بالتركيب والمفردات وأحكامهما، و«النحو علمٌ قياسي»^(١)، وإنكار القياس هو إنكار للنحو كما يقول الأنباري^(٢). وأنواع القياس عنده:

١. قياس النصوص:

وذلك بأن يلحق بعض المفردات والصيغ بمفردات وصيغ أخرى، وهو يعتمد على مدى اطراد الظواهر اللغوية في النصوص اللغوية، فتجعل نصوص اللغة مقيساً عليها، وهذا هو القياس على المدلول الأول، وهو القياس اللغوي ويسمى القياس الاستعمالي، ومن شواهد عند الرماني قوله: «ألا: تنبيه يدخل على كل كلام مكتفٍ بنفسه يقول: ألا إنه زيدٌ منطلقٌ، وقال الله جلَّ وعزَّ: [أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ]^(٣)، ونظيره: أما تسمع وأما ترى، وأصله: (لا) دخل عليها حرف الاستفهام، والألف إذا دخل على الجحد أخرجته إلى معنى التقرير والتحقيق....»^(٤).

قياس النصوص أمران:

أ- إلحاق الاشتقاقات غير المسموعة بالاشتقاقات المسموعة، ويدخل فيه ما يذكره النحويون من التمارين والاشتقاقات الفرضية التي لم تسمع، وإنما بنيت قياساً على الأوزان المسموعة^(٥).

ب- إلحاق الصيغ والمفردات غير المنقولة بالصيغ والمفردات المنقولة وتعامل معاملة ما تلحق به، وهذا ما عليه عمل النحويين الأوائل، فالخليل وسيبويه وأبو عثمان المازني يؤكدون

(١) الإيضاح في علل النحو ٤١.

(٢) لمع الأدلة ٩٥.

(٣) آل عمران: ١٥١.

(٤) الجامع م/ ١٣٠، وانظر: م/ ١٤، ١٨، ب/ ٢١.

(٥) أصول التفكير النحوي ٨٧.

على أن «ما قيس من كلام العرب فهو من كلامهم»^(١)، والرماني في هذا النص عامل (أما) معاملة (ألا) في دلالتها على التنبيه.

ولقد ظهر من تقسيمات ابن جني لهذه النصوص ما يكون شاذاً في القياس والاستعمال وهي لغة (أكلوني البراغيث) حيث نقدّها وذكر وجه شذوذها في القياس والاستعمال^(٢)، فهو يرفض القياس على الشاذ، ويظهر من هذا النص أنه يراعي الكثرة في قياسه، وأن القليل الوارد يشار إليه على أنه لغة مسموعة لكن لا يقاس عليه، وهذا عليه أكثر النحويين^(٣)، فهم لا يميزون القياس على الشاذ في الاختيار؛ لأنه يُفضي إلى اضطراب الأصول والقواعد التي وضعوها يقول الأنباري: «لو طَرَدْنَا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها وأن نجعل ما ليس بأصل أصلاً وذلك يفسد الصناعة»^(٤).

وتحدث الرماني عن القياس المطرد «وهو ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً»^(٥)، ومن أمثلته: «والصيّب (فيعل) كقولك: سيّد وميّت قلبت الواو الواو ياءً؛ لاجتماعهما وأحد الحرفين ساكن، وهو قياس مطّرد تقدمت الواو أو تأخرت....»^(٦).

لما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشددة؛ لأن الياء أقوى من الواو، ولأنها من وسط اللسان والواو من الشفة، والوسط أقوى من

(١) المنصف ١ / ١٨٠، ١٨٢، الخصائص ١ / ٣٥٧، وانظر: أصول التفكير النحوي ٨٦.

(٢) انظر الفصل الرابع: النقد الإعرابي ص ٢٧٩.

(٣) القياس في النحو العربي (د. سعيد الزبيدي) ٧١.

(٤) الإنصاف ٢ / ٤٥٦.

(٥) الخصائص ١ / ٩٧.

(٦) الجامع م / ١٨٧، وانظر: م / ٥٩، ٦١، ١٠١.

الطَّرْف^(١)، كما في سيود وميوت وصيوب كلها على وزن (فَيْعَل) فقلبت إلى سيِّد وميِّت وصيِّب، وجعلوا ذلك قياساً فيما كان مثله^(٢)، فلما وردت نصوصٌ اتفقت مع هذا القياس سمَّاه الرماني مطرداً وأدى إلى وضع القاعدة في قلب الواو ياءً، فالمقيس عليه هنا هي النصوص المنقولة عن العرب.

(١) علل النحو ٤٨٣.

(٢) انظر: الكتاب ٤ / ٤٦٥، الأصول في النحو ٣ / ٣١٠، الخصائص ١ / ١٥٥، أسرار العربية ٣٠.

٢. قياس الظواهر والأحكام:

وذلك بأن يقيس الأحكام على الأحكام، وهذا القياس يكون في الأعمال والإعراب والقواعد ونحوها، وهذا يرتبط بالمدلول الثاني للقياس، فهو قياسٌ على القواعد لا على النصوص، وتكون فيه أنواع القياس بحسب تصنيفات الأنباري أو السيوطي.

وقد ظهر من أنواع القياس بحسب تصنيف الأنباري ما يأتي:

١. قياس العلة:

ومن نماذج هذا القياس عنده قوله: «ويقال: لم جاز حذفُ (لا) من قوله عز وجل: [I J K L M N]^(١)؟ والجواب: للدلالة عليها كالدلالة في جواب القسم نحو: (والله أقوم) أي: لا أقوم»^(٢).

فالمقيس عليه في هذا المثال حذف (لا) والمقيس عليه حذفها من جواب القسم، والعلة هو وجود ما يدل عليها من السياق، فظاهر الكلام يدل على أن المعنى على النفي لا على الإثبات، وهذا من قياس المساوي الذي تستوي فيه العلة في الفرع والأصل، وتفصيل هذا القياس ما يأتي:

٣. المقيس عليه (الأصل): حذف (لا) النافية من جواب القسم.

٤. المقيس (الفرع): حذف (لا) النافية من قوله تعالى: [I J K L M N].

٥. العلة: دلالة السياق عليها.

٦. الحكم: حذف (لا).

٢. قياس الشبه:

ومثاله قوله: «يقال: لم دخلت الفاء في [& Z'^(٣)؟ الجواب: لأن خبرَ (ما) التي

(١) آل عمران: ٧٣.

(٢) الجامع ب/ ٢٤، ٢٥.

(٣) آل عمران: ١٦٦.

بمعنى (الذي) يشبه جواب الجزاء من جهة أنه معلقٌ بالفعل في الصلة كتعلقه بالفعل في الشريطة لقولك: الذي قام فَمِنْ أجلٍ أنه كريم أي لأجل قيامه صحَّ أنه كريم، ومن أجل كرمه قام»^(١).

قاس دخول الفاء في خبر (ما) الموصولة على دخولها في جواب الشرط ووجهُ الشبه تعلق ما بعد الفاء بما قبلها، ويمكن توضيح هذا القياس بما يلي:

٧. المقيس عليه (الأصل): جواب الجزاء.

٨. المقيس (الفرع): خبر (ما) الموصولة.

٩. الجامع: الشبه بينهما من جهة تعلق خبر (ما) وجواب الجزاء بما قبلها.

١٠. الحكم: دخول الفاء في الخبر.

والعلاقة بين المقيس والمقيس عليه هي مجرد المشابهة وليست هي السبب في ثبوت الحكم للمقيس عليه، فالحكم في المقيس عليه في قياس الشبه لا يثبت بالمشابهة بل هناك علة أخرى غيرها، وهذا ظاهر كلام الأنباري عنه حيث قال: «أن يحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل»^(٢)، وإلا فالعلة في دخول الفاء في جواب الشرط وفي خبر الموصول هو الربط بينهما بهذا الحرف الذي يدل على التعقيب.

وقياس الشبه هو الذي طالب ابن مضاء بإلغائه ومما قاله فيه: «العرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئاً بشيء وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجود في الفرع»^(٣)، فابن مضاء أجاز قياس العلة دون قياس الشبه، وقد ذكر الأنباري أن قياس العلة معمول به عند كافة العلماء، أما قياس الشبه فهو معمول به عند أكثرهم^(٤).

(١) الجامع ب/ ١٣٦، وانظر: م/ ٧٦، ٨٣، ب/ ٦٣، ٤٨.

(٢) لمع الأدلة ١٠٧.

(٣) الرد على النحاة ١٣٤.

(٤) لمع الأدلة ١٠٥، وانظر: أصول التفكير النحوي ١٠٩، ١١٠.

ومن أنواع القياس التي ذكرها بحسب تصنيف السيوطي:

١. حمل نظير على نظير:

وذلك في قوله: «وأصل (متقي): موتقي قلبت الواو تاء؛ لأنها سكنت وبعدها تاء (مفتعل)؛ إذ كانوا يفرون إليها في مثل: تجاه وتراث كراهة للحركة في حرف العلة»^(١).

قلبت الواو تاء لعدم قدرتها على تحمّل الحركة؛ فالواو حرف علة، وذكر الرماني نظيراً لهذا القلب وذلك في (تجاه) و(تراث) فأصلهما بالواو؛ لأنهما من (الوراثة) ومن (الوجه) قلبت فيهما تاء؛ لأن حرف العلة لا يستطيع تحمل الحركة.

٢. حمل ضد على ضد:

وذلك في قوله: «ويقال: من قرأ [قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ] بالرفع؟ الجواب: أبو عمرو وحده، وقرأ الباقون بالنصب، ووجه الرفع أنه لما وقع (الأمر) في الجواب أُدبِت صورته في الاسم، ثم جاءت الفائدة في الخبر، ولأنه نقيض (بعض)، فكما يجوز الرفع في (بعض) يجوز في (كل) نحو: إن الأمر بعضه لزيد...»^(٣).

فهو حمل (كل) على (بعض) في كون العوامل تؤثر عليها فتعرب حسب موقعها^(٤).

وقد ينقل الرماني قياس غيره، وذلك في قوله: «ويقال: كم وجهاً يجوز في (فُعَلَة) من وقيت؟ والجواب: أجاز الزجاج ثلاثة أوجه: تُقاه ووقاه وأقاه، وحمله على قياس: وجوه وأجوه وإن كان هذا المثال لم يجيء شيء منه على الأصل نحو: نُحْمَة وتكأة وتقاة إلا أنه حمله على الأكثر من نظائره وجعل اختصاص هذا البناء به في الاستعمال لا يمنع من حمله على نظيره في

(١) الجامع م/ ٥٧، وانظر: ب/ ٢٤، ٣١.

(٢) آل عمران: ١٥٤.

(٣) الجامع ب/ ١٢٢.

(٤) سبق تخريج هذه القراءة وتوجيهها في القراءات المدروسة.

القياس؛ لأنَّ بإزاء قوة الاستعمالِ قوةَ النظير في الباب»^(١).

وقد تحدث الرماني عن الأحكام النحوية، والحكم هو أحد أركان القياس، والمراد به تلك الأحكام النحوية التي يطلقها النحاة على المقيس من وجوب وجواز واستحسان ومنع واستقباح^(٢).

وقد وردت هذه الأحكام النحوية عنده بألفاظها واشتقاقاتها وبمرادفها، وهذا بيانها:

١. الحكم بالجواز، ورد منه بألفاظ كثيرة منها: (يجوز)، (جائز)، (جواز)، (أجاز)^(٣).
٢. الحكم بعدم الجواز، جاء منه بلفظه كثيراً^(٤)، وبمرادفه (لا يصح)^(٥).
٣. الحكم بالحسن^(٦) وعدمه^(٧).
٤. الحكم بالضعف^(٨) أو الغلط^(٩) أو الفساد^(١٠).

(١) الجامع ب/ ٦٠.

(٢) الاقتراح ١٩، القياس في النحو العربي (د. سعيد الزبيدي) ٣٤.

(٣) م/ ١٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٤، ٥٩، ٦٢، ٨١، ١٠١، ب/ ١٣، ١٤، ٢٢، ٢٤، ٣٧، ط/ ٣٨٥.

(٤) م/ ١٨، ٣٨، ٤٤، ب/ ١٤، ٣٦، ٦٦، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٨٥، ١٦٤، ١٧٥، ١٧٨.

(٥) ب/ ٩.

(٦) ب/ ٧٦، ٨٢.

(٧) ب/ ١١.

(٨) م/ ٥١، ب/ ٧٢.

(٩) م/ ٢٣، ١١٢، ب/ ٨١، ٨٤، ف/ ٩٦.

(١٠) م/ ١٨، ٧٠.

المبحث الثالث: أثر المنطق في الاستدلال عنده.

اتجه النشاط العلمي في صدر الإسلام إلى اتجاهات عدة، منها: الاتجاه الفلسفي والبحث في المنطق، وكان له أثره على العلوم الأخرى في القرن الثاني والثالث من حيث التنظيم والتقسيم، وتأسيس القواعد والاستدلال، ثم ظهرت المبادئ الفلسفية الكاملة في القرن الرابع، وقد كان للامتزاج بين العرب وغيرهم من الأمم بعد الفتح الإسلامي أثرٌ في مجال الفكر على عقلية المسلم، فتأثروا بأفكار الفرس والروم خاصة بعد دخول ترجمة بعض علومهم^(١).

وكان النحو على صلة بالعلوم الإسلامية، وكانت صلته أوثق بعلمي الكلام وأصول الفقه، وهذا أمدّه بالطابع العقلي الذي يجعل العقل فيه لا يتوقف عند ظواهر اللغة بالوصف المباشر وإنما يتعداه إلى التفسير العقلي الموصل إلى القوانين المطردة^(٢).

وقد توثقت الصلة بين النحو والمنطق، فالمنطق يتخذ من الفكر مجالاً لبحثه وموضوعاته، واللغة هي التي تعبر عن الفكر الإنساني، وهي التي تحمل المعنى فلا بدّ للمنطق من الاهتمام بالوسيلة التي يرتكز عليها، ثم إنّ الكلام يحمل الفكر والعقل، ولا يمكن للغة أن تنقل المعنى والفكر دون أن تؤثر فيه؛ لأنها تعبير عما يجول في فكر الإنسان^(٣).

ومن الآراء التي شاعت بين المهتمين بالنحو العربي حقيقة اتصال النحو بالمنطق، وهي مسألة كثر النقاش فيها، فمنذ أن ذاع رأي المستشرق الألماني (مركس) والهولندي (كيس فريستينغ) والأمريكي (فيشر) في تأثر النحو العربي بالفلسفة اليونانية أو بالمنطق الأرسطي ما

(١) انظر: مناهج البحث عند مفكري الإسلام ٩.

(٢) في العلة وأصول اللغة والنحو (مجلة عالم الفكر، مج ٣٦، ع ١، ٧٢، ٧٩).

(٣) المنطق الصوري منذ عهد أرسطو حتى عصورنا الحاضرة ٧١، نظرات في كتاب معاني القرآن للفراء

(مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٧٨، ج ٢، ٣٥٣، ٣٥٤)، القياس في النحو (د. منى إلياس)

انفكَّ جُلٌّ من تحدثوا عن هذه القضية يرددون هذه الآراء واقتفوا أثرهم في ذلك^(١).

ومن الأمور التي تمثَّل فيها الاتصال بين النحو والمنطق: التعليل الذي يعد عنصراً أساسياً في المنهج الأرسطي لارتباطه بالمعرفة التي تعتمد على العلة، فكلُّ شيء له علته^(٢). والتعليل من الأصول الأولى في الدرس النحوي، وقد بدأ غير بعيد عن التفسير المباشر، والتعليل بالتعويل على المعنى، والرجوع إلى الأصول المقدرة في التركيب، والنظر إلى الاستعمال، فهذا كان من أصول البحث النحوي عند النحاة الأوائل لكنه تطور بعدهم واتصل بالتعليل الكلامي ثم التعليل الأرسطي الذي صار غاية من غايات الدرس النحوي في القرن الرابع^(٣).

فلا يمكن إثبات أيِّ أثرٍ للمنطق في النحو عند أوائل النحويين أمثال عبد الله بن أبي إسحاق وغيره؛ لأنهم لا يعرفون من النحو إلا ظواهر نحوية استنبطوا قوانينها مما وصل إليهم من كلام العرب معتمدين في ذلك على الذوق اللغوي، وفي القرن الثاني عندما لمع نجم الخليل بن أحمد لم يُرَ للمنطق أثرٌ على عقليته؛ إذ ركَّز بحثه على المسائل النحوية بعيداً عن التجريد العقلي والمحكمة المنطقية، وأقام الخليل وتلميذه سيويه عللها على اعتبارات لغوية خالصة نابعة من طبيعة اللغة، بائنة عن الافتراضات المنطقية، واستندا في تعليلها على أسباب صوتية تقوم على طلب الخفة وطرح الثقل وغيرها، وقد يستعينان بالعلل العقلية للوقوف على

(١) منهم: إبراهيم مذكور انظر: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ج٧، ١٩٥٣م، ٣٣٨-٣٤٦)، وعلي أبو

المكارم انظر: تقويم الفكر النحوي ٩٢-١٠٤، وعبد الكريم الأسعد انظر: بين النحو والمنطق وعلوم

الشريعة ١٩-٢٦. وانظر هذه القضية في: النزعة المنطقية في النحو العربي ٣٥-٤٤، نظرات في

التراث اللغوي العربي ٨٥-٨٨، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١٩، ١٣، ٣١، ٣٢.

(٢) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١١٧، ١١٨، وانظر: منطق أرسطو ٢/ ٤٥٠-٤٥٦.

(٣) انظر: العلة النحوية ٦٣-٦٥، أصول التفكير النحوي ١٥٥، الفكر النحوي عند العرب ٢٥٨-

٢٦٢، في العلة وأصول اللغة والنحو (مجلة عالم الفكر، مج٣٦، ع١، ٩٨، ٩٩).

الغرض من الكلام لكنها لم تخرج عن الحس اللغوي^(١)، ولم يتأثرا بالحدود المنطقية وإنما كان تصنيفهم لأنواع الكلم مثلاً بالنظر إلى خصائصها اللغوية^(٢).

والحقيقة أن ثقافة نحاة القرنين الأول والثاني هي ثقافة بصرية تكامل فيها النقل والعقل، وأن المنطق لم يجد سبيلاً إلى النحو بمقولاته وفرضياته في عهد نشأته، وإنما ابتداءً أثره من القرن الثالث حين أصبح النحو ميدان مناقشات ومجادلات هدفها الإقناع على أساس متطلبات العقل لا على مقتضيات اللغة^(٣)، فالنحويون الأوائل بنوا أصولهم ومفاهيمهم على اعتبارات لغوية خالصة نظروا فيها إلى المعنى والاستعمال^(٤)، ولم تظهر آثار المنطق ومبادئه على النحويين إلا في القرن الثالث الهجري، ثم برزت بوضوح في القرن الرابع الهجري ف«أصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية والجدل، وبعدت عن مناحي اللسان وملكته»^(٥). يقول أبو القاسم الزجاجي واصفاً الحال: «ولأن بعض المنطقيين وبعض النحويين قد حدّوه -يعني الاسم- حدّاً خارجاً عن أوضاع النحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دالٌّ على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين...»^(٦)، وهذا ابن

(١) نظرات في كتاب معاني القرآن للفراء (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٧٨، ج ٢، ٣٥٦-٣٥٨).

(٢) القياس في النحو (د. منى إلياس) ١٣٠.

(٣) نظرات في التراث اللغوي العربي ٩٢.

(٤) من الآراء المنصفة في هذه القضية ما ذهب إليه (ليتمان) حيث قال: «ونحن نذهب في هذه المسألة

مذهباً وسطاً.... وهو أنه أبدع العرب علم النحو في الابتداء، وأنه لا يوجد في كتاب سيبويه إلا ما

اخترعه هو والذين تقدموه ولكن لما تعلم العرب الفلسفة اليونانية من السريان في بلاد العراق تعلموا

أيضاً شيئاً من النحو الذي كتبه أرسطوطاليس الفيلسوف...» ضحى الإسلام ٢ / ٢٩٣.

(٥) مقدمة ابن خلدون ٣ / ١١٤٨.

(٦) الإيضاح في علل النحو ٤٨.

السراج «صنّف كتاباً في النحو سمّاه (الأصول) انتزعه من أبواب (كتاب سيبويه)، وجعل أصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين، فأعجب بهذا اللفظ الفيلسفيون»^(١).

ثم جاء أبو الحسن الرماني «الذي أولع بالمنطق، وأخذ به نحوه، ومزجه به حتى غدا بعيداً عن طبيعة النحو الذي حمّله إليه علماء هذا العلم»^(٢)، وفي تعريفه للقياس: بأنه «الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول»^(٣) فيه إشارة إلى نظرية القياس الأرسطي فالأول هو المقدمات، والثاني هو النتائج، فإذا صحّت المقدمات صحّت النتيجة، وإذا فسدت النتيجة دلّت على فساد المقدمات^(٤).

ومما يظهر فيه تأثير المنطق: عنايته بالحدود إذ صنّف فيها كتابين: (الحدود الأكبر) و(الحدود الأصغر)^(٥)، وذكر في (حدوده) المطبوع ألفاظ المنطق، وذكر الأسماء التي يحتاج إليه النحو منها: وهي القياس والبرهان والبيان والعلة والجنس والنوع والنقيض والخاصة والمادة والصورة وغيرها^(٦)، ويظهر تأثره بالمنطق في المفاهيم والتعاريف التي أثر فيها الحد المنطقي من تجريد وحصر للحدود، ويظهر كذلك في تقسيماته للعلل، وفي طريقة عرضه لأبواب النحو كما في شرحه لكتاب سيبويه؛ إذ يبدأ ببيان الغرض الذي يرمي إليه ذلك الباب، ويعقب ذلك بذكر المسائل ثم الأجوبة، وأكثر ما يظهر فيه تأثره بالمنطق في التعليل والقياس الذي بنى عليهما شرحه لكتاب سيبويه^(٧).

(١) إنباه الرواة ٣ / ١٤٩، وانظر: القياس في النحو (د. منى إلياس) ١٣٢.

(٢) نظرات في كتاب معاني القرآن للفراء (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٧٨، ج ٢، ٣٦٠).

(٣) الحدود (مجلة المورد، مج ٢٣، ع ١، ٣٧).

(٤) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ٩١.

(٥) معجم الأدباء ٤ / ١٨٢٧.

(٦) الحدود (مجلة المورد، مج ٢٣، ع ١، ٣٧).

(٧) الرماني النحوي ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، انظر: القياس في النحو (د. منى إلياس) ١٣٦.

ويعد القياس أحد مسالك الاستدلال في المنطق الأرسطي، ونال حظاً وافراً من العناية، وجعله أرسطو هو الوسيلة الوحيدة التي توصل إلى اليقين، وهو المقصود الأهم من المنطق^(١).

والقياس النحوي هو قياس التمثيل في القياس المنطقي الذي يعني: إثبات حكم جزئي لجزئي آخر لمشابهة بينهما، ويتركب من أركان أربعة: الفرع، والحكم، والجامع، والأصل^(٢).

أما أثر المنطق على الاستدلال عند الرماني في كتابه (الجامع) فأقول:

الاستدلال في علم المنطق يراد به انتقال الذهن من أمر معلوم إلى أمر مجهول باستخدام المعلوم في التوصل إلى المجهول، ويلجأ العقل إلى القواعد العامة فيتخذها وسيلة للوصول إلى مقصده، ويسمى هذا الاستدلال المنطقي^(٣).

وليست كل أقيسة الرماني أثراً عليها المنطق فمن صور القياس التي ذكرها ما كان مستنداً فيه إلى القوانين المستنبطة من كلام العرب كقضية حمل الفرع على الأصل، والحمل على المعنى ونحوها، فهذه صور من القياس التي استنبطت من طبيعة اللغة، ثم إنه عني بالسماع وربما طرح القياس إذا تعارض معه.

وكذلك علله فقد جاء كثيرٌ منها موافقاً لما تقتضيه طبيعة اللغة وخصائص العربية والذوق والحس اللغويين؛ حيث علل كثيراً من الأحكام بالنظر إلى كلام العرب، فعلل بالكثرة والقلة والخفة والقبح.... فلم يتجاوز في كثير من تعليقاته الذوق العربي ومناهج العرب.

ومن جهة أخرى فقد ظهر تأثيره بالمنطق في عدد من المظاهر والوجوه، ولعل لذلك أسباباً منها:

١. أن النحويين في ذلك العصر قد تأثروا بالمنطق تأثراً عميقاً، واعتنقوا كثيراً من

(١) انظر حديثه عنه في كتابه (التحليلات الأولى)، منطق أرسطو ١ / ١٣٧ وما بعدها.

(٢) علم المنطق (د. أحمد السيد رمضان) ٣٤٨، علم المنطق (د. أحمد عبده خير الدين) ٣٠٥.

(٣) علم المنطق (د. أحمد عبده خير الدين) ١٤٨.

الأصول والقواعد المنطقية والمقولات الفلسفية وأصبح ذلك ميداناً للتنافس بينهم.

٢. أن الرماني كان معتزلياً، والمعتزلة أسرع الفرق وأكثرها استفادة من الفلسفة اليونانية

والمنطق الأرسطي، كما أنهم اعتمدوا على العقل وقدموه في دراساتهم وجدلهم^(١).

٣. أن الرماني كان مولعاً بالمنطق، وعُرف بأنه يمزج كلامه في النحو بالمنطق^(٢).

أما الوجوه والمظاهر التي كشفت تأثيره بالمنطق فهي:

١. الاستعانة بألفاظ المنطق ووكلياته ومفاهيمه في الاستدلال.

ففي قوله: «وإذ قلت: (شيء) فمعناه واحد الأشياء الذي هو أعم العموم، ولا يصح تثنية (أشياء) على تثنية الأسماء المتفقة كقولك: الزيدان، ولا على تثنية الأسماء المختلفة كقولك: الجوهر والعرض، وكلُّ جنسٍ فإنه لا يصح أن يشئ تثنية الأسماء المتفقة؛ لأنه لا ثاني له كقولك: الجوهر والعرض فإنه يقع على جميع الجواهر ولا ثاني لجميع الجواهر، ويصحُّ أن يشئ تثنية الأسماء المختلفة كقولك: الجوهر والعرض، فأما (أشياء) فيستحيل فيها الوجهان؛ لأنه لا يصح أن يُضمَّ إلى الأشياء ما ليس بشيء فيقال: هما اثنان، والنقيض على (شيء) ليس على نفي في الحقيقة إذا قلت: لا شيء، وإنما يدل على أن القول فارغ، وكذلك إذا قلت: بعض العشرة غيرها ليس بنفي ولا إثبات، وإنما يدل على حقيقة معقولة يصح أن يعتقد باعتقادٍ مخالفٍ للاعتقاد أنه غيره، وكذلك القول بأن الجوهر غير العرض ليس بإثباتٍ ولا نفي، وإنما يدلُّ على فائدة يصح أن تحصل مخالفة للفائدة أنه ليس غيره، ويستحيل في شيء اشتراك على جهة البدل؛ لأنه أعم العموم، وكل اشتراك فيه فإنه على جهة أحد؛ إذ قولك (شيء) بمنزلة قولك: أحد الأشياء وحقيقة (شيء) هو ما يصح أن يُذكر ويُخبر عنه، وكل معلوم (شيء)، وكل مقدور (شيء)، و(شيء) يقع على الجنس وما ليس بجنس؛ إذ القديم^(٣) جل وعز

(١) بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ٦٠، ٦٥.

(٢) معجم الأدباء ٤ / ١٨٢٦.

(٣) القديم: هو الموجود الذي لم يزل انظر: مفاتيح العلوم ٣٧، أو هو مالا علة لوجوده كما يعرفه الآمدي،

انظر: المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين ١١٨، وذكر الجرجاني أنه يطلق على الموجود الذي لا

(شيء)، ولا شيء إلا داخلٌ تحت المقدور سوى القديم جل وعز، وأعمُّ العموم الشيء، وأخصُّ الخصوص (هذا) إذا أشرت به إلى واحدٍ بعينه بحضرتك^(١).

ذكر أن (شيء) جنس؛ ولذا لا يصح أن يثنى تشنية الأسماء المتفقة فهو كالجوهر، فإنه يقع على جميع الجواهر فلا ثاني له، ومثله العَرَض، ثم تحدث عن منع الاشتراك في (شيء)؛ وعلل ذلك بأنه أعم العموم، فالاشتراك فيه على جهة أحد الأشياء.

وهذا النص من كلام الرماني يوضح مدى توغله بالمنطق وتعمقه به، ففيه القياس المنطقي المشتمل على مقدمات تلزم عليها النتيجة، ف(شيء) يقع على الجنس وما ليس بجنس (مقدمة صغرى)، وكل معلوم شيء (مقدمة كبرى)، والنتيجة أن القديم شيء، وفي هذا النص ألفاظ منطقية فقوله: أعم العموم، وأخص الخصوص، والجوهر، والعرض ألفاظ استعملها في التعليل وهي مصطلحات ومفاهيم لها دلالتها في المنطق، فالجوهر هو المحتمل للأحوال والكيفيات^(٢)، أو ما لا وجود له في موضوع^(٣) أو هو ما يقبل التحيز^(٤)، والعرض هو أحوال

يكون وجوده من غيره، وهو القديم بالذات، ويطلق القديم على الموجود الذي ليس وجوده مسبقاً بالعدم، وهو القديم بالزمان، التعريفات ٢٢٢، وقد أنكر كثير من السلف إطلاق هذا اللفظ على الله تعالى يقول ابن أبي العز: ((وقد أدخل المتكلمون في أسماء الله تعالى (القديم)، وليس هو من الأسماء الحسنى؛ فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن هو المتقدم على غيره، فيقال: هذا قديم للعتيق، وهذا حديث للجديد، ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره، لا فيما لم يسبقه عدم)) شرح العقيدة الطحاوية ١ / ٧٧.

(١) الجامع م / ١٩٥.

(٢) مفاتيح العلوم ٣٧.

(٣) المبين في شرح ألفاظ الفقهاء والمتكلمين ١٠٩، التعريفات ١٠٨.

(٤) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ٧١.

الجوهر^(١)، أو هو الموجود في موضوع^(٢)، وعرفه بعضهم بأنه ما لا يقوم بذاته بل بغيره^(٣).

وكذلك استعان ببعض المفاهيم المنطقية، ومن ذلك استعماله لمصطلح أو مفهوم الجنس في التعليل، وذلك في قوله: «ويقال: لم وقع (بشر) على الواحد والجميع؟ والجواب: لأنه بمنزلة المصدر نحو: الخلق تقول: هذا خلقٌ وهؤلاء خلقٌ، وكذلك هذا بشرٌ وهؤلاء بشرٌ، وإنما وجب في المصدر هذا؛ لأنه جنس الفعل كما وجب في الماء والرمل ونحوه»^(٤).

استعمل في هذا المثال مفهوم الجنس عند المناطقة في تعليل وقوع لفظ (بشر) للواحد والجميع، والجنس عبارة عن أعم كليين مقولين في جواب ما هو كالحیوان بالنسبة إلى الإنسان^(٥)، وهو من الكليات الخمس التي يحتاج إليها المشتغلون بالمنطق^(٦).

٢. سلك طريقة الفروض الجدلية في عرض قضايا التعليل والقياس.

فيذكرها في شكل أقيسة يطرحها ثم يتولى الإجابة عنها من خلال الصيغة المنطقية: (فإن قال قيل له:)، وتسمى هذه الطريقة: (الارتياض الجدلي)^(٧).

والفرض في المنطق هو الرأي الذي يضعه المستقرئ لتفسير أسباب الظاهرة المشاهدة أو آثارها وللتوصل إلى صحة القاعدة أو الحكم النحوي^(٨)، وهو أحد مراحل الاستدلال

(١) مفاتيح العلوم ٣٧.

(٢) المبين في شرح ألقاظ الفقهاء والمتكلمين ١١٠،

(٣) الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة ٧١.

(٤) الجامع ب/ ٣٢، وانظر: م/ ١٨٨، ب/ ٧٧.

(٥) المبين في شرح ألقاظ الفقهاء والمتكلمين ٧٣.

(٦) المنطق القديم ٦٥.

(٧) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١٧٨، ٢٠٤.

(٨) مذكرة المنطق ١٥٥.

الاستقرائي الاستنباطي في المنطق^(١).

فقد ذكر الرماني في وجه تشبيه المنافيين وهم جماعة بـ(الذي استوقد ناراً) أقوالاً رجح منها قولَ القائل بأن (الذي) بمعنى (الذين) فهي للجميع، ثم ردَّ على من ضعَّف هذا القول فقال: «وقد زعم بعض الناس أن حمل (الذي) على معنى الجميع لا يجوز في الآية.... وهذا خطأ منه من قبيل أن الكلام إذا اقتضى معنى لتقابل التشبيه لجماعة بجماعة وكان اللفظ محتملاً له للإبهام الذي في الاسم كالإبهام الذي في (مَنْ) كان ذلك دلالة على الجواز إذا احتمل تقديراً آخر يقدر عليه الكلام، وإنما استشهد بما لا يحتمل إلا وجهاً واحداً على الجواز فيما يحتمل وجهين فالفرق الذي ذكره غير مدفوع إلا أنه لا يوجب المنع من الجواز، وإنما يوجب ألا يقطع به في الآية مع احتمالها لتقدير آخر في الكلام، فإن قال: فإننا قد علمنا أن المراد تشبيه استضاء المنافيين باستضاء المستوقد قطعاً ولم نعلم أن المراد بـ(الذي) معنى الجميع قطعاً، قيل له: إلا أنك لم تعلم أن تقدير الكلام على حذف الاستضاءة دون أن يكون تقديره على تأويل لفظ الجماعة فكلا التقديرين محتمل»^(٢).

استعمل هنا الفرض في التعليل والرد، فافترض قولاً وإيراداً من هذا المضعَّف للقول بأن (الذي) بمعنى (الذين) فقال الرماني: (فإن قال) أي هذا المخالف ثم أجاب عنه بقوله: (قيل له) وهذا على المنهج الجدلي، ولجوؤه إلى هذا إنما كان بهدف استجلاء المسألة وكشفها لتظهر بالصورة الكاملة.

٣. إكثاره من التعليل.

فهذا دليل تأثره بالمنطق الذي من خصائصه البحث عن علة كل شيء، فليس هناك شيء في اللغة يقع بدون سبب أو غاية، والعلة هي أكثر العناصر المنطقية رسوخاً في النحو العربي^(٣)، وينصُّ قانون التعليل في المنطق على أن لكلِّ حادثٍ في الكون علةً في وجوده، ومتى

(١) علم المنطق (د. أحمد عبده خير الدين) ٢٦١.

(٢) الجامع م/ ١٦٨.

(٣) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١٦، ١٢٢.

ومتى وجدت العلة وُجد المعلول، فهي تدور مع المعلول وجوداً وعدمًا^(١).

والرمانى امتلاً كتابه بالعلل لمختلف القضايا اللغوية والنحوية والصرفية والصوتية، وقد ذُكرت أمثلتها في مبحث التعليل.

٤. وجود العلة الجدلية التي تمثل العلة الغائية عند أرسطو.

وهي تقتضي البحث وراء كل عناصر الظاهرة اللغوية من حيث علاقتها بالظواهر الأخرى، وهي التي تأتي بعد العلة القياسية، والعلة الغائية هي علة العلل، وهي أهم أنواع العلل الأرسطية وأكثرها شيوعاً^(٢).

فاستعمال الرمانى للعلل الجدلية (الثواني والثالث) فيه تأثر بالعلة الغائية عند المناطق وهي الغاية أو الفرض وهي الباعثة على إيجاد الشيء وتفيد فاعلية الفاعل^(٣)، وهي التي يجاب بها عن: لِمَ؟^(٤).

ومن أمثلتها عند الرمانى في قوله تعالى: [إِنَّكَ أَوْلَى] Z ط (٥) يقول: «لِمَ لم يجمع (أولى)؟ والجواب: لأنه أفعل الذي فيه معنى أفعل من كذا كأنه قيل: المؤمنون أولى به من غيرهم، وإنما لم يجز تشيئة (أفعل) هذا ولا جمعه ولا تأنيته؛ لأنه تضمّن معنى الفعل والمصدر على تقدير: يزيد فضله على فضله في أفضل منه»^(٦).

لم يكتف بعلة عدم جمع (أولى) وأنها على (أفعل) وهذه العلة الأولية التعليمية، بل تحدث

(١) علم المنطق (د. أحمد عبده خير الدين) ٢٨٥.

(٢) تقويم الفكر النحوي ١٣٦، الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١٢٩.

(٣) أسلوب التعليل وطرائقه في القرآن الكريم ٢١.

(٤) التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث ١٩٣.

(٥) آل عمران: ٦٨.

(٦) الجامع ب/ ١٨، وانظر: م/ ٦١، ب/ ٢٠، ٤٤، ٨٢.

عن عدم تثنية ما كان على هذا الوزن ولا جمعه ولا تأنيثه وذكر أن سبب ذلك هو تضمنه معنى الفعل والمصدر، أما إذا كان اسماً فإنه يثنى ويجمع في الإضافة نحو: جاءني أفضل أصحابك، وجاءني أفضل أصحابك، وتدخله الألف واللام إذا لم يضاف ويثنى ويجمع ويؤنث نحو: جاءني الأفضل والأفضلان والأفضلون^(١).

٥. تعليله بالعلل المرتبطة بحكمة اللغة .

يوجد عنده تعليقات ترتبط بمفهوم للغة وهو (حكمة اللغة)، فكل ما وضع في اللغة إنما وضع لحكمة، وهذا من تأثير قوانين اللغة المنطقية التي تقضي بأن أي تغيير لغوي لا يحدث إلا بتأثير العلل^(٢).

ومن أنواع العلل التي ذكرها في (حدوده): العلة الحكيمية وهي التي تدعو إليها الحكمة، وهدفها بيان حكمة العرب في لغتها.

ومن أمثلتها في كتابه (الجامع) قوله: «ويقال: لم دخلت اللام في تأخير الاسم ولم تدخل في تقديمه؟ والجواب: إنما لم يجز: إنَّ لزيداً في الدار كما جاز إنَّ في الدار لزيداً أي: لا يجمع بين حرفين معناهما في التأكيد واحد؛ لأنه يوهم اختلاف المعنى كما يوهم في دخول تعريف على تعريف وتأنيث على تأنيث فأما (جاءني القوم كلهم أجمعون) ف(كلُّ) تأكيد (للقوم) و(أجمعون) تأكيد ل(كل)، وأما إنَّ زيدا منطلق فيجوز؛ لأنه لا يوهم اختلاف المعنى لاتفاق الصورة»^(٣).

تعلييل الرماني هنا متعلق بلغة العرب لبيان هدفها ومقصودها من كلامها، ولتعلييل طريقتها في التعبير وأسلوبها في الكلام، فلام الابتداء بعد (إنَّ) إنما دخلت على الاسم المتأخر أي في حال تأخيره دون تقديمه والعلة في ذلك عدم الجمع بين حرفي تأكيد؛ لأن ذلك مؤدِّ إلى

(١) الأصول في النحو / ١ / ٢٢٨.

(٢) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١٢٥، ١٤١.

(٣) الجامع ب / ٣١، وانظر: م / ٦١، ٧٦، ب / ٥٦.

الإيهام، فهي لا تدخل على الاسم إلا إذا فصل بينها وبين (إنَّ) بفاصل، أما إذا كان الاسم متقدماً فلا يصح دخولها عليه لئلا يجتمع مؤكِّدان^(١).

٦. تعدُّدِ علةِ الشيء الواحد.

المنطق الأرسطي قائم على تعدد العلة لمعلولٍ واحدٍ^(٢)، وهذا ظاهر في تعليقات الرماني كما في قوله: «و(ذا) مبنيٌّ؛ لأن فيه معنى الإشارة إلى معرفة فكأنه قد تضمَّن لذلك حرف المعنى، ولأنه مبهم كما أن الحرف مبهم»^(٣).

بناء (ذا) لعلتين: لما فيه من معنى الإشارة، ولأنه مبهم، وقد سبق الحديث عن وجه ذلك وشرح هذا الكلام في مبحث التعليل.

٧. إكثاره من القياس النحوي التي يمثل قياس التمثيل في المنطق الأرسطي.

التمثيل هو إثبات حكم جزئي لجزئي آخر لمشابهة بينهما، وهو أحد الاستدلالات غير المباشرة في المنطق، ويتركز التمثيل في المنطق من حدود أربعة: هي الفرع وهو الحدُّ الأصغر؛ لأنه موضوعُ النتيجة، والحكم وهو الحدُّ الأكبر؛ لأنه محمولٌ على النتيجة، والجامع وهو الحدُّ الأوسط، والأصل وهو التشبيه^(٤).

وهذا هو القياس النحوي الذي استعمله النحويون وعدَّوه أصلاً من أصول النحو^(٥)، فمصطلح القياس في النحو العربي هو -في الحقيقة- التمثيل في المنطق الأرسطي^(٦).

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١ / ٤٥٤، شرح التسهيل ٢ / ٢٦.

(٢) منطق أرسطو ٢ / ٤٧٨ - ٤٨١، علم المنطق (د. أحمد عبده خير الدين) ٢٨٥.

(٣) الجامع م / ٥٢.

(٤) علم المنطق (د. أحمد عبده خير الدين) ٣٠٥.

(٥) انظر: مذكرة المنطق ١٦٠ - ١٦٢، علم المنطق (د. أحمد السيد علي رمضان) ٣٤٨.

(٦) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١٦٩.

فالرمانى يعمدُ إلى إثبات حكم الظاهرة أو الحكم النحوي لثبوته في ظاهرة مشابهة، ثم يذكر ما اشتركا فيه وهذا هو الجامع، ثم يثبت الحكم للمقيس بعد ثبوته في المقيس عليه، و«أساس الحكم في التمثيل هو العلم باشتراك أمرين في بعض الصفات ثم الحكم على الفرع بما ثبت للأصل»^(١).

وقد سبق في المبحث السابق ذكر أمثلة وافرة على هذا القياس عند الرمانى فيكتفى بها.

٨. استعماله القياس الأرسطى.

عرّف أرسطو القياس في كتاب (التحليلات الأولى) بقوله: «فأما القياس فهو قولٌ إذا وُضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيءٌ ما آخرٌ من الاضطراب لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها»^(٢).

فهو يتألف من جزئين: مقدمات ونتيجة، والتسليم بهذه المقدمات يستلزم التسليم بالنتيجة، وهذا بعكس الاستقراء والتمثيل فإن مقدماتهما إذا سلّمت لا يلزم عنها شيءٌ لإمكان تخلف مدلوليهما عنهما^(٣).

ومن أمثله الشاهدة عند الرمانى قوله: «ويقال: لم جوزي ب(ما) ولم يجازَ ب(كيف)؟ الجواب: لأن (ما) أمكن من (كيف) بأنها تكون معرفة ونكرة؛ لأنها للجنس، والجنس يصح فيه الأمران، و(كيف) لا تكون إلا نكرة؛ لأنها للحال، والحال لا تكون إلا نكرة؛ لأنها للفائدة، و(ما) للبيان عن متعلق الفائدة»^(٤).

فنحن في هذا النص أمام قياس بسيط مركب من قضيتين، وتحليله على النحو الآتي:

(١) علم المنطق (د. أحمد عبده خير الدين) ٣٠٤.

(٢) منطق أرسطو ١ / ١٤٢.

(٣) مدخل إلى المنطق الصوري ٢٠٣، علم المنطق (د. أحمد عبده خير الدين) ٢٤٣، علم المنطق (د. أحمد

السيد علي رمضان) ٢٨١.

(٤) الجامع ب / ٧٧، وانظر: ب / ١٦، ٣٧، ٥٨.

(كيف) نكرة (مقدمة صغرى) (الحد الأصغر)

الحال نكرة (مقدمة كبرى) (الحد الأكبر)

(كيف) تكون حالاً (نتيجة) (الحد الأوسط)

القياس هنا من القياس الاقتراضي الحملي^(١) الذي يتركب من ثلاثة حدود وثلاث قضايا^(٢)، والحدود هي:

١. الحد الأصغر: وهو موضوع النتيجة، وسمي بذلك لقلته أفراده عن الحد الأكبر، وهو في هذا المثال (كيف) تأتي نكرة.

٢. الحد الأكبر: وهو محمول على النتيجة، وهو في هذا المثال: الحال تأتي نكرة.

٣. الحد الأوسط: وهو المكرر بينهما، وسمي بذلك؛ لأنه واسطة في ثبوت الحكم بالأكبر على الأصغر، وهو في هذا المثال (كيف) تأتي حالاً.
والقضايا الثلاث هي:

١. المقدمة الصغرى: وسميت بذلك لاشتغالها على الحد الأصغر.

٢. المقدمة الكبرى: وسميت بذلك لاشتغالها على الحد الأكبر.

٣. النتيجة: وسميت بذلك لأنها تنتج عن المقدمتين.

وقد بدأ الرماني في هذا القياس بالمقدمة الصغرى فالكبرى ثم النتيجة كما هي عادة مناطق العرب، أما منطقة الغرب فيعكسون هذا الترتيب ويبدؤون بالمقدمة الكبرى

(١) القياس الاقتراضي: هو ما لم تذكر فيه النتيجة أو نقيضها بصورتها وهيئتها، وإنما ذكرت فيه بمادتها

وكلماتها فقط، وهو نوعان: ١. القياس الشرطي: وهو ما تركب من قضيتين شرطيتين أو من قضية

شرطية وحملية. ٢. القياس الحملي: وهو ما كان مكوّناً من قضايا حملية فقط. انظر: المنطق القديم

٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، مذكرة المنطق ١٢٩.

(٢) انظر: علم المنطق (د. أحمد السيد رمضان) ٢٨٩، المنطق القديم ٢٠٧، المنطق القديم منذ أرسطو حتى

عصورنا الحاضرة ٢٧٧-٢٩٢، مذكرة المنطق ١٣١.

فالصغرى فالنتيجة^(١).

٩. استعماله قانون التلازم المنطقي.

وهو قانون الاستنباط الذي يؤدي إلى الحكم على حادثة معينة بأنها قد تكون علةً في وقوع أخرى، وأكثر ما يستعمل هذا القانون في البحث عن علل الأشياء^(٢).

ومن شواهد قوله: «ويقال: لِمَ جاز أن يكون أصل (لم): (لما) ولم يجوز ما قال الكسائي من أن أصل (كم): (كما)؟ والجواب: لمخالفة (كم) (ما) في اللفظ والمعنى، أما في اللفظ فلأنه كان يجب أن تبقى الفتحة لتدلّ على الألف كما بقيت في (لم) ونحوه، وأما في المعنى فلأن (كم) سؤال عن العدد و(ما) سؤال عن الجنس فليست منها في شيء ولا لكاف التشبيه في (كم) معنى، ويلزمه على ذلك في (متى) أن يكون أصلها (ما) إلا أنهم زادوا التاء؛ لأنه تغييرٌ من غير دليل فإذا لم يمنع في أحدهما لم يمنع من الآخر، وإنما بني على نظيرٍ في حذف الألف، فكذلك يلزمه أن يُبنى على نظيرٍ في زيادة التاء قبل الألف نحو^(٣): رَهْبُوتِي خَيْرٌ مِنْ رَحْمُوتِي^(٤).

أعمل في هذا القياس قانون التلازم أو الإلزام في مناقشة الكسائي الذي يرى أن أصل (كم) (كما)، وأنّ قوله بهذا يلزم عليه أن يكون أصل (متى) (ما) وهذا غير وارد ولم يقل به أحد.

١٠. استعماله صيغة الحصر المنطقي في الاستدلال.

وهذه الصيغة تؤدي إلى إبطال وجوه القسمة عدا وجهاً واحداً يقوم البرهان على صحته، أو تؤدي إلى إبطالها جميعاً^(٥).

(١) المصدر السابق: علم المنطق ٢٨٩.

(٢) علم المنطق (د. أحمد عبده خير الدين) ٢٩١.

(٣) هذا قول للعرب ومعناه: أن تُرهبَ خير لك من أن تُرحم. المخصص ٣/ ٣٥٦.

(٤) الجامع ب/ ٢٠.

(٥) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١٩٤.

ومن شواهدة قوله: «ويقال: لم ينصرف (عيسى)؟ والجواب: قال الزجاج: لاجتماع العجمة والتعريف، وذلك أنه حمل الألف على حكم الملحق بـ(هجرع)، ولم يحملها على التأنيث؛ لأن التذكير أولى بها إلا أن يقوم دليل على التأنيث، فأما الألف في (زكريا) فلا تكون إلا للتأنيث؛ لأنه لا مثال له في الأصول فيلحق به، وإذا عرّب جرى على قياس كلامهم في أن الألف الزائدة لا تخلو من أن تكون للتأنيث أو للإلحاق، فإذا بطل أحدهما صحّ أنها للآخر، وإنما وجب ذلك؛ لأنه يجري مجرى الإعراب بالعوامل، فأما الاشتقاق فلا يجب؛ لأنه تصريفٌ من أصل المشتق وليس العربي بأصل للعجمي وذلك نحو: العيس وهو بياض الإبل، والعوس وهو السعاية، ولو كان عربياً لصلح أخذه من أحد الأصلين، وإذا أخذ من أحدهما امتنع من الآخر، فكذلك إذا أخذ العجمي امتنع من العربي»^(١).

تحدث عن علة منع (عيسى) وهي اجتماع العجمة والتعريف كما هو قول الزجاج، ثم استطرد وذكر علة (زكريا) وأنه معرّب، والأصل في المعرّب أن يُحمل على قياسه ووزنه من العربي لكن (زكريا) لا يوجد ما يماثل وزنه وهو مختوم بالألف التي تحتمل أن تكون للإلحاق أو للتأنيث فلما امتنع كونها للإلحاق وجب أن تكون للتأنيث، فالرمانى لما أبطل الوجه والاحتمال الذي افترضه وهو كونها للإلحاق وصل إلى هذه النتيجة وهي كون الألف للتأنيث؛ ولذا منعت الصرف.

(١) الجامع ب/ ٥.

○ الفصل السابع : منهجه النحوي في الكتاب:

- المبحث الأول: الربط بين الإعراب والمعنى.

عناية العرب بالمعنى ظاهرة، فهي وإن ((كانت تعتنى بالألفاظ فتصلحها وتهذبها فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأشرفُ قدرًا في نفوسها))^(١).

وللإعراب علاقة وثيقة بالمعنى أدركها النحويون وجعلوها أساساً في تطبيقاتهم ونقدهم وخلافاتهم النحوية، وتتجلى هذه العناية في (كتاب) سيويه؛ إذ كان معتداً بالمعنى، حتى قال عنه أبو العباس ثعلب -على سبيل النقد له- إنه: ((عمل كلام العرب على المعاني وختل عن الألفاظ))^(٢).

وقد اشترط هذا الإمام أن يكون للكلام معنى، وأن تكون مفرداته مترابطة، ومما قاله في ذلك: ((الآ ترى أنك لو قلت: إِنَّ يَضْرِبَ يَأْتِينَا وَأَشْبَاهَ هَذَا لَمْ يَكُنْ كَلَامًا))^(٣)، وكان يوجه الإعراب حسب ما يفهمه من معنى الكلام، وجعل تعدد وجوه مرتباً بتعدد المعاني المحتملة للكلام، ووصل به الأمر إلى مراعاة نية المتكلم وقصده وتوجيه الإعراب بحسب المعنى الذي في نفسه، يقول سيويه: ((وسمعنا بعض العرب الموثوق به يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حمد الله وثناءً عليه كأنه يحمل على مضمير في نيته هو المظهر كأنه يقول: أمري وشأني حمد الله وثناءً عليه، ولو نَصَبَ لكان الذي في نفسه الفعل ولم يكن مبتدأً ليُنَى عليه ولا ليكون مبنياً على شيء هو ما أظْهَرَ))^(٤)، وسار على نهجه تلاميذه ومن جاؤوا بعده، فهذا أبو إسحاق الزجاج يقول في مراعاة المعنى: ((وإنما نذكر مع الإعراب المعنى والتفسير؛

(١) المثل السائر ٢ / ٦٥.

(٢) طبقات النحويين واللغويين ١٣١.

(٣) الكتاب ١ / ١٤.

(٤) الكتاب ١ / ٣١٩، ٣٢٠، وانظر: دلالة الإعراب عند القدماء ٥٠، ٥١.

لأن كتاب الله ينبغي أن يُتَيَّن، ألا ترى أن الله يقول: [K L M Z]^(١) فحُضِّضْنَا عَلَى التَّدْبُرِ وَالنَّظَرِ، وَلَكِنْ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَتَكَلَّمَ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ اللُّغَةِ^(٢)، فكتابه في الإعراب لكنه سيذكر معه التفسير لأهميته وأثره في تصحيح الإعراب.

وكذا ابنُ جنِّي الذي أفاض في الحديث عن هذه القضية - الإعراب والمعنى -، وعقد باباً في (تجاذب الإعراب والمعنى)، ومما قاله فيه: ((هذا موضعٌ كان أبو عليٍّ - رحمه الله - يعتاده ويُلمِّ كثيراً به ويبعث على المراجعة له وإلطاف النظر فيه، وذلك أنك تجد في كثيرٍ من المنشور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب))^(٣)، فالأولى عنده هو تقديم المعنى وتصحيح الإعراب، ودعا في موضعٍ آخر إلى أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى؛ لأنه الغاية، ويقول في ذلك: ((فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبَّلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصحَّحت طريقَ تقدير الإعراب))^(٤).

وقد ذكر ابن هشام الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وجعل أولها: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، ثم قال: ((وأول واجبٍ على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً))^(٥).

وكذلك الحال في الإعراب فإن له أثراً كبيراً في المعنى فهو الموجّه له، وهو المعوّل عليه في فهم الكلام وإداركه مع القرائن الأخرى، وهو ((الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه

(١) النساء: ٨٢، محمد: ٢٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ١٦٣.

(٣) الخصائص ٣/ ٢٥٥.

(٤) الخصائص ١/ ٢٨٣، ٢٨٤.

(٥) مغني اللبيب ٤٩٧.

يُعرف الخبر الذي هو أصل الكلام، ولولاه ما مُيزَ فاعلٌ من مفعول، ولا مضافٌ من منعوت، ولا تَعَجُّبٌ من استفهام، ولا صَدْرٌ من مصدر، ولا نَعْتٌ من تأكيد^(١)، و(بمعرفة حقائق الإعراب تُعرف أكثر المعاني، وينجلي الإشكال، وتظهر الفوائد، ويُفهم الخطاب، وتصحُّ معرفة حقيقة المراد)^(٢)، و(النظر في علم الإعراب إنما هو نظر في حصول مطلق المعنى، وكيفية اقتباسه من اللفظ المركب فلا بد من الإحاطة بصحة التركيب ليأمن الغلط في تأدية المعاني وتحصيلها ويحصل به الوقوف على أسرار لطيفة)^(٣)، ويقول فاضل السامرائي: ((الإعراب يعطي المتكلم سعة في التعبير وحرية في الكلام فيقدم ويؤخر من دون لبسٍ إذ يبقى الكلام مفهوماً؛ وذلك لأن المفردة تحمل معها ما يدلُّ على وظيفتها اللغوية، وهذا ما حُرمت منه اللغات المبنية فهي تتبع طريقة حفظ المراتب؛ لأنَّ أيَّ تغيير في موقع الكلمة يلبس المعنى....))^(٤).

وقد أدرك المفسرون والمعربون قيمة الإعراب وأهميته وأثره في فهم كتاب الله يقول أبو البقاء العكبري: ((أما بعد فإن أولى ما عُنِيَ باغي العلم بمراعاته وأحق ما صرف العناية إلى معاناته ما كان من العلوم أصلاً لغيره منها وحاكماً عليها ولها فيما يَنشأ من الاختلاف عنها وذلك هو القرآن المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيلٌ من حكيم حميد، وهو المعجز الباقي على الأبد، والمودع أسرار المعاني التي لا تنفذ، وحبل الله المتين، وحبته على الخلق أجمعين، فأول مبدوءٍ به من ذلك تلقف ألفاظه عن حفاظه ثم تلقى معانيه ممن يُعانيه، وأقوم طريق يسلك في الوقوف على معناه ويُتوصَّل به إلى تبين أغراضه ومغزاه

(١) الصاحبي في فقه اللغة ٧٦.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٢٨، وقد أوقفني على هذه المقولة الدكتور إبراهيم إبراهيم سيد في: أثر السياق في توجيه المعنى في تفسير التحرير والتنوير ٦٦.

(٣) الطراز لأسرار البلاغة وحقائق علوم الإعجاز ١ / ١٨٢.

(٤) الجملة العربية والمعنى ٤٧.

معرفة إعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه^(١).

وقد طبّقوا الربط بين الإعراب والمعنى في تفسيرهم كلام الله، فكانوا حريصين على جانب الصناعة النحوية بقدر ما كانوا حريصين على جانب المعنى، ولأجل هذا تعددت وجوه الإعراب عندهم بسبب اختلاف نظرتهم للمعنى وفهم مراد كلام الله تعالى فتعددت الأوجه الإعرابية لتعدد المعاني المحتملة.

والمعنى المؤثر في الإعراب هو أحد أربعة معانٍ:

١. المعنى الدلالي:

والدلالة في الاصطلاح هي: «كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر»^(٢)، أي هو حاصل العلاقة بين معاني المفردات في التركيب وهو مقصود الكلام والمراد منه.

٢. المعنى النحوي:

وهو الوظيفة النحوية كالفاعلية والمفعولية وغيرها، يقول الأنباري: «الإعراب في الأصل إنما دخل للفصل بين المعاني بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية...»^(٣).

٣. المعنى التجريدي:

أي ما لا مقابل له في اللفظ، وهو يطلق على العوامل المعنوية.

٤. المعنى اللغوي (المعجمي).

والثالث والرابع يظهر أثرهما في العامل النحوي.

أما الرماني فقد احتكم إلى المعنى وراعه في كثير من القضايا النحوية، ويبرز ذلك في مظاهر كثيرة منها:

(١) التبيان في إعراب القرآن ١١.

(٢) التعريفات ١٨٩.

(٣) الإنصاف ١ / ٣١، وانظر: أعمال ندوة الإعراب - المفهوم والمنهج - ٢٩.

١. العامل النحوي والمعنى.

من القضايا التي جعل الرماني للمعنى فيها اعتباراً ما يتعلّق بالعامل، فتحدّث عن العامل المعنوي الذي يظهر أثره في إعراب بعض الوظائف النحوية، وقد عرّفه الجرجاني بقوله: «هو الذي لا يكون للسان فيه حظٌّ، وإنما هو معنى يُعرف بالقلب»^(١).

فتحدّث عن بعض العوامل المعنوية كالاتداء^(٢)، والصرف^(٣)، ومعنى الإشارة (التقريب)^(٤).

ومما يظهر فيه أثر المعنى حديثه عن المعنى المعجمي للفعل، فالفعل (يعلم) يتعدى لمفعول واحد إذا كان بمعنى (يعرف)^(٥)، والفعل (رأى) ينصب مفعولين إذا كان من رؤية القلب، وينصب مفعولاً واحداً إذا كان من رؤية العين^(٦)، و(الانفكاك) في (منفكّين) من قوله تعالى:

[D E F G H I J K L M N O Z] يرى أنه على وجهين:^(٧)

أ- على (لا يزال) فتكون من الأفعال الناقصة التي لا بد لها من خبرٍ وحرف جحد

مقدر.

ب- على جهة الانفصال فلا يحتاج إلى خبرٍ ولا حرفٍ جحد^(٨).

(١) التعريفات ١٨٩.

(٢) الجامع ف/ ٢٨.

(٣) الجامع ب/ ٢٢، ١٠٨، ١٢٦، ط/ ٣٣٤.

(٤) الجامع م/ ٥٩.

(٥) الجامع ب/ ١٠٦، ١٣٨.

(٦) الجامع ب/ ١٠٩، ف/ ١٩٨، وسبق الحديث عن هذه القضايا في الفصل الأول (العامل).

(٧) البيئة: ١.

(٨) الجامع ف/ ٢٠٣.

ومن قضايا العامل التي راعى فيها الرماني المعنى واحتكم إليه: مسألة التعلُّق، فكلُّ جارٍّ ومجرور وكلُّ ظرفٍ له فعلٌ أو شبهه يرتبط به؛ لأنهما لا يستقلان بأنفسهما بل لا بد لهما من متعلِّق يكون مكتملاً لدلالاتهما الواردة في التركيب، ولا سبيل إلى فهم الكلام إلا بربطهما بمتعلقهما، والأساس في تحديد هذا المتعلِّق هو المعنى، فإذا كان في الجملة أكثر من عامل صالحٍ لارتباطه واتصاله بهما فحيثُ لا بدَّ من النظر إلى ما يكون أكثر ملاءمةً للمعنى والسياق، والرماني يذكر الاحتمالات والأقوال في ذلك ثم يرجِّح الأوفق منها للمراد^(١).

٢. الربط بين الأوجه الإعرابية والمعنى:

عني أبو الحسن بتحقيق التوافق بين المعنى والأوجه الإعرابية؛ ولذا أخضع التوجيه للمعنى، ورجح من الأعراب ما كان أنسب له، ويتضح الربط بينهما في المظاهر التالية:

أ- تعدد الأوجه الإعرابية بسبب تعدد الأقوال التفسيرية:

يذكر الرماني أقوال السلف في تفسير الآية ثم يُتبع ذلك أحياناً بذكر الأوجه الإعرابية المناسبة لكل معنى، وهو بذلك يدرك أثر هذه العلامة الإعرابية مع غيرها من القرائن في تعيين المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية والابتداء والخبر، والتمييز بينها.

ومن الآيات التي بنى الإعراب فيها على المعنى التفسيري وكان تعدُّد الأقوال فيها سبباً

في تعدد الأعراب قوله تعالى: [! " # \$ % & ') * + Z (٢).

قال فيها: ((ويقال: ما معنى [% & ') * Z ؟ الجواب: فيه قولان: الأول:

إذا فعل بهم هذا الذي ذكر بما كانوا يفعلون^(٣)، الثاني: ينظرون هل جوزي الكفار^(١) فيكون

(١) انظر: م/ ٦، ب/ ٧١، ١٢١، ط/ ٢٥٦، وسبق الحديث عن شواهد هذه القضية في الفصل الأول (العامل).

(٢) المطففين: ٣٢، ٣٣.

(٣) هذا قولٌ لمجاهد وسفيان الثوري، انظر جامع البيان ٢٤ / ٢٢٩.

موضعه نصباً بـ(ينظرون)، والأول استئناف لا موضع له^(٢).

ذكر في إعراب جملة (هل ثوب) وجهين:

١. أنها استئنافية لا موضع لها، وذلك بناء على من قال في معناها: هل جُوزي الكفار إذا فُعل بهم هذا بما كانوا يفعلون أي هل أُثيبوا جزاء ما كانوا يفعلونه في الدنيا بالمؤمنين من سخريتهم وضحكهم عليهم.

٢. أن الجملة منصوبة بـ(ينظرون)^(٣) على المفعول به، وأجاز القرطبي أن يكون النصب على إضمار القول^(٤).

وأرى أن حملها على الاستئناف أولى؛ لأن المعنى يعضده، فالمؤمنون ينظرون إلى الكفار لا إلى مجازاة هؤلاء الكفار على أعمالهم^(٥).

ولم يتكلم أحدٌ - فيما اطلعت عليه - قبل الرماني عن إعراب هذه الجملة، ومن أعربها ممن جاء بعده لم يربط تعدد الإعراب باختلاف المعنى الوارد في تفسيرها كما ربطه أبو الحسن،

(١) لم أمتد إلى قائله، وقد نفى مكّي بن أبي طالب هذا المعنى، وجعل الوقف تماماً على (ينظرون)، الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢ / ٨١٤٧.

(٢) الجامع ف / ١٥٤.

(٣) ممن أعربها على هذين الوجهين: الباقولي، كشف المشكلات ٢ / ١٤٤٢، والأنباري، البيان ٢ / ٥٠٢، والعكبري، التبيان ٣٨٧، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن ٢٢ / ١٥٧، والمتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤ / ٦٤٥، وزكريا الأنصاري، إعراب القرآن ٤٧٥، وأعربها على النصب فقط.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢٢ / ١٥٧.

(٥) الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢ / ١٨.

فاختلاف الأقوال في معناها جعله يذكر فيها الوجهين^(١).

ب- ترجيح الأوجه الإعرابية ونقدها بناء على المعنى.

رَجَّحَ الرماني عدداً من الأوجه الإعرابية التي توافق تفسير المعنى، ونَقَدَ الأوجه التي لا

يستقيم معها المعنى، ومن الأمثلة الشاهدة على هذا ما ورد في قوله تعالى: [u t s

WV x y z } | { ~ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ }^(٢). حيث

قال: «ويقال لم نُصَب (فرحين) ولم يرفع على (بل أحياء)؟ والجواب: لأن نصبه على الحال من

(يرزقون) أولى؛ لأنه ينبئ [عن]^(٣) اجتماع الرزق والفرح في حال واحدة ولو رُفِعَ على الإتيان

والاستئناف لجاز)^(٤).

أجاز في (فرحين) الرفع على الإتيان ل(أحياء)، أو على الاستئناف، وهذا لم يرد فيه قراءة،

ولكنَّ النحويين يذكرون هذا وأمثاله على سبيل التوسع في الأعراب، وأجاز ذلك قبله

الفراء^(٥)، والطبري^(٦)، والنحاس^(٧).

لكنَّ الرماني رَجَّحَ النصب على الحال من (يرزقون) مراعيًا في ذلك معنى الآية الذي فيه

وصفٌ لثواب الشهداء، ونعيمهم، وفضل الله عليهم، فالنصب يدل على اجتماع الرزق

(١) وقد فُصِّلَ القول عن هذه القضية في الفصل الثالث عند الحديث عن أسباب تعدد الأوجه الإعرابية.

(٢) آل عمران: ١٧٠.

(٣) في: ب: (على) والصواب ما أثبتته من: ش / ١٣١؛ لأنها تتعدى بها.

(٤) الجامع ب/ ١٤١، وقد أفضت في الحديث عن هذه القضية وهي الترجيح والتضعيف لأجل المعنى في

الفصل الرابع (النقد الإعرابي).

(٥) معاني القرآن ١ / ٢٤٧.

(٦) جامع البيان ٦ / ٢٣٦.

(٧) إعراب القرآن ١ / ٤١٩.

والفرح في حال واحدة، وهذا هو الأولى في حال الشهداء، وهو الأبلغ في نعيمهم وتمتعهم بنعيم الجنة، فلما كان المقام مقام إنعام وإكرام كان نصبه على الحال أولى لتحقيق هذا المقصد من رفعه على الإخبار أو الإتيان الذي لا يدل على اجتماع الفرح والرزق.

وقد ذكر المعربون وجوهاً آخرَ في نصب (فرحين) وهي:

أ- أن يكون حالاً من الضمير في الظرف (عند)، ذكره الفراء^(١).

ب- أن يكون حالاً من الضمير في (أحياء).

ت- أن تنصب على المدح، ذكرهما العكبري^(٢).

٣. مراعاة المعنى في الوظائف النحوية.

ارتبط المعنى عند الرماني بالوظائف (الأبواب) النحوية، ففي باب الاستثناء لا يكفي بإعراب المستثنى بل إنه يذكر العلاقة المعنوية بين المستثنى والمستثنى منه، فيسمى الاستثناء متصلاً إذا كان المستثنى بعضاً أو من جنس المستثنى منه وكان المراد إخراج ما بعد (إلا) من حكم ما قبلها، وإن لم يكن كذلك فهو المنقطع^(٣)، وعلى أساس هذا المعنى يكون الإعراب، ومن ذلك قوله: «ويقال: ما معنى الاستثناء في: [إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ]؟^(٤) الجواب: فيه وجهان: وجهان: الأول: لكن من تولى وكفر فيعذبه الله عز وجل العذاب الأكبر على الاستثناء المنقطع، الثاني: من تولى وكفر فإنك مسلطٌ عليه بالجهاد، فالله بعد ذلك يعذبه العذاب الأكبر»^(٥).

(١) معاني القرآن ١ / ٢٤٧.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٩٢.

(٣) الإيضاح ١٧٥، شرح المفصل ٢ / ٧٩، شرح الكافية الشافية ١ / ٣١٥، الاستغناء في أحكام الاستثناء ٢٩٥.

(٤) الغاشية: ٢٣.

(٥) الجامع ف / ١٧٥.

فالاستثناء فيه احتمالان:

الأول: أنه استثناء منقطع عما قبله، ويكون المعنى عليه: لكن من تولى وكفر فإن الله يعذبه العذاب الأكبر، وقدَّرَ (لكن) مكان (إلا) كما يقدرها سيبويه في الاستثناء المنقطع^(١).
الثاني: أنه استثناء متصل بما قبله، والمعنى: لا تكون مسلطاً بالجهاد إلا على من تولى وكفر.

وفي قوله تعالى: [! " # % \$ & ') * + , - .

يقول: «يقال: ما معنى الاستثناء في [# % \$ & Z ؟

الجواب: اعتزلتم ما يعبدون إلا عبادة الله فإنكم لزمتموها، فيجوز أن يكون فيهم من يعبد الله مع عبادة الوثن فيكون الاستثناء متصلاً، ويجوز [أن]^(٣) يكون جميعهم إنما يعبدون الأوثان فقط فيكون الاستثناء منقطعاً^(٤).

أجاز فيها احتمال كون الاستثناء متصلاً إن كان هؤلاء القوم يعبدون مع الله غيره، وأجاز أن يكون منقطعاً إذا كانوا يخلصون غير الله بالعبادة، وهذا التعدد في معنى الاستثناء له أثر في إعراب المستثنى (لفظ الجلالة).

وجعل المعنى مؤثراً في صياغة التراكيب النحوية، ومن ذلك قوله: «ويقال: لم جاز في (أي) أن يوصف بالواحد والجميع ولم يجز في (هذا)؟ والجواب: لشدة إبهامه من حيث لا يُوقف عليه دون ما يوضّحُه مع تثنية (هذا) وجمعه نحو: هذان وهؤلاء وليس كذلك:

(١) الكتاب ٢ / ٣٢٥، وانظر: الأصول في النحو ١ / ٢٩٠، شرح الكتاب للرماني (تحقيق: د. سيف العريفي) ٢ / ٤٨٦.

(٢) الكهف: ١٦.

(٣) كتبت في المطبوع (أن لا يكون)، وهو خطأ، والصواب ما أثبتته من المخطوط / ١٨٩.

(٤) الجامع ط / ٤١٤.

أي»^(١).

أكثر الرماني من الفروق بين الأدوات والألفاظ، وفي هذا المثال يفرّق بين (أيّ) و(هذا)، فالأولى يصح أن يكون موصوفها مفرداً أو مثني أو جمعاً وليس كذلك (هذا)، وعلل ذلك تعليلاً مبنياً على المعنى وهو أن شدة الإبهام في (أيّ) جعلها لا تستقل بنفسها ولا يوقف عليها فهي متصلة بما بعدها فلا حاجة إلى مجيئها على صورة مختلفة في التثنية والجمع.

وجعل المعنى مؤثراً في باب الممنوع من الصرف كما في حديثه عن منع المصدر (سبحان) من الصرف؛ إذ قال: «ويقال: لم لا ينصرف (سبحان) كما ينصرف غيره من المصادر؟ الجواب: أنه مضمّن أعلى مراتب التعظيم مع معنى البراءة من كلّ صفة نقص، وكان هذا المعنى لا يجوز إلا لواحد [فلزم]^(٢) منهاجاً واحداً ليدلّ على هذا المعنى»^(٣).

خُصّ (سبحان) من بين المصادر بكونه معرفة وأنه ممنوع من الصرف، وعلل ذلك الرماني تعليلاً قائماً على النظرة الدلالية وهو تضمّن هذا المصدر معنىً خاصاً به وهو معنى البراءة وتعظيم الله فهذا وجه كونه معرفة مما جعله ينفرد عن غيره بمنعه الصرف، ولم أجد أحداً من النحويين ألمح إلى هذا التوجيه، بل يذكرون أنه غير منصرف؛ لأنه معرفة في آخره ألف ونون زائدتان مثل: عثمان^(٤)، دون أن يشيروا إلى وجه انفراده من بين المصادر بهذه العلة المانعة من الصرف.

وقد تحدث الرماني عن هذا المصدر في شرح الكتاب فقال: «ولم يصرف (سبحان)؛ لأنه معرفة فيه الألف والنون الزائدة بمنزلة: عثمان»^(٥)، ثم ربط اختصاص هذا المصدر بالتعريف

(١) الجامع ب/ ٥٨.

(٢) كتبت في المطبوع (تلزم) وهو خطأ، وأصلحتها من المخطوط ١١٨.

(٣) الجامع ط/ ٣٢٠.

(٤) الكتاب ١/ ٣٢٤، وانظر: مشكل إعراب القرآن ٤٠٣، شرح المفصل ١/ ٣٧.

(٥) شرح الكتاب (ت: محمد شيبه) ٢/ ٦٦١.

دون غيره بالمعنى فقال عند حديثه عن المصادر التي ليس لها أفعالٌ ولا تنصرف في الإعراب: «وذلك نحو (سبحان) لما تَضَمَّنَ أعلى مراتب التعظيم الذي لا يجوز إلا لله وحده كان قد تضمن معنى نادراً خرج بذلك عن نظائره، فخرج بالامتناع من التصرف عن نظائره لينبئ عن هذا المعنى»^(١).

ومن النحويين من يرى أنه ليس معرفة لعدم وجود دليل على علميته؛ لأنه أكثر ما يستعمل مضافاً فلا يكون علماً كما أنه جاء مُنَوَّنًا في الشعر، وكذا جاء بالألف واللام^(٢)، ويجاب عنه: بأن دخول الألف واللام من قبيل الشذوذ^(٣)، وأما تنوينه ففيه وجهان:

أ- أن يكون ضرورة كما يصرف ما لا ينصرف في الشعر.

ب- أن يكون نكرة^(٤).

ويرى ابن مالك أنه اسم بمعنى التسبيح وليس بعلم؛ لأنه لو كان علماً لم يضاف إلا إلى اسم واحد كسائر الأعلام المضافة^(٥).

وقيل: هو مبني؛ لأنه لا ينصرف ولا ينتقل عن هذا الموضع، ولا يدخل فيه الألف واللام فأشبهه الحرف^(٦).

٤. عنايته بالظواهر النحوية المرتبطة بالمعنى.

وهذه أهمها:

(١) المصدر السابق: شرح الكتاب (ت: محمد شبية) ٢ / ٦٥٨.

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني ١ / ٥٠٦.

(٣) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٢٩.

(٤) المقتضب ٣ / ٢١٨، تفسير البحر المحيط ١ / ٢٠١، خزنة الأدب ٧ / ٢٣٦، ٢٣٧.

(٥) شرح الكافية الشافية ١ / ٤٢٩.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ٥. وانظر: همع الهوامع ٣ / ١١٦.

أ- ظاهرة الحذف.

الحذف من خصائص العربية التي تدل على بلاغتها، ويعدُّ من أكثر الظواهر ارتباطاً بالمعنى عند النحويين، وكان من مراعاة الرماني المعنى في هذه الظاهرة أنه يقدرُ المحذوف من الكلام بالاحتكام إلى المعنى، ففي قوله تعالى: [! " # \$ % & ') Z*^(١) يقول: «ويقال: ما المحذوف من (تعلمون) هنا؟ والجواب: الحق بتقدير: وأنتم تعلمون الحق؛ لأن التقرُّيع قد دلَّ على أنهم كتموا الحقَّ أنه حقُّ، ولو كتموه وهم لا يعلمون أنه حقُّ لم يلائم معنى التقرُّيع الذي دلَّ عليه الكلام»^(٢).

راعى المعنى في تقدير المفعول به المحذوف، وقدره بقوله: الحق؛ لأن سياق الكلام كان في الحديث عن كتمانهم الحق مع علمهم به، فهو الأولى في التقدير من غيره.

ومن مراعاته المعنى أنه يُعمل العامل المحذوف عندما يرى له أثراً في الكلام فيضمُر فعلاً أو شبهه يكون مناسباً في المعنى للجملة ويبقى أثره في العمل، وهذا عمل النحويين قاطبة؛ فقد عقد سيويوه أكثر من باب جعل عنوانه: (باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره...) ^(٣)، وهذا كثير عند الرماني ومن أمثلته ما أورده في قوله تعالى: [X W V U Y \] ^ _ Z^(٤) حيث قال: «ونصَّبَ (الظالمين)؛ لأنه عطف على جملة مبنية على الفعل، وتقديره: وعاقبَ الظالمين بإعداد العذاب الأليم إلا أن تفسيره يغني عن إظهاره»^(٥).

قدَّر فعلاً يكون ناصباً للظالمين، وهو الفعل (عاقبَ) يفسرُ معناه لا لفظه الفعل (أعدَّ)

(١) آل عمران: ٧١.

(٢) الجامع ب/ ٢٢.

(٣) الكتاب ١/ ٢٧٣، ٢٩٠، ٣١٨، ٣٢٢، انظر: دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء ٥٥.

(٤) الإنسان: ٣١.

(٥) الجامع ف/ ٩٧.

بعده؛ لأن الفعل (أعد) لا يجوز أن يُضمَر؛ لأنه لا يتعدى إلا بحرف، فقدّر فعلاً يتعدى بدون حرفٍ يكون مناسباً لمعنى هذا الفعل، وموافقاً لمعنى الآية، ويدلُّ عليه سياق الكلام فقدّر الفعل (عاقَبَ)، ويكون النصب هنا من باب عطفِ الجمل، وقدّر غيره أفعالاً آخرَ منها: (يعذب)^(١)، و(أعد) أو (كافأ)^(٢)، وسيبويه يجعل نصبها على إضمارِ فعلٍ مبنيٍّ على ما قبله ولم يقدِّره^(٣)، وقال الرماني عن هذه الآية في شرح (الكتاب): «فهذا شاهدٌ في حَمْلِ الاسم على الفعل مع شُغْلِهِ عنه إذا كانت الجملة الأولى مبنيةً على الفعل وتقديره: (وعاقَبَ الظالمين)، أو (أخزى الظالمين)، أو (لَعَنَ الظالمين)؛ لأن إعداد العذاب لهم يدل على ذلك»^(٤).

وقد أكثر الرماني من الحذف لدلالة السياق، وعقد لذلك مبحثاً كاملاً في الفصل الثاني من هذا البحث.

ب- ظاهرة التقديم والتأخير.

التقديم والتأخير له أثرٌ في المعنى، فالمفردات داخل التركيب لها نظام وترتيب خاص، فإذا تغير ذلك الوضع تغيرت معه الدلالة، وقد تنبّه النحويون لذلك، ووقفوا عند ما قدّم وحقّه التأخير وما أُخّر وحقّه التقديم، واحتكموا إلى المعنى في تعليقه والحكم بجوازه أو منعه، يقول سيبويه: «...كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويعنيانهم»^(٥)، فالمعنى يتيح للألفاظ أن تأخذ حرّيتها في التقديم والتأخير ما دامت

(١) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٠٦، الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢ / ٧٩٥٠، مشكل إعراب القرآن ٧٣٨،

البيان ٣٨٣، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١ / ٣٧٨، كشف المشكلات ٢ / ١٤١٥، البيان ٢ /

.٤٨٤

(٢) الكشف ٤ / ٦٧٦.

(٣) الكتاب ١ / ٨٨، ٨٩.

(٤) شرح الكتاب (تحقيق: محمد شبّية) ١ / ٢٩٣.

(٥) الكتاب ١ / ٣٤.

الوظائف النحوية واضحة والقرائن تدل عليها، أما إذا خيف اللبس أو الإيهام على المتلقي فإنه يُمنع التقديم والتأخير^(١)، ومن أمثلة ذلك عند أبي الحسن قوله: «ويقال: لم قيل: [m z t s r q p o n]^(٢) وإنما الاستعاذة قبل القراءة؟ الجواب: لأن المعنى: فإذا أردت قراءة القرآن فاستعد بالله، وقال بعضهم: هو على التقديم والتأخير، ولا يجوز ذلك؛ لأنه ليس يجوز التقديم والتأخير في كل شيء، ولذلك حدود في العربية لا تُتجاوز، وإنما يجوز ذلك فيما قوي بتصرُّفه وكثرتِه حتى يبلغ حداً لا يُحِلُّ بالمعنى تقديمه»^(٣).

يؤكد هنا أهمية مراعاة المعنى في التقديم والتأخير، وأنه السبيل الموصَّل إلى التصرف في رتبة الكلام، فربط جواز التقديم والتأخير بالمعنى وألا يؤدي ذلك إلى الإخلال به، يقول ابن جنبي: «فإذا كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرُّف فيه بالتقديم والتأخير نحو: أكل يحيى كمثري لك أن تقدّم وأن تؤخّر كيف شئت»^(٤).

وفي قوله تعالى: [! " # \$ % & ') * + , -]^(٥) يقول: «ويقال: لم دخلت اللام في تأخير الاسم ولم تدخل في تقديمه؟ والجواب: والجواب: إنما لم يميز: إن لزيداً في الدار كما جاز: إن في الدار لزيداً أي: لا يجمع بين حرفين معناهما في التأكيد واحد؛ لأنه يوهم اختلاف المعنى كما يوهم في دخول تعريف على تعريف وتأنيث على تأنيث»^(٦).

أجاز دخول اللام على اسم (إنّ) إذا تأخر وفصل الخبرُ بينه وبين (إنّ)، أما إذا تقدم

(١) النحو والدلالة ١٧٧، ١٧٨.

(٢) النحل: ٩٨.

(٣) الجامع ط / ٣٠٠.

(٤) الخصائص ١ / ٣٥.

(٥) آل عمران: ٧٨.

(٦) الجامع ب / ٣١.

الاسم فمنعه الرماني وحجته المعنى وما يؤديه ذلك من إيهام بوجود حَرَفِي تأكيد متواليين مما يلبس في تعيين مُؤَكِّدِهِمَا.

ت-الحمل على المعنى.

نظر الرماني إلى المعنى، واعتمد عليه في توجيه الكلام وتفسيره، فالنص الذي لا يصحُّ أن يحمل على ظاهره فإنه يُبحث عن معنى يُحمل عليه، والحمل على المعنى في العربية له صور كثيرة منها: تأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وحمل الواحد على المثني والجمع، وغيرها^(١).

ومن الحمل على المعنى عنده قوله: «ويقال: لم دخلت هاء التأنيث في الطائفة؟ والجواب: لمعنى المضاعفة كما دخلت في الجماعة؛ لأن في أصل التأنيث معنى التضعيف من أجل أنه مركَّبٌ على التذكير فلذلك فُرِّع منه ما يوافق أصله في معناه الذي يجب له تحقيقه»^(٢).

عَوَّل على المعنى في تعليل دخول هاء التأنيث في (طائفة) لما فيها من معنى المضاعفة التي تدل على الزيادة عن الأصل، وذلك أن التأنيث فرُّعٌ عن التذكير ولذا كان له علامة، واستغنى الأصل الذي هو التذكير عن العلامة^(٣)، والحمل على المعنى ظاهرة لغوية تحدث عنها النحويون، وراعوها في توجيه الكلام، وسيأتي حديث عنها في المبحث القادم -بإذن الله-.

ث-تحديد مرجع الضمير.

لا بدَّ لضمير الغائب في أيِّ تركيب أن يُحدِّد مفسِّره ومرجعُه حتى يكون الكلام تاماً والمقصود مفهوماً، وقد يكون الضمير محتملاً لأكثر من مرجع يعود إليه وحينئذٍ يُنظر إلى القرائن الأخرى التي تحدده وتعيِّنه كقرينة السياق وغيرها.

وقد وضع النحويون قوانين في عَوْدِ الضمير حتى يُؤمَّنَ اللبسُ فقالوا: الأصل أن يعود

(١) الخصائص ٢ / ٤١١.

(٢) الجامع ب / ٢٣.

(٣) انظر: علل النحو ٤٥٧، اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٥٠٢، شرح الكافية الشافية ٢ / ٢١٨.

إلى أقرب مذكور، وأن يكون المرجع معلوماً^(١).

وقد عني الرماني بتحديد مرجع الضمير عارضاً الاحتمالات الممكنة في ذلك، وذاكراً الأقوال فيه -إن وجدت-، ومن ذلك قوله: «ويقال: على من يعود الضمير في [! " Z#^(٢)؟ الجواب: على الذين أمر بإعطائهم حقوقهم ممن تقدم ذكره؛ لأنه قد يُعرض عند عوز ما طُلب لبيتغي الفضل من الله والسعة التي يمكنه بها البذل»^(٣).

حدّد الذي أُعرض عنهم وهم الذين أمرتم أن تعطوهم حقوقهم، فإذا أعرضتم عنهم انتظار رزق الله فقولوا لهم قولاً ليناً وعدوهم وعداً حسناً، وعنايته بتحديد الضمير فيه دليل على إدراكه أثره على دلالة التركيب وبيان المقصود، وفيه ربط بين الألفاظ وسياقها.

وفي موضع آخر يقول: «ويقال: علام تعود الهاء من [Zvw v u^(٤)؟ الجواب: فيه قولان: الأول: على الشراب الذي هو العسل عن الحسن وقتادة. الثاني: على القرآن عن مجاهد، والأول وجه التأويل»^(٥).

عرض في هذه الآية الأقوال الواردة في مرجع الضمير، ورجّح القول الأول الذي عليه أكثر المفسرين أمثال قتادة والحسن وغيرهم^(٦)، وعبر عن الترجيح بأنه وجه التأويل ولعله يريد أنه الأنسب لمراد الآية.

(١) أمالي ابن الشجري ١ / ٨٩، ٩٠، شرح الرضي القسم الثاني ١ / ١١٥، ارتشاف الضرب ٢ / ٩٤١،

همع الهوامع ١ / ٢٢٦.

(٢) الإسراء: ٢٨.

(٣) الجامع ط / ٣٣٩.

(٤) النحل: ٦٩.

(٥) الجامع ط / ٢٧٧.

(٦) جامع البيان ١٤ / ٢٩٠.

٥. وقوفه عند معاني الأدوات والحروف.

الأدوات والحروف لا تكتسب معانيها بذاتها مفردة بل في التركيب مع غيرها، وهي مؤثرة في دلالة الكلام؛ ولذا جعل الزركشي والسيوطي معرفتها من علوم القرآن التي يحتاج إليها المفسر^(١).

وقد عني الرماني بتحديد معناها في التركيب، وذكر أثره على المعنى في تفسير كلام الله تعالى، ومن ذلك قوله: «ويقال: ما معنى الفاء في [أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ]؟^(٢) والجواب: عطفُ جملةٍ على جملةٍ، مثله لو قيل: أو غير دين الله يبغون إلا أن الفاء تُرتب كأنه قيل: أبعده تلك الآيات غير دين الله يبغون»^(٣).

تحدّث عن أثر الفاء في المعنى وترايط الكلام، وأنها الأولى في هذا الموضع من الواو؛ لأن الفاء تفيد الترتيب والتعقيب^(٤)، فهي الأنسب في هذه الآية التي تحدّث سبحانه قبلها عن الدلائل والمواثيق التي أخذها النبيون على الأمم بالإيمان بأي رسولٍ يبعث إليهم ونُصرتَه^(٥).

ولم يكتفِ بالحديث عن معانيها الخاصة بها وأثره على دلالة التركيب بل تحدّث عن أحوالها المختلفة وتنوع معانيها وخروجها من معانيها الأصلية إلى معانٍ فرعية، ففي قوله تعالى: \[\text{Y X WV UT S R Q P O N M} \]

(١) البرهان في علوم القرآن ٤ / ١٧٥، الإتيان في علوم القرآن ٣ / ١٠٠٤.

(٢) آل عمران: ٨٣.

(٣) الجامع ب / ٣٩.

(٤) المقتضب ٢ / ٤٨، الأصول في النحو ٢ / ١٦١.

(٥) جامع البيان ٥ / ٥٤٦، ٥٤٧.

[^ _] يقول: ((وإنما دخل (كيف) معنى الإنكار مع أن أصلها الاستفهام؛ لأنَّ المسؤول يُسأل لأغراض مختلفة، فقد يُسأل للتعجيز عن إقامة البرهان، وقد يُسأل للتوبيخ بما يظهر من معنى الجواب في السؤال، وقد يُسأل لما يظهر فيه من الإنكار، والأصل فيه الاستعلام ولكن من شأن العالم إذا أورد مثل هذا أن يُصرَفَ إلى غير الاستعلام إلا أنه يُراد من المسؤول طلب الجواب))^(٢).

المعنى الحقيقي لـ(كيف) هو الاستفهام، وقد تُخرَجُ عن هذا المعنى الأصلي لها إلى معانٍ مجازيةٍ أخرى متأثرة بالأحوال المحيطة بالموقف الكلامي، والرماني من أوائل المفسرين الذين كان لهم عناية بشأن خروج الأدوات من معانيها الأصلية إلى معانٍ مجازية، وسبق الحديث عن ذلك بتوسع في مبحث: أثر دلالة السياق في معاني الأدوات والحروف^(٣).

وتحدث عن الفروق المعنوية بين هذه الأدوات ومن ذلك قوله: «ويقال: لِمَ جوزي بـ(ما) ولم يجازَ بـ(كيف)؟ الجواب: لأن (ما) أمكنُ من (كيف) بأنها تكون معرفة ونكرة؛ لأنها للجنس، والجنس يصلح فيه الأمران، و(كيف) لا تكون إلا نكرة؛ لأنها للحال، والحال لا تكون إلا نكرة؛ لأنها للفائدة، و(ما) للبيان عن متعلق الفائدة»^(٤).

يعلل الرماني عدم المجازة بـ(كيف) بأن حروف المجازة تقع على المعرفة والنكرة^(٥)، فأخرجها مخرج الجنس من حيث الدلالة على العموم، ومن كونه موضوعاً للماهية

(١) آل عمران: ٨٦.

(٢) الجامع ب/ ٤٢ وانظر: ب/ ٣٤، ٥٩، ١١٠، ١٢٩.

(٣) انظر: ص ١٤١.

(٤) الجامع ب/ ٧٧.

(٥) الكتاب ٣/ ٦٠، الأصول ٢/ ١٩٧.

المشتركة^(١)، وهذا فيه نظر إلى المعنى، أما (كيف) فتأتي نكرة لا غير؛ لأنه يسأل بها عن الحال، فلا يصح أن تأتي للمجازاة؛ لأن المخاطب يكون مسؤولاً عن أحوال كثيرة يتعذر أن يتفق للمُجازي أن يكون عليها^(٢)، وهذا رأي البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يجازى بها كما يجازى بـ(متى) و(ما) و(أينما) وما أشبهها، واحتجوا بأنها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام^(٣).

كما أنه عوّل على المعنى في صياغة هذه الحروف والأدوات واشتقاقها ومن ذلك قوله: «ويقال: ما أصل (كأين)؟ الجواب: (أيُّ) دخلت عليها كاف التشبيه كما أن أصل (كذا): (ذا) دخلت عليها الكاف؛ وإنما غيّرت في اللفظ لتغييرها في المعنى بنقلها إلى معنى (كم) في الكثير»^(٤).

النحويون يذكرون أن أصل (كأين): (أيُّ)^(٥) لكنهم لم يربطوا هذا التغير بالمعنى كما ربطه الرماني.

وقد أشار في أكثر من موضع إلى أن الزيادة في المبنى زيادة في المعنى، وأن مراد دخول بعض الحروف في الكلام هو المعنى وحاجة السياق إليها، وهذا نابع من عنايته بالجانب الدلالي، ومن ذلك قوله: «ويقال: ما الفرق بين (وما من إله إلا الله) وبين (وما إله إلا الله)؟ والجواب: أن دخول (من) يوجب عموم النفي لكل إله غير الله عز وجل وإنما دخلها هذا المعنى؛ لأن أصلها ابتداء الغاية فدلت على استغراق النفي لابتداء الغاية إلى انتهائها»^(٦).

(١) علم المنطق (أحمد عبد خير الدين) ٤١.

(٢) علل النحو ١ / ٢٢٥.

(٣) الإنصاف ٢ / ٦٤٣.

(٤) الجامع ب / ١١٢.

(٥) المفصل ١٦٩، توضيح المقاصد ٣ / ١٣٤٥، همع الهوامع ٦ / ٣٠٧.

(٦) الجامع ب / ١١، وانظر: ب / ١٢٨، ١٣٦.

يريد أن (مِنْ) جاءت زائدة لإفادة استغراق النفي وتأكيد عمومته، ثم ذكر العلاقة بين هذا الغرض والمعنى الأصلي (لِمِنْ) وهو ابتداء الغاية، وذلك أن استغراق النفي يشبه ابتداء الغاية من حيث الإحاطة بجميع ما يشملها من معنى أو أجزاء، (فَمِنْ) هنا لم تُؤدِّ معنى من معانيها المعهودة كالتبويض والتبيين وغيرها، وإنما دخلت لفائدة التأكيد والمبالغة في النفي وهذا مؤثرٌ في المعنى.

وفي موضعٍ آخر يقول: «ويقال لم دخلت الواو في [وَلَوْ أَفْتَدَى بِهِ] Z^(١)؟ الجواب: لتفصيل نفي القول بعد الإجمال؛ وذلك أن قوله: [فَلَنْ يُفَبِّكَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ] Z قد عمَّ القبول بالنفي ثم أتى بالتفصيل لئلا يتطرق عليه سوء التأويل، ولو قيل بغير واو لم يكن قد عمَّ النفي وجوه القبول فقد دخلت هذه الواو لهذه الفائدة من نفي التفصيل بعد الجملة»^(٢).

أردا أن دخول الواو في الكلام له أثرٌ في المعنى وهو عموم النفي الذي هو مرادُ الله سبحانه لهؤلاء الكفار تنكيلاً بهم وإمعاناً في عقابهم، فالواو دخلت لفائدة وهي التأكيد والمبالغة في النفي، وهذا رأي الزجاج فيها^(٣)، وقد ردَّ على الفراء الذي ذهب إلى أنها لو حُذفت من الكلام لكان صحيحاً حيث قال: «والواو ها هنا قد يستغنى عنها، فلو قيل: ملء الأرض ذهباً لو افتدى به كان صواباً»^(٤).

ومن عنايته بمعنى هذه الأدوات أنه تحدث عن إنابة بعضها عن بعض، فالحرف عنده يؤدي معاني مختلفة، وقوله بحمّل الحروف بعضها على بعض فيه نظرٌ لمعناها الذي سوَّغ ذلك، فيحمل حرف المعنى على معنى غيره، ومن ذلك قوله: «يقال: ما الفرق بين تأمنه بقنطار، وتأمنه على قنطار؟ والجواب: أن معنى (الباء): إصاق الأمانة، ومعنى (على): استعلاء»

(١) آل عمران: ٩١.

(٢) الجامع ب/ ٤٨.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٧٢.

(٤) معاني القرآن ١/ ٢٢٦.

الأمانة، وهما يتعاقبان في هذا الموضع لتقارب المعنى كما يقال: مررت به، ومررت عليه^(١)، فالرمانى أجاز المعاقبة بين الحرفين؛ لأنه احتكم إلى المعنى في ذلك فالباء هنا ليست على أصل معناها بل هي بمعنى الاستعلاء.

وعنايته بهذه القضايا المتعلقة بمعاني الأدوات والحروف فيه دليل على إدراكه لأهميتها وأثرها في دلالة التركيب وتفسير كلام الله.

(١) الجامع ب/٢٦، وانظر: ب/١٢٥.

المبحث الثاني: منهجه في التأويل وأثر الاعتزال فيه.

التأويل في اللغة له معانٍ أوفقها لما أتحدث عنه أن يكون من: آل الشيء يؤول إلى كذا أي: رجع وصار إليه^(١).

وكان التأويل عند المتقدمين من المفسرين وعلماء العربية مرادفاً لمعنى التفسير وهو الكشف والبيان، يقول الخليل: «والتأويل والتأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه»^(٢)، وسئل أبو العباس ثعلب عنه فقال: «التأويل والمعنى والتفسير واحد»^(٣)، وقد استعمل بهذا المعنى في تفاسير السلف، فهذا الإمام الطبري سمى كتابه: (جامع البيان في تأويل آي القرآن)، وكان منهجه فيه أن يقول: «القول في تأويل قوله تعالى»، ثم يشرع في تفسيرها وذكر أقوال السلف فيها.

ثم أخذ هذا المصطلح فيما بعد معنى مغايراً لمعنى التفسير، وتأثر بالاتجاه العقلي الذي سلكه عددٌ من العلماء، وبالانتماءات المذهبية والفرق الكلامية، وأصبحت اللغة العربية طريقاً إلى التأويل، فهي حافلةٌ بالأساليب التي تأتي على غير ما يدلُّ عليه ظاهرها، ومليئةٌ بالألفاظ المحتملة كالحقيقة والمجاز والمشارك اللفظي وغيرها^(٤)، وصار للتأويل معانٍ مختلفةٌ عند أهل كلِّ علمٍ، فله دلالته الخاصة عند المفسرين حيث يقول البغوي (ت ٦١٥هـ): «فأما التأويل وهو صرف الآية إلى معنى محتملٍ موافقٍ لما قبلها وما بعدها غير مخالفٍ للكتاب والسنة من طريق الاستنباط فقد رُخص فيه لأهل العلم»^(٥). وهذا المفهوم لا يختلف كثيراً عن معنى التأويل عند الأصوليين، ولكنهم اختلفوا في الموضوع فهو عند المفسرين يتناول

(١) لسان العرب (أول) / ١ / ١٧١.

(٢) العين ٤٨.

(٣) لسان العرب (أول) / ١ / ١٧٢.

(٤) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ٧٢، ٧٣، ٨٤.

(٥) معالم التنزيل / ١ / ٤٦.

النصوص المتشابهة، وعند الأصوليين يتناول نصوص الأحكام التكليفية^(١)، والمعنى الاصطلاحي للتأويل في كتب المعاجم المتأخرة وكتب التعريفات والمصطلحات إنما أخذ من تعاريف العلماء المشتغلين بالعلوم الدينية من مفسرين ومحدثين وأصوليين؛ إذ صاحبت ظاهرة التأويل النص القرآني منذ نزوله^(٢).

وتأثر التأويل النحوي بتأويل المفسرين؛ وذلك أن النحويين قد عاجلوا آيات القرآن الكريم واعتمدوا عليها في الاستشهاد وتأييد قواعدهم، فتناولوها كما تناولها المفسرون بل كانوا سبّاقين إلى التأليف في كتب الاحتجاج للقراءات السبع والشاذة، وكان لفكرة التأويل النحوي جذورٌ في الواقع الفكري والعقائدي؛ إذ إن المتكلمين وغيرهم استعانوا به للتعامل مع ظاهر النصوص القرآنية التي لا تتوافق مع منهجهم، فلجؤوا إليه مستفيدين من مرونة اللغة وقدرتهم على تشكّلها بما يوافق آراءهم^(٣).

وعلى الرغم من تعاطي النحويين التأويل بكثرة فإنه لم يُذكر عن أحدٍ منهم تعريفٌ له إلا أن السيوطي نقل قول أبي حيان في ضابطه حيث قال: «التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيءٍ ثم جاء شيءٌ يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفةٍ من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل»^(٤).

أما الباحثون المعاصرون الذين كتبوا عنه فقد عرّفوه بتعريفات متقاربة في مضمونها ومفهومها، فقد عرّفه الدكتور محمد عيد بأنّه: «صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج إلى تقديرٍ وتدبرٍ»^(٥)، وعرّفه أستاذي الدكتور عبد الله الخثران بقوله: «التأويل في

(١) التأويل اللغوي في القرآن الكريم ١٨، ١٩.

(٢) ظاهرة التأويل وصلتها باللغة ١٥، ١٦.

(٣) تأويل الشعر قراءة أدبية في فكرنا النحوي ٢٧، ٢٩.

(٤) الاقتراح ٤٧.

(٥) أصول النحو العربي . ١٥٧.

المصطلح النحوي يعني النظر في النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفاً للأحكام والأقيسة التي استنبطها النحاة واعتمدها، ومحاولة توجيهها وجهة تجعلها مقبولة متفقة مع هذه الأحكام والأقيسة غير مخالفة لها»^(١)، وعرفه الدكتور علي أبو المكارم بأنه: «تبيين النص بصورة تجعله متفقاً مع القواعد المتبعة»^(٢)، وقد جعل الدكتور تمام حسان التأويل مرادفاً للرد إلى الأصل، فيؤفَّق بين ظاهر الكلام ومخالفته للقاعدة بالتأويل والرد^(٣).

وتعدُّ فكرة التأويل ضرورية في النحو العربي، فالنحويون لما وضعوا قواعدهم ونظريتهم في تفسير الظواهر اللغوية وأخضعوا الأساليب والمفردات اللغوية لهذه الأصول وجدوا أمامهم تراكيب لم تخضع لهذا النظام الذي وضعوه فلجؤوا إلى التأويل لتستقيم لهم أصولهم وقواعدهم.

ولم يتكلَّف النحويون القول بالتأويل بل رأوه ضرورةً مهمةً لاستكمال ما بدؤوه من الأصول والمبادئ التي اعتمدها، فقاوسوا النظر على النظر، واستدلوا بالحاضر على الغائب، ورأوا المحذوف في المذكور^(٤)، فاستعانوا بالتأويل لأجل طرد القواعد وانتظامها؛ إذ كان الكلام محتاجاً إلى ذلك.

وأما موقف الرماني منه فيمكن تناوله من وجهين: أسباب التأويل ووسائله فيه.

أولاً: وسائله في التأويل:

استعمل الرماني مصطلح التأويل في أكثر من موضع^(٥)، ولجأ إليه عندما تخالف

(١) ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ٩.

(٢) أصول التفكير النحوي ٢٣٢.

(٣) الأصول ١٣٨، ١٤٨.

(٤) في قضايا اللغة والنحو ٩١، ٩٢.

(٥) الجامع م/ ١١٧، ١٨٢، ب/ ٧٤، ١١٩.

النصوصُ القواعدَ النحوية، وحينما يرى أن النصَّ غير قابلٍ للحمل على ظاهر لفظه ومعناه؛ ولذا أشار في أكثر من موضع إلى التحذير من العدول عن ظاهر الكلام بغير دليل كما في قوله: «يقال: لم نهى العباد عن القسم بغير الله - جل وعز - ويقسم هو - تبارك وتعالى - بغيره؟ الجواب: لأن هذا بابٌ من مصالح العباد الذي يجوز أن تختلف به العبادات، وإنما جاز أن يقسم هو - جل وعز - بغيره للتنبيه على موقع العبرة فيه؛ إذ القسم يدلُّ على عِظَم شأن المقسم به، وقد قال بعض أهل النظر^(١): إن القسم برب هذه الأشياء كأنه قيل: ورب النازعات غرقاً، ولستُ أختارُ هذا التأويل؛ لأنه عدولٌ عن ظاهر الكلام بغير دليل»^(٢).

يؤكد هنا أن الأولى حملُ الكلام على ظاهره وعدمُ اللجوء إلى القول بالتأويل بتقدير مضافٍ مقسمٍ به بأن يقال: ورب النازعات، فهو قيّد التأويل بأن يكون في الكلام دليل عليه.

ويقول أيضاً في قوله تعالى: [| } مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ }^(٣): «ويقال: ما معنى قائمة هنا؟ الجواب: قيل: قائمة: عادلة، عن الحسن وابن جريج، وقيل: بائنة على أمر الله، عن ابن عباس وقتادة والربيع، وقيل: قائمة بطاعة الله، عن السدي^(٤)، وقال الزجاج^(٥): معناه ذو ذو أمة مستقيمة أي ذو طريقة مستقيمة، وهذا لا يجوز؛ لأنه عدولٌ عن الظاهر في (أمة) وحكم بالحذف من غير دلالة»^(٦).

لم يُجِز قولَ الزجاج لما فيه من التأويل والحكم بالحذف بلا دليل وحمل الكلام على غير

(١) لم يُنسب في إعراب القرآن للنحاس ٥ / ١٣٩.

(٢) الجامع ف/ ١١٨، وانظر: م/ ١٨٢.

(٣) آل عمران: ١١٣.

(٤) انظر هذه الأقوال في جامع البيان ٥ / ٦٩٤.

(٥) نسبه الزجاج إلى الأخفش ولم أجده في (معانيه)، انظر: معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٨٥.

(٦) الجامع ب/ ٧٤٧.

ظاهره وهذا مرجوحٌ عنده.

وهناك جملة من الوسائل التي استعان بها في ذلك:

١. القول بالحذف والتقدير.

لجأ النحويون إلى التأويل بالحذف والتقدير؛ وهذا نابعٌ من سعيهم الحثيث إلى تصحيح النصوص التي قبلوها والتي لا تفي في الوقت نفسه بما تفرضه القواعد من أحكام، فيفترضون ويقدرّون في النص ما ليس فيه حتى يوافق الشروط التي تفرضها القاعدة النحوية^(١).

وقد لجأ الرماني في كثيرٍ من تأويلاته إلى الحذف لتحقيق هذا الغرض وهو ضبط الأصول والقواعد النحوية، ولجأ أيضاً إلى وسيلة أخرى من وسائل التأويل بينها وبين الحذف تلازمٌ وهي التقدير، فقد يتفقان في بعض الحالات التي يتحتم فيها تقدير المحذوف، ويختلفان في اقتصار الحذف على حالات معينة لا يتعيّن فيها التقدير كحذف العامل في بعض صوره، ويصدق التقدير في مواضع لا يتعيّن فيها الحذف، وذلك في افتراض إعادة صياغة المفردات والجمل من أجل تصحيح الحركة الإعرابية^(٢).

وهو يرى أن القول بالحذف لا يُقبل إلا إذا كان المعنى ودلالة الكلام ترشدان إليه وتُعينان في تحديده، ومن ذلك قوله: «ويقال: لم لا يجوز أن يكون [p r q s z t^(٣) بمعنى لتبلغنّ ما أتيتكم من كتاب وحكمة ثم يحذف؟ والجواب: لأنه لا يجوز الحذف في الكلام من غير دليل يُنبئ عن المراد»^(٤).

(١) أصول التفكير النحوي ٢٤٧، ٢٤٨.

(٢) المصدر السابق ٢٤٨، ٢٤٩، الحذف والتقدير في النحو العربي ٢٠٨.

(٣) آل عمران: ٨١.

(٤) الجامع ب/ ٣٦.

والمحذوف عنده أنواع: فيحذف الاسم^(١)، ويحذف الفعل^(٢)، ويحذف الحرف^(٣)،
ويحذف المضاف^(٤)، ويحذف جواب الشرط^(٥)، وجواب القسم^(٦).

ومن الأمثلة الشاهدة على قوله بالحذف ما ذكره في قوله تعالى: [2 3 4

5 6 7 8 9 Z: ^(٧): «فأما دخول الواو في قوله عز وجل:

[98 Z: فلأنها عاطفة على محذوف في التقدير بمعنى: وكذلك نري إبراهيم
ملكوت السماوات والأرض لضروبِ العبر وليكون من الموقنين»^(٨).

الواو هنا عاطفة لكنها لم تسبق بما تعطف عليه؛ ولذا قدّر معطوفاً ملائماً للمعنى، وهو
قوله: لضروب العبر وليكون من الموقنين، فهذا تأويل بالحذف لتصحيح الكلام.

ويقول في موضع آخر: «ويقال: لم قال: [/ Z O على لفظ الغائب ثم قيل:

[2 3 Z على لفظ المخاطب؟ الجواب: فيه وجهان: أحدهما: على لفظ حذف القول
بمعنى قولوا: الحمد لله رب العالمين، وقولوا: إياك نعبد وإياك نستعين، والوجه الآخر: أن من
شأن العرب أن يتصرّفوا من الغائب إلى المخاطب، ومن المخاطب إلى الغائب للتصرّف في

(١) الجامع م/ ٦، ط/ ٢٨٨.

(٢) الجامع ب/ ٢١، ٢٢، ١١١، ط/ ٢٣٧.

(٣) الجامع ب/ ٢٤.

(٤) الجامع ب/ ٦٩، ف/ ١١٦.

(٥) الجامع ب/ ٦٣، ١١٩، ط/ ٣٢٥، ف/ ١٥٥.

(٦) الجامع ف/ ١١٩.

(٧) الأنعام: ٧٥.

(٨) الجامع ب/ ٤٨.

الكلام والاتساع فيه»^(١).

لما جاءت الآيتان مختلفتين في الأسلوب والتعبير اضطر إلى التخريج، فوجَّهه في أحد القولين إلى الحذف بتقدير: قولوا الحمد لله، فصار الأسلوب في الآيتين واحداً موجَّهاً للمخاطب، وذكر توجيهها آخر وهو أنه جاء على ما يسمى في كلام العرب الالتفات وهذا لا علاقة له بالتأويل.

٢. التأويل بالزيادة.

الحرف الزائد في كلام العرب يؤتى به لتحقيق إحدى فائدتين: إما فائدة معنوية وهي تقوية المعنى وتأكيده، فالجملة بدون هذه الزيادة تامة مستوفية لأصولها وأجزائها التي تقوم بها، فهم يعنون بالزائد: أن يكون دخوله كخروجه من غير أن يحدث معنى جديداً^(٢)، يقول ابن السراج: «اعلم أن الإلغاء إنما هو أن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إن كانت مما تعرب، وأنها متى أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنما يأتي ما يُلغى من الكلام تأكيداً أو تبييناً...»^(٣).

وإما لفظية وهي تزيين اللفظ وكون زيادته أفصح، أو كون الكلام بسببه تهيأ لاستقامة وزن الشعر أو لحسن السجع أو غيرها من الفوائد اللفظية، ويرى الرضي أن الفائدتين قد تجتمعان في حرف، وقد تنفرد إحداهما عن الأخرى^(٤).

وللنحويين حديث واسع عن الزيادة، و(للزائد) عندهم مصطلحات وتسميات عديدة منها: اللغو، والحشو، والصلة^(٥).

(١) الجامع م / ٢٩.

(٢) شرح المفصل ٨ / ١٢٨.

(٣) الأصول في النحو ٢ / ٢٥٧.

(٤) شرح الرضي القسم الثاني ٢ / ١٣٧٢.

(٥) شرح المفصل ٨ / ١٢٨.

وتحدّثوا عن مبدأ إطلاق لفظ الزائد على القرآن الكريم، فدعا ابن هشام إلى تجنّب ذلك، وقال: «وينبغي أن يتجنّب المعرب أن يقول في حرفٍ ثبت في كتاب الله تعالى: إنه زائد؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له أصلاً، وكلام الله تعالى منزّه عن ذلك»^(١).

أما الرماني فقد أطلق عليه أكثر من تسمية فسّمّاه زائداً^(٢)، وسّمّاه صلة^(٣)، وأطلق الزيادة على حروف المعاني وحروف الجر، وهو لا يعني بالزائد هنا أنه غير مؤثر في مدلول الكلام، ولا فائدة من ذكره بل يريد أن أصل المعنى حاصل بدون التأكيد، وبوجوده حصلت فائدة التأكيد والمبالغة في المعنى، وهذا ظاهر في ردّه على من قال^(٤) بزيادة (من) في قوله تعالى: [k n m l p o r q s t z]^(٥) إذ قال: «لأنه لا يُحكّم بالزيادة مع وجود الفائدة التي هي أكبر من التأكيد بالكلمة»^(٦)، فهو خطأ القول بزيادتها وأنها لا تحمّل معنىً من معانيها المحتملة لها بل جيء بها لغرض التأكيد.

وكثيراً ممن تحدث من المعاصرين^(٧) عن أساليب التأويل ومظاهره جعل منه زيادة حروف حروف الجر وحروف المعاني، وأرى أنه ليس منه؛ لأن النحويين إنما يلجؤون إلى التأويل إذا اضطروا إليه، أما زيادة هذه الحروف فقد شاعت في كلام الله وكلام العرب في مواضع لا تحصى.

(١) شرح قواعد الإعراب ١٨٠.

(٢) الجامع م / ١٢٥، ب / ٣٥، ٨١، ١١٩، ف / ١٥، ٢١٣.

(٣) الجامع ط / ٢٦٦، ف / ٥٣.

(٤) هو الأخفش انظر: معاني القرآن ١ / ٢٢٥.

(٥) آل عمران: ٨١.

(٦) الجامع ب / ٣٥.

(٧) انظر: أصول التفكير النحوي ٢٦٧، التأويل النحوي في القرآن الكريم ٢ / ١٢٨١.

أما الزيادة في غيرها فقد لجأ إليه الرماني إذا احتاج الكلام إلى ذلك، فإن لم يكن ثمّة سببٍ منعه؛ حيث قال في ردّه على من قال^(١) بزيادة (كان) في قوله تعالى: [WV U T S] ، وأن المعنى: بتكذيبهم حيث قال: «وكل كلام توجّه على غير الزيادة فإنه لا ينبغي أن يُحمل على الزيادة؛ لأن الكلام على ظاهره إلى أن تقوم دلالة على تغييره، والكلام على ظاهره صحيحٌ فلا معنى لحمله على الزيادة»^(٣).

ذكر قيد التأويل وضابط الحكم بالزيادة وأن الأصل أن يكون اللفظ على ظاهره إلا إذا دلّ دليل على زيادة حرفٍ أو كلمةٍ فيه.

ومن المواضع التي تأوّل فيها الكلام وحمله على الزيادة قوله: ((ويقال ما العامل في [Z" (٤) ؟ الجواب: فليعبدوا كأنه قيل: لذلك الإنعام فليعبدوا ويقال: لم أعمل ما بعد الفاء فيما قبله؟ الجواب: لأنها زائدةٌ غيرُ عاطفة))^(٥).

حكّم هنا بزيادة الفاء؛ لأن القول بأنها العاطفة يقضي بأن تكون مانعة لعمل ما بعدها فيما قبلها، وهذا ما دعاه لتأويلها وحملها على الزيادة، فالزائد لا يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله^(٦)، وهذه الزيادة تختلف عن الزيادة الاصطلاحية في حروف المعاني التي تأتي لغرض التأكيد، فالفائدة من زيادة الفاء هنا لفظية وهي وصلُ العامل بمعموله.

٣. القول بالحمل على اللفظ أو المعنى.

(١) هو الأخفش انظر: معاني القرآن / ١ / ٤٣.

(٢) البقرة: ١٠.

(٣) الجامع م / ١٢٥.

(٤) قریش: ١.

(٥) الجامع ف / ٢١٣، وانظر: ف / ١٥.

(٦) شرح الرضي القسم الأول / ١ / ٥٦٢.

الأصل في الكلام أن يحمل على اللفظ والمعنى معاً، فإذا لم يجد النحويون مطابقة بين التركيب والمعنى، فإنهم يلجؤون إلى القول بالحمل على اللفظ أو المعنى، ف«الحمل على المعنى واللفظ أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ»^(١).

أ- الحمل على اللفظ:

وهو الأكثر عند العرب، فالدلالة اللفظية هي الأولى بالمراعاة؛ لأنها المؤدية إلى المراد^(٢)، فهم يبدوون بالحمل على اللفظ إذا أمكن وإلا قالوا بالحمل على المعنى؛ لأنه «لا يجوز إلا بعد استغناء اللفظ»^(٣).

ومن الشواهد التي راعي فيها الرماني اللفظ ما أورده في قوله تعالى: [! " # \$ % & ' () * + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; < = > Z^(٤) قوله: «ويقال: لم أنتَّ النفس والمعنى به آدم عليه السلام؟ الجواب: لأن لفظ النفس مؤنثٌ وإن عُنِي به مذكراً.... وإنما جعل على التأنيث اللفظي للزومه الإضافة اللفظية كما يلزم التأنيث الحقيقي على التذكير الحقيقي»^(٥).

تأوّل التأنيث في النفس الذي يراد به آدم بأن التأنيث جاء على اللفظ؛ فلفظ (نفس) مؤنث، فجاء تأنيث الصفة (واحدة) مؤنثاً، وجعله على التأنيث اللفظي على سبيل الإضافة اللفظية التي يكون اللفظ فيها على الإضافة والمعنى على الانفصال، أما الإضافة الحقيقية فاللفظ فيها على الإضافة والمعنى عليها^(٦).

(١) الإنصاف ٢ / ٥١١، وانظر: النحو والدلالة ١٩٩.

(٢) الخصائص ٣ / ٩٨ - ١٠١.

(٣) المقتضب ٣ / ٢٨١.

(٤) النساء: ١.

(٥) الجامع ب / ١٧٤.

(٦) الحدود (مجلة المورد، مج ٢٣، ع ١، ٣٩).

وهذا التأويل مذکورٌ بلا تعليل عند الطبري^(١)، والفراء ذكر أنه مؤنث ثم قال: «ولو كانت (من نفس واحد) لكان صواباً»^(٢).

ومن الحمل على اللفظ عنده ما جاء في قوله تعالى: [< = > ? @ A B C]
 ZF ED^(٣) يقول: «ويقال: كيف قيل: [< = > ? @ A] على التوحيد ثم قيل: [Z F ED] على الجمع؟ والجواب: لأن (مَنْ) لفظها على التوحيد، وتحتل لإبهامها أن تقع على الجميع قال الشاعر^(٤):

تَعَالَ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ

وقال الله جل وعز: [بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ]^(٥) فأجراه مرة على اللفظ ومرة على المعنى^(٦).

(مَنْ) الموصولة لفظها توحيد، ويصح أن يخبر عنها بالثنى والجمع، فإذا جاء ما بعدها على لفظ الجمع كما في قوله: [ZF ED] فإنه يحمل على الجمع الذي يحتمله معنى (مَنْ) في قوله تعالى: [< = Z]، وإن جاء ما بعدها على الإفراد كما في قوله: [وَهُوَ مُحْسِنٌ] فإنه يُحمل على لفظها، هذا هو توجيه الرماني للآيتين فحملها مرة على المعنى ومرة على اللفظ، والحمل على لفظ (مَنْ) ومعناها مشهورٌ عند النحويين ذكره سيبويه^(٧)،

(١) جامع البيان ٦ / ٣٤٠.

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٥٢.

(٣) البقرة: ١٠٨.

(٤) من الطويل وهو للفرزدق انظر: ديوانه (شرح إيليا الحاوي) ٢ / ٥٩٠ برواية: تعشَّ فإن واثقتني

(٥) البقرة: ١١٢.

(٦) الجامع م / ١٠٨.

(٧) الكتاب ١ / ٦٥.

والفراء^(١)، وأبي عبيدة^(٢)، والمبرد^(٣)، وابن السراج^(٤)، وابن جني^(٥)، وتحدث عنه الرماني في شرح (الكتاب)^(٦)، وجعل من معاني (من) في كتابه (منازل الحروف): أن تكون محمولةً على التأويل في الثنية والجمع^(٧)، وذكر منه قوله تعالى: [مَنْ يَسْتَعِينُ] ZĀ^(٨)، وقوله: [مَ ٩ ١١ μ ١٢] Z^(٩).

ب- الحمل على المعنى.

إذا كان الكلام يحمل معنى كلام آخر فيحمل على هذا المعنى، ومتى كان للمفردة معنى يخالف لفظها ووجهت وحملت على معنى مناسب لها.

وقد تحدث ابن جني عن ذلك وعقد فيه فصلاً بعنوان: (فصل في الحمل على المعنى)، ومما قاله فيه: «والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً، ومنه قول الله تعالى: [= > ? @ ZD CB A]^(١٠)، ثم قال: [k Z o n m l] قيل فيه: إنه محمول على المعنى حتى كأنه قال: رأيت كالذي حاج إبراهيم في ربه أو كالذي مرَّ على قرية فجاء بالثاني على أن

(١) معاني القرآن ٣ / ٥٩.

(٢) مجاز القرآن ١ / ٣٦٨، ٢٦٠.

(٣) المقتضب ٢ / ٢٩٤، ٣ / ٢٥٣.

(٤) الأصول ٢ / ٣٥٨.

(٥) الخصائص ٢ / ٤١٩.

(٦) تحقيق: محمد شبية ١ / ٢٥٠.

(٧) رسالتان في اللغة ٤١.

(٨) يونس: ٤٢.

(٩) الأنعام: ٢٥، محمد: ١٦.

(١٠) البقرة: ٢٥٨.

الأول قد سبق كذلك»^(١)، فجعل الكلام معطوفاً على المعنى، فالكاف جاءت في المعطوف؛ لأنها اتصلت في المعنى بالمعطوف عليه.

وأمثلة الحمل على المعنى عند الرماني كثيرة فمنه ما يكون في التذكير والتأنيث، ومنه ما يكون في التعريف والتنكير، ومنه ما يكون في الإفراد والتثنية والجمع، ومثاله في التنكير قوله:

((ويقال: لم جاء التنكير في (سماء) -الواردة في قوله تعالى: [: < ; = > ? @

ZA^(٢) - وإنما هي على الاختصاص بواحدٍ ليس فيه اشتراك؟ والجواب: لأنه أُخرج مخرج

الجنس كالرمل والهواء؛ لأن كلَّ موضعٍ يشيرون إليه من جملتها سماء كما يقولون ذلك في الهواء^(٣).

(سماء) معرفة من قبيل علم الشخص الذي يدل على فردٍ واحدٍ متعينٍ حُصص به في أصل وضعه، لكنه هنا نكرة؛ لأنه غير مختص بواحد كما يختص علم الشخص، وتنكيره بسبب النظر إليه مجموعاً من عدة مواضع كل جهة فيها يعدُّ سماء، فحُمِل هنا على المعنى وأُخرج مخرج اسم الجنس^(٤) الذي يدل على القليل والكثير، وعلى العموم فكأنك تتحدث عن شيء واحد من جنس عام، ولأنه موضوعٌ للماهية أي من غير تعيينها في الخارج والذهن^(٥)،

(١) الخصائص ٢ / ٤٢٣.

(٢) البقرة: ١٩.

(٣) الجامع ١ / ١٨٨.

(٤) هناك فرق بين علم الجنس واسم الجنس فالأول ما وضع لشيءٍ معين في الذهن ملاحظ الوجود فيه كأسامة علم للسبع أي الماهية الحاضرة في الذهن، أما اسم الجنس فماهيته غير معينة في الذهن والخارج كالرمل والهواء والماء، وعلم الجنس له حكم علم الشخص لفظاً من منع الصرف وعدم دخول أل والإضافة انظر: شرح الرضي القسم الثاني ١ / ٥٠٤، توضيح المقاصد ١ / ٣٩٠، همع

الهوامع ١ / ٢٤٤.

(٥) همع الهوامع ١ / ٢٤٤.

فالجنس لفظٌ عامٌ مشتركٌ يندرج تحته أجزاء أو أنواعٌ بمراعاة الدلالة على العموم والشمول، فالنوع أو الجزء قد يُحمل على الجنس العام حملاً مطلقاً وكذا العكس^(١)، وهذا كله من التأويل والحمل على المعنى.

ومن الحمل على المعنى في الأفراد والجمع ما ذكره في قوله تعالى: [@? BA DC

V U T S R Q P O N M L K J I H G F E

ZZ^(٢) قال: ((ويقال: لم وقع (بشر) على الواحد والجميع؟ والجواب:

لأنه بمنزلة المصدر نحو: الخلق تقول: هذا خلقٌ وهؤلاء خلقٌ، وكذلك هذا بشرٌ وهؤلاء بشرٌ، وإنما وجب في المصدر هذا؛ لأنه جنس الفعل كما وجب في الماء والرمل ونحوه))^(٣).

وقع (بشر) عاماً للجميع ودالاً على الواحد، وحمله الرماني على المصدر وجعله بمنزلة؛

وذلك لأن اللفظ إما كليٌّ وإما شخصيٌّ، والكلي يشمل الذات وهو اسم الجنس، ويشمل

الحدث وهو المصدر^(٤)، و(بشر) دالٌّ على الجميع من جهة أنه بمنزلة المصدر، والمصدر من

قبيل الجنس الذي يحمل على أحد أنواعه أو أفرادها، ويحمل أحد أنواعه عليه كذلك^(٥).

(١) الألفاظ المستعملة في المنطق ٦٠-٦٤.

(٢) آل عمران: ٧٩.

(٣) الجامع ب/ ٣٢.

(٤) المزهري في علوم اللغة ١/ ٤٦.

(٥) الألفاظ المستعملة في المنطق ٦٤.

أسباب التأويل عنده:

١. العامل والأحكام النحوية.

التأويل النحوي إنما وجد للتوفيق بين القواعد النحوية والنصوص التي جاء ظاهرها مخالفاً لتلك القواعد، فإذا وجدوا معمولاً ليس له عامل قدروه، وإذا وجدوا عاملاً لا معمول له قدروه.

وهذا السبب هو الأكثر عنده ففي قوله تعالى: [@ BA C D E F G

ZH^(١) يقول: ((يقال: لم فتحت همزة (أن) في الآية؟ الجواب: للعطف بها على (أن) الأولى، وذلك أنهم بُشروا بالنعيم الذي لهم، والعذاب الذي لأعدائهم، ووجه آخر على حذف اللام بتقدير: (ولأن الذين لا يؤمنون بالآخرة أعتدنا لهم عذاباً) ولو كُسرَت على الاستئناف لجاز))^(٢).

وردت القراءة بفتح همزة (أن) دون كسرها، وذَكَرَ فيها وجهين: أحدهما: العطف على

(أن) الأولى التي وقعت عليها البشارة في الآية قبلها: [/ O 1 2 3 4 5 6

9 8 7 : ; < = > Z? ، وقال به الفراء^(٣)، والطبري^(٤)، وغيرهم^(٥).

وغيرهم^(٥).

والوجه الآخر: أن تكون على تقدير حرف اللام وهي التعليلية - كما يظهر - ويكون

(١) الإسراء: ١٠.

(٢) الجامع ط/ ٣٢٧، وانظر: ط/ ٣٩٥.

(٣) معاني القرآن ٢ / ١١٧.

(٤) جامع البيان ١٤ / ٥١١.

(٥) ممن قال به: الزمخشري، الكشاف ٢ / ٦٠٨، والعكبري، التبيان ٢٣٦.

المعنى عليها: إنَّ هذا القرآن مع هدايته فإنه يبشِّر المؤمنين بأنَّ لهم أجراً على إيمانهم وعملهم الصالحات؛ والعلة في ذلك أنَّ الذين لا يؤمنون بالآخرة ولا يصدقون بالمعاد أعد الله لهم عذاباً أليماً، وهذا المعنى غريب لم يقل به أحد قبله.

وأجاز الزمخشري أن يكون على حذف فعلٍ وحرف جرٍّ تقديره: ((ويخبر بأن الذين لا يؤمنون معذبون))^(١)، وتعقَّبه أبو حيان بأنه لا يكون داخلاً في خبر البشارة التي أخبر عنها في الآية قبلها^(٢).

(١) الكشاف ٢ / ٦٠٨ .

(٢) البحر المحيط ٦ / ١٧ .

٢. المعنى.

الأصل في الألفاظ والتراكيب أن تدل على ما وضعت له من المعاني بصورة واضحة جلية، وكذلك الأصل في القواعد النحوية أن تكون متلائمة مع المعنى فإذا كان المعنى في ضوء هذه القواعد غامضاً لجؤوا إلى تأويل الكلام ليوفقوا بين القواعد والمعنى.

ومن الأمثلة على لجوء الرماني إلى التأويل بسبب المعنى قوله: ((ويقال: إذا كان المعنى: صراط الذين أنعمت عليهم بالإيمان فلم حُذِفْ؟ والجواب: أن في الكلام دلالة عليه...))^(١).
عَوَّلَ الرماني على المعنى في حذف الجار والمجرور (بالإيمان)، فالمعنى لما كان مفهوماً ومدلولاً عليه بالسياق جاز الحذف.

ومن ذلك قوله: ((ويقال: ما معنى [إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا]؟^(٢) الجواب: مسؤول عنه للجزاء، فحذف (عنه)؛ لأنه مفهوم فيما يقتضيه الصفة، ووجه آخر: كأن العهد يُسأل فيقال: لِمَ نُقِضْتُ؟ كما تُسأل المؤدَّةُ بأيِّ ذنبٍ قُتِلَتْ؟^(٣))).

عَوَّلَ على المعنى في حذف المعمول وهو (عنه) بأنه مفهومٌ معلومٌ فهو مسؤول عن الوفاء بعهده، وأجاز فيه وجهاً آخر ليس فيه حذف وهو أن يكون السؤال للعهد.

(١) الجامع م/ ٤٥.

(٢) الإسراء: ٣٤.

(٣) الجامع ط/ ٣٤٤.

٣. المعتقد.

وظَّف المفسرون بعض كلام الله تعالى وتفسيره لتقرير مبادئهم ومعتقداتهم، فد(تجد جميع هذه الطوائف تنزل القرآن على مذاهبها وبدعها وآرائها، فالقرآن عند الجهمية جهمي، وعند المعتزلة معتزلي، وعند القدرية قدري، وعند الرافضة رافضي، وكذلك هو عند جميع أهل الباطل)^(١).

وربط هؤلاء المفسرون كذلك بين الإعراب وانتهاءاتهم العقديّة، وأفادوا من مرونة اللغة وقبولها لتعدد الاحتمالات في الأعراب والوظائف النحوية.

وقد احتكم الرماني إلى مذهبه الاعتزالي في بعض توجيهاته لإعراب آيات القرآن الكريم، والمعتزلة من أعظم الفرق رجالاً، وأكثرهم تابعاً، وهي فرقة عقلانية كلامية خلطوا بين الشرعيات والعقليّات في كثير من مسائل العقيدة، ولهم في الاعتقاد أصول خمسة وهي:

١. المنزلة بين المنزلتين، فالفاسق (مرتكب الكبيرة) لا مؤمن ولا كافر بل في منزلة بينهما.

٢. التوحيد ويقصدون به نفي صفات الله.

٣. العدل ويقصدون به نفي القدر.

٤. الوعد والوعيد، فمرتكب الكبيرة محمّد في النار إذا مات على كبيرته.

٥. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أي: إلزام الناس بمقالاتهم وعقائدهم^(٢).

ومن الأمثلة الشاهدة على أثر المعتقد في التأويل ما ذكره في قوله تعالى: [e f g

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ١٧٧، وانظر: الأثر العقدي في تعدد التوجيه

الإعرابي لآيات الكريم ١/ ١٨.

(٢) الفرق بين الفرق ٩٣ - ٩٦، شرح العقيدة الطحاوية ٢ / ٤٠٣، وانظر: الجهمية والمعتزلة: نشأتهما

وأصولهما ومناهجهما ١٢٧.

h i j k l m n o p q r s t u v w x y z^(١) يقول: ((ويقال: ما
 معنى: إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً؟ الجواب: إنما نملي لهم على أن عاقبة أمرهم ازدياد الإثم،
 وهذه لام العاقبة، والدليل عليها: [HG I J K L M N O P Q R S T U V W X Y Z^(٢).....
 ويقال: لم لا يجوز أن يحمل: ليزدادوا إثماً على الأظهر من معنى اللام وهو الإرادة لازدياد
 الآثام؟ الجواب: لأنه لو أرادهم لكانوا مطيعين له بفعله، ولأن إرادة القبيح عبثٌ وقد نفى
 الله جل ثناؤه ذلك بقوله: [~ أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ عَبَثًا^(٣)، ولأنه يردُّ إلى المحكم في قوله:
 [C D E F G H I J K L M N O P Q R S T U V W X Y Z^(٤)، وقوله عزَّ وجلَّ^(٥):
 ((Zy x^(٦).

من الأصول الخمسة التي يقوم عليها مذهب الاعتزال: العدلُ ومعناه يفيد أن أفعال
 العباد لم يخلقها الله سبحانه لا خيرها ولا شرها، وعدم تعليل أفعال الله وأحكامه وإرجاع
 الحكمة إلى المخلوق، فهم ينكرون إرادة الله لأفعال العباد؛ لأنهم توهموا أن الله إذا خلق
 المعصية في العبد ثم عاقبه عليها صار ظلماً؛ فلذا قالوا: العبد هو الذي يهدي نفسه، وهو قادرٌ
 وخالقٌ لأفعاله خيرها وشرها، مستحقٌّ على ما يفعله ثواباً وعقاباً في الدار الآخرة، والله منزّه

(١) آل عمران: ١٧٨.

(٢) القصص: ٨.

(٣) المؤمنون: ١١٥.

(٤) الذاريات: ٥٦.

(٥) النساء: ٦٤.

(٦) الجامع ب/ ١٤٩.

أن يضاف إليه فعلٌ هو كفر أو معصية؛ لأنه لو خلق الظلم أو الكفر لكان ظالماً أو كافراً^(١).

وقد احتكم الرماني إلى هذا الأصل في تأويل معنى اللام في قوله تعالى: [Zts r]
وأنها بمعنى العاقبة، واستدل بالآيات التي ذكرها، فالله إنما خلقهم لعبادته؛ لأن حملها على
التعليل يفيد أنه إنما خلقهم لعذاب جهنم وليزدادوا من الإثم، فلم يحملها على أصل وضعها
اللغوي وهو معنى التعليل الذي أشار إليه بقوله: «ويقال: لم لا يجوز أن تحمل [r]
Zts على الأظهر من معنى اللام، وهو الإرادة لزيادة الإثم» لكنه تأول اللام إلى معنى
العاقبة؛ لأنَّ حملها على التعليل يتعارض مع معتقده الاعتزالي في نفي خلق الله أفعال العباد،
ويكون معناها على الإخبار عن مصيرهم ومآلهم ولا يعني تقدير أفعالهم، والرماني كذلك نظر
إليها نظرة عقلية؛ لأنه جعلها من باب الحُسن والقبح فقال: «ولأنَّ إرادة القبح عبثٌ»، وهذا
رأي عامة المعتزلة في هذه الآية وأمثالها، يقول القاضي عبد الجبار: «وربما قيل في قوله: [e]
Zwv u s r q p o m l k j i h g f كيف يصح أن
يقيهم لتقع منهم المعاصي؟ وجوابنا: أن المراد عاقبة أمرهم وذلك كقوله تعالى: [HG]
ZMLKJ I وإلا فمراده من جميعهم العبادة والطاعة كما قال تعالى: [C]
((ZH GF E D)).^(٢)

وحملها على العاقبة مخالفٌ لحقيقة لام العاقبة التي إنما تجيء في حق مَنْ لا يكون عالماً
بعواقب الأمور أو عاجزٌ عن دفعها^(٣).

(١) مقالات الإسلاميين ١ / ٢٧٣، شرح الأصول الخمسة ١٣٢ - ١٣٥، الفرق بين الفرق ٩٤، الملل

والنحل للشهرستاني ١ / ٥٧، لوامع الأنوار ١ / ٣٠٢.

(٢) تنزيه القرآن عن المطاعن ٨٣.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٨ / ٤٤، ١٨٧.

وقد يعترض الرماني على التأويل إذا كان يخالف معتقده، ففي قوله تعالى: [وَأَمَّا الَّذِينَ
 أَبْصَتْ وُجُوهُهُمْ فَنِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ^(١)] يقول: ((ويقال: هل يجوز أن يكون التقدير: ففي
 ثواب رحمة الله هم فيها خالدون فيحذف كما حذف [z k ^(٢)]؟ الجواب: لا من قبل
 أن الرحمة هنا هي ثواب الله عز وجل للمطيعين، وإذا صح الكلام من غير حذف لم يجز أن
 يقدَّر على الحذف؛ لاستغنائه عن المحذوف بتامه على صحة معناه)) ^(٣).

نقدُه هنا كان موجَّهاً - فيما يظهر - إلى الزجاج ^(٤) الذي فسَّرها على حذف مضاف تقديره:
 ففي ثواب رحمة الله، واعتراضه عليه بسبب أنه جعل الرحمة غير الثواب، والصحيح عند
 الرماني أن الرحمة هي ثواب الله كما هي عقيدة المعتزلة وغيرهم من المؤولة الذين ينفون صفة
 الرحمة عن الله؛ لأنهم يقولون: إن الرحمة رقةٌ تعترى من قامت به الرحمة وهذا لا يليق به
 سبحانه، فالرقة ضعف؛ ولذا أولوها بالإنعام والإحسان والثواب ^(٥)، يقول الزمخشري في
 تأويلها: ((ففي رحمة الله أي: ففي نعمته وهي الثواب المخلد)) ^(٦)، فالمعتزلة يتفقون على نفي
 صفات الله الأزلية، وأنه ليس لله عز وجل علمٌ ولا قدرة ولا سمعٌ ولا بصرٌ، ولم يكن له في
 الأزل اسمٌ ولا صفة؛ لأن الاشتراك في صفة من صفات الذات يوجب الاشتراك في سائر
 صفات الذات، ولأن الصفات أعراض لا تقوم إلا بجسم، ولو كان جسماً لوجب أن يكون

(١) آل عمران: ١٠٧.

(٢) الإسراء: ٨٢.

(٣) الجامع ب/ ٦٦.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٨٣.

(٥) لوامع الأنوار ١/ ٢٢١.

(٦) الكشاف عمران: ١٠٧.

الله مُحَدَّثًا مثل هذه الأجسام، والله سبحانه قديم^(١)، وأهل السنة يرون أن الرحمة صفة قديمة قائمة بذاتها تقتضي التفضل والإنعام^(٢).

فهو اعترض على حذف المضاف مع كثرته في العربية حتى قال ابن جني عنه: ((وحذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرمل سعة))^(٣)، ويرى أن منه في القرآن أكثر من ألف موضع وقال: ((وقلَّت آية تخلو من حذف المضاف، نعم ربما كان في الآية الواحدة من ذلك عدة مواضع))^(٤)، وقال ابن الشجري: ((حذف المضاف في كلام العرب وأشعارها وفي الكتاب العزيز أكثر من أن يحصى، وأحسنه ما دلَّ عليه معنى أو قرينة أو نظير أو قياس))^(٥)، ومع كثرة هذا إلا أن الرماني اعترض على هذا التقدير ولم يجز الحذف؛ لمخالفته مذهبه الذي يعتقده فيها.

وقد خالف الرماني رأي الزجاج - ولم يسمِّه - في قوله تعالى: [j i h g f z t s r p o n m l k]^(٦) فقال: ((ويقال: هل يجوز تأويل من زعم أن معنى [Zk j i h g f] ليكن جميعكم إلا أنه أُخرج الكلام مخرج الخصوص على التوسع والمجاز؟ والجواب: لا من قبل أنه أمرٌ لجماعةٍ من جملة الناس على الكفاية كأنه قيل: ليقيم بذلك بعضكم فأبي بعضٍ قام به سقط عن الآخر ولو كان الأمر

(١) شرح الأصول الخمسة ١٩٥، ١٩٦، ٢١٩، الفرق بين الفرق ٩٣، الملل والنحل للشهرستاني ١ / ٥٧.

(٢) لوامع الأنوار ١ / ٢٢١.

(٣) المحتسب ١ / ١٨٨.

(٤) الخصائص ١ / ١٩٢.

(٥) أمالي ابن الشجري ١ / ٧٨.

(٦) آل عمران: ١٠٤.

لجميع على غير الكفاية لم تسقط الفريضة بقيام البعض به^(١).

الزجاج ذهب إلى أن معنى (من) لبيان الجنس، وأن المعنى: ولتكونوا كلكم أمة تدعون إلى الخير وتأمرون بالمعروف، وأن (من) أكدت هنا أن الأمر للمخاطبين من سائر الأجناس، وجعلها مثل قوله تعالى: [فَأَجْتَكِنُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ] ^(٢) فهي بمعنى: اجتنبوا الأوثان فإنها رجس، ثم قال: ((وليس يأمرهم باجتنب بعض الأوثان))^(٣)، فهو منع أن تكون للتبعيض ثم قال: ((والدليل على أنهم أمروا كلهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قوله جلّ وعلا: [٠ / ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧] ^(٤))).

فهو نقد توجيه الزجاج لمخالفته الأصل الخامس من أصول المعتزلة وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لأنهم يرونه من فروض الكفايات^(٥)، واستدلوا بهذه الآية، وهم بذلك اتفقوا مع أهل السنة في كونه على الكفاية، واختلفوا معهم في طريقة تغيير المنكر فأوجبوا الخروج على السلطان الجائر، وحمل السلاح في وجوه المخالفين لهم سواء أكانوا من الكفار أم من أصحاب المعاصي من أهل القبلة^(٦).

وبعد ذكر هذه الأمثلة التي جعل فيها التأويل سبيلاً لتأييد مذهبه الاعتزالي يحسن التنبيه إلى أن المسائل العقيدية المتعلقة بالدلالة النحوية عنده لم تكن كثيرة ككثرتها في تفسير الزمخشري

(١) الجامع ب/ ٦٣.

(٢) الحج: ٣٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٨٠.

(٤) آل عمران: ١١٠.

(٥) شرح الأصول الخمسة ١٤٨.

(٦) شرح العقيدة الطحاوية ٢ / ٧٩٣، الجهمية والمعتزلة: نشأتها وأصولها ومناهجها ١٨٨.

وغيره من المعتزلة، فهناك آيات وقف عندها المعتزلة وأولوها بينما الرماني لم يتكلم فيها برأيهم كما في قوله تعالى: [٩ : < Z^(١) فقد جعل الزمخشري (ما) مصدرية ليكون التقدير: (من شرِّ خلقه)^(٢) حتى ينفي عن الله خلق الشر، وأنه سبحانه لا يفعل إلا الأصلاح، وهذا أصل من أصول المعتزلة حيث يرون أن أفعال العباد لم يخلقها الله سبحانه لا خيرها ولا شرها، وأرجعوا الحكمة في ذلك إلى المخلوق^(٣)، وذهب إلى هذا الرأي أبو علي الجبائي^(٤)، والقاضي عبد الجبار حيث قال فيها: ((وربما قيل في قوله تعالى: [٩ : < Z إنَّ ذلك يدل على أنَّ الشرَّ من قبله كما أنَّ الخير من قبله؟ وجوابنا: أنه لو كان كما قالوا لوجب أن يكون شريراً لكثرة الشر الذي يقع منه، وأن يوصف بأنه من الأشرار، فالمراد: من شرِّ خلقه، فالشرُّ يضاف إلى خلقه لا إليه تعالى الله عن ذلك...))^(٥).

والقول بأن الله لم يخلق الشرَّ هو الذي دعا رئيسهم عمرو بن عبيد إلى أن يقرأ: (من شرِّ ما خلق) بالتونين^(٦)، على أن تكون (ما خلق) على النفي، وهذا لا يجوز؛ لأن (ما) النافية لا

(١) الفلق: ٢، وانظر: الجامع ف/ ٢٢٦.

(٢) الكشاف ٤/ ٨٢٥.

(٣) شرح الأصول الخمسة ١٣٢-١٣٥، الملل والنحل للشهرستاني ١/ ٥٧.

(٤) تفسير الفخر الرازي ٣٢/ ١٩٢.

(٥) تنزيه القرآن عن المطاعن ٤٨٩.

(٦) انظر القراءة في: مشكل إعراب القرآن ٥٦٩، والنكت في القرآن ٢/ ٧٧٧، والمحور الوجيز ١٦/ ٣٨٥، ونسبت هذه القراءة أيضاً إلى عمرو بن فائد الأسواري المعتزلي في: مختصر شواذ القرآن ١٨٣، والبحر المحيط ٨/ ٧٦١، ومغني اللبيب ٥٠٧، وعزاها الباقولي والأنباري إلى أبي حنيفة، انظر: كشف المشكلات ٢/ ١٤٩٥، والبيان في إعراب القرآن ٢/ ٥٤٨.

يتقدم عليها ما في حيزها^(١)، ولأنه ((يُخرج الكلام عن حدِّه ومعناه، ويصير إلى النفي، فبعد ما هو دعاءً وتعوُّذٌ يصير خبراً نفيّاً معترضاً بين تعوُّذين وذلك إلهاد ظاهرٌ، وخطأٌ بيِّن))^(٢).

فالاتجاه العقدي هو الذي جعل المعتزلة يجمعون على أنَّ (ما) مصدرية أو نافية، وأبوا أن تكون موصولة كما أجازها أكثر المعربين^(٣)، أما الرماني فلم يقف عندها، ولم يكن له حديثٌ عن نوعها، وهذا يدل على أنه لم يكن من المعتزلة الذين أكثروا من التأويل لتأييد أفكارهم وعقائدهم.

وقد صُحِّحت هذه القراءة بأن تكون (ما) بدلاً من (شرٌّ) أو زائدة. انظر: كشف المشكلات ٢ / ١٩٤٥، والبيان في إعراب القرآن ٢ / ٥٤٨، والبيان في إعراب القرآن ٣٩٦، والبحر المحيط ٨ / ٨٦١.

(١) النكت في القرآن ٢ / ٧٧٧، كشف المشكلات ٢ / ١٩٤٥، البيان في إعراب القرآن ٢ / ٥٤٨، التبيان في إعراب القرآن ٣٩٦.

(٢) مشكل إعراب القرآن ٨١٤.

(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٥ / ٣١٣، مشكل إعراب القرآن ٨١٤، التبيان ٣٩٦.

المبحث الثالث: منهجه في الاصطلاح النحوي.

(المصطلح) في اللغة مصدر ميمي من (اصطلاح)، واشتقاقه من الفعل (صلح)، وقد دلت النصوص العربية على أن من معاني هذه المادة: الاتفاق^(١)، وعرف السيد الشريف الجرجاني (ت١١٦هـ) الاصطلاح على النحو التالي: «عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما يُنقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما»^(٢). ودراسة المصطلح لها أهميتها الكبيرة؛ لأن المصطلحات هي مفاتيح العلوم الموصلة إليها، ولأن مبادئ كل علم تُبنى على مصطلحاته فإذا لم يفهم المصطلح فهماً دقيقاً فإنَّ خلافاً ما سيقع في تحديد هذه المفاهيم.

ولذا فدراسة المصطلح النحوي وتتبع نشأته وتطوره من أهم المفاتيح لدراسة علم النحو، وكذلك تحديد المصطلح وضبطه هي أول خطوة نحو بناء التعريف والحدود النحوية، وهي خير دليل للكشف عن الحكم أو الباب النحوي^(٣). ولا بدَّ لمصطلحات العلوم من سماتٍ تميز بها حتى يصح تسميتها بـ(المصطلح)، ومن أبرز هذه السمات:

١. الاتصاف بالدقة والدلالة المباشرة والبعد عن الغموض.
٢. أن يكون لفظاً أو تركيباً قصيرين فلا يقبل أن يكون عبارة طويلة^(٤).

(١) الأسس اللغوية لعلم المصطلح ٧.

(٢) التعريفات ٤٤.

(٣) انظر: المصطلح النحوي وأصل الدلالة ١٧، في الأصول النظرية لدراسة المصطلح النحوي العربي، مجلة علوم اللغة، مج ٩، ع ١٤، ٢٠٠٦م، ١٧.

(٤) الأسس اللغوية لعلم المصطلح ١٤، ١٥.

ومن المعلوم أن المصطلحات النحوية لم توضع دفعة واحدة بل في أوقات مختلفة شارك في وضعها عددٌ من النحويين؛ ولذا من الطبيعي أن تتعدد المصطلحات الدالة على الشيء الواحد؛ فنجد في المصطلح النحوي طائفة من المترادفات بعضها بينها ترادف تامٌ وتطابق في المعنى والمفهوم، والبعض الآخر قد يبدو للوهلة الأولى أنها كذلك لكنها على قدرٍ من الاختلاف أو نقول: إن بينها ترادفاً جزئياً وتشابهاً في المدلول، فاختلقت المصطلحات النحوية في نظر علماء البصرة والكوفة، ولعل من أظهر أسباب ذلك الخلاف الفكري في التعاطي مع النحو، فالبصريون نظروا إليها نظرةً عقلية، أما الكوفيون فهم إلى النظرة الدلالية أقرب^(١).

وقد وضع أبو الأسود الدؤلي بعض المصطلحات الخاصة لبعض أبواب النحو فوضع باب التعجب، وحروف النصب والرفع والجر، ثم جاء الخليل ووضع بعضها، ثم جاء سيبويه وثبت مصطلحات الخليل، ووضع مصطلحات جديدةً اندثر بعضها مثل: مصطلح مجاري الكلم، وبقي أكثرها واستعمله النحويون بعده، أما الفراء فقد استعمل بعض مصطلحات البصريين واستبدل بعضها بسواه مما وضعه هو أو وضعه نحاة الكوفة قبله، ثم جاء المبرد وغيره من البصريين وحشدوا في كتبهم الكثير من المصطلحات القديمة التي استقرت، والجديدة التي ابتكرت^(٢).

أما الرماني فقد درج على استعمال ما استقرَّ على أيدي نحاة البصرة والكوفة وعني منها بمصطلحات البصريين واستعمل عدداً قليلاً من مصطلحات الكوفيين.

وستكون دراستي للمصطلح عنده دراسة وصفية دون وضع أحكام؛ وذلك لأن دراسة مصطلح عالمٍ ما في كتابٍ من كتبه يستلزم الاستقراء الكامل لجميع ما في الكتاب وهذا غير ممكنٍ مع الرماني حيث فُقد أكثر كتابه، ولم يبق منه إلا القليل الذي لا يكفي للاستقراء في

(١) المصطلح النحوي وأصل الدلالة ١٨٥، ١٨٨، ١٨٩، ٢٠٨.

(٢) بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة ٢٠١-٢٠٨.

قضايا الاصطلاح، وكذلك تعذرت الدراسة التحليلية التي تقوم على دراسة العلاقة بين المصطلح وسياقه، والعلاقة بين المصطلحات ومفاهيمها؛ وذلك لأن أبا الحسن لم يكن له منهج واضح في الاصطلاح، كما أنه خلط بين المصطلحات النحوية خلطاً يومية إلى عدم عنايته بالتعبير عنه.

أنواع المصطلحات عند الرماني:

يمكن تقسيم المصطلحات التي وردت في كتابه أربعة أقسام:

١. المصطلحات التي وردت في كتاب سيبويه^(١):

احتفظ النحويون بكثيرٍ من مصطلحات سيبويه، واعتدوا بها، ولذا هي الأكثر في مصطلحات الرماني كمصطلح المصدر^(٢)، ومصطلح العطف^(٣)، ومصطلح البدل^(٤)،

(١) لا شك أن المصطلح النحوي بدأ قبل سيبويه في أوائل الدرس النحوي على يد أبي الأسود الدؤلي وتلاميذه نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر وتلاميذهما أمثال: عبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء، ومن المصطلحات التي أحدثوها: مصطلح الرفع والنصب والجر والجزم والتنوين والفتحة والكسرة والضمة وغيرها، ولم أذكرها هنا لعدم وجود كتاب يجمعها، ولأن هذه المصطلحات قد وضعت في البدايات وضعاً اعتباطياً أو عفوية غير مقصود انظر: تطور المصطلح النحوي حتى الخليل بن أحمد الفراهيدي (مجلة علوم اللغة، مج ٩، ع ١، ٢٠٠٦م، ٣٨-٥٩).

(٢) الجامع م / ١٢١، ب / ٧٠، ١١١، ١٤٨، ١٧٠، ١٨٤، ف / ١٥٣، وانظر: الكتاب ١ / ٣٦، ١٢٤، ١٢٥، ١٣١، ١٣٢، ١٥٤، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٤، ٢٢٢.....

(٣) الجامع م / ٣٩، ب / ١٤، ٧٠، ٩١، ١٠٠، ١٠٧، ١٢٢، ١٤٠، ف / ٩٧، ٢١٣..... وانظر: الكتاب ١ / ٢٥٠، ٢ / ١٤٩، ٣ / ٢٦، ٥٠١.

(٤) الجامع ب / ١١، ف / ٩١، ١٤٩، ط ١٣٤، ٢١٢، ٢٨٢، وانظر: الكتاب ١ / ٤٤، ٧٨، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٠، ٣٤١، ٣٤٥، ٤٠٠، ٤٠٦، ٤٠٩.....

ومصطلح الإضافة^(١)، وغيرها.

وإنما نسبت هذه المصطلحات إلى سيبويه؛ لأنها وردت في (كتابه) -أول كتاب وصلنا في النحو- وإلا فإن أكثرها من مبتكرات الخليل بدليل:

أ- أنها وردت في مواضع كثيرة في مناقشاته لشيخه الخليل.

ب- أنها وردت عند إمامي المدرستين الكسائي وسيبويه، وهذا يدل على أن مصدرها الخليل أو أحد شيوخه.

٢. المصطلحات التي استعملها البصريون المتأخرون ولم ترد في كتاب سيبويه.

استعمل الرماني بعض المصطلحات التي لم يستعملها سيبويه وإنما وردت في كتب من بعده من البصريين، وذلك كمصطلح التمييز^(٢)، إذ ورد هذا المصطلح أول مرة عند المبرد^(٣)، ثم استعمله بكثرة ابن السراج^(٤)، والزجاجي^(٥)، والنحاس^(٦) وغيرهم.

٣. مصطلحات الكوفيين التي انتقلت فيما بعد للبصريين.

بدأ نحاة الكوفة في الدرس النحوي بعد نحاة البصرة، ودعموا نحوهم ببعض المصطلحات الجديدة التي انتشر بعضها في كتب متأخري البصريين أمثال المبرد والزجاج وابن

(١) الجامع ب/ ٦٣، وانظر: الكتاب ١ / ١٢، ١٧، ٣٨، ٣٩، ٩٢، ١٨٢، ١٩٤، ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٦، ٣٥١، ٣٧٩، ٣٨١.....

(٢) الجامع ب/ ٤٨، ١٨٠.

(٣) المقتضب ٣ / ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٣٧ في باب سماه (باب التمييز والتبيين)، وانظر: تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري ١٤٥.

(٤) الأصول في النحو ١ / ٥٤، ٨١، ١٣٤، ٢٠٠، ٢٠٩، ٢١٣، ٢٢٢ في باب سماه (باب التمييز).

(٥) الجمل في النحو ٢٤٢.

(٦) إعراب القرآن ١ / ٢٦٣، ٢ / ٢٥٢، ٣ / ١٣.

السراج وغيرهم.

ومن هذه المصطلحات الكوفية التي استعملها الرماني: مصطلح المكني^(١)، إذ استعمله الفراء^(٢)، وأبو العباس ثعلب^(٣) للتعبير عن الضمير، ثم استعمله متأخرو البصريين كالمبرد^(٤)، وابن السراج^(٥).

ومنها مصطلح ما لم يسمَّ فاعله^(٦)، فقد استعمله الفراء^(٧)، واستعمله بعده ابن السراج^(٨)، والزجاجي^(٩).

٤. المصطلحات الخاصة بالكوفيين.

ومن هذه المصطلحات مصطلح العماد^(١٠)، وهو مصطلح كوفي استعمله الفراء^(١١)،

(١) الجامع م / ٣٩.

(٢) معاني القرآن ١ / ١٢٨، ٢٣١، ٣١١، ٤٣١، ٢ / ١٠٦.

(٣) مجالس ثعلب ١ / ٦٤.

(٤) المقتضب ٣ / ٢١٢، ٤ / ٢٥٥.

(٥) الأصول في النحو ١ / ٨٨، ١٤٩، ٢١٥، ٢٥٧، ٢ / ١٤، ٧٨، ١١٧، ٢٩٦.

(٦) الجامع م / ٤٤، ١٣٤.

(٧) معاني القرآن ١ / ١٠٢، ١٤٦، ٣٠١، ٣٥٧.

(٨) الأصول في النحو ١ / ٧٧، ٨١، ١٤٠، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٤، ٢ / ٢٢٨، ٣ / ٣١٣.

(٩) الجمل ٧٦، ٨٠.

(١٠) الجامع ف / ٤١، ١٣١.

(١١) معاني القرآن ١ / ٥١، ٢٤٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٥٠٤، ٢ / ٢٠٧، ٣ / ٣٧.

وأبو العباس ثعلب^(١).

وقد استعمله الرماني في قوله تعالى: [> Z = < ::]^(٢): «وموضع (الظى) رفع؛ لأنها خبر (إن) و [نَزَاعَةٌ لِلشَّوَى Z A]^(٣) خبر آخر، ويجوز أن تكون الهاء في (إنها) عماد، و(الظى) ابتداء، وخبرها (نزاعة)^(٤). فهو سمي الضمير بتسمية الكوفيين، وقد أشار في موضع آخر إلى إلى أنه استعملهم، وأنه مخالف لتسمية أصحابه البصريين الذين يسمونه (فصلاً) فقال: «وأما (هم) في قوله: [J I Z K]^(٥) فيحتمل وجهين: أحدهما: للفصل، وهو الذي يسميه يسميه الكوفيون العماد يؤتى به للتوكيد، ولا موضع له من الإعراب، وإنما يؤذن أن الخبر معرفة أو ما قارب المعرفة عند أصحابنا، وقال قوم: إنما يؤتى به ليؤذن أن الذي بعده خبرٌ وليس بصفة، والآخر: أن يكون اسماً وخبره (المفلحون)، والجمله خبر (أولئك)^(٦).

ومن المصطلحات الكوفية مصطلحُ الصرف حيث استعمله الرماني في مواضع من كتابه^(٧)، وهذا المصطلح صدر عن الفراء^(٨)، وشرّحه بقوله: «والصرف أن يجتمع الفعلان

(١) مجالس ثعلب ٢ / ٥٩٢.

(٢) المعارج: ١٥.

(٣) لم يقرأ بنصبها سوى حفص عن عاصم، وقرأها الباقر بالرفع وعليه أعربها الرماني. انظر قراءاتهم في: في: السبعة ٦٥١، التيسير ١٧٤.

(٤) الجامع ف / ٤١.

(٥) البقرة: ٥.

(٦) الجامع م / ٨٢، وسبق الحديث عن دلالة هذا المصطلح عندهم في الفصل الثاني: تعدد الأوجه الإعرابية.

(٧) الجامع ب / ٢٢، ١٠٨، ١٢٦، ط / ٣٣٤.

(٨) معاني القرآن ١ / ٣٣، ٣٤، وانظر: دراسة النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ٢٨٨.

بـ(الواو) أو (ثمّ) أو (الفاء) أو (أو) ، وفي أوّله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرّر في العطف، فذلك الصرف»^(١).

ومما يظهر أن الفراء لا يراه عاملاً نحويّاً كما ظنّه ابن جني الذي قال: ((فأما انتصابه بالصرف فخطأ، ولا بد له من ناصبٍ مقتضٍ له؛ لأن المعاني لا تنصبُ الأفعالَ وإنما ترفعها المعاني))^(٢)، بل هو مصطلح تفسيري للنصب، وهذا ما يظهر من كلام الرماني؛ إذ ذكره في شرح (كتاب) سيبويه في مواضع النصب بـ(أن) مضمرة، وقد ذكرت هذه القضية ونوقشت في الفصل الأول عند الحديث عن العامل وعلاقته بالمعنى.

سمات المصطلح النحوي عنده.

من أبرز السمات التي اتسم بها المصطلح عنده وإن كان غيره قد اشترك معه فيها:

- تعدد مصطلحات بعض الأبواب النحوية.

اختلفت عبارات الرماني في كتابه فهو يستعمل في موضع مصطلحاً، وفي موضع آخر يستعمل مصطلحاً مرادفاً، ويظهر أن لهذا الاختلاف في التعبير أسباباً أبرزها:

١. تنوع المصادر التي استقى منها علمه في النحو والتفسير، فالفراء والطبري عوّل عليهما في عددٍ من الآراء والأقوال في تفسير كلام الله، وفي الجانب الآخر نجد الرماني ممن لزم مذهب سيبويه وانتمى إلى مذهب البصريين؛ إذ أكثر من ترديد مقولة: (أصحابنا).
٢. أن هذا منهج نحوي القرن الرابع من البصريين الذين استعملوا مصطلحات الكوفيين.

٣. ربما يكون التنوع في المصطلحات عنده بسبب رغبته في الابتعاد عن التكرار.

(١) معاني القرآن ١ / ٢٣٥.

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٢٧٥.

ولجوء الرماني إلى الترادف في الاصطلاح مخالفٌ لمنهجه من حيث العناية بالفروق اللغوية وتفسير ذلك - فيما يظهر - أن المصطلح ناتجٌ عن التواضع والاتفاق بين العلماء وعلى إطلاق العبارة والمصطلح على مدلولٍ معين، وتعبير الرماني عن المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح فيه إشارةٌ إلى هذا التعدد عندهم، أما الفروق بين الألفاظ اللغوية فقد عُني بها؛ لأن التفريق بينها جاء بعد استقرار اللغة واستعمال العرب، ثم إن الترادف المصطلحي حقيقةٌ تقتضيها اللغة العلمية بعكس الترادف المعجمي^(١).

فالرماني استعمل مصطلح الجحد^(٢)، ومصطلح النفي^(٣)، وهما مصطلحان مترادفان، الأول من عبارات الكوفيين، والآخر من عبارات البصريين^(٤).

ومن المصطلحات المترادفة التي استعملها: مصطلح الجزاء^(٥) والشرط^(٦)، ومصطلح الجر^(٧) والخفض^(٨)، ومصطلح التمييز^(٩) والتفسير^(١٠)، ومصطلح الصفة^(١١) والنعت^(١)،

(١) المصطلح النحوي وأصل الدلالة ١٨٩.

(٢) الجامع م/ ٧٣، ف/ ٢٠٣.

(٣) الجامع ب/ ١١، ١٢٩.

(٤) المصطلح النحوي ١٧١، دراسة في النحو الكوفي ٢٦٢.

(٥) الجامع م/ ٧٣، ١٣٤، ١٥٥، ب/ ٣٥، ٤٦، ١٣٦.

(٦) الجامع ب/ ٩.

(٧) الجامع ب/ ١٠٠، ١٤٣، ف/ ٤٨.

(٨) الجامع ب/ ١٤١، ١٧٥، ١٦٣.

(٩) الجامع ب/ ٤٨، ١٨٠.

(١٠) الجامع ب/ ١٧٠.

(١١) الجامع م/ ٦٢، ب/ ٨، ١٠٠، ط/ ٣٩٨، ف/ ١٦٣، ١٦٤.

ومصطلح التنوين^(٢) والنون^(٣)، وهذا التعاقب بين هذين المصطلحين يوجد عند سيبويه أحياناً، ولعل العلاقة الكبيرة بينهما جعلت النحويين يستعملونهما معاً^(٤).

وقد بذلت جهدي في الوقوف عند النصوص التي وردت فيها هذه المصطلحات لعلّي أكشف عن هدفٍ أو علةٍ لهذا التنوع والازدواج الاصطلاحي عنده ولكنني لم أظفر بشيء، والذي يظهر أن استعماله لأكثر من مصطلح إنما جاء عفويّاً؛ كما أنه اتخذ ذلك منهجاً له في كتبه الأخرى كشرحه (الكتاب)^(٥).

- الدقة في التفريق بين بعض المصطلحات.

فرّق الرماني بين مصطلحي التعجب والتعجيب، وهما مصطلحان متقاربا للدلالة، فقد يعبرون عنهما في موضع واحد دون أن يشيروا إلى ما بينهما من فرقٍ دقيقٍ لحظه الرماني في قوله تعالى: [! " # \$ % & ' (* + , - . / 0 1 2]^(٦) حيث قال: «ويقال: لم تضمنت صيغة الاستفهام معنى التعجيب؟ والجواب: لأنها طلبٌ للجواب عما حُمِّل على الفساد فيما لا يصحُّ فيه اعتذار، وحُمِّل النفس على الهلاك من غير إلقاء يجري مجرى الاضطراب من العجب العجيب»^(٧).

(١) الجامع ب/ ١٤٣.

(٢) الجامع ط/ ٤٢٦.

(٣) الجامع ب/ ٤٨.

(٤) المصطلح النحوي: نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ٩٧.

(٥) انظر: شرح الكتاب (دراسة المحقق د. محمد شبية) ١ / ٦١.

(٦) آل عمران: ١٠١.

(٧) الجامع ب/ ٥٩.

استعمل الرماني مصطلح التعجب لما كان يتحدث عن الله بدلاً من مصطلح التعجب؛ لأن الله - سبحانه - كما يعتقد المعتزلة وغيرهم من المؤولة لا يتعجب، يقول الرماني في ذلك: «ويقال: ما التعجب؟ والجواب: حدوث إدراك ما لم يكن يُقدَّر لخفاء سببه وخروجه عن العادة في مثله؛ ولذلك لم يجز في صفة القديم - جلاً وعزاً - ولكنه يجوز في صفة تعجب العباد من بعض الأمور»^(١)، والذي حملهم على منع هذه الصفة عن الله اعتقادهم تنزيه الله عن مشابهة الخلق؛ لأن التعجب من صفات البشر، ولأنه تقرر عند النحويين أن التعجب إنما يصدر عن جهل بسبب حدوث المتعجب منه يقول الرضي: «اعلم أن التعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامرٍ يخفى سببه، ولهذا قيل: إذا ظهر السبب بطل العجب، ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقة؛ إذ لا يخفى عليه شيء»^(٢).

وأهل السنة يرون أن التعجب من صفات الله، وأن الأولى في هذه الآيات حملها على ظاهرها؛ «إذ ليس في ذلك ما يحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه، لأننا لا نثبت عجباً هو تعظيم لأمرٍ دهمه واستعظمه لم يكن عالماً به، لأنه مما لا يليق بصفاته، بل نثبت ذلك صفة كما أثبتنا غيرها من صفاته»^(٣)، والجواب عن كلمات المانعين والمؤولين: أن الربط بين التعجب وخفاء السبب أو الجهل به غير متعين بل الصحيح أن التعجب يقع على أضرب فقد يصحبه خفاء السبب، وقد يكون لمجرد استعظام الأمر والإخبار عن خروجه عن نظائره^(٤)، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد يكون مقروناً بجهل بسبب التعجب، وقد يكون لما خرج عن

(١) الجامع ب / ٥٩.

(٢) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني ١ / ١٠٨٨.

(٣) إبطال التأويلات لأخبار الصفات ١ / ٢٤٥.

(٤) الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم ٢ / ٧٨٨.

نظائره، والله تعالى بكل شيء عليم فلا يجوز عليه ألا يعلم سبب ما تعجب منه؛ بل يتعجب لخروجه عن نظائره تعظيماً له، والله تعالى يعظّم ما هو عظيم؛ إما لعظمة سببه أو لعظمته»^(١).

وقد فرّق الزمخشري كذلك بين المصطلحين؛ إذ جعل همزة الاستفهام في قوله تعالى:

[t u v w x y z] { ~ } (٢) ، وقوله: [© جَاءَكُمْ رَسُولٌ]

بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمْ أَسْتَكْبِرُكُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ (٣) ، والاستفهام في قوله تعالى: [!]

" # \$ % & ' () * + , - . / 0 1 2 3 (٤)

للتعجب لا للتعجب^(٥).

- إبداعه بعض المصطلحات الجديدة.

وهو مصطلح (المُسَلِّطَة) حيث قال في الأوجه التي تأتي عليها (ما): «والمسَلِّطَة كقوله

تعالى: [& ' () (٦) (ما) سَلَّطْتُ عَلَىٰ دُخُولِ النَّوْنِ الشَّدِيدَةِ، ومنه قول

الشاعر^(٧):

إِذْ مَا تَرَيْنِي الْيَوْمَ مُزْجِي ظِعْمِي أَصْعَدُ سِيرًا فِي الْبِلَادِ وَأُفْرِعُ

(١) مجموع الفتاوى ٦ / ١٢٣.

(٢) البقرة: ٤٤.

(٣) البقرة: ٨٧.

(٤) آل عمران: ١٠١.

(٥) انظر: الكشاف ١ / ١٦١، ١٨٩، ٤٢٣.

(٦) البقرة: ٣٨.

(٧) البيت من الطويل وهو لعبد بن همام السلولي: انظر: مجموع شعره ٧٥، وهو من شواهد سيبويه،

الكتاب ٣ / ٥٧.

لولا (ما) لم يجز الجزاء بـ:إذ»^(١).

أطلق هذا المصطلح الذي لم يذكره أحد قبله على أمرين:

١. أطلقه على (ما) التي تدخل على (إذ) فتقويها وتوجب لها العمل وتسلبها على المعمول، فهي بذلك نقيض (ما) الكافة التي تمنع ما بعدها من العمل، وعلل ذلك في شرحه (الكتاب) ولكنه لم يسمها بهذا المصطلح، ومما قاله: «وإنما احتملت ذلك؛ لأنها لتقوية المعنى بالتأكيد إذا كانت صلة، ففيها معنى القوة والتمكين في النفس»^(٢).

وقد ذكر سيبويه^(٣) وغيره من النحويين^(٤) أن الجزاء بـ(حيث) و(إذ) لا يكون إلا بمجيء بحرفي (ما) بعدها، لكنهم لم يطلقوا عليها هذا المصطلح الذي ذكره أيضاً في كتابه (منازل الحروف)^(٥).

٢. أطلقه كذلك على (ما) التي تدخل على (إن) الشرطية فيؤكد الفعل بعدها بالنون^(٦).
بالنون^(٦).

ولم يتابع الرماني أحد من النحويين على تسمية (ما) بهذا المصطلح بل تحدثوا عن دخول

(١) الجامع م / ٧٤.

(٢) شرح الكتاب (تحقيق د. سيف العريفي) ٣ / ٩٣٤.

(٣) الكتاب ٣ / ٥٦.

(٤) المقتضب ٢ / ٤٦، الأصول ٢ / ١٦٠، شرح السيراني (مخطوط) ٣ / ٢٢٧، شرح المفصل ٧ / ٤٧، شرح الرضي القسم الثاني ٢ / ٩٠٨، ٩٠٩، شرح التسهيل ٤ / ٦٧، ٧٢.

(٥) انظر: في صفحة: ٣٨.

(٦) الكتاب ٣ / ٥٦، المقتضب ٣ / ١٤، الأصول في النحو ٢ / ١٦٠.

(ما) على (إن) الشرطية وأن الفعل يؤكد بعدها بالنون^(١)، أما التسمية على المفهوم الأول فقد ذكره الهروي^(٢)، والمجاشعي^(٣)، والبطليوسي^(٤) (ت ٥٢١هـ)، وابن الشجري^(٥)، والمرادي ونسبه إلى البطليوسي^(٦)؛ ولذا فإطلاق الرماني هذا المصطلح بحسب المفهوم الثاني مشكّل ولعل الصواب ما وافقه فيه بعض النحويين لأمر:

أ- أن الرماني ذكره في (منازل الحروف) فجعل المسلّطة ما تؤدي إلى الشرط، وما تدخل

على ما لا يعمل فتوجب له العمل، أما المصطلح بحسب المفهوم الثاني فلم يذكره.

ب- أن التسليط لا يذكر غالباً إلا مع العمل حيث ذكر الرماني في (حدوده) أن حروف

التعدية هي التي تسلط العامل على ما بعدها حتى يتعلق بها^(٧).

ت- أن أكثر النحويين على أن تؤكد الفعل بعد (إمّا) على الجواز أو الاستحسان، وهو

قول الرماني في شرح (الكتاب)^(٨)، وما دام جائزاً فإطلاق مصطلح (المسلّطة) عليه

(١) شرح الرضي القسم الثاني ٢ / ١٤٤٦، شرح الكافية الشافية ٢ / ٥٣، مغني اللبيب ٣٢٩، همع الهوامع ٣٩٩ / ٤.

(٢) الأزهية ٩٨.

(٣) وقد اختلف مع الرماني في المفهوم حيث أطلقه على (ما) التي تدخل على (رب)، ولم يقل به أحد، انظر: معاني الحروف المنسوب للرماني (وهو للمجاشعي) ٩١.

(٤) الحلل في إصلاح الخلل الواقع بالجمل ٣٤٤.

(٥) الأمالي ٢ / ٥٦٧.

(٦) الجنى الداني ٣٣٦.

(٧) الحدود (مجلة المورد، مج ٢٣، ع ١، ٣٩).

(٨) شرح الكتاب للرماني (نسخة مكتبة داماد إبراهيم) ٧٩ / ٤، ونسب أبو حيان والسيوطي إلى المبرد القول بوجوبه وردّه الشيخ عزيمة؛ لأن ظاهر كلام المبرد لا يدل على ذلك، المقتضب (الحاشية) ٣ / ٣.

لا يناسب المعنى اللغوي للمصطلح؛ لأنه مأخوذٌ من مادة (سلط) التي تدل على القوة والقهر^(١)، وهذا بعكس (إذما) و(حيثما) فكأنَّ (ما) أَجْبَرَتْ ما دخلت عليه على العمل ومنعتها من الإضافة التي كانت لها.

- الاختصار في بعض المصطلحات.

شاع استعمال مصطلح (المفعول به) في كتاب سيبويه مختصراً أي بحذف الجار والمجرور (به)، ومن القليل استعماله بصيغته الكاملة، وكذلك الحال عند الرماني؛ إذ أكثر من استعماله مختصراً فيقول: (منصوب على المفعول)^(٢) ونحوه، ومن القليل أن يقول: (المفعول به)^(٣). ولا فرق بين المصطلحين، بيد أن مصطلح (المفعول به) أكثر تحديداً من مصطلح (المفعول)، وقد استعمل كلا المصطلحين على حدٍّ سواء معظم النحويين؛ رغبة في الخفة، ولعلمهم بما يقصدون^(٤).

- التجوز في استعمال بعض المصطلحات.

ربما دلَّ اللفظ الواحد على أشياء مختلفة في المفهوم، وهذا ما يمكن أن نسميه (المشترك اللفظي)، فمصطلح الابتداء استعمله الرماني للدلالة على المبتدأ كما في قوله تعالى: [٩]
 ۞ لِلّٰهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ ۝^(٥)، حيث قال:

١٤، وانظر: البحر المحيط ١ / ٢٤٤، همع الهوامع ٤ / ٣٩٩، ونسب الرضي وأبو حيان إلى الزجاج

القول بوجوبه أيضاً، انظر: شرح الرضي القسم الثاني ٢ / ١٤٤٦، البحر المحيط ١ / ٢٤٤.

(١) معجم مقاييس اللغة (سلط) ٤٦٧.

(٢) الجامع ف / ٦٠، وانظر: م / ١٥٧، ب / ١٤٦.

(٣) الجامع ط / ١٥٨.

(٤) تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزنخشري ١٠٧.

(٥) آل عمران: ١٧٢.

((ويقال: ما موضعُ (الذين) من الإعراب؟ الجواب: محتملٌ ثلاثةٌ أوجه: الجر على النعت (للمؤمنين)، والرفع على الابتداء، وخبره (للذين) الجملة، والنصب على المدح))^(١).

واستعمله في مواضعٍ آخر للدلالة على العامل المعنوي، ومثاله قوله: ((ويقال ما عامل الإعراب في [الْحَاقَّةُ]؟^(٢) الجواب: فيه وجهان: الأول: الابتداء على أن الخبر: ما الحاقَّة))^(٣). فالرمانى أطلق لفظ (الابتداء) على مدلولين الأول: الابتداء عاملاً معنوياً، والثاني: الابتداء يريد به المسند إليه أحد أركان الجملة الاسمية وهو المبتدأ، وإطلاق مصطلح (الابتداء) على هذين المدلولين مشهور عند سيبويه ومتأخري البصريين إلى أن بدأ بالزوال والتلاشي بعد القرن الرابع وانحصر إطلاقه في التعبير على العامل المعنوي^(٤).

ومن المصطلحات التي استعملها بمفهومين مختلفين مصطلح (الصلة) فقد أطلقه على مدلولين: الأول: الزيادة، ومن ذلك قوله^(٥): ((وما) صلة في [مِمَّا خَطَايَاهُمْ] ^(٦)))، ومصطلح الصلة منسوب إلى الكوفيين ويقابله عند البصريين الزيادة والإلغاء^(٧).
الثاني: أراد به ما يقع بعد الأسماء الموصولة وهو ما يسمى صلة الموصول، ومن ذلك

(١) الجامع ب/ ١٤٣، وسبق دراسة هذه الأوجه في الفصل الثالث: تعدد الأوجه الإعرابية، وانظر: ب/

١٢٢، ط/ ١٤٨.

(٢) الحاقَّة: ١.

(٣) الجامع ف/ ٢٨.

(٤) تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري ٦٨.

(٥) الجامع ف/ ٥٣.

(٦) نوح: ٢٥، وقد كتبها كما في النسخة على قراءة أبي عمرو بن العلاء وهي قراءة الرمانى.

(٧) شرح المفصل ٨ / ١٢٨.

قوله: «يقال: لم دخلت الفاء في [& Z^(١)؟ الجواب: لأن خبرَ (ما) التي بمعنى (الذي) يشبه جواب الجزاء من جهة أنه معلَّقٌ بالفعل في الصلة كتعلُّقِهِ بالفعل في الشريطة^(٢).....»^(٣).
الشريطة^(٢).....»^(٣).

استعمل هنا مصطلح الصلة بمعنى ما يتم به الموصول، وهذا على استعمال سيبويه له^(٤)، له^(٤)، وهو بهذا التعدد شابه غيره من النحويين خاصة الكوفيين الذين تشعب عندهم المصطلح النحوي، وخلطوا فيه^(٥) فسموا البدل تكريراً وتفسيراً وترجمة^(٦)، وسموا التمييز تفسيراً وكذا المفعول لأجله^(٧)، وأطلقوا مصطلح المردود على العطف والبدل^(٨)، وهذا التعدد التعدد أدى إلى عدم فهم معنى المصطلح إلا بعد النظر في سياقه، وكأنهم بهذا التعدد يريدون تفسير المفهوم وشرح معناه، ولم يكن من مقاصدهم توحيد المصطلح والدقة فيه كما هو حال

(١) آل عمران: ١٦٦

(٢) الشريطة والشرط بمعنى واحد، ومن استعمله على هذا المعنى أبو عبيدة، مجاز القرآن ٢ / ١، والمبرد، المقتضب ١ / ١٨٠، وابن السراج، الأصول ٣ / ٤٣.

(٣) الجامع ب / ١٣٦، وقد سبق الحديث عن هذه المسألة في الفصل السادس.

(٤) انظر: الكتاب ١ / ١٢٨، ٢ / ٤٠٤، ٣ / ٤٦.

(٥) مراتب النحويين ١٣٩.

(٦) المصطلح النحوي ١٦٣، مدرسة الكوفة ٣١٠، دراسة في النحو الكوفي من خلال (معاني القرآن) ٢٢٣، ٢٢٦.

(٧) المصطلح النحوي ١٦٤، دراسة في النحو الكوفي ٢٢٦.

(٨) دراسة في النحو الكوفي ٢٢٤، ٢٥١.

- ارتباط بعض المصطلحات عنده بالمعنى والعامل.

النحويون القدامى بنوا فكرتهم الاصطلاحية في كثيرٍ منها على أساس اعتبار المعنى، فالواضع للمصطلح يريد به التعبير عن المعنى أو المفهوم النحوي الذي وضع له المصطلح، ومن ينظر إلى هذه المصطلحات النحوية التي أفادها الرماني من سابقه يلحظ في بعضها التأثر بالمعنى كما في مصطلح الاستثناء، والتعجب، والقسم، والتوكيد، والتمييز وغيرها.

ولتوضيح علاقة المصطلح بالمعنى يمكن تحليل مصطلح التمييز الذي يؤتى به ليبيّن الإبهام ويكشفه، فالجملة تامة من جهة التركيب النحوي، ولكنها غامضة من جهة المعنى، فيأتي التمييز ليزيل ذلك الغموض المعنوي؛ ولذا سُمّي أيضاً التفسير والتبيين، قال ابن يعيش: ((اعلم أن التمييز، والتفسير، والتبيين واحد، والمراد به رفع الإبهام وإزالة اللبس))^(٢).

وقد ارتبطت بعض مصطلحاته بالعمل وقضاياها كمصطلح الاشتغال والتعدي واللزوم والإلغاء والصرف وغيرها؛ وذلك أنّ فكرة العامل قد سيطرت على أذهان النحويين في بناء قواعدهم وخلافاتهم وكذلك اصطلاحاتهم.

وأختم هذا المبحث بتقرير موقفه من المصطلح فأقول:

استحدث الرماني في كتابه مصطلح (المسلطة) فحسب، وكان شأنه في التعبير عن المفاهيم والمدلولات شأن غيره من النحويين في ذلك العصر الذين استعملوا مصطلحات القدامى أمثال سيبويه والفراء.

ومما ظهر لي أنه لم يكن في الغالب ذا عناية بالمصطلح، كما أنه لم ينتقد أو يناقش مصطلحاً من المصطلحات ولم يرجح شيئاً منها، ولم يتحدث عن سبب تسمية أيّ مصطلح أو عن معناه

(١) المدارس النحوية (للدكتور شوقي ضيف) ٢٠١.

(٢) شرح المفصل ٢ / ٧٠.

اللغوي، كما أنه يعبر عن الأوجه الإعرابية التي ينقلها عن غيره بمصطلحات أصحابها، وكان من العلماء الذين خلطوا بين مصطلحات المدرستين، فتارة يستعمل المصطلحات البصرية، وتارة أخرى المصطلحات الكوفية؛ وهذا راجع إلى مصادر الرماني التي استقى منها ثقافته ولغته؛ حيث نقل عن كتب البصريين أمثال سيبويه والمبرد والزجاج، ونقل عن كتب الكوفيين كالفراء والطبري الذي تأثر به في التفسير.

- المبحث الرابع: منهجه في مناقشة الآراء والترجيح.

إعراب القرآن يعنى بتحليل تراكيب القرآن الكريم وبيان علاقات بعضها ببعض، وهذا هو الجانب التطبيقي لدراسة النحو من خلال النصوص، وقد ظهر إعراب القرآن في أول الأمر في كتب معاني القرآن، ثم استقل التأليف فيه فيما بعد بمصنفات عُرفت باسمه، والآراء والأعاريب التي يذكرها معربو القرآن قسمان:

١. ما يتسم بالاستقلال، وهذا ظاهر عند المتقدمين منهم أمثال: الفراء والأخفش وأبي إسحاق الزجاج وأبي جعفر النحاس.

٢. ما يغلب عليه منهج الترجيح والاختيار، حيث يكون جهدهم في تتبع آراء من سبقوهم والموازنة بينها، واستنباط العلل والأحكام وتوجيهها، وهذه السمة هي الظاهرة عند الرماني، ومن جاء بعده كما عند مكّي بن أبي طالب والأنباري والعكبري وغيرهم. فالرماني اعتمد في غالب أعاريبه على مَنْ قبله، وقد كان له مواقفٌ مختلفةٌ من هذه الآراء والأعاريب التي يذكرها، وهي كما يأتي:

- عرض الآراء والأعاريب دون ترجيح.

ففي قوله تعالى: [! " # \$ % & ') * + , - .

س/ (١) يقول:

((ويقال: علام انتصب (شيئاً)؟ الجواب: فيه قولان: الأول: البدل من (رزقاً)، والمعنى

لا يملك لهم رزقاً قليلاً ولا كثيراً، الثاني: نصبه برزق كقوله جل وعز: [أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ

﴿١٤﴾ يَمِينًا ﴿٢﴾ كأنه قيل: لا يملك لهم رزق شيء)) (١).

(١) النحل: ٧٣.

(٢) البلد: ١٤، ١٥.

ذكر في (شيئاً) قولين: أن تعرب على البدل من (رِزْقاً)، وهو قول الأخفش^(٢)، وأن تعرب على النصب من (رِزْقاً)، وهو قول الفراء^(٣).

فالرمانى ذكر هذين القولين ويبيّن معناهما، لكنه لم يرجح ولم يختار، وهذا كثير عنده^(٤)، ولعل احتمال السياق لهذه الأقوال جعله يذكرها بلا ترجيح لأحدها؛ لأن النصّ القرآني فيه ثراء وقابلٌ لتعدد الاحتمالات وهذا من وجوه إعجازه^(٥).

- عرضُ الآراء المختلفة مع تصويبها جميعاً.

ومن الأمثلة الشاهدة على هذا ما ذكره في قوله تعالى: [p o n m l k

z y x w v u t s r q } حيث^(٦)

قال: ((يقال: ما اللام في (لَمَّا)^(٧) واللام التي في (لتؤمنن)؟ والجواب: فيه قولان: قيل اللام الأولى: لام الابتداء، والثانية: لام القسم على تقدير: لعبدُ الله والله لتأتينه، وقيل: بل اللام

(١) الجامع ط / ٢٨٢.

(٢) معاني القرآن ٢ / ٤١٨.

(٣) معاني القرآن ٢ / ١١٠.

(٤) انظر: الجامع م / ٨٢، ١٢١، ١٧١، ١٥٨، ب / ٣٥، ٣٧، ١٠٠، ط / ١٤٨، ٢٨٢، ٣٩٨، ٤٠٤، ف /

٤٨، ١٥٣.....

(٥) دراسات في ظواهر نحوية ١٩٣.

(٦) آل عمران: ٨١.

(٧) الإعراب على قراءة فتح اللام وهي قراءة الجمهور، وقرأ بالكسر حمزة. انظر قراءتهم في: السبعة ٢١٣،

التيسير ٧٥، واللام على قراءة الكسر للتعليل قولاً واحداً. انظر: الكتاب المختار ١ / ١٦٤، الكشف

عن وجوه القراءات السبع ١ / ٣٥٢.

الأولى خَلْفٌ من القسم يجاب بجوابه نحو: (لَمَنْ قدم ما أحسن)، و(لَمَنْ أتاك لآتِيَنَّهُ)، وأنكر هذا القائل أن تكون الثانية توكيداً للأولى لوقوع (ما) و(لا) في جوابها كما تقع في جواب القسم، والذي عندي أن القول الأول صواب من أجل الإفصاح فيه بالقسم نحو: لزيد والله ما ضربته، والقول الثاني صواب على تقديرٍ آخر، وهو أن تكون اللام خَلْفاً من القسم كافياً منه فلا يُحتاج إلى ذكره معه، ومن ذكّره معه لم يجعله خَلْفاً منه؛ لأنه أضعف منه، والخَلْفُ أقوى من الدالِّ ليس بخَلْفٍ؛ لأنه بمنزلة الأصل الموضوع للمعنى يُفهمُ به من غير وسيطة^(١).

ذكر في معنى اللامين قولين^(٢):

القول الأول: أن تكون الأولى للابتداء التي تفيد التوكيد، والثانية: للقسم، وهو قول الأَخْفَش^(٣)، وعليه تكون (ما) موصولة في موضع رفع بالابتداء.

القول الثاني: وهو لبعض الكوفيين كما يذكر الطبري^(٤)، ولام (لَمَّا) في هذا القول: هي الموطئة للقسم التي تقع قبل أدوات الشرط لتدل على أن الجواب بعدها مبنيٌّ على قسم

(١) الجامع ب/ ٣٥.

(٢) ذكر هذان القولان في: معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٧، الحجة ٣ / ٦٥، مشكل إعراب القرآن ١٤٥، الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٣٥٢، غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٢٦٢، ٢٦٣، الكشف ١ / ٤٠٦، إعراب القرآن المنسوب للزجاج (وهو للباقولي) ٢ / ٦٦١، البيان في إعراب القرآن ١ / ٢٠٩، التبيان في إعراب القرآن ٨٢، الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥.

(٣) معاني القرآن ١ / ٢٢٥، وقد رجح ابن هشام هذا الإعراب؛ لأن الموطئة أكثر ما تدخل على (إن) الشرطية، مغني اللبيب ٢٣٧.

(٤) جامع البيان ٥ / ٥٣٧، وللغراء حديث عنها لكنه لم يمنع كونها للتوكيد، معاني القرآن ١ / ٢٢٥، فيحتمل أن يكون الكلام لغيره، أو أنه تحدث عنه في موضع آخر من كتابه لم أفق عليه.

قبلها^(١)، وسماها الرماني: خلفاً من القسم، وسماها الطبري: اللام التي تدخل في أوائل
الجزء^(٢)، ويأتي جواب القسم بعدها مبدوءاً بـ(ما) أو (لا) أو (إن) أو (اللام) وهي الحروف
التي يُتَلَقَّى بها القسم^(٣).

وقد اتصل أحدها وهو اللام بجواب القسم (لتؤمنن)^(٤)، وذكر الرماني أن هذا القائل
يمنع أن تكون هذه اللام توكيداً للأولى كما هو رأي الأخفش الذي يرى أن لام الابتداء في
(لما) للتوكيد، وكذلك لام القسم في (لتؤمنن) للتوكيد^(٥) حيث قال: «واللام التي في:
[{ | }] لام القسم كأنه قال: (والله لتؤمنن به) فوَكَّد في أول الكلام وفي
آخره»^(٦)، فكأن هذا المانع يرى أن اللام في (لَمَّا) ليست للتوكيد^(٧)؛ لأنه قد يأتي في جوابها
(ما) و(لا) النافيتان وحينئذ لا تجتمع مع اللام التي تفيد التوكيد والإثبات، وحرف النفي

(١) اللام الموطئة: سميت بذلك؛ لأنها وطأت الجواب للقسم أي مهدته له، وتسمى اللام المؤذنة؛ للإيدان
بأن الجواب بعدها مرتب على قسم قبلها لا على الشرط، انظر: الجنى الداني ١٣٧، مغني اللبيب ٢٣٧.

(٢) جامع البيان ٥ / ٥٣٧.

(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ٦٦، جامع البيان ٢٠ / ٥٣٠، أسرار العربية ٢٤٨، شرح المفصل ٩ / ٩٦.

(٤) ممن ذكر أن (ما) شرطية واللام الأولى هي المؤذنة والثانية واقعة في جواب القسم: الفراء، معاني القرآن
١ / ٢٢٥، والمازني، انظر رأيه في: الإغفال ٢ / ١٣٦، ومشكل إعراب القرآن ١٤٦، وكشف

المشكلات ١ / ٢٤١، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٧، والزنجشري، الكشف ١ / ٤٠٦.

(٥) فلام القسم تفيد التوكيد، ولام الابتداء دخلت لتوكيد معنى القسم، الإغفال ٢ / ١٣٦، التبيان ٨٢.

(٦) معاني القرآن ١ / ٢٢٥.

(٧) الكوفيون يرون أن اللام في مثل: لزيدٌ قائمٌ جوابٌ لقسم قبله مقدر، فليس عندهم في الوجود لام
الابتداء، انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني ٢ / ١٢٠١.

للرفع والإزالة فيبينها تنافٍ^(١)، ومما رواه الطبري عن هذا الكوفي قوله: «فإذا وقع في جوابها (ما) و(لا) عَلِمَ أن اللام ليست بتوكيد للأولى؛ لأنه وضع موضعها: ما و(لا)»^(٢).

ثم وجه الرماني القولين وصححهما، فالأول صواب؛ لأن فيه إفصاحاً بالقسم، والثاني صواب كذلك؛ لأن اللام خلف من القسم أغنت عنه فلا يُذكر معها حتى لا يتعارض جواب هذه اللام بـ(ما) أو (لا) مع القسم.

ويبدو أنه يميل إلى الرأي الأول حيث أعربها في شرح (الكتاب) عليه فذكر أن الأولى للابتداء والثانية للقسم^(٣).

- عرض الآراء والأعاريب مع النقد والتضعيف.

وقف الرماني عند الآراء والأقوال وفند منها ما لا يرتضيه متبعاً في ذلك منهجاً علمياً مؤيداً بالتعليل أو الاستدلال أو بهما معاً، ومن هذه الاعتراضات ما كان دافعه الانتصار لمذهب البصريين على مذهب الكوفيين، وأبرز الأسباب التي دعت إلى النقد هي الخلاف في الحكم النحوي أو الوجه الإعرابي للآيات، أو مخالفة المعنى، ومنها ما كان سببه الخلاف في العامل، وقد دعم الرماني نقده واعتراضاته بالدليل والتعليل، وقد يقتصر على أحدهما، كل هذه القضايا سبق الحديث عنها بالتفصيل في الفصل الرابع (النقد الإعرابي).

- عرض الآراء والأعاريب مع الاختيار والترجيح.

وقف الرماني من الآراء والأقوال التي يسوقها موقف الترجيح والاختيار مما ينقل، ومنهجه في ذلك إما أنه يختار ويرجح دون تعليق وتعليل، وإما أنه يؤيد ويبرهن على الرأي

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب القسم الثاني ٢ / ١٢٠٢.

(٢) جامع البيان ٥ / ٥٣٧.

(٣) شرح الكتاب (تحقيق: د. سيف العريفي) ٣ / ١٠٧١.

الذي ارتضاه.

وقد وردت ألفاظ مختلفة في مسائل كثيرة تعبر عن اختياره وترجيحه القول أبرزها:
 قوله عن الرأي الراجح: إنه الوجه^(١)، والقياس^(٢)، والصواب^(٣)، والاختيار^(٤)،
 والأحسن^(٥)، والأجود^(٦)، والأولى^(٧)، أو وَسَمَهُ القولَ المرجوحَ بأنه الأبعد^(٨).
 ومن شواهد ذلك قوله: ((وقيل في جواب [، - Z^(٩): إنه محذوف بتقدير: رأى
 الإنسان ما قدم من خير أو شر، وقيل: جوابه في: [ZD C، والأول الوجه))^(١٠).
 ذكر في جواب (إذا) إذا كانت بمعنى الجزاء قولين:

(١) الجامع م/١١١، ١٢٤، ب/١٤٨، ٢٢، ط/٢٧٧، ٣٨٥، ف/١٤٨، ١٥٥.

(٢) الجامع ب/١٤١.

(٣) الجامع م/١٨٠.

(٤) الجامع ب/١١٤.

(٥) الجامع م/٨٢، ب/١٧٢، ط/٣٩٩.

(٦) الجامع م/١٨٥، ب/٢٢، ٤٤.

(٧) الجامع ب/١٤١.

(٨) الجامع م/١٨.

(٩) الانشقاق: ١.

(١٠) الجامع ف/١٥٥.

١. أنه محذوف، ذكره الفراء^(١)، والمبرد^(٢)، والزجاج^(٣)، والطبري^(٤)، وغيرهم^(٥).

وغيرهم^(٥).

٢. أن الجواب: [ZD C]، والفاء على ذلك مضمرة، وهو أحد قولي الفراء^(٦).

وذكر غيره وجهين وهما:

١. قيل: جوابها (أذنت) وأن الواو زائدة، وقد ذكر هذا القول الفراء^(٧) والمبرد^(٨) ولم

يسميا قائله، وقد ضعفاه؛ لأن البصريين لا يميزون زيادة الواو، والفراء يميزه مع (حتى إذا) و(لما أن)^(٩).

(١) معاني القرآن ٣ / ٢٥٠.

(٢) المقتضب ٢ / ٧٧.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٣٤.

(٤) جامع البيان ٢٤ / ٢٣٤.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن ٧٦١، الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢ / ٨١٥٣، الكشاف ٤ / ٧٢٦، إعراب

القرآن المنسوب للزجاج ١ / ٢٨، كشف المشكلات ٢ / ١٤٤٣، البيان ٢ / ٥٣، التبيان ٣٨٨، الفريد

٤ / ٦٤٧.

(٦) معاني القرآن ٣ / ٢٥٠، وقد ذكر هذا الإعراب في: جامع البيان ٢٤ / ٢٣٤، الهداية إلى بلوغ النهاية

١٢ / ٨١٥٣، إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١ / ٢٨، البيان ٢ / ٥٠٣، الفريد ٤ / ٦٤٧.

(٧) معاني القرآن ٢٤٩.

(٨) المقتضب ٢ / ٧٧، وقد ذكر هذا القول في: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١ / ٢٨، مشكل إعراب

القرآن ٧٦١، الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢ / ٨١٥٤، البيان ٢ / ٥٠٣، التبيان ٣٨٨، الفريد ٤ / ٦٤٧.

(٩) الإنصاف ٢ / ٤٥٦، معاني القرآن ٢ / ٢٤٩، كشف المشكلات (الحاشية) ١ / ١٨٥.

٢. قيل: جوابها: [ZN ML KJ]، وهو أحد أقوال المبرد^(١).

فالرمانى ذكر في جواب الشرط وجهين، وقال عن الأول منهما: إنه الوجه، وهذه إحدى عباراته في الترجيح، ووجهُ ترجيحه له - فيما يظهر - أنه قول البصريين وأكثر المعريين^(٢). وقد اتسم منهجه في مناقشة الآراء بأمر أبرزها:

- الإطالة في المناقشة والاستدلال.

ومن ذلك قوله في (غير) من قوله تعالى: [? @ BA ZC]^(٣): ((ويجوز في العربية نصبها من وجهين: أحدهما: الحال إن شئت من الهاء والميم في (أنعمت عليهم)، وإن شئت من (الذين)، والوجه الآخر: الاستثناء أجازة الألف والراء والراء، وأباه الفراء وثعلب من أجل أن (لا) لا تعطف على (غير) إذا كانت استثناء كما لا تقول: جاءني القوم إلا زيدا ولا عمراً، ومن أجازة على الاستثناء جعل (لا) صلة أنشد أبو عبيدة^(٤):

في بئرٍ لا حورٍ سرى وما شعرٍ

أي في بئرٍ حورٍ كأنه قال: في بئرٍ هلكةٍ، وأنشد^(٥):

(١) المقتضب ٢ / ٧٧، وذكر هذا الوجه في: الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢ / ٨١٥٣، البيان ٢ / ٥٠٣، الفريد ٤ / ٦٤٧.

(٢) كشف المشكلات ٢ / ١٤٤٣.

(٣) الفاتحة: ٧.

(٤) صدر بيت من الرجز، وعجزه: بِإِفْكِهِ حَتَّى رَأَى الصُّبْحَ جَسْرًا وهو للعجاج. انظر: ديوانه: ١٤، ومجاز القرآن ١ / ٢٥.

(٥) من الرجز لأبي النجم العجلي انظر: ديوانه ١٧٩، برواية أخرى: إذا رأيت الشبية القفندرا، والقفندر هو هو القبيح المنظر، وقيل: الصغير الرأس، وقيل: الأبيض انظر: لسان العرب (قفندر) ٤٢ / ٣٧١١.

وَمَا أَلْوَمُ الْبَيْضَ إِلَّا تَسْخَرًا لَمَّا رَأَيْنَ الشَّمَطَ الْفَقَنْدَرَا

أي: أن تسخر، وأنشد^(١):

وَيَلْحَيْنَنِي فِي اللَّهْوِ إِلَّا أَحِبَّةٌ وَلِلَّهْوِ دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرٌ غَافِلٍ

أي: ويلحنيني في اللهو أن أحبه، وقد قال الله جل وعز: [" \$ % Z (٢) أي ما

منعك أن تسجد، وزعم الفراء أن (لا) جحدٌ صحيحٌ في قوله: (بئر لا حور) كأنه قال: في بئر

ما لا يُحير عليه شيئاً أي: لا يجدي عليه، وزعم أن (لا) لا تكون صلة إلا إذا كان في أول

الكلام جحدٌ كقول الشاعر^(٣):

مَا كَانَ يَرْضَى رَسُولَ اللَّهِ فَعَلَهُمْ وَالطَّيِّبَانَ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ

وقالوا: لو جاز أن يكون صلة من غير تقدم الجحد لجاز: أريد ألا تُكرم زيدا بمعنى:

أريد أن تُكرم زيدا، فأقول: إن هذا الذي ذكروه لا يلزم من أنها إنما تُجعل صلة في الموضع

الذي لا يُلبس كما تجعل (ما) صلة في ذلك الموضع تقدم جحد أو لم يتقدم كقوله جل وعز:

[(* + Z, (٤) و [! " Z # (٥) ، وكقول الأعشى^(٦):

(١) من الطويل، وهو للأحوص انظر: مجموع شعره ١٧٣.

(٢) الأعراف: ١٢.

(٣) هو جرير والبيت من البسيط انظر: ديوانه ١ / ١٥٩ برواية أخرى: ما كان يرضى رسول الله دينهم

(٤) آل عمران: ١٥٩.

(٥) النساء: ١٥٥.

(٦) من الخفيف انظر البيت في ديوانه ٥ برواية: عَنْ ذِكْرِكُمْ أَشْعَالِي

فَأَذْهَبِي مَا إِلَيْكَ أَدْرَكْنِي الْحِدُّ مُمْ عَدَانِي عَنْ هَيْجِكُمْ أَشْغَالِي..^(١).

ورد في نصب (غير) على القراءة الشاذة^(٢) توجيهات^(٣) ذكر منها الرماني^(٤):

١. أن تكون حالاً من الضمير في (عليهم) أو من (الذين).

٢. النصب على الاستثناء المنقطع^(٥) وهو قول الأخفش^(٦)، والزجاج^(٧)، ومنع ذلك

الفراء^(٨) وأبو العباس ثعلب^(١)، وحجتها أن بعده (لا) وهي نفي، ولا يعطف

(١) الجامع م / ٣٩، وانظر: ب / ٧١.

(٢) على قراءة ابن كثير برواية الخليل بن أحمد، انظر: السبعة ١١٢، الطارقية ١١١، إعراب القراءات السبع

١ / ٥١، ويروى أنها قراءة النبي^٨، وعمر، وابن مسعود، وعلي، وأبي بن كعب، وعبد الله بن الزبير

انظر: مختصر الشواذ ٩، الكشف ١ / ٥٩، البحر المحيط ١ / ٤٦.

(٣) من التوجيهات الواردة فيها: أن تكون على تقدير: أعني، ذكره الفارسي، الحجة ١ / ١٤٣، ومكي بن

أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ٣٧، وابن فضال المجاشعي، النكت في القرآن ١ / ٥٣، والعكبري،

التبيان ١٣، والأنباري، البيان ١ / ٤٠.

(٤) لم يشر الرماني إلى أنها قراءة شاذة بل ذكرها على أنها مما يجوز في العربية، وهذه عادته مع القراءة التي لا

يرى صحتها، انظر: الفصل الخامس: توجيهه القراءات.

(٥) ذكر هذان الإعرابان في: المقتضب ٤ / ٤٢٣، جامع البيان ١ / ١٨٣، إعراب القرآن للنحاس ١ / ١٧٦،

١٧٦، إعراب القراءات السبع ١ / ٥١، ٥٢، الطارقية ١١١، مشكل إعراب القرآن ٣٨، النكت في

القرآن ١ / ٥٢، ٥٣، الكشف ١ / ٥٩، البيان في إعراب القرآن ١ / ٤٠، التبيان ١٣، إعراب

القراءات الشواذ ١ / ١٠٣، الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ١٧٦، البحر المحيط ١ / ٤٧.

(٦) معاني القرآن ١ / ١٧.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٥٨.

(٨) معاني القرآن ١ / ٨.

بالجحد على الاستثناء، فالجحد لا يعطف إلا على جحد.

ثم تحدث عن معنى (لا) عند مَنْ أعربها على الاستثناء، وأنها صلةٌ لتوكيد النفي، ثم ذكر أن (لا) عند الفراء لا تكون صلةً إلا إذا كان قبلها جحدٌ، ثم تعقبه الرماني وذكر أن المعوّل عليه في المسألة هو المعنى فإن كان جعلُ (لا) صلةً مُلبساً مُنْع، وإذا لم يكن فيه شيءٌ من ذلك جاز سواء تقدمه جحدٌ أم لم يتقدمه، واستدل على كلامه.

هذه مسألة فصلّ فيها القول وناقش ورجح مستدلاً ومعللاً.

- عدم تسمية صاحب القول المخالف.

في الغالب أن الرماني لا يسمي صاحب القول المرجوح أو المعارض عليه، ومن عبارته في ذلك قوله: ((ويقال: هل يجوز قول من زعم (...))^(٢)، أو قوله: ((وقال قوم (...))^(٣)، أو قوله: ((وقال بعضهم (...))^(٤)، أو قوله: ((وقال بعض النحويين (...))^(٥)، أو قوله: ((وقد زعم بعض الناس (...))^(٦)، أو قوله: ((وقد حكى عن بعضهم (...))^(٧)، أو غيرها من الأساليب^(٨).

(١) لم أقف على قوله فيما اطلعت عليه من كتبه، ولعله في كتابه: إعراب القرآن الذي تنسبه إليه المصادر، وقد ذكر هذا القول من المتأخرين المنتجب الهمداني في كتابه (الفريد) ١ / ١٧٦.

(٢) الجامع م / ٤٤.

(٣) الجامع م / ٦٢.

(٤) الجامع م / ١٤، ١٢٠.

(٥) الجامع م / ١٢٤.

(٦) الجامع م / ١٣، ٨٤، ١٦٧.

(٧) الجامع م / ١٥٢.

(٨) انظر: الجامع م / ٥٠، ب / ٣٥، ٨١، ١٣٦، ١٤٦، ف / ٩٦، ١٥٥.

ويحتمل أن عدم التصريح باسمه يعود إلى أنه لا يعتد بصاحب القول؛ فلذا لم يذكر اسمه، أو أنه لا يريد أن يُظهر للقارئ مخالفته لهذا المعرب.

- استعماله عدداً من الأساليب المتنوعة في عرض الأعراب والآراء، ومنها:

- أ- ضرب الأمثلة، حيث أكثر من التمثيل للتوضيح والبيان، وذلك كقوله: ((وقالوا في: [Z X W V U T ^(١) قولين: أحدهما: أن المفعول محذوف كأنه قيل: أضاء لهم الطريق فحذف كما تقول: دخل فلان الحرب فصرب وقتل، ولا تذكر المفعول به...))^(٢).
- ب- أسلوب إيراد النظير، والاستئناس بالأعراب المشابهة في الآيات والأشعار، ومن ذلك قوله: ((ونظير حذف الهمزة من (إله) قوله جل ثناؤه: [Z O N M L ^(٣) أي: لكن أنا أنا هو الله ربي، فحذف الهمزة، وأدغم إحدى النونين في الأخرى، وكما قال الشاعر^(٤):

وَيَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَيَّ أَنْتَ مُدْنِبٌ وَيَقْلِينِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي

فَحَذَفَ الهمزة، وأدغم يريد: لكن أنا إياك لا أقلي^(٥).

- وفي قوله تعالى: [Z s r q p o n m ^(٦) يقول: «ألا: تنبيه يدخل على كل كلام مكتفٍ بنفسه يقول: ألا إنه زيدٌ منطلقٌ، وقال الله جلَّ وعزَّ: [أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ

(١) البقرة: ٢٠.

(٢) الجامع م/ ١٥٧، وانظر: م/ ٣٩، ب/ ٢٢، ٦٤، ١٠٧، ١٢٧، ١٤٦، ١٨٤، ط/ ٤٠٤، ف/ ٧، ٢١٣.

٢١٣.

(٣) الكهف: ٣٨.

(٤) من الطويل ولم أعرف قائله، ونسب الفراء إنشاده إلى أبي ثروان، معاني القرآن ٢/ ١٤٤.

(٥) الجامع م/ ١٤.

(٦) البقرة: ١٢.

لَيَقُولُونَ^(١)، ونظيره: أما تسمع وأما ترى...»^(٢).

ت - أسلوب الافتراض، وذلك أنه أحياناً يفترض رأياً ثم يوضحه ويبيّنه، ومن ذلك قوله في أحد اعتراضاته على الفراء^(٣): «.....فإن قال: فهلا جاز ذلك كما جاز حذف الصفة من قول الشاعر:

بعد اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالتِّي؟

قيل: الفرق بينهما أن الموصول هو معتمدُ الاسم، والصلة تُبعُّ له؛ لأنها للبيان عنه فلو حذف الموصول لوجب حذف الصلة؛ لأنها تبع^(٤)، وسيأتي مزيدُ بيان لهذا الأسلوب في تقويم الآراء.

(١) آل عمران: ١٥١.

(٢) الجامع م/ ١٢٩، ١٣٠، وانظر: م/ ١٨، ب/ ٢١، ف/ ٧.

(٣) سبق الحديث عن هذه المسألة وتخريج البيت في فصل العامل ص ٧٤.

(٤) الجامع ب/ ٧١.

○

○ الفصل الثامن: التقويم:

- **المبحث الأول: التأثير والتأثير.**

- **المطلب الأول: تأثيره من قبله.**

- **المطلب الثاني: تأثيره فيمن بعده.**

- **المبحث الثاني: تقويم الآراء.**

- **المبحث الثالث: تقويم الأسلوب.**

○ الفصل الثامن: التقويم:

- المبحث الأول: التأثر والتأثير.

- المطلب الأول: تأثره بمن قبله.

التراكمية من سمات العلوم، ويظهر هذا بجلاء عند النظر في مصنفات العلماء، فلكلِّ عالمٍ في سائر العلوم مواردٍ التي يستقي منها علمه وفكره، ويغذي بها معرفته وثقافته. وقد كان لنحويي القرن الثاني والثالث أثر كبير وإسهام بارزٌ في الدرس النحوي؛ إذ وضعوا الأسس و صنفوا المسائل، فنهل النحويون بعدهم مما سطروه، ونقلوا عنهم أصول النحو وأحكامه، ومن هؤلاء الذين أفادوا منهم: أبو الحسن الرماني الذي تأثر بهم وانتفع بعلمهم.

فلذا كان هذا المبحث لتسجيل أبرز من أفاد منهم ممن صرَّح بأسمائهم في كتابه، أما الإحاطة بمن كان لهم أثرٌ عليه فهذا صعب المنال؛ لأنني أمام شخصية وصفحتها المصادرُ بتنوع المعرفة والتفنن في مختلف العلوم^(١)، وأقول:

إن الرماني أفاد مادته الإعرابية من الكتب المصنفة في إعراب القرآن فهي الأكثر تأثيراً عليه في ذلك، وأخص منها كتابي: الفراء والزجاج؛ إذ أكثر من ذكر هذين العالمين لكنه لم يصرَّح باسم كتابيهما ولا باسم أي مصدرٍ أفاد منه؛ ولعل إغفاله اسمَ الكتب يرجع إلى:

١. أن العالم المذكور لم يكن له إلا كتاب واحدٌ اشتهر به فلا حاجة للتصريح باسمه كما هو الحال عند سيبويه.

٢. أو أنه يتحدث في موضوع إعراب القرآن، وجُلُّ مَنْ نقل عنهم له مصنَّفٌ فيه

(١) انظر: الفهرست ٨٨، الأنساب ٣/٨٩.

معروف فلا داعي لذكر اسم الكتاب.

٣. أو أنه تأثر ببعضهم مشافهة كما هو الحال عند شيخه (الزجاج).

وأما أبرز الذين ظهر أثرهم في كتابه وصرّح بأسمائهم فهم:

١. الخليل بن أحمد:

ظهر تأثره به بما يأتي:

- تأثر به في نقل أقوال العرب، حيث نقل عنه قولهم: ((إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَيَأْتِيهِ وَإِيَّ

الشَّوَابَّ))^(١).

- أفاد من أقواله وآرائه، فنقل عنه ما يأتي^(٢):

أ- رأيه في اجتماع الهمزتين في قوله: [أَنْذَرْتَهُمْ^(٣)]، وأن تليين الهمزة الثانية أقيسُ

عنده من تليين الأولى^(٤).

ب- نسب إليه القول بالجر في المحل الإعرابي للمصدر المؤول بعد نزع الخافض مع

(أن) في قوله تعالى^(٥): [{ z y | } ~ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ

يَحْزَنُونَ^(٦)]، وقد وهم في هذه النسبة، وسيأتي تفصيل ذلك في: (تقويم الآراء).

٢. سيبويه:

(١) الجامع م/ ٢٩، وانظر حكايته عنهم في: الكتاب ١ / ٢٧٩.

(٢) لن أذكر في مبحث التأثر الأقوال التي خالف فيها الرماني الخليل وغيره ممن تأثر بهم؛ لأنني سأذكرها في

مبحث تقويم الآراء حين أتحدث عن موقفه من النحويين.

(٣) البقرة: ٦.

(٤) الجامع م/ ٩٢، وانظر رأي الخليل في: الكتاب ٣ / ٥٤٩.

(٥) آل عمران: ١٧٠.

(٦) الجامع ب/ ١٤١.

عني الرماني كغيره من النحويين بهذا العالم الجليل، حيث شرح (كتابه)، واعتمد آراءه في مصنفاته، ويظهر تأثره به في:

- الاستشهاد بالشعر، ومن ذلك ما ذكره عن التخفيف فيما كثر استعماله، وأن بعض الكلام قد يستعمل في كلام العرب على جهة الزيادة، والمراد طرحه والاستغناء عنه ثم قال: ((وقد ذكر شبيهاً بهذا سيبويه^(١) في أبيات منها قوله^(٢)):

لَمَّا أَتَى خَبْرَ الزُّبَيْرِ تَهَدَّمَتْ سُورُ الْمَدِينَةِ وَالْجِبَالُ الْخَشَعُ
يريد: تَهَدَّمَتْ الْمَدِينَةُ فَأَقْحَمَ السُّورَ^(٣).

- نقل آرائه وأقواله، وهي:

- أ- يُبدأ من الأسماء ما كان أعرف ثم يتبع الأنكر وما كان في التعريف أنقص^(٤).
- ب- أن الكاف من (ذلك) حرف خطاب، واللام زائدة للتوكيد^(٥).
- ت- أن كلَّ صفة عدلت عن الصفة الجارية على الفعل إنما عدلت للمبالغة^(٦).
- ث- جواز قولك: الحمد لله، برفع الدال ونصبها^(٧).

(١) الكتاب ١ / ٥٢.

(٢) من الكامل وهو لجرير انظر: ديوانه ١ / ٩١٣ وفيه (تواضعت) بدل (تهدمت).

(٣) الجامع م / ٦، وانظر: الجامع م / ٣٩.

(٤) الجامع م / ١٠، وانظر: (الكتاب) ١ / ٣٢٨.

(٥) الجامع م / ٥٣، وانظر: (الكتاب) ٤ / ٢١٨، ٢٤٥.

(٦) الجامع م / ٥٨، وانظر: (الكتاب) ١ / ١١٠.

(٧) الجامع م / ١٨، وانظر: (الكتاب) ١ / ٣٢٨، ٣٢٩.

ج- أن الهمزتين إذا التقتا خففت إحداهما؛ لأنَّ اجتماعَ الهمزتين مستثقلٌ في كلامهم^(١).
كلامهم^(١).

ويظهر أن موقف الرماني من سيويوه هو موقف المتابع المؤيد بدليل:

١. أنه ساق بعض أقواله على سبيل التعزيز لرأيه والتأييد له^(٢).

٢. أنه لم يعترض عليه في شيء من آرائه وأقواله، وهذا هو المشهور في موقفه من سيويوه

حيث دافع عنه وردَّ على المبرد الذي خالف سيويوه في مسائل كثيرة، وألف في ذلك كتابه في
الخلافاً بينهما^(٣).

٣. الكسائي:

أفاد الرماني من أقواله وآرائه، فنقل عدداً منها، خالفه في بعضها، وذكر بعضها مع

الأوجه الإعرابية الجائزة وهي:

أ- جعل (أو) بمعنى (حتى) في قوله تعالى^(٤): [ED ML K J I HG F

ON ZR QP]^(٥).

ب- أعرب لفظ الجلالة في قوله تعالى: [! " # Z \$]^(٦) على الابتداء، و(هو)

(١) الجامع م/ ٩٠، وانظر: (الكتاب) ٣/ ٥٤٨.

(٢) انظر: الجامع م/ ٦، ٥٣.

(٣) إنباه الرواة ٢/ ٢٩٥.

(٤) آل عمران: ٧٣.

(٥) الجامع ب/ ٢٤، وانظر رأيه في: التبيان في تفسير القرآن ٢/ ٥٠١، تفسير النكت والعيون ١/ ٤٠٢.

٤٠٢.

(٦) الإخلاص: ١.

عماد^(١).

٤. الفراء:

هو أبرز الكوفيين الذين اعتمد عليهم الرماني، ويظهر تأثره به فيما يأتي:

- نَسَبَ إِلَيْهِ إِشَادَ شَاهِدٍ شِعْرِي، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ذُوَيْبِ الْهَذَلِيِّ^(٢):

شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى جُجِحِ خُضِرٍ هُنَّ نَيْبِجٍ^(٣)

- أفاد من آرائه وأعاريبه، تعقبه واستدرك عليه في بعضها، ووافقه في بعضها وساقه

مع الأعراب الأخرى، ومن أمثلتها^(٤):

أ- أعرب (حذر الموت) من قوله سبحانه: [H G FE DC B]

||^(٥) على التفسير^(٦).

ب- إذا اجتمع شرط وقسم فالجواب للمتقدم منهما، وأجاز الفراء أن يجاب للشرط مع

تقدم القسم عليه^(٧).

ت- أجاز النصب في (مولاكم) في قوله تعالى: [. / 3 2 10]

(١) الجامع ف/ ٢٢٥، وانظر رأي الكسائي في: معاني الفراء ٣/ ٢٩٩.

(٢) من الطويل في وصف السحائب السود انظر: ديوان الهذليين ١/ ٥١.

(٣) الجامع ف/ ٩١، وانظر: معاني القرآن ٣/ ٢١٥.

(٤) انظر إلى أمثلة أخرى في: الجامع ف/ ٤٠، ب/ ٢٤، ٧٣، ٨٢، ط/ ١٣٩، ف/ ٣٦.

(٥) البقرة: ١٩.

(٦) الجامع م/ ١٧٤، وانظر: معاني القرآن ١/ ١٧.

(٧) الجامع ب/ ١١٠، وانظر: معاني القرآن ١/ ٢٣٦.

4 Z^(١) على معنى: بل أطيعوا الله مولاكم^(٢).

ث - جعل (ما) في قوله تعالى: [Z [\] ^] Z^(٣) بمعنى المصدر^(٤).

ج - قدّر فعلاً قبل اسم الاستفهام (أيكم) في قوله^(٥): [/ 1 2 Z^(٦).

ح - أجاز جزم (تستكثر) في قوله تعالى: [وَلا تَمَنََّنَّ تَسْتَكْبِرُ] Z^(٧) على أن يكون جواباً للنهي^(٨).

ومما يُذكر هنا كثرة آراء الفراء وأقواله، وهذا راجع - فيما يظهر - إلى تأثر الرماني بالطبري الكوفي الذي تابع الفراء في جلّ أعاريبه وتعبه في بعضها، وربما توافق الرماني والطبري في الاعتراض على الفراء^(٩).

٥. أبو عبيدة معمر بن المثنى:

تأثر به الرماني في أمرين:

(١) آل عمران: ١٥٠.

(٢) الجامع ب/ ١١٦، وانظر: معاني القرآن ١/ ٢٣٧.

(٣) النساء: ٣.

(٤) الجامع ب/ ١٧٧، وانظر: معاني القرآن ١/ ٢٥٣، ٢٥٤.

(٥) الملك: ٢.

(٦) الجامع ف/ ٧، وانظر: معاني القرآن ٣/ ١٦٩.

(٧) المدثر: ٦.

(٨) الجامع ف/ ٦٩، وانظر: معاني القرآن ٣/ ٢٠١.

(٩) حيث أنكرا على الفراء إعمال فعلٍ محذوف في الجار والمجرور من قوله: [[\] ^] انظر: جامع

جامع البيان ٥/ ٦٨٥، الجامع ب/ ٧١.

أ- أنه ذَكَرَ إنشاده بعضَ الشواهد، وذلك في مجيء (لا) صلة، حيث نسب إليه الرماني الشواهد فيها^(١).

ب- أنه ساق أقواله النحوية، حيث قال إن (اسم) في (بسم الله) صلة^(٢)، وجعل قوله: قوله: [| } Z^(٣) على لغة أكلوني البراغيث^(٤)، وقد خطأه الرماني فيها. وتأثره بأبي عبيدة لا يختلف عن تأثر غيره من المعربين؛ إذ أكثروا من نسبة الشواهد إليه، كما أن أبا عبيدة اشتهر بالقول بالزيادة في القرآن، والتخريج على لغة (أكلوني البراغيث)، وهاتان المسألتان ذكرهما الرماني.

٦. الأخفش:

أورد له أقوالاً في إعراب القرآن، وعرضها مع الأقوال والأوجه الإعرابية الأخرى، وهي:

أ- رأيه في أن الكاف من (إياك) لا موضع لها^(٥).

ت- قوله في نصب (غير) من قوله تعالى: [? @ BA ZC^(٦) على الاستثناء المنقطع^(٧).

(١) الجامع م/ ٤٠، وانظر: مجاز القرآن ١/ ٢٥.

(٢) الجامع م/ ٦، ٥، وانظر: مجاز القرآن ١/ ١٦.

(٣) آل عمران: ١١٣.

(٤) الجامع ب/ ٧٥، وانظر رأي أبي عبيدة في: مجاز القرآن ١/ ١٠١، ١٠٢.

(٥) الجامع م/ ٢٩، وانظر رأي الأخفش في: علل النحو ٤١٦، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣١٣.

(٦) الفاتحة: ٧.

(٧) الجامع م/ ٤٠، وانظر: معاني القرآن ١/ ١٧.

ث - رأيه في (الذي) في قوله تعالى: [! " # \$ % Z^(١)، وأنها بمعنى (الذين)^(٢).

ومن ينظر في هذه الأقوال التي نسبتها إلى الأخفش يلحظ أنها قليلة، وهذا غريب فالأخفش من متقدمي المعريين الذين أفاد منهم مَنْ بعدهم، ولكني بعد التأمل في الأقوال غير المنسوبة وجدت أن كثيراً منها مصدره الأخفش^(٣)؛ والعلة في قلة التصريح باسمه - فيما يظهر - أن الرماني كان متابعاً للطبري في ذكر عددٍ من الأوجه والأقوال، ومن عادة الطبري أنه لا يسمي الأخفش باسمه إلا في مواضع قليلة جداً^(٤) بل يقول: ((قال بعض أهل البصرة)) ونحوه، وغالباً ما يردُّ عليه أو يضعفُّ قوله.

٧. المبرد:

ذكر له من الأعراب ما يأتي:

أ- أن (ذلك) في قوله تعالى: [# \$ % ' Z^(٥) بمعنى (هذا)^(٦).

ب - منع المبرد حذف (لا) في قوله تعالى: [I J K L M N Z^(٧)، وجعله على

(١) البقرة: ١٧.

(٢) الجامع م/ ١٦٩، وانظر: معاني القرآن ١/ ٥٤.

(٣) انظر: الجامع م/ ١٢٤، ١٣٦، ب/ ٣٥، ٧٠، ٧١، ٨١، ١١١، ط/ ٢٨٢، ف/ ١٠٣.

(٤) انظر: جامع البيان ٩/ ٢٠٠، ٢٢/ ٣١٩.

(٥) البقرة: ٢.

(٦) الجامع م/ ٥٢.

(٧) آل عمران: ٧٣.

حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والمعنى كراهة أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم^(١).

ت - أجاز أن تكون اللام في قوله تعالى: [> @? B A ZC^(٢)، وقوله: [رَدَفَ

لَكُمْ^(٣) زائدة، أي: إلا مَنْ تبع دينكم، ورددكم؛ لأن ذلك جاء بعد تمام الكلام فلم تشغل اللام بما بعدها^(٤).

ث - جعل (ما) في قوله تعالى: [Z \] ^ _ Z^(٥) للجنس^(٦).

ولم أجد جُلَّ هذه الأوجه الإعرابية في كتبه المطبوعة، ولعلها في كتابه في (إعراب القرآن) الذي نسبته له المصادر^(٧).

٨. أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بـ(ثعلب):

ذكر له رأياً واحداً في منعه إعراب (غير) في قوله تعالى: [@ B A ?

ZC^(٨) على الاستثناء^(٩)، ولم أجد هذا الرأي في كتبه المطبوعة ولعله في كتابه في (إعراب

(١) الجامع ب/ ٢٥، وانظر رأيه في: إعراب القرآن للنحاس ١/ ٥١١، أمالي ابن الشجري ٣/ ١٦٠.

(٢) آل عمران: ٧٣.

(٣) النمل: ٧٢.

(٤) الجامع ب/ ٢٤، وانظر: المقتضب ٢/ ٣٦.

(٥) النساء: ٣.

(٦) الجامع ب/ ١٧٧، وانظر رأيه في: التبيان في تفسير القرآن ٣/ ١٠٥.

(٧) الفهرست ٨٣، إنباه الرواة ٣/ ٢٥١، بغية الوعاة ٢/ ٢٧٠، كشف الظنون ١/ ١٢٣، أسماء الكتب

المتمم لكشف الظنون ٢٥٥.

(٨) الفاتحة: ٧.

(٩) الجامع م/ ٤٠.

القرآن) المنسوب إليه^(١)، ولعل السبب في قلة الأعراب التي نقلها عنه أن الفراء قد أغنى الرماني في هذا الشأن لا سيما أن أبا العباس ثعلباً قد درس كتب الفراء وتابعه فيها ولم يستقل بالرأي إلا قليلاً، ثم إن عنايته بلغات العرب ومرويات الشعر كان أكبر من مشاركته في الخلافات النحوية^(٢).

٩. الزجاج:

أكثر الرماني من النقل عنه، وعدّه المصدر الأول في أعرابه، ومن هذه الأعراب والأقوال^(٣):

- أعرب (غير) من قوله تعالى: [? @ BA ZC^(٤) على الاستثناء المنقطع^(٥).

- جعل علة منع (عيسى) من الصرف هي العجمة والتعريف^(٦).

- أعرب الجار والمجرور (من الآيات) في قوله تعالى: [s r qp o n Zt^(٧) في محل رفع خبر (ذلك)^(١).

(١) إنباه الرواة / ١ / ١٨٦، كشف الظنون / ١ / ١٢٣، طبقات الأدنه وي ٤٣، هدية العارفين / ١ / ٥٤.

(٢) طبقات النحويين ١٤١.

(٣) لمزيد من هذه الأقوال انظر: الجامع م / ٤٤، ب / ٧٤، ١٤١، ١٦٠، ط / ١٣٨، ١٣٩، ف / ٧، ١٨، ٣٠.

(٤) الفاتحة: ٧.

(٥) الجامع م / ٤٠، وانظر: معاني القرآن وإعرابه / ١ / ٥٨.

(٦) الجامع ب / ٥، وانظر: معاني القرآن وإعرابه / ١ / ٣٥٣.

(٧) آل عمران: ٥٨.

- مَنَعَ زيادة الواو في قوله تعالى: [وَلَوْ أَفْتَدَى بِهِنَّ] ^(٢)، وأنها دخلت لفائدة ^(٣).
- أجاز في جملة (تُحبونهم) من قوله تعالى: [q p r] ^(٤) أن تكون صلةً بمعنى الذين تُحبونهم، وحالاً بمعنى: ها أنتم محبين لهم ^(٥).
- جعل (ما) في قوله تعالى: [() * + , -] ^(٦) صلة ^(٧).
- أعرب (نصيياً) في قوله تعالى: [/ 0 1 2 3 4] ^(٨) على الحال ^(٩).
- وقد عني الرماني بأقوال شيخه وأكثر من الإفادة منها، وأظهر موافقته لكثير منها، وردَّ بعضها، وسيأتي حديث عنها في مبحث تقويم آرائه.

١٠. أبو بكر ابن السراج:

أفاد منه في موضع واحد في التعليق على قولٍ للعرب رواه الخليل ^(١٠)، وهو: ((إذا بلغ

(١) الجامع ب/ ٧، وانظر: معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٥٥.

(٢) آل عمران: ٩١.

(٣) الجامع ب/ ٤٨، وانظر: معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٧٢.

(٤) آل عمران: ١١٩.

(٥) الجامع ب/ ٨٢، وانظر: معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٨٩.

(٦) آل عمران: ١٥٩.

(٧) الجامع ب/ ١٢٨، وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٠٥.

(٨) النساء: ٧.

(٩) الجامع ب/ ١٨٥، وانظر: معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٣.

(١٠) الكتاب ١ / ٢٧٩.

الرجلُ السَّتِينِ فَيَأْتَاهُ وَإِيَّا الشَّوَابَ))، حيث قال عنه: ((هذا شاذ في القياس))^(١).

وقلة النقل عن ابن السراج مع أنه شيخ الرماني يعود -فيما يظهر- إلى عدم وجود مصنّف له في إعراب القرآن.

وهناك عالمٌ ظهر تأثر الرماني به تأثراً كبيراً ولم يصرح باسمه وهو أبو جعفر الطبري، ومما يؤكد هذا التأثير.

١. أن أبا بكر ابن الإخشيد -شيخ الرماني- اختصر تفسير الطبري^(٢)، والذي يظهر أن أن أبا الحسن قد اعتمد على هذا المختصر، وأفاد منه.

٢. التطابق في الأقوال التفسيرية عن السلف إلا أن الطبري ينقل مُسْنِداً، والرماني يذكر القول فقط.

٣. التطابق في كثير من الشواهد الشعرية ونسبتها من عدمه حتى إن الرماني تابعه في خطئه في نسبة بيت شعري وهو:

وَيَلْمُهَا مِنْ هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبٌ^(٣)

فقد نسبه إلى الأنصاري، ويعني به إبراهيم بن عمران الأنصاري، وقد نسبه إليه الطبري^(٤)، والصواب أنه لامرئ القيس^(٥)، ونسبه إليه سيبويه^(٦)، والجاحظ^(٧)، وأبو بكر ابن

(١) الجامع م/ ٢٩، والقول المذكور في كتابه (الأصول) ٢/ ٢٥١، لكنه لم يعلق عليه بما ذكره الرماني.

(٢) انظر: الفهرست ٢١٠.

(٣) سبق تخريجه في الفصل السادس عند الحديث عن الشواهد.

(٤) جامع البيان ١٤ / ٣١٦.

(٥) من البحر البسيط انظر ديوانه: ٣٦٣ برواية: لا كالتي في هواءِ الجوّ طَالِبَةً

(٦) الكتاب ٢ / ٢٩٤، وفي موضع آخر نسبه للنعمان بن بشير ٤ / ١٤٧.

(٧) الحيوان ٦ / ٣٤٠ بالرواية المذكورة في ديوان امرئ القيس.

بكر ابن السراج^(١).

٤. أنه أكثر من الاستدراك عليه وتعبُّه في مواضع متفرقة من الكتاب دون أن يسميه،

فقد ضعَّف بعض أعاريه^(٢)، وأنكر عليه تضعيف بعض القراءات^(٣).

(١) الأصول ١ / ٤٠٥.

(٢) انظر: الجامع م / ١٦٧، ١٦٨، ب / ١٣٦، ٧٤.

(٣) انظر: الجامع م / ١١٠، ١٢٣، ب / ٣٦، ٣٥.

- **المطلب الثاني:** تأثيره فيمن بعده.

تردد اسم الرماني في كتب المفسرين والمعربين، فأفادوا منه، ونقلوا آراءه وأعاريبه. ويبدو أن القرن الذي عاش فيه قد أكسبه منزلة حيث كان قريباً من منابع الأولى لتفعيد النحو، فكان له فضلٌ في نقل آراء المتقدمين ومناقشتها، وقد تفاوت من بعده في مدى تأثيرهم به فمنهم من اعتمد عليه اعتماداً كبيراً، وهم:

١. أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ).

أخذ الطوسي من كتاب الرماني التفسير والقراءات واللغة والنحو، ونسب إليه من ذلك القليل، وأهمل الكثير، ونقل أكثر كلامه بنصّه وفصّه دون نسبة، وظهر بالبحث الإلكتروني أن عدد ما صرح باسمه يزيد على ثلاثمائة موضع، وقد طرح أسلوب السؤال والجواب الذي انتهجه الرماني.

ولعل إعجابَه بأبي الحسن جعله يتابعه وينقل عنه؛ حيث أشار في مقدمة تفسيره إلى أن الرماني وأبا مسلم الأصفهاني أصلح من سلك في التفسير مسلكاً، وعدّ كتابيهما ((أصلح ما صنّف في هذا المعنى))^(١)، ثم إن من ((حدود سنة سبعين وثلاثمائة تصادق الرفض والاعتزال وتواخيا))^(٢)، وهذا أدى إلى تأثر الرافضة بالمعتزلة، وتحدث شيخ الإسلام ابن تيمية عن تأثر أبي جعفر الطوسي وغيره من الإمامية بالمعتزلة، ومما قاله: ((وكذلك ما يذكرونه من تفسير القرآن في آيات الصفات والقدر ونحو ذلك هو منقول من تفاسير المعتزلة كالأصم والجبائي وعبد الجبار بن أحمد الهمداني والرماني وأبي مسلم الأصبهاني وغيرهم))^(٣).

(١) التبيان ١ / ٢.

(٢) ميزان الاعتدال في معرفة الرجال ٣ / ١٤٩.

(٣) منهاج السنة النبوية ٣ / ٦.

٢. علي بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ).

وذلك في كتابه (النكت في القرآن)، حيث أفاد من الرماني إفادة ظاهرة، وصرح باسمه في ثلاثين موضعاً فقط^(١)، وما لم يصرِّح به أكثر، وقد ساق عباراته بألفاظها في جُلِّ كتابه، ففي قوله: (أأندرتهم)^(٢) نقل ابن فضال جميع ما ذكره الرماني فيها من أقوال وشواهد حتى بلغ خمس صفحات من الكتاب^(٣)، ولم تكن متابعته للرماني في الأعراب فحسب بل نقل عنه أقوال المفسرين وأوجه القراءات والغريب، واستعمل في بعض المواضع طريقته في معالجة القضايا وهي طريقة السؤال والجواب، وجاءت أفكاره منظمة مرتبة كترتيب الرماني حتى يمكن القول إن كتاب (النكت) إنما هو مختصر لتفسير صاحبنا أبي الحسن.

٣. الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨هـ).

اعتمد الطبرسي على تفسير الرماني اعتماداً كبيراً، وقد بلغ مجموع ما صرِّح فيه باسمه مئتين وإحدى وعشرين مرة، اشترك هو والطوسي في أكثرها، وانفرد عنه ببعضها^(٤) مما يشير إلى أن تأثيره بتفسير الرماني لم يكن من طريق شيخ طائفته (الطوسي). ومن المفسرين من تأثر به تأثراً جزئياً حيث نقل عدداً من أعرابه في مواضع متعددة، وأبرز هؤلاء: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي في تفسيره: (المحرر الوجيز تفسير الكتاب العزيز)^(٥)، وهذه المواضع التي نقلها ابن عطية ترددت في تفاسير من بعده

(١) انظر فهرس الكتاب بتحقيق: د. إبراهيم الحاج علي ٢ / ٨٨١.

(٢) الجامع م / ٨٨-٩١.

(٣) النكت في القرآن ١ / ٧٦-٨٠.

(٤) انظر: مجمع البيان ١ / ٤٤، ٣ / ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٨٣.

(٥) انظر: المحرر الوجيز ٦ / ٤٢، ١١ / ٣٠٨، ٣١٠، ١٢ / ٨١، ٢٥٣، ١٣ / ٢١٧، ١٥ / ٢٩٤.

كتفسير (البحر المحيط) لأبي حيان، و(الدر المصون) للسمين الحلبي، وتفسير (اللباب في علوم الكتاب) لابن عادل الحنبلي (ت ٨٨٠هـ)، و(نظم الدرر في تناسب الآيات والسور) لإبراهيم بن عمر البقاعي (ت ٨٨٥هـ).

وممن تأثر به من غير المفسرين: علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، حيث نقل عنه نصوصاً كاملة في مواضع متفرقة من معجمه (المخصص)، ومن ذلك أنه نقل عنه جميع ما ذكره الرماني في اسم (الرحمن) في صفحتين ونصف من المخطوط دون أن يسقط حرفاً واحداً فتحدث عن اشتقاقه وتعريفه وتنكيره^(١)، ونقل كلام الرماني بنصّه دون أن يسمّيه في إعراب (باسم الله) وأقوال العلماء فيها^(٢)، ونقل عنه كذلك توجيه القراءات^(٣)، وقد أشار ابن سيده في مقدمة كتابه إلى أن تفسير الرماني أحد مصادره التي عوّل عليها في التأليف^(٤).

هؤلاء هم أبرز الذين تأثروا به في الإعراب، أما التأثر به في القضايا الأخرى فهذا كثير خاصة في آرائه التفسيرية التي اعتمدها أكثر المعتزلة، والفروق اللغوية التي اشتهر بها الرماني، وممن أفاد منه في ذلك الماوردي (ت ٤٥٠هـ) في (النكت والعيون)، وكذلك أبو هلال العسكري (ت ٤٠٠هـ) الذي ساق فروقه بألفاظها، وصرّح بالنقل عنه في ثلاثين موضعاً، أما ما لم يصرّح به فقد وازنته بأجزاء التفسير التي بين يديّ فوجدت أنه نقله بنصّه إلا أنه حذف الأسئلة والأجوبة، ومن ذلك قوله: ((الفرق بين الذوق وإدراك الطعم أن الذوق ملابسة يُحسُّ بها

(١) الجامع م / ١٠. وانظر: المخصص ٥ / ٢٢٦.

(٢) الجامع م / ٦، ٧. وانظر: المخصص ٥ / ٢١٥، ٢١٦.

(٣) المخصص ٥ / ٢٢٣.

(٤) المخصص ١ / ٣٩.

الطعم، وإدراك الطعم يتبين به من ذلك الوجه وغير تضمين ملابسة [الحبل]^(١)، وكذلك يقال: ذقته فلم أجد له طعمًا^(٢)، ويقول الرماني في الفرق بينهما: ((ويقال: ما الفرق بين الذوق وإدراك الطعم؟ الجواب: أن الذوق ملابسةٌ يُحسُّ بها الطعم، فأما إدراك الطعم فهو ليس به من ذلك الوجه من غير تضمين ملابسة الحس؛ ولذلك يقال: ذقته فلم أجد له طعمًا^(٣)، ومما يؤكد^(٤) إثبات نسبة هذه الفروق للرماني أن ألفاظها متعلقةً بالقرآن الكريم فهذا يدل على أن مصدرها التفسير، ثم إن الطوسي ذكر بعض هذه الفروق منسوبة إلى الرماني^(٥).

(١) هكذا في أكثر من نسخة للكتاب ولعلها تحريف عن (الحس) كما هو ظاهر من نص الرماني.

(٢) الفروق اللغوية ٣٤٥.

(٣) الجامع ب/ ١٥٧.

(٤) كتبت مقالة في حقيقة نسبة الفروق اللغوية إلى العسكري وآثارها، وسأُنشرها -بإذن الله-.

(٥) التبيان في تفسير القرآن ٢ / ٥٩٩، وانظر: الفروق اللغوية ٢٣٦.

المبحث الثاني: تقويم الآراء.

التقويم: هو بيان قيمة الشيء وتحديد قيمته^(١)؛ وسيكون الحديث عن قيمة آرائه من خلال العناصر التالية:

- سمات آرائه وأقواله:

اتسمت آراء هذا الكتاب بسمات عديدة أبرزها:

١. الاعتدال في قبول الآراء ورفضها.

لم يتعرض الرماني في مناقشته الآراء لوصف حال المخطئ أو صاحب الرأي بل نقده كان موجهاً للرأي نفسه، وكان ليّن العبارة في اعتراضاته متأدباً مع مَنْ سبقوه، واتبع في نقده طريقة علمية حيث يبدأ بتحديد الخطأ، ثم إصدار الحكم والتعليل له، ثم بيان الصواب في ذلك، ومما يدل على حرصه على عدم الإساءة إلى المخالف أنه لا يذكر اسمه في الغالب، فأكثر الأقوال المرجوحة أو المضعّقة عنده غير منسوبة^(٢).

٢. إيراد القواعد النحوية.

يذكر الرماني القاعدة النحوية عند ذكر بعض الوجوه الإعرابية، وتارة يطيل في القاعدة التي يذكرها ويستقصي، ففي قوله تعالى: [6 987 Z: ذكر معنى (ما)، ثم أفاض في الحديث عن معانيها الأخرى في حدود صفحتين، فذكر أن (ما) تكون مشتركة على عشرة أوجه، منها خمسة أسماء، وخمسة حروف، ثم ذكرها، واستشهد على كل معنى بآية، وبعضها مثل له بمثال^(٤).

(١) لسان العرب (قوم) ٤٢ / ٣٧٨٣.

(٢) انظر المبحث الرابع من الفصل السابع (منهجه في مناقشة الآراء والترجيح).

(٣) البقرة: ٤.

(٤) الجامع م/ ٧٣، ٧٤، ٧٥، وانظر مزيداً من الأمثلة على القواعد النحوية التي ذكرها: م/ ٤١، ٥٨، ٦١،

٧٩، ٨٣، ١٧٩، ب/ ٥٨.

وقد لا يلمُّ بالقاعدة فيذكرها مجتزأة دون استيفاء، ففي قوله تعالى: [أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ
 أَسْفَهَاءُ]^(١) يقول: ((و(إنَّ) تُكْسَرُ في ثلاثة مواضع: في الحكاية بعد القول، وفي الابتداء، وفي
 دخول اللام على خبرها كقوله عزَّ وجل: [k j i l g f e d c b a `]
 ZI^(٢) فأما [Zn m] ف(ألا) تستأنف الكلام بعدها فلذلك كُسِرَت (إنَّ) كما قال امرؤ
 القيس^(٣):

أَلَا إِنَّ بَعْدَ الْفَقْرِ لِلْمَرْءِ قِنْوَةً وبعد المَشِيبِ طُولَ عُمُرٍ وَمَلْبَسًا^(٤).

تحدث هنا عن مواضع كسر همزة (إنَّ) واقتصر على ثلاثة مواضع فقط، ولم يذكر
 المواضع الباقية وهي وقوعها في أول الصلة، وفي جواب القسم، وبعد اللام المعلقة^(٥).

٣. مناقشة الآراء والموازنة بينها.

لم يكن الرماني مجرد ناقلٍ لآراء مَنْ سبقوه بل كانت له شخصيته العلمية التي برزت في
 اختياراته وترجيحاته ومناقشته هذه الآراء والأعاريب، وقد فُصِّلَ الحديث عن هذه القضية
 في الفصل السابع عند الحديث عن منهجه في مناقشة الآراء والترجيح^(٦).

ومما يؤخذ عليه في هذا الأمر: التفاوت في تناول المسائل، لأنه لم يكن على طريقة واحدة
 في مناقشة الآراء والمسائل، فهو تارة يطيل في عرض بعض المسائل، فيذكر الأقوال والخلاف
 فيها وأدلتهم والردود عليهم والترجيح، وتارة يكتفي بذكر المسألة مقتضبة فيشير إلى الخلاف

(١) البقرة: ١٣.

(٢) المنافقون: ١.

(٣) من الطويل وهو في ديوانه: ٢٨٨، وقوله: (ملبس) أي: مستمتع وبقية، معجم مقاييس اللغة ٩١٢.

(٤) الجامع م/ ١٣٥.

(٥) انظر: الكتاب ٣/ ١٤٥، ١٤٦، الأصول في النحو ١/ ٢٦٢، ٢٦٣، الإيضاح ١٢٨.

(٦) انظر: المبحث الرابع منه ص ٥٠٩.

دون ردّ عليهم أو ترجيح.

- اتجاهه النحوي:

من ينظر في آراء الرماني وأعاريبه يدرك نزعة البصرية والتقييد بمذهبهم غالباً، ومما يؤكد ذلك:

١. التصريح بانتمائهم إليهم في المسائل الخلافية، حيث سَمَّاهم في مواضع كثيرة (أصحابنا)^(١).

٢. الآراء البصرية التي اعتمدها أكثر من الآراء التي وافق فيها الكوفيين.

٣. أنه يعتمد أصول البصريين من القياس على الكثير دون الشاذ.

٤. أن أكثر العلماء الذين نقل عنهم هم من البصريين أمثال الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج، ونقل عن الفراء من الكوفيين، وعن الكسائي بقلة.

ولكنه مع ذلك لم يكن متعصباً لمذهبهم أو مبالغاً في تحطئة الكوفيين، فهو يذكر أعرابهم ويعلق عليها، واعتمد عدداً منها، وساقها على أنها من الأوجه الإعرابية الجائزة في إعراب القرآن، بل وافقهم في عددٍ غير قليل من المسائل التي حواها هذا الكتاب، ومن الأمثلة الشاهدة على إجازته رأيهم في بعض المسائل مع أخذه برأي البصريين:

١. أجاز في (بسم الله) أن يكون المتعلق اسماً كما هو رأي البصريين، وأن يكون فعلاً كما هو رأي الكوفيين^(٢).

٢. يجعل الابتداء هو العامل في المبتدأ على رأي البصريين^(٣)، وأحياناً يجعل الخبر هو العامل على مذهب الكوفيين^(٤).

(١) الجامع م / ٦٢، ١٥٢، ب / ١٤، ٧١، ١١٩، ١٧٧.

(٢) الجامع م / ٦، وانظر المسألة في الفصل الأول (العامل).

(٣) الجامع ب / ٩، ٧٣.

(٤) الجامع م / ٨٢، وانظر المسألة في الفصل الأول (العامل).

٣. الخلط بين مصطلحات البصريين والكوفيين، ومن ذلك استعماله مصطلح الفصل^(١)، ومصطلح النفي^(٢)، ومصطلح الضمير^(٣)، ويستعمل ما يقابلها عند الكوفيين مصطلح العماد^(٤)، ومصطلح الجحد^(٥)، ومصطلح المكني^(٦).

٤. أجاز في موضع إنابة حروف الجر بعضها مكان بعض متابعاً الكوفيين^(٧) حيث قال: ((يقال: ما الفرق بين تأمنه بقنطار، وتأمنه على قنطار؟ والجواب: أن معنى (الباء): إصاقي الأمانة، ومعنى (على): استعلاء الأمانة، وهما يتعاقبان في هذا الموضع لتقارب المعنى كما يقال: مررت به، ومررت عليه^(٨)، ومنعه في موضع آخر متبعاً رأي البصريين الذين يرون أن لكل حرف معنىً حقيقياً واحداً، وما ورد محتملاً غير معناه فهو محمولٌ على تضمين الفعل معنى فعلٍ آخر^(٩)، فرأى أن الصواب عدم إخراج (إلى) عن حدها في قوله تعالى: [وَإِذَا خَلَوْا]^(١٠).

(١) الجامع م / ٨٢، ١٣٠.

(٢) الجامع ب / ١١، ١٢٩.

(٣) الجامع م / ١٢١، ب / ٥٣، ٧٥، ط / ٣٣٩، ٤٠٤، ف / ١٩٨.

(٤) الجامع ف / ٤١، ١٣١.

(٥) الجامع م / ٧٣، ف / ٢٠٣.

(٦) الجامع م / ٣٩.

(٧) انظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٢١٨، ٢ / ١٨٦.

(٨) الجامع ب / ٢٦.

(٩) الاقتصاب في شرح أدب الكتاب ٢ / ٢٦٢، الجنى الداني ٤٦، مغني اللبيب ١٢٠، همع الهوامع ٤ /

٢١٥.

(١٠) البقرة: ١٤.

- موقفه من البصريين:

أخذ برأيهم في أكثر المسائل الخلافية التي ذكرها، ومن هذه الآراء:

١. منْعُ حذف (أن) وبقاء عملها الذي أجازوه الكوفيون^(١).

٢. منْعُ الجزم بالعطف على موضع (أن) في قوله تعالى: [C H G F E D I

J Z^(٢)؛ لأنها في موضع جواب الأمر، و(أن) لا توافق معنى الجواب كالفاء^(٣).

٣. (مثنى) ممنوع من الصرف؛ للوصفية والعدل وهو نكرة، أما الكوفيون فهو عندهم

معرفة^(٤).

٤. منْعُ زيادة الواو في قوله تعالى^(٥): [UT V XW Y Z^(٦).

٥. جعل العامل في الحال هو معنى الإشارة^(٧) في قوله تعالى: [%&') * Z^(٨) +

وهو ما يعرف عند الكوفيين بمصطلح التقريب.

٦. أخذ برأيهم في زيادة (من)، وأنها لا تزداد إلا في الإيجاب عند سيبويه وجمهور

البصريين^(٩)، أما الكوفيون فأجازوا دخولها على الواجب.

(١) الجامع ب/ ٧١، وسبق الحديث عن هذه المسألة وما بعدها في مواضع متفرقة من البحث.

(٢) آل عمران: ٦٤.

(٣) الجامع ب/ ١٤.

(٤) الجامع ب/ ١٧٧.

(٥) آل عمران: ١٥٢.

(٦) الجامع ب/ ١١٩.

(٧) الجامع م/ ١٦٠.

(٨) البقرة: ٢.

(٩) الجامع ب/ ١١.

٧. تابع البصريين في أنّ أصل (الذي): (لِذِ)، وصرّح بالانتفاء لرأيهم، وردّ قول الكوفيين الذين قالوا: إن أصلها (ذا)^(١).

٨. ردّ قراءة حمزة في قوله تعالى: [8 76 5 43]^(٢)؛ لأن البصريين لا يميزون عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض^(٣).

٩. جعل العامل في: [٤] ZIK ج^(٤) فعلاً من لفظ المصدر، أما الكوفيون فيرون أن ناصبه ما تضمنه الكلام قبله من معنى الفعل^(٥).

ولم يعترض على أصحابه البصريين في شيء، لكنه خالف بعض الآراء التي انفرد بها بعض علماء البصرة أو من ينتمي إليها، ومن ذلك:

١. خالف قول عيسى بن عمر الذي جعل (هم) في قوله تعالى: [وَإِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ يُخَبِّرُونَ بِأَهْلِهِمْ مَا هُمْ بِمُخَبِّرِينَ]^(٦)؛ لأنهم لو كانوا أهل البلد لكانوا يخبرونهم بما هم به، وهو ما لا يخفى على من يقرأ القرآن.

ZU^(٦) ضميراً منفصلاً في محل رفع، والصواب عنده أنها في محل نصب^(٧).

٢. خالف الخليل في موضع الكاف من (إياك) حيث جعلها اسماً في محل خفض^(٨).

٣. خطأً أبا عبيدة حين قال: إن (اسم) في (بسم الله) صلة^(٩).

(١) الجامع م / ٦٢.

(٢) النساء: ١.

(٣) الجامع ب / ١٧٥.

(٤) آل عمران: ١٤٥.

(٥) الجامع ب / ١١١.

(٦) المطففين: ٣.

(٧) الجامع ف / ١٤٨، وانظر رأي عيسى في: جامع البيان ٢٤ / ١٨٧، إعراب النحاس ٥ / ١٧٤، الهداية إلى بلوغ النهاية ١٢ / ٨١١٦.

(٨) الجامع م / ٢٩، وانظر رأي الخليل في (الكتاب) ١ / ٢٧٩.

٤. غَلَطَ أبا عبيدة الذي جعل قوله: [| } Z (٢) على لغة أكلوني البراغيث (٣).

٥. خالف الأخفش - ولم يسمه - في كون الاستثناء جاء منقطعاً في قوله تعالى (٤): [H

. (٥) ZK J I

٦. خطأ قول الأخفش - ولم يسمه - في زيادة (من) من قوله تعالى (٦): [n ml k

. (٧) Zt s r q p o

٧. لم يُجِز قول الزجاج في تقدير مضاف في قوله تعالى: [| } مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ

قَائِمَةٌ Z (٨) حيث قال: «معناه: ذو أمة مستقيمة، أي: ذو طريقة مستقيمة» (٩).

٨. غَلَطَ الزجاج في وجه نصب [كُنْ فَيَكُونَنَّ Z (١٠) على قراءة ابن عامر والكسائي، وأنه

على جواب الأمر (١١).

(١) الجامع م / ٦، ٥، وانظر: مجاز القرآن ١ / ١٦.

(٢) آل عمران: ١١٣.

(٣) الجامع ب / ٧٥، وانظر: مجاز القرآن ١ / ١٠١، ١٠٢.

(٤) آل عمران: ١١١.

(٥) الجامع ب / ٧٠، وانظر رأي الأخفش في: (معانيه) ١ / ٢٣٠.

(٦) آل عمران: ٨١.

(٧) الجامع ب / ٣٥، وانظر رأي الأخفش في: (معانيه) ١ / ٢٢٥.

(٨) آل عمران: ١١٣.

(٩) الجامع ب / ٧٤، وانظر هذا القول في: معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٨٥، وقد نسبه إلى الأخفش.

(١٠) النحل: ٤٠.

(١١) الجامع ط / ٢٥٤، وانظر رأي الزجاج في كتابه: معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٦٢، وسبق تخريج هذه

القراءة ودراسة الآراء السابقة في مواضع متفرقة من هذا البحث.

- موقفه من الكوفيين:

أظهر الرماني المخالفة والاعتراض على كثير من آراء الكوفيين وهي كالتالي:

١. لم يُجْز قول الكسائي الذي يرى أنه أصل (كم): (كما)^(١).

٢. خالف قول الكسائي في إعراب [أَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ Z من قوله تعالى: [t s

{ ~ خَلْفِهِمْ أَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ } Z^(٢)،

يَحْزَنُونَ Z^(٢)، حيث جعلها في محل خفضٍ بالباء على تقدير: بأن لا خوفٌ عليهم^(٣).

٣. خالف الفراء في مجيء (لا) صلة من غير تقدم جحد^(٤).

٤. ضعّف قول الفراء في حذف عامل الجار والمجرور في قوله: [[Z^٥] \

لوجود عامل يصح تسليطه عليه وهو قوله: (ضربت)^(٦).

٥. خالف الفراء في جواز الجزم بالعطف على موضع (أن)؛ لأنها في موضع جواب الأمر

على تقدير: (تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً)^(٧).

٦. غلّط الفراء^(٨) الذي جعل ضمّ [لَا يَضْرُكُم Z في قوله تعالى: [وَإِنْ نَصَبُوا وَتَتَّقُوا لَا

(١) الجامع ب/ ٢٠، وانظر رأي الكسائي في: معاني القرآن وإعرابه ١/ ٣٦٠، إعراب النحاس ٤/ ١٢٩.

. ١٢٩

(٢) آل عمران: ١٧٠.

(٣) الجامع ب/ ١٤١، وانظر رأي الكسائي في: معاني الفراء ٢/ ١٧٣، ٢٣٨، معاني القرآن وإعرابه ١/

. ٢٦٤

(٤) الجامع م/ ٤٠، وانظر رأي الفراء في (معانيه) ١/ ٨.

(٥) آل عمران: ١١٢.

(٦) الجامع ب/ ٧١، وانظر رأي الفراء في (معانيه) ١/ ٢٣٠.

(٧) الجامع ب/ ١٤، وانظر رأي الفراء في (معانيه) ١/ ٢٢٠.

(٨) انظر: معاني القرآن ١/ ٢٣٢.

لَا يَضْرُكُّمُ كَيْدُهُمْ شَيْئًا^(١) Z على حذف الفاء بتقدير: فلا يضركم؛ لأن الفاء لا تحذف إلا في ضرورة الشعر كما هو رأي الخليل وسيبويه^(٢).

٧. غَلَطَ الطبري - ولم يسمّه - في قوله: إنه لا يجوز الاقتصار في (سواء) على أحد الذكّرين دون الآخر، وإنما يجوز في (ما أدري) و(ما أبالي)^(٣).

٨. خالف الكوفيين الذين جعلوا معنى (أو) في قوله تعالى: [: < ; Z=^(٤) بمعنى الواو، وأن الصواب أن تكون على أصلها أي على معنى الإباحة^(٥).
ويعد الفراء أكثر الكوفيين الذين ناقشهم وتعقبهم، أما الكسائي وثعلب فقد ذكرهما بقلة.

وتابع الكوفيين في عدد من الآراء، وهي:

١. أجاز حذف (لا) في قوله تعالى: [I J K L M N Z^(٦)، أما البصريون فيمنعون حذفها ويجعلونها على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه^(٧).
٢. وافق الكوفيين في إعراب الجملة المحكية بالقول بعد الفعل المبني للمجهول، وأنها على نائب الفاعل، أما البصريون فيرون أن نائب الفاعل يأتي مفرداً ويقدرونه ضميراً^(٨).

(١) آل عمران: ١٢٠.

(٢) الجامع ب/ ٨٤، وانظر: الكتاب ٣/ ٦٤، ١١٤.

(٣) الجامع ب/ ٧٤، وانظر: جامع البيان ٥/ ٦٩٠، ٦٩١.

(٤) البقرة: ١٩.

(٥) الجامع م/ ١٧٩، ١٨٠، وانظر رأيهم في أمالي ابن السجري ٣/ ٧٣، الإنصاف ٢/ ٤٧٨.

(٦) آل عمران: ٧٣.

(٧) الجامع ب/ ٢٤.

(٨) الجامع م/ ١٣٤.

٣. أجاز نصب المضارع في جواب (لعل)، ومنعه البصريون^(١).

٤. استعمل مصطلح الصرف في تعليل نصب المضارع، بينما البصريون يقدرّون (أن)^(٢).

(أن)^(٢).

فالرمانى في الجملة لم يكن تابعاً للبصريين في كلِّ أقواله وأحكامه بل كان ناقلاً لأقوال الفريقين مناقشاً لها معتداً بعلمه مصدرراً رأيه عن بصر، وهذا هو منهجه في شرح (الكتاب)^(٣)؛ (الكتاب)^(٣)؛ إذ ذهب مذهب البصريين في كثيرٍ من الآراء، وأيد الكوفيين في عددٍ من آرائهم. آرائهم.

- أنواع النقول عنده:

١. نقل الأدلة:

أكثر الرمانى من نقل الشواهد اللغوية والنحوية، وتنوعت القضايا التي استشهد لها، وربما وقف عند الأبيات وعلّق عليها، واستشهد بالأبيات المجهولة القائل، ولم ينسب جميع الأبيات الواردة إلى أصحابها^(٤).

٢. نقل الآراء:

وهذا كثير عنده، فالرمانى اعتمد على مَنْ قبله في غالب الأعراب، وهذه الآراء نوعان:

أ- المنسوب إلى صاحبه.

عزا عدداً من الآراء والأعراب التي أوردها إلى أصحابها لكنه لم يذكر مصدره فيها،

(١) الجامع ف/ ١٢٩.

(٢) الجامع ب/ ٢٢، ١٠٨، ١٢٦، ط/ ٣٣٤، وقد دُرِسَ هذا الرأي والآراء السابقة في مواضع مختلفة من البحث.

(٣) الرمانى النحوي ٢١٤.

(٤) انظر: الفصل السادس من البحث ففيه حديث وافٍ عنها.

فلم أجد فيما بين يدي من كتابه شيئاً من هذه المصادر والمظان التي نقل منها.

وقد صحّت نسبته للأراء والأقوال إلا رأياً نسبته للخليل في قوله تعالى: [t s

{ ~ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ }^(١).

قال أبو الحسن الرماني: ((ويقال: ما موضع (أَنَّ)؟ الجواب: فيه قولان: الأول: خفضُ بالباء على تقدير: بأن لا خوفٌ عليهم في قول الخليل، والكسائي، والزرّاج، ونصبٌ على أنه لما حُذِفَ حرفُ الجرِّ نُصِبَ بالفعل، كما قال الشاعر^(٢): أمرتك الخير، أي: بالخير في قول غيرهم وهو القياس))^(٣).

اتفق النحويون على جواز نزع حرفِ الجرِّ مع (أَنَّ) و(أَنَّ)، ولكنهم اختلفوا في المحلّ الإعرابي للمصدر المؤول منهما مع صلتها بعد نزع الخافض، وقد ذكر الرماني الأقوال في إعراب [أَلَّا خَوْفٌ] وهو يريد بيان رأيهم في مسألة نزع الخافض، وليس في إعراب الآية، لأن الخليل والكسائي لم يتكلما عن هذه الآية بذاتها، ثم إن رأي الخليل المذكور مخالف لما نقله عنه تلميذه سيبويه^(٤) من أنه يرى النصبَ بعد حذفِ حرفِ الجرِّ، بل إن الرماني يقول في شرح

(١) آل عمران: ١٧٠.

(٢) جزء بيت من البسيط وتكملته: أَمْرُتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمْرَتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ .

نُسب لعمر بن معد يكرب في: الكتاب ١ / ٣٧، الأصول في النحو ١ / ١٧٨، مغني اللبيب ٣١٠، وهو في مجموع شعره المطبوع ٦٣، وينسب للأعشى طرود وللعباس بن مرداس ولزرعة بن السائب ولخفاف بن ندبة انظر: خزانة الأدب ١ / ٣٤٢، ٣٤٣، وذكر بلا نسبة في المقتضب ٢ / ٣٦، ١٢١، ٤ / ٣٣١، واللامات للزرّاجي ١٥١، والخصائص ١ / ٢٨٤، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ١٦٥٦، والمفصل ٢٩٥، واللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٢٥٦، وهو من شواهد سيبويه على أن حرف الجر إذا حُذِفَ نُصِبَ ما بعده على نزع الخافض، الكتاب ١ / ٣٧، ٣٨، ٤ / ١٩.

(٣) الجامع ب / ١٤١.

(٤) الكتاب ٣ / ١٢٦، ١٢٨، وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ٣٤٦.

كلام سيبويه: ((وموضعُ (أن) عند الخليل نصبٌ؛ لأنه حمَّله على القياس الأكثر فيما يُحذف منه حرف الجرِّ فيعملُ الفعل))^(١)، ومن نَسَبَ إليه القول بالجرِّ أيضاً: أبو إسحاق الزجاج^(٢)، وأبو جعفر النحاس^(٣)، وغيرهم^(٤)، وقد نَبَّه إلى خطأ هذه النسبة ابنُ هشام^(٥)، وابنُ عقيل^(٦) (ت ٧٦٩هـ)، وأبو إسحاق الشاطبي^(٧) (ت ٧٩٠هـ)، ولم أجد تخريجاً لهذا الاختلاف في النقل عن الخليل خاصةً أنَّ منهم من تلمذ لسيبويه وشرح (كتابه) إلا أن يقال: إن للخليل رأين في هذه المسألة نقلٌ لنا منها سيبويه القول بالنصب، أما القول بالجرِّ فقد نقله غيره عنه، أو يقال: إن سيبويه لما كان ظاهرُ كلامه أنه يجيزُ الأمرين^(٨) فتوهموا أن الخليل يقول بذلك أيضاً.

أما رأيُ الكسائي المذكور فهو موافقٌ لما هو مشهورٌ عنه^(٩)، وكذا الزجاج الذي أعرب

(١) شرح الكتاب (تحقيق: د. الموسى) ١ / ٢٦٧، ٢٦٨.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٦٤.

(٣) إعراب القرآن ١ / ٣١٢.

(٤) منهم: مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن ٣١٧، ٣٢٩، والباقولي، إعراب القرآن (المنسوب للزجاج) ٢ / ٤٤٠، والأنباري، البيان ١ / ٩٧، والعكبري، التبيان ٢٠، ٢٢٧، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٦٠، والرضي، شرح الكافية القسم الأول / ١ / ٥٧٤، وابن مالك شرح الكافية الشافية ١ / ٢٨٤، شرح التسهيل ٢ / ١٥٠، وابن الناظم، شرح الألفية ٢٤٩، وأبو حيان، البحر المحيط ١ / ١٦١، ٢ / ٣١٥.

(٥) مغني اللبيب ٤٩٥.

(٦) المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٤٣٠.

(٧) المقاصد الشافية ٣ / ١٥٠.

(٨) وذلك في قوله: ((ولو قال إنسان إنَّ (أن) في موضع جر في هذه الأشياء ولكنه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا رب في قولهم: * وَبَلَدٍ تَحْسَبُهُ مَكْسُوحًا * لكان قولاً قوياً وله نظائر)) الكتاب ٣ / ١٢٨.

(٩) معاني الفراء ٢ / ١٧٣، ٢٣٨، معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٦٤، شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ٣٤٦.

هذه الآية في كتابه^(١)، وهو يجيز الوجهين في هذه المسألة النصب والجر^(٢).

ثم ذكر الرماني القول الثاني في المسألة وهو نصب المصدر المؤول بعد نزع الجار عنه، وهو قول كثير من النحويين كالقراء^(٣)، والمبرد^(٤)، وغيرهم^(٥).

ب - غير المنسوب لصاحبه.

أغفل الرماني نسبة كثير من الآراء والأقوال والتوجيهات إلى أصحابها، وهذا نهج سار عليه كثير من المفسرين والذي ((يظهر أن عادة الأقدمين في التأليف كانت النقل عمّن يعجبون به دون إسناده لصاحبه إما لشهرة القول عنه، أو لأن العلم ملك للجميع يؤخذ منه ما يؤخذ ويترك ما يترك ما دامت شخصية الناقل تسيطر على ما تنقل بعلمها ومعرفتها، ولا تكتفي بتقليد أو نقل فحسب))^(٦).

ولعل كثرة ما يحويه هذا الكتاب الكبير من علوم وأقوال تفسيرية وشواهد شعرية جعلت الرماني لا يضبط أصحاب هذه الأوجه الإعرابية.

(١) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤١٠.

(٢) المصدر السابق: ١ / ٢٥٦، ٢٦٤.

(٣) معاني القرآن ١ / ٥٨، ١٤٨، ٢٦١، ٣٠٠.

(٤) المقتضب ٢ / ٣٢٠، ٣٤١، وانظر: شرح الكتاب للسيرافي ٣ / ٣٤٦.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ١٦٠، شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٥٠، مغني اللبيب ٤٩٥.

(٦) منهج الزمخشري في تفسير القرآن للصاوي الجويني ٨٧.

المبحث الثالث: تقويم الأسلوب

اتسم أسلوب الرماني بما يأتي:

- تأثره بالمنطق.

بدا أثر المنطق على كتابه من مقدمته التي ذكر فيها غرضه من التأليف، والأمور التي قصد بيانها والحديث عنها في كتابه^(١)، والحديث عن غرض الكتاب هو أحد القواعد المنهجية للتأليف عند المناطقة^(٢)، وقد ذكر من ترجوا للرماني أنه مزج النحو بالمنطق^(٣)، وتأثره بالمنطق في هذا الكتاب من وجوه:

١. طريقته في عرض موضوعات الكتاب وأفكاره.

حيث سلك طريقة الفروض الجدلية فيذكر المسألة على شكل أسئلة يطرحها ثم يجيب عنها كما في قوله: (ويقال: ما...؟ والجواب:....)، حيث بنى كتابه كله على الأسئلة والأجوبة، أو من خلال الافتراض نحو قوله: (فإن قيل: قيل له:)^(٤)، وتسمى هذه طريقة (الارتياض الجدلي)^(٥) التي يلجأ إليها لاستقصاء الفروض الممكنة حول المسألة التي يتحدث عنها وفق المنهج الجدلي، وهذا بلا ريب من أثر المنطق.

٢. طريقته في ترتيب موضوعات التفسير.

(١) الجامع م / ٣.

(٢) الألفاظ المستعملة في المنطق ٩٤، وانظر: الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١٧١.

(٣) معجم الأدباء ٤ / ١٨٢٦.

(٤) انظر: الجامع ب / ٧١.

(٥) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١٧٨، ٢٠٤.

حيث سلك في ذلك طريقة منطقية فيبدأ بالحديث عن سبب نزول الآية وعلاقتها بما قبلها، ثم الحديث عن المعنى اللغوي، والفروق اللغوية، ثم أقوال السلف الآية، ثم الإعراب والقراءات، ثم يختم بذكر المعنى الإجمالي للآية وما تتضمنه من بيان.

٣. استعماله ألفاظ المنطق.

ومن ذلك: أعم العموم^(١)، وأخص الخصوص^(٢)، والجوهر^(٣)، والعرض^(٤)، وسبق شرح هذه الألفاظ عند الحديث عن أثر المنطق في الاستدلال عنده^(٥)، ومنها لفظ الحادث^(٦)، الحادث^(٦)، وهو ما لم يكن فكان، ويطلق على ما لوجوده أول وهو مسبق بالعدم^(٧)، والواقع والواقع والكائن^(٨)، والمبهم^(٩)، والمشارك^(١٠)، وهو عبارة عن لفظ واحد يدل على أشياء فوق فوق واحد لا باعتبار جهة واحدة^(١١)، ودلالة الاقتضاء^(١)، وهي دلالة اللفظ على لازمه

(١) الجامع م/٧، ١٩٥.

(٢) الجامع م/ ١٩٥.

(٣) الجامع م/ ٤١، ١١٥، ١٥٩، ١٩٥.

(٤) الجامع م/ ٤١، ١١٥، ١٩٥.

(٥) انظر: ص ٤٣٣.

(٦) الجامع م/ ١٧٥، ١٧٦.

(٧) انظر: المبين في ألفاظ الفقهاء والمتكلمين ١١٩، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ٧٣.

(٨) الجامع ف/ ٩٩.

(٩) الجامع ب/ ١٦.

(١٠) الجامع م/ ١١٥.

(١١) المبين في ألفاظ الفقهاء والمتكلمين ٧١.

الذهني، وتوقّف صدق المنطوق أو صحته على إضمار^(٢)، وعلم الضرورة^(٣)، وهو ما يحصل من غير فكر وكسب^(٤).

وهذه الألفاظ لم تؤثر في فهم تفسير الرماني حيث جاءت أفكاره فيه في غاية الوضوح، وكذلك الحال مع أعاريبه، فقد جاءت واضحة، ولم تكن كما أشيع عنه من الإغراق في المنطق مما دعا بعض معاصريه إلى أن يحذروا منه، فعبارة الرماني كانت واضحة وهذا بادٍ في شرحه (كتاب) سيوييه، و(أصول) ابن السراج.

ولعل وصفهم له بأنه منطقي إنما جاء بسبب ما لاحظوه عليه من كثرة التأليف في المنطق وسوقه للألفاظ والتراكيب المنطقية، وعنايته بالحدود النحوية، والتعليل، والقياس، وكذلك اتباعه منهجاً منطقياً في عرض الأفكار والقضايا وتسلسلها، ففي شرح (الكتاب) يبدأ بعنوان الباب ثم الغرض منه، وذكر الأسئلة عليه، ثم الإجابة المعللة الشاملة عنها^(٥)، وكذلك الحال في شرح (الأصول)^(٦).

٤. إكثاره من التعليل.

من خصائص المنطق البحث عن علة كل شيء، وأن لكل حادث في الكون علة في

(١) الجامع ف/ ١١٦.

(٢) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ٧٩.

(٣) الجامع م/ ٦٦.

(٤) المعجم الفلسفي ٢/ ١٠٢.

(٥) الرماني النحوي ٢٢١.

(٦) شرح كتاب الأصول (الدراسة) ٢٣.

وجوده، والعلة هي أكثر العناصر المنطقية رسوخاً في النحو العربي^(١)، والرماني أكثر من التعليل في كتابه في قضايا التفسير، والمعنى اللغوي، والقضايا الإعرابية والصرفية، ووجدت عنده العلة الجدلية التي تمثل العلة الغائية عند أرسطو، وهي تقتضي البحث وراء كل عناصر الظاهرة اللغوية من حيث علاقتها بالظواهر الأخرى، والعلة الغائية هي علة العلل، وهي أهم العلل الأرسطية وأكثرها شيوعاً^(٢).

٥. استعماله القياس الأرسطي، وقياس التمثيل في المنطق الأرسطي.

فالقياس النحوي الذي استعمله الرماني وغيره من النحويين هو ما يعرف بقياس التمثيل في المنطق الأرسطي حيث يعتمد الرماني إلى إثبات الحكم النحوي في الظاهرة لثبوته في ظاهرة مشابهة ثم يذكر ما اشتركا فيه ثم يثبت الحكم للمقيس بعد ثبوته في المقيس عليه، وكذلك استعمل الرماني القياس الأرسطي المتألف من مقدمات ونتيجة، والتسليم بهذه المقدمات يستلزم التسليم بالنتيجة، ومن أمثله قوله: «ويقال: لم جوزي ب(ما) ولم يجاز ب(كيف)؟ الجواب: لأن (ما) أمكن من (كيف) بأنها تكون معرفة ونكرة؛ لأنها للجنس، والجنس يصح فيه الأمران، و(كيف) لا تكون إلا نكرة؛ لأنها للحال، والحال لا تكون إلا نكرة؛ لأنها للفائدة، و(ما) للبيان عن متعلق الفائدة»^(٣).

- ظاهرة الاستطراد.

ومن مظاهر ذلك عنده: خروجه من المسألة التي يتحدث عنها إلى مسألة أخرى؛ ولذا

(١) الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ١٢٢.

(٢) تقويم الفكر النحوي ١٣٦، وقد سبق الحديث عن إكثاره من التعليل وتأثره فيها بالمنطق في الفصل السادس عند الحديث عن أثر المنطق على الاستدلال عنده.

(٣) الجامع ب/ ٧٧، وسبق الحديث عن هذا المثال والقياس الأرسطي عند الرماني في الفصل السادس

حوى تفسيره مختلف الفنون والعلوم فمثلاً في قوله تعالى: [أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ]^(١) بدأ تفسيرها بالحديث عن المعنى اللغوي لـ(اشترى) ونظائره وأضداده واشتقاقه والمعنى المجازي له، وذكر على ذلك أبياتاً، ثم استطرده بذكر ما ورد في القرآن من لفظ الشراء ومعانيها، ثم تحدث عن العلة الصوتية لضم واو الجماعة في (اشترى)، وذكر الأقوال في ذلك، ثم استطرده وتحدث عن بعض أحكام التقاء الساكنين^(٢).

وفي موضع آخر يستطرده في حديثه عن المعنى اللغوي فيتحدث عن لحن العامة، ومن ذلك قوله: ((الصَّمَمُ، والوَقْرُ، والثَّقْلُ في الأذن نظائر في اللغة، فأما الطَّرَشُ فأنكره أبو حاتم، وزعم أنه دخيل في اللغة، وأنه مما تلحن فيه العامة، وأنه لم يكفهم اللحن فيه حتى صرّفوه فقالوا: طَرَشَ يَطْرَشُ طَرَشًا))^(٣).

ويظهر الاستطراد كذلك في شواهد حيث وقف عندها، ووضّح غريبها، ويبيّن معناها، وربما أشار إلى مناسبة البيت، ورواياته^(٤).

ولعل الرماني لجأ إلى الاستطراد بسبب حرصه على الإفادة والاستقصاء، ومن أجل تحقيق الهدف الذي رامه في أول كتابه وهو الحديث عن كل ما يتعلق بعلوم القرآن.

(١) البقرة: ١٦.

(٢) الجامع م/ ١٤٩-١٥٢.

(٣) الجامع م/ ١٧٨، وانظر في استطراداته م/ ١٧، ١٩، ب/ ٥٨، ٦٣، ١٠٢.

(٤) الجامع م/ ٨٠، وانظر: م/ ١٠٢، ١٢٨، ١٧٦، ١٨٣.

الخاتمة

الخاتمة

- الحمد لله الذي يسر لي إخراج هذا البحث، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:-
- فهذه خاتمة الرسالة، وأسأل الله التوفيق والعون في تسجيل نتائج وتوصيات نافعة، حيث بدالي في نهاية المطاف أمور أبرزها:
- جهود الرماني في تفسير القرآن وإعرابه، وقيمة كتابه الذي فُقد أكثره.
 - أن تفسيره قائم على المأثور، حيث يذكر أقوال السلف، ثم يستنبط بعد ذلك من الآيات ما يؤيد مذهبه الاعتزالي.
 - عنايته بعلوم اللغة عامة، حيث كان الاتجاه اللغوي من الأسس التي قام عليها تفسيره، فتحدث عن المعنى اللغوي، ولغات العرب، والفروق اللغوية، وعني بالاشتقاق والتصريف وعلم البلاغة.
 - عنايته بالعامل النحوي، حيث حدّد العوامل وقدرها، وعيّن متعلق الجار والمجرور والظرف، وربط العامل بالمعنى التفسيري، وتحدث عن حذف المعمول وتقديمه، وعمل الحروف.
 - أنه من أوائل المفسرين الذين راعوا دلالة السياق، وأبرز ملامح هذه المراعاة: تأكيده مبدأ التماسك في القرآن وأنه كالسورة الواحدة، وحديثه عن المناسبة بين الآيات والسور، وللسياق كذلك أثر كبير عنده في الترجيح بين الأوجه الإعرابية، وفي بيان معاني الأدوات والحروف، وخروجها من معانيها الأصلية إلى معانٍ أخرى، وفي تقدير المحذوف.
 - أن اتجاهه إلى ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية نابعٌ من أمور أبرزها: توثيق معاهد الوصل بين الإعراب والمعنى، لأن الرماني له عناية بذكر الأقوال التفسيرية، فتعدّد الأعراب ناشئٌ من تعدد هذه الأقوال والآراء.
 - توسّع الرماني في الأعراب وأكثر من الاحتمالات، ومن أبرز أسباب ذلك أنه من علماء النحو وله نظر متمكن في الصنعة النحوية.
 - مخالفة القاعدة أو المعنى هما أبرز عوامل النقد الإعرابي عنده.

- ترجيحه بعض القراءات ترجيحاً لا يسقط الأخرى، واعتمد في المفاضلة بينها أسساً مرعية وهي الاعتداد بكثرة القراء، ومراعاة المعنى، والقاعدة النحوية، والجانب الصوتي.
- إجلاله القراءات القرآنية وتعظيمها، حيث أغلظ القول على من أنكر شيئاً منها، ووجّه القراءات التي خطأها من سبقه أو ضعف قارئها.
- لجوؤه إلى الشعر في تفسير كلام الله، وكثرة الشواهد اللغوية التي جاءت لبيان معنى أو إثبات أصل لغوي، وربما ذكر أكثر من شاهد على القضية الواحدة.
- عنايته بالتعليل، حيث اتخذ دليلاً وحجة له في آرائه وقواعده واختياراته، ثم إن طريقة السؤال والجواب التي اعتمدها في معالجة القضايا = منشؤها ميله للتعليل، وأكثر العلل التي وردت في كتابه هي من العلل الأولية (التعليمية).
- للرماني عناية كبيرة بالقياس، وقد ورد مصطلحه عنده بكثرة، والقياس عنده نوعان: قياس النصوص، وقياس الظواهر والأحكام.
- تأثرت علة وأقيسته بالمنطق، حيث استعان فيهما بألفاظ المنطق وكلياته، فاستعمل العلة الجدلية التي تمثل العلة الغائية عند أرسطو، وأكثر من القياس النحوي الذي يمثل قياس التمثيل في المنطق الأرسطي.
- احتكامه إلى مذهبه الاعتزالي في بعض توجيهاته الإعرابية، وقد تأوّل بعض معاني الأدوات والحروف لتقرير مبادئه ومعتقده.
- خلطه بين مصطلحات البصريين والكوفيين، ولعل هذا راجع إلى مصادرته التي استقى منها مادته الإعرابية حيث نقل عن الفراء والطبري، ونقل عن الأنخس والزجاج، وقد أبدع مصطلح (المسلطة)، وجعله أحد وجوه (ما).
- تأثره بمن قبله، وتعد كتب إعراب القرآن هي الأكثر تأثيراً عليه، وكان جهده في ذلك الموازنة والترجيح، واستنباط العلل والأحكام.
- تردد اسمه كثيراً في كتب المفسرين والمعرّبين فأفادوا منه ونقلوا آراءه وأعاريه، ومن اعتمد عليه اعتماداً كبيراً: أبو جعفر الطوسي، وابن فضال المجاشعي، والطبرسي.

- اعتداله في قبول الآراء ورفضها، فكان نقده موجَّهاً للرأي نفسه، ولم يتعرض لصاحب الرأي بشيء، وكان ليِّنَ العبارة في اعتراضاته.

- النزعة البصرية هي الغالبة عليه حيث صرح في أكثر من موضع بانتمائه إليهم، ولكنه مع ذلك لم يكن متعصباً لمذهبهم أو مبالغاً في تحطئة الكوفيين بل وافقهم في عددٍ غير قليل من المسائل التي حواها هذا الكتاب.

- اتسم أسلوبه بالتأثر بالمنطق، وسلك في عرض موضوعات الكتاب طريقة الفروض الجدلية فيذكر المسألة على شكل أسئلة يطرحها ثم يجيب عنها، واتسم أسلوبه كذلك بالاستطراد، فتجده يخرج من المسألة التي يتحدث عنها إلى غيرها.
ثم إني في نهاية المطاف أوصي بأمور:

١. دراسة منهجه في التفسير، ودراسة علوم القرآن التي ذكرها في كتابه، وتحقيق الأجزاء الموجودة من تفسيره تحقيقاً علمياً يوازي قيمته، فهو من المتقدمين الذي ينبغي أن يوقف عند كلامهم وتُحلَّل عبارتهم، ففي كتابه علمٌ غزير وفوائد جمة.

٢. كتابة دراسة وافية للمقارنة بين النحو النظري في كتبه وبين أعاريب كتابه (الجامع) للكشف عن مدى التوافق بين التنظير والتطبيق عنده.

٣. ينبغي لمن أراد أن يتصدى لتفسير القرآن أن يكون ذا دراية بالعربية نحواً و صرفاً وبلاغة ودلالة لما لها من أهمية كبيرة في توضيح كلام الله وتدبر معانيه، ومن يقرأ كتاب الرماني يدرك أثر الإعراب على تفسير كلام الله، فهو يعرب الآية بحسب الأقوال التفسيرية الواردة فيها.

وأخيراً أسأل الله العليّ القدير أن يكون هذا العمل قد آتى ثماره، وأسأله السداد والتوفيق فيه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ثبت المصادر والمراجع

ثبت المصادر والمراجع

- الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة.
- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، لأبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق إبراهيم عطوه عوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
- إبطال التأويلات لأخبار الصفات، للقاضي أبي يعلى الفراء (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق الدكتور محمد حمد النجدي، دار إيلاف، الكويت.
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، للدكتور أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، مصر.
- اتجاهات البحث في قضية الإعراب عند اللغويين العرب المحدثين، لخالد بن صالح الحجيلان، رسالة ماجستير في كلية الآداب، جامعة الملك سعود.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد بن محمد البناء (ت ١١٧هـ)، تحقيق أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط ١، ١٤٢٦هـ.
- أثر السياق في توجيه المعنى في تفسير التحرير والتنوير، للدكتور إبراهيم إبراهيم سيد أحمد، دار المحدثين، القاهرة، ط ١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات الكريم، للدكتور محمد عبد الله السيف، دار التدمرية، ط ١، ١٤١٩هـ-٢٠٠٨م.
- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، للدكتور: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة علي الصباح للنشر، الكويت، ط ٢، ١٩٧٨م.
- إحياء النحو، لإبراهيم مصطفى (ت ١٣٨٢هـ)، القاهرة، ط ٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- أدب الكاتب، لابن قتيبة (ت ٢٧٦)، تحقيق الدكتور محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الأزهية في علم الحروف، لأبي الحسن المروي (ت ٤١٥هـ)، تحقيق الدكتور عبد المعين الملوحي، ط ٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- أسباب النزول، لأبي الحسن الواحدي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق عصام الحميدان، دار الإصلاح، الدمام، ط ٢، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- أسرار البلاغة، لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، جدة، ط ١، ١٩٩١م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- أسلوب التعليل في اللغة العربية، لأحمد خضير عباس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون، لعبد اللطيف زاده (ت ٩٦٨هـ)، تحقيق الدكتور محمد التونجي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي اليماني (ت ٧٤٣هـ)، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت (٢٤٤هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ١٩٤٩م.
- الأصمعيات، لعبد الملك بن قريب الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط ٥، بيروت.
- أصول التفكير النحوي، للدكتور علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط ٢٠٠٧م.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط ٥، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- الأصول في النحو، أبو بكر ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الإضاءة في أصول القراءة، للشيخ علي بن محمد الضباع، المكتبة الأزهرية، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.
- إعراب القرآن، لذكريا الأنصاري، (ت ٩٢٦هـ)، تحقيق محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج (وهو لجامع العلوم الباقولي)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط٤، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- إعراب النص -دراسة في إعراب الجمل التي لا محل لها من الإعراب-، للدكتور حسني عبد الجليل يوسف، دار الآفاق العربية، القاهرة، د.ت.
- الإعراب والاحتجاج للقراءات في تفسير القرطبي، لسيد عبد القادر بن محمد محمود الطفيل، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط٢، ١٤٢٩هـ-١٩٩٩م.
- الإعراب والبناء دراسة في نظرية النحو العربي، للدكتور جميل علوش، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- الأعلام، لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- أعمال ندوة الإعراب -المفهوم والمنهج- منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، ١٩٩٧م.
- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس وآخرين، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

- الإغفال، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، أبوظبي، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، للدكتور فاضل مصطفى الساقى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- الإقناع في القراءات السبع، لابن الباذش (ت ٥٤٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد المجيد قطامش، مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى، المنسوب لأبي الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق الدكتور فتح الله صالح علي المصري، دار الوفاء، مصر، ط ٢، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- الألفاظ المترادفة للرماني، للدكتور حمد حسن عواد، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ع ٤٤، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
- الألفاظ المستعملة في المنطق، لأبي نصر الفارابي (ت ٣٣٩هـ)، تحقيق محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، ط ٢.
- أمالي ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي (ت ٤٠٠هـ)، تحقيق أحمد أمين و أحمد الزين، دار مكتبة الحياة.
- إنباه الرواة في أنباه النحاة، للقفطي (ت ٦٢٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن ولاد (ت ٣٣٢هـ)، تحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- الأنساب، للسمعاني (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، مكتبة الآداب، القاهرة.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور كاظم المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ق ٦هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط ٥، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون العراقية، بغداد.
- الإيضاح في علوم البلاغة، للخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، لإسماعيل باشا، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ١٣٩٠هـ / ١٩٧١م.
- بديع القرآن، لابن أبي الإصبع المصري (ت ٦٥٤هـ)، تحقيق حفني محمد شرف، نهضة مصر للنشر.
- البرهان في علوم القرآن، للزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار عالم الكتب، الرياض، ط ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبي (ت ٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧م.
- بغية الوعاة في طبقات الغويين والنحاة، للسيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

- البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري، للدكتور محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- بناء الجملة العربية، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- البيان والتبيين، للجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٧، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- البيان في روائع القرآن، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، للدكتور عبد الكريم محمد الأسعد، دار العلوم، الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٣م.
- تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة، ط ٤.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي (ت ٤٠٣هـ)، الدار المصرية، ط ١٩٦٦م.
- تاريخ العلماء النحويين، للقاضي المفضل بن محمد بن مسعر (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للنشر، مصر، ط ٢، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- تاريخ النقد العربي من الجاهلية حتى نهاية القرن الثالث، للدكتور داود سلوم، مطبعة الإيمان، بغداد، ١٩٦٩م.
- تأويل الشعر قراءة أدبية في فكرنا النحوي، للدكتور مصطفى السعدني، منشأة المعارف، الإسكندرية، ط ١٩٩٢م.
- التأويل اللغوي في القرآن الكريم، للدكتور حسين حامد الصالح، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- التبصرة في القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور محمد غوث الندوي، الدار السلفية، الهند، ط ٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، بيت الأفكار الدولية، الرياض.

- التبيان في أيمان القرآن، لابن القيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق عبد الله بن سالم البطاطي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٢٩هـ.
- التبيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- التحرير والتنوير (تفسير ابن عاشور)، لمحمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) مؤسسة التاريخ، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- التحليل النحوي عند ابن هشام، للدكتور عبد الحميد مصطفى السيد، (مجلة البلقاء، مج ٢، ع ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م).
- التذكرة في القراءات، لأبي الحسن طاهر بن غلبون (ت ٣٩٩هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم، دار الزهراء، القاهرة، ط ٢، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق، لمحمد نور الدين المنجد، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للفاضلي عياض (ت ٥٤٤هـ)، تحقيق عبد القادر الصحري وآخرين، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط ٢، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.
- تصحيح التصحيف وتحريم التحريف، لخليل بن أبيك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق السيد الشراوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٤م.
- التضمنين النحوي في القرآن الكريم، للدكتور محمد نديم فاضل، دار الزمان، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).
- تطور المصطلح البصري من سيويه حتى الزمخشري، للدكتور يحيى عطية عبابنة، عالم الكتب الحديث، عمان، ط ١، ٢٠٠٦م.

- تعدد الأوجه الإعرابية، للدكتور محمود حسن الجاسم، دار النمير، دمشق، ط١، ٢٠٠٧م.
- تعدد أوجه الإعراب في القرآن الكريم، للدكتور عبد الله علي محمد الهنادوه، رسالة دكتوراه في كلية الآداب، جامعة صنعاء، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- تعلق شبه الجملة في الجملة العربية، لعبد العزيز بن أحمد المنيع، رسالة ماجستير في كلية الآداب، جامعة الملك سعود.
- التفسير البسيط، لأبي الحسن الواحدي (ت٤٦٨هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.
- تفسير ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأنديسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- تفسير البغوي (معالم التنزيل)، للإمام البغوي (٥١٦هـ)، تحقيق محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة، الرياض، ط١٤٠٩هـ.
- تفسير الراغب الأصفهاني، تحقيق الدكتور عادل بن علي الشدي، مدار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- تفسير الرماني (ت٣٨٤هـ)، الجزء السابع من الكتاب، مصورة عن نسخة مكتبة باريس ذات الرقم (٦٥٢٣).
- تفسير الرماني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق الدكتور خضر محمد نبها، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٩م - وهو تحقيق للجزء الموجود من نسخة مكتبة المسجد الأقصى -.
- تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق أحمد السيد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.

- تفسير الفخر الرازي المشهور بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي (ت ٦٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- تفسير القرآن العزيز، لابن أبي زمنين (ت ٣٩٩هـ)، تحقيق حسين بن عكاشة ومحمد بن مصطفى الكنتز، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- التفسير الكبير للرماني لذكريا سعيد علي، (مجلة عالم الكتب، مج ١٤، ع ٢، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م).
- التفسير اللغوي للقرآن الكريم، للدكتور مساعد بن سليمان الطيار، دار ابن الجوزي، الرياض، ط ٢، ١٤٢٧هـ.
- التفسير والمفسرون، للدكتور محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٧، ٢٠٠٠م.
- التكملة، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار القضاعي (ت ٦٥٨هـ)، المطبعة الشرفية، الجزائر، ط ١٣٣٧هـ / ١٩١٩م.
- التمام في تفسير أشعار هذيل، لابن حني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق أحمد ناجي القيسي وخديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، د. ت.
- التناسب البياني في القرآن، لأحمد أبو زيد، جامعة محمد الخامس، الرباط، ط ١٩٩٢م.
- تنبيه الألباب على فضائل الإعراب، للشنتريني (ت ٥٤٩هـ)، تحقيق الدكتور معيض بن مساعد العوفي، دار المدني، جدة، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
- تنزيه القرآن عن المطاعن، للقاضي عبد الجبار بن أحمد (ت ٤١٥هـ)، تحقيق دار النهضة الحديثة، بيروت.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق محمد علي النجار وعبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- توجيه اللمع، لابن الخباز (ت ٦٣٩هـ)، تحقيق الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية، للدكتور عبد العزيز بن علي الحربي، دار ابن حزم، الرياض، ط ١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- التوقيف على مهمات التعاريف، للشيخ عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق أوتو يرتزل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- الثقافة المنطقية في الفكر النحوي، للدكتور محيي الدين محسب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري (ت ٤٩٠هـ)، تحقيق الدكتور محمد خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد المحسن بن عبد الله التركي، دار هجر، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق عبد الرحيم الطرهوني، والدكتور يحيى مراد، دار الحديث، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- الجامع لشعب الإيمان، للبيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.
- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، للحميدي (ت ٤٨٨هـ)، الدار المصرية للتأليف، ١٩٦٦م.
- الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- جمهرة أشعار العرب، لأبي زيد بن أبي الخطاب القرشي (ق ٦)، تحقيق علي محمد البجاوي، د.ت.
- جمهرة اللغة، لأبي بكر ابن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق الدكتور رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- الجهمية والمعتزلة: نشأتهما وأصولهما ومناهجهما، للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- حاشية الشمني على مغني اللبيب، المطبعة البهية، مصر.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحلیم النجار، وعبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣.
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- حجة القراءات، لأبي زرعة (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٥، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، دار المأمون، دمشق، ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، للقاضي زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- الحدود، لأبي الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق بتول قاسم ناصر، (مجلة المورد، ٢٣، ١٤، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م).
- الحلل في إصلاح الخلل الواقع بالجمال، لابن السيد البطلوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت.
- الحماسة البصرية، لعلي بن أبي الفرج البصري (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق الدكتور عادل جمال سليمان، وزارة الأوقاف، القاهرة، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٧م.
- الحيوان، للجاحظ (ت ٢٥٠هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٦هـ-١٩٦٧م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة.
- خصائص التراكيب، للدكتور محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣.
- الخطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النص والسياق، للدكتورة خلود العموش، عالم الكتب الحديثة، عمّان، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- الدراسة الإحصائية للأسلوب للدكتور سعد مصلوح (عالم الفكر، مج٢٠، ع٣-٤).
- دراسات في علم اللغة، للدكتور كمال بشر، دار المعارف، القاهرة، ط٩، ١٩٨٦.
- دراسات في النحو القرآني، للدكتور عبد الجبار فتحى زيدان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٦م.
- دراسة النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء، للدكتور المختار أحمد ديرة، دار قتيبة، دمشق، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- الدرس النحوي عند ابن الأنباري، للدكتور جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ط٣، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- دلائل النبوة لأبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق الدكتور عبد المعطي قلنجي، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- دلالة الإعراب لدى القدماء، للدكتورة بتول قاسم ناصر، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط١، ١٩٩٩م.
- دلالة السياق، للدكتور ردة الله الطلحي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٤هـ.
- دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتلقيدها، لطيفة إبراهيم النجار، دار البشر، عمّان، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة الدكتور كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ط١٢.
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق الدكتور محمد حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١.

- ديوان أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩هـ)، صنعة أبي سعيد السكري (ت ٢٩٠هـ)، تحقيق محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ديوان أبي النجم العجلي (ت ١٣٠هـ)، تحقيق الدكتور محمد أديب عبد الواحد، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق الدكتور ياسين الأيوبي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط ٣.
- ديوان الحماسة، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١هـ)، تحقيق أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، تحقيق عبد العزيز الميمني، الدار القومية، القاهرة، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.
- ديوان ذي الرمة، بشرح الخطيب التبريزي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- ديوان شعر الحادرة، إملاء محمد بن العباس اليزيدي، تحقيق ناصر الدين الأسد، (مجلة المخطوطات العربية، مج ١٥، ج ٢).
- ديوان شعر مسكين الدارمي (ت ٨٩هـ)، تحقيق كارين صادر، دار صادر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م.
- ديوان شعر المثقب العبدى، تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، ط ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق وشرح أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ديوان العجاج برواية الأصمعي (ت ٩٠هـ)، تحقيق الدكتور عزة حسن، بيروت، دار الشرق، د. ت.
- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ١، ١٩٩٥م.
- الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، لابن الطراوة النحوي (ت ٥٢٨هـ)، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- رسالتان في النحو: الحلل في الكلام على الجمل، التبيان في تعيين عطف البيان، لأبي العباس الأصبحي العنابي (ت ٧٧٦هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عباة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق الدكتور عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، ط ٩.
- رسالة في جمل الإعراب، لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق الدكتور سهيرة خليفة، ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن نور المالقي (٧٠٢هـ)، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، للدكتور مازن المبارك، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٤م.
- رموز الكنوز في تفسير الكتاب العزيز، لعز الدين الرسعني (ت ٦٦١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨.
- رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، للدكتور حسن خميس الملخ، دار الشروق الأردن، ط ١، ٢٠٠٧م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين الألوسي (ت ١٣٧٠هـ)، دار إحياء التراث، بيروت.
- الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، لأبي القاسم السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق مجدي بن منصور الشورى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، للخوانساري الأسبھاني (ت ١٢٧٢هـ)، الدار الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

- السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٣.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق الدكتور حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، لمحمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢١هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط ٢، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- السياق القرآني وأثره في التفسير دراسة نظرية وتطبيقية من خلال تفسير ابن كثير، للباحث عبد الله الرحمن بن عبد الله المطيري، رسالة ماجستير في جامعة الملك سعود.
- سير أعلام النبلاء، للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
- الشاهد الشعري النحوي عند الفراء في كتابه معاني القرآن، للباحث عبد الهادي كاظم كريم الحربي، رسالة ماجستير في كلية التربية في جامعة بابل بالعراق.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، ومحمد الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
- شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد السُّكْرِي (ت ٣٧٥هـ)، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ)، تحقيق الدكتور عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٣، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.
- شرح الأصول في النحو لأبي الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق نصّار محمد حميد الدين، رسالة ماجستير في جامعة أم القرى.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد، دار الجيل، بيروت، ط ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- شرح التسهيل، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، ط ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

- شرح التسهيل (القسم النحوي)، للمرادي (٥٧٤٩هـ)، تحقيق محمد عبد النبي عبيد، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة، تحقيق الدكتور إحسان عباس، وزارة الإرشاد والأبناء، الكويت، ط١٩٦٢م.
- شرح ديوان الحماسة، لأبي علي المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- شرح ديوان الفرزدق، شرحه إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق الدكتور حسن بن محمد الحفظي، والدكتور يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز الدمشقي (ت ٧٩٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، شرحه محمد مصطفى قوجوي (ت ٩٥٠هـ)، تحقيق إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١٨٤١٨هـ-١٩٩٧.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق الدكتور سيف بن عبد الرحمن العريفي، رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق الدكتور صالح بن عبد العزيز العبد اللطيف، رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم يوسف شيبه، رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، مطبعة السعادة، مصر، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

- شرح اللمع، لابن برهان العكبري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق الدكتور فائز فارس، الكويت، ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- شرح اللمع، للباقولي الأصفهاني (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم بن محمد أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد الحسن العسكري (ت ٣٨٢هـ)، تحقيق عبد العزيز أحمد، مكتبة مصطفى الباي الحلبي، القاهرة، ط ١، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.
- شرح المفصل، لابن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، عام الكتب، بيروت.
- شرح المقرَّب المسمى ب(التعليقة)، لابن النحاس الحلبي (ت ٦٩٨هـ)، تحقيق الدكتور خيرى عبد الرحمن عبد اللطيف، دار الزمان، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- شرح الهداية، لأبي العباس المهدي (ت ٤٤٠هـ)، تحقيق الدكتور حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٥هـ.
- شرح الوافية نظم الكافية، لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق الدكتور موسى بنّاي العليلي، مطبعة الآداب، النجف، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- شعر الأحوص الأنصاري (ت ١٠٥هـ)، جمع وتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مطبعة النعمان، النجف، ط ١٣٨٨هـ-١٩٦٩م.
- الشعر والشعراء، لابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط ٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- شعر عبد الله بن الزبيرى (ت ١٥هـ)، جمعه الدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- شعر عبد الله بن همام السلوي (ت ٧٢هـ)، جمعه وليد محمد السراقبي، مركز جمعة الماجد، دبي، ط ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- شعر عمر بن أحمد الباهلي، جمعه الدكتور حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه مطاع الطرايشي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- شعر المتوكل الليثي (ت ٨٥هـ)، جمعه الدكتور يحيى الجبوري، مكتبة الأندلس، بغداد.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، لابن القيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق الحساني حسن عبد الله، دار التراث، القاهرة.
- الشكل والدلالة، للدكتور عبد السلام السيد حامد، دار غريب، القاهرة، ط ٢٠٠٢م.
- الصحابي في فقه اللغة، لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الصحاح، لإسماعيل الجوهري (ت ٣٩٦هـ)، دار المعرفة، بنان، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- الصلة، لابن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط ١، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م.
- الصورة والصورورة - بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي، للدكتور نهاد الموسى، دار الشروق، عمّان، ط ١، ٢٠٠٣م.
- ضحى الإسلام، لأحمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود شكري الألويسي (ت ١٣٧٠هـ)، تحقيق محمد بهجة الأثري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط ١، ١٩٨٠م.
- الضرورة الشعرية في النحو العربي، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة دار العلوم.
- الطارقية في إعراب ثلاثين سورة من المفصل، لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق الدكتور محمد فهمي عمر، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي (٢٣١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
- طبقات القراء، للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور أحمد خان، مركز الملك فيصل، الرياض، ط ٢، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- طبقات المعتزلة، لأحمد بن يحيى بن المرتضى (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق سوسنة ديفلد، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

- طبقات المفسرين، للأدنه وي (من علماء القرن الحادي عشر)، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
- طبقات المفسرين، للداودي (٩٤٥هـ)، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٥هـ / ١٩٩٤م.
- طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر الزبيدي (٣٧٩هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٢.
- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، للعلوي اليمني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ظاهرة الاشتغال في العربية، لجهاد يوسف العرجا، رسالة ماجستير في كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي، للدكتور أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط٢٠٠٠م.
- ظاهرة التأويل في الدرس النحوي، للدكتور عبد الله بن حمد الخثران، النادي الأدبي، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، للدكتور السيد أحمد عبد الغفار، دار الرشيد، الرياض، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، للدكتور طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط١٩٩٨م.
- العبر في أخبار من غبر، للذهبي (٧٤٨هـ)، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
- العربية والوظائف النحوية، للدكتور ممدوح عبد الرحمن الرمالي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٦م.
- العلامة العربية في الجملة بين القديم والحديث، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ط٢٠٠١م.
- العلة النحوية، للدكتور مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٤م.

- علل النحو، لأبي الحسن الوراق (ت ٣٢٥هـ)، تحقيق الدكتور محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- علم إعراب القرآن الكريم، للدكتور يوسف العيساوي، دار الصميعة، الرياض، ط ١، ١٤٢٨هـ.
- علم الدلالة، للدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط ٥، ١٩٩٨م.
- علم القراءات: نشأته وأطواره وأثره في العلوم الشرعية، للدكتور نبيل بن محمد آل إسماعيل، مكتبة التوبة، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، للدكتور محمود السعران، دار الفكر العربي، مصر، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، للدكتورة نادية رمضان النجار، (علوم اللغة، مج ٩، ع ٢، ٢٠٠٦م).
- علم المنطق للدكتور أحمد السيد علي رمضان، مطبعة أضواء المنتدى، الرياض، ١٤٢٦هـ.
- علم المنطق، للدكتور أحمد عبده خير الدين، ط ١٩٣٠م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- العنوان في القراءات السبع، لإسماعيل بن خلف (ت ٤٥٥هـ)، تحقيق الدكتور زهير زاهد، والدكتور خليل العطية، دار عصمي، القاهرة.
- العوامل المئة النحوية في أصول علم العربية، لعبد القاهر الجرجاني (٤٧١هـ) مع شرح خالد الأزهرى، تحقيق الدكتور البدر اوي زهران، دار المعارف، القاهرة، ط ٢.
- العين، للخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- عيون الأخبار، لابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق الدكتور محمد الإسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الغاية في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت ٣٨١هـ)، تحقيق الدكتور محمد غياث الجنباز، مطابع العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- غرائب التفسير وعجائب التأويل، لمحمود بن حمزة الكرمانى (بعد سنة ٥٠٠ هـ)، تحقيق الدكتور شميران سركال العجلي، دار القبلة، جدة، ط١، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨ م.
- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)، تحقيق الدكتور حسين محمد شرف، وعبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤ م.
- فتنة النص - بحوث ودراسات نصية-، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٨ م.
- الفرق بين الفرق، لعبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ) تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٥، ١٤٠٢ هـ-١٩٨٢ م.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمتعب حسين بن أبي العزهمداني (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق الدكتور محمد حسن النمر، دار الثقافة، الدوحة، ط١، ١٤١١ هـ-١٩٩١ م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيده، لصلاح الدين العلائي (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق الدكتور حسن الشاعر، دار البشير، ط١، ١٤١٠ هـ-١٩٩٠ م.
- فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)، تحقيق مروان العطية وآخرين، دار ابن كثير، دمشق.
- الفكر النحوي عند العرب، للدكتور عبد الله الجبوري، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٣ م.
- الفهرست، لابن النديم (ت ٤٣٨ هـ)، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م.
- فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم، أعده مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤ هـ.
- الفوائد الضيائية على متن الكافية في النحو (شرح ملا جامي)، تحقيق أحمد عناية وعلي مصطفى، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٣٠ هـ-٢٠٠٩ م.
- في أصول إعراب القرآن، للدكتور هاني الفرنواني، دار الوفاء، الإسكندرية، ط١، ٢٠٠٦ م.
- في العلة وأصول اللغة والنحو، للدكتور سعيد شنوقة (مجلة عالم الفكر، مج٣٦، ع١٤).

- في علوم القراءات، للدكتور السيد رزق الطويل، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- في القراءات القرآنية، للدكتور أحمد شكري، دار العلوم، عمّان، ط ١، ٢٠٠٦م.
- القاعدة النحوية: تحليل ونقد، للدكتور محمود حسن الجاسم، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- قضايا اللغة في كتب التفسير، للدكتور الهادي الجطلاوي، كلية الآداب، تونس، ط ١، ١٩٩٨م.
- القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، عالم الكتب، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- القواعد والإشارات في أصول القراءات، للقاضي أحمد الحموي (ت ٧٩١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الكريم بن محمد بكار، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- القياس في النحو، للدكتورة منى إلياس، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٧م.
- القياس في النحو العربي، للدكتور سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمّان، ط ١، ١٩٩٧م.
- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، لمحمد عاشور السويح، الدار الجماهيرية، بنغازي، ط ١، ١٣٩٥هـ - ١٩٨٦م.
- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٨هـ.
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، لأبي بكر ابن إدريس (من علماء القرن الرابع الهجري)، تحقيق الدكتور عبد العزيز الجهني، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
- كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي، تحقيق الدكتور علي دحروج، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.
- الكشاف، الزمخشري، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م).
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة (١٠٦٧هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط ٥، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- كشف المشكلات وإيضاح العضلات، لجامع العلوم الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق الدكتور محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط ١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدة اليميني (ت ٥٩٩هـ)، تحقيق الدكتور هادي عطية الهلالي، دار عمار، عمّان، ط ١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- الكشف والبيان في تفسير القرآن، لأبي إسحاق الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- الكشف والبيان في تفسير القرآن، لأبي إسحاق الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- الكليات، لأبي البقاء الكفوي (١٠٤٩هـ)، تحقيق الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.
- الكنز في القراءات العشر، لابن الوجيه الواسطي (ت ٧٤٠هـ)، تحقيق هناء الحمصي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- اللآلئ في شرح أمالي القاضي، لأبي عبيد البكري (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
- اللامات، لأبي القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الحنبلي (ت ٨٨٠هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار المعارف، القاهرة.
- لطائف الإشارات لفنون القراءات، لشهاب الدين القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، تحقيق عامر السيد عثمان، والدكتور عبد الصبور شاهين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، ط ١، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- اللغة الشعرية عند النحاة، للدكتور محمد عبدو فلفل، دار جرير، عمّان، ط ١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

- اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- اللغة والمعنى والسياق، لجون لاينز، ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١٩٨٧م.
- اللمع، لابن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- لمع الأدلة، لأبي البركات الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، للدكتور عبده الراجحي، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرّة المضوية في عقيدة الفرقة المرضية، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية، للدكتور زهير عبد المحسن سلطان، جامعة قاريونس، بنغازي، ط ١، ١٩٩٤م.
- المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت ٣٨١هـ) تحقيق سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، لسيف الدين الأمدي (ت ٦٣١هـ)، تحقيق الدكتور حسن محمود الشافعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، لضياء الدين بن الأثير، تحقيق الدكتور أحمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط ٢.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، (ت ٢١٠هـ)، تحقيق الدكتور فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٦.
- مجمع البيان لعلوم القرآن، للطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، حققه أبو عبد الله آل زهوي، المركز الثقافي اللبناني، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمعها عبد الرحمن بن محمد بن قاسم.

- المجيد في إعراب القرآن المجيد، للصفاسي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق موسى محمد زين، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط ١، ١٤٠١هـ-١٩٩٢م.
- المحتسب، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحلیم النجار، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ)، تحقيق المجلس العلمي بفاس، المغرب، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- مختصر في شواذ القرآن (من كتاب البديع) لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، عالم الكتب، بيروت.
- المخصص، لابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٧.
- مدخل إلى المنطق الصوري، للدكتور محمد مهران، دار الثقافة، القاهرة، ط ١٩٩٤م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، لمهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- مذكرة المنطق، للدكتور عبد الهادي الفضلي، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، إيران، ط ١٤٠٩هـ.
- مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق الدكتور محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- مراعاة المخاطب في النحو العربي، للدكتورة بان الخفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٨م.
- المرتجل، لابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ)، تحقيق الدكتور علي حيدر، طبعة دمشق، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لأبي شامة المقدسي (ت ٦٦٥هـ)، تحقيق الدكتور وليد الطبطبائي، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت، ط ٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلى البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، د. ت.

- مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي، للدكتور محمد بن عبد الله السبيهي،
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور حسن هنداي، كنوز إشبيلية،
الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور صلاح الدين عبد
الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ط١٩٨٣م.
- المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق الدكتور شريف عبد الكريم النجار، دار عمار،
عمّان، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، جامعة أم
القرى، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- المستدرك على الصحيحين، للحافظ الحاكم، دار الحرمين للنشر، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ.
- مسند الإمام أحمد، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ.
- المستصفي من علم الأصول، لأبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق الدكتور حمزة بن زهير حافظ، مكتبة
المدينة المنورة، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب (ت٤٣٧هـ)، تحقيق ياسين محمد السواس، دار اليمامة، دمشق،
ط٣، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- المصاحف، لابن أبي داود بن الأشعث السجستاني (ت٣١٦هـ)، تحقيق الدكتور محب الدين عبد السبحان
واعظ، دار البشائر، بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، لأحمد محمد الفيومي (ت٧٧٠هـ)، تحقيق مصطفى السقا،
مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- مصطلح الإعراب في معانيه المختلفة، للدكتور فخر الدين قباوة، (مجلة علوم اللغة، مج٩، ع١).
- مصطلح الخروج عند الكوفيين، للدكتور سيف بن عبد الرحمن العريفي، (مجلة جامعة الإمام محمد بن
سعود الإسلامية، ٩٤، ١٤٢٩هـ).

- مصطلحات الدلالة العربية، للدكتور جاسم محمد عبد العُبود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- المصطلح النحوي وأصل الدلالة، للدكتور رياض عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠١٠م.
- المصنف، لابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق حمد بن عبد الله الجمعة ومحمد بن إبراهيم اللحيان، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- معاني الحروف المنسوب للرماني: تحقيق اسمه ونسبته إلى المجاشعي، للدكتور سيف بن عبد الرحمن العريفي، (مجلة عالم الكتب، مج ٢٣، ع ٥-٦، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م).
- معاني القراءات، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق الدكتور عيد مصطفى درويش، والدكتور عوض القوزي، ط ١، ١٤١٢هـ-١٩٩١هـ.
- معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تحقيق الدكتورة هدى محمود قرّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاني ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار السرور.
- معاني القرآن في التراث العربي، للدكتور منير جمعة، بلنسية للنشر، القاهرة، ط ١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (ت ٣١٠هـ)، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- معاني النحو، للدكتور فاضل السامرائي، شركة العاتك، القاهرة.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب، بيروت، ط ١، ١٣٩٣م.
- معجم الشعراء، للرمزباني (٣٨٤هـ)، تحقيق الدكتور فاروق اسليم، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- المعجم الفلسفي، للدكتور جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ١٩٨٢م.
- معجم القراءات، للدكتور عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة (١٤٠٨هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- المعجم الوسيط، أصدره مجمع اللغة العربية، المكتبة الإسلامية، استانبول.
- المغرب من الكلام الأعجمي، لأبي منصور الجواليقي (ت ٥٤٠هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م
- المعنى والأعراب عند النحويين ونظرية العامل، لعبد العزيز عبده أبو عبد الله، ليبيا، ١٩٨٢م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٩١٤هـ / ١٩٩٨م.
- مفاتيح العلوم، للخوارزمي (ت ٣٨٧هـ)، تحقيق الدكتور عبد الأمير الأعسم، دار المناهل، بيروت، ط ١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
- مفتاح العلوم، لأبي يعقوب السكاكي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- المفصل في علم النحو للزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، دار عمار، الأردن، ط ١، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- المفضليات، للمفضل بن محمد الضبي (ت ١٧٨هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط ٦، طبعة بيروت.
- مفهوم السياق وأنواعه ومجالاته وأثره في العلاقات الدلالية والأسلوب (علوم اللغة، مج ٦، ع ٤، ٢٠٠٣م).
- المقابسات، لأبي حيان التوحيدي (ت ٤٠٠هـ)، تحقيق حسن السندوبي، دار سعاد الصباح، الكويت، ط ٢، ١٩٩٢م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٠هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ١، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.

- مقالات في تاريخ النقد الأدبي، للدكتور داود سلوم، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، دار الرشيد للنشر، ط١، ١٩٨١م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، تحقيق الدكتور كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.
- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بوزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- مقدمة ابن خلدون، تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، ط ٢٠٠٦م.
- المقرب، لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، ط ١، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- المقنع في رسم مصاحف أهل الأمصار، لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق محمد الصادق القمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- الملل والنحل، لأبي الفتح الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، تحقيق: أمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، دار المعرفة، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي (ت ٩٦٦هـ)، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط ١، ١٩٩٦م.
- من أسباب اختلاف المفسرين المتعلقة بمرجع الضمير، للدكتور صالح بن ناصر الناصر، (مجلة الحكمة، ع ٣٤، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
- مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزرقاني (ت ١١٢٢هـ)، تحقيق فؤاد أحمد زمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا وأخيه مصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م.
- منتهى الطلب من أشعار العرب، لمحمد بن المبارك بن ميمون (ت ٥٨٩هـ)، تحقيق الدكتور محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٩م.
- منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، مكتبة المقدسي، القاهرة، ط ١٣٥٠هـ.

- المنصف، لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، ط ١، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م
- منطق أرسطو، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط ١، ١٩٨٠هـ.
- المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، للدكتور علي سليمان النشار، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ٢٠٠٠م.
- المنطق القديم - عرض ونقد-، للدكتور محمود محمد مزروعة، مكتبة كنوز المعرفة، جدة، ط ٣، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- من قضايا اللغة والنحو، علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
- منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط ١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- منهج الزمخسري في تفسير القرآن، للدكتور مصطفى الصاوي الجويني، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٨م.
- منهج السياق في فهم النص، للدكتور عبد الرحمن بودرع، ضمن سلسلة كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، (ع ١١١، محرم ١٤٢٧هـ).
- منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات ولها، للدكتور إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط ١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- المنية والأمل، للقاضي عبد الجبار (ت ٤١٥هـ) جمعه أحمد بن يحيى بن المرتضى، تحقيق الدكتور عصام الدين محمد علي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٨٥م.
- الموسوعة القرآنية المتخصصة، إعداد المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط ١٤٢٧هـ.
- الموضح في وجوه القراءات وعللها، لابن أبي مريم الفارسي (ت ٥٦٥هـ)، تحقيق عمر الكبيسي، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ط ١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
- نتائج الفكر، لأبي القاسم السهيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بَرْدِي (ت ٨٧٤هـ)، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م.
- نحو التيسير-دراسة ونقد منهجي-، للدكتور أحمد عبد الستار الجوّاري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ط ٢، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- النحو العربي والدرس الحديث، للدكتور عبده الراجحي، دار النهضة، بيروت، ١٩٧٩م.
- النحو الوافي، لعباس حسن.
- النحو والسياق الصوتي، للدكتور أحمد كشك، دار غريب، القاهرة، ط ١، ٢٠١٠م.
- النحو وكتب التفسير، للدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة، المنشأة العربية، ليبيا، ط ١، ١٩٨٠م.
- النزعة المنطقية في النحو العربي، للدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات، الكويت، ط ١، ١٩٨٢م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١٨٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
- نزهة الطرف في أحكام الجار والمجرور والظرف، للأخفش الصنعاني تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان، (مجلة معهد المخطوطات العربية، مج ٣٩، ٢٤).
- نسبة الحجّة لابن خالويه افتراء عليه، للدكتور صبحي عبد المنعم، (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٤٨، ج ٣، ٦٤٥-٦٧١).
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق علي بن محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، للدكتور مصطفى حميدة، مكتبة لبنان، بيروت.
- النظام النحوي في القرآن الكريم، للدكتور عبد الوهاب حسن محمد، دار صفاء، عمّان، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- نظرات في التراث اللغوي العربي، للدكتور عبد القادر المهيري، دار الغرب، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
- نظرات في كتاب معاني القرآن للفراء، للدكتور إبراهيم محمد عبد الله، (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج ٧٨، ج ٢).

- نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، للدكتور محمد صلاح الدين بكر، (حوليات كلية الآداب، الحولية الخامسة، ١٤٠٤هـ).
- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، للدكتور حسن خميس الملخ، دار الشروق، نابلس، ط١، ٢٠٠٠م.
- نظرية السياق القرآني، للدكتور عبد الفتاح محمود، دار وائل، عمّان، ط١، ٢٠٠٨م.
- نظرية العامل في النحو العربي، للدكتور مصطفى بن حمزة، مطابع النجاح، الدار البيضاء، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- نظرية المعنى في الدراسات النحوية، للدكتور كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء، عمّان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- نظرية نحو النص عند المفسرين، للدكتور مصطفى أحمد عبد العليم بخيت، (مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، ع٣٢، رمضان ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
- النكت في إعجاز القرآن، لأبي الحسن الرماني (ت٣٨٤هـ)، مجموعة مع ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله أحمد، والدكتور محمد زغلول سلام، دار المعارف، القاهرة، ط٤.
- النكت في القرآن لابن فضال المجاشعي (ت٤٧٩هـ)، تحقيق الدكتور إبراهيم الحاج علي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.
- النكت والعيون (تفسير الماوردي)، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (٤٥٠هـ)، تحقيق السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، بيروت، دار الكتب العلمية.
- نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري التلمساني (ت١٠٤١هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- النقد اللغوي حتى نهاية القرن السابع الهجري، للدكتور نعمة رحيم العزاوي، وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري، للباحث سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، رسالة ماجستير في كلية التربية في جامعة ديالى في العراق.

- النهاية في شرح الكفاية، لابن الخباز النحوي (ت ٦٣٩هـ)، تحقيق الدكتور عبد الجليل محمد العبادي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة.
- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق مجموعة من الباحثين في رسائل علمية، جامعة الشارقة، الشارقة، ط ١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١٩٥١م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- الوافي بالوفيات، للصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق أحمد الأناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- الوظائف الدلالية للجملة العربية، للدكتور محمد رزق شعير، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

المخطوطات

- تفسير بحر العلوم، لأبي الليث السمرقندي مصور عن معهد الثقافة والدراسات الشرقية، جامعة طوكيو، اليابان، برقم ١٨٢٧، ورقم ١٨٢٦.
- الجامع الكبير في التفسير، لأبي الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، الجزء الأول من الكتاب، مصورة عن نسخة المتحف البريطاني ذات الرقم (٢٢٧٤-٢٢٧٨).
- الجامع لعلم القرآن، لأبي الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، الجزء العاشر من الكتاب، مصورة عن نسخة طشقند ذات الرقم (٣١٣٧).
- الجامع لعلوم القرآن، لأبي الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، الجزء الأخير من الكتاب، نسخة عن مكتبة الملك فيصل ذات الرقم (١٤٧٥).
- الجامع في علوم القرآن، لأبي الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، الجزء الثاني عشر من الكتاب، مصورة عن نسخة مكتبة المسجد الأقصى ذات الرقم (٢٩).
- شرح الكتاب، لأبي الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، المجلدة الرابعة برقم: ١٠٧٥، مصورة عن نسخة مكتبة داماد إبراهيم بتركيا.
- شرح الكتاب، لأبي الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ)، المجلدة الثانية، برقم: ١٩٨٤، والمجلدة الثالثة برقم: ١٩٨٥، مصورة عن نسخة مكتبة فيض الله بتركيا.
- شرح الكتاب، لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، مصورة عن دار الكتب القومية، ورقمها ١٣٧ نحو.
- القصيدة الحصرية، لعلي بن عبد الغني (ت ٤٨٨هـ)، برقم ٢٥٢٧، مصورة من جامعة الملك سعود.
- المنتخب في شرح لامية العرب، ليحيى بن أبي طي حميد بن ظافر الحلبي الغساني (ت ٦٣٧هـ)، مصورة عن نسخة الأسكوريال، برقم ٣١٤، مصورة من جامعة أم القرى.

الفهارس

- فهرس الآيات .
- فهرس الأحاديث .
- فهرس الشعر .
- فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات

الصفحة	رقمها	الآية
الفاصلة		
٣٩٦،٣٦٥	١	Z) (' & [
٣٦٧،٣٥٩،٣١٣ ٣٩٧،٣٨٠	٤	ZO / . [
٣٠٢	٦	Z9 8 7 [
٣١٨،٢٨٦،٢٨١ ٥٣١،٥٢٩،٥١٥	٧	ZC BA @ ? [
البقرة		
٢٠٣	١	Z! [
٣١٩،٢١٤،٨٠ ٥٤٤،٥٣٠	٢	Z+ *) ('&%\$ # [
٢٦٣،٢١٧	٣	Z4 3 21 0 / . - [
٥٣٩	٤	Z: 987 6 [
٣٧٩،١٨٦،٧٩،٧٨ ٤٩٦	٥	ZK JI IGFE DC [
٥٢٤،٣٢٠،٥٧	٦	Z+ *) (' & % \$ # " ! [
٣٧٠	٧	Z6 5 4 [
٣٥٩،٣١٥	٩	ZQ PO NM LK J I H [
٣١٦،٢٨٧،٤٧ ٤٧٤،٣٦٠	١٠	^] \ [Z X WV U T S [Z_
١٩٣	١١	Zk j i h g f e d c b a [
٥١٩،١٨٦	١٢	Zs r q p o n m [
٥٤٠	١٣	~ } { z y x w v u [Z© الشفهاء ولكن لا
٥٤٣،١٤٦	١٤	[وَإِذَا حَلَوْا ' μ ¶ مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْرَءُونَ Z

الصفحة	رقمها	الآية
١١٧	١٥	[اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ Z
٥٥٧،٤٠٦،٥٨	١٦	[أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ فَمَا رِيحَتْ يَجْرَثُهُمْ Z
٥٢٩	١٧	[! " # \$ % Z
١٢٨	١٨	[3 4 5 6 7 8 Z
٢٧٥،١٤٧،٥٢،٥١ ٥٤٨،٥٢٧،٤٧٨	١٩	[: ; < = > ? @ A B C D E F G H I J K L M Z
٥١٩،٩٦	٢٠	[T U V W Z
٥٠١	٣٨	[& ' () Z
٥٠١	٤٤	[t u v w x y z { } Z~
٣٦٣	٥٤	[^ _ ` a b c d e f g h i j k l m n o p q r Z
٧٦	٦١	[' μ ¶ وِبَاءٌ وَبَعْضٌ مِّنَ اللَّهِ Z
٥٠١	٨٧	[© جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمْ أَفَتَكْبَرُونَ فَرِيقًا كَذَّبْتُمْ Zμ
٤٧٦	١٠٨	[< = > ? @ A B C D E F Z
٤٧٦	١١٢	[[بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يُجْرَتُونَ Z
٢٧٨	١١٣	[1 2 3 4 5 Z
٢٧٨	١١٨	[[كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ Z
١٥٩	١٢٧	[! " # \$ % & ' () * Z
٢٦٨	٢١٧	[> ? @ A B C Z
٣٩٦	٢٣٧	[[وَلَا تَنسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ Z
٤٧٦	٢٥٨	[= > ? @ A B C D Z
٢٣	٢٨٣	[< = > ? @ Z
٢	٢٨٥	[n o p q r s Z

الصفحة	رقمها	الآية
آل عمران		
١١	٧	[وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ ^Z
٦٢	٢١	[إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ ۞ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ ^μ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ ^Z ۞]
٣١٣	٢٦	ZZ Y X W[
٢٤	٥٠	[{ } ~ مِنَ التَّوْرَةِ ^Z
٥٣٢، ١١٩	٥٨	[n o p q r s t z]
٢٥٧، ٢٥٦	٥٩	[wv x y z { } ~ مِنْ تَرَابٍ ثَمَرَ قَالَ لَهُ كُنْ ^Z فَيَكُونُ]
١٥٨، ١٢١، ٧٩، ٦٢	٦٠	[الْحَقُّ ۞ رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ^Z
٢٥٩	٦٢	[! " # \$ % & ' () * + , - . / 0 ^{Z1}
٥٤٤	٦٤	[: ; < = > ? @ A B C D E F G H I J ^Z
٤٣٦	٦٨	[إِنَّكَ أَوْلَىٰ ^μ ۞ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ ءَأَمَنُوا وَاللَّهُ وَبِئْسَ ^Z الْمُؤْمِنِينَ]
٥٤١	٦٩	[وَدَّتْ طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّوكُمْ ^Z
١٦٠	٧٠	[يَتَأَهَّلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ^Z
١٦١، ١٢٩، ٨٦ ٤٥٦، ٢٦٩، ٢٤٥	٧١	[! " # \$ % & ' () * ^Z
٤٠٩، ٥٧	٧٢	[, - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 ^Z 8 9 : ; <
٤٢٢، ٤١٤، ١٦٦ ٥٤٨، ٥٣٠، ٥٢٦	٧٣	[> ? @ A B C D E F G H I J K L ^Z M N O P Q R U T V W X Y Z] [^] \

الصفحة	رقمها	الآية
٣٦٣،٩٥	٧٥	Z < ; : 9 8 7 6 5 4 3 2 [
٤٥٨،٣٧٦	٧٨) (' & % \$ # " ! [Z - , + *
٤٧٩،٣٣٤،٣٢٢	٧٩	I H G F E D C B A @ ? [U T S R Q P O N M L K J Z Z Y X W V
٣٣٤،١٤٢	٨٠	hgfe d b a ` _ ^] \ [Zi
٣٦٢،٢٨٩،٢٢٧ ٥٠٩،٤٧٣،٤٧٠ ٥٤٦	٨١	ut s rq po n ml k [Z } { z yx wv
٤٦١،٥٠	٨٣	[وَلَهُمْ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ] Z
٤٦٢،١١٩	٨٦	WV UT S RQ PON M [Z _ ^] \ [Y X
١٣٢	٨٧	Zi h g f e d c b a [
١٤٥	٨٩	[قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ] Z
٤٦٤،١١٨،٨٩ ٥٣٢	٩١	[إِنَّ الَّذِينَ الْأَرْضِ ذَهَابًا وَلَوْ افْتَدَىٰ بِهِ ۗ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ] Z
٨٦	٩٦	Zo n m l k j i h g f [
١٤٦	١٠٠	[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَطِيعُوا قَرِيبًا مِنَ الَّذِينَ ءَاتَوُا الْكِتَابَ يَرُدُّكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ] Zà
٥٠١،٤٩٩،١٤٥	١٠١	+) (' & % \$ # " ! [Z 2 1 0 / . - ,
٤٥	١٠٢	Z: 9 8 7 [
٤٨٧	١٠٤	p o n m l k j i h g f [

الصفحة	رقمها	الآية
		Zt sr
٤٠٥،٨٢	١٠٥ ١٠٦	{ z y x w v [~ أَلْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ Z
١٠٥،٩٧،٨٢،٦١ ١٦١،١١٧	١٠٦	[يَوْمَ تَبْيَضُّ © وَسَوْدُ وُجُوهُ Z
٤٨٦	١٠٧	[وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضَتْ وُجُوهُهُمْ فَنِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ Z
٤٨٨	١١٠	65 4 3 2 1 0/. [Z7
٥٤٦،٢٧٢،١٣١	١١١	RQP O N MIK JI H[ZS
٧٥،٧٤،٧٣،٧٢ ٥٤٧	١١٢	Z^] \ [Z YXWV U [
٢٧٩،١١٦،٨٣،٧٩ ٥٤٦،٥٢٩،٤٦٩	١١٣	[{ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ آيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّهُ © Z
٣٣١	١١٥	[وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ Z
٢٩١١،١٩٠،١٣٦ ٥٤١	١١٨	Z Y X WV UT S RQ P O [h g e d c b a ` _ ^] \ [Zn ml j i
٥٣٢،١٩٥،١٧١ ٥٤٤	١١٩	{ z y x w v u t s r q p [~ عَلَيْكُمْ الْآنَ مِلٌّ مِنَ الْقَيْظِ قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُمْ © اللَّهُ عَلِيمٌ بِدَاتِ الصُّدُورِ Z
٣٢٧،٢٦٤،١١٦ ٥٤٨	١٢٠	[وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ Z
٢٦٢،١٥٤،٩١	١٢١	[وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدًا لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ Z
٤٠٩،٥٧	١٢٢	Z# " ! [

الصفحة	رقمها	الآية
٤٠١	١٢٣	Z4 3 2 1 0 / [
١٦٨	١٢٦	i h g f e d b a ` _ ^] \ [Z [Zk j
٢٢٤، ١٢٧	١٢٨	Z { z y x w [~ } أو يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ
١١٧	١٣١	[وَأَتَقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ Z
٢٩٧	١٣٣	*) (' & % \$ # " [Z, +
٥٤١، ١٩٢، ١٢٧	١٣٩	Z { } ~ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ
١٣٠، ٨٤	١٤٢	3 2 1 0 / . - , + *) ([Z4
١٤٣	١٤٤	Z S R Q P O N M [
٥٤٥، ١٥٥	١٤٥	Z k j i h g f e d c b [
٢٠٧	١٤٦	[{ ~ نَبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ ۖ سَبِيلَ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا ۗ وَاللَّهُ يُحِبُّ Z
٤٠٨، ١٠٨	١٤٧	[۞ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ Z
٥٢٧، ١٧٩	١٥٠	Z4 3 2 0 / . [
٥٢٠، ٤٢٠	١٥١	Z [أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ أَفْكَهَمَ لَيَقُولُونَ
٥٤٤	١٥٢	Z Y X W V U T [
٧١	١٥٣	[{ } ~ عَلَىٰ أَحَدٍ وَالرَّسُولِ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَابِكُمْ فَأَتَيْبَكُمْ عَمَّا بَغِمَ ۖ تَحَرَّوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ ۗ وَاللَّهُ ۞ Z
٤٢٥، ٣٣٨، ٢٢٥	١٥٤	- , + *) (' & % \$ # " ! [Z6 5 4 3 2 1 0 / .
٩٩	١٥٧	[وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ ۗ مِمَّا يَجْمَعُونَ Z

الصفحة	رقمها	الآية
٣٧٨، ١٣٦، ٦٤ ٥٣٣، ٥١٦	١٥٩	87 65 4 3 2 1 0 - , + *) [Z @ > = < ; : 9
١٤٤	١٦٠	YX WVUT S Q P ONM L [Z _ ^] \ Z
٣٣٠	١٦١	Zm l k j i h g e d c b a [
٢٩٥	١٦٢	{ ~ } { z y [Z الصَّيْرُ
١٣٦	١٦٤، ١٦٥	الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿١٦٥﴾ أَوْلَمَّا أَصَبْتُمْ مُمْسِكًا مُمْسِكًا مُمْسِكًا Z
٥٠٥، ٤٢٣	١٦٦	Z *) (' & % \$ # " ! [
٥٤١، ٢٠١، ٩٠	١٦٧	Z - , + [
٣٧٥، ١٨٥	١٦٨] \ [Y XW VU T S R [Z b a ` _ ^
١٣٣	١٦٩	Z q p o n m l k j i h g f e d [
٥٢٤، ٤٥١، ٢٤٦ ٥٥٠، ٥٤٧	١٧٠	{ ~ } { z y x w v u t s [Z خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ
٢٤٢	١٧١	Z © بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ
٥٠٤، ١٨٠	١٧٢	اللَّهُ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرَ عَظِيمٍ Z
٧٩	١٧٤	Z (' & % \$ # " ! [
١٧٠، ٩٥	١٧٥	Z < ; : 9 8 7 6 5 4 3 2 [
٢٣٤	١٧٧	c b a ` _ ^] \ [Z Y X [Z
٤٨٤، ٣٧٠، ٣٠٩	١٧٨	r q p o m l k j i h g f e [Z w v u s

الصفحة	رقمها	الآية
٣٠٢	١٨٠	[وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ Z
٣٢٢	١٨١	. - , + *) (' & % \$ # " ! [Z 7 6 5 4 3 2 1 0 /
٣٢٣	١٨٧	+ *) (' & % \$ # " ! [Z 6 5 4 3 2 1 0 / . - ,
٢٦٠	١٩٢	Z { } ~ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ Z
٢٣٣	١٩٨	l k j i h g f e d c b a [Z v u t s r p o n m
٥٢	٢٠٠	[يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ Z
النساء		
٣٦٥، ٣٠٥، ٢٠٩ ٥٤٥، ٤٧٥	١	. - , + *) (' & % \$ # " ! [> = < ; : 8 7 6 5 4 3 2 1 0 / Z
٥٣١، ٥٢٧	٣	Z _ ^] \ [Z [
٣٠٣	٥	[وَلَا تَوَلَّوْا السُّفَهَاءَ أَمْوَالِكُمْ الَّتِي ۞ اللَّهُ لَكُمْ فِيهَا وَارزُقوهم فِيهَا وَأَكْسُوهم وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا Z
٥٣٣، ٢٣٩	٧	+ *) (' & % \$ # " ! [Z 4 3 2 1 0 / . - ,
٣٠٣	١٠	^] \ [Z Y X W V U T [: Z a `
٣٤١، ٣١٧	١١	o n m k j i h g f e d c [Z { z y x w u t s r q p
٤٨٤	٦٤	Z y x w v u t s r [
٨٤	٧٣	[وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ ۞ كَأَنْ لَمْ تَكُن بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُم Z ٩ μ `

الصفحة	رقمها	الآية
٤٤٥	٨٢	Z M L K [
٧٥	٩٢	Z) (' & % \$ # " ! [
٥١٦	١٥٥	Z # " ! [
١٦٦،٢٤	١٧٦	Z S R Q P O [
٢٥٠	١٩٩	{ z y x } ~ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِمْ خَشْيَةَ اللَّهِ لِئَلَّا يَخْلَوْا بِعِبَادَتِ اللَّهِ تَمَنَّاءَ قَلِيلًا Z
المائدة		
١٨	٣٨	Z 2 1 0 / [
٢٨٦	٦٠	S R Q P O N L K J I H G F E D [Z ` _ ^] \ [Z X W V U T
٢٨٦	٧٧	+ *) (' & % \$ # " ! [6 5 4 3 2 1 0 / . - , Z 7
الأنعام		
٤٧٧	٢٥	ط وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا Z
٤٧١	٧٥	9 8 7 6 5 4 3 2 [Z:
٢٧٩	٩٤	[وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ Z
الأعراف		
٥١٦	١٢	Z % \$ # " [
٩١	٧٤	Z ' & % \$ # " ! [
١٦٢	١٧٢	Z I H F E I C B [
التوبة		
١٢٤	٣	G F E D C B A @ ? > = < ; [Z J I H
٥٨	٤٢	F E D C B A @ ? > [

الصفحة	رقمها	الآية
		ZI HG
٤٧	١٢٤	? > < ; : 9 87 6 5 43 [ZE DCB A @
الأنفال		
٩١	٢٦	Z' &% \$ # " ! [
١٦٣	٨٢	Z \ [Z Y X W
يونس		
٣٨٠	٢٢	ZI HGF E DCBA [
٤٧٧	٤٢	مَنْ يَسْتَعِينِ أَفَانْتُمْ تَسْمِعُونَ وَمَنْ لَا يَعْزُبْ عَنْهُ لُحُوتٌ وَلَا يَلْمِزْهُ عَمَلٌ قَبْلَهُ ذَلِكُمْ مِثْقَلُ ذَرَّةٍ مِّنَ الْمِيزَانِ [
يوسف		
١٥٠	٨٢	Zk j [
إبراهيم		
٢٧١،١٥٥	٤٤	65 4 3 2 1 0 / . - , [A@ ? > < ; : 9 8 7 ZF ED CB
٣٣١	٤٦	- ^] \ [Z Y X W [Zb a `
الحجر		
٣٨١	٢٠	Z/ . - , + *) [
٢٥٥	٣٠	فَسَجِدْ لِلْمَلَائِكَةِ كُلِّمًا مِّنْهُنَّ يَخْفَى [
٤١١،٣٢٩	٥٤	Z: 9 8 7 654 3 [
٣٢٧	٥٦	ZK JI HGF ED [
٢٨٥	٨٧	Z' وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِ وَالْقُرْآنَ [
٢٨٩	٩٤	Z4 3 21 0 / . [
النحل		
١٥٧،٩٢	١٥	*) (' & % \$ # " ! [

الصفحة	رقمها	الآية
		Z+
٥٤٦،٣٤٢،٢٥٦	٤٠	[٩ [لَشَىءٌ إِذَا أَرَدْتَهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ Z
٧٧	٤٣ ٤٤	[! " # \$ % & ' (* + , - . / 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 : ; Z > = <
٢١٨،٩٢	٥٧	[98 : ; > = ? Z
٦١	٥٨	[Z I H G F E D C B A
٢٩٧	٦٢	[جَرَّمَ أَنْ لَهُمُ النَّارَ وَأَنْهُمْ مُقَرَّنُونَ Z
٤٦٠	٦٩	[hgfe i j k l m n o p q r Z ~ } { z y w v u t s
٥٠٨،٢٣٥	٧٣	[! " # \$ % & ' (* + , - . / Z
١٦٣	٨٢	[Z \ [Z Y X W
٤٥٨	٩٨	[Z t s r q p o n m
٩٥	١٠٦	[Z R Q P O N M
٢١٦	١٠٩	[لَا جَرَّمَ أَنَّهُمْ فِي الْآخِرَةِ هُمْ الْخٰسِرُونَ Z
١٦٥	١١٧	[76 98 : ; < = > ? @ A Z F E D C B
الإسراء		
٩٨	٧	[} ~ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ ۞ الْآخِرَةُ لِيَسْتَوْأُوْجُوْهُكُمْ Z
٥٤١،٤٨١	٩ ١٠	[/ 0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 F E D C B A @ ? > = < ; : Z H G
٢٩٦	١٦	[وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا Z

الصفحة	رقمها	الآية
٤٦٠	٢٨	Z- , + *) (' &% \$ # " ! [
٤٨٢	٣٤	[وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا Z
١٠٥	٧٦	*) (& % \$ # " ! [Z. - , +
٩٢	٧٧	Z; : 9 8 7 6 5 4 3 2 1 0 [
٤٠٨،٢٤٦،٩٩	٨٨	8 7 6 5 4 3 2 1 0 / . - , [Z > = < ; : 9
٢٤٨،٨٧	١٠٦	Z 4 3 2 1 0 / . - , [
الكهف		
٢٤٩	١٢	Z ~ أمدا } { z y x w [
٤٥٣،٣٢٨	١٦	Z 3 2 1 0 / [
٣١٠	٢٥	[وَلِيْتُوا فِي كَهْفِهِمْ © مِائَةَ سِنِينَ وَأَزْدَادُوا تِسْعًا Z
٣٠٧	٢٨	*) (' & % \$ # " ! [Z
٥١٩	٣٨	Z S R Q P O N M L [
طه		
٣١٤	١١٤	Z \$ # " ! [
مريم		
١٥٦	٣٤	[ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ © Z
الحج		
٤٨٨	٣٠	[فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ Z
النور		
١٨	٢	Z 2 1 0 / . - , + [
المؤمنون		
٣٧٨	٤٠	[قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِيَةً Z
٤٨٤	١١٥	[~ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا Z

الصفحة	رقمها	الآية
الشعراء		
١١٧	-٩٤ ٩٨	j i h g f e d c b a ` _ [w v u t s r q p o n m l k Zx
٣٧٩	١٩٥	Zu t s [
النمل		
٤٠٩،٥٧	٢٢	[فَمَكَتْ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ مَحْطُ بِهِءَ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنِيٍّ يَقِينِ Z
٥٣٠	٧٢	Zμ [قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضٌ
١٥٦	٨٨	[وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْفَنَ كُلَّ أَ حَابٍ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ Z
القصص		
٤٨٤	٨	ZMLKJ I HG [
٢٧٩	٦٢	ZL K J I H[
العنكبوت		
١٩	٢٥	A @? > = < ; : 9 8 7 [ZB
السجدة		
١٥٩	١٢	*) (' & % \$ # " ! [Z+
سبأ		
١٠	١٠	Z] \ [Z [
١٠	١٢	Zs r [
فاطر		
٤٠٨،٣٩٩	١	y x w v u t s r q p o [Z{ z

الصفحة	رقمها	الآية
١٥٦	٤٣	[أَسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ ۚ لَا يَأْتِيهِمْ
ص		
٥٥	٢٦	[وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ
Zç â شَدِيدًا يَوْمَ نَسُوا يَوْمَ		
١٦٩	٣١، ٣٢	a ` _ ^] \ [Z Y X WV [
Zg f e d c b		
الصفات		
٣٠٤	١٦٣	ZW V UTS [
الزمر		
١٠٣	٦٤	Z} { z yx w [
غافر		
١٩١	٢٨	ZJ I H G F E D C [
٣٤٧	٣٦، ٣٧	f e d c b a ` _ ^] \ [
Zn m l k j i h g		
الشورى		
٣٢٨	٢٨	[وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا ۚ وَهُوَ الْوَلِيُّ
الْحَمِيدُ Z		
محمد		
١٨	١٥	ZZ Y X WV [
الذاريات		
٤٨٤	٥٦	ZH GF E D C [
النجم		
٩٧	٤٢، ٤٣	Z è è أَضْحَكَ وَأَبْكَى ٖ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا Z
٢٥٦	٥١	ZBA@ [
الواقعة		

الصفحة	رقمها	الآية
٧٥	٢٥ ٢٦	Z Q P O N M L K J I H G [
الحشر		
٣٠٤	٢٣	{ ~ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ Z [
الجمعة		
٣١٤	١	Z, + *) (' & % \$ # " ! [
المنافقون		
٥٤٠،٣٦٠	١	I k j i l g f e d c b a ` [Zq p o n m
الملك		
٥٢٨	٢	Z 2 1 0 / [
١١٧	٨	{ ~ فِيهَا فَوْجٌ سَالِمٌ خَزَنَتُهَا أَلْتَرِيَاتُكُمْ نَذِيرٌ Z [
القلم		
٤٧٥،٤١٤،١٠١	٢	Zc ba ` _ [
الحاقة		
٥٠٥،٧٩	١	[الْمَآءَةُ Z
المعارج		
٤٩٦	١٥	Z = < :: [
نوح		
٢٢٢	١	Z] \ [ZY XW VUT SR Q P [
٥٠٥	٢٥	[مِمَّا خَطِبْتَنِيهِمْ أَعْرِفُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا ۗ ذُونَ اللَّهِ أَنْصَارًا Z
المدثر		
٥٢٨	٦	[وَلَا تَمَنَّ أَنْ تَمُنَّ تَسْتَكْبِرُ Z
الإنسان		
١٨٢	١٤	c ba ` ^] \ [Z Y X W V U [Zml k j i h g f e d

الصفحة	رقمها	الآية
٣٦٧، ٣٤٥	٢١	[عَلَيْهِمْ يَابِ سُنْدِسٍ خُضِرٍ وَإِسْتَبْرَقٍ وَحُلُومِ أَسَاوِرٍ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَمَهُمْ رُحْمُهُمْ شَرَابًا طَهُورًا] Z
١٤٩	٢٤	[فَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكْفُرْ] Z
٤٥٦	٣١	[XWVU Y Z]
المرسلات		
١٨٤	٢٥ ٢٦	[9 8 Z ? > = < ; :]
النبأ		
٤١١	١	[Z " !]
١٥٧	٧، ٦	[Z : 9 8 7 6 5 4]
١٦٤	١٦	[Z ` _]
النازعات		
٩٩	١	[Zsr]
عبس		
٣٤٧	٤، ٣	[Z 1 0 / . - , + *) (]
٣٢٩	٦	[Z 8 7 6]
٣٥٠	٢٤ ٢٥	[فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ ﴿٢٤﴾ أَنَا ﴿٢٥﴾ أَلَمَّا صَبَّأً ﴿٢٥﴾] Z
المطففين		
٥٤٥، ٢٨١	٣	[وَإِذَا كَالَهُمْ أَوْ] Z μ
٢٣٧	٢٧ ٢٨	[وَمَرَّاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ ﴿٢٧﴾ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴿٢٨﴾] Z
٤٤٩	٣٥ ٣٦	[Z + *) (' & % \$ # " !]
الإنشاق		
٥١٣، ٩٨	١	[Z . - ,]

الآية	رقمها	الصفحة
الغاشية		
[إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكُفَّرَ Z	٢٣	٤٥٢
البلد		
[أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَةِ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا Z	١٤ ١٥	٥٠٨، ٢٣٧، ٢٣٥
الليل		
[! " # \$ Z	١٥	٣٠٤
العلق		
[K L M N O Z	١	٤٠٣
[i j k Z	٧	٩٠
البينة		
[D E F G H I J K L M N O Z	١	٤٤٨
قريش		
[! " Z	١	٤٧٤، ١٠٢
[) * + , Z	٢	١٠٤
المسد		
[j k l Z	٤	٣٥٣
الصمد		
[! " # \$ Z	١	٥٢٦
الفلق		
[9 ; : < Z	٢	٤٨٩
الناس		
[U V Z	٢	٣١٤

فهرس الأحادس

الصفحة	الحديث
١٢	((أعرَبوا القرآنَ، والتمسوا غرائبَه))
١٣	((تعلموا إعرابَ القرآنِ كما تتعلمون حفظَه))
١٤٢	((يا محمدُ أتريدُ أن نعبدكَ وتتخذكَ ربًّا))
٢٨٦	((إن المغضوبَ عليهم اليهود والضالينَ النصارى))

فهرس الشعر

الصفحة	قائله	بحره	قافيته	أول البيت
الباء				
٣٧٦	فرعان بن الأعراف التميمي	الطويل	غَالِيَهُ	تَغَمَّد
٣٧٤	امرؤ القيس	البيسط	مَطْلُوبٌ	وَيُلَمَّهَا
٣٨١	عبيد بن الأبرص	الرجز	الأَرِيْبُ	أَفْلِحْ
٣٠٥	-	البيسط	عَجَبِ	فَالْيَوْمَ
٣٨٣	الشمخ	الطويل	صَيِّبِ	أَذَاعَتْ
التاء				
٧٣	العجاج بن روبة	الرجز	تَرَدَّتْ	بعد اللَّتِيَّآ
الجيم				
٥٢٦	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	نَيْيَجُ	شَرِبْنَ
الدال				
١٠٨	-	الطويل	يَقْوُدُهُ	وقد عَلِمَ
الراء				
٥١٦	العجاج	الرجز	جَشَّرَ	في بئرِ
٣٨٢	ابن أحمـر الباهلي	الطويل	بَصَّرَا	أَخْبِرْ
٥١٧	أبو النجم العجلي	الرجز	الْفَقَنْدَرَا	وما أَلْوَمُ
٥١٧	جرير	البيسط	عُمَرُ	مَا كَانَ
٣٣٤	الحصري	الطويل	شِيرِ	لقد
٣٨٠	أبو كبير الهذلي	الكامل	الأَعْفَرِ	يَا هَفَفَ
٧٨	يزيد بن الطَّيْرِيَّةِ	البيسط	بالنارِ	نُبَّتْهُمْ
السين				
٥٤٠، ٣٨٤	امرؤ القيس	الطويل	ومَلْبَسَا	أَلَا إِنْ
العين				
٥٠٢	عبد بن همام السلوي	الطويل	وأَفْرَعُ	إِذْ مَا
٣٧٨	عمرو بن معد يكرب	الوافر	هُجُوعُ	أَمِنْ

الصفحة	قائله	بحره	قافيته	أول البيت
٣٨٢	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	لا يُقْلَعُ	بِقَرَارِ
٣٨١	الحادرة	الكامل	مُتْرَعِ	أَسْمِيَّ
الفاء				
٣٠٥	مسكين الدارمي	الطويل	نَفَانِفُ	تُعَلَّقُ
القاف				
٧٣	حميد بن ثور الهلالي	الطويل	فَرُوقُ	رَأْتَنِي بِحَبْلَيْهَا
١٣٢	مختلف فيه	البيسط	مُخْرَاقِ	هَلْ أَنْتَ
الكاف				
٣٧٧	-	الطويل	أَوْ لَأَلِكَا	أَوْ لَأَلِكْ
٥٢٥	جرير	الكامل	الْحَشَّعُ	لَمَّا أَتَى
اللام				
١٣٤	ليبد بن ربيعة	الطويل	ثَاقِلًا	حَسِبْتُ
٢٤٧	الأعشى	البيسط	نَتَّقِلُ	لِئِنْ مُيِّتَ
٣٨٣	عبيد بن الأبرص	السريع	هَاطِلُ	حَتَّى عَفَاها
٥١٧	الأحوص	الطويل	عَافِلِ	وَيَلْحِينِي
٣٨١	أبو كبير الهذلي	الكامل	بِهَيْضَلِ	أَزْهَيْرُ
٥١٧، ٣٧٨	الأعشى	الخفيف	أَشْغَالِي	فَادْهِي
٥٢٠	-	الطويل	لَا أَفِي	وَيَرْمِينِي
الميم				
٣٧٩	ذو الرمة	الوافر	أَلِيمُ	وَتَرَفَعُ
٨٥	مختلف فيه	الكامل	عَظِيمُ	لَا تَنَّهُ
٣٧٧	ذو الرمة	الطويل	أُمُّ سَالِمِ	أَيَا طَبِيَّةَ
النون				
٤٧٧	الفرزدق	الطويل	يَصْطَحِبَانِ	تَعَالَ
٣٧٦	المنقب العبدى	الوافر	وِدِينِي	تَقُولُ
الياء				

الصفحة	قائله	بحره	قافيته	أول البيت
٣٨٧، ٢٦٤	سوّار بن المضرب السعدي	الطويل	رَاضِيَا	فَإِنْ كَانَ
٣٧٦	مجنون بني عامر	الطويل	المَلَاوِيَا	فَلَوْ كَانَ
٣٧٦	ذو الرمة	الطويل	التَّقَاضِيَا	تُطِيلِينَ

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع	م
٢	المقدمة.	١
١٠	التمهيد- أولاً: إعراب القرآن والتصنيف فيه قبل الرماني.	٢
٢٨	ثانياً: التعريف بالرماني بإيجاز.	٣
٣٧	ثالثاً: التعريف بكتابه: الجامع لعلم القرآن.	٤
٦٧	الفصل الأول: قضايا العامل.	٥
٧١	المبحث الأول: تحديد العامل أو تقديره.	٦
٩٤	المبحث الثاني: قضايا أخرى تتعلق بالعامل	٧
١١٢	الفصل الثاني: أثر دلالة السياق في الإعراب.	٨
١١٣	توطئة: دلالة السياق عند الرماني.	٩
١٢٤	المبحث الأول: أثر دلالة السياق في الترجيح بين الأوجه الإعرابية.	١٠
١٣٥	المبحث الثاني: أثر دلالة السياق في معاني الأدوات والحروف.	١١
١٥٠	المبحث الثالث: أثر دلالة السياق في الحذف والتقدير.	١٢
١٧٤	الفصل الثالث: تعدد الأوجه الإعرابية.	١٣
١٧٩	المبحث الأول: أنواع تعدد الأوجه الإعرابية.	١٤
١٩٨	المبحث الثاني: أسباب تعدد الأوجه الإعرابية.	١٥
٢٥١	الفصل الرابع: النقد الإعرابي.	١٦
٢٥٥	المبحث الأول: أسباب النقد الإعرابي.	١٧
٢٧٧	المبحث الثاني: أضرب النقد الإعرابي.	١٨
٢٩٣	الفصل الخامس: توجيهه للقراءات: توطئة: منهجه فيما يذكره من القراءات	١٩
٢٩٩	المبحث الأول: الأسس التي اعتمد عليها في اختيار القراءة.	٢٠
٣٢٤	المبحث الثاني: قواعد توجيه القراءات عنده.	٢١

٣٣٣	المبحث الثالث: دراسة مسائل من التوجيه النحوي للقراءات عنده.	٢٢
٣٥٧	الفصل السادس: موقفه من الأصول النحوية: المبحث الأول: موقفه من الأدلة النقلية.	٢٣
٣٨٩	المبحث الثاني: موقفه من الأدلة العقلية.	٢٤
٤٢٧	المبحث الثالث: أثر المنطق في الاستدلال عنده.	٢٥
٤٤٤	الفصل السابع: منهجه النحوي في الكتاب: المبحث الأول: الربط بين الإعراب والمعنى.	٢٦
٤٦٦	المبحث الثاني: منهجه في التأويل وأثر الاعتزال فيه.	٢٧
٤٩١	المبحث الثالث: منهجه في الاصطلاح النحوي.	٢٨
٥٠٩	المبحث الرابع: منهجه في مناقشة الآراء والترجيح.	٢٩
٥٢٣	الفصل الثامن: التقويم: المبحث الأول: التآثر والتأثير.	٣٠
٥٣٩	المبحث الثاني: تقويم الآراء.	٣١
٥٥٣	المبحث الثالث: تقويم الأسلوب	٣٢
٥٥٩	الخاتمة	٣٣
٥٦٣	ثبت المصادر والمراجع	٣٤
٥٩٧	فهرس الآيات	٣٥
٦١٤	فهرس الأحاديث	٣٦
٦١٥	فهرس الشعر	٣٧